



الجمعة بعد الصلاة ستة تسعين واربع مائة الشيخ القائل الصوفي قد قام
من مصلاه فاجرم بالحج وشرع في التلبية وخرج من باب المسجد متوجها وقد
كنت اقوال يقول من قال ان الاجرام من المواقيت افضل الا اني رويت
ان خيار الصحابة زادوا عليها وهم بهود الله ورسوله اتعدوا ولا شك
ان الاجرام من الموقت ارفق لقد اجومت بذات عرق عيشة يوم الثلاثاء
وحللت في اليوم الخامس يوم السبت مني صحابا لانا كنا مسرا هقين
المسئلة الثالثة قوله صلى الله عليه وسلم في المواقيت هن امن
ولن اتى عليهن من غيرهن يقتضي ان سمي له ميقاتا اذا جاء من غير توجه
عليه الخطاب فيه بالاجرام منه كعراقي يرد على المدينة او شامي يرد
على بلعم وانشأت ههنا مسئلة وهي ثنائي يرد على المدينة اذا اراد الحج
واختلف الناس هل تجرم من ذي الكليفة او يصير الى ميقاته فان خرج
من المدينة يزيد الحج تعين عليه ان يحرم من ذي الكليفة لانه ليس من اهلها
وقد اتى عليها ولا ينفعه ولا يضرتا ان يكون ميقاته فانه لا يمنع ذلك ان
يكون من غير اهل ذي الكليفة فلا بد له من الاجرام منها فان تركه فعليه
دم وقد روي الشافعي ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ولا هل مصر والشام
الحجفة وليس ذلك طريق مصروفين لانه انما اذا دل من سبل الى من له
طريق عليها من كان من اهل الحجفة ولم يكن يحرم منها وفي حديث ابن عباس
ومن كان من دون من اهلها حتى هل مكة يهلون منها **الرباعية**
قوله من اراد الحج والعمرة يقتضي ان من خلاها الحاجة لا يريد الحج والعمرة
الا يحرم وللك في ذلك روايتان وللشافعي قولان واوجب حكمة على
انه لا بد خلاها الاجراما كان من كان ولو كان الكل من الخلق سواء لما قصر
يريد الحج والعمرة بالبيان في وقت الحاجة وعمدته قوله ام حل لا جد قبل ولا
تخل لا جد بعدي وانما احلت لي ساعة من نهار وعادت حرمتها المؤبد



هذا الجزء الثاني من كتاب عارضة الاصول في شرح سنن
الترمذي لدوام اجميل ابي بكر محمد بن عبد الله الواسيلي المعروف
بابن العربي المتوفى سنة ١٢٠٠ كما يعلم من مراجعة قوله في اثره
وقال الفقيه ابو بكر ابن العربي (رحمته) ومن قوله (رحمته) ومن قوله (رحمته)
به على ذلك كله كاتب محمد عمر الحصري الواسيلي في ٢١ ذو القعدة سنة ١٢٠٠

كحرمها بالامتنع ولم يرد به حل القتال لانه جلال له ابدًا بل واجبت وكذلك
 غيره فدل على انه اراد بالاختصاص من ذلك حل الاحرام ولتعارض الادلة
 اختلف قول العلماء والاجتياط للاجرام الامن كثر دخوله فيه تفهم للمشقة
 والله اعلم **الخامسة** من ترك الميقات ودار ظهره وخلفه
 غير محرم فلا تخلوا ان يريد الحج والعمرة او يريد حاجة بالحرم فان
 اراد الحج والعمرة فلا خلاف ان لا حرام عليه واجبت وان تركه له عدوان
 بحره بدم وان اراد مكة لحاجة فاختلف العلماء هل يلزمه الاجرام
 ام لا وقال سعيد بن جبير ان لم يرجع الى الميقات فلا حج له وقال
 عطاء بن السجستاني لا دم عليه وقال الحسن بن جبير يرجع الى الميقات فيحرم بعمرة
 وجه قول الحسن انه فاتها الاجرام من الميقات في نسك يحرمه بنفسه
 آخر وجه قول سعيد انه فاتها عقد الحج في موضعه بنية فلم يصح له
 وجه من قال لا دم عليه انه لم يتحل عمل وانما اخس والدم انما يتحجب على
 من ترك شيئا واستقطه وافوا ما قول سعيد بن جبير فان الله جعل الاجرام
 ميقاتين ميقات زمان وميقات مكان فلو قدم الاجرام على ميقات الزمان
 فقد قيل انه لا ينعقد حجة منهم الشافعي فكذلك اذا نجا وزال الحد في
 ميقات المكان لا ينعقد حجة فان افعال الحج متعلقة بزمان ومكان
 وهذا مما حقره العاقلون وهو جبل في النظر والمسئلة شبنى على ان
 الاحرام يجوز تقديمه على ميقات الزمان وينعقد الحج فيه وقد بيناها
 في مسائل الخلاف واستوفينا النصوص بما يغاية البيان واما ميقات المكان
 فان سعيد بن جبير يوافقنا على ان جواز التقديم عليه لا يثبت في ابطال
 الحج فكذلك الناجين عنه وقد خرج ابن عمر من المدينة الى مكة فاحرم
 من الفروع وقالوا انه خرج لا يريد الحج ثم بداه من الفروع وهذا محتمل
 ولعل ابن عمر اخر ليس من الجوان كما قدم الاجرام من بيت المقدس ليس

لكوازوكذلك قال إبراهيم وعطاء لادم عليه في سحار زنه
 اذا اراد العمرة فخرج حتى جاء البيقات احرم منه للعمرة كما يحرم
 للحج كذلك فعل النبي صلى الله عليه وسلم الا في عمرة الجعرة انة حين
 قسم غنایم حنین فانه احرم من الجعرة **فان قيل** قد دخلنا
 يوم الفتح بغیرا حرام **قلنا** قد قال لم یحل لاحد قبل ولا یحل
 لاحد بعدی وانما اطلقت لی ساعة من نهار ثم عادت حرمتها الیوم کحرمتها
 بالامس ولان النبي صلى الله عليه وسلم خرج محارباً فله ان یذهب الممنوع
 وشيأ فی القول فی الدم وحیرانه ان شاء الله

باب ما یلبس الحرام

ذكر حديث ابن عمر المشهور وحديث ابن عباس مختصراً وكما
 صحیحان وفيهما فوائد **الاولی** ان النبي صلى الله عليه وسلم سئل عما یلبس
 المحرم فاجاب بما لا یلبس وذلك لما كان قلواً خصر والقول له اخصر
 وذلك عاية البیان ونهاية الفصاحة وقد يتناه في النبی **الثانية**
 قوله من الثياب يريد من انواع الثياب كما يقال ما یاكل الانسان من الطعام
 يريد من اصنافه وانواعه **الثالثة** قوله لا یلبسوا القمص ول
 السراويلات ولا البرانس فهذه عن اصول انواع المحیط قال قميص اصلها
 یعم البدن من المحیط ویستره والستراویل اصلها یعم العورة من المحیط
 والبرنس اصلها یجعل علی منكبین خیطا **الرابعة** قوله ولا العمام کل
 وذلك اصل فی كشف الرأس عن نوع یستره **الخامسة** قوله ولا الخفاف
 وذلك اصل فیما یستر الرجلین عن الفسل **السادسة** قوله من الثياب
 شماسه زعفران او ورس كان ذلك اصلاً فی اجتناب الثياب المصبغة
 بالطیب وما یخونحو الطیب فان الزعفران طیب والورس وان لم یكن طیباً
 فلما راحه طيبة فاراد النبي صلى الله عليه وسلم ان یبتن تجنب الطیب

المحضر وما يشبه الطيب في ملائمة الشتم واستحسانه حتى يكون الحاج شعثا
 ثعبلا لشعث لا حرام وتبيلة لا شيء من ذلك كان قبل الاجرام كما يدفن الشهيد
 بدمه من جرح القتل بفيلسدم وبول وعذره كانا قبل ذلك ومن غيب ذلك
 الدماء **السابعة** فان كان غسلا من الزعفران فكرهه ملك الا ان
 يحدد عليه صبغ من مشوم مع عدم غيره وقد افادني بعض اصحابنا في غير
 هذه البلاد ان يحيى بن عبد الحميد الحماني وعبد الله بن زواعراني معوية
 عن عبيد الله بن عمر بن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال
 لا تلبسوا ثوبه بامته وان زعفران الا ان يكون غسلا **الثامنة**
 راي عمر بن الخطاب ثوبا مصبوغا فمدره فأنكر عليه وقال انكم
 ايها الرهط ائمة يقتدي بكم وان الجامع اذا راي هذا قال ان طلحة قد
 كان يلبس الثياب المصبغة في الاجرام بافار ك هذا **مسئلة تاسعة**
 وهي ان المصبغ مكره في الحج وانما هو البيضا فوكماندي النبي صلى الله
 عليه وسلم الى الكفر في الثياب البيض كذلك جرى الندي في الاجرام لانه
 يقتسبه بالبعث **العاشرة** نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن
 لبس المعصر على الاطلاق فان لبسه في الاجرام لم يكن عليه فدية واوجبه
 في اعتقاده ان المعصر طيب واهم كمن اعتقد ان الزعفران ليس بطيب
 فهو اهل ايضا والخطا في الزعفران ان شد منه في المعصر وانما كره
 المعصر لانه ينقص من نوع من التلوين لما يكون معه من ثوب وللبدن
 وانما ينبغي لمن ان يحمل ثوبا يتلفي بوسنته وتحمل درنه لا يلبسه شيئا من
 ذلك **الحادية عشر** الخف هو ما تحفل على الرجل للمصانة في
 المشي اذا سترها فان لم يسترها فليس خف وقد تقدمت صفته في كتاب
 الطهارة منعه صلى الله عليه وسلم في الاجرام ثم اذن فيه ان لم يجد غيره مطلقا
 في طريق وفي سائر الطرق وليقطعهما اسفل من الكعبين حتى يكشف

رجليه فان الله يبعث الخلق حفاة عراه لو نظرت بعضهم الى سوء بعض
 لآهوا ولكن قال النبي صلى الله عليه وسلم الشان اعظم من ذلك ولم
 يقل لان الاخرة لبست بدان تكليف كما يقول المجذعون ولكن
 لو اجتني المرء ما بلغ مكة فاذن في النعال للرخصة ومنع الحنف وكان
 قوله وليقطعهما اسفل من الكعبين بيان للمحدث المطلق ان لم نجد نعلين
 فليلبس الخفين ولم يذكر قطعاً وبه قال عطاء واحمد فاما عطاء
 فكثيرا ما فهم في الفتوي واما احمد فعلى شرط مستقيم وهذه القولة
 لا اراها صحيحة فان حمل المطلق على النقيض اصل احمد وهذا ابو حنيفة
 الذي لا يراه يقول ههنا لا بد من قطع الخفين والدليل يقتضيه فكيف
 هذا ونشأت هاهنا **المسئلة الثانية عشر** اذا قطع الخفين
 وقد وجد النعلين هل يلزمه فدية ان لبستهما مقطوعتين فزوي عن ملك
 وعينه ان عليه الفدية وقال ابو حنيفة لا فدية عليه والذي اقول
 انه ان كشف الكعب لبستهما ان لم يجد نعلين وان وجد النعلين لم يخرجه لبستهما
 حتى يكونا كهيئة النعلين لا يشتر ان من ظاهرت الرجل شيئا
المسئلة الثالثة عشر قال ان لم يجد ازا فليلبس
 السراويل ولم يذكر شيئا من العجب ذلك لمن لم يذم وذلك ان شق السراويل
 فسدت وقطع الحنف اسفل من الكعب لا يفسده فخرج على وجه لا فشان
 فيه **المسئلة الرابعة عشر** قوله في جديت ابن عمر ولا
 تنقب المرأة وذلك لان سترها وجهها بالبراقع فرض لا في الحج فانها
 تخرج شيئا من خمارها على بعض وجهها غير لا صق به وتعرض عن الرجال
 ويعرضون عنها **المسئلة الخامسة عشر** قوله ولا تلبس القفا
 اتباعا عن وجوب كشف وجهها وبديها فذلك احرامها وهذا المعنى
 نظر الفضل الى وجه المرأة حين سالت النبي صلى الله عليه وسلم بالزبد لفته

وهو ينظر إليها بنظر اليه وكازرع فالنبي صلى الله عليه وسلم لانها
 كانت محرمة متافرة الوجه **المسئلة السابعة عشرة**
 للمفتي والقاضي والشاهد ان ينظروا الى المرأة اذا كلمتهم في الفتوي
 والقضاء والشهادة **اما** القاضي والشاهد فلا بد من كشف
 وجهها له ليعلم على من يقضي وعلى من يشهد اذ العلم بالمفتي والمشهور
 عليه شرط فاما المفتي فلا ينظر اليها الا اذا كانت متافرة لسبب او اذا
 كان ذلك مما يتعلق بالفتوي ومن العلماء من قال ينظر اليها فانها مأمورة
 بسؤاله وهو مأمور باجابتها وكلامها عورة اياجته الفتوي فكذلك
 لويتها لان ذلك يتم بالروية **المسئلة السابعة عشرة** اذا خشي
 المحرم وجهه فاجازه الامم ومنعه ابرئ عمر وبه قال **ملك** وابو
 فان فعل اقتدي قاله ملك يعني اذا كان له كثر وانفع به وهو
 الصحيح لانه كلف ان يكشف راسه فالوجه اولى والحري وهذا
 امر خفي على الخلق وليسوا فيه على الحق والحاسم لدا الاشكال الذي
 خفي على اعيان الرجال ان النبي صلى الله عليه وسلم قال في المحرم
 الذي وقع عن راحلته كفتوه في ثوبيه ولا حمر وادجبه ولا راسه
 وفي رواية خارجا وجهه ورأسه فانه يبعث يوم القيامة يلبى ولقد
 رايت بعض اصحابنا من اهل العلم ممن يعاطي الحديث والفقهاء بني المسئلة
 على ان الوجه من الرأس ام لا فعجبت لفضلائه عن دلالة ولتشيانه
 لصنعتهم ان ياتي بكل شيء محيط **باب**

منه
الاستان
 حديث يعلى بن امية في الذي احرم وعليه حبة **الاستان**
 قال ابو عيسى في الحديث قصه وله علة فاما علمته فروي عن
 عطاء عن يعلى ورواه علي الصواب عمر بن دينار عن صفوان بن يعلى عن ابيه

فقال فيه يعلي بن مسمية بالنون والياء باثنتين من تحتها ويقال ابن امية
ومن قال منه بالنون والياء بواحدة من تحت فو ناي لا يباهه له وانما
هو يعلي بن امية ابن ابي عبدة بن همام بن الحارث ابن بكر بن زيد
من ملك ابن حنظلة بن ملك بن زيد مناه من تميم التميمي الكنظلي ابو
صفوان جليف ابني نوقل اسلم يوم الفتح وشهد ما بعده وامه مسمية بنت
الحارث ابن جابر بن وهيب عمة عتبة ابن عروان في ذلك خلاف
وقيل هي جدته ام ابيه وامه الفضة في الصحيح واللفظ للبخاري
عن يعلي ان رجلا اتى النبي صلى الله عليه وسلم بالجعة راتة وعليه جبة
وعليه اثر المخلوق او قال صفة فقال كيف تامل في ان صنع في عسري
قال فانزل علي النبي صلى الله عليه وسلم فاستر ثوب قال وكان يعلي يقول
وددت اني قد رايته النبي صلى الله عليه وسلم وقد انزل عليه فقال
عمر يا يعلي ايسر كما انظر الي النبي صلى الله عليه وسلم وقد انزل عليه قلت
نعم قال فرفع طرف الثوب فنظرت اليه فاذا له غطيط قال احشبه
كغطيط البكر فلما سري عنه قال ابن السائب عن العمرة قال اخلع
عني الجبة واغتسل عنك ارا مخلوق او قال اثار الصفر واصنع في عمرتك
كما صنعت في حنك وفي الموطا وعليه قميص وفي رواية ابن جرير عن
عطاء عن صفوان عن ابيه وعليه جبة منتصم بطيب والذي اخبرنا
به القاسم ابو الحسن الواحد بالقرافة اخبرنا عبد الرحمن بن عمر بن كثر
حدثنا احمد بن شعيب خبرنا محمد بن منصور المكي ما سفي عن عمرو عن عطاء
عن صفوان بن يعلي عن ابيه ان رجلا اتى النبي صلى الله عليه وسلم وقد اهل
بعرة وعليه مقطعات وهو منتصم مخلوق فقال اهلكت بعرة ما
اصنع فقال النبي صلى الله عليه وسلم ما كنت صانعا في حنك قال
كنت لي هذا واغسله قال ما كنت صانعا في حنك فاصنع في عمرتك

خرجه الشامي عن نوح بن جيب التميمي عن عبيد عن ابن جرير عن عطاء
عن صفوان بن يعلي بن امية عن ابيه الحديث بطوله وقال في اخذه ابن الجوزي
يا خلعها واما الطيف فاغسله ثم احدث احواثا قال ابو عبد الرحمن
الحرف ثم احدث احواثا لا اعلم ان احدا ذكره غير نوح ولا احسبه محفوظا والله اعلم

وفيه وهو مصنف لحسينه ورأسه **الفقه** في تسع مسائل **الأولى**
قوله أحرم دليل علي أنه لم يتأله الا وهو قد دخل بالأحرام في العمرة وعليه
الجبة والطيب فامر النبي صلى الله عليه وسلم بالغسل والخلع ولم يأمره بقدية
وان كان قد داوم عليها واشتغ بعد الاحرام بهما اذا كان كذلك لانه لم يكن
بعد عنده بلاغ من الشرع ولا غيره وانما كان استيقاق محكم فلم حيث
علم وكان ما سبقه عنوا وهذا اصل من اصول الفقه **الثانية** قال
الفاخي ابو بكر بن العربي هذه المسئلة جرت بالحجراته مقسم غنا لم حين
عام الفتح في ثوال سنة ثمان وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم ما كنت
صانعا في حرك فاصنعه في عمرتك فقال كنت اغسل هذا واخلع هذا
وهو دليل علي ان خلع الثياب وبذا الطيب كان اصلا عندهم في الجاهلية
للحاج وكانوا يستعملون ذلك في العمرة فاحرمها النبي صلى الله عليه وسلم
ان يحراهما في ذلك واحد **الثالثة** قوله وعليه جبة وفي لفظ آخر
وعليه قميص وفي آخر وعليه اخلاق متعارض بعضه والصحيح انه كان
عليه جبة وليست بالقميص ويمكن ان يكون القميص والجبة اخلافا
ولا يصح الاجبة اذ قميص لتعارضها والقضية واحدة والذي عليه ايقاف
والاكثر من الجبة والمعني المطلوب من بند المحيط يحصل بهما **الرابعة**
قوله طيب وفي لفظ آخر خلوق ليس متعارض خلوق طيب **الخامسة**
لا خلاف ان الطيب محرم علي المحرم بعد الاحرام جازي وقيل الاحرام فان لم يمس
شي بعد ما احرم مما كان يلبس به قبل ذلك فاختلفوا فيه فمنها واحد بنا
فقال ملك لا يجوز وكراهه محمد بن الحسن ونحو عند ابي حنيفة وبه قال
التابعي وجوبهم خلاف كثير ومعلق ملك ومن قال به حديث الاعرابي انما
في امر النبي صلى الله عليه وسلم له بغسل الطيب والمعني في ذلك ان الطيب حرم
الاستغفار به والاستغفار قائم بعد الاحرام بما بطيب به منه قبل الاحرام

كاللباس شوا انا هو لعني لا ذنفاق والاشفاق ولودام علي اللباس لم يخرج
 بعد الاجرام فكذلك علي الطيب معولهم علي حديث عابشة كنت انظر
 الي ويصل الطيب في مغارة رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو محرم وفي
 الصحيح طيبت رسول الله صلى الله عليه وسلم لاجرامه بل هو يرقوا جاب
 عن ذلك علما ونا **الاول** قالوا هذا خصوص للنبي صلى الله عليه
 وسلم لما كان عليه من محبة الطيب والنساء الذي يدل عليه ان عمر امره
 بغسل الطيب الذي قاله ان ام حبيبة طيبتني **الثاني** ان
 هذا كان في عمرة الجعرة انة سنة ثمان في بعد ذلك تطيب النبي صلى الله
 عليه وسلم عام حجة الوداع **الثالث** معني قوله ويصل الطيب يعني
 يريق اثره لا عينه **الرابع** ان لاجرام كما يمنع من استدامة محظوراته
 كلها من اللباس والصبيدد واما ما بدا كذلك يمنع من الطيب مثله
 قال القاضي ابو بكر بن العربي وهذه الاحمالان قال مملوك وترك الطيب
 عند الاجرام احب الي ولم يجرمه وقد بيناه في مسائل الخلاف بما نكثته
 ان احدث رسول الله صلى الله عليه وسلم فيها تعاقب الطيب عليه
 وفي حديث الاعرابي ازالة عني الطيب وهذا يدعي فاما بقا اثره من يريق
 وارج فلا حرج فيه وقد روي ابو عبيد بن ابي شيبة ان النبي صلى الله عليه وسلم كان
 يدهن وهو محرم بالنزيت غير المقت يعني غير الطيب **السادسة**
 قوله اخلع عنك الجبة يعني حردها وقال الحسن وسعيد بن جبير علي
 اختلاف عنه والشعبي والخفي يشعه لحديث روي عن جابر ان النبي
 صلى الله عليه وسلم فعله حتى اعلم ان هدية قد قلده وهو حديث ضعيف
 لم يصح عن جابر وبجاءه الحديث الصحيح عن عابشة انا فقلت فلا بد
 هدي رسول الله صلى الله عليه وسلم فبعث به ولم يجرم عليه شيء احله الله
 له **السابعة** قال الشافعي من نسي احرم فلبس او تطيب لم يكن عليه

ليست

فدنية لان هذا الاعرابي نبي فلم يجعل النبي صلى الله عليه وسلم عليه قدبة وهذه
 دعوى ضعيفة لا تليق بهم لفضلهم واما متهمهم وقد تقدم من كلامنا
 ان المعنى في ذلك جعل الاعرابي حجة حتى ينزل النبي صلى الله عليه وسلم
 الشرع فنثبت من ذلك اليوم لا نسيان الاعرابي وقد ساعدنا الشافعي
 علي ان كلام الناصبي في الصلاة وهو منهي عنه بحجج كثيرة مع رفع الحرج
 عن الناصبي فكذلك بحجج الاجوام بالفدية عند الوقوع في محظوره نسيانا
 وليس له عنه جواب ينفع وقد بيناه علي لراستيفنا في مسائل الخلاف
الثامنة اذا اكل المحرم طعاما فيه طيب فان لم يجد له طعاما

ولا رنجا فاتفقوا علي انه لا بأس به وان وجد فيه طعمه او رنجه فاختلف
 العلماء فيه فمنعه الشافعي في تفصيل مثل ان يصعب الرفع عن لسانه او بقي
 علي فيه رنجه وقدا جاز ملكا كل الخبيض المطيب والخشك كنانا
 وهو وان كان بطيب ويطيب فذلك طيب طعام لا طيب زينة وشهوة
 وانما منع من طيبا لونه لانه المستعمل في الاكل **التاسعة**
 اتفقوا علي ان المحرم اذا نزل يستظل فان ركب هل يطل عليه اختلفوا
 فيه قال ملك اذا ظلل الواكب اقتدي وقال الشافعي وابو حنيفة
 لا فدية وجعله ملكا لباسا للرأس وهو امر بضعف وليس بلباس والظل لا
 يمنع كسالم يمنع في حال الجلوس ولا يكون بمنزلة الثوب المتصل بالرأس
 راكبا كسالم يكن بمنزلة جالسا والله اعلم والذي يقطع العذر في ذلك
 ما روي مسلم وابوداود والنسائي عن ابي بصير قال قلت لحنيفة مع النبي
 صلى الله عليه وسلم حجة الوداع فوايتا سامة وبالا فاحدهما اخذ فخطام
 ناقة رسول الله صلى الله عليه وسلم والاخر ارفع ثوبه يستتر من الحرجي
 رمي بالحجارة

باب ما يقتل المحرم من الذنوب

هذا الحديث يدل على ان المحرم اذا نزل يستظل فان ركب هل يطل عليه اختلفوا فيه قال ملك اذا ظلل الواكب اقتدي وقال الشافعي وابو حنيفة لا فدية وجعله ملكا لباسا للرأس وهو امر بضعف وليس بلباس والظل لا يمنع كسالم يمنع في حال الجلوس ولا يكون بمنزلة الثوب المتصل بالرأس راكبا كسالم يكن بمنزلة جالسا والله اعلم والذي يقطع العذر في ذلك ما روي مسلم وابوداود والنسائي عن ابي بصير قال قلت لحنيفة مع النبي صلى الله عليه وسلم حجة الوداع فوايتا سامة وبالا فاحدهما اخذ فخطام ناقة رسول الله صلى الله عليه وسلم والاخر ارفع ثوبه يستتر من الحرجي رمي بالحجارة

صحیح وفيه اختلاف كثيرة في غير موضع الحجة من الصلوة على القبر
وقد روي لداود قطني عن هذوم عن الشيباني عن الشعبي عنه أنه صلى عليه
بعد ثلاث وأنه قام عزيمته فرده عن حمينه عن شريك عن الشيباني أن
استخف وأنه قال في هذا القبر ومثليه على أهلها ظلمه وإن الله ينورها
بصلواتي عليهم قد خرج مسلم من طريق أبي داود عن أبي عامر الخنزي
صلح بن رستم عن ثابت عن أنس وزاد الشيباني فيه لا يموت منكم ميت
ما دمت بين أظهركم إلا يعني إذا تموت في به من طريق يزيد بن ثابت وفي الدار
قطني جيل علي قبر مسوي في حديث الشعبي في مسلم علي قبر وطب وقد
روي واللفظ لا في داود أنه صلى علي فتشلى أحد صلواته على الميت بعد
ثمانين سنة كالمودع للأحياء والأموال قال الإمام الحافظ وكان
هذا في دفنتين له ولي فممن كان يقيم المسجد من رجل وامرأة الثانية
ما روي ستغين بن حسين عن الزهري عن أبي أمامة بن سهل بن حنيف
كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعود فقرا المدينة ويشهد جنازتهم
إذا ماتوا قال فتوفيت امرأة من أهل العوالي فقال رسول الله صلى الله
عليه وسلم إذا صنت فاذنوني بها قال فاتوه بودنوه بها فوجدوه نائما
وقد ذهب الليل فكرهوا أن يوقطوه فحوضوا عليه ظلمة الليل وهوام
الأرض قال قد فناها فلما أصبح شال عنها فقيل لرسول الله اتيناك
لنؤذيك فوجدناك نائما فكرهنا أن نوقطك فحوضنا عليك ظلمة الليل
وهوام الأرض فبشي رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى قبرها وصلى عليها
وكراربعاً قال الإمام الحافظ وفي حديث جابر عن النسياني أنه
أن يقبرا حديثاً وقد اختلف العلماء في الصلوة على القبر بعد ذكر الأحاديث
على أربعة أقوال في الأقوال تكلم بها لأجل الاستنباط **الأقول** لا يصلي
عليه ولا يخرج ولكن يدعى قاله مالك في الملبسوط وبه قال يحنون

فان كان صلى عليه فلا تعاد الصلوة عليه قاله ابو حنيفة ومالك في قول الاوزاعي
والليث **الثاني** قال الشافعي يصلي عليه من لم يصل عليه وبه قال ابن
وهب اذا كان قريبا اليوم والليث ومحمد بن عبد الحكم وابن حنبل **هـ**
الثالث في حال اذا دفن من غير صلوة اقيمت الصلوة عليه قاله
عبد العزيز بن ابن ابي سلمة وعيسى بن دينار **الرابع** ان حشي عليه التغير
صا على قبره والا اخرج وغسل وصلى عليه وقال ابن وهب لا يخرج واذا لم
تغسل عليه ويصلي على قبره وبه قال ابن القاسم في العتبية وجه القول
انه يخرج لانه دفن بغير فرض **ولا** يخرج في خراجه فيخرج لتقوم
الستة **هـ** وجه القول بانه لا يخرج ان النبي صا الله عليه وسلم لم يخرج
فان قيل كان صلى عليه **قلت** ان كان يصلي عليه فليصلي على
قبره فان خروجه وظهوره او معيبه ستوا **هـ**

فالشرق والغرب قرب شقة من بعد نكاح الخمسة الاشبار
وصلى النبي صا الله عليه وسلم على قبر من يروى ابو عيسى وغيره ان النبي
صلى الله عليه وسلم صلى على قبر بعد شهر والصلوة بعد شهر كالصلوة بعد
يوم وسمي ابو عيسى المتصلي عليها بعد شهر وهي ام سعد بن عباد من رواية سعيد
بن المسيب مرسل وقد روي الدارقطني عن يحيى بن محمد بن صاعد جد ثنا
بشر بن آدم ما ابو عاصم عن سفين عن الشيباني عن الشعبي عن ابن عباس ان
النبي صا الله عليه وسلم صلى على قبر بعد شهر ثم روي بشر بن آدم عن ابن عباس الذي
اختره الصلوة على القبر في كل حال واما ما روي عن ابي عاصم الموفى للصواب **هـ**

الصلوة على النجاشي لغايب

اخبرنا المبارك ابن عبد الجبار اخبرنا ابو محمد الجوهري اخبرنا ابن
حيوية اخبرنا ابن ابي حية اخبرنا ابن شجاع اخبرنا الواقدي قال نعي النبي
صلى الله عليه وسلم للناس النجاشي في اليوم الذي مات فيه في رجب سنة تسع من

البحر فكان ذلك من اعلام نبوته وقد ذكرناها بشرحها في انوار الفجر
وفي الحديث عشر فوائد **الاولى** نعي لميت وقد بيناه فيما سلف
كيفية جوارحه ومن الصحابة من كرهه جملة فكان ابن عمر ممن يحب
بهميته عقله الناس وروي عن ابن عمر خلافة وروي عن ابي هريرة انه كان
يرتاب المجالز ويقول ان احكامهم مات فاشهدوا حنازة وروينا وجه الصحيح
في ذلك من قبل **الثانية** البرون للحنانة ففي الصحيح انه خرج الى
المصلي وقد صلى في المسجد كما تقدم وقد صلى عند القبر والها تبرز النجاشي
لسكون الحال له اجمع **الثالثة** انه يصلي على الغائب قالت المالكية
وصفوهم ليس ذلك الا لمحمد صلى الله عليه وسلم **قلت** وما عمل محمد صلى الله
عليه وسلم تعلمه امته كنت في مجلس شيخنا ابي بكر الشاشي فخر الاسلام بمدينه
السلام فاذا جاء الخبر من خراسان بان فلان قدم مات ترحم عليه وقام فكبر
وصلينا عليه **فان قيل** طويت له الارض واحضر روحه بين يديه **قلت**
قلت الله ربنا عليه لقادد وان تبينا لذلك لاهل ولكن لا نقولوا
الا ما دونهم ولا تخرعوا حديثا غيبا من قبل انفسكم **فان قيل**
قد روي ان جبريل جاء بروح جعفر وابحنارته وقال قم فصل عليه **قلت**
قلت لا تحدثوا الا بآيات من القول ودعوا الضعاف فانها شسيل
الي لتلف بها البينة تلاف **الرابعة** انه صف بهم كما يفعل في
صلوة الفرض **الخامسة** انه كبر عليه اربعاً ولو كانت زيادة الفضل
توجب زيادة الشكيب لما كان احق به منه فانه امن علي الغيب واحقر
المسلمين واداهم وتاضل عنهم وارسل الي النبي صلى الله عليه وسلم يقول له لو
ما اتا فيه من الملك لا يتنه حتى حمل عليه كانه حيش ذهاب القدر الذي كان
عنده من الايمان ورجا اذا قوي الاسلام ان يتصل به نفع الله به فكان الايمان
الي اليمن اقرب منه الي غيرها **السادسة** في حديث عطاء عن جابر

ما في اليوم عبد صالح اخ لكم رحمه ففقموا فكنتم في الصف الاول والثاني في
وليس في اسلامه كلام ولا خلاف **السادسة** من اغرب ما روي عن
ملك انه استجبت ان يكون المصلون على الجنانة منظرًا واحدًا ولا اعلم لذلك
وجواب كل ما كثرت له صفوف كما تقدم كان فضل ذلك صحيح عن النبي
صلى الله عليه وسلم في اكثر صلواته عليها وفي الصحيح في صلوة النجاشي فقمنا
ورآه صغير **الثامنة** في الصحيح انه قال استغفروا لاجنبتكم
معنا سلوا له المغفرة وهو افضل ما يسئل **التاسعة** قال ابو داود

انما صلى عليه النبي صلى الله عليه وسلم لانه كان مسلمًا ووليه اهل الشرك في بلد
لخر فلم يكن له من يقوم بشتته فقام النبي صلى الله عليه وسلم بها **العاشر**
انه اذا تغذ غسل الميت لا من لم يمنع ذلك من الصلوة عليه ونحن لم نعلم هل
غسل النجاشي ام لا ولهذا اذا عدم الوضوء لم يمنع ذلك من فعل الصلوة على كل حال

فضل الصلاة على الجنان

فيه حديث ابي هريرة المزوري كما ذكره ابو عبيد في مسند اصغرهما مثل
احد من غيب شك **وذكر** مسلم ان كان ابن عم علي ابي هريرة باكثر انه
حتى ارسل الى عايشة خبابا صاحب المقصورة واخذ ابن عم قبضة من حصى
المسجد فغلبها في يده حتى رجع وقال ان عايشة قالت صدق ابو هريرة

فوماها وقال لقد فرطنا في ملزيط كثيرة **فوايل** **سبعة** **الاولي**
تميز ابو هريرة بالجفت **الثانية** تقام الانكاس على الجنان بالترديد لهم و

التكذيب لهم **الثالثة** ابلاغهم لما علموا وعدم بيانهم بان كان

من لا علم عنده بما عندهم من العلم **الرابعة** تقدير الاعمال بنسبة الاوزان

تقريبًا للانعام **الخامسة** تقديرها بالعقد لا بالاجاد فان القبراط

ثلاث حبات والذاتوست حبات والذرة تخرج من النار فكيف القبراط

وذلك لفقه بديع وهو ان اصغر القزان ببط اذا كان من ثلاث حبات والجمعة

فالذرة الذي يخرج بها من النار جزء من الف وأربعة
وعشرون جزءاً من حبة من قيراط الكبره أكبر من جبال أحد وهو أكبر من
هذا البلد فتسبحان المضايف لمن يشاء **نكتة**
قواريط الحساب هذا نقد بينها فاما قواريط الستات فهو من ثلاث
جبات لا تزيد بل تحقه الحسنة وتسقطه **السابعة** اذا بنعها
صار له قيراط واذا حصرت ما حتى تدفن صار له قيراطان فان حملها فقد مضى
حقها كما قال ابو عيسى ليس في ذلك لذيان اجر الحمل الجنائز ولكن بين
الميت على الطريق وينادي مناد احملاوا تحملوا فيبادر الناس اليه حتى يتضايقوا
عليه لتقديمات العلقا بعدد اذ فلا تحملوهما لا احكامهم ومات رجل من
احبابنا بالمفر فحمله انا والطرطوسي رحمهم الله برويه ابو الميزان بن زيد بن
سفيان وضعفه شعبة وما هذا القدر حتى يضعف فيه او يتقوى وانما هي
سعادات واغراض بعضها ضعيف اضعف من تضعيف الراوي قد بيناها
في اصول الفقه **الثامنة** اختلف الناس في حمل الجنائز فقال تحمل
بين العمودين لان النبي صلى الله عليه وسلم حمل جنازة سعد بن العمودين
وقال ابو حنيفة يحمل بين الاربع لان بن مسعود حملها كذلك وابن
عمر مثله ورجح ابو حنيفة مذهبه بان النبي صلى الله عليه وسلم اراد اظهار
كرامة سعد فتولى حمل شطر الجنائز وكان لا شرع بالجنائز سنة وهو
بالترجيح امكن ورجح الشافعي بان حديث ابن مسعود روي عنه ابو عبيدة
ولم يبلغه وفعل النبي صلى الله عليه وسلم افضل والاستماع بحديثي علي قدس

باب القيام للجنائز

قد بين علي فتح القيام للجنائز رواه الموطا والصحيحان وهذا اصل انواع
النتخ وهو الذي تبرز لك فيه نصا وبذكر تخصيصا وهو قليل ولو لا انه

مفتوح لتكلمنا عليه ولكن لا يحمل الا شغال بالمفتوح وقوله الحمد لنا والشوق
لغيرنا يعني قريبنا وقيل يعني اهل الاسلام والا قال صحيح لانه قد روي لما
ارادوا ان يحفروا الرسول صلى الله عليه وسلم وكان بالمدينة رجلا لمحمد
وهو ابو طلحة ورجل لمحمد وهو ابو عبيدة فقالوا يا جابر اعمل لرسول الله
صلى الله عليه وسلم عملا فجاء الذي لمحمد ولم يكن من عمل الذين لما ذكر في جهة

باب الفوق للهيت عند القبر

واما الذي يقال اذا دخل الميت القبر فقد ذكر ابو عيسى ما ذكر
زاد ابو داود عن عثمان انه قال صلى الله عليه وسلم استغفروا لا خيكم
وسئلوا الله له المتب فانه الان يشاؤ قد روي مسلم ان عمرو بن العاصي
قال لهم في وصيته واجلسوا عندي قليلا استناسن بكم حتى انظروا
اراجع رسول ربي وقد رايته بالمشرق الصالحين يقولون عند القبر
يا فلان بن فلان اسئلكم ما كنا عليه في الدنيا من شهادة الا اله الا الله وان
محمد رسول الله والله ربنا والاسلام ديننا ومحمد نبينا ولا يزيدون عليه
وقد ادخل رسول الله صلى الله عليه وسلم قبره اربعة رجال كبار اعلوا الفضل
ابن اعمه واسامة مولا وعبد الرحمن بن عوف خاله وصاحبه وان النبي
تحت في العرش جاز كما التي تحت النبي صلى الله عليه وسلم قطيفة حرا
وقد روي ان عليا والعباس شازغا القطيفة وبسطها لتقران تحته ليرفع
الخلاف وسقطع الشارح في الميراث قاله ابن ابي خيثمة والله اعلم

باب لسوية القبول

ثبت في الصحيح ان النبي صلى الله عليه وسلم قال حديث ابن عيسى عن علي
قال ابو الهياج الاسدي واسمه قال لي علي لا ابعثك علي ما بعثني
عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم الا تدع قبر امشوقا الاسوينه ولا تمثالا

وروي في الصحيحين
عن النبي صلى الله عليه وسلم
عن أبيه عن جده عن
النبي صلى الله عليه وسلم

الاطمئنه كوروي عن ابي القاسم واللفظ لابي داود قال دخلت علي
عائشة فقلت يا امه اكشفي يا عن ثوب النبي صلى الله عليه وسلم وصاحبيه
فكشفت لي عن ثلاثة قبور لا مشرقه ولا لاطية مبطوحه ببطحاء العرصه
الحمره اوروي الاية واللفظ لمسلم عن فضالة بن عبيد ان النبي صلى الله عليه وسلم
امر بتسوية القبور والجمع بين هذه الاجاديت بين اما حديث ابي الهياج
فيقتضي هدم المشرق العينة التي يطلب بها المباهاة واما قوله
رايته مسنأ يعني به كهيئه سنام البعير لا محردا كهيئه السطبة واما قوله
لاطية يعني به مسطحة بارزة السطح تميز علي الارض منها ولا تغلواكل العلو
عليها واما قوله كنانة قبر عثمان مطعون فقد بينه ابو داود وقال
عن كنانة من زيد المديني عن المطلب قال لما مات عثمان مطعون اخرج بجنازته
فدفن من النبي صلى الله عليه وسلم رجلا ان يثيه لمحور فلم يستطع حملها فقام
اليها رسول الله صلى الله عليه وسلم وحسرت ذراعيه قال كثير قال المطلب
قال الذي تخبرني ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى حسرت عنهما
ثم حملهما ووضع عند راسه وقال اتعلم يا فبراحي وادفن اليه من مات من اهل

هذه
وانظر الى الخبر مرارتي رسول الله صلى الله عليه وسلم

باب كيف يدخل القبر

هذا باب جامل عند علماءنا فان ابو حنيفة يوخذ من جهة القبلة وقال
الشافعي يتل من قبر القبر لان ابن عباس روي انه اخذ من بين القبر وتلك
عادة اهل المدينة ولا يحنيفة ان النبي صلى الله عليه وسلم اخذ باذنا جهة
من جهة القبلة وكذلك روي الطحاوي عن ابن عباس وقد ساقبل ان آدم
كان منه من جهة القبلة وقد بين ذلك الشافعي فقال اخبرني من راي اهل
المدينة ياخذون الميت من القبلة ثم رجفوا الي القبر لضعف ان ضهر
والذي هو اهدي للميت واحفظ للقبر ما يفعله الناس عندنا وهو اخذه من
جهة رجليه ويوضع علي جنبه الايمن ووجهه للقبلة وراسه للمجنوب وكذلك

روي ابو داود عن عبد الله بن يزيد **تكملة** اذا استوي عليه قبره
فقد روي ابو الزبير عن جابر عند لا يمتة واللغة لمستل فهي عن تخصيص القبور
وان يقعد عليها وان يجيء عليها زاد النسائي وان يكتب عليها زاد ابو داود وان
يزاد عليها واختلف الناس في معنى كبلوت فقال ملك ذلك للمذاهب لما روي
ان عليا كان يجلس اليها وقد روي ابو داود عن ابي بن بريد لا تجلسوا على القبور
ولا تخطوا اليها وقد روي ابو داود حديثا عن محمد بن عبد الله بن علي بن ابي
راي رجلا يمشي في القبور وعليه نعلان فقال يا صاحب السبطينين وتحكي القن
سنتيتك فنظروا وتجل فلما عرف رسول الله صلى الله عليه وسلم خلعها فري
بهما وقد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم وهو اصح ان الميت اذا وضع في قبره
وتولى عنه اصحابه انه ليسمع فرع نعالهم وقد كان الصحابة يخرجون الى
المقبرة فيدفن الميت ويجلس النبي صلى الله عليه وسلم حتى يلحد مستقبلا القبلة
ويجلس الناس حوله خروجه ابو داود وفي غيره ويبدع عود سكت به في الارض
وهذا كله يحق لك ان كبلوت المسمى عنه هو جلوس المذاهب اما انه يكره
ان يصلي فيها ويحرم ان يصلي اليها وهو كفر من فاعله ويكره ان يتحد وطنا
ويجعل طريقا وذلك قول ابي عبيس في حديثه وان يوطا واذا لم يتحد وطنا
ويجعل طريقا وذلك قول ابي عبيس في حديثه وان يوطا واذا لم يتحد وطنا
واحري الامم منكم وقال الحسن بن علي بن ابي داود روي ان فتوى الاشراق
الثلاثة في حجرة عائشة عليهم الشوكة الحمراء اما الكتابة عليها فانه امن
قد عم الارض وان كان النهي قد ورد عنه ولكنه لما لم يكن من طرق صحيحة
شامخ الناس فيه وليس فيه فائدة الا التعليم بالقبور ليلا يدنو الله اعلم
في بيان القبور قال الفقيه الامام
اكافظ هذا باب عظيم ايضا من تاريخ الحديث ومستوحى ثبت فيه الامم
الصحيح بالاذن بعد المنع منه فاما استكني عليه فمكروة لما مات الحسن

من علي ضربت امراته فبه عليه وجلست عنده سنة ثم رفعت فسمعت صاخا
يقول الاله وجدوا ما فقدوا فاجابوا بالآخر بل يسوا فاقبلوا **و** وليس
لزيارتها فائدة تخصني هذه العارضة الا ما قال صلى الله عليه وسلم فانها تذكر
الآخرة ولذلك ذاقين امه وهي كافرة وروي في الفقه منع ولم يصح لان الآخرة
تذكر بالكافرة كما تذكر بالمومن كمال حد علي صفته وان كان قد لا ذن
فيه فهو مكره للنسائي في الجملة لما فيه من التبرج لمن لا تزي الى عابشة لما قدمت
راوت فيها حياء عبد الرحمن فقالنت

وكنا كندمانى جديمة حقه من الدهر حتى قبل ان يتصدعا
فلما تفرقنا كاني ومطكا لطول اجتماع لم نبت ليلة معا
زادي فيه الطوطوي ولم يذكروا

كانا خلقنا للنوي وكانا حرام علي الايام ان تجمعا

وفي حديث حبيبي اذ حمل منه عبد الرحمن الى مكة دليل علي جوان حمل الميت
الى غير الارض التي مات فيها فيبذل فيها وكذلك حمل بعد وسعيد من العقيق
الى المدينة فاما نقله بعد الدفن فقل نقل جابون عبد الله اباه بعد موته
بده ولم يكن في تابوت وقد قال ملك قال يوسف لما حضرته الوفاة ما
استنمت لنفسي من شيء اني في ذلك زادي اليوم من الدنيا وان عملي لاحق
بعملي ابي فاكفوا قبري بقبر رهم يربد بالكلام الثاني قوله لا تزي بيت عليك
اليوم لان شفا الغبط بالمواخذه او العقوبة من عمل الدنيا وهو قال انه لم ينقر
لنفسه قط فذلك زاده اليوم وبني صفة الانبياء قالت عابشة ما انقم رسول الله
صلى الله عليه وسلم لنفسه قط قال الامام الكاظم لا جرم شاهدت قبره في
قبره مورايا ابراهيم واسحق ويعقوب وزوجاتهم في قبله الحرم الذي فيه هذه
القبور بادار رناه مرارا وذكرنا الله فيه وبتاليالي منين عنده والحمد لله وقوا
عابشة لو حصرتك ما دفنت الا حيث من اشارة الى ان الاصل في هذا كله وهو

الصحيح حديث ابن مكرم ما دفن قطب بني لاجيش بموت وهذا يرد قول الاسراييليه
 ان يوسف نقل الا ان يكون ذلك مستثنى ان صح والله اعلم
 وكان موت بن ابي بكر في نومة نامها وليت موت النوم فياة وانما العجاة موت
 البقطة بعثة قال الله سبحانه الله يتوفى الانفس حين موتها فدخل
 ههنا المريض والمجور وقوله والتي لم تمت في منامها يعني توفاهما في منامها
 وذلك فتم اخذ ليس من الاموالين وقد اوجب موتي زبدقن بالارض المقدسة
 فاهل اليها **تنبيه** قال بعضهم في قول ابي عيسى عن ابي هريرة عن
 رسول الله صلى الله عليه وسلم زوارات القبور حديث حسن صحيح اختلف
 الناس هل دخل في النسخ باذن للمشاور كما اذن للرجال ام رخص للرجال
 ام رخص للرجال وبقي النساء على المنع والقحيح الاذن لهن واختلف في
 كراهية الزيارة لهن قال ابو عيسى فيقبل لجزء من وقلة صبرهن وانما
 اقول لنرجهن وقلة صوتهن وفي الصحيح ان النبي صلى الله عليه وسلم مر بمراة
 تبكي عند قبر فقال اني الله واصبري قالت اليك عني فانك لم تصب لمصبيتي
 ولم تعرفه فقبل لها انه النبي صلى الله عليه وسلم فاشت باث النبي صلى الله عليه وسلم
 فلم تحده بواين فقالت لم اعرفك فقال انما الصبر عند الصدمة الاولى
 ولم يعنقها علي زيارة القبر فاذا دخل المقابر فليقل كما قال ابو عيسى عن النبي
 صلى الله عليه وسلم السلام عليكم يا ايها القبور يخفوا الله لنا ولكم انتم سلتنا
 ونحن لا نشراويقول كما روي لعلا السلام عليكم دار قوم مؤمنين وانما
 ان شا الله بكم لا تحقون او يقول كما علم النبي صلى الله عليه وسلم لعائشة
 في اخر الحديث الطويل السلام على اهل الديار من المؤمنين والمسلمين ويرحم الله المستقيمين
 منا والمستأخرين وانا ان شا الله بكم لا تحقون ورواية ابي عيسى اقلها صحة وفي
 الصحيح واللفظ للبخاري عن ام عطية فحينما عن اتباع الجنايز ولم يعز عليهما
فايدة روي ابوداود عن ابي هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم اتي قبر امه

عمرة عن عائشة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم خمس فواسق
يقتلن في الحل والحرم الفارة والغراب والعقرب والحداة
والكلب لعقور حسن صحيح **الاستفاد** وعن أبي سعيد عن النبي صلى الله
عليه وسلم يقتل السبع العادي والكلب العقور والفارة والعقرب
والحداة والغراب **الاستفاد** قد روي عن ابن عمر في الصحيح
عن النبي صلى الله عليه وسلم سمعت وروي عنه وقد سئل ما يقتل المحرم
الدواب حدثني بعض حادي نسوة النبي صلى الله عليه وسلم خمس فواسق
يقتلن في الحل والحرم الحية والغراب الأبقع والفان والكلب لعقور
والحداة **الفقرة** هذا الحديث من معضلات الأخبار وما تبينت
فيه طروق لأخبار لتعارض الأدلة وجملة المذاهب انتهت إلى فقهاء الأصا

علي قول **الاول** انه يقتل كل سبع عادي يعقل ينداك لا شد والنمر
الغدر والغيل قاله ملكي بحملة والثوري ولا كفارة فيه زاد ملك وسباع
الطير مثله كالغراب والحداة ولا جزاء عليه في شيء **الثاني**

قال أبو حنيفة يقتل الذئب والكلب لعقور والغراب والحداة
وخالفنا في السبع والغدر والنمر وعين هاشم السباع فقال ان قتله المحرم
فداه **الثالث** قال الشافعي كل ما لا يؤكل لحمه من الصيد فلا

جزاء فيه الا السبع وهو المتولد بين الذئب والفصيح قال القاضي
ابن العربي هذه أصول المذاهب ويؤيدها بياننا في التفصيل ان شاء الله تعالى
وما خذ كل مذهب قد بيناه في مسائل الخلاف ونشير اليه ههنا **فنفقوا**

امامنا خذ ملك مع الشافعي في وجهه وينفر عنه في خوفنا الطريقة
الاصلية فواز النبي صلى الله عليه وسلم قال خمس فواسق يقتلن
في الحل والحرم وذكره من وجه الدليل من هذا الخبر من اوجه **الاول**

انه امر بالقتل وعلل بالفسق فيعدي الحكم إلى كل محل وجدت فيه العلة

منك وبخي من حوله فقال استاذنت ربي علي ان استغفر لها فلم يؤذن لي واستاذنته
 في ان اذورها فان لم يؤذنوا القبور فافها بذكره وذكر عن ربيعة
 نحوه قال الامام الحافظ انها منع من الاستغفار لانه لا نها كاشفة والله
 لا يغفر ان يشرك به ولذلك بلي لغوات الایمان لها ولا مصيبه بعد هاتحادها
 وقد روي ابو داود عن يمين الصنوي عن جابر قال كنا حملنا القتل لئلا منهم
 فجا منا دي النبي صلى الله عليه وسلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم يامركم
 ان تشددوا القتل الي مضاجعهم لانها والله اعلم تشهد لهم ولا نها قد صار فيها
 بعضهم وهي الدماء التي سالت منهم اولها التي خنار الله لهم وبالجمله
 لا يكون القتل الا لملة

باب الدفن بالليل

ذكر ابو عيسى حديث الجحاج ابن ارطاة عن عطاء بن ميثان عن ابن عباس
 ان النبي صلى الله عليه وسلم دخل قبر ليل فاسرج له بسراج فاخذ من حمة
 القبلة وقال الحمد لله ان كنت لا اها لاللقرا وكبر عليه اربعاً رواه
 ابو داود عن ابي نعيم عن محمد بن مسلم عن عمن وبن دينار عن جابر او سمعته
 منه قال راي ما ساراً في المقبرة فانوها فاذا استول الله صلى الله عليه وسلم
 في القبر واذا هو يقولنا ولوني صاحبكم واذا هو التوجل الذي كان يرفع
 صوته بالذكر قال الامام الحافظ هذا الحديث اقوي من الاول وقوابله
 الدفن بالليل وقد تقدم نهي النبي صلى الله عليه وسلم ان يدفن احد بليل فانه
 اعلم ايها قبلوا الصحيح عندي ان الاذن اولي من المنع لان الصحابة دفنوا
 ليلاً وخصوصاً ابا بكر الصديق ولا افضل منه ولا عذر في دفنه ليلاً بل كانت
 وصيته اخبرنا ابو الحسن علي بن ابيوب في كتابه اخبرنا البرقاني عن
 الواقفي حدثنا احمد بن محمد بن المعلى حدثنا احمد بن منيع ابو سعد الصاغاني
 حدثنا هشام بن عروة عن ابيه عن عايشة ان ابا بكر قال في مرضه الذي مات

فيه اي يوم هذا قلنا يوم الاثنين قال واني ميت من ليلتي فكذا تنتظرون اي
 الغداة فان احب لايام والليالي الي اقر بها من رسول الله صلى الله عليه وسلم
 تفرد بهذا اللفظ محمد بن ميثم ابو شعيب الصاغي **فوايد** القلوة
 علي القبر **ومن** فوايده اخذ الامام للميت بنفسه ومن فوايده انوار
 التجل الواحد بالدفن اذا طاقه **ومن** فوايده اخذه من جهة القبلة ومن
 فوايده اذا اخذ من جهة القبلة ان يسأله كيف تيسر وان اخذه من جهة الت جليل
 ان يسأل ارجليه ومن فوايده ان يشهد للميت بعمله وكذلك في حديث اي مروة
 انه يقال في الدعاء علي الميت وانا لا تعلم الا حين او من فوايده انه كبر عليه
 اربعاً والواو هو المتحنن الذي يقول ابداه او كما ان المروء هو الذي
 يقول ابداه او اهاها فاذا كان التجل بحال الحزن في سمته وكلامه وحاله
 قبل له او اه وان لم يذكر كله او وقد بيناه في كتاب الاستمات والصفات
 ومن فوايده قول النبي صلى الله عليه وسلم في حديث اي داود ولوني صاحبك
 علي رستم المعاونة ومن فوايده سأل الرجال التجل ليس للنساء فيه مدخل
 قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا وضعت الجنابة واحتملها الرجال
 علي اعناقهم وهذا نص في ذلك ونص في ان الجنابة هو الميت وذلك تمام عشر
 فوايد **الحادية عشر** الرجال يحملون النساء وهل يدخلون
 القبر روي في الصحيح عن انس قال شهدنا بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وهو جالس علي القبر فرايت عينية تدمعان قال هل يبكم من احد لم يقارن
 اللبلة قال ابو طلحة انا قال اتول في قبرها قال ابن المبارك قال فليح
 معناه لم يكن له ذنب والمعني فيه ان النبي صلى الله عليه وسلم اعتذر ولم يكن
 هنالك محرم من حضور فكان كما ذكرناه **باب** الثناء الحسن علي الميت
 ذكر حديث انس مر علي رسول الله صلى الله عليه وسلم بجنابة فاشتوا عليها خيراً

فقال وجبت ثم قال انتم شهداء الله في الارض **الاشارة** الحديث صحيح
عن ابن جرير حرجه الائمة واللغة للبخاري قال انتم من وانحناءة فاشوا عليها
خير فقال النبي صلى الله عليه وسلم وجبت قال عمر ما وجبت قال هذا
اثبتتم عليه خير افوجبت له الجنة وهذا اثبتتم عليه شر افوجبت
له النار انتم شهداء الله في الارض زاد عن عمر قال النبي صلى الله عليه وسلم
ايما مسلم شهد له اربعة خيرا دخله الله الجنة فقلنا وثلاثة قال وثلاثة
فقلنا واثنان قال واثنان ولم نسله عن الواحد فحمل البخاري حديث
ابن وهب وانفعنا علي حديث عمر **زاد النسي** عن ابي هريرة في هذا الحديث
المليكة شهدا الله في السماء وانتم شهداء الله في الارض **الاصول**
وعبرها فيه مسائل **الاول** قول النبي صلى الله عليه وسلم وجبت
الجنة والنار لخمسة ان يكون خيرا عن غيب طلع عليه وختم ان يكون
خيرا عن حكم اعلم فعله **الثانية** الحكم بالظاهري في التشاير
بالخير على الخير البادي والحكم بالظاهري في التشاير على الشر البادي
والسوابر الى الله سبحانه وتعالى من تأويل قوله الا الذين تابوا واصلحوا
وبينوا **الثالثة** فيه قبول الشهادة من غير سؤال عن سبب العمل
الذي شهد به او نجت عن الطوبى الذي وصل الشاهد اليه **الرابعة**
قوله انتم شهداء الله هم للمؤمنين من هذه الامة كما اخبر الله عنهم
الخامسة روي ابو داود عن ابن عباس سمعت النبي صلى الله عليه وسلم
يقول ما من مسلم يموت فيقوم على جنازته اربعون رجلا لا يشركون بالله
شيئا الا شفّعوا فيه وكل شفيع شهيد وكل شهيد شفيع وفي رواية مائة وقد
وقع النص في خمسة ههنا بشهادة اربعة وهي عايد الشهادة في الزيادة واقلاها
كما قال في الحديث اثنان ولم نسله عن الواحد **لدا** ذكر حديث مكر

المشهور بالعدل لم تنسئه النار الا تحله القسمة وفي الصحيح من حديث انس
ادخله الله الجنة بفضل رحمته اياهم وقال ابو عبيد عن ابي عبيدة عن
عبد الله بن مسعود عن ابيه كانوا المحصنين النار وادخل حديث
قوله لعائشة ومن كان له فرط باهر معه وهو ضعيف وحديث ابي عبيدة
منتطق **الاصول** فيه مسائل **الاولى** القسمة بالله قسمين ا
واخبر قولاً حقا ان كل احدى النار في قوله وان منكم الا وادها كان
على ربك حتما مقضيا ثم اخبر ان من مات له ثلاثة من الولد لأمسئه النار
الا تحله القسمة يعني انه يردها وليس مستار ولكن التوبة على بعد هول
على الشغل هول والعبود عليها على قنطرة عذبة مهيبة هو فكيف
على صراط دحض منزلة افرق من الشعر واحد من السيف مخوف عطا طيف
وكلا لب مثل شوك السعدان تحطف النار ويكون فيها رجل تلحقه النار
مرة ويكبو مرة ويقوم اخرى وهذا كله من في المعنى واشد من المس
في الدنيا هذا القدر لا بد منه ولا يدخل في استقاط ولا يتناوله مغفرة
الثانية هذا يدل على ان ولا الملبين في الجنة فانه من الممتنع
ان يدخل الوالد الجنة بشفاعته من ليس من اهله وهذا فيه نطق مهادنا
في شرح الصحيح وذكر النار في الغريب ان السقط ليطل محبطا على باب
الجنة يقول لا ادخل حتى يدخل بوأي وقد قال بعض الفاضلين ان الحبي
خط المومن النار هو مشتق من هذا القسمة وهذه غفلة عظيمة لا بد لكل
احد من الصراط فسلم النار فوما تغف دون خير والكل واداعليها
وقد ادخل ملك لا يموت كاحد من المسلمين ثلاثة من الولد محطس بهم الا
كانوا له جنة من النار عن ابن النصر السلمي وقد عوفه هو ولم تعرفه فخر ولقي
حديث ابن مسعود المنقذ والجنة المحض ولهذا قال لا يبلغوا الحنن انه
اذا توجهت عليه المطالب وكان ما خوذ عن نفسه بعد ان يشفع لغيره

تلك امة الجوعى من كرمي اهل بيته صلى الله عليه وسلم

وفي الحديث انها خستة من الشيطان فعلي هذا يكون قتلا الا ان المطعون
عنزلة الذي يموت في المعركة وذا الجنب بمنزلة من يرفع عن المعتك
فيعيش اياما **الشابعة** واما ذات الجمع فهو الذي يموت بولد
اجتمع خلقه وقيل المجتمع الخلقة الغدرا التي لم يقتض ختمها ولا فكل
طابعها **فان قيل** وهي لثامنة ما وجد الشهادة في هذه الاسماء

التي عدتم وقد ذكرت ان الشهيد هو الذي صدق فعله قوله **فاجواب**
انا نقول ان ذلك من نيته وفعله ظهر في سلامه نفسه للقتل فاعطى الله
المفتول ثوابا لشهادة هذه الاسباب فضلا منه وجعله علي درجة من
درجاتها **الثامنة** عيادة النبي صلى الله عليه وسلم لابي ثابت اصل
في عيادة المريض التي قد مناباها وشرحنا بعض فضلها **العاشرة**

استرجاع رسول الله صلى الله عليه وسلم وهي الستة عند المصاب
الحادية عشر تحية الرجل الكبير لمزدونه **الثانية**
عشر النهي عن البكاء بعد الموت وقد تقدم بيان نسخ ذلك وجوازه
وفي المغاري ان النافحات لما كثرن علي قتلي اجد قال النبي صلى الله عليه وسلم
لكن حمزة لا يوالي له فوري ان كل باكية تحت حمزة مع مكيا

الثالثة عشر قول النبي اني لا رجوا ان تكون شهيدا فانك قد
كنت قضيت حماره دليل علي ان ذالنية مثاب قواب للعمل **الرابعة**
عشر قوله ما تعدون الشهادة فيجزم سوال العالم علي تقدم
المسؤول ليعلم ما لم يكن عنده **الخامسة عشر** اخبر النبي صلى الله عليه وسلم
وسلم في حديث اسامة ان الطاعون قبيسه رجوا رسل علي من كان قبلكم
يعني بن اسرائيل معناه انه اتوا عليهم مذنوب فلما استمرت تلك الذنوب

استمرت يعني ذلك العذاب فبقي المسبب بقا السبب **السادسة عشر**
حكم النبي صلى الله عليه وسلم بالصبر عليه قد تقدم والمنع من الاقدام عليه

قالوا فيه ليل يجموت فيسبب ذلك الى الطاعون وهو اجل حصر والاستسبان لا
يضاق اليها كل ما وجد عندها وانما يضاق اليها ما اضاف للشرع وهذا
نفس من اتلوه وقد قال جماعة من علمائنا انما منع من الخروج لان سبب المرض
قد دخل فيه من عقوبة الباطن بنسب ان الهواء الخارج تعلق بسبب موهم
كالطيرة ونحوها واتضاف اليه ترك المرضي الذين لا يطبقون الخروج فيهلكوا
من غيرهم والذين هم خارج البلد لا يحتاج اليهم اهل البلد وان دخلوا تعلق
بهم من الوهم اكثر مما تعلق بالخارج فمنع منه والذي عندي فيه دون
هذا التكلف الذي لا دليل عليه ان الله اذن الاسعوض اجد للمحنون وان
كان لا نجاة من قدر الله ولكن هذا من باب الحذر والذي اذن فيه ولان
الله صانع عن ان يشرك به فيقول لو لم ادخل لم امض او لولا ما خرجت

لمت **السابعة عشر** ان الله جعله عذابا على من معي بنعمة وجعله
شهادة برحمته تخبر بها من يشاء **لا يصل على**
مقتل نفسه ذكر ابو عبيتي فيه حديث

جابر بن سمرة ان رجلا قتل نفسه فلم يصل عليه النبي صلى الله عليه وسلم
الاستسناد قال ابو عبيتي هو جابر بن سمرة وهو صحيح رواه ثقات
واختصره واستوفاه ابو داود وغيره وجاء البخاري فيه لعريه قال
باب ما جاني قاتل النفس وادخل حديث ثابت ابن الضحاك من قتل نفسه
بديدية عذب به في نار جهنم وحديث جندب كان رجلا جاح قتل نفسه
فقال يدر لي عبيدي بنفسه جئت عليه الجنة وحديث اي مربية الذي
تختنق نفسه تخنقها في النار والذي يطعن نفسه يطعن بها في النار ليسين
ان من حلف عليه بعد اب النار وحرمان الجنة لا يصل عليه فاخذ معنا صحيحا

لذلك الحديث فادخله وتركه على عادته التقيلة وقد امتنع من الصلاة
على المشول في الحدود فكيف لم نؤلف ذلك في نفسه اما ان المسلمين يصلون عليه

التقيلة

لانه عند بعضهم لا يعلم حاله وعند بعضهم لانه في المشية فيدعي له وقد بيناه
 في اصول الدين **تكملة** اول قوله كيف لم يصل على المديون واما
 دون هذا التلخيص لان نفسه مرتبه بدنيه **الاحكام** في ثلاث مسائل
الاولى امتناعه من الصلوة على القائل لنفسه قد تقدم وامتناعه من الصلوة
 لمن ترك عليه ديناً جزء اعز النجاشي في الدين ليل تصيب اموال الناس كما
 ترك الصلوة على العصاة زجوا عنها حتى يجتنب خوفاً من العار ومن حمان
 بركة صلاة الامام وخيار المسلمين على ما ياتي به في موضعه ان شاء الله
الثانية ذلك مفسوخ ما خروا الحديث اذ كان النبي صلى الله عليه وسلم
 اذ فتح الله الفتوح على العباد فتحمل ديونهم فكذلك من تعد ما له عن الدين
 يقع عليه في القيامة تغرم الدين وتضي على الامين يعر حظه من حقه عنده
 ووقع الفضايل والله يخلص الجميع برحمته وبوقته في الدنيا بعصمته
الثالثة ضمان ابي قتادة للدين وحبيل صلى الله عليه النبي صلى الله عليه وسلم
 دليل على صحة ضمان الدين عن الميت الذي لم يترك وفاخلاقاً لابي حنيفة
 وقد بيناه في مسائل الخلاف وامتناع النبي صلى الله عليه وسلم من الصلوة
 عليه دليل على انه لم يكن له شيء اذ لو كان عنده وفادينه في تركته لم يمنع
 من الصلوة عليه

باب عذاب القبر

قال الفقيه
 الامام الحافظ هذا باب لم يتعرض لنا في موضع الا استوفينا فيه البيان في
 الغرض الذي يتعرض لنا فيه من طريقته وقد ثبت في الصحيح من طرق ان النبي
 صلى الله عليه وسلم كان يستعبد من عذاب القبر في صلواته وكان يامر بذلك
 اصحابه ولقد قال في يوم الكسوف ولقد اوحى الي انكم بعسوف في القبور
 مثل فتنة المسيح الدجال وقد بيناه في تفسير القرآن مطلقاً وقد ورد
 ان الشهيد لا ينش في قبره وقد قال ابو عبيس فيه وفي من مات ليلة الجمعة

اويومها انه لا يقفن في القبر والقذرة له متسعة كما يتناه وقد راد ابو عيسى
 في هذا الحديث صفة الملكين واسمها وذكرونها حال الموت والكافر وسكنت
 عن حال المذبذبة لانه لم يتيقن فيما تر ليكون اعباد تحت خوف من سوء العاقبة
 فيه وكيفية الجزاء عليه **واما** تعجيل الجنائز فهي كرامة الميت
 الستة فيه لا يعذر كما اخبرني جيا الله عليه وسلم من يوم الاثنين الى ليلة
 الاربعاء في اكثر الاقوال ويوم الثلاثاء في القول الآخر واجاديت التعجيل وان
 كان فيها نظر فالحديث الصحيح اشروعوا بخنا بذكر اصل في الباب **واما**
 الحديث فانه قال من غري مصابا فله مثل اجوه او كسي يرد في الجنة
 فهو ضعيف وقيل غري مصابا رعا له فدعا التعزية وقيل غزاة اي قال
 له كلاما يذهب عنه حزنه من موعدة حسنة بذكره بها كما فعلت
 المرأة بالرجل الاثري الذي روي ملك حديثه في الموطا فتبصر ما قالت
 له وترك حزنه وقد روي بوداود ان النبي صلى الله عليه وسلم رجع من جنازة
 فلقى فاطمة فقال لها ما اخرجك من بيتك قالت انيت اهل هذا البيت فدرجت
 اليهم ميتهم وعزيتهم به قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لعلك بلغت
 معهم الكدا قال معاذ الله وقد سمعت ما نذكر فيها قال لو بلغت معهم الكدا
 وذكر ان شديدا **قال** الامام الجافظ صحف فيه بعضهم فقال
 الكرابالتر او صوابه بالدال هو المواضع الصلابة وفيها تكون القبور
 ليلا تنهين ونهيه لفاطمة رضي الله عنها محتمل وجهين اما ان يكون ذلك
 قبل الترخصة في زيارة القبور واما ان يكون النهي باقيا وتكون الترخصة
 لاهل الميت وما للنساء الاجانب والبرز للمقابر **واما**
 انتهى كتاب الجنائز والحمد لله رب العالمين
 يتلوة كتاب النكاح ان شاء الله

الكرام
وله

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ وَصَلَوْتُهُ الدَّائِمَةُ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِهِ

كتاب النكاح

أَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ دَبَّحَكُمْ وَثَبَّتَ لَكُمْ يَفِينُكُمْ إِنْ النِّكَاحُ رَكْنٌ
مِنْ أَرْكَانِ الْمَصْلُحَةِ فِي الْخَلْقِ وَالصَّلَاحِ شَرَعَهُ اللَّهُ طَوِيفًا لِنَمَا الْخَلْقِ وَجَعَلَهُ
سُرْعَةً مِنْ دِينِهِ وَمِنْهَا جَاءَ مِنْ سَبِيلِهِ قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِمَّا وَاللَّهِ
أَنْ لَا خَشَاكُمُ لِلَّهِ وَاتِّقَاكُمْ لَهُ لَكُنِي أَصُومُ وَأُفْطِرُ وَأُصَلِّي وَأُرْقُدُ وَأُتْرَدُ
النِّسَاءُ فَمِنْ رَغَبٍ عَنْ سُتَيْتِي فَلَمْ يَسْمَعْ مِنْهُ وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ لِسَعِيدِ بْنِ جُبَيْنٍ
هَلْ تَزَوَّجْتَ قَالَ لَا قَالَ لَهُ فَتَزَوَّجْ فَإِنْ خِيتَ هَذِهِ الْأُمَّةَ أَكْثَرُهَا نِسَاءً
وَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَا مَعْشَرَ الشَّبَابِ عَلَيْكُمْ بِالْبَاءِ فَإِنَّهُ أَغْضُ
لِلْبَصَرِ وَأَجْضُ لِلْفَرْجِ فَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَعَلَيْهِ بِالصَّوْمِ فَإِنَّهُ لَهُ وَجَارٌ فَأَمَّا
حَدِيثُ أَبِي الشَّمَالِ مِنْ خِيَابٍ عَنْ أَبِي أَيُّوبَ قَالَ (سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ أَرْبَعٌ مِنْ سُنَنِ الْمُسْلِمِينَ الْحَيَاءُ وَالنَّعْظُ وَالسَّوَادُ وَالنِّكَاحُ فَقَبِلَهُ بِإِجْحَاجٍ
وَلَمْ يَسْأَلْ خِجَّةً وَيَقُولُ فِيهِ عَادِيْنَ الْقَوَامِ الْحَيَاءُ نَحْوُ الْمَهْمَلَةِ وَنُزُولُ الْمَشْرُوعِ
فِي التَّوَاتُفِ الْحَيَاءُ بِالْبَاءِ الْمَعْجَمَةِ بِالثَّانِي مِنْ نَحْوِهَا وَالْحَاءُ الْمَهْمَلَةِ وَرَوَايَةُ
عَبَّادٍ أَشْبَهَ بِمَا قَادَرْنَا مِنَ النَّعْظِ وَالسَّوَادِ وَاخْتَلَفَ النَّاسُ فِي النِّكَاحِ
فَمِنْهُمْ مَنْ جَعَلَهُ وَاجِبًا وَهُمْ الْأَقْلُ لَا يَعْصُونَ وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ إِنَّهُ مَبَاحٌ وَهُوَ
الشَّافِعِيُّ وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ إِنَّهُ مُسْتَحَبٌّ وَهُوَ أَبُو حَنِيفَةَ وَمَلِكٌ يَقْلِبُ عَلَيْهِ
أَنَّهُ مُسْتَحَبٌّ قَالَ الشَّافِعِيُّ وَقَدْ مَدَحَ اللَّهُ بِحَبِيٍّ يَقُولُ سَيِّدًا وَحَصُورًا
وَلَوْ كَانَ النِّكَاحُ فَضِيلَةً بَامْدَحٍ بِحَبِيٍّ يَفْقِدُهُ قُلْنَا هَذَا عَنِ بَيْتٍ مِنْ ثَلَاثَةِ أَوْجِهٍ
أَحَدُهَا أَنْكَ ذَكَرْتَ حَبِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَنَسِيتَ مُحَمَّدًا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
وَرَبْعَتُهُ فِي النِّكَاحِ وَمَدَحُهُ لَهُ وَتَقْدِيمُهُ فِيهِ وَهُوَ كَانَ أَقْرَبَ إِلَيْكَ دِينًا
وَنِسْبًا وَكَسَبَ بِأَوَّلِيٍّ مِنْ نَحْوِي الثَّانِي أَنْكَ قَدْ قُلْتَ أَنَّ شَرِيعَةً مِنْ قَبْلِنَا
لَهِيَ بِشَرِيعَةٍ لَنَا وَلَا تَقْدِرِي مِنْهَا نَحْوُ الثَّالِثِ أَنْكَ وَمَنْ تَعَلَّى عَلَى الْآيَةِ

ح

رَا

مِنْهُمْ

والا فلا يكن لذكرها فائدة الا ترى انه لما علق في الهرة بازها من الطوافين او

الطوافات علق الجمل بالتطواف وتعدي الي كل طواف

الثالث انه نبه بالحكمة على خمسة انواع من الفسق

فنبه بالغراب على ما نجاسته من سباع الطير وكذلك بالجداة وبزبد

الغراب على الجداة بخل سفر المسافر وثقب جريهم والجداة تقتصر

على ما ظهر منه ونبه بالحية على كل ما يلتمع وبالعقرب والحية تلتسع وتقترب

والعقرب تلتسع ولا تقترب ونبه بالفارة على ما نجاستها من هوام المنازل المودبة

فيها ونبه بالكلب العقور بقوله السبع العادي على كل مفترق مبتدي

ومعني فسفن خروجهن عن حد الكف الى العدا والاذابة **الرابع**

تحقيقه انك اذا تأملت به صادق التطق رايت ازاخاه في البيان في ميدان

النكاح قوله صلى الله عليه وسلم اربع لا يجوزن في الضحايا العول البين

عودها والعجا الحديث ونبه به على العمياء والزمنة **الخامس**

ان الذئب مفتول غير مهدي بالاجماع وليس في لفظ الحديث ندل على

انه انما قتل لمعناه **السادس** ان هذه الحيوانات لما كانت جبلتها

الاذابة خالبا اقيم عليها مقام ظهور فعلها كما اقيم السفر مقام المشقة

في الترخص فيه **قيل** لا حجة في هذا الحديث فان النبي صلى

الله عليه وسلم ذكر الضيق ولم يورد به تعدي حدود الله فانه لا خطاب

عليها ولم يورد به الخروج الى ما ليس لها لان كل حيوان يعيش مما ليس له

وانما اراد الخروج الى حقوق الادميين بالعدا عليها والتجاوزا اليها وهذه

الخمسة هكذا هي العادة سكنها معنا وهي تضرنا فاجتمع الوصفان

الا ترى ان اليربوع يخطف الثمن للفارة وجعل الحكامة فيها حرفة لمفاد

لنا وكذلك الغراب فانه يغني بيننا وعيشه منا وصورة لنا وكذلك السبع

العادي وهو الذئب لاذابته في الاغنام فتنبس عليها العقرب والورغة

مع
ما

آية ١

قوله في الحديث

لم يلحقوا درجة ملك في فهمها الحضور هو الذي يترك لتسامع القدرة عليهم
 حبس نفسه عنهم وكان ذلك شرعه وشرعنا النكاح وقد قال الله لكل جعلنا
 منكم شريعة ومنهاجا ان في حديث الحجاج وقد روى رسول الله صلى الله عليه وآله
 علي عثمان النبل حسب ما رواه ابو عيسى وهو صحيح وروي ابو عيسى والنسائي
الشيء عن سمرة ان النبي صلى الله عليه وسلم نفى عن التعلل وزاد زيد بن ابي حزم وقرا
 قتادة ولقد رسلنا رسلا من قبله وجعلنا لهم ازا واجا وذرية والحديث صحيح
 لا اشكال فيه وفي النسائي عن ابي هريرة بل انه حق علي الله عولهم المسالك
 الذي يريد الا اذا و الناح يريد العفاف والمجاهدة في سبيل الله وهو صحيح
 رواه اللبث عن ابن عجلان عن سعيد عن ابي هريرة قال الامام الحافظ
 والازمنة تختلف وحال الناس ثيابا في قرب زمان الغربة فيه افضل حاله الاول
 اخلص فان لم يستطع فليتك على الله فاني ضامن اباضيفه بشرط ان يقصد
 ما روي الائمة واللفظ النجاري تنكح المرأة لما لها ولحسبها وجمالها فعليك
 بذات الدين تربت يداك وفي كتاب ابي عيسى وغيره تنكح المرأة على دينها
 وما لها وجمالها فعليك بذات الدين تربت يداك ويصدق لك قوله تعالى
 وانكحوا الاياما منكم والصالحين من عبادكم وابنايكم ان يكونوا فاقنوا
 يغنيهم الله من فضله وقد بينا في تفسير القرآن جملة من تعصيل هذا الباب
 اذا خطبوا للبيد سنوي بها علي الامير ان شاء الله حديث اذا خطب ليكم
 من ترضون دينه وخلقه فزوجوه الا تفعلوه تكن فتنه في الارض وفساد عرسل
 رواه عن ابي هريرة وروي عن ابي حاتم المري واسمه اذا جاكم من ترضون
 دينه وخلقه فانكحوه الا تفعلوه تكن فتنه في الارض وفساد قالوا برسول
 الله وان كان فيه قال اذا جاكم من ترضون دينه وخلقه ثلاث مرات فانكحوه
 ولا يعرف الا في حاتم غير هذا الحديث الواحد قال الامام الحافظ هذا حديث
 حسن ان لم يكن صحيح الشد فله عواضد من الصحيح وهو عاير اثبت الخلق

المرتبة الاولى بن وماز جمال تختار الدين لبيان الاعمال لقوله صلى الله عليه وسلم ان المزاة تنكح على رينها وما لها وجمالها فعليك بذات الدين **و** المرتبة الثانية عبد وقد قال ان يكونوا قرا يغيبهم الله من فضله وقد زوج النبي صلى الله عليه وسلم في الصحيح الموهوبة من لم يقدر على خاتم من جديد وما كان له شيء الا ازاذه المرتبة الثالثة احتياذ القرشيات او من يكون على صفتهن او من اعواقهن في الصحيح قال النبي صلى الله عليه وسلم حين يماركن الابل نساقر بش احناه على ولد وارعاها على زوج في ذات يده فانما مدح من خلقهم لا يحسنهم في النبيل ان احساب اهل الدنيا يذهبون اليه المال في الحقيقة الحسب لدين فقد روي بوداود ان النبي صلى الله عليه وسلم حجه ابو هند واسمه عبد الله مولى ذروة البياضي في اليا بوح فقال النبي صلى الله عليه وسلم يا بني يا ضه الكوا ابا هند وانكوا اليه وان كان في شيء مما تداوون به خير فالجامة دروي لدار قطني من سره ان ينظر الى من صور الله الايمان في قلبه فليتنظر الى بي هند وكان حجاما بحججه النبي صلى الله عليه وسلم المرتبة الرابعة اجتناب الدنيا في الدين فان العرق دماس من الامثال المشهورة في كلام الحكماء اياكم وخضرا الدين وهي المرأة الحسنة في منبت السوا الحاشنة من الفوايد اعثما ما لكف روههم في الدين دون الدنيا لقوله تعالى هو الذي خلق من الماء بشرا فجعله نسبا وصهرا وقد بين ذلك النبي صلى الله عليه وسلم بنكاح زبد مولا له زينب بنت عمته وضاحة بنت عمه للمقداد وانكاح ابي حذيفة بن عتبة سلميا له هند بنت الوليد بن عتبة والذي يكشف العطاء في ذلك الحديث الصحيح عن ابي حازم عن سهل قال مر رجل على رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ما تقولون في هذا قالوا حربي ان خطب ان ينكح وان شفع ان يشفع وان قال ان يستقيم قال ثم سمعت مرة رجل من قرا المسلمين فقال ما تقولون في هذا قالوا هذا حربي ان خطب

الاينكح وان شفع الايشفع وان قال لايشفع فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
هذا خير من مثل الارض مثل هذا قد خطب اسامة وابو جهل ومعوية فقال النبي
صلى الله عليه وسلم معوية صعلوك لا مال له وابو جهل لا يرفع عصاه عن عاتقه
انكح اسامة وان كان صعلوك معوية وليست بعيب بالقرادك حتى يفترن بها
غيرها فكان اسامة صعلوكا ايضا ولكن كانا صعلوكين اسامة حرم من معوية
بكثرتي تقدمه بفضله وان ساواه في صفته السادسة ان يعلم من الرجل حسن
المعاشرة او سوءها فيقبل عليه او يجنب كما قال النبي صلى الله عليه وسلم في
اي جهل بانه شر لا خير عنده ذكره النسائي وقال النبي صلى الله عليه وسلم
في الصحيح في ضميره له من يبع عبد شمس قال جدتني فصدقتني ووعدتني فوفاني
التابعة في هذا الحديث ان خطب فزوجوه وقد تخطب ولي المرأة والاصل
فيه الحديث الصحيح ان عمر عرض انته جفصة علي عثمان وابي بكر
وخطبت ام حبيبة اختها علي النبي صلى الله عليه وسلم الثامنة قوله
النحو ثلثا تأكيد اللام وتغيير الالف ثانيا فانه انما يكون الاريا في موضع
الاشكال فاذا كان البيان لم يكن الا الامتثال **الثامنة** ينظر الى
المخطوبة ذكر ابو عبيد حديث المغيرة انه خطب امرأة فقال النبي صلى الله
عليه وسلم انظر اليها فانه احري ان يودم بينكما وقد روي مسلم عن ابي هريرة
ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من خطب امرأة من الانصاريين انظر اليها فان في
اعين نسائها انصافا والاصل ان نسائها لا التمر يغلب عليهن الرطل لا تهن
في سباح واراخي وبنية والحديث الصحيح ان امرأة وقعت علي النبي صلى الله
عليه وسلم فقالت له يارسول الله اني قد وهبت لك نفسي فصعد فيها رسول الله
صلى الله عليه وسلم المنظر وصوبه والحديث الصحيح قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم العائشة ادينك في المنام علي كل الملك في سكرقة من حرم فقال هذه امراتك
فاكشف عن وجهك الثوب فاذا هي انت فقلت ان يكل هذا من عند الله فالله بمضه

وروي بود اود عن جابر بن عبد الله قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا
 خطب احدكم امرأة قال استطاع ان يخطوا الي ما يدعوه الي نكاحها فليفعل
 فخطبت جارية فاحتبات لها حتى رايت منها ما يبغي الي نكاحها حتى وجبتها
 العاشرة تنجب لغيري روي النسائي ان النبي صلى الله عليه وسلم قيل له الا تزوج
 في نسائك الا نكاح قال ان فمن لغيري وشد يده الي الحادية عشر ان يختار الولود
 روي معقل بن يسار جارا رجل الي النبي صلى الله عليه وسلم فقال اي صبيث امرأة ذات
 حسب وجمال وانها لا تلد الا غزوة ورجا قال لا ثم اتى الثانية فنهاه ثم اتى الثالثة فقال
 تزوجوا الولود الولود ودداني مكاثوبكم رواه الشعبي والاشعفي وروي
 النسائي عن ابن عباس قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الا اخبركم بخبر
 نسايتكم من اهل الجنة الولود الولود والعورون علي زوجها التي اذا جات
 تاخذ بيد زوجها ثم تقول والله لا اذوق غمضا حتى توفي وروي ايضا ابو هريرة
 قبل برسول الله اي النساء خير قال التي تسره اذا نظر ونظبعه اذا امر وانها لغة
 في نفسها وما لها بما يكنه وفي مسلم عن عبد الله بن عمر قال رسول الله صلى
 الله عليه وسلم الدنيا متاع وخير متاع الدنيا المرأة الصالحة

اعلان النكاح

حدث ابو بلج يحيى
 بن ابي سليم عن محمد بن حاطب الحمصي قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 يصل ما بين الحلال والحرام الدف والصوت ويقال فيه يحيى بن سليم ومحمد
 بن حاطب راى النبي صلى الله عليه وسلم ولدته امه فاطمة او جويرة بنت المجلل
 بن عبد الله القوشية العامرية بالحبيشة وقدمت به المدينة فاحترقت يده فجات
 به النبي صلى الله عليه وسلم فعلى عليه فبراني الحين ويقال في فيه من ريقه حديث
 عيسى بن محبوب عن انصاره عن القسمة بن محمد عن عابشة قالت قال رسول
 الله صلى الله عليه وسلم اعلنوا هذا النكاح واجعلوه في المساجد واخبروا عليه
 بالدفوف وعلي هذا ضعيف حديث خلد من ذكر ان عن التميمي بنت معون

قالت جارية رسول الله صلى الله عليه وسلم فدخل علي عذراء بني فجلس علي فراشي كجلسك
 بين وجوه يريات بصر بن بدي بن من قبل من ابي الي ان قالت احدا من دينا
 بني يعلم ما في غد فقال لها اسكني عن هذا وقولي الي كنت تقولين حسن صحيح
 قال الامام الجافظ ابو نجر بن العري النكاح عقد يقتصر الي الاعلان
 لاختلاف فيه ونكاح السن ممنوع لاختلاف فيه واختلف في كفيته فقال
 الشافعي كل نكاح حصوه رجلا ان عدلان مرج عن حد السر وان تواصوا
 بكنمائه وقال ابو حنيفة اذا حضره رجلا كانا عدلين او محذوذين او رجل
 وامرأتان فقد خرج حد السر ولو تواصوا بكنمائه وذهبوا الي ان الاعلان
 الامور به هو الاشهادي قال اصحابنا من غير خلاف ان نكاح السر ان
 يتواصوا مع اليهود العدول علي الكتمان ولا يجوز ذلك ولو تزوج بغير
 بيعة علي غير استسرا اجازوا شهدا فيما يستقبلان اذا الشهادة ليس من
 فدايض النكاح ولا شرطه وانما الفرض الاعلان وانما شروع الاشهاد لرفع الخلاف
 المتوفع بن المتعاقدين علي هذا جرت النكحة الصحابة ما كانت قط بشهادة
 وانما كانوا يعلنون لامتهم التذاري بينهم وقد روي ابن ابي شيبة حديثا
 هشيم عن يونس عن الحسن بن الحسن بن ابي نعيم عن امارة فاسر ذلك فكان يختلف
 اليها في منزلها فراه جاره يدخل عليها فقد فقه بها فخاصمه الي عمر بن الخطاب
 فقال يا امير المؤمنين هذا كان يدخل علي جاري ولا اعلمه تزوجها فقال له ما تقول
 قال تزوجت امرأة علي شي دون فاخفيت ذلك قال فمن شهدكم قال شهدنا
 بعض اهلنا قال قدرا الحد وقال اعلنوا هذا النكاح وحصنوا هذه الفروج
 فهذا امر سهل الحسن روي ملك عن ابي الزبير بن ابي عن عمر بن الخطاب اتي بنكاح
 لم يشهد عليه الا رجل وامرأة فقال هذا نكاح السر ولا اجيزه ولو كنت نقضت
 فيه لرجعت وهذا رجل ادعي نكاحا لم يثبت قدرا الحد ولو اعلن به ودخول ضرب
 الدقاق لم يكن سر او هذا البيع الذي ليس له حرمة الفروج قد امر الله؟

التنبيه

١٢٥
 بالاشهاد فيه ولم يذكره في النكاح وانما ذكره في الرجعة التي يفرد بها الزوج
 واما اصل النكاح الذي لا يكون الا بخطبة وولي وبنوا وملك واجتماع من
 الاهل واليدين ان هذا هو الشوط فيه لا غير والله اعلم واذ كان الاعلان في النكاح
 استغنى عن الشهادة وقال الشافعي والاوزاعي واحمد الشهادة شرط
 انعقاده وليس في ذلك حديث يعول عليه بخال والحمد لله المحدث الصحيح
 واللفظ للبخاري عن انس مالك اقام النبي صلى الله عليه وسلم بين خيبر
 والمدينة ثلاثا ثم بنى عليه بصفه وبعث المسلمين الي وليمته فما كان فيها
 خيرا ولا حرجا ولا نطاع فالتقي فيها النضر والاقط والسمن فكانت وليمته فقال
 المسلمون ادي امهات المؤمنين او ما ملكت يمينه فقالوا ان حجبها فهي احب
 امهات المؤمنين وان لم تحجبها فهي مما ملكت يمينه فلما ارتحل طالها خلفه
 وسد الحجاب بينها وبين الناس وهذا نص في ترك الاشهاد فانه لو اشهد لم يشكوا
 في حالها هل هي زوجته او لا وبذل علي ان الرجل اذا عرس انه يولم عليها لان الصحابة
 رآوا الوليمة ولم يحتجوا بالنكاح لاحتمال ان يكون للوجوه والله اعلم واما حديث
 التبيع فهو صحيح وخرجه البخاري وفيه ست فوائد الاولى تشریف النبي صلى الله
 عليه وسلم اليها بالدخول عليها الثانية الاصطباح الي العروس من ليله نياها وليس
 الامتناع من ذلك من الجيا الممدح الثالثة دخل علي فراشي فجلس كجلسك
 يعني يزيد اما ما وحيث تجلس الراح فهو اشرف المجالس اشدني بعض اصحابنا هنالك
 في حيث حل الصدر سمعي ثم صدر المجلس الرابعة الضرب بالدق في العرس بخضره
 شارع الملة ومبين الحل من الحرم الخامسة ندب من قبل من الباء تركه لانهم كانوا
 كافرين فلم يكن في ذكورهم حرج بما يذكرون به ولو كانوا مسلمين لم ينبغي ان يهدوا به
 لان ذلك مما يوجب لهم عذابا كما قدمناه انما يبدون بترجم ودعا وفي البخاري عن عائشة
 انها رقت الي رجل من الانصاريين فقال نبي الله صلى الله عليه وسلم ما كان معكم
 لهو فان الانصاري يعجبهم الله وروي عن السائب بن يزيد قال لقي رسول الله

صلى الله عليه وسلم حوارى بعض تفلن جنونا نجيبكم فوق رسول الله صلى الله عليه وسلم
ثم دعاهن فقال لا تقولوا هكذا فلو اجابنا وحياكم فقال جل رسول الله ترخص للناس
في هذا قال نعم انه يحتاج لا سفايح اشيدوا بالنكاح والاصل في جواز الفنا في الافراج
الشرعية ان القلوب تصجر من الحذر فاذا لم يبق شيء من اللعب تسلبية واجما فاذا
غلبت على القلب تركها من ذاته **السادسة** عقد النكاح في المسجد والمنع
في المسجد والشرامهي عنه وما في النكاح من معنى القرينة فهو الذي اختاره في محل

الزبان وبني المساجد **ما يقال للمتزوج**
ابو هريرة قال كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا فانا النساء اذا تزوج قال

بارك الله لك وبارك عليك وجمع بينكما في الخير **الاشهاد**

اخرج البخاري في الباب حديث انس ان النبي صلى الله عليه وسلم راي علي بن عبد الرحمن

ابن عوف انوصفة فقال ما هذا قال تزوجت امرأة علي وزن نواه من ذهب

فقال بارك الله لك ولم يشاه وادخل حديث عائشة تزوجني النبي صلى الله عليه وسلم

فانتي ابي فادخلني المدا فاذنستوه من الانصار في البيت فقلن علي الخير والبركة

وعلي خير طاب وروي لانسائي عن الحسن قال تزوج عقيل بن ابي طالب

امرأة من بني جشم فقيل له بالبرقا والبنين فقال قولوا كما قال رسول الله صلى الله

عليه وسلم بارك الله فيكم وبارك لكم **العزبة** النواه هي عبارة

عن خمسة دراهم الوليمة طعام العدة وقد تقدم الوفا اليرتق للبقوق والرقع

للحرق يقال فاة الثوب منه او هذا من ذلك وهو اصح **الاحكام**

الاول قوله وعليه انوصفة ان طبيب الفسار لون لا رائحة عليه وطيب

الوجال رائحة لالون فيها الكراهية الزينة لهم الا ان المتزوج اخص له في الصفة

الشكائية قوله ولم ولو بشاة ياتي ان شاء الله **الثالثة** البركة هي النماء

والزيادة دعاه النبي صلى الله عليه وسلم في ان سارك له وعليه دمه حتى تشله البركة

في جميع نواحيه فالبركة فيه في ذاته والبركة له في ذات يده والبركة عليه

فيها **الرابعة** قوله علي الخبي فانها حاله معصية لا استحلاب تفع او ضرر قد
 بان يكون خيرا نافعاً لا يضره فيه **الخامسة** قوله علي خبي طابرت كانت
 العرب تقوم في امورها وتعد بزجر الطير حتى صارت تعبر عن الخبي والشر
 قال سبحانه طابرتكم عند الله ليس عند احد من الخلق كيف ما كان
السادسة انما ذلك لما يقال في المنة من الشوم وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم
 ان كان في المنة والغري والدان وفي حديث حمرو بن شعيب عن ابيه عن جده
 عن النبي صلى الله عليه وسلم اذا تزوج احدكم امرأة او اشترى خادماً فليقل اللهم
 اني اناك خير ما خبي ما جبلتها عليه واعون بك من شر ما وشر ما جبلتها عليه

وفي الموطا فليأخذ بناصيتها وليدع بالبركة **ما يقول** **اذا دخل على اهله** كريب عن ابن عباس رضي الله

عنهما لو ان احدكم اذا اتي اهله قال اللهم جنبنا الشيطان الجديث الي قوله
 لم يضره الشيطان **سابع** وفي الصحيح ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من مولود
 يولد الا يطعمه الشيطان حتى يستهل صار خالاً الامم وابنها لقوله واني اعيدوها
 بكودرينها من الشيطان الرجيم والمعنى فيه ان يكون الطعن على غيره وجه الضم

وانما يكون علي معنى الغنى للاختيار كما يغنى الرجل الثمرة ليعلم حالها ولو قصد ضرره ما يلي منه **الوقوف التي يستحب فيها**

النكاح **سابع** النبي صلى الله عليه وسلم بعابشة في شوال وذلك في الصحيح
 قال الامام الحافظ قد جعل الله الازمنة مطلقة في افعال وجعلها مقيدة
 في اخوارا الشيطان ان يتحكم في افعالها في اوقات وينهي عنها في اخر
 ليطاع عليها ويعيد فيها كان كذلك لينفذ قضاء الله سبحانه وليس في وقت
 عقد الزوجية ولا في وقت الدخول حد محدود لا يميز ولا يهي فمن روي في ذلك

شيئا فهو كان بان او عمل به فهو عاص **باب** **الوليمة**

ذكر حديث عبد الرحمن وقد تقدم ذكره انه اولى على صغية بسونق وقس
وذكر حديث ابن مسعود في ان اليوم الاول حق والثاني ستة والثالث
سمعه **الاشبهان** فيه مسائل اولى رواه روح بن عبادة عن ملك
عن انس عن عبد الرحمن بن عوف ونبه عليه البخاري اخبراه الثانية
هذه المرأة التي تزوج عبد الرحمن بن عوف هي بنت انيس بن رافع بن
امري القيس بن يزيد بن عبد الاشهل ولدت له القاسم وعبد الله ابا عثمان
الاكبر وابوسلمة عبد الله الاصغر **الثالثة** حديث صفية رواه عن ابي
عن ابنه بكر وهو الصواب لانوف **الرابعة** هو من المذبح من رواية
الرجل عن ابنه وهذا حديث غريب رواه ايضا النسخ عن ابنه فاجتمعت
فيه روايات الاب عن ابنه في شديدين ما علمت من جهة ما من الناقد فضلا
عن المتخلفين **الخبر**

العريضة قد بينا من قبل ذكر النواه وفيها العلماء سبعة اقوال
الاول انها خمسة دراهم وهو الاقوي الثاني انها ثلاثة دراهم قاله ابن
جبيل انه لعظيم القدر الثالث انها نواه التمر وما ارأها مذهب لا جد
وانما اخذ ظاهره اللفظ **الرابع** انها ربع دينار وهو قريب من قول احمد
الخامس انها ثلاثة دراهم وربع قاله الحجاج بن ارطاة **السادس** انها
ثلاثة دراهم وثلاث السابغ انها خمسة دراهم ونصف قاله ابن جحر ورواه
والاكثر فذلك ما قد مناه وهو الذي سن في الصحيح **الاطعمة**
الشندخية طعام الاملاك الوليمة طعام العرب الخوخ طعام الولادة العقيقة
طعام خلق شعرا مولود العديرة طعام الختان الوضيه طعام المائمه البقيعة
طعام القادم من سفر الوكيره طعام بنا الدار التجمعة طعام الزابرة
التمل والسليه ما تقدم قبل الطعام الماديه كل طعام يدعى اليه ما كان
الاحكام فيها عشرون مسئلة **الاولى** الوليمة حق قد بينا في مواضع معني

ليكون منها ما تقدم في هذه العارضة واذا بالحق ههنا الواجب كما قال في المنفعة
حقا واذا بالحق في الوليمنة حقيقة المكارمة والالفة والاستحباب
طعام الفريضة وقد واضى النبي صلى الله عليه وسلم عليها مواضبة ادخلتها
في السنة الثانية في قدرها ليس فيها جد وقد لم النبي صلى الله عليه وسلم
بشارة علي بن ابي طالب وليمة وفي الصحيح انه اولم علي بعض من
يكن من مشيعين وروي ابو عيسى حديث وليمة علي صفيية بسوية ونحو السفر
وبالثلثة انه بولم في السفر كما بولم في الحضر وليست من القربان التي
يؤثر السفر في انقطاعها الرابعة هل اجابه الدعوة لان فيه ام لا
فيه اقوال الاول انه واجبت على الموم في كل دعوة قاله المبتدع
عبد الله بن الحسن العنبري وماعه مثله الثاني انه تجب الاجابة في العرك
خاصة وموظاه كلام الشافعي وغيرهما من اطعمة وكيفية ولا اعصيه
كما اعصيه في وليمة العرش ورايت احمانا يحكون ان ملكا لوجب اجابة
دعوة الوليمنة وحديث ابن عمر الذي صحح ابو عيسى ابنوا الدعوة اذا
دعيتهم الثاني وروي اجيبوا الدعوة وقد روي ملك عن ابي هريرة شرس الطعام
طعام الوليمنة يدعي له الاغنياء ونبيرك المستاكين ومن لم تجيب الدعوة فقد عصي
الله ورسوله وقوله اولم ولو بشاة اتجابت للوليمنة فاذا وجبت الوليمنة فقد
وجبت الدعوة وقد تعلق البخاري في ذلك بقوله في الصحيح اجيبوا الداعي
وفكوا الغاي في عود والمريف وذكر عن البراء بن عازب ان النبي صلى الله عليه وسلم
امر بسبع فذكر اجابة الداعي في هذه كلها طوا من منها ما تختص بالوليمنة ومنها
ما يعم كل دعوة قال الامام الجافظ ابو بكر بن العربي اما الذي يصح
في هذا كله عند النظر والله اعلم ان اجابة الدعوة واجبة اذا خلصت نية الداعي
لله وخلصت وليمنته عمالا يرضي الله ولما عدم هذا سقط الوجوب عن الخلق بل
حرم عليهم علي ما ياتي في بيان الله فلا يعني الاطباب في ذلك عن هذا غير

والقواد والبرغوث فاما الاسد فنارق لنا مقاماً فلا يضرب الا نادراً وبالنا
 لا يقوم العين مقام العلة حتى يكون غالباً وكذلك البازي والصقر فيقتنع
 بما يصيد من الطيور المباحة ولا يخالطنا واحدهما واكثر من شدة بل
 الخوف منا ولا يورديه بطبعه الا اذا قصد فتنحى عننا المقاتل والمزعي
 وانتم اعلمتم الطبع ومثال صحه منزعة ان الكائن الحي في قيم عينه
 مقام الحراية وقيل انه اعد نفسه لذلك والذي يعتقد محاربتنا بدنه
 ولكنه لما لم يكن في مكان منعه لم يضوعقه قال الفاي بن العري وهذا
 مستلهمي حقيقتهم **فالجواب** انا نقول هذا تطويل ليس له تفويل
 نحن علمنا بما علل به صاحب الشريعة من الوجوه الاربعة واستدل لنا بما وقع
 في كلامه الشريف منها بما مر من اقامة في تكراره وانتم لم تردوه بدليل وانما
 ادعيتهم انه يضاف اليه مستقراً وعداها بخالطنا لئلا يكونها بين اظهرنا
 واتصال ذابها وضربها بنا فذلك من اتصل ضرره وبلغ اليها ابداه يكون
 مثلها ولومرة واحدة الاتوي ان الصيد اذا صال من هاج صوله قتله
 وسقطت الكفارة فيه وان كان لا يدوم ذلك منه فينا ولا يتصل ضرره
 بنا واما الاسد فتقولهم فيه عار ولو كان الاسد خالطنا ما كان على طهرها
 من دابة وليست العلة في الاسد طبعاً ولا غيباً وانما هي بارزة موجودة
 وهي اعظم من ان نخاورنا او يتصل بنا واما الصقر والبازي فتستعمل
 عليه ان شاء الله واماً اكثر من قتله كثير وقتله اجر كبير وهو
 من مفاخر عبيد روح الله فكيف يجوز ان يكون عيبنا في جرم الله
 واماً الكافر الذي هو كالحزبي في الاذابة الا انه احدث هذا منع
 من قتله مع قيام المسيح في ذاته وقد تقدم المسيح في العين كما ملأ
 مستقبلاً ويظهر عليه ما يستقط حكمه كالمالك في الجارية اذا زوجها استبد
 فان الملك المسيح على الكمال حجب حكمه الزواج **ماخذنا مع الشافعي**

أبو بكر بن عتبة شغل الطعام طعما الوليمة يدعها الأغنياء ويترك المساكين فهذا ابتداء
 الفساد واعقبه لك بقوله ومن لم يجبل الدعوة فقد عصي الله ورسوله
 وهو كلام أبي بكر بن عتبة لا اعتقاده كما يتبين من الأمر على الوجوب فامتكا
 قوله شغل الطعام فإنه قد استنده جماعة وقد بينه الخطيب أبو بكر في كتاب
 الفصل للوصل ولا اشكال في أنه من قول أبي هريرة ولو كان من قول النبي
 صلى الله عليه وسلم كما روي محمد بن عمار عن الزهري وغيره لكان من المعجزات لأن
 الأمر كذلك وقع بعده الثانية قال اجيبوا الداعي هذا عام ومن الدعاة
 من تكون اجابته كرضا ومنه ما تكون مستحبة علي قد حال المدعو اليه
 فقد يدعوا الضر مطلقا وادفع الخلة محتاجا والوليمة وليست كما وقع جمع
 النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك بين امور سبع منها الواجب ومنها المندوب يبان
 بيانها في موضعها ان شاء الله الثالثة انه قال الحسن بن علي عثمان بن ابي العاصي
 لا طعام ختان فاقول نجيب وقال ما كنا ندعي اليه علي عهد رسول الله صلى الله
 عليه وسلم وهذه اشارة الى مسألة من اصول الفقه وهي حمل الالفاظ على مقتضى
 العربية او على عرف الشرع فزاي عثمان ان هذا لم يكن معناه في عهد رسول
 الله صلى الله عليه وسلم فلم يتناول امره اذ لو كان مراداه لما اقبله اهل
 زمانه فعلا ولا دعاء ولا اجابة الابعية فائدة الدعوة والاجابة وهي
 تختلف باختلاف المقصود فالغرض من الوليمة اعلان النكاح اذ هذه شهادة
 لا يفتقر عندنا الى شئ وانما هو اعلان ليخرج عن حد العير الذي هو الزنا وفائدة
 في سائر الاطعمة على قدره فالختان يدعاف به بتمام النعمة في اقامة سنن ابراهيم
 عليه السلام وطعام القادم ليحمد الله على السلامة بما يكون من اظهار النعمة
 صلة للصاحب وصدقة على الفقير الغريب وغيره وطعام السابغ في العقيقة
 بآتي بيانه ان شاء الله وطعام الدان للدعوى في رفع بيوتها والضييف مثله
الخامسة ان ياكل ان كان مغطيا وان كان صائما فليصل اي يدعوكما

في صحيح الحديث وقد كان ابن عمر ياتي لدعوة في العرس وغير العرس وهو صائم
خرجه البخاري قال — اصنع ان كان صائما فلم يمس عليه اجابة من يد
بدعوته موضعه **السادسة** اتفق العلما بحالنه اذا راى منكرا او خاف
ان يراه انه لا يجيب وراى بن مسعود صورة في البيت فرجع خرجه البخاري كما
فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم قال — البخاري ودعا ابن عمر ابا
ابوب فداي في البيت ستوا على الجدار فقال ابن عمر علينا عليه النساء فقال
من كنت اخني عليه فلم اكن اخني عليك والله لا اطعم لكم طعاما ورجع
خرجه البخاري ويحتمل ان يكون فيه صورة كما رجع النبي صلى الله عليه وسلم
عن بنت عابسة لا حل لفرقة النصارى والسابغة اذا كان هناك لعاب ولاق
قال ملك اذا كان حفيظا لم يرجع وحضره وهو الحق وبه قال الشافعي
وابو حنيفة وروي صبيغ عن ابن وهب عن ملك لا ينبغي لني الهية ان تخضرمي خنجر
فيه لسوء وهذا فاسد وبه قال محمد بن الحسن **الثامنة** فان جاء من لم يدع
فلا يدخل الا باذنه الا صلح ذلك الحديث الصحيح الذي ذكره ابو عيسى والبيهقي
عن ابي شعيب مولى الحمام اخبرنا ابو المعالي ثابت بن سيار وانا سمعوا ابا اخبرنا
البرقاني قال قال لنا الامام علي بن ابي طالب لما قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم لا يبي شعيب انه ابتعنارجل لم يكن معنا حين دعونا فان اذنت
له دخل وقال في حديث جابر يا اهل الخندق ان جابرا صنع لكم سوراء في بابكم
ولم يكن بنا بد دعاهم لان الذي اشبعهم في دار ابي شعيب كان ياكل من طعام الغلام
وفي حديث جابر اكلوا من طعام البركة وياي جابرا بوطعامه بحاله التا شعة
الوليمة يوم واحد وقال ابن جبيب لا باتس ان يرمي سبعة ايام وجد الاول انها
وليمة محمد صلى الله عليه وسلم وجه التالي انها ايام عرس بلبل قوله صلى الله عليه وسلم
للبكر سبع وللثيب ثلاث ولو صح حديث ابن مسعود ان اليوم الثالث لما
وسمعه لكان اصلا وقد قيل به وكان الحسن لا يجيب في اليوم الثالث وقد عمل

ابن سببر بن ثمانية ايام ورد عا لى بن كعب فى بعضهما العاشرة اذا قلنا
 انه تلكم الوليمة فقد قال ابن حبيب يكون الذين ياكلون فى المرة التى بعد التى
 قبلها متغابن بن فان كانوا الوليك باعيا فهم كانت مباهاة وارى ان تكرارهم
 جازى اذا الاعمال بالنيات الحادية عشر السنة فى الوليمة ان نخون بعد البناء
 وطعام ما قبل البناء لا يقال وليمة **عشره** وعجبا لبعض شيوخنا قال يحتفل
 ان يكون قول النبي صلى الله عليه وسلم لعبد الرحمن بن عوف ولم قبل البناء وهذا
 رجل جاهل بالعريضة لا يسمى وليمة الا ما كان بعد البناء ولو كان قبل البناء
 لقال له شذخ لا سيما وفي الحديث انه راي عليه الصفة وذلك لا يكون الا
 بعد التخلو حتى لقد روي عن علي بن عيسى بن مرة قال قدرت علي رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فقال لي يا علي هل لك امرأة قلت لا قال اذهب فاغسله الثانية عشر
 قد روي انها كانت صفة زعفران قد جوز علما وناصباغ صفة الزعفران للرجال
 والنساء الحديث ابن عمر في الموطا وغيره وقال ابن شعبان يجوز التحلو بالزعفران
 في الثياب دون الجسد ومنعه ابو حنيفة والشافعي على الاطلاق وقد كان عمر
 يصبغ ثيابه ولحيته بالصفة وكذلك ابنه عبدالله وكان عبدالله ايضا يصبغ
 بالزعفران فضلا وثبت ان ابن عمر كان يصفر لحيته بالخلوق وان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم كان يصفر لحيته وفي لفظ اخو بالورث والزعفران وان كانت
 صفة لا ينقض على الجسد كالصغير فلاحدا في جوارها وشيا في تحقيق
 القول فيها ان شاء الله الثالثة عشر قال ابن حبيب وقد كان النبي
 صلى الله عليه وسلم يستحب لطعام على النكاح عند عقده وعند البناء وليس كما
 زعموا اطعموا الا بعد البناء وفي كتاب محمد اري ان يوم بعد البناء وفي الغيبة
 من رواية اشهب عنه لا بأس ان يوم بعد البناء ومعناه عندي والله اعلم اذا تأخر
 كثير الرابعة عشر اذا صنع رجل لرجل طعاما جازله ان لمشي اليه بل استحب
 له لان النبي صلى الله عليه وسلم اجاب مليكة واجاب ابا شبيب وذلك كما قلنا

عند خلوص الامر من متقوم به او عليه ولما كثر الطعن قال ما كثر الا حب لاهل
الفضل الاباحة الى طعام يدعون اليه الح امسة عشر روي ابن عمر
وعائني وليمة الاغنيا والفقرا وعزل عنهم الفقرا وقال لم نطعمكم مما ياكلون
ولا تفسدوا عليهم ثيابهم وهذا ما لم يثبت فلا تقولوا عليه ولو اراد الجميع
بين الاخوان والفقرا الغرفهم ولم تجمعهم ويعذر اليهم فان هذا اكثر لنفوسهم
وانهم يدخل عليه من جهنم فلا يغني اشباعهم نجبا يهم السادسة عشر
الدعا ان يكون علي وجبهين احدهما ان يكونوا معتنين والثاني ان يقول
ادع معينا وغني معين ذلك جانب في الحديث الصحيح ان النبي صلى الله عليه وسلم
قال لا تسرف في وليمته ادع علي فلا نا وفلا نا ومن لغيت نجا او ذكر الحديث
خرجه البخاري وغیره السابعة عشر يدع النساء والصبيان في الصحيح
عن انس واللفظ للبخاري ابن النبي صلى الله عليه وسلم انما وصييا نا مقبلي من
عرس وقام وذكر كلمة لم يجد من يقبها وقال اللهم من احب الناس الي الثامنة عشر
لو دعي الي كرام لا جاب كما في الحديث الصحيح الناسعة عشر اذ لم يكن
لهم خادما خدمتها العرس في البخاري عن سهل عرس ابو اسيد فدعا رسول الله
صلى الله عليه وسلم واصحابه فاصنع لهم طعاما ولا اقر بها اليهم الا امر اته ام اسيد
قلت ثم رات في نور من حجارة من الليل فلما فرغ رسول الله صلى الله عليه وسلم من
الطعام امامته له فستقته تحفه بذلك قال الامام الحافظ فكانت
تلك اليمنة الموقوفة عشرين لبني في الوليمة علي بعض النساء اكثر من الوليمة علي بعض
ما خرج عن العدل بينهم كما فعل النبي صلى الله عليه وسلم لان ذلك لم يكن قصدا وانما
كان يفقد الوجد الحادية والعشرون فان سبق احدهما فاجب الذي سبق
كذلك روي ابو داود في سننه ق قرو نحو الامكار
ذكر حدث بن جابر هلا جارية تلاعبها ولا اعبكم ذكر عذره قال الامام
الحافظ في الله عنه ما احسن الهدى الشرعي وافصح النقل الا عجتي هذا رسول

الله صلى الله عليه وسلم يخص على اللعب مع الابكار ويقول يا بنك عن العذارى
ولعابها فان الجاهلون نسك عيسى ما وحق الحق او لافساد الزمان لمحمد بن
ذلك الفعل ولكن هذا زمان عيسى في العزلة عن الخلق والمترهب للحق وقال ابي
مليكة قال ابن عباس لعائشة ولم ينكح النبي صلى الله عليه وسلم بكرا غيرك وقالت
عائشة قلت يرسول الله اذ انت لونت واديا فبذ شجرة فداكل منها وشجرة
لم ياكل منها في انها كنت ترتع بغيرك قال في التي لم ياكل منها يعني ان رسول الله صلى الله
عليه وسلم لم يبن وج بكرا غيرك وهذا يدل على ان اللعب ليس بمكروه لذاته وانما
تتعلق الاحكام به بحسب متعلقاته فلعل ان يتكاثروا بكله ولو لم يكن في البكر
الا ان كلما فعلت نزي انه هو المقصود الجيب واذا كانت شيئا فزنت فعلك
مع ما تقدم معها من فعل غيرك وفاصلت بينكما فرضتلك او علقك لما غير ذلك
بما لا يطول بذكره

باب انكاح الابوي

قال الامام الجافظ ذكر ابو عيسى حديث ابي موسى من طرق صحيحة
محمد بن بشر حدثنا عبد الرحمن بن مهدي عن اسرائيل عن ابي اسحق عن ابي بردة
عن ابي موسى وذكر حديث سليمان بن موسى عن الزهري عن عمرو عن عائشة
انها امارة نكحت بغير اذن ولها **هـ** عن ابن عمر عن شفي بن عيسى عن ابن
جرير وقد رواه ابو داود عن مثله فقال لا ينكح المرأة الا موافقا فان نكحت فنكاحها
باطل فلا رواه ابن ابي شيبة فقال حدثنا معاذ بن جرير باسناده وفيه
انما امارة لم ينكحها ولها فذكره وهذه طرق لا غبار عليها وقد روي ان الزهري
سبل عن هذا الحديث فانكره ولم يصح ذلك عنه والحدثان صحيحان وقد اعرض
البخاري ومسلم عن هذا من الحديثين وعوا جميعا على الحديث الصحيح الثابت
الحق بنقضها من ولها فجعل هناك كقول مشترك ولا اشتراك عند ابي جعفر
فيه وانما ان بردان راى في عرضه فذلك حق نفسه وعول البخاري على حديث

عائشة كان النكاح في الجاهلية على أربعة أجناسها نكاح الناس اليوم يحط
الرجل إلى الرجل ولينته فيصد قهرائهم كما وذكروا الحديث إلى أن قالت فلما
بعث محمد بالحق حرم نكاح الجاهلية كله إلا نكاح الناس اليوم ويعول على
حديث عمر وأنه عرض على أبي بكر وعثمان حفصة وقال إن شئت أنكحك
ولو كان نكاحها كبيرها ما كان له كلام فيه ومعول الفقهاء أبي بكر بن
العربي على حديث معقل بن يسار فإنه منع اخته أن يردّها زوجها بعد أن طلقها
فتمت فلا يعصلوهن إن ينكحن أزواجهن خرجة البخاري وغيره وهذا
نص لا تاويل فيه ولا عبا وعليه وإي عذر أبي حنيفة في أن يعرض عن هذه
الأدلة كلها ويعول على اعتبار البضع بالمال لا نسلم له إلا بعد شروط
وأياها فإن الفرج ليس كالمال وقد بيناه في مسائل الخلاف فإن تعلقوا بقوله
فلا جناح عليكم فيما فعلن في أنفسهن من معروف قلنا النكاح بغير ولي غير
معروف إن النبي صلى الله عليه وسلم شرطه **هـ** فإن قيل فقول له أحق بغيرها
من وليها يوجب لها حقاً قلنا كذلك هو فإن المرأة إذا أرادت النكاح
نكحت وإن ابنت لم يكن شيء فهي تحتنا والنكاح والصدوق والتضي بالعقد وللولي
المباشرة شرعاً وقوله فنكحها باطل ثلاثاً تأكيداً للبطلان وإن عاين
للدهشخ ويصلح أن يركب على ثلاثة أقوال فيفسخ بعد العقد ويفسخ بعد الأذى
ويفسخ الثالثة بعد الطول والولادة **هـ**

باب النكاح المبدئية

ذكر حديث ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال البعنا يا أبا الداتي ينكح
أنفسهن بغير بينة وقال الصحيح وقفه على ابن عباس أخبرنا أبو الحسن
الطبري مزين أخبرنا القاضي أبو الطيب أخبرنا الدارقطني عن علي بن أحمد الهيثم
البرازي ومحمد بن جعفر المطيري حدثنا عيسى بن أبي حبيب يحيى بن أبي بكر عن
بن الفضل عن عبد الله بن عثمان بن خيثم عن شعيب بن جبيرة عن ابن عباس قال قال

رسول الله صلى الله عليه وسلم لا نكاح الا بولي وشاهدي عدل واجما من امة
 انكحها ولي مسخوط فنكاحها باطل قال الامام الجاوي وهذا كله لم يصح منه
 في الباب شي **الاجكام في مسائل** **الاولى** قال ابو عبيد
 العمل عند اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ومن بعدهم من التابعين وغيرهم قالوا
 لا نكاح الا بشهون ولم يختلف في ذلك من مضي الاقوام من المناخين من اهل
 العلم وعجت له يقول ذلك واهل المدينة لا يرون الشهادة شرطا في النكاح
 وليس يقوم على ذلك دليل وقد بيناه فيما سلف من الذي ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم
 اشتراط الولي فاما الشهود فلا اعلم اشتراطهم وجها والمقصود من النكاح
 الاطهار والاعلان لينمين من السر الذي هو الزنا فاما الشهادة فاما هي
 لاثبات حقوق الزوجين فكانت كسائر الحقوق لا يشترط فيها الشهادة
 شرعا وامر الله بالاشهاد في الرجعة انما هو على معنى النظم للزوج والتنبيه
 على الصلحة له **الثانية** اذا شهد على النكاح فانه يشهد رجلين عدلين
 ثبتت بهما الحقوق لا يجوز فيه شهادة رجل وامرأتين به قال علماء الاسلام
 وقال ابو حنيفة في اخرين ينقد النكاح ويثبت بشهادة رجل وامرأتين
 وان عباد المرأة في الشهادة ساقطة لانها ولاية والمرأة ناقصة بالانوثة
 وانما حادق في الاموال ضرورة لكثرة النكر ان فلا تحمل عليها ارفع منها
 وقد بينا ذلك في مسائل الخلاف **الثالثة** قال علماء واثبت النكاح
 بشهادة السماع وهذه المسئلة تنسب على ان الاعلان يكفي فيه ولو كان اصله
 شهادة لما ثبت الا بمثلها في الحالة **الثانية**

باب خطبة النكاح

ذكر حديث بن مسعود صحيا في ذكر خطبة النكاح وذكر عن ابي هريرة
 عن النبي صلى الله عليه وسلم ان كل خطبة ليس فيها تشهد فهي كاليد الخدما
الإسنان الحديث وان كان رواه من وصله وروي عن انقطع له فانه

صحيح **الأحكام** في اجري عشرة مسألة **الاول** ذكر الله مفتتح
كل كلام ولولا الحاجة الى الدنيا لكان الكلام كله مصرا وخاليا فاذا لم يكن
يؤمن الذكر لغيره فلا يمكن بعد الذكر له **الثانية** زاد فيه ابوداود ارسله
بالحق يتبرأ او نذيرا بين يدي السامعة ومن قطع الله رسوله فقد ارشد ومن
يعصمها فانه لا يضره ولا يضر الله شيئا **الثالثة** روي عن النبي
صلى الله عليه وسلم سمع رجلا يقول انك فقال يتبين الخطيب بنت خوجه
النسائي وغيره زاد فيه بعضهم بل ومن يعص الله ورسوله ولم يصح وروى النسائي
في بؤس هذا الرجل علي وجوه **الاخوي** الان عدي ان الرجل قال ذلك دون
شهد وحيد زاد فيه النسائي وفي الرابعة اما بعد ويذكر حاجته **الخامسة**
ان لم يتشهد في خطبة النكاح حارث قال ابو عيسى قاله شغبين وما اخال
كل احد الا شغبين وقد روي ابوداود عن مجمل بن زجل عن يني سليم خطب الي
النبي صلى الله عليه وسلم امامة بنت عبد المطلب قال وانكحني من غير ان يتشهد
قال الامام الحافظ في ذلك **احاديث** منه حديث الموهوبة عقد النبي
صلى الله عليه وسلم نكاحا ولم يتشهد **السادسة** اما ان الذي يستحب في
ذلك هو كذا لا يستحاره روي النسائي صحيحا عن انس قال لما انقضت عدة
زينب قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لزيد اذكرها علي قال زيد
فانطلقت فقلت يا زينب ابشري ارسلني رسول الله صلى الله عليه وسلم بذكر
فقلت ما انا بصانعه شيئا حتى اوامر ربي فقامت الي مسجدتها ونزل القرآن
وجاء رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى دخل عليها بغيت امرها فكانت زينب تفتخر
علي نساء النبي صلى الله عليه وسلم تقول ان الله انكحني من السماء قال الامام
الحافظ وان كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس فيه ما يقال ولكن زينب
الامر الي هله واحداث تحرد الله وسنته **السابعة** ذكر النبي صلى الله عليه وسلم
بضم الحاء التي تكون عند الخطبة بعسرها وهي ذكر النكاح ليعقد وقد

دور حار واطار لحد من ابي النبي صلى الله عليه وسلم

خطب ارجلان عند النبي صلى الله عليه وسلم فلما من المشرق فوجد الناس ليس كما
فقال النبي صلى الله عليه وسلم ان من البيان لسجرا او شيئا ان شاء الله
الثامنة تجوز الاعتذار للمخاطب بعذر العذر الذي في نفسه ولا يكون
ذلك كذبا كما قال عثمان لعمر حين خطب اليه حفصة انه لا حاجة الي اليوم في
النكاح ويجوز الخسبه وهي التاسعة كما فعل به ابو بكر العاشرة
يبيّن له بعد ذلك العذر ان كان مما بين كما فعل ابو بكر وعثمان مع عمر قال
له ان رسول الله صلى الله عليه وسلم الحادية عشر ان النبي صلى الله عليه وسلم
خطبة ابو بكر وعمر في فاطمة فقال لهما انما صفة تخطبها علي فزوجها
منه علي فزوجها منه في حفلة انه ما خزن الامر حتي كبرت ويحتمل ان يكون النبي
صلى الله عليه وسلم قواها علي فلم يكن لبديل نيتة وهذا الظاهر

كان

باب استئذان البكر والنبت

ذكر حديث ابي هريرة لا تلج البيت حتي تستأذن ولا تلج البكر حتي يستأذن
واذنها الصموت **الاستئذان** زاد البخاري فيه عن عاتشة قبل رسول
الله ان البكر تستأذن قال رضاها صماتها وذكر حديث مالك عن عبد الله بن الفضل
الايام احق بنفسها من ذنبا والبكر تستأذن حديث عبد الله بن الفضل هذا لم يدخله
البخاري لانها ارجلان احدهما من ولد العباس والثاني من ولد ابي لبيب وشرط البخاري
الا يدخل عن مجهول ولا يحتمل انما يدخل عن معين وقد عرفت هذا فاخبرنا الفايحي ابو الحسن
الخلعي اخبرنا ابن النجاشي حديثنا حمزة اخبرنا العسائي اخبرني احمد بن سعيد
الرباطي حديثنا يعقوب بن ابي عن ابي اسحق حديثني صالح بن خيسان عن عبد الله
بن الفضل ابن العباس بن ابيعة عن نافع بن حبيب بن مطعم عن عبد الله بن عتيار
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الام اولي بامرها والبيتية ثالثة
في نفسها واذنها صماتها وكذلك رواه شعبة ورواه الجماعة عن مالك واليكن
تستأمر وشعبة حافظ ثبت **و**روي نافع بن حبيب عن ابن عتيار عن النبي

صلى الله عليه وسلم ليس للولي مع اليتيمة امن واليتيمة تستامن وصمتهما اقل ارضاها
 ولم يستمع صالح من نافع وفي رواية محمد بن عمر عن ابي هريرة عن النبي صلى الله
 عليه وسلم تستامن اليتيمة في نفسها فان صمته فوادنها وان ابت فلا جوان
 عليها وذكر ابو داود فان كنت ولم يصح وثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم قال
 استمنان والنساء في ابضاعهن قبل فان البكر تستنح ففستكت قال هوادنها
 وروى ابو داود وامرؤ والنسائي بنان بن خزيمة ابو داود وروى النسائي عن ابن
 عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم قال الشيب خون نفسها والبكر يستانها ابوها
 في نفسها وادتها صمته وروى ايضا عن عائشة ان ثناء دخلت عليها فقالت ان
 لي زوجي من ابن اخيه لرفع من خيلسته وانا كارهة قالت لجلبي حتي
 ياتي النبي صلى الله عليه وسلم فجا النبي صلى الله عليه وسلم فاخبرته فارسل الي
 ابوها فجعل الامن اليها فقالت برسول الله قد اجرت ما صنع ابي ولكن ارذت
 ان اعلم النساء في الامن شي وكذلك روى ابو داود ان النبي صلى الله عليه وسلم
 خير امرأة بكر او زوجها ابوها **الاحكام** قال الامام الحافظ
 هذه المسئلة فرع على النبي قبلها الا اذا لم يكن للنكاح ولي وكانت المرأة التي
 تنق لا عقد نكاحها فمذه الاجاديت متاولة تاويل بعيد اما ان كان لعقد
 على البضع للولي فالاجاديت على ظاهرها وقد جازي الحديث من العربية لفظ
 الايم والثيب فاما الشيب فهي التي تاي اليها الرجل اي وصل واما الام فهي
 التي لا زوج لها وصل اليها رجل ولم يصل قال الله تعالى وانكحوا الايامي
 منكم وقد يشتمل في الرجال والنساء في الحديث آمت حفصة من زوجها وامر عثمان
 من رقيه وقال ابيه ابن ابي الصلتك لله ذنبي على ام منهم وناصح ان يغفر
 واغارة شعر الحرس كل ناخ فدل على انها التي لا زوج لها بكر كانت او ثيبا بالغا
 او غير بالغ **ناويل** اذا ثبت هذا فان المراد بالام في هذا الحديث الشيب التي
 قد خرج عنها حكم زوج سابق بالطلاق الكبيرة المالكة لا من نفسها والدليل

ويدخل فيه ايضا ابو حنيفة بوجه قال الله تعالى يا ايها الذين آمنوا لا
 تقتلوا الصيد وانتم حرم وارا دبه المصيد ههنا اجماعا على ما بيناه في
 الاحكام بخلاف الاخرى ولم ارا لاية العراق في ذلك كلاما ينفع اما
 اني رايت علما خراسان قد عولوا على هذه الاية منهم ومن اصحاب ابن
 اما اصحاب الشافعي فقالوا ان ما لا يוכל لحمه صيد لانه يقصد اجل
 جلده وهذا شقاق من وجهين احدهما ان الصيد ما يقصد لحمه فاما
 الجلد فلا يهتج ذلك بخلاف لفظ ولا معنى الا ترى ان لا يستد يقصد جلده
 والذبيح والمبينة واما اصحاب **ابن حنيفة** منهم فسل كوافيه اخيل
 من هذا ولا طائل اراه قالوا ان الله لما قال لا تقتلوا الصيد فهي عن قتله لم يفرق
 بين جلده وجرامه لانه كان صيدا او بعد قبل الشرع فلما جاء الشرع وحرمه بقي
 الاثم كما تقول في الصيد الحلال في الحرم فانه حرم صيده ولا يقال
 ان اخذه ليس بصيد لما كان حراما فكذلك ما نحن فيه قال **الفقيه**
 بن العربي وهذا عوض لا معنى له **فلنا** لما امر الشرع بقتلها لم يبق فيها
 نظن لغوية ولا حجة **جواب** اخبرنا عن جرحها وجرمها
 لم يبق لها اسم صيد انما كانت تسمى صيدا ما ناكل من غير الشرع الاثم فانتهى
 الحكم المبني عليه **تفصيل** ذكر النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث
 اسما وجرم عليها العلماء غيرها على الوجه السابق قالوا ان انكشف
 فباع الحفا عنها بتعيين القول فيها اسما اسما **فقول** الغراب والحدا
 اختلفت عبادة علما فيها قال لا يقتل في الحرم خوف الدابة
 للاصطبياد الا ان يودياه وقال **ابن القاسم** لا يقتلها حتى يودياه
 ورواه يروى واشهر عنه فان ابتدئ بها لم يكن عليه جزاء وقال اشهر
 بينهما وقال **ابو مصعب** يقتل ان ابتدأ واصل المذهب عند ملك الا
 يقتل من الطير الا اذا ه بخلاف غيره مما سماه فانه يقتل ابتداء وقد

عليها ان النساء قسمان بكر وثيب وكل قسم منهما قسمان بالغ وغير بالغ فصارت النساء
هذه الضرورة الخلقية اربعة اقسام بكر صغيرة ثيب كبيرة بكر كبيرة ثيب
صغيرة ولا يصح ان يكون لها خامس فالما البكر الصغيرة فلا خلاف بين المسلمين
ان لا يها بها زوجها ولا يملئفت اليها ان ليس فيها ملتفت واما الثيب الكبيرة
فلا خلاف في انها احق من وليها بنفسها في رضي النكاح واختلف الناس في انعقد
على نفسها دون وليها فابو حنيفة ومن مري في ذلك رايه حملوا الشريعة قرا
وسنة وقد مر هذا لك في الباب قبل هذا ومذهبهم يودي الي ان يكون هذا القول
في هذا الحديث لغوا لان كلمة احق هي فعل توجب الاشتراك بين الثيب والولي
وان حق الثيب كبير ومذهب ابى حنيفة يوجب ان يكون في الشريعة بين الولي
والمرأة وان يكون الحق كله لها والقران والسنة والعبارة تدره وقد بينا ذلك في مواضع
كثيرة واما البكر البالغة فاختلف الناس فيها فتعلق ابو حنيفة بطرفين
احدهما ما روي من ان فتاه بكر ا زوجها ابوها فرفعت الي النبي صلى الله عليه وسلم
امرها محررها والثابت في هذا الحديث ان ثيبا وهي معروفة حبيبه ابنه حوام
فاما رواية البكر فضعيفة والحديث يعرضها والمعنى اما الحديث فقوله الس
احق بنفسها معناه لكونها ثيبا يريد قد عرفت مقاصد النكاح فان شابه
عقد تم وان كرهته تركته والبكر لا معرفة لها به فلا راي لها فيه وهذا المعنى
يستقيم لفظ الحديث ومعناه لانه لو كان المراد برواية من روي الامم البكر
لنكحوا الكلام وفسد النظام واذا كان معنى الامم الثيب ضرورة كان معناه
ايضا والثيب احق بنفسها من وليها في رضي النكاح والبكر احق لكونها يستحب
استيهارها ولو كانت البكر البالغة لا تزوج الا بوضاها والثيب البالغة كذلك
لنكحوا الكلام وفسد النظام او ضعف واما الثيب الصغيرة فقال الشافعي
لا يحبرها الاب وراي مالك وابو حنيفة جبرها وتعلق الشافعي بظاهر قوله الثيب
وتعلق مالك وابو حنيفة بظاهر الصغر وان ذلك الذي اصاب الصغيرة من الثبوبة

لا عبرة به لانه عندنا في معني الجرح وبعض هذا بيننا وبين الشافعي ان
 الصغر عندنا علة للاجبار والبكارة علة الاجبار واذا ثبت الحكم بعلمين مستقلين
 فزال احداهما ثبت الحكم بالآخر كالحايض المحرمة وقد هتدنا ذلك على الكمال
 في التخليص فمن اراده وجده ان شاء الله **الثانية** علة في رواية عابشة كون
 السكوت اقرا ابعلة انها تستجبي عن التصريح بالنطق **الثالثة** قوله
 استامروا النساء في اوضاعهن فحمل نفسيه ما تقدم من انها تعتين بكارتها
 وثبوتها ويعتبر ايضا كونها بنتيمة وذات اب فاليتيمة لابن زوجها احد الا
 بامرها ولا امر لها الا بعد بلوغها وامان ذاك لاب فابوها احق بها بكرا كما
 تقدم وهي احق بنفسها ثيبا **الرابعة** قوله استامروا النساء في بناهن
 هذا غير لازم باجماع وانما هو مستحب فربما يكون عند امها راي صدر عن علمها
 او بالزوج وايضا فانه ان كان يرضاها حشنت حجة زوج ابنتها وان لم تعلم ان
 خروجها من ذلك فلم يحفظ حفظها اذا اختارت **الخامسة** قوله والبكر
 يستاذنها ابوها في نفسها محمول على الاستحباب بدليل ما قدمناه ليصح معني
 الحديثين واذا شاورها ابوها فلا يكون مشافهة وانما يكون بوساطة لانا ان
 استجيت من ذكر النكاح مرة استجيت من ذكره مع ايها امرأ **السادسة**
 قولها ان ابي زوجني من ابن اخيه ليرفع من خبيثته اشارة منها الي انه
 كان فقيرا او قد بينا ان هذا ليس بحجة فان تزوج المسترجع او قد وقعت
 هذه المسئلة في المدونة وقال **ملك** لام اعترضت ابا في تزويج بنته من
 ابن اخ له فقير ابي لا اري لك في ذلك متكلم او قد استقط بعضهم الالف
 فادجب للام الكلام في ذلك وهما امر تميل اليه النفوس عادة والحق الا يلبثت
 بل ذلك كما تقدم بيانه واستيفاده في مسائل الخلاف **السابعة** قال النبي
 عليه السلام فان شئت فقل انما سكونها وصماؤها فان بكت هل
 يكون ذلك رضي ام لا لانه قد حصل السكوت فحمل ان يكون البكاليتيم ولقد

الولي ومنهم من قال لا يكون رضي الاستحسان مجزئاً عن نكاح الاحتمال ان يكون
 النكاح لفقير الولي واليتيم ويحتمل ان يكون لعدم الرضي وتستحي ان تصرح به وقد
 شاهدت نكاحاً كان مع البكارة الصموت فلما اخرج علي البكر وحملت الامر
 علي الرضي **الشمسة** غير الاب من القرابة لا يزوج البكر حتى تستامن
 ولا يكون لها امر تستامن عنه في النكاح الا بعد البلوغ وهذا عام في الجد
 خلافاً للشافعي لم تها ذات جد يتيمة فتدخل تحت الخطاب وهي في عاين
 القربان يتيمة بلا شك **التاسعة** لا تكون النوبة التي توجب
 النطق بالثبوت نكاح او شبهته وبه قال ابو حنيفة وقال الشافعي
 وابن الجلاب انها توجب النطق في وجه وقعت متعلقاً بظاهر اللفظ وحكم
 الاشتقاق وهذا الذي قاله صحيح اذا كانت مشهورة محدودة فاما اذا كانت
 مستورة فلا يجوز ان يرتب نكاح علي ما لم يثبت بل يجب الحد علي من ذكره
 والله اعلم **العاشرة** فان عقد نكاح اليتيمة فاختلف العلماء في ذلك
 علي ثلثة اقوال **الاول** انه باطل الثاني انه موقوف حتي تبلغ
 فتجوز او ترد وبه قال ابو حنيفة الثالث قال احمد اذا رضيت وهي بنت تسع
 سبني جاز النكاح وكان الاستيمان صحيحاً لقول عائشة اذا بلغت الجارية
 تسع سنين فهي امرأة وحديث عائشة لم يصح فان صح فالمراد به احتمال الوطى لا
 صحة الاذن ونكاح فيه خيار باطل لا يصح ان ينفذ شرعاً لانه ليس له نظير
 ولا عليه دليل

باب الولي بين وجان

ذكر حديث سمرة ايماء امرأة زوجها وليان فهي للاول منهما ومن باع بيعاً من
 رجلين فهو للاول منهما قال ابو عبيد ان علي بن ابي طالب اختلفا في اهل العلم
 ولم يذكر قول مالك ان الثاني اذا دخل كان اولى من الاول وقد اجمع علماء ونا
 في ذلك باجماع الصحابة عمر والحسن ومعاوية وعلي فاما حديث عمر فردي

انه قضى في الولي بن كحان المرأة ولا يعلم احد بها بصاحبه انها للولي دخل بها فان لم يدخل
 بها احد فها هي الاولى وعليه حملوا حديث سمرة وزويان موي بن طلحة النخعي
 يزيد بن عويبة ام اسحق بنت طلحة والنخعي يعقوب بن طلحة الحسن بن علي فلم
 تملك الا ليلتين حتي جمعها الحسن وكان موي النخعي قبل ان ينكحها يعقوب
 من الحسن فقال عويبة امرأة جمعها نكحها فدعوهما وما نواه المخالف عن
 علي من خلاف هذا لم يصح والعبء نعضده لان المرأة تاذن للاولياء ولا يقف
 احدهم علي فعل الآخر ولا يلزمه البحث عنه فلما وقع العقد قدم الاول فلما
 جاء الدخول وانسني علي امر جابر مع احتمال ان يكون هنالك غيره دل علي
 صحته في نفسه

باب نكاح العبد

بغير اذن سيده
 ذكر حديث جابر عن النخعي عليه السلام
 قال ايما عبد تزوج بغير اذن سيده فهو عاهر لا خلاف في ان العبد لا يجوز
 له ذواج بغير اذن سيده فان تزوج بغير اذنه كان للستيد اجازته او رده
 فان اقدم عليه فلا جرم عليه اما انه يودن واما الامة فنكاحها بغير اذن
 سيدها فاسد ولا جواز له باجازه لانه نكاح بغير ولي
 اذا راجع المطلقة فلم تعلم قتي وقت بنو ج اخذ ودخل بها الثاني كان
 الحق بها في صحيح قولنا وقال ابو حنيفة والشافعي ان الاول الحق بها مثل
 ما تقدم مرارا لم يكلفا علم الباطن لانه قد جان بامر جابر مع احتمال وجود
 الامر الاول ولهذا الحق بالنسب وعدم الاثر فتثبت النكاح ودعوى القوم
 علي ان الحكم للستابق ولا يعارضه الا الحق وان ثبتت احكامه ضمنفت اليه
 غير امثاله وهذا لا يشبه الزفاف لانه محل للغلط في فرع وذلك مقتضى مع
 جواز المعارض له في الاصل فتقرر وذهب الاصل

ما جاء في مفسر النكاح

أما لا يهمل ولا يهين عالم النعماني المولود
في مدينة واسط في سنة ١٢٠٠ هـ الموافق
للسنة ١٨١٥ م في شهر ربيع الأول

قال الفقيه الامام الجافظ ابن العنقي هذا نظن في الصداق وهو عقد
منفرد بنفسه عن النكاح وذكر ابو عبيسي حديث عامر بن ربيعة في اجازة
النبي عليه السلام النكاح علي بغلين وقد اختلف الناس في ذلك علي سبعة روي
اقوال الاول انه لا من اقل من ربع دينار قاله مالك وقال له الدان
تعرفت يا باعبد الله اي قلت بمذهب اهل العراق وقال الاوزاعي وابو ذؤيب
وهو الخامس السادس في سراط قاله ربيعة وقال الشافعي وجماعة
اهل المدينة ما تراخي عليه الا ملوز وهو كل ما جان ان يكون ثمن او اجرة حتي المون
وروي مثله عن ابن عباس وقد روي لك حديث الموهوبة وان النبي عليه السلام قال
الذي ساله ان ينزله جهمه التمس ولو خافا من حديد ودرهما من حديد او قدرها
بما يكون خاتما لا يتاوي ربع دينار وهذا ما لا جواب عنه لا جد ولا غدر فيه
اما ان المحققين من علماءنا نظن في قولنا نقلي ومن لم يستطع منكم
طولا ان ينكح المحصنات لمومنات فمنع الله القادر علي الطول من نكاح ائمة
ولو كان الطول درهما ما نقدت علي احد وكذا لك ثلاثة دراهم لا تنقد علي
احد علي ان الناس اختلفوا في الطول فمنهم من قال هو القدرة علي نكاح الحدة
ومنهم من قال الطول هو وجود الحرمة فحتمه وتجهل ان يزيد بالطول حقوق
الحرمة من الاتفاق الكسوة فلا يدخل محتملة علي نص حديث ذكره الامية
في الصحاح وقد ذكر ابو عبيسي بعد ذلك قليل الصداق حديث عمر الانغالوا
في صدقات النساء فانها لو كانت مكرمة عند الله لكان اولادكم يارسول الله
صلي الله عليه وسلم ما علمت ان رسول الله صلي الله عليه وسلم اصدق امرأة من نسائه
اكثر من تسعة عشرة اوقية وراي ابو عبيسي ولا امرأة من نسائه زاد النساء
وان الرجل لبغلي صداق امراته حتى يكون له حرة في نفسه وحتى يقول كلفت
لك علق الغربة وذكر عن عائشة عن النبي عليه السلام اعظم النساء بركة ابسرهن
مووتة وروي مسلم ان رجلا جاء الي النبي عليه السلام فقال اني تزوجت امرأة

من الانصاف قال النبي عليه السلام هل نظرت اليها فان في اعين الانصاف شيئا
 قال قد نظرت اليها قال علي كرم الله وجهه قد نظرت اليها قال علي انا في فقال له النبي
 عليه السلام اربع اواق في كائنا ما كنتون اربعة من عرض هذا الجبل ما عندنا
 ما نعطيكم ولكن عيني ان تبتعد في بعث تصب منه ذلك فبعث بعثا الي النبي
 عيني فبعث ذلك التجل فيهم وفي حكام القرا تمام بيانه

فاما معاني الحجة الذي ذكره ففیه عشر ون حكام الاول من امة ولست
 نفسي للنبي عليه السلام واختلف الناس في وجه ذلك فمنهم من قال انها اعطته
 نفسها بعين صدق ذلك لا يكون ان النبي عليه السلام خاصة ومنهم من قال
 انما هو انما عقدت نكاحا معه علي معنى النكاح بلفظه الامة قال ابن المسيب لو
 اعطاها سوطا خلعت له وقال وكيع لو رضى بسوط كان مهرها
 والصحيح انما اراد ان هبة النفس بغير عوض لا عقادها ان النبي عليه السلام
 او بالموثني من انفسهم وانه يختص في النكاح باشياء كثيرة لا يجوز لغيره
 وهذا من واقع قد تفرج صفية بغير صداق الشايع في النكاح بلفظ الامة
 جاز ان النبي عليه السلام قال في اخره ملكتمها ووجنتكمها وانكحتكمها
 وامكنتكمها وهذا كله في الصحيح ويقضي انه ليس للنكاح لفظ مخصوص
 فانه ليس بعبادة كما قال بعض اصحاب الشافعي وانما هو عقد تراخي فانهم
 به الرخي جان واما ابو حنيفة فجعله بكل لفظ يقضي التملك علي التابيد
 وهذا تعلق باللفظ وليس له عندنا معنى يقال بل لو قال خلعت لك او انجحت لك
 لجان وذلك بعض اصحابنا عن ملك ان النكاح بلفظ الامة لا يجوز وليس الامر كما
 زعمنا قال ملك لا تكون الامة لاحد بعد النبي عليه السلام يعني الموهوبة
 بقوله خالصة لك من دون المومنين اما انه قد روي عن المغيرة ومحمد بن زيد
 مثل مذهب الشافعي وتحقيق القول فيه انه اذا قال له وهبتك ابنتي ان
 اراد انكحتك قبله الا ان كان كذلك جان وان قصد الاخر صداقا فانه شرط

حظ الصداق وذلك بمنزلة ما صرح فقال لا صداق وفيه قولان أحدهما يفسخ
 على كل حال **الثاني** أنه يفسخ قبل الدخول خاصة وقال عامة العلماء
 الشرط لا بصريا للعقد والنكاح صحيح وقد بيناه في مسائل الخلاف
الثالث أن فيه خطبة المرأة لنفسها إذا كان المخطوب من مريض
 في صلاحه وقد قالت بنت النضر لا نسر حين سمعته تحدث بهذا الحديث واستواناه
 واستواناه قال بن خزيمة نكرت في النبي عليه السلام فعرضت نفسها عليه
الرابع في حديث يعقوب بن عبد الرحمن عن أبي حازم هذا أنها قالت
 جئت لأهبط نفسي لك فصعد النظر فيها وصوبه ونجس من أن كلمته قبل الحجاب
 ونجس من أن كلمته بعد الحجاب متلفعة وأي ذلك كان فإنه يدخل في باب نظر
 الرجل إلى المرأة التي يرى أن يتزوجها فأنك إن لم ترد نكاح المرأة لم تجز لك
 النظر إليها بأذن الوجه ولا متلفعة قري منها القائمة والهيئة خاصة
الخامس قال الشافعي ولو خاتمتها من جديد وخاتمتها الجديد الذي يتزين به
 قيمته أكثر من موزة وقد قرئنا في تخليص التلخيص ما أخذ أربعة في تقرير
 ملك له وقلنا أن الإعيان المالية والنافع المشدلة تجوز استيفاءها
 بغير عوض والبضع لا يباح إلا بعوض بيانها في طرقه فينقد بيانها لخطوه وذكرنا
 ما أخذنا ثانيا وهو أن الصداق حق لله فوجب تقديمه وهذه الأصول لا تنزل
 بالفاظ من الأحاديث محتملة بغير رضاها مثله من القرآن كما بيناه والله أعلم
السادس قوله أن أعطيتها أراكم جلست لا ذلك دليل على ملك المرأة
 للصداق بنقض العقد ولا خلاف فيه أما أنه لا يستقر كله إلا بالدخول ما الملك
 فلا خلاف فيه لا اتفاق الأمة على جواز التصرف فيه ويتربص على هذا فروع
 في مسائل الفقه بيانها **السابع** أن لا يمكن تسليمه ليكون صداقا لأنه
 لو سلمه لم يكشف **الثامن** أن فيه وجوب تعجيل المهر من أوثق ماله لأنه لو لم
 يجز ذلك لزمه إياها وأرجاه عليه **التاسع** ذكره لخاتم الجديد

في كتاب
 النكاح

كان قبل النبي عنه وقوله الله عليه اهل النار فلتسبح النبي عنه جوازها والطلب له والاجازة
في ذلك صحاح وان لم يكن في الصحيح وبعضه اجماع الامة على تركه عمدا
العاشرة ان هذا يحفل ان يكون زمان جواز الاستعمال بالنساء كما قال
جابر كنا نسلمت علي عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم بالقبضة من الطعام
ثم نسخ الله المنعة وصدقها **الحادي عشر** من العلماء من قال انه انما روى
بفضل حفظ القرآن وعلمه بسورته كما روي عن ام سليم انه خطبها ابو طلحة
فقلت والله يا باطلحة ما مثلك بن دولا كلك رجل كافر وانا امرأة مسلمة
ولا تجل يا ابن اتزوجك فان تسلم فذاك مهري ولا تسلم فاعيناه فاسلم فكان ذلك
مهرها قالنا بنت فاسمعتنا بامراة قط كان كرم مهر ام سلمة للاسلام فدخل
بها فولدت له **الثاني عشر** ومن العلماء من قال انما روى جابر عن علي بن
سور من القرآن في حديث ابي داود ثم فعلها عشرين ليلة فكانت اجازة
وكذلك ملك ولم ينجزه ابو خبيصة ومنعه ابن القاسم وكان يفسخ قبل البناء
يثبت بعده ودار كلام اصبح علي بن ابي نضر مضي قاله ملك واشهد ابن الموان
ولو كان جعله فقال نجحي عن ابن القاسم لا يجوز ولا كراه ولا جعل له ولا
اجز مثله وقال الشافعي جاز ذلك في تعليم القرآن والتحقيق جوازها
بالعلم فان قول النبي عليه السلام بما معك بالعوض وفي رواية ابي داود معني
سورة البقرة والتي نلها وقد روي نجحي مضمون عن ملك بن انس في الذي امره
النبي عليه السلام ان ينكح بما معه من القرآن ان ذلك في اجزائه علي تعليمها وبذلك
جاز اخذ الاجرة علي تعليمه وهو المعني **الثالث عشر** عشرين وبالجوهين قال
الشافعي واسحق اذا جاز ان يؤخذ عنه العوض جاز ان يكون عوضا وقد
اجاز ملك من هذه الجهة فلزمه ان يجزئه من الاخرى ضرورة وهو المعني
الرابع عشر **الخامس عشر** قال ابن حبيب هذا الحديث منسوخ
بقوله لا نكاح الا بولي وشاهدي عدل وهذه سقطت ابن شروط النسخ كلها

معدوم هذا الحديث صحيح والذي ذكره باطل ولا يعلم لو كان صحيحا المتقدم
 من المناخذ ولا تعارض بينهما فكيف يطلق لسانه فيما لم يحكم به بانه ولا اوضح من هاهنا
السادس عشر لما راى النبي عليه السلام امره معه نظن في صفته فلما رآه
 متلما قد جمع من القرآن جملة زوجة منها فمر وارزجا الصداق الي المبيسة وهذا
 حسن الا ان الظاهر يخالفه **السابع عشر** معني كرا ابو عيسى حديثه
 في عنق النبي عليه السلام صفية وجعل عنتها صداقا قال به احمد بن حنبل
 قلنا له قيل للراوي ما امرها قال امرها نفسها **اخر** نا ابن الطيور
 اخبرنا الدارقطني اخبرنا يحيى بن اسحق بن محمد بن محمد بن محمد بن محمد بن
 علي بن احمد السواق حدثنا اسد بن موسى بن سليمان بن ابي عيسى عن مطهر الوراق
 عن قتادة قال سئل انس بن مالك عن الرجل يعتق جارية ثم يتزوجها فقال
 لم يعتق رسول الله صلى الله عليه وسلم صفية بنت حيي بن اخطب وجوبه
 بنت الحزن بن ابي صرار وجعل عنتها امرها وتزوجها وان النبي عليه السلام
 فوخص في النكاح والنساء باتفاق منا ومنك معا في الجوز لغيره فلا نحل
 لاحد ان يقول ما جازي في النكاح للنبي عليه السلام فهو لي جازي واما في غير ذلك
 فهو اسوة **الثامن عشر** كانوا يقولون في احدى الصحيح ان
 من تزوج معتقته كمن ركب بدنة وهذا صحيح من وجه ويلزم لو قلنا انه بركها
 بغير صداق واما اذا قلنا بوجوب الصداق فقد خرج عن هذا التمثيل واما المعتق
 كاحد من المسلمين وانما يلزم ذلك لاحد لنزولها لا يحل له عنده فان اراد ان
 يخرج عن ذلك بفعل النبي عليه السلام قال النبي عليه السلام مخصوص وجد بين
 ابي موسى يقتضي ان زواج الامة المعتقة فيه فضل كبير والذي يوتيه الله عليه
 اجره مرتين في هذه المسئلة فادب به والثاني في نسخ زائدة **التاسع عشر** في
 وجه الضعيف وذلك ان من ارجى من العباد حق الله اياه الله اجره المعلوم
 باضعافه فاذا اجابه العبد ولم يقصر في شيء من حق مولاه اعطاه الله علي فابه

عن قوله مثل ما يعطيه علي وقايه بحق ربه باضعافه وكذلك في المالين
 فافهمه **الحديث** **نكاح البنت**
بالعقد على الام **او** **عليها** **احديث** **ابن** **النبعة**
 الذي ذكره ابو عبيد ضعيف والخلاف في المسئلة بين الصحابة مشهور
 وفي كتاب احكام القل فيه اتفاق ليس في غيره فليست فيه فليست من البنا
 فسطول في هذه العارضة

ما تخل لمطلقة ثلاثا

ذكر حديث رفاعه عن سفيان عن الزهري عن عروة عن عائشة ومن غريب
 ما جاء فيه ما حدثناه ابو المعالي ثابت بن سنان اخبرنا ابو بكر البرقاني اخبرنا
 احمد بن ابراهيم الاسمعيلى قال في كتابه ابن اسبين وعنه عن سنان عن الثقفى
 عن ابيوب عن عكرمة ان امرأة رفاعه جات الي ابني عليه السلام قال
 الاسمعيلى واخبرنا ابو يعلى بن ابوالوبيع عن حماد بن زيد عن ابيوب عن عكرمة
 ان امرأة دخلت علي عائشة واللفظ لابن اسبين ان امرأة رفاعه جات الي النبي
 عليه السلام وعليها خمار اخضر وانها خضرة بجلدها والنساء يطر بعضهن
 بعضا فترى جها عبد الرحمن بن الزبير قالت عائشة ما رايت ما يلقي المؤمنين
 لجلدها اشد خضرة من ثوبها وجامعه ابن ابي له من غيرها قالت مالي اليه
 من ذنب الا ان مله مع ليس باعني عنى من هذه الهدية ثوبا قال كذبت ابني لا تفكر
 نقض الكدم ولا كنهنا ناشن تزويد بن رفاعه فقال لا تخلين حتى يذوق عسيلتك
 فابصر معه ابنه له فقال له بنوك ها ولا قال نعم قال هذا الذي تزعمين فوالله
 لم اشبه به من الغراب بالغراب **الاصول** قال الله تعلى في المطلقة ثلاثا
 فان طلقها فلا قل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره قال سعيد بن المسيب
 اذا عقد الزوج الثاني عليها النكاح وطلقتها قبل المستبسل حلت لمطلقها
 لان النكاح الشرطي في حلها الاول قد فسد وقال عامة العلماء عداة

روي ابن حنبل ان النبي صلى الله عليه وسلم قال يرمي الغراب ولا يقتله
من طير يقال بن ابي نعيم لم يسمع وكذلك خرج ابو داود ولما قال ملك انهما
يوكلان في قول منع من قتلها وهذا يقتضي ان يهدى يا ولعل النبي صلى الله عليه
وسلم امر قتلها اذ كانا حرامين قلما نسخ ذلك التحريم كله بآية الانعام صاد
صيدا او اما غيرهن من سباع الطير فلا يقتلها ويهدى بها ان قتلها لانها
صيد يوكلان علي حد اقواله ولم يسمع حديث كل ذي مقلب من الطير حرام
علي ما ياتي بيانه ان شاء الله الا ان يندب كبادي كسائر الصيد ولا شيء
عليك الا ان قدرت علي صرفه دون قتل فتعديت قاله بن القاسم في كتاب
محمد **واما الغراب** لا يتبع فكثيرا ما كنت انحت عنه فلا اري الا
جاهلا به او متسورا عليه بما لا علم له به حتي اخبونا القاغي ابو الحسن
علي بن الحسين اخبرنا ابن النجاشي اخبرنا حمزة عن القاسي اخبرنا ابو داود
اخبرنا سليمان بن حرب عن حماد بن سلمة عن ابو جعفر الحطمي عن عمارة ابن
خزيمة بن ثابت قال كنا مع عمر بن العاصي بمصر الظهران اذا نحن بامرأة
في هودجها واضعه يدها علي هودجها فلما نزل دخل الشعب ودخلنا معه
قال كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في هذا المكان اذا نحن بامرأة كثيرة
فيها غراب عظم احمر المنقار والرجلين فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
لا يدخل الجنة من اكل منها الا كقدرة هذا الغراب من هذه الغراب **الحية**
والعقرب والفارة اختلف قولنا في اكلها وينبغي القول بما ذكرنا فيها **الحية**
قال ملك من اكل حية فلا يأكلها حتي يذكها واني لا كره اكل العقرب
والفارة من غير ان اراه حراما قال القاغي ابن العزبي ويقال ان العقرب
دوا من دابة ومن غيره فتوكل لاجل ذلك والذي عندي انها تقتل كلها
لقول النبي صلى الله عليه وسلم ذلك فيها **وخصوصا الحية** وما زال النبي
صلى الله عليه وسلم يامر بذلك ويقول ما سألناهن منذ حاربناهن

لا تخل تجرد العقد فان النبي عليه السلام منع من احوعها اليه بمجرد فتلحق بهذا
الغرض اطلاق من اصول الفقه احدهما حمل اللفظ على معينين مختلفين العقد
والوطي الشكاني زيادة الشرط في الحكم هل يكون نسخا له ام لا وهذا
فاستد من وجهين احدهما ان النكاح مضاف اليها وليس اليها من العقد شيء فله بق
الا ان يكون المراد به في غيرها الوطي الثاني ان الشرط اذا كان من مقتضيات
اللفظ او محتملا انه لم تكن اضافته اليها نسخا وهذه المسئلة محكمة في احكام
القران **الاحكام في** الاولي ان طلب المرأة الوطي عند الحاكم
لا يناقض الحياء الممدوح ولا المرأة المستحسنة لانه مقصود النكاح فاذا اعتدته
بعد علم الكل انه له اذا تعذر جاز طلبه دينيا وحسن مروة الشكاني انه قال لها
انريد بن انا ترجعي الي زفاعة ولو ارادته ما ضتها لانه لم يتعقد عليه عقد
مع المحلل فلا يضرها ان لو قصدت ذلك في نكاحها له فاجعل الله لك حلالة
جايز لك ان تطلبه قد قال محمد بن لوفان تزوج فلانا فانه مطلق فزوجته حلت
فهي بذلك اولى لان النهي انما رجع عن قصد المحل لا على قصد المحلل له ولوقصد
بذلك الزوج الثاني لم تخل له ولم تخل هي به وقال ابو حنيفة تخل بل قد
سمعت بعضهم يقول نه مندوب اليه وان في حلالة له اجر او قد ثبت من رواية
ابن مسعود ان النبي عليه السلام قال لعن الله المحلل والمحلل له وقد رواه
عن جابر وعلي ولم يصح ذلك وهذا الحديث علي انه صحيح لم يدخله العدلان
ولكن يلزم اصل العراف لان مسنده عدول كوفيون والعذر لهم فيه بعيد
ولعنه له يدل علي تخبرهم عليه وللمسئلة ماخذ بيناها في مسايل الخلاف اقوي
مالهم فيه التعلق باقوي مالتا وهو انا اعتمدنا علي قول الراوي عن النبي عليه السلام
لعن الله المحلل والمحلل له فهو وان لعنه سماه محملا وذلك لان الله جعل نكاح
الثاني غاية لتجريم الاول فاذا وجدت الغاية ارفع الحكم الممدود اليها وان
كان مذموما عليها وقد بني ذلك ايضا بعضهم علي ان النهي عنه قد تجزى علي المانع

كالصلاة في الدان المغصوبة وامثالها مما يتناه في مسائل الخلاف وقد بينا
 الفرق بينهما في ان ذلك المأمور والمنهي لم يتصارما وفي مسئلتنا نفس المأمور
 وهو نفس المنهي فلم يحصل به والله اعلم **الترتيب** اذ اثبت هذا والذي
 نحلل المطلقة ثلاثا نكاحا تجمع سبعة عشر وصفا وهو ان يكون المحلل عاقلا
 بالغانا كحاج نكاح (غبة صحيحا لا يقصد به الاجلال وطى فيه بذخر سليم حتى
 كبيرة لا جابط ولا محجمة ولا صابية ولا معتكفة عاقلة بقظانة والخلاف فيها
 طويل يكفي حصرها في هذه العارضة مجمله اذ تفصيلها في الكتاب الكبير
 وشرح المسائل الذي تناول الشرع بالتصريح فيه نكاح وطى وسائر الاوصاف مشقان
 بالادلة مع وض على اللفاظ والعبارة فما استقر بينهما ثبت وما تردد عن غير الاثبات
 وعلق الحكم على ما ثبت **التمهيد** قال الحسن البصري لا
 تخل للنكاح الاول الا بعد وطى فيه انزال حتى تدرك من عسيلتك وانه تمام
 الامر والاخذ بظاهر الحديث ولكن راي العلماء ان النكاح المختارين دون انزال يتعلق
 به جميع الاحكام فجعلوا الاجلال كالاحضان وسائر الاحكام تتعلق بمغيب
 الحشفة في الفرج وذلك من العسيلة فاما الانزال فهي الذبيلة فان الرجل لا يزال
 في لذته من الملاعبة حتى اذا اوج فقد عسل ثم يتعاطى بعد ذلك بقضاء الله
 وقدره ما فيه علو نفسه وانغاي نفسه وتوق دمه واضعاق اعضائه فهو الى
 الحنظلية اقرب منه الى العسيلية لانه يبدأ بلذة ونظم بالمر وقد قال اكثر
 العلماء ان كل وطى مما بعد ابلاجه وطيا في نكاح منعقد صحيح او فاسد كان من
 ذكر سليم او مغيب في جيب او صيام او اجرام في جنون منه او منها فانه يحلها منه
 الشافعي والاوزاعي وابو حنيفة وذلك في تفاصيل بطول ذكرها وربما اضطربت
 في ذلك اقوالهم ومن اغرب ما في هذا الباب ان كثيرا منهم قالوا ان نكاح المحلل
 جائز والشرط باطل ان كان شرطه ويبقى مع اهله ونحل ذلك لزوجها الاول كما
 تقدم من الاختلاف وزاد ابراهيم والحسن فقالا اذا هم احدا الثلاثة بالتجليل

فالنكاح فاستدرك هذا الطلاق فاستدل أن الزوج الأول انهم بالتخليل فذلك الذي
 لا كلام فيه ولا يخرج عليه وان قصدت المرأة التخليل ولم تنطق به فغيره مخمّن وكذا
 وان قصد الزوج الثاني فذلك الذي لا يجوز والنسوبة لهذه الثلاثة المعاني
 مع اختلاف من انتهى لوجه له أمّا الزوج الأول فذلك جازن له باجماع من
 الأمة وأمّا الزوجة فقد صحّح النبي عليه السلام أن آزادتها لا تؤثر
 في دينها ولو كانت الازادة لا يجوز قبل النكاح الثاني لما جازن بعده لأنها دليل
 عليها وثمرتها وأمّا نكاح الزوج الثاني فهو المحلل الذي تناوله اللعن إذا
 علم بذلك الزوجان والزوجة فاما إذا لم يعلم بذلك إلا الله وقصد هو بذلك المشوبة
 فقد قال سالم والقاسم انه ما جرت ويلزمهما أن يكون ما جرت إذا علمته الزوجة
 والأول لأن ذلك لا يؤثر في نيته وقد سماه النبي عليه السلام في حديث عقبة النبي
 المستعار ولم يصح فلا تصولوا عليه الثالث قوله في الابتنى ها و ابنوك دليل
 على تسمية التشنية باسم الجميع وهي مشهورة معلومة تنال من مكانها الرابع
 قوله والله هو أشبه أصيل فيهمين الفاضل على ما يحكم به أو تخير في حكمه عند مثله
 الشاهد ويأتي في موضعه ان شاء الله تذنية تعلق بعض الناس من هذا
 الحديث على أن الغنم لا يضرب له أجل لقول المرأة للنبي عليه السلام انما معه مثل الهدية
 الحديث إلى آخره فردّ الحديث القول بينها وبين رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ولم يقل لها لك أجل سنة فيما تريد من الاصابة ولو كان شرعاً كان هذا مبتدأ
 بيانه وقال بعض من تكلم عليه ان هذه غفلة فان ملكاً روي في الموطأ انما جازن
 النبي عليه السلام تسكوا اليه بعد ما طلقها الزوج الثاني لقوله فيها فارقها هـ
 قال الامام الحافظ بل هذه غفلة من المعترض الحديث الصحيح حسب ما يتناه
 وكذلك ثبت في كل كتاب انها انما جازت إلى النبي صلى الله عليه وسلم قبل فراقه
 قالت ما قالت وراجعها بما راجعها وليس في شيء من ذلك فراق ولا طلاق وحديث
 ملك عن المسود عن الزبير انما هو حين عن سؤال الزوجة بعد فراق زوجها الثاني

١٥٢
عبد الرحمن بن الزبير فقال يا النبي صلى الله عليه وسلم ما قال للمرأة حتى تذهب
العشيلة فاعتر فواجهوا ثم شدوا إلى الصواب فيه والله أعلم

باب نكاح المنعنة

أما هذا الباب فقد ثبت على نهاية البيان وغاية الاثبات في النسخ والمنسوخ
والاحكام وهو من غير بدل لشريعة فانه نزل في النسخ من بين ابيح ثم حرم ثم ابيح ثم حرم
وتبين ذلك ان الله حكى عنه في صدر الدين مجري الناس بقوله على عادتهم
ثم حرمه يوم خيبر على حديث علي بن حنبل صحيح ثابت بدعي وقد بين ذلك
ابو عيسى عن ابن عباس بن الحديث الذي اورد عنه من ان المنعنة كانت في صدر
الاسلام بقدم البلدة ليس له بامعة فتتزوج المرأة بقوله ما يري انه يقيم فتحفظ
له مناعة وتصلح له شبيهه حتى نزلت الا على ان واجهم او ما ملكت ايمانهم قال
ابن عباس في كل زوج سوي مذهب حرام هـ الاباحية الثانية قال الامام الجافق
فلما كان بعد ذلك قال جابر بن عبد الله بن جابر بن عبد الله بن جابر بن عبد الله بن جابر
لما ان استمتعوا وانفرد مسلم عن جابر قال كنا نستمتع بالقبضة من التمر والذخيرة
الايام على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وابي بكر حتى نبي عنه عمر في شأن عمر
خريث وروي مسلم والنسائي عن عبد الله بن مسعود قال كنا نغزو مع رسول الله عليه
السلام ليس لنا نسائقلنا لا نستحصى فها عن ذلك ثم رخص لنا ان تسكن المرأة
بالثوب الى اجل ثم قرأ عبد الله يا ايها الذين آمنوا لا حرموا طبيئات ما حل الله لكم
فراها محكمة وانها باقية وفي مسلم عن سيرة الجهمي انه غرام مع رسول الله صلى
الله عليه وسلم فتح مكة قال فاقبنا باخمس عشرة ثلاثين بين يوم وليلة فنادى
لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم في منعة النساء وذكر الحديث قال لم اخرج حتى جئنا
رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو التجرهم الثاني قال سيرة فيه فرايت رسول الله
صلى الله عليه وسلم بين الركن والباب يقول يا ايها الناس ابي قد كنت اذن لكم
في الاستمتاع من النساء وان الله حرم ذلك الى يوم القيامة فمن كان عنده

منه شيء فليخل سبيلها ولا ناخذ وأما ان يتهموه من شيء **نذرية**

روى بن عيينة عن ابن شهاب ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن لحاج المشعة
وحرم لحوم الجمر الاهلية يوم خيبر وذلك انه لم يختلف في تحريم الجمر الاهلية
انه كان يوم خيبر فاما نحن يوم المتعة فيجتمعا ان يكون علي ومن دونه جمع
اكد شين فنشأ من النقد يوم والتاخير فيه اشكال علي ان ابن ابي شيبة قد روى
عن وكيع عن اسمعيل بن ابي خلد عن قيس بن ابي جازع عن ابن مسعود قال رخص
لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحن شباب ان نكسح المرأة بالشوب الى اجل
ثم نهانا عنها يعني عن المتعة يوم خيبر وعن لحوم الجمر الاهلية كما روى عن علي
وقد روى عن الزهري في هذا النبي صلى الله عليه وسلم حرم المتعة في غزوة تبوك
رواه اسحق بن راشد وقد روى اسمعيل عن ابيه عن الزهري ان سيرة روى ان النبي
صلى الله عليه وسلم نهى عنها في حجة الوداع بعد الاجال وانه كان باجل معلوم وقد
قال الحسن انهما في غمرة القصار **فاما** حديث جابر بانهم فعلوها على عهد
ابن كمر فذلك من الممكن لا شغل الخلق بالفتنة عن تمهيد الشر بعة فلما خلا
الحق عن الباطل وتفرغ الامام والمسلمون ونظروا في فروع الدين بعد تمهيد
اصولها انغذوا من تحريم لحاج المتعة ما كان مشهورا لديهم حتى راي عمر بن الخطاب

بن ابي سفيان وعمر بن حريث قد استمتعوا فنهاهما والله اعلم

نكاح الشغار

الحسن عن عمران بن حصين عن النبي صلى الله عليه وسلم لا جليل ولا جنب ولا شغار
في الاسلام ومن انتهب فنية فليس منا وحدثني مالك عن نافع عن ابن عمر
عن النبي صلى الله عليه وسلم عن الشغار **الاستئذان** روى فيه عبد الله بن شعيب
وغیره عن يحيى عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر قال عبد الله قلن لنا نافع ما الشغار
قال ان يقول للرجل زوجي بنتك وازوجك ابنتي او زوجي اخنك وازوجك
اخي وفي رواية ولا مهر بينهما صحيح صحيح وفي مسلم عن ابن عمر لا شغار

في الاسلام وزاد ابوداود من طريق مسند ما الشغار ففسر كما تقدم وكل
 صدق بينهما كذلك زواة ملك **العريضة** نقل المربون في
 الشغار ثلاثة اوجه الاول انه من شعر الكلب اذا رفع رجله للبول فكانه
 اذا فعل ذلك كان علامة على قوته على السغار فيكون معناه على هذا عن نكا
 الكلب كما قال العابد في هبته كالكلب يعود في نفسه **الثاني** ان الشغار
 البعد كانه بعد عن طريق الحق **الثالث** انه يقال بلد شاغر اذا كان
 خاليا عن الناحية وهذا النكاح قد خلا عن المحلل وهو المهر والمعاينة متفارة
 وكلها صحيح فيه من الاجكام **مشايل** الاولى في صورته وفي علي
 خمسة النكاح الاول ان يقال ازوجك ابنتي واخوتي علي ان تزوجني ابنتك
 واخنتك ولا مهر بينهما **الثاني** ان يقال ازوجك ابنتي بهيمة علي ان تزوجني
 ابنتك وتذكر المهر من احدى الجهتين **الثالث** ان تذكر المهر من الجهتين
 جميعا **الرابع** ان ينكح عن ايجاب المهر او استفاضة **الخامس**
 ان يذكر صداقا وتحكما فيه عن من المثل الذي كان يزوج به لو لم يكن
 على هذا الشرط **الشائبة** في توجيه الاقوال علما على كماله انه
 لو كان النفس الذي عن نافع عن النبي صلى الله عليه وسلم لكان ملجأ ونصلا
 او لو كان من قول بن عمر لكان قويا لان بن عمر خلق عذبة فقهر المعني
 بتبليقته ولكان نفسين ايضا محمولا على ما فهم عن النبي عليه السلام من اولى
 من لم يسمع الكلام الا بواستطنته او من قوله كان في الاصل اعجميا ثم صان
 من العرب لاسيما ولم يستعمل في لسانهم كما نجلي عن نافع فانه كان لحنه
 لم يكتسب عربية في الالفاظ فكيف في المقال فلما كانت الحال هكذا
 اختلفت مقاطع العلماء في تفسير الحديث فحملهم اياه على المعاني المفومة
 من عينية واشد طريق النطق انه يفتقر لاية وحديث يحتاج في معرفته
 الى اخر وهو المتشابه الذي يختص بدركه الواسخون في العلم

في صدقته

ج

فاما الصورة الاولى فقال ابو حنيفة والليث واحمد بن حنبل
 والطبري على ان معناه عقد النكاح بشرط ان يكون فيه مهر فثبت العقد
 نعم المهر قلنا هذا قاسد من وجهين احدهما انه اذا تزوجها على
 الامم فقد اختلف علماءنا فيه فمنهم من قال يفسخ قبل وبعد وهو قول
 ابن القاسم لا قول لانه الشغار المصروح به المهر عنه وقد قال
 النبي عليه السلام لا شغار في الاسلام ثم رجع الى انه يفسخ قبل ويثبت
 بعد زهايا الى انه ضمان في صداق ومن اغرب الروايات ما قال ابن حبيب
 انه اذا تزوج على الاصداق فهو محترق قبل البناء بين ان يثبت لها صداقا
 ربع دينار او يثار قولها لانها رضيت بترك الصداق فاذا اثبت لها صداقا شرعا
 لم تكن لها حجة وقال الشيبان في ذلك ان دخل بها فلها ربع دينار لان الزاين وهبته
 وهذا كله ضعيف لنكاح مفسوخ قبل ويثبت بعد صداق المثل
 قال الامام الحافظ وهذا خلاف نكاح الشغار المفسر في الحديث لانه
 يزوجه بضع ابنته فجعل البضع نكاحا وصداقا وجب فيه الاشتراك والنيجه
 وذلك مبطل للنكاح لانه يجتمع كل والجرمة فتغلب الجرمة كما لو طلق
 نصف زوجة ولذا طرد ابو حنيفة اصله وقال انه لو تزوج نصف امرأة صح
 النكاح في جميعها وقد بينا في مسائل خلاف بطلانه وكذلك اذا كان
 البضع مع المال فان الحكم مثله وهو الدليل بعينه ٤ واما اذا كان
 المهر من الجهتين فيدخله وجهان من الغشاح احدهما انه يكره بماله وبضع ابنته
 فجعل لها نصيبا من المهرية او جعله شرطا فان كان في مهر المثل فهو شرط
 وان نقص فهو شريك واما اذا استكت من المهر من الجهتين فهو عند شغار محض
 ورجع الى شرط الاصداق ٥ صورة فان ذكر المهر من احدي الجهتين ففسخ
 نكاح المستكون عنها قبل وبعد وثبت نكاح المذكور مهرها بعد بناء
 علي ما تقدم وفيه القول الاخر بانها يشبهان جميعا بعد والله اعلم

تركيب قال ملك لا يدري ان النكاح بالشغار الا في الاستثنى خاصة
 وتعلق نظام الحديث وهذا انما كان صحيح لو كان من قول النبي عليه السلام
 وقال غيره ذلك فيمن نجبر على النكاح فاما من يختار فلا بد من ذلك فيها
 قلت هذا جهل عظيم الحق فيه للمحقق سبحانه فأي فرق بين ان يكون فيمن
 نجبر او نجبر وهذا بين الحمد لله فان قيل غاية ما تذكر وان نكاح
 بلامير فلا بل غاية ما تذكر من النبي عليه السلام لفظا ومعنى والعلة فيه
 الاشتراك في البضع وذلك يبطل النكاح لاستحالة ملك البضع بين
 شخصين وهذا ظاهر جدا والله اعلم فاما قوله في الحديث لا تجلب
 فقد فسره وهو وجهين احدهما لا تجلب على فرسه فيسبق بالتجيز والضرب
 حية يسبق الاخر وهذا عندي ضعيف في الدليل وان كان قد ذكره عن
 اما من لا يتي اجيز ولا حرج فيه لان مطلبه السبق دخل عليه بذل الخطر
 فجايز له السعي فيه هذا الثاني قالوا معناه لا يخسر المصدق للاموال
 الى حيث هو فتجلب اليه ليمدقها وانما عليه ان يمشي اليها حيث كانت وقوله
 لا جنب لا جنب في السباق فترسا احري لتكون معدة اذا اكل المركوب
 داو له عليها حتى يسبق قاله ملك وقال الليث الجنب ان يكون
 من جنبه من يهتف به فمعناه يمشي لا تعرض الزنث لا من خلف ولا من جنب
 وقول ملك اصح فان التجديز به يكون عند السباق المطلق
باب لا تنكح المرأة على عمتها
و لا على خالتها **الحديث** عن النبي عليه السلام
 في النبي عليه السلام ان تنكح المرأة على عمتها او على خالتها وعن النبي
 عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهي ان تنكح المرأة على عمتها
 او العمة على بنت اخيها او المرأة على خالتها او الخالة على بنت اخيها ولا تنكح
 الصغرى على الكبرى ولا الكبرى على الصغرى حسن صحيح **الاستئذان**

قال ابو جعفر قوله الصغرى على الكبرى والصغرى على الصغرى على الكبرى معنى ذلك عندنا والله اعلم بالصواب

في النسب وعلى الصغرى في النسب

لا قبل النكاح ولا بعده

في النسب

فيه ثلثة مسائل المسئلة الاولى روي حديث بن عباس الاول ابو جهم
عبد الله بن حسن عن عكرمة عن ابن عباس وقد رواه ابوداود عن خفيف عن عكرمة
في الثانية قال ابو عيسى وفي الباب عن ثعنة من الصحابة واعجب لنعاطي
من كثر انه لم يروه عن النبي عليه السلام الا ابو هديره وقد ادخله البخاري عن الشعبي
عن جابر والناس لا يعلمون لا قليلا في الثالثة اختلفت رواية هذا الحديث
الاقل نهي ان يجمع الثاني كره ان يجمع الثالث
لا تنكح المرأة علي ابنة الاخ ولا ابنة الاخت علي الخالة قال ابن شهاب في
بعض الروايات فربي خالة ايها وعمه ايها تنكح المنزل في الرابع لا تنكح المرأة
علي عمتها ولا علي خالتها في الخامس لا يجمع بين المرأة وعمتها وبين المرأة وخالتها
في ثلثة مسائل الاولى انها اذا قلنا نهي بالرواية الواحدة فانه من البيان
في الدلالة الثانية كما تقدم وان قلنا بنو اية لا يجمع فهو للاصل في البيان فان
النهي جابض عنه الموضوعه ففيه يكون الكلام وعنده تنشا الاحكام وقد جازي بعض
الروايات في الصحيح كما تشبهناه بلفظه كره وهو في عرف الفقهاء يحمل
علي منزلة دون التحريم فاستبعد الاول فانه والحرام بمنزلة لان حقيقة العتبية
في الكراهة ارادة الترك للعقل ثم غيبه ونهي لمسئلة الثانية في الثالثة
فهم الرواية عن النبي صلى الله عليه وسلم ان الجميع بينهما حرام فتارة ذكره عنه
كما قال لا يجمع وتارة قالوه بالمعنى وتارة ذكره من الجهة الواحدة كقوله
لا تنكح المرأة علي عمتها وتارة لا تنكح العمة علي ابنة اخيها وتارة جمع الراوي
الكل وذكر الكبري علي الصغري والصغري علي الكبري وجوز ذلك الشعبي
عن ابي هريرة قال البخاري سمعته من ابي هريرة صحاح لاكن البخاري ادخله
عن عبد الله عنه في الرابعة اذا ثبت هذا فانما ذكر في هذا الحديث علي
اختلاف رواياته ثابت بالاجماع ويتركب عليه ان العمة عمة وان علي الخالة

قال ابو جهم الطحاوي روي عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن تزويج ابنة عمه
من كثر انه لم يروه عن النبي عليه السلام الا ابو هديره وقد ادخله البخاري عن الشعبي
عن جابر والناس لا يعلمون لا قليلا في الثالثة اختلفت رواية هذا الحديث
الاقل نهي ان يجمع الثاني كره ان يجمع الثالث
لا تنكح المرأة علي ابنة الاخ ولا ابنة الاخت علي الخالة قال ابن شهاب في
بعض الروايات فربي خالة ايها وعمه ايها تنكح المنزل في الرابع لا تنكح المرأة
علي عمتها ولا علي خالتها في الخامس لا يجمع بين المرأة وعمتها وبين المرأة وخالتها
في ثلثة مسائل الاولى انها اذا قلنا نهي بالرواية الواحدة فانه من البيان
في الدلالة الثانية كما تقدم وان قلنا بنو اية لا يجمع فهو للاصل في البيان فان
النهي جابض عنه الموضوعه ففيه يكون الكلام وعنده تنشا الاحكام وقد جازي بعض
الروايات في الصحيح كما تشبهناه بلفظه كره وهو في عرف الفقهاء يحمل
علي منزلة دون التحريم فاستبعد الاول فانه والحرام بمنزلة لان حقيقة العتبية
في الكراهة ارادة الترك للعقل ثم غيبه ونهي لمسئلة الثانية في الثالثة
فهم الرواية عن النبي صلى الله عليه وسلم ان الجميع بينهما حرام فتارة ذكره عنه
كما قال لا يجمع وتارة قالوه بالمعنى وتارة ذكره من الجهة الواحدة كقوله
لا تنكح المرأة علي عمتها وتارة لا تنكح العمة علي ابنة اخيها وتارة جمع الراوي
الكل وذكر الكبري علي الصغري والصغري علي الكبري وجوز ذلك الشعبي
عن ابي هريرة قال البخاري سمعته من ابي هريرة صحاح لاكن البخاري ادخله
عن عبد الله عنه في الرابعة اذا ثبت هذا فانما ذكر في هذا الحديث علي
اختلاف رواياته ثابت بالاجماع ويتركب عليه ان العمة عمة وان علي الخالة

خالة وان علنت تجرم الجمع في القصوي كما تجرم في الدنيا وتجعل النكاح حراما
 على العادة من قول الله عليها في الام والبنت عليها ودينها **الخامسة**
 هذا الحديث قصر عموم قوله بعد ذكر المحرمات واجل لكم ما واذ لكم وهو
 عموم مخصوص في كثير قد بلغنا المحرمات في كتيب الاحكام والفقه فربما
 من الذين يعين امراته باختلاف انواع التحريم ولا خلاف في تخصيص عموم القرآن
 بالسنة **السادسة** هذا حكم غير مطلق تعليله تكلف وقد قال الله
 لنبيه عليه السلام قل ما استلكنكم عليه من اجري وما انا من المشككين فقال لها
 وما عاها ولقد انتهت لتكليف مقو محقق قالوا لا يجمع بين المرأة ودينها و
 نسبوا ذلك الى ابن ابي ليلى والجري عكسة وهو خطأ فاحش لانه حكم يغير
 قول ولا ينافي من قول وقد فعل ذلك عبد الله بن جعفر بن ابي طالب وشعير بن
 قريظ من الصحابة **السابعة** للمجمع صورتان احدهما في العقد والثانية
 في الحل فان جمع بينهما في العقد مثل النكاح او فسخا ابد او هل يحد فاعل ذلك
 ياتي في بابه انشا الله وان جمع بينهما في الحل ثبت نكاح الاولي وبن نكاح الثانية
 دخل بها او باحداها اولم يدخل بها اذا قامت على ذلك البيعة فان لم يكن هنالك بيعة
 قبل قول الرجل في ذلك رواه محمد عن ابيه قال محمد وهذا صواب الا ان يخالفه
 النبي يترك فانه يخلف لانه يدعي سقوط المهر او فساده فيكون فسخه حينئذ بطلاق
الثامنة ان جمعهما في سبب حل نكاح احدهما وشرأ الاخرى وقال محمد
 عن ابن القاسم اذا نكح احدي لا ختن فلم ين بها حتى وطئ الثانية بملك اليمين انه يوفى
 فيها حتى يفرج الله عليه وقال الشيبوطي الامة حرام فلا يوطئ وطيه ولكن يمنع
 من وطئ الثانية **التاسعة** اذا وطئ احدهما بملك اليمين ثم تزوج الاخرى قبل
 ان تحرم الامة قال عبد الله واشبه ذلك جابر وميطا امراته لان الاولي حرمت عليه
 بالنكاح وبه قال الشافعي وقال ابن القاسم لا يجوز ان يعقد النكاح حتى يفرج
 من وطئ ان التحريم الممنوع في الشرع موجود اذا ورد النكاح على فرج فلا بد

وقد روي أبو عبيدة عن أبيه قال كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم
ليلة عوفة التي قبل عوفة فإذا هم الحية فقال رسول الله صلى الله عليه
وسلم اقتلوا فدخلت شق حجرة فدخلنا عودا فقلعنا بعض الحجرة واحدا
سعة واصرونا فيه نارا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم وقاهما الله
شركا وفاكم شرهما **الكلب لعقور**
هو عند ملك الكلب لو حشي كما تقدم فحشيه وعندنا شبه انه الانبي
لانه قال يقتل الكلب وان لم يعقر والصحيح انه كل كلب عقور على العموم
والسبع العاين مثله **مسئلة** قال ملك لا يقتل المحرم ختنه
ولا قرابة الا وحشيتا ولا اهليا ولا خنزيرا فان قتل سائر ذلك اظهر
ولا شيء اخر لا يقتل من الخنزير والقرود كما تقدم **مسئلة**
الوزغ قال ملك لا يقتل المحرم الوزغ لانه ليس من خمسة قال فان قتلها
تصدق وهذا يكشف لك الغناح ان الملك قولين احدهما قصر الحديث
على مورده والثاني تعليله والصحيح تعليله **مسئلة** وتقتل الوزغ
لانه ثبت ان النبي صلى الله عليه وسلم امر بقتله وسماه فويسق فبئنا وله
الحكم بقتله وتعليله **مسئلة** فرق بين الفاسق في تعصبل واشبه
بين الصغار والكبار لان النبي صلى الله عليه وسلم قال خمس فواسق
والفواسق موزن فواعل والصغار لا فعل لهم هذه عمد الفاسق اي
اصحوق قال ابن العربي وقد قال الله في قوم نوح ولا يلدوا الا فاجرا
كفارا فاعفوقهم لعلمه بالكفر فيهم وقتل الحفر الغلام لعلمه به في الكفر
فكيف لا يقتل ولد الموزي من السباع ان هذا هو البيان العظيم والدليل
المبين **قال** القاضي ابو بكر بن العربي الزنبر يقتل على الصحيح من
قولنا بخلاف النحلة لما لها من المنفعة ولا تقصد باذيها الا ان تعرض
لها **مسئلة** الغراب لا يقع قتل الذي في بطنه بياض وقيل هو الشريد

من خريجه حتى لا يتصور الجمع ولذلك قال عبد الملك يفسخ النكاح لانه عقده
على وجه منهى عنه لانه ممنوع ان يستمتع بهما السبيل الجمع فوجب ان يفسخ من العقد

باب الشرح في عقد النكاح

يزيد بن عبد الله اليسري عن عتبة بن عامر قال رسول الله صلى الله عليه
وسلم احق الشر وط ان يوفي به ما استحلتم به الفروج **الحكام**

قال الامام الحافظ الشر وط في النكاح على قسمين احدهما ان يكون موافقا
لحكام العقد الثاني ان يكون منافضا له قال كان موافقا فلا خلاف لا
ينكح الي ذكره وان كان منافضا فهو على قسمين احدهما ان يكون من حقوق
الزوجين الخالصة او ان يكون من حقوق الله سبحانه فان كان من حقوق
الزوجين جازا سقطا ولم يوثق في النكاح وهل يلزم ذلك ام لا اختلف
الشافعي في ذلك فقال ملك يستحب لو فاء به وقال الشافعي واحد واسحق يلزم
الوفاء به وقال علي بن ابي طالب كرام الله وجهه شرط الله قبل شرطا وبه قال سفيان
الكوفي وهذا لا يلزم لان الله لم يشترط ذلك لنفسه سبحانه وانما جعله
حقا للزوج يسقط بانه في الاحيان فجاز ان يسقط بانه في عموم الازمان
قال الامام الحافظ تحقيقه ان الله نهى عن بيع وشرط وسياقي
تحقيقه ان شاء الله وقال رسول الله ان احق الشروط ان يوفي به ما استحلتم به
الفروج وقال المسلمون عند شروطهم معناه انه هناك يظهر الاسلام والعمل
بمقتضى الدين واغرب ما في البابل في معنى ان تشترط المرأة الا يتزوج عليها
وان ذلك الجائز فانها اذا تادت بذلك فلها الا تدخل في اذنية وقد قال النبي عليه السلام
ان في المغيرة استنادوني في ان ينكحوا ابنة ابي جهل علي بن ابي طالب وابي
لاذن ثم لا اذن وما في تحريم ما حل الله وان فاطمة بضعة مني يمسني ما ن ابها
ويؤذي يني ما اذاها ابي والله لا يجتمع بنت رسول الله وبنت عدو الله الا ان
يريد ابن ابي طالب ان يطلق ابني ويزوجها وفي هذا الحديث بدائع شرونها

في موضعها ان شاء الله منها في الباب قوله وما بي خير بعد ما احل الله ولكنه لما كان
امرا ابوزي رسول الله صلى الله عليه وسلم لم تجز بحال ولغيره فيه خير بعد ما احل
الله من جمع زوجين ولكن لما كان فيه غرض اذانه رسول الله عليه السلام منعوا للمصلحة
ان تمنع من اذانية نفسها كما تمنع عن اذانية غيرها قال النبي عليه السلام
لا تسئل المرأة طلاق اختها لكنتي في حقها ولست تسئل فانما لها ما قدر لها فنهاها ان
تقول الا ان زوجك الا ان تطلق خلا لانه وهذا يحرم طلبه عليها وجازين فعله الزوج
وتنفصل الشوط في نفسها وتصر بغير ادخالها علي لعقد مذكوري في مسائل

باب الرجل يسئل ونحوه الكثر

عن محمد بن الزهري عن سالم عن ابيه ان عبيد بن اسلم قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم في عشرة نسوة
في الجاهلية فاسلمن معه فامر به النبي عليه السلام ان تختار اربعاً منهن وروي
ابن فيروز بن الديلمي عن ابيه انه قال قلت لرسول الله صلى الله عليه وسلم وتختي اثنان
قال اخت ايهما شئت **الاشهاد** كنت عن كذا الاولي وذكر البخاري
انه غيبي محفوظ والتصحيح ما روي شعيب بن ابي حمزة وغيره عن الزهري
انه قال حدثت عن محمد بن سويد الثقفي ان عبيد بن اسلم وعنده عشرة نسوة وحيث
خير دون رواه ابن لميعة قصاص الجديثان موقوفون قد روي حديث عبيد بن سوار
بن محسن عن ابيه عن زاذع وشالم عن ابن عمر وقد انفقوا علي حجة المثل عنه انا
الطيوري خبرنا الدارقطني اخبرنا محمد بن مخلد حدثنا الزياتي عن عبد الرزاق
اخبرنا معمر بن الزهري قال سئل عبيد بن اسلم قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم قال
ما ابو ملح حدثني الليث حدثني يونس عن ابن شهاب وبلغني عن عثمان بن ابي سويد
ان النبي صلى الله عليه وسلم قال مثله وقد روي الواقدي حدثنا عبد الله بن جعفر الزهري
عن عبد الله بن ابي شفيان عن ابيه عن ابن عباس قال سئل عبيد بن اسلم وعنده
عشرة نسوة فامر به النبي صلى الله عليه وسلم ان يختار اربعاً وبقاؤهن سائرهن واسلم

صفوان وعنده ثمان نسوة فامنه ان يستك ان يعا ويغارق ثمان هـ **حد ثنا**
 محمد بن محمد بن اسحق يعني لصا غاني ك معلي يعني ابن منصور ك
 هشيم قال اخبرني ابن ابي ليلى كلاهما عن حميضة بن الشمر دل عن قيس بن
 الجزن وفي حديث هشيم الجزن بن قيس انه اسلم وعنده ثمان نسوة فقال النبي
 عليه السلام اخت منهن اربعاً وذكره باوغب من هذا قال حد ثنا ابو بكر عبد الله
 بن محمد بن ياد النيسابوري ابو لاهز احمد بن ابي لاهز حد ثنا وهب بن جرير
 ك ابي سمعت يحيى بن ايوب حدثني بن يزيد بن ابي حبيب عن ابي وهب
 الجبشاني عن الضحاك بن قيس ون الدابلي عن ابيه فذكره الاصول قد تقدم
 بيان مسائل هذه الاجاديت فاما حديث ابن شهاب عن ابن عمر فليس بمشتم ان
 يروي بن شهاب الحديث من ثلاث طرق فيستوفى ولكن قد ثبت عنه المثل
 ونحن مخالفنا ابو حنيفة نرى القول بالمرسل واما حديث فيرون فقد روي
 من غير طرق من المبيعة **الاجسام** معقول القوم علي المعني وهو
 يشترك بيننا وبينهم ومعقولنا علي هذه الاجاديت وقد بيناها واذا احتج
 لنا المحجة عليهم في حديث غيلان صحت في حديث فيرون ولا ان المسئلة واحدة
 وبيانها في مسائل الخلاف **باب** في اشارة فيه ما ذكره ابو المعالي قال ترك الاستفصال
 في چكايات الاجوال مع الاجتما نثبت من ائمة العموم في المقال عجلان
 فانه اسلم ونخته عشر نسوة فقال له النبي عليه السلام اخت منهن اربعاً فان قالوا
 ولم يقصل له القول بفرق بين الاول والاخذ **تركيب** فلو مات
 قبل ان تختان حكم بميراثه واخذت صداقها من دخلها واخذ من لم يدخل
 بها خمس صداقها لانه لو لم يكن له ان لم يدخل بها اربع فقتلته لكان بينهن
 قاله ابن الموان وتفصيله في مسائل الخلاف **تركيب** فلو طلق من اربعاً لم يكن
 له ان يختار غيرهن لانه اختار منه ابن قاله ابن عبد الويل

وله اشار

باب الرجل يشترى الامه وهي

جامل

ابو بشيرها ولما زوج **هـ** ذكر حديث **روى**
 عن النبي عليه السلام من كان يوم من ياتيه واليوم الآخر فلا يتق ما نهى عن غيره ولا
 خلاف فيه **هـ** واما مثله المنسوبة فذكره في حديث ابي الخليل صلح
 بن ابي مرير عن ابي سعيد الخدري اصبنا سبييا يوم اوطاوس ولان ازواج
 فذكره واذ لك رسول الله صلى الله عليه وسلم فتركت والمحصنات من النساء
 الاما ملكت ايمانكم **الاستسنان** هكذا رواه جماعة عن ابي
 عن ابي سعيد الخدري ورواه قتادة كما اخبرنا القاضي ابو الحسين البستطالي
 عن عبد الرحمن بن عمن بن حمزة عن احمد بن محمد بن شعيب اخبرنا محمد بن
 عبد الاعلى بن زيد وهو ابن زريع ما سعيد عن قتادة عن ابي الخليل عن ابي
 علقمة الهاشمي عن ابي سعيد الخدري ان في الله عليه السلام بعث جيشا
 الى اوطاوس فلقوا عدوا فقاتلوه ثم وظهر واعليهم فاصابوا الله سبييا من ازواج
 في المشركين فكان المسلمون يخرجون من غشيانهم فترك الله والمحصنات
 من النساء الاما ملكت ايمانكم زاد ابوداود وفيه لم جدال في انقصت عبد
 اخبرنا ابو بكر القرشي اما النشيري واخبرنا العبدري انا ابو بكر البغدادي
 قال اخبرنا الهاشمي اخبرنا اللؤلؤي واخبرنا ابن عمار انا ابو الوليد اخبرنا ابن خبيب
 ما اخبرنا ابن خبيب ما اخبرنا اشته قال اخبرنا ابوداود النقيلي ما سكن ما
 شعبة عن يزيد بن حميد عن عبد الرحمن بن جبير عن ابيه عن ابي الدرداء ان رسول
 الله صلى الله عليه وسلم كان في غزاة فزاي من امة محجة فقال لعل صاحبها المراه
 قالوا نعم بن رسول الله قال لقد هممت ان العنه لعنة تدخل معه في قبره كيف
 يورثه وهو لا يخل له وكيف يستخدمه وهو لا يخل له خرجه مسلم **هـ**
العربية السبي الاخذ قسرا للادبي دون غيره والغنيمة تمة الكل
 المصحح بالحاء المملة التي دنا ولا دها **الاجكام** في سبع مسائل
 الاولى لا يخل وطبها بملك اليمين لمن اشتراها بل خلاف للعلة التي بينها رسول

اخليل

القر

الله صلى الله عليه وسلم واللجنة التي هم بها على ما عليه اما انه لو وطبها وعن اعناب
 لم يستحق لعننا لان اللعن انما كان للعلة التي قالها وهي كيف يورثه وهو لا يخل
 له او كيف يستخدمه وهو لا يخل له وهذا هو دليل التسميم الصحيح عند العلماء
 لانه لا يخلو اما ان يكون حاملا مسيحيا او يكون منعشا وتجدد الحمل
 وببندى وطبه فان ملكه رعا كان ولده وارثا وان كان ولدا لم يشرك
 والفروج على النجس به حتى ينفق دليل الجاجة فانما بنى لامرها هنا على
 اليقين ولم يلتفت الى الشك لان الشك لا يوجب حكما في الدين بحال
 تخربها ولا اباحة **الشك** انية اذا لم تكن المسبية حاملا فلا يجوز وطبها
 ايضا للحديث الصحيح في النازلة عن الراوي بعينه اني سمعت ان النبي صلى
 الله عليه وسلم قال لا توطأ حامل حتى تضع ولا حائل حتى تحيض والعلة
 فيه ان موطيات فاحا من مشحونة بالماء الفاسد فلا يخل لرجل ان يضع
 هاهنا الجلال الصحيح على ما حرام فاسد وهذه العلة لم تنسجج الزانية
 حتى تستنير كان لراي الذي تروق جها وغيره **الشك** ان وجدة
 المسبية النازلة فيها الآية المروية وهي من معضلات الايات وقد بيناها
 في الاحكام بغاية البيان **و** حقيقة ان ملك المسبية
 يخل لها وطبها لان النكاح الاول له عبرة به ولا حكم له وكان القياس ان
 يهدمه الاسلام كما يهدمه السبي لان الشرع نظر للاستلام بغيا ابغاه معه
 تالبفا وتجن ايضا على الدخول فيه عليه وبقي الحكم في السبي على اصليه وهذه
 المسئلة حيرت عقول الاصحاب وان كانوا اولى الالباب واختلفت الروايات
 فيها ولا اشكال عليها وچاشي العلم ان سبي الزوجان واحدها فيبقى له حكم
 نكاح بعينه اما ومن الغريب ان يبطل السبي ملك لما لا يبقى ملك النكاح و
 صرم ابو حنيفة على ان النكاح يورث اذا سببا معا لم يبطل النكاح قال لان الرق
 لا يمنع من ائسد النكاح فكذلك لا يقطع قلنا جرد في الرق هو الذي

يُبطله ثم هذا يطل بالحلم فانه يقطع النكاح ولا يمنع من ابتداءه
 الرابعة وطل السبايا جنيذ هل كان علي التوثق ام بعد ما اسلم
 وقد اجاز ذلك الى اليوم عطا وعمر بن ديش ومنعه سائر الناس وقال
 بعض المتأولين ان ذلك السبي لم يوطأ منه واحدة حتى سلمت وهذه قسلة تنف
 بصيرة باحدث في الصحيح واللفظ لمسلم عن النبي سعيد قال غزو نابتي المصالح
 يعني قبل اوطأ من هذه فسبينا كراما لعرب فطالت علينا العزبة ورعنا
 في الغداة وازدنا ان نغزل فقال لا عليكم الا تفعلوا اولوا اسلموا ما
 فادواهم ومذايير ظاهرين **الخامسة** هل ذلك منشوخ ام لا هو مبين
 في موضعه فليست ظن فيه **السادسة** ان كانت المسببة يا بينة فان القائم
 وسالما ويزوي عن اللبث تربيت منه قالوا لا استثنى فيه لقول النبي عليه
 حتى تحيض فدل على ان المراد من يتصور الحيض فيها ودليلنا انه رجمت
 به ظاهر البراءة في لعدة فذلك الاستثنى مثله اصله التي تحيض وقد روي
 مثل هذا عن ابي يوسف **السابعة** ان كانت بكر اقال عبد الله بن
 لا تستثنى في المرأة رجمها وهذا لا يصح نظرا فانه قد ثبت وجود الحمل على
 البكارة فوجب الا يقدم على الترحيم حتى يستدل الله اعلم **بسم**

باب مهر البع

ابو بكر بن عبد الرحمن عن ابي مسعود الانصاري نبي رسول الله عليه السلام
 عن ثمن الكلب مهر البغي حشش صحيح فامثال ثمن الكلب فيا في البيوع
 وامثال مهر البغي فلا خلاف في تحريمه وهو ما استثنا جربه المرأة نفسها على الزنا
 وامثال ثمن الكلب فالكلاب مما اختلف في جالها وفي جوان افشاها وفي ثمن
 مبيعها والشافعي يقول لا تباع نجال ابو حنيفة نجير بيعه واختلف اصحاب
 ملك عن ملك ولا يفتنك ما وصيته كره به من ان من ان مذهب ملك
 المعول عليه ما في من طاه اقراه عن كله فما قال الصاحب واجاب به ما يلا

لا يعارضه ما قرأه ليلة ونهاره عن كلبه ورواه عنه الف رجلان يبدون
 قال ملك في الموطأ اكره من الكلب لصاري وغير الصاري لئني رسول
 الله عليه السلام عن من الكلب **واما الشافعي** فجعل جواز الاتخاذ
 في كلب كحاجة اصلا في الاذن بالانتفاع خاصة فاما بيع الكلب فلم
 نقسسه على جواز الاتخاذ لان الترخيص لا يفتقر عليها **واما ابو حنيفة**
 فعول علي لا جلا بئث المروية في الترخيص عن عبد الله بن مغفل وغيره ان
 النبي عليه السلام امر بقتل الكلاب ثم قال مالي وللكلاب ثم رخص في كلب الصيد
 وكلاب حن وثبت له قال فقتلوا منها كل شئ ميم فحل النبي عن النضر بن
 الامر بالقتل فعنه رؤس المسابيل وتحت من لها محقة في مسابيل الخلاف **والعجالة**
 الكلاب لا خلاف ان الكلاب كانت عندهم متخذة مكثبة يعرفون
 في منافعهم ثم امر النبي عليه السلام بقتلها فارسل الي قطان المدينة ان
 تقتل فتتبع في المدينة واطرافها فلا تدع كلبا الا قتلناه حتي انا
 لنقتل كلبا لمرية من اهل البادية يتبعها كذا في الصحيح عن ابن عمر
 والفاظ مسلم هذه ثم روي عنه انه قال امر بقتلها الا كلب صيد او غنم او
 ماشية زاد ابو هريرة في موضع اخر اكل حوت وفي مسلم عبد الله بن المغفل ان
 النبي صلى الله عليه وسلم امر بقتل الكلاب ثم قال ما بالهم وبالك الكلاب ثم رخص في كلب
 الصيد والغنم والزرع واخر ان اتخاذ ينقص من الاجور فيما طو في الاكثر فيما طان
 كلامها في صحيح مسلم عن ابن عمر واي مريّة قال وفي الموطأ عن سفيان بن
 ابي زمام فيما طعنهما قال الفقيه الامام الحافظ هاتان حالتان احدهما
 قتلها كلها **الثانية** اتخاذ ما يحتاج اليه منها في ثلاث وتجرم ما سواه بما
 اجزائه ينقص من اجره وكل ما ادخل ونزاعه **الثانية** اذا جاز الاتخاذها
 لهذه الخصال الثلاث فلا يجوز لغيرها ام لا في ذلك كلام بينه في الكتاب الكبير

أصحته انه يجوز اخذها للحراسة في الدون والطرق اذا خاف صاحبها
واعني عنه **الثالثة** اذا قلنا يجوز ان اخذها من يجوز بيعها قال
ابو حنيفة حد المال كل منتفع به شرعا فاذا جاز وضع اليد عليه والانتفاع
به صار من الاموال الشرعية فجاز بيعه قلنا انما صار منتقنا منتفعا به
مردودة فلا يجوز للمالك المنتفع به اختيار ان يخل الكلب منفعة ومضرة فلما
تعارضنا اذن في اخذها فكانت لخاصة فلم يطرد عليه حكم الاموال **د**
الرابعة ان النبي عليه السلام نهي عن ثمنه مع الامر باخذها لتكون المنفعة
به عامة عند من يده عليه وغيره كمن نهي عن ثمن السنون وبهي الخامسة لئلا
من الطوافين والطوافات نعم منفعتهم ولا يملك وهذا ابدع في المصلحة واجري
في قوانين الشريعة وقد ثبت عن زاذع بن خديج عن رسول الله صلى الله عليه وسلم و
اللفظة لمسلم قال ثمن الكلب خبيث ومن البغي خبيث وكسب الحمام خبيث
فعين ثمن الكلب ومن البغي لانه معوض لا يجوز مقابلته بالعوض واطلق القوم
في كسب الحمام وبهي السادسة لجهالته فانه يعامل على غير عمل بقدر فلو كان
معلوما لجاز كما فعله النبي عليه السلام في ان اعطى اجر جاحمه ولو كان حراما
اعطاه له **السابعة** قوله فاقتلوا منها كل اسود بهيم را لا مسلم من
رواية جابر اذا تعطينين فانه شيطان وبهي شرع مربوط بغييب فيمقتل ولا يعال
الثامنة اذا لم تجز بيعه فان علي من قتله قيمته وفي حديث ابن عباس
من جاكل يطلب ثمنه فاملا كفيه تداوا وهذا فيما لا منفعة فيه فلا يجوز قتله
واذا لم تجز وابطل منفعة نعتت عليه القيمة وليس كل ما لا يجوز بيعه تبطل
قيمته وهذا كله مستوفى في موضعه **التاسعة** خلوان الكاهن حرام
باجتماع لان كهانته كفر واجرة الكفر لا خلاف في جزئها **باب لا تخبط الرجل على خنكته**
أخيه **د** ذكر حديث ابن مبررة وفاطمة بنت قيس وكلاهما صحيح

ن

وفي ذلك من الفقه احدى عشرة مسألة الاولى لا خلاف في انه لا يجوز ايجاد
ان يخطب علي خطبة غيره لعلي النبي عليه السلام عنه وقد اختلف في صحة الخطبة
النبي النبي عليه السلام بناء على قولين احدى ان يترك كل واحد من الزوجين
الى صاحبه ويتفقا علي صدق معلوم يعني لا يبقى الا اعلان والاشهاد بالتوا
الثاني في انه لا يجوز الخطبة اذا اتوا كونا وان لم يتفقا علي صدق قاله
ابن القاسم وابن وهب ومطرف وابن الماجشون وابن عبد الحكم والشافعي
وساعد بن نافع علي الرواية الشري عن مالك المذكورة في موطاه **قال**
الامام الحافظ وتحقيق القول في ذلك ان الخطبة مبدا ومراوضة ومنتهى
فاما المستد فلا خلاف في جواز دخول بعضها علي بعضها واما المنتهى
فلا خلاف في تحريم الخطبة فيها وبني ما اذا لم يبق الا التواجب فادخل
علي ذلك احدى خطبة وانما المعول في حال المراوضة فانه كناد تقاربا في الرضا
لاكن لم يخرج من صدق فهذا موضع الخلاف من قال يجوز الخطبة قال لان الاتفاق
لم يقع بعد ان قد يزكر ان من الصدق ما لا يتفقان عليه ومن قال لا يجوز قال لان
الموجب قد يقع بعين صدق والاول صحيح لان السكون عن الصدق نادر وهو
اصل الاتفاق فاما يذكرون فليبر بكونه لا مقاربة **الثانية** قال علماؤنا
هذا اذا كانا شكلين فاما اذا لم يكن الزوجان متشاكلين جاز للشاكلة
ان يدخل عليه وهذا مما لا ينبغي ان يكون خلاف **الثالثة** من اقتحم
النهي وخطب ثم وراي علماؤنا ان يبي **الثالثة** قال علماؤنا
قال ابن القاسم لا يغتسخ وبه قال عبد الملك والشافعي وابو حنيفة وروى ابن
مزين عن ابن نافع يغتسخ قبل وروي غيره انه يغتسخ بكل حال والصحيح عدم
الغتسخ لان النهي وقع في غير العقد فلم يوثق به وانما عليه الاثم واختلف
علماؤنا وهي خامسة هل الحق في ذلك لله ام للمخاطب فمنهم من قال الحق للمخاطب
فليست حلال منه فان لم يعمل فادها قاله ابن وهب وهذا لا يصح لانه راه

مستوجبا حقا في النكاح وهذا لا يصح وقد فات محل حقه اما انه ان حُل
خلص من مطالبته **السادسة** روي الرازي عن ابي هريرة هذا الحديث
فقال لا تخطب احدكم على خطبة اخيه وزواجه سعيد بن المسيب فزار
فيه لايبيع الرجل على بيع اخيه وكذلك روي عبد الله عن نافع عن ابن عمر
ان النبي عليه السلام قال لا يبيع ولا يخطب فاما لم يسمعه ملك منه واما فصله
على اختلاف العلماء في فصل الموهول فلم يكن منه **السابعة** قال
في مسلم من رواية ابن عمر ولا تخطب على خطبة اخيه الا ان ياذن له وهذا
صحيح لانه اذا اذن له فقد ترك الركوتين فزال الصلوة **الثامنة** قوله
لا يبيع على بيع اخيه يعني به السوم لان البيع لو تم لم يتصور اخذ غيره بيته
حديث شعبة عن عدي بن ثابت عن ابي جابر عن ابي هريرة ان رسول الله
صلى الله عليه وسلم اني استام الرجل على سوم اخيه **التاسعة** في
هذا الوجه هو الكلام فاما لو انعقد العقد في البيع لم يكن كلاما في نه حوالا لا يجوز
ولا ينعقد والقول يجوزون العقد على البيع يتصور عند الشافعي في خيار المجلس
اذا تعاقدوا ولم يتفرقا وقد بين الرازي ان النبي عليه السلام اراد بيع السوم وكيف
منع البيع وانما ذلك اذا اتفقا وسميا الشئ ولم يبق الا ان يشترط وزنا او شيئا
من عيب لا يجوز ذلك مما يفهم منه الاتفاق وقال الثوري ذلك ان يقول
عندي ما هو خير منه واراج حتى تري ما عندي وقال ابو حنيفة يقول ملك
في ذلك وانما يجوز المساومة في لا يتذكر **العاشرة** اذا وقع البيع فالتفت
الرواية عن ملك واصحها به وانكر ابن الماحشون ان يكون ملك قال بفسخه
والثعلبي قريش من الذي تقدم في النكاح فعول عليه **الحادية عشر**
من غريب الفقهاء ان الاوزاعي يقول يجوز مساومة المسلم على الذمي لقول
النبي عليه السلام علي بيع اخيه ولا اخوة بين المسلم والذمي فلم يدخل في البيع
وساير العلماء على منعه لانه حتى الذمة والعهد يبرزوا في بدانهم ولا موانع لهم

السواد لانه اكثر اذابه فليقتل جميع ما سمي من اوله الي خواتمه
جاء في الحديث او حمل عليه ولا جزا في شيء منه في الجمل والجرام بالادابة
اولم يبدوا حوق بالنار من نعتك عليك قتله منها والله اعلم
فمنهم جميع ما قبل الك من مذهب ودليل حديث وتعليل وافهم والتميم ثم الزم

باب حكمة المحرم

روي ابو عيسى حديث ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم احتجم
وهو محرم لم يزد **و** روي ملك انه احتجم وهو محرم فوق راسه
وهو يومئذ يلجى جمل مكان طريق مكة **و** سلا **و** واخبرنا القاضي
ابو الحسن العراقي ابا عبد الرحمن بن عمر ابا ابو الحسن الجوهري اخبرنا
النيسابوري ابا الفسائي اخبرني هلال بن بشر بك محمد بن خالد وهو
ابن عمته ما سليمان بن بلال بك علقمة بن ابي علقمة انه سمع الاعرج سمعت
عبد الله بن نجاسة يحدث ان رسول الله صلى الله عليه وسلم احتجم
وسطر راسه وهو محرم يلجى جمل من طريق مكة وروي الفسائي انه
احتجم على طهر قدمه من وقي كان به **الاحكام** ذكر ابو عيسى ان
ملكاً قال لا يحتجم الا من ضرورة وقال سفيان الثوري لا يحتجم الا من ضرورة
شعر **قال** القاضي ابن العربي اذا احتجم فغير راسه فلا
شي عليه فان احتجم على راسه واجتاج الى خلق شعرة فلا يجوز
الا من ضرورة فان اجتاج اليه فخلق له الحجة تقيه للعلماء اربعة اقوال
الاول لا شيء عليه الا ان يخلق راسه قاله ابو حنيفة **و**
الثاني انه يقتدي بخلق ثلاث شعرات قاله الشافعي **الثالث**
انه يخلق شعرة واحدة يقتدي قاله مالك واحمد في الثاني **الرابع**
انه لا يعتدي الا بخلق جميع الرأس فان خلق بعضه لم يكن عليه شيء قاله
مالك في القول الاخير بناء على انه لا يعتدي بسج بعض الرأس فان كل حكم

ولا اهل بيته واولادهم من التثنية السوم عليه واخراجهم مما دخل فيه
وابعادهم مما قرب منه ومسايل حديث فاطمة تأتي بخلاف الطلاق

ان شاء الله باد

العزل فكل هنيه

جابر قال سمعت رسول الله عليه السلام انا كنا نزل فزعمت اليهود اننا
المرودة الصغرى فقال كذب بن اليهود اذا اراد الله ان يخلق
لم يمنع هذه رواية محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان عن جابر
ورواية عطاء عنه كذا نزل القرآن نزل ذكر حديث فزعة عن ابي
قال ذكر العزل عند رسول الله عليه السلام ذلك احدكم ولم يقل لا يفعل
ذلك احدكم احاديث صحاح حسن في رواية عطاء اصح

هذا الحديث في علم جابر

في البخاري عن ابي سعيد قال النبي صلى الله عليه وسلم وانكم لتفعلون ثلاثا ما من
نعمة كائنة الى يوم القيامة الا وهي كائنة وخرج مسلم من رواية معبد بن يسير
عليكم الا تفعلوا فانها هو القدر وفي رواية ما من نفس مخلوقة الا الله خالها
وفي رواية ابي لوداء ما من كل الماء يكون لولد اذا اراكم خلق شي لم يمنع شي

الله

وذكر احاديث كثيرة في المعنى **الاصول** في مسئلتين الاولى في خلاف
بين اهل السنة ان الامور تجري على قضاء من الله وقدر وعلى شأبه وكتاب تنفذ
كان علقها بالاسباب فلا يحق للاسباب فيها الا انها علامات على وجود ما قد روعى
وخلق فاما ان يكون لها تأثير او يستب لها عمل فلا سبيل الى ذلك في التوحيد
الثانية لله ارادة صفة من صفاته تتعلق بالمخلوقات فيما عليه من الصفات والتقدير
والشأن الا يلين الى لاوقات لا موجود لها ولا يخرج عنها ولن خلق المخلوق ارادة فانما
هي تحتها ومصرفة حكمها كما اخبرني بقوله وما تشاؤون الا ان يشاء الله فاذا اجتهد العبد
واستغفر الوشع وتعلقت ارادته بالشيء لم يردده الباري لم يكن واذا دفعه وقد شاء
وجعل على رغبته وخالف القدرية فقالت ارادة العبد تنفذ وارادة الله تبطل

۱) خال الما، مرد طایف و خاسته و در آنکس و در آنجا

من العلماء وهل للمرة فيه حق أم لا قال ملك لها حق الطلب به إذا تركه
فصد الأضرار وقال الشافعي وأبو حنيفة لا حق لها فيه إلا في وطية واحدة
ليستقر بها المهر وإذا كانت الحلق مكذبا فالعجب أن يكون لها حق في الغزل
عند العلماء ولا حق لها في أصل لو طهر فإن كان هذا القول على مذهب ملك
وجده والله أعلم **الثالثة** اتفقوا على الأعزل عن الأمة المنزوجة
الابتذان بولاهما وهذا ضعيف فإن الوطى حق الزوجين والولد لا يتعلق به حق
للازوجين ولا للمولي **هـ**

باب القسم

أبو قلابة عن النبي قال
لو شئت أن أقول قال رسول الله عليه السلام ولكنه قال السنة إذا تزوج
الرجل البكر على امرأته أقام عند ما سبعا وإذا تزوج الثيب على امرأته أقام
عند ما ثلثا **حسن صحيح** **الاستئذان** في مسئلة قال لها
النبي عليه السلام إن شئت أن أسبع لك وأسبع لثيبي ملك المنى مثل أن شئت سبعت
عندك وإن شئت ثلثت ثم درث قالت ثلثت وفي رواية عبد الملك بن أبي بكر بن
عبد الرحمن البكر سبعت وللثيب ثلث من مسئلة كلفه في الصحيح والخالف لنا أبو
يقول بالمرسل تثبت المسئلة معه **الأحكام** العارضة فيها أن هذا لا
يقتضيه قياس لأنه ليس له نظير يشبهه به ولا أصل يرجع إليه وإنما هي سنة محضة
أما أن العلماء قالوا الزينة حكمة وهي أن عقد النكاح صلة والحديث يعارض القوي
في ذلك لأن عند مبدي الزفاف يكون القلب منها بين نفرة وشغف لمكان الحشمة
فتونس بزيادة المقام حتى يلحق بالاول فيحكم المعاشرة وليستوي في الزوج لذته
من الثانية فكل جديدة ولذا كان قلب البكر النفر من قلب لثيب زبدت في المقام
ليتمكن الأنس بهذه حكمة والدليل نقل الشارع وقوله صلى الله عليه وسلم وكل
ما للقوم من أنثى أو نطفة توده هذه الأحاديث الصريحة تبين أنهم مشوا عليها في التأويل
على غير جادة قالوا إن النبي عليه السلام قال لا مسئلة أن شئت سبعت عندك وسبعت

ط

عند من ليسوا بميزتين قلنا قد قال ابو ابي شيبه ثلاث ودرت فخيرها في الفصل
 واخيرها بالحق قالوا لمعني درت بالتثنية قلنا هذه زيادة ولا تقبل الا بدليل
 ظاهر مع انه يزدها قوله للمعنى سبع والثيب ثلاث فجعله حقا مبتدأ وقد
 ابوداود عن انس بن النبي عليه السلام لما سئل بصفية اقام عندها ثلثا وكانت
 ثيبا وسنده صحيحا جدا والحق فيه المزوج والزوجة ومن قال انه حق الزوج
 فقد اخطا قال النبي عليه السلام لا ملة لبيش بك علي ملك هو ان ان شيب
 سبعين عند ك الحديث فجعل الحق لها وقول انس الستة تقضي علي هذا كله علي ما
 بيناه في اصول الفقه وقد جعله ابن القاسم عن ملك واجبا علي الزوج وقال ابن
 عبد الحكم عنه انه مستحب وقال الاوزاعي وسبعين اذا تزوج البكر علي الثيب
 اقام عند ما يلبسها ولا اوزاعي تفصيل لا يعضدها ثم ولا نظر تركناه لذلك وقد
 اختلف علماءنا هل يقضي بذلك علي الزوج اما ان قلنا انه لها او بينهما فقال اصبح
 في كتاب محمد لا يقضي عليه كما بيناه انه مستحب عن ملك اصله المنفعة والصحة
 انه يقضي عليه به كما يقضي عليه باصيل القسم فكذلك بتفصيله وقد قال ابو الزبير
 عن ابن عبد الحكم ان ذلك علي الزوج وان لم يكن عنده امرأة سواها وهذا لا معنى
 له ولا يتصور فلا يلتفت اليه كما قال ابن جبيب وقد ذكر ابن الموارز عن ملك ان
 الزوج لا يجزئ الزوجة بخال وانما يكون لها ثيبا ثلاث وسبع بكر او قال ابن
 القصار يجزئ اخذ ابنا من الحديث وقد كان الخبير او لا ثم استنقرا الامر علي
 انه حق مشروط بقوله للمعنى سبع والثيب ثلاث والله اعلم **تكملة**
 عقبة ابو عيسى في النسوة بين الصراين حديث عبد الله بن يزيد عن عائشة
 ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقسم بين نسائه فيعدل ويقول اللهم هذه
 قسمتي فيما املك فلا تلمني فيما تملك ولا املك وصححه عن ابي قلابة مرسل وذكر
 حديثا اسنده همام وجره عن قتادة عن النضر بن انس عن بشر بن نبيك عن ابي
 عن النبي عليه السلام اذا كان عند الرجل امرأتان فلم يعدل بينهما جابوم القيامة

بن

وشقه ما يروى لم يسند إلا هماماً وإنما يعرف من فتوى افتادة كان يقال
 قال الإمام الحافظ ابن العربي قال الله تعلى ولن تستطيعوا أن تعدلوا
 بين النساء ولو حرصنم قد تميلوا كل الميل فتذروها كالمعلقة فاحذر سبحانه
 أن أحد إلا يملك العدل بين النساء والمعنى فيه تعلق الغلب ببعض أكثر من البعض
 فعذرهم فيما يكونوا وأخذهم بالسواة فيما يظهرون وكان للنبي عليه السلام
 في ذلك منزلة لم تزله فسأل ربه العفو عنه فيما كان يجده في نفسه من الميل إلى
 بعضهم أكثر من البعض وكان ذلك لم ينه فامتنوا به فلا جرح عليه فيما
 يجده في نفسه من الميل إلى بعض أزواجه إذا عدل في الظاهر بخلاف النسبي
 عليه السلام لما قد مناه حتى هممت بطلاق سودة فتركت حقها العائشة وأما قوله
 جاء وشقه ما يروى يعني به كونه الميزان أن رجحت كل شيء من الخير إلا أن يتوارك الله

باب في الزوجين المشركين يسلم

ذكر عن الحجاج بن أرطاة عن عمر بن الخطاب عن أبيه عن جده أن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم رد أيسنه زينب علي بن أبي لهب من جديد ونكاح جديد
 وذكر عن محمد بن إسحق عن داود عن عكرمة عن ابن عباس أنه ردّها عليه
 بعد سنتين من النكاح الأول **الإستئذان** هذا باب لم يصح فيه حديث
 مستند إلا أنه صح فيه من نسل ابن شهاب في الموطأ في أن كل من أسلمت زوجته وبقي
 على شركه ثم أسلم وهي في العدة بقي نكاحه عليها ففرن معه بالعقد الأول
 علي ما هو عليه فعليه فليعقل **والعجاء سنة في الأحكام** في الباب
 فيست مسائل لا ولي من الزوج إذا أسلم دونها قبل البتة لم تقع الفقرة بينهما
 بنفس الإسلام حتى يعرض عليها فتأني أن كانت ممن لا يجوز له ابتداء العقد عليها
 وإن كانت كتابية بقيت له زوجة وقال الشيب وأصبع منقطع العصمة بينهما
 بنفس الإسلام يعني إسلام الزوج والأول صح لأن من أسلم مع زوجته لم يفرق بينهما
 وبعبارة أن يكون إسلامهما معاً وقال الشافعي أيضاً تقع الفقرة في الحال وإن كان

بعد الدخول فان استلم في العدة فهو اولى بها لانه سبب من اسباب الفراق فروي
فيه العدة كالطلاق كما لو استلمت في قلنا كذا لك كذا نقول لو لا قوله ولا
تمسكوا بعصم الكوافر وانما اعتبر في ذلك حال الزوج كما اعتبر في الرجعة
ولو غفل عنها مدة لتأخر الامن الى العدة عند اشبه وقال ابن القاسم تعلق
العصمة وهو نزوح من اشبه الى نحو قول المخالف والمصلحة تستوفي في موضعها
من كتب المسائل ان شاء الله **الثانية** ان كان الاستلام قبل الدخول
وقعت الفرة وبه قال الشافعي وقال ابو حنيفة انما يراعي ان كان في دان
الاستلام وقعت لفرقة علي غرض الحاكم وان كان في دار الجرب وقعت الفرة
علي ثلاث جيب وفي مسئلة عن بنة مجانبه لاصول منعدة وقد بيناها
في موضعها وهذا في الوثنية والاصل فيه المستسبية في روقوف ذهاب النكاح **بقوله**
الدخول علي لعدة ثم يلتحق به ما قبله لا بوضع النطق وقطعه عنه اصوي
الثالثة من غريب الامران ابن القاسم قال في العتبية في النص اني استلم
زوجي قبل البناء ان لم يستلم هو مكانه فلا رجعة له ولا عدة عليها وذلك
لانه ليس حين استدراك وانما وضع الله ذلك بعد الدخول في الطلاق وجات
الستة في العدة **الرابعة** قال علماءنا اذا وقع الاستلام بعد الدخول فلا
عوض وقال عمر بنوعين فان اتيته فبنيها ويروي عن عمر بن عبد العزيز ان الاستلام
يخلع المرأة عن الكافر بعد الدخول كما تخلع العتق للامة من تحت العبد **بالجواب**
والستة ترد عليه كما تقدم **الخامسة** هذه الفرة طلقة عند ابن القاسم
وقال ابن المواز ليست بطلقة وهو الصحيح لانه فرقة تتعلق بالدين لا بالنكاح
فلما خزا يعنتين من جهنم الستة اذا استلمت في العدة قضى لها بالنفقة
عند اصبح وهذا لان له ان يجامعها بالاستلام فخرجت عن حكم الرجعية في النفقة
قلنا لو كان في ذلك لعدت طلقة اذا انقضت العدة

باب المنة بغير زوجها قبل

ذكر حديث ابن مسعود أنه سئل عن رجل تنقح امرأة ولم يفرض لها صداقاً
 ولم يدخل بها حتى تمات فقال لها مثل صداق نسائها لا وكس فيه ولا شطط ولها الميراث
 فقام معقل بن عتيان الأشجعي فقال فقي رسول الله عليه السلام في بنو قح بنت
 واشق امرأة منا مثل ما قضيت ففرح بها ابن مسعود مع حسن صحيح وقال
 في الباب عن الجراح **الإشهاد** هذا حديث لم يدخل في الصحيح واختلفت
 في روايته الفاظ فغلبه فقام ناس من أشجع فقالوا نشهد أن رسول الله صلى
 الله عليه وسلم فقي بنو قح من غير تسمية لهم ورووه الأئمة بتسمية معقل
 بن عتيان شغبيل عن منصور عن ابن أبي عمير عن علقمة وروايتهم أصح من العارضة
 في أحكامها أنها مسألة عسيرة قال مالك والشافعي في مشهور قولهم لا مهر لها
 وقال أبو حنيفة والثوري وأحمد لها المهر وتعلق علماءنا في الدليل بوجوه
 ضعيفة وأقوي ما في المسألة التعلق بأنه لا نأخذ بالطلاق تصفه فلا
 نأخذ بالموت جميعه وقد بيناه في مسائل الخلاف وإذا صح الحديث فلا ينبغي
 أن يعدل عنه والله أعلم **ف** إن قيل فقد قال الواقدي وقع هذا الحديث بالمدينة
 فلم يرو عنه أحد وقال الدارقطني اختلف فيه ثوري عن معقل بن يسار وروي
 معقل بن عتيان وروي ناس من أشجع وروي ابن عتيق قال لا يقبل معقل بن عتيان
 إعرابي بوال علي عقيبته وروي عن ابن عباس وابن عمر وغيرهما خلافة بعد
 ما سمعوه فأكوا بآل أهل المدينة به لا يضر فلكل بلدة سنة من أهلها
 النبي عليه السلام بلغت ما كان عندها فوعاه أهلها يقال هذه سنة نفر بها
 أهل المدينة هذه سنة نفر بها أهل الكوفة هذه سنة نفر بها أهل البصرة
 وأما خلاف في اسم رواية فلا يضر بعد معرفة عينه فإن الصحابة الأخياري
 الكبار قد اختلف في أسماءهم كما في رواية من يرويه وغيرهما فلم يقدح ذلك
 في روايتهم وأما الذي روي عن علي فلم يصح ولو كان صحيحاً ما أشتر فيه لأن
 الرواية قد ذكرنا عن حمزة أنه روى حديث فاطمة بنت قيس وهو مشهور قد عمل به

امل العلم والله اعلم **كتاب الرضاعة** اخر كتاب النكاح والحد لله جوفه

حديث سعيد بن المسيب عن علي بن ابي طالب عن النبي عليه السلام ان الله حرم من الرضاع ما حرم من الولادة جستان صحيحان **الاشهاد** قال الامام الحافظ ابن العربي كيف يقول في حديث علي انه صحيح وراويده علي بن زيد عن سعيد بن المسيب وعلي بن زيد ضعيف فاما حديث عائشة فخرجه ملك والائمة وانفقوا عليه **الاحكام** ان الله سبحانه لما ذكر المحرمات بالنسب من النساء عطف عليهن المحرمات بالرضاع منهن لم يستوف من فقهاء واهل النكاح والطلاق واخوانكم من الرضاعة ولعن النبي صلى الله عليه وسلم من يتخذ من الرضاع ما حرم من النسب في اجديث كثيرة صح منها حديث عائشة المتقدم وحديث ام حبيبة قالت قلت رسول الله انكح اخي بنت ابي سفيان فقال او تحبين ذلك فقلت نعم لست لك بخلية واحب من يشاركني في خيراخي فقال النبي عليه السلام ان ذلك لا يخل باقائك فانا نحدث انك تريد ان تنكح بنت ابي سلمة قال بنت ام سلمة قلت نعم قال لو انها لم تكن ربيعتي في حجرني ما حدث لي انها لابنة اخي من الرضاعة ارضعيني وابا سلمة ثوبيه فلا تعرض علي بناتك ولا اخواتك وفي كتاب مسلم نحر من الرضاع ما نحر من الرجم **الاحكام** في مسائل المسئلة الاولى التحريم بالرضاع لاعيان النساء المذكورات في تحرير الولادات لا خلاف فيه في الجملة وان اختلفوا في التفصيل وهن سبع الام والابنة في الرضاع كما هي في النسب اتفاقا وكذلك البنت وهي كل امرأة رضعت لبنك الاخت هي التي التقت معك ثديا واخذ ابي وقت ابني وقتين مختلفين **الحديث** لما قال النبي عليه السلام نحر من الرضاع ما نحر من النسب وكانت بنت الاخ من الرضاع محرمة من اسفل فكذلك العمة يلزم ان تكون محرمة من

اسفل فكذلك العمة يلزم ان تكون محرمة من فوق بالعموم والمعنى ولا يكون له
عمة الا ان تكون اخت ابيك من الرضاغة ولا يكون لك اب من الرضاغة الا ان
تكون زوجة رجل ارضعتك فيكون اخت عمته واخوه عمك ضرورة وقد
اشكل هذا على جماعة ما ادري كيف وجه اشكاله عليهم نقل ذلك عن سعيد
بن المسيب وسليم بن يسار وسالم بن عبد الله ونظر ابيهم وهم فحول فكيف
خفي عليهم امر بن النخل من القرآن والسنة وحديث ابي القعيس صحيح من
ذلك ان عائشة نجا صحاح ملك عنها في موطاه كان يدخل عليها من ارضعت
اخواتها وبنات اخوتها ولا يدخل عليها من ارضعه نسا اخواتها مع انها صاحبة
حديث ابي القعيس وقد راجعت النبي صلى الله عليه في ذلك فقالت له انما
الارضعتني امرأة ولم يرضعني الرجل فراجعها النبي عليه السلام القول وقال
انه عمك فليعلم عليك وقد استقر الامر على التحريم بلبس النخل في الاجاب
والامصار فليس احد يقضي بغيره وانفقد الاجماع على التحريم وهو الحق

باب اشكال فيه التحريم المصنوع والمصنوع

ذكر حديث عائشة فيه لا تحرم المصنوع ولا المصنوع **الاستاذ** هذا
حديث لم يدخله البخاري وادخله مسلم وذلك والله اعلم للاختلاف فيه
على عبد الله بن الزبير فناروي عنه عن الزبير وناروة عن عائشة وناروة
عليه موقوفاه وهذا كله لا يقدح فيه لنسب عبد الله بن ابي مليكة
عليه وهو امام عظيم ادر كنائبين من اصحاب محمد عليه السلام كما
قال ابو عيسى وقد روي ملك عن عبد الله بن ابي بكر عن عروة عن عائشة
حديث العشر رضعان المستوخة بالحمس وذكر حديث سهل بن
سهيل امرأة ابي جذيفة في ثمان سالم وقول النبي عليه السلام ارضع به خمس
ارضعان يحرم عليك بهن فارضعت به خمس رضعات فكان بمنزلة ولدها

وهذا نص الحديثين لا غبار عليه وقد أحكمنا الكلام عليه في مسائل
 الخلاف ولباب القول في ذلك ان الثنا نعي على انفرادها غالباً
 عليها وما تعلق به علماءنا المالكية والحنفية ليس بمعول عليه ولا
 قايماً على ساق لان القرآن عام في الرضا فخصت السنة منه الاربع
 رصعاً في حديث وقال في آخر لا يجرم المصنف ولا المقتن فانسخ
 ذلك في تعليق النسخ بمرها فاني نفي بغيره بعد ذلك للحنفية اولها
 مع حديث عابشة ومثله ودم حديث النسخ فانا لا نذكره هاهنا
 لطول الكلام عليه وتمهيد في مسائل الخلاف واشد ما فيه رواية ملك
 عن عبد الله بن ابي بكر عن عمرة عن عابشة ام المؤمنين رضي الله عنها انها
 قالت كان فيما اتى الله تعالى من القرآن عشر رصعات معلومات نجر
 ثم نكح خمس معلومات قال عبد الله بن ابي بكر فتوفي رسول الله
 صلى الله عليه وسلم وهن ما بقوا من القرآن وقد قيل ان هذا وهم منه وان
 الحديث الصحيح ما رواه القاسم دوزن ذكر هذا فيكون مما نزل ثم نسخ
 وتتبع القول بطول الا ان للحنفية النهرية نكتة تعني بها من
 تعلقهم بالقران قالوا الرضا وصف يثبت بنفس الفعل دون الكثير
 منه وهذا معلوم عربي وشرعاً فقال ان صنعكم ارتبط النسخ بمر
 بالرضا مطلقاً فمن قدرة بعد محاولة ذلك التمثيل بتقدير مدة
 الشرا وتقدر اياماً كجوز فان قيل هذا جابن بدليل الخبر الواحد لانه
 زيادة والزيادة نسخ وخبر الواحد لا ينسخ القرآن فليس هذا
 بزيادة ولا نسخ وانما هو تخصيص للفظ وحفظ من عمومه كما عمل
 في قوله فانكوا المشركين وامثاله وتعلق قوم بالاعتراض على حديث
 عبد الله بن ابي بكر وقد تقدم القول فيه وحديث سهل لا كلام فيه وقد
 قالوا مداره على عبد الله بن ابي بكر وقد قال شيخنا عن عبيد الله كنا نسخ

١٨
عن يونس بن عبد الله بن ابي بكر قلنا هذا مما لم يصح فلا يلتفت اليه
فان قيل روي عن عائشة انها كانت لا يدخل عليها الا من
رضع عشر رضعات قلنا اختلفت الرواية في هذا عن عائشة
وعروة والقاسم اعلم بها من نافع وهذا منتهى الاختصاص الكافي لا يولي
اللب والابصار والله اعلم

باب شهادة المرأة الواحدة

في الرضا ع حديث عبد الله بن ابي مليكة عن عبيد بن ابي من عمر
عن عقبة بن الحارث قال وسمعت منه وانا لحدث عبيد احمق
قال تنزلت امراة فحائنا امراة سودا فقالت اني قد ارضعتكما
فانبت النبي صلى الله عليه وسلم فقلت تزوجت فلانة بنت فلان
فحائنا امراة سودا فقالت اني قد ارضعتكما فتباه عنها
الاشتمار هذا حديث حسن صحيح قد روي فيه دعما
وروي انه قال كيف وقد قيل ففان قها عقبة لا غير **الاحكام**
اختلف الناس في شهادة المرأة في الرضا وان كانوا قد انفقوا
على الولادة على تفصيل فيها وتخصر الجدل في ذلك ينحصر في
سبعة اقوال في احوال الاول انه يقبل شهادتها في الرضا في
الجملة وقال ابو حنيفة لا مدخل لها في ذلك الثاني انه يقبل
وتجزى في ذلك واحدة على ما ياتي بيانه **الثالث** لا تجزي
اقل من امرأتين وسنشرحه **الرابع** لا تجزي اقل من اربع نسوة
قاله الشافعي في كل شيء **الخامس** قال ابو حنيفة ان
كان ما يشهدن فيه ما بين الستة الى الركبة قبلت واحدة
السادس لا يقبل اقل من ثلاث نسوة **السابع** انه تجزي في
ذلك شهادة امرأة واحدة وتوخذ ثمينها قاله ابن عباس ومن

القضاء احمد واسحق **الثانية** الاصل في هذا الباب ان

الله سبحانه حيث ايجاز شهادة النساء جعلهن على اشرار الرجال
واقام امر ابن مقيم رجلا واحدا في الاموال واجمعنا الامنة على انها
لا تجوز في الدماء والغروخ وما بقي بينهما مسكونا عنه معرضا
للاحاق بغيره فتبا ينطق الناس في ذلك واضطرب اضطرابا
عظيما بيانه في مسائل خلاف **الحاضر منه الآن**

ها هنا حكم هذه العارضة ان قبول شهادة اثنين في الرضايع اصل
والدليل عليه حديث عقبة ولولم يكن لشهادتهن فيه اصل لم يجعل
النبي عليه السلام له فصلا وهو قد زهاه عنها بشهادة المرأة وقد

اختلف علماءنا في هذا الاصل فرأي بن القاسم جواز شهادة امرأة
واحدة في الرضايع وقال ملك اذا فتيا عند المعازفة والا

وقال محمد لا تجوز شهادة امرأة واحدة لا في قتل ولا رضايع
ولا في استئصال ولا جمل ولا حيفة ولا عيب ولا شيء بل لا اقل من امر اثنين

وجه قول ابن القاسم الحديث ووجه قول محمد انهن فيما يطلع

عليه كالرجل واقل الرجال اثنان واقل النساء اثنتان

واثنتان بواحدة فاقل النساء اربع وحملوا حديث عقبة على

الثنان به دون الحكم وانما قول ابي حنيفة ان كان ما يشهدن

فيه ما يزيل السرقة الى الركبة فتقبل واحدة بتحكم منه لان ما

يطلع عليه شرعا يجوز فيه شهادة الشاهد شرعا واذا ثبت

انه لا اقل من امر اثنين او من اربع فيجوزي ذلك في كل موضع والتفصيل

لا يقبل من غير دليل وقد قال علماءنا اذا كان عيب بغير الفرج

بغير عنه الثوب خاصة ونظر اليه الرجال واختلف علماءنا هل

يرسل الحاكم في العيب امرأة واحدة كما يرسل في الحكم رجلا واحدا

هلين

والانحور أحسن لأن رجلاً واحداً شاهداً وامرأة واحدة ليست بشاهدة
وأما تعدد ثلاث نسوة فضيف جداً وأما من قال ان
تجوز امرأة واحدة مع اليمين فلا بالخبر تعلقوا فيكون قولهم
قويّاً ولا بالنظر فإنه ليس له مثال في الشريعة

باب في الرضاعة فوق

الحولين فاطمة بنت المنذر عن أم سلمة قال استوالني
صلى الله عليه وسلم لا يتعم من الرضاع إلا ما فتق الأمعاء في الثدي
وكان قبل الفطام **العبارضة** اتفق الفقهاء

على أن لا يتعم رضاع الكبير إلا بالثبوت وعطائهما لا يحد بثبوت
المنقذ ولا بعمل إلا حكمه لقويّ إلا أن أول من انكسره أوج
النبي عليه السلام وقالت عائشة به وهو قوي لا يذ لك لو كان

رخصة لسالم لقال لها النبي عليه السلام ولا يكون لأحد بعدك
كما قال أبي بردة في شأن المجذعة واشد ما في ذلك ما قال

علماؤنا أنه يجوز الرضاع بعد الحولين بثلاثة أشهر في رواية
ابن شعبان وأوله نقصان الشهرين في رواية الجاهلي وفي المختصر

والأيام اليسيرة وإذا اذنت فليست بعد الزيادة حد وقد قال الله
كاملين بل بعد الكمال **النقص** **كفوق** قال النبي عليه السلام

لا يتعم من الرضاع إلا ما فتق الأمعاء في الثدي كما تقدم ذكره
وكان قبل الفطام وهذا تقر في اقتضائه على ما قبل الفطام وجأ جوان

الحزمة برضاعة الكبير من غير ترجيح على التخصيص ومما متعارضان
فمطلع النظر في هذا التعارض من الأول أن يكون رخصة يذل

عليها الحصن المتقدم في وجه تيسر الرضاع **الثاني**
أن يتعارضا ويقع النظر في دليل استواءهما وهو التعلق بقوله وأما نك

اللآي رَضَعْنَكُمْ وَالرَّضْعُ فِي اللَّغَةِ اسْمٌ لِلصَّغِيرِ دُونَ الْكَبِيرِ
 حَتَّى صَارَ يُسَمَّى بِهِ وَأَنْ لَمْ يَرْضَعْ كَمَا كَوَّلَ اسْمٌ لِمَا يَنْغُذُ بِهِ
 وَأَنْ لَمْ يُوَكَّلْ إِذَا لَمْ يُسَمَّ الْكَبِيرُ رَضِيعًا لَمْ تَسَمَّ الْأُمُّ رَضْعَةً
 وَيَعْنِدُ هَذَا عِلَّةُ الرِّضَاعِ وَهِيَ جُودُ الْبَعْضِيَّةِ فِيهِ وَذَلِكَ يَتَوَقَّنُ
 فِي الصَّغِيرِ لِأَنَّهُ كُلُّ جَنْبٍ يَحْمِلُ فِي جُوفِهِ يَنْجِي بِهِ وَالْكَبِيرُ لَا يَنْجِي بِهِ
 وَضَرَبَ اللَّهُ أَجْلًا لِلْحَدِّ الَّذِي يَنْجِي بِهِ وَالْفَضْلُ الَّذِي بَيْنَهُ وَيَبْنِي
 الَّذِي لَا يَنْجِي بِهِ أَكْوَلِينَ وَمِنْ ذَلِكَ غَايَةُ الْكَلَامِ وَوَجْهُ تَبَادُلِ عِلْمَانَا
 عَلَى أَكْوَلِينَ قَدْ بَيَّنَّا فِي الْأَحْكَامِ وَمَسَائِلِ الْخِلَافِ وَتَحْقِيقِهَا
 أَنَّ اللَّهَ لَمْ يَجْعَلِ أَكْوَلِينَ حِدًّا أَشْرَ عَيْنًا وَأَمَّا وَكَلَهُ إِلَى زَادَةِ الْكَمَالِ
 هَذِهِ الرِّضَاعَةُ أَوْ تَقْيِيمُهَا فَصَادَ مَا زَادَ عَلَيْهَا مَحَلًّا لِلْاجْتِمَاعِ
 وَاللَّهُ أَعْلَمُ

مَا يَذْهَبُ مِنْهُ الرِّضَاعُ

ذَكَرَ حَدِيثٌ حِجَّاجُ بْنُ أَبِي حِجَّاجٍ مَا يَذْهَبُ مِنْهُ الرِّضَاعُ
 قَالَ عَنَ عَبْدِ أَوْفٍ لَبِيدَةَ **الْأَشْنَانُ** اخْتَلَفَ فِيهِ قَبِيلُ
 حِجَّاجِ بْنِ حِجَّاجٍ وَقَبِيلُ حِجَّاجِ بْنِ أَبِي حِجَّاجٍ وَخَطَا أَبُو عَمِيرَةَ
 النَّخَازِي مِنْ زَادِيهِ أَيْ وَلَيْسَ لِحِجَّاجِ عَنِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ غَيْرُ هَذَا
 الْحَدِيثِ الْوَاحِدِ **الْعَرَبِيَّةُ** قَالَ الْقَتْنِبِيُّ مِنْهُ بِكُسْرٍ
 الذَّالِ وَفَتْحِهَا وَقَرَأَ عَلِيُّ الصَّبْرُ فِيهِ قَالَ أَخْبَرَنَا ابْنُ الْبَرَمَكِيِّ
 وَالْحَوْثِيُّ أَخْبَرَنَا ابْنُ جَبْرِ قَالَ أَبُو عُمَرَ قَالَ لَأَمَامُ الْحَافِظِ
 وَمِنْ خَطِّهِ نَقَلْنَاهُ قَالَ أَبُو الْعَبَّاسِ يَنْغَالُ بِكُسْرٍ الذَّالِ فِي الرِّضَاعِ
 وَبِفَتْحِهَا فِي الْجَوَانِ وَقَالَ أَبُو زَيْدٍ يَنْفَتَحُ مِنَ الدَّمِ
الْقَارِضَةُ أَنْ يَمَامَ الرِّضَاعِ وَاجِبٌ لَا جُلُومًا وَلَوْ بِأَجْزَاءِ الْمَرْثَةِ
 كَمَا هُوَ بِأَجْزَاءِ الْوَالِدَةِ لَيْسَ لَهُ جُزْءٌ إِلَّا أَنْ تَجِدَهَا مَمْلُوكَةً

فبشئى بها فيعنفها وجزا المرءة عبد او امة تخدماها ويكونان
ابيضين كما قال ابو عمرو بن العلاء لقوله الغرة والغرة هي البياض
وقد قضى النبي عليه السلام اذا قبلت امرأة فلبس طرداة ففعدت
المرأة عليه فلما ذهبت قالوا هذه كانت ارضعت النبي عليه السلام
واما العظيم فاخبرني ابو الحسن محمد بن احمد بن عبد القادر بن بدار الخلافة
اخبرنا القاضي ابو الحسن محمد بن علي بن يحيى الازدي البصري
في ظل الكعبة ما ابو العلا علي بن احمد بن موسى لا هو ازي ما
ابو بكر محمد بن احمد بن يحيى العسكري ما عبيد الله ابن
رماح بن الكلبي ما لوملة ما زباد بن طارق الجشعي ما ذهبن من حروك
ويكنى ابا صرد وكان يسرقومه قال لما كان يوم جنب
استنار رسول الله صلى الله عليه وسلم فدينا نحن من بين الرجال
والنساء وثبت حتى فعدت بين يديه واسمعتة شعرا ان كره
حين شئت ونشأ في هواز من حيث ارضعوه فانشأت اقول
ما من علينا رسول الله في حجة فانك امرؤ رجوه وننتظن
ما من علي بيضة قد عاقها قد نمرق شملها في مرها عين
ما بقى لها الحذب هتافا علي حزن علي قلوبهم الغما والغم
ان لم تداركهم نغمي نلشرها يا راحح الناس جلا حين تخشع
ام من علي نسوة قد كنت ترضعها ان فوك يملوه من حضها
راد انت طفل صغير كنت ترضعها وان ينك عما ناني وما نذل
لا تجعلنا كمن شالت نعاشته واستبق معنا فاننا معشر نهم
انا لنشكر للنعم قد كفرت وعندنا بعد هذا اليوم مدخر
فالبشر العفو من قد كنت ترضعه من امها تك ان العفو يشتر
انا نامل عفو امك فلبسه ملاي ليرة ان تعفو وتنص

فَاعْفُ عَنَّا اللَّهُ عَمَّا أَنْتَ وَاهِبُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَنْ يَهْدِيَ لَكَ الظُّفْرُ
فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِنَّمَا كَانَ بِي وَلِبْنِي عَبْدُ اللَّهِ
فَهَوَّلَكُمْ وَقَالَتْ لَانْصَانُ مَا كَانَ لَنَا قُلْتَهُ وَلَوْ سَوَّلَهُ فَرَّقَ الْأَنْصَانُ
مَا كَانَ فِي أَيْدِيهِمَا مِنَ الذَّرَارِي وَالْأَمْوَالِ وَاسْتَنْقَدْنَا رَسُولَ اللَّهِ
عَلَيْهِ السَّلَامُ فَرَزْنَا عَنْ قَوْمِنَا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمْ يَنْضَعْهُ فِي حَرَمَةٍ
مِنْ أَرْضَيْهِ وَلِلْقَبِيلِ بَاعَدَهُ وَمِنْ وَالَاتِ حَرَمَةٍ مِنْ أَرْضَيْهِ وَأَوَاهِ
وَكَمَا بَسَّطَتْ لَهُ الْأَوَّلِي حِجَّتَ مَا بَسَّطَتْ لَهَا حَرَمَتَهَا رَدَّاهُ وَرَدَّاهُ
الرَّضَاعُ اعْظَمُ مِنْ هَذَا كُلِّهِ فَإِنْ جَرَعَتْهُ مِنْ مَاءٍ يُقَابِلُهَا الدُّنْيَا وَكَذَلِكَ
مِنْ لَبْنٍ وَلَا كُنْ الْبَارِي سُبْحَانَهُ يُقَابِلُ النِّعَمَ بِمَقْدَارِ مَا يَنْبَغِي فِي حِكْمِهِ
مِنْ حِكْمَتِهِ كَمَا قَابِلُ بَفْضِهِ عَظِيمٌ نِعْمَهُ يَحْمَدُهُ وَقَدْ قَالَ بَرَاهِيمُ كَانُوا
بِشَيْءٍ يَحْتَوُونَ زَنْ بَرَصُخُوا عِنْدَ فَقَالَ الْعَبْدِيُّ لِلْمَرْضَعِ لَيْشَيْءٍ سَوِي
الْأَجْرَةِ **قَالَ** الْإِمَامُ الْحَافِظُ أَذَاكَ أَنْتَ أَجَارَةٌ فَلَا
دَمَامَ لَهَا وَأَمَّا كَانَتْ الْعَرَبُ لَا تَأْخُذُ عَلَى الْأَرْضِ أَجْرَةَ وَيَقُولُونَ
الْحَرَّةُ تَجُوعُ وَلَا تَأْكُلُ شَيْءًا مِنْهَا عَيْنُ الْأَمَّا كَانَتْ عِنْدَ
مَعْنَادَةِ وَالْمَعْنَادَةِ لِلْمَعْنَادَةِ فَقَدْ رَدَّهَا الشَّرْحُ بِفَرَّةٍ عَبْدٍ
أَوْ وَلِيدَةٍ كَمَا يَتَنَاهَا وَاللَّهُ أَعْلَمُ

بَابُ الْأَمَةِ نَعْتُ

وَلَهَا زَوْجٌ **هَذَا** حَدِيثُ بَرْقِيَّةَ مِنْ طَرِيقِ جَوْشَنِ بْنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ
عَنْ هِشَامِ بْنِ كَثِيرٍ فِي مَتْنِهِ يَقُولُهُ وَلَوْ كَانَ حَرًّا مَا خَيْرَهَا **هَذَا**
وَذَكَرَ حَدِيثُ الْأَشُّودِ أَنَّهُ كَانَ حَرًّا ثُمَّ وَجَّهَ نَحْدُ بَيْتِ بْنِ عَمِيْرٍ
أَنَّهُ كَانَ عَبْدًا وَالْأَحَادِيثُ كُلُّهَا صَحِيحٌ وَلِذَلِكَ اخْتَلَفَ النَّاسُ فِيهَا
فَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ تَحْتَارُ تَحْتَ الْحَرَّةِ وَلَكِنْ وَابَةٌ أَنَّهُ كَانَتْ تَحْتَ
الْعَبْدِ وَجَّهَ وَعَنْ وَهْبٍ وَالْقَاسِمُ نَحْوُ عَابِشَةَ اعْرِفْ عَلَى أَنْ قَوْلُهُمْ

في كتاب أبي عبد الله حديث سعد بن عبد الله عن أبي عبد الله عليه السلام

في الخبر وكان حراً من كلام الأسود لأن كلام عابثة ذكره ابن المنذر وغيره
تلايعاً رضاء وقد استوفينا المسئلة في كتبنا خلافاً وسننكلم علي هذا
بعد أن شاء الله تعالى

باب الولد للفراش وللعاهر الحجر

قال الإمام الحافظ أبو بصير بن العريبي رضي الله عنه الحديث طويل مشهور وهذا قطعة منه وقد تكلمنا على استناده ومثله مراراً أملاً وتحريراً والمقدار الذي تنبئ في هذه العارضة تنضبط في سبع مسائل لا ولي كان عتبة ابن أبي وقاص عم أبي خبيبة سعد بن أبي وقاص ابن ابن وليدة زمعة بنتي فاقبضه اليك قالت فلما كان عام الفتح أخذه سعد وقال ابن أخي قد كان عهدي فيك وقال ابن زمعة أخي وابن وليدة أبي ولد علي فأنشده فكتبا وقاه إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال ذلك فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم مولك يا عبد بن زمعة الولد للفراش وللعاهر الحجر وقال السوداء اجتجبي منه لما رأي من شبهه بعنته فمارها حتى لقي الله **الثنائية** كان قيام سعد عند النبي عليه السلام عن أخيه عتبة يعني توكيل في الطاهر ولا عهد إليه ثابت منصوص في القصة وإنما ورد ذكر القيلم محالاً على ذكر العهد فاما كان عند النبي عليه السلام معلوماً فقصي بعلمه وأما اثبتته عنده فلم يردج الوادي على ذكره **الثالثة** قال ابن أخي علي العادة فانهم كانوا يجهلون الأولاد بالزنا فنبئت النبي عليه السلام الستة وفي المسئلة كلام ثمانية في غير هذا الموضع **الرابعة** قال الأخو أخي وابن وليدة أبي قال علماء ولا يشترط في الآب فاما سواها فلا يكون ذلك لا يثبتة لأن ابن قال لاخواناً نه اخوهم ثابتاً للذنب والمال وإن لم يكونا عدلين وهذه منافضة في الظاهر ومفارقة في الباطن بينهما الذين قد اوضحنا ما في مؤدات ملك **الخامسة** قوله مولك اختلق الناس فيه واطالوا بنا على

الاصل المتقدم في الحاقق والاقوي فيه

وقد بيناه في موضعه

وقال الطبري مولك عبد اي ملك وامر سودة بالاحتجاب منه لانها
لم تملك منه الا سقصا وهذا ضعيف من وجوه احدها انه قال اخي ولم ينكر
عليه رسول الله عليه السلام وقال بعض الحنفية انما امكنه منه باليد كاللقطة
وذلك ان رسول الله صلى الله عليه وسلم حجب سودة ولو كان حكمه بالاخوة
صححنا لما حجبها وقيل حجبها لانه لم يلق لعبد باستحقاقه ولم يلحق بسودة لانها لم
تصدق وقال الزبي هذا من النبي عليه السلام حكم علي مسلة جرت اعلمهم بان الحكم
هكذا يكون اذا ادعاه من يصح دعواه من كل جهة ولاجل هذا وان كان اعلما
بالحكم لا انفاذا قال سودة احتجني منه ولما بلغت الحال هذا الجذ قال قوم
من اصحاب الشافعي يجوز للرجل ان يحجب المرأة من اخيها وقال اصحاب ابني
جعل للزنا حكما حين راي المشبه فقضي بالحجبة ولاجل هذا سوا حزمة المظاهرة
بالزنا ومال اليها ابن القاسم سنة حنفية تلتفقا من الاسدية قال الامام
الحافظ وهذه الاقوال التي سمعت للمتقدمين لا تليق برأيهم وخاصة بالزبي
فانه جعل كلام النبي عليه السلام في المسئلة حكما في غيرها في صحتها وهذا لا
يليق به في معرفته وامثل ما فيه ان النبي عليه السلام مكن منه عند الحكم للاخوة
وحجب منه سودة استنظارا لها عن الخلطة التي تقتضي للاخوة ولوراعا السنة
في اثبات حكم لراعاة في الملاعنة والله اعلم ● السادسة قوله هذا فضية في
جملتين تعارضتا الغرائش بامعة جملة والعاهر بامعة اخري تقابلها عا الولد فحكم
به للغرائش واستقطعت اعتبار العاهر وهو الزاني والغرائش هو الزوج عربية قال
بانت تضاجعني وبلت فراشا خلق العباة في الدماء فتبيلا ●
كما قال اهل العربية والذي فيه عندي ان الغرائش هو صاحب الغرائش زوجها كان
اوسيد افتخصيصه باسم الزوج غفلة لاسيما وقد روي الدارقطني في هذا الحديث

حنيفة

هـ

الشاعر ●

وهنا

الولد بغير الفاش فحذف لضاف في الحديث لثانيه فقام المضاف اليه مقامه وذلك
 في اللغة اكثر من رسل سيرة من اهل فلسطين وجاء الخبر بذلك عن النبي عليه السلام
 انما خرج في سيد وعامر ولم يكن في المسئلة التي قد ران النبي عليه السلام قال ولد
 فيها زوج **السابعة** فني جات زوج بولد فمولى زوجها في المدة التي يصح ان
 يكون منه وبني جات الامة بولد اعترف سيدها انه وطبها فهو ولده لانها مستوفية
 له وهو فراشها فاعمال معني فاعل وهو معلوم منهم كزما من النافذة وقوام الامم وقال
 ابو حنيفة لا يكون الا للاحق الا بالاعتراف بالولد وعدمه ان التز بالوطي لوالحقنا
 به الولد لكان ذلك الحاقا باحتمال فيلزم منه الا للاحق بمجرد الشر لا سيما اذا
 اخبرنا انه مستهتر بها مغرم فيها وعمدنا الحديث المذكور وقول عمر لا ياتيني
 سيد يعترف بوطي امته الا الحق به ولدها فان قيل لعل النازلة الواقعة بين
 سعد وعبد كانت في ام ولد ولم تكن في امة قلنا النبي عليه السلام اطلق القول
 ولم يستفصل ولو كان الحكم مختلف لا يستفصل لاسيما ولم ينجر للاستيفار ذكر
 في الفاظهم فان قيل لم ينجر لذكر الافراز ذكر في الفاظهم قلنا ذكره
 عبد بقوله والله علي فلا شه وقد روي لسياتي قال كانت لزمعة جارية تنبطها
 وكان يظن باخر انه يقع عليها فجات بولد يشبه الذي كانت تظن به فمات
 لزمعة وهي حلي فذكرت ذلك ستود لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال الولد
 للفاش والنجني منه باستودة فليس لك باخ ويقال ان المختصر فيه يسمى عبد الرحمن
 وعبد هو ابن لزمعة بن عبد شمس بن عمرو الواسطي النابغة

باب اذا راي جد امراة فاعجبته

ذكر حديث جابر ان النبي عليه السلام راي امراة فاعجبته فدخل على زينب فتقي
 حاجته وخرج وقال ان المرأة اذا قبلت اقبلت في صورة شيطان فاذا راي
 احدكم امراة فاعجبته فليبات امله فان معها مثل الذي معها **قال الامام**
الحافظ هذا حديث غريب المعني لان الذي جوي للنبي عليه السلام كان سرا

لم يعلم الا الله ولا كنهه اذا عه عن نفسه تسلية للخلق وتعليما لهم وقد كان آدميا
 ذاشهوة ولا كنهه كان معصوما عن الزلة وما جري في خاطره حين راي المرأة امره
 بواخذ به شرعا ولا ينقص من منزلته وذلك الذي وجد في نفسه من اعجاب المرأة هي
 جملة الادمية التي تحقق بها صفتها ثم عليها بالعصمة فانطلقت وجاء الى الزوجة
 لينقضي بها حق الاعجاب والشهوة الادمية بالاعتصام والعفة وقوله ان المرأة
 اذا اقبلت اقبلت في صورة شيطان المعنى انها تشبه الشهوة ويزنها وتقيم الهمة و
 ينسب ذلك الى الشيطان لان الشهوة من جنده واسبابه التي يستعين بها على هوا
 عبده والعقل من اجناد المليكاة والكل جنده الله والعقل حزب الله الا ان حزب
 الله هم المغلجوز وقوله فاذا راي حدكم امرأة فليات اهلكه فان مع ما مثل الذي
 معها تنبيه على حكم العقل وقايدته العقلية وذلك ان اخر النظر المشير للشهوة
 الوطء فاذا وجدته المرأى المري الا قد نهايته ولا فرق بين ان تكون الاضافة
 في الغرض الذي غرضه او لا او في مثله لان المقاصد اذا حصلت لم يستل عن اسبابها
 لاسيما والوجل بري حسن ما في المرأة وهو وجهها وانفاة واطره فلا يكون
 الاستحسان له طريقا الى افهم موضع فيها وانتهى وهذا نقصان عظيم سترته
 حجب الشهوة ووضع فيه المرء على غفلة فاذا عبر الحال وجد ما يتبع عليه النبي عليه
 هو صواب المقال سداد الفعال وفي هذا رد على الصوفية الذين يزعمون امانة الهمة
 حتى تكون المرأة عند الرجل اذا نطم فيها كجدا ان يضرب فيه والتهيبا بئس ليست
 في هذا الدين وقد يتنا تحقيق ذلك في تفسير القرآن وما ادخل ابو عيسى في الباب
 بعده حديث عبد الله وهو صحيح قال النبي عليه السلام اذا خرجت المرأة استشرفوا
 الشيطان ان يذفع بتطلع اليها ويحمل كل من كان من حاله واشكاله وامل
 طامعته على نيل ذلك فذلك جعلت عورة مستورة وادخل بعد ذلك في
 حق المرأة على زوجها حديث طلق عيا اذا دعا حدكم زوجته لما جنته
 فلنايته وان كانت على النور لم يتعجل قضاها عرض له فير تفع شغل باله ويحضر

السلم

بن حسان وايوب عن حكومة ومن طريق عمرو بن دينار عن ابي الثعناخ الشعثا
 وقال العيص صحيح لا وروي بنخل العدل عن يزيد بن الاصم بن اخت ميمونة
 ان النبي صلى الله عليه وسلم تزوجها وهو حلال وبني بها وهو حلال وماتت
 بسرف ودناها في الطلة التي نبيها فيها وقال البخاري في حديث
 يزيد بن الاصم مرسل وادخل في صحيحه عن سعيد بن المستييب انه صلى الله
 عليه وسلم تزوج ميمونة وهو محرم البتة على مالك في حديث مدني وصح
 الدارقطني ان النبي صلى الله عليه وسلم تزوجها حلالا ووجب الترجيح فانما
 تضعيف البخاري لرواية ثبته فلا ينيل من عدل مالك لم يخرج البخاري
 ولا يتوانا ولا يتقاربان قد صحح عمر بن كاسح طريق لم يفيكون الحليته
 العدل الامور باتباعه قد اخذ باحد الجبرين ثم يحتمل ان يكون تزوج ميمونة
 وهو محرم اي في الجرم ثم يحتمل ان يكون ذلك من خصايص النبي صلى الله
 عليه وسلم في التكاثر كسائر خصايصه فيه ثم كان هذا المثل مشهورا
 بالمدينة مستفيضاً فذه خمسة امور يترجح بها احدى حديثين علي الاخر
 والله اعلم **كل الصيد**
 المطلب عن جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم قال صيد البر
 لكم حلال وانتم حرم ما لم تصيدوه او يصيد لكم وذكر ان حديث جابر
 لم يسمعه المطلب منه وذكر حديث ابي قتادة في الجماد الوجش
 وذكر حديث الصعب بن جثامة في رده الحمار الذي اهداه واعتذاره
 بانهم حرم والحديثان صحيحان **الاستئذان** فاما حديث ابي قتادة
 فنصه في الصحيح واللفظ للبخاري قال ابو قتادة انطلقنا مع
 النبي صلى الله عليه وسلم عام الحديبية فاحرم النبي صلى الله عليه وسلم
 ولم نخرج وخبر النبي صلى الله عليه وسلم ان عدوا يغزو يقبضه فقال خذوا
 سلاحكم حتى تلحقني فنخرجنا نحوهم وكنا بالقاحه بين مكة والمدينة على ثلاث

تعلق قلبه ومذاحمادوي مسلم في قصة ن ينسب لن النبي عليه السلام دخل عليها وهاهي تلعب
 منسبة لها اي تدبج حلاً فقص حاجته منها وتوكت ما كانت فيه بما هو اهم منه او لما
 يفوت وما هي فيه من معسر المنفعة او محاولة النور لا يفوت وشغف هي لشغلها
 ويغفر قلب التوكل كما قال النبي عليه السلام فان ذلك يرد ما في نفسه ٥
 قال الامام الجا فظ وقوله ولو امرت اجد ان يسجد لا يجد فيه تعليل الشرط
 بالامر بالمحال لان السجود على تمهين اما سجود عبادة وذلك لا يكون الا بالله وحده
 ولا يجوز ان يكون لغيره ابدأ او اما سجود تعظيم وذلك جائز فقد سجد الملائكة
 لادم تعظيماً له واخبر النبي عليه السلام ان ذلك لا يكون ولو كان يجعل للمرأة
 في اداء حق الزوج وادخل حديث ام سلمة وهو حديث حسن وصحيح عندي في المرة
 اذ مات زوجها راضياً عنها دخلت الجنة وبعضه الحديث الصحيح واللفظ لمسلم
 وحده قال النبي عليه السلام والذي نفسي بيده ما من رجل يدعوا امرأته الى فراشها
 فتأتي عليه الا كان الذي في السماء ساخطاً عليه وعقبة بقوله فلم تائه فبات
 غضباً عليها لعنتها الملائكة حتى يرضى ونوله الذي في السماء يعني الذي في العلو
 والجلال والرفعة لان الله لا يدخل مكان فكيف فيه فخطابه وهذا كرضاه من
 السوء اذ بان نقول في جواب قوله ابن الله فاشادت الى السماء بعبارة به عن الجلال
 والرفعة لا عن المكان اما حق المرأة لزوجها فكما قال خباركم خيا ذكم لاهله ذكوه
 وصحة وياي غيرة واما الحق المشترك فقد بينه في حديث عمر بن الا حوص في حجة
 الوداع قال شهدت حجة الوداع مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فحمد الله واشي
 عليه وذكر وعظ وذكر قصة وقال الا فاستوصوا بالنساء خير اذ فيه
 سبع فوايد الاولي قوله استوصوا اي نوارثوا الوصية بهن والزموا ذلك فبهن
 وقبلوا ما ينال لهن عنهن ٥ الثانية قوله فانهم عندكم عوان يعني اسراً
 واسترهن موافق لا يخرجن ولا يتصرفن الا باذن ارجهن لهن لم عليهن ملك
 سوي هذا فانها تملك المنفعة عليه كما يملكها عليها الا ان المطالبة جعلت له

لفظ حيا بها والنفقة عليها لا تستر سأل في النضر في الثالث قوله الا ان
 ياتين بها حشنة مبيتة يريد بمعصية ظاهرة لا تخفى ولا يلا ولا يجد منها خرجا
 ولا بين فيها عذر الخميني بملك الزوج عليها الادب والاجران في المصباح وفي
 الرابعة واذا ادبها علي معصيتها فلا جواز لها ولا يدخل ذلك تحت شرط الضر
 لان الادب علي المعصية حق ونفع لها اما انه اذا اذاع ذلك لزمته البينة والى
 خلقت ما عصته وخميني نأخذ بشرطها هذا هو مقتضى صريح اللغز وقول ملك
 في الموطأ ومن حديث لقيط بن صبرة انه قال اتيت انا وصاحبي رسول الله صلى
 الله عليه وسلم طلقها فقال — انها ذات حجة وولد فقال قتلها فان
 يكن فيها مستقبل لا تضرب طبعنا ضربك انتك اراد به والله اعلم الا يوقد
 علي كل شيء فنستشري او يريد التخفيف لقوله غير مبرح به ويعني كاللطمه
 والركوة الحقيقيتين والقرع بالنقل ونحوه ويجعل المصباح اختلف في تأويله فقال
 هو ترك الوطء وقيل هو معادفته لها في السرور واهل تلك البلاد علي سيرة العجم
 لا يجمعون اليها بل لكل زوج فراشه فاذا احتاج اليها اما ان ياتيها او يرسل
 اليها فتأتيه وقد كان النبي عليه السلام يطلع مع ازواجه في فراش واحد وفي
 الصحيح اذا دعا الرجل امراته الي فراشها فلم تاته وفي رواية بعدها اذا دعاها
 الي فراشه فافتني ذلك انه واحد اما ان سبق اليه فكان له ودعاها او تبقت
 اليه فدعي للموطأ فيه فتاتي عليه وكذلك في الحديث ما من رجل يدعو امراته الي فراشها
 وذلك كله صحيح المعنى الخامسة الا يوطئن فترش من تكرهون معناه لا ينام
 عندها الا من مرضى زوجها نومه وليس يزيد به نفس الوطئ لان ذلك محال اذ جميعه
 مكروه محرم وقوله ولا ياذن في يئوتكم لمن تكرهونه وهي السادة وهي ثابتة
 في الصحيح وعامة في القريب منها والبعيد بتفصيل الشافعية ان
 للرجل ان يجر المرأة في المصباح بنقل القرآن كما يتناه في الاحكام ولا يجل المرأة
 ان يجر فراش زوجها فان فعلت لعنتها الملائكة حتي تصبح كذلك في الصحيح

نصح

واللفظ للبخاري **التي** أمانة الإجتان إليها في الكسوة بالسنة دون
استرا في الطعام بالقوت ومن جماعة وهي كثرة التمتع والتفان في الطيبات

باب كراهية انيان النساء في

أدب اهن ذكر ابو عيسى حديث علي بن طلق لا تاتوا النساء في اعجازهن
فان الله لا يستحي من الحق وحدثني ابن عمار لا ينطق الله الى جدولي من الله
في دبرها ولم يصح واحد منهما وادخل البخاري في النفسين عن ابن عمر في قوله
نعلي سنا وكما حررت لكم فاتوا اخر ثما في شيمته قال ياتيهما في

وترك بيضا ولم يذكر والمسئلة مشهورة صنف فيها محمد بن سجنون جزا وصنف
فيها محمد بن شعيبان كتابا وجوزة كل واحد منهم وذكره عن ابيهم من اهل العلم
من التابعين والعلماء خلق كثير واوجب في الادلة ولقد سالت عنها الشنمند
الاكبر فقال يا ابن الله حرم وطى الجايض بعلمه ان فرجا اذمي وهو دم الجيضر فاذا
كان الزوج المحلل حرم بطريال الاذي عليه فوضع لا يفارقها الا اذ يحرى ان تحرر

باب كراهية خروج النساء في الزينة

ذكر حديث ميمونة بنت سعد خادما للنبي عليه السلام ان الواقلة في الزينة
في غير اهلها كمثل ظلمة يوم القيامة لا نور لها لوضعه قال الامام
الحافظ ولحن المعني صحيح فان اللذة في المعصية عذاب والراحة نصيب والتبوع
جوع والبركة محقق والنور ظلمة والطيب نازع وعكسه الطاعات فلو ف

باب كراهية الغيرة

قال الامام الحافظ هذا باب عظيم قد بيناه في كتابنا به لا مد ولا احكام وامليكا

عليكم فيه من كل نوع احسنه وذكرنا نفس الاجاديت ذكر فيه ابو عيسى
حديث اي مريضة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الله يغفر للمؤمنين يغفر
وغيره الله ان ياتي المؤمن ما حرم عليه **الاشنان** روي هذا الباب جماعة منهم
ابو مريضة كما تقدم الثاني عايشة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
ما من احد اغفر من الله ان يربي عبده او توفي منه **الثالث** حديث ختها
اسما قالت لاني اغفر من الله **الرابع** قال البخاري وقال وزاد المغيرة
بن شعبه قال ساعدت عبادة لو وجدت مع امراتي رجلا ضربته بالسيف غير
مصحح به فقال النبي عليه السلام ان يحبون من غيرة ساعدانا اغفر منه وهذه
الاجاديت صحاح وتامة لا احد اغفر من الله ولذلك حرم الفواحش ما ظهرها
وما بطن قال ابو عبد الله وقال عبيد الله بن عمر وعن عبد الملك بن عمير لا يختص
اغفر من الله وهذا هو عبيد الله بن عمر والوقفي لا يدرى **الخبر** رتبة بناء
في الاختلاف بين المعنيين والمعاني واذا علم المؤمن ما يكره او ما يستريحه تغيب
حاله الى مكرهه من الامن او محبوب فضرب مثلا لتغير الحال يعلم المكروه وخص
به ويظهر عن تغير الحال يعلم ما يكره قول او فعل او كلاهما مما يرد ذلك ويكون
جزاء عليه او وعيد قبل ذلك فيه فيسمى ذلك من الوعيد قبل ومن الجزاء بعد
غيره **الاضمحل** فيه مسئلتان **الاولى** قوله في الحديث لا احد
اغفر من الله قال الامام الجافظ هو الاحد الواحد حقيقة وحقا فيسمى به وقوله
شيئ اسم من اسمائه التي لا تختص بها فعل وجود شيء وهو سبحانه شيء لا كالاشياء
يسمى به في التعريف ولا يسمى به في الانتهال قال سبحانه قل اي شيء اكرم قل الله
شبه يسمي وبينكم ولا يسمي بشخص لان حقيقة الماثل من الاجسام الذي
يشغل الحين ويستقر بالمكان فيجب ما رواه عن العيان وذلك كله
علي الله محال معناه ممنوع تسمية وما وقع من ذلك في حديث عبيد الله بن عمر
عن عبد الملك بن عمير وهم علي عبد الملك قد رواه عنه ابو عوانة فلم يذكر
هذا الحرف وكذلك كل من روي الحديث غيره لم يذكره فلا تقولوا عليه فربما

ذكره بعناية او توهم انه لا باس فيه او حري من غير قصد على لسانه في الثانية
قوله اغبر من الله قد ثبت بالدلالة القطعية استحالة الغيبة على الله واذا ورد
الخبير عنه سبحانه بلغظ يستحيل ظاهره عليه وجب لنا ويل فيه وعاد الى فائدة
الغيبة من الوعد على الفعالة ومن انقاع العقوبة بعده وقد جرم سبحانه الفواحش
من غير الله وشرع الحدود على فاعلها من حكمه وحكمته ومنع قومًا من المعاصي
بعضته وذلك اشرف وجوه غيبته **الاحكام** في مسئلتين الاولى
اشد المومنين غيبة رسول الله صلى الله عليه وسلم ولذلك آمن بالمعروف ونهى
عن المنكر ولم تاخذه فيه لومة لائم واصحابه تابعون له في الغيبة وقد روي انه قال
دخلت الجنة فرائيت فيها امرأة الى جانب قصر فقلت لمن هذا القصر قالت لعمر بن
الخطاب فارادت ان ادخله ثم ذكرت غيرتك فبكي عمر وقال او عليك اعان
يرسول الله ومن غيبة ومن غيبة سعد قال لو وجدت مع امرأتي رجلاً ل ضربته
بالسيف غير مصحح به ولم يغير رسول الله عليه السلام ذلك وهي المسئلة الثانية
والمعنى انه لو وجدته وهو عليها وذلك منه في ذلك منها فانه كان يكون مباح
الدم بزمانه وقد اختلف الناس في ذلك فقال لاكثر لا يباح دمه الا بزمان ثابت
عند الحيا كما اوافق اديم لا رجوع عنه وقيل هو مبني في حق من علمه اذا ادركه
عارضه كالزوجهين او الاولاد في حق الابوين و اشار الى ذلك محمد بن الموان
ولا افول به وقد جينا في هذه المسئلة بدعية عظمي فلم نطو فيها ولعظيم الخطب
في هذه المسئلة قال عمر اذا وجد رجل مع امراته رجلاً ان قتله قدمه هدر وقال
علي عليه القود وقال بعض اصحابنا ان كان كثير النشك منه قدمه هدر ولقد

قال الناس ان عليه الفتل ان كان ثيباً وان كان بكراً لم يقتل المسئلة عويصة
الماخذ وهذا القدر يعني والله اعلم
باب كراهية ان يسافر المرأة ولا
ابو صلح عن ابي سعيد الخدري قال سئل الله صلى الله عليه وسلم لا يخل برأية ثوب

بالله واليوم الآخر ان تتأق سغايكون ثلاثة ايام فصاعدا الا ومعها ابوها الى
اخرها وابنها او ذو محرم منها **المقبوري** عن ابي هريرة قال استول الله
جبا الله عليه وسلم لا تتأق امرأة مستبيرة يوم وليلة الا ومعها ذو محرم منها
قال الامام الحافظ الفارسي في هذا الباب ان النساء الحرام علي وضم الاما
ذبت عنهن كل احد يستهينهن وهن لا مدفع عندهن بل زنا كان الامن فنهتن
الى الخلق الاسترسال اقرب من الاستعصام فخص الله عليهن بالحجاب وقطع
السلام وتخير السلام ومباعدة الاشياخ الامع ذوي المحاكم الذي يستنسخها
وهو الزوج او الذي يمنع من استيفائها بكل حال وهم اولو المحرم مائة والمالم
يكرب بد من تصرفهن اذن الله لمن فيه علي شريطة ان يكون معهن منهن من تحميمهن
ويزع عنهن من ذوي المحامد لهن وذلك في مكان المخافة وهو السقف مقر الخلوة
ومعدن الوحدة وقد بينا في كتاب الصلاة حد السفر وحقيقته فليستظر
هنا لك تشكك به المسئلة ها هنا ان شاء الله ولا يخل لاحد ان تخلوا من امة
ليمن بينهما احد فان الشيطان ثالثهما ومعناه ليس بينهما احد من جنسه ان قد
يكونا رجلين كل واحد منهما لا يخله الخلوة بانزاده الا ان يكون معها من تحميمها
محرمية او تقية وما ثبت هذا الاصل ونتم العلماء العلة قالوا انها يجوز لها
السفر في الرفقة المأمونة الكثيرة الحلق الفصل الرجال قال ابو حنيفة
بل عين المحرم شرط وعجباله يعلل العياده ويقول ان سمعني التحريمه التعظيم
والغرض من عبادة الزكاة سد خلعة الفقراء فتجزي فيها القيمة ثم ياتي الى هذه
المسئلة ولا يعلمها ويدعي ان المحرم عين معينة فيها ان هذا الشيء عجيب معروض
لكل معاب وقد قال القاضي ابو زيد منهم لما حرم علي المودة الخروج في العدة
علي الخصوص صيانة لحرمة خاصة كان يمنع من الخروج للمحرم العامة اوي
وهي صيانة عن الزنا واجاب عذ لك علما وانابان العدة تمنع اصل
الخروج وعدم المحرم لا يمنع اصل الخروج قال الحرمة بعدم المحرم نعم العرف فاستثنى

لها الخروج في مصالحها القريبة رخصة قلنا الرخصة لا تبسح الزنا ولا استباحها
فتنبع هذا التعليل مستقط لا حيل للدليل وقد ثبت ان النبي عليه السلام قال لعدي
بن حاتم يوشك ان تخرج الطعينة من الحبيبة الى مكة لا تخاف الا الله عز وجل
قال عدي تعتشت حتى رايت ذلك ولا يبش النبي عليه السلام الا بما هو حسن
عند الله وشرع من دينه وتعلق علماء ونايسفرا الهجرة وهو تعلق فاسد لان المرأة
بين الكفان كانهما في مفازة فيلزمها الخروج الى الكفر والامن فاما الخروج
من موضع الامن لم تعترض الخوف فلا يجوز له حال الاصل في ذلك ما بهتنا عليه من وجود
الامن باي وجه كان فان قيل لا يوجب في الرفقة في الاستفان المدينة المنورة
فتنبع وجدها ومع واحد لا يوجب عليها قلنا العبرة للغالب وانها اذا ارادت الكفر
استغانت واستغانت والامر مجهول علي الغالب من هذا الباب لدخول علي المغيبات
فقد ادخل فيه جد بين عقبة بن عامر ^{النسائي} باجمعه والدخول علي المغيبات فقال رجل من انصار
برسول الله افرايت الحمؤ قال الحمؤ المون قال الامام الحافظ رضي الله
عنه كان هذا قبل نزول الحجاب فلما نزل الحجاب تنسخ النهي باعظم منه فلا
يدخل علي النساء الا علي المغيبات ولا علي المحضرات وقوله الحمؤ الاحماء من قبل
الزوج محارمها والاختان من قبل المرأة محارمها والصهر جامع ما يعني به الموت
انه لا بد منه في محالطتها والدخول عليها دون حجاب كما ان المون يدخل اليها
دون حجاب واما قوله ان الشيطان يخرج من ابن آدم مجري الدم فانه ورد
في الحديث الصحيح اذ خرج النبي عليه السلام بقلبك هله الى منزلهما فلقى
رجلين فقال لهما انها صفة فقالا سبحن الله برسول الله فقال ان الشيطان
يخرج من ابن آدم مجري الدم واني خشيت ان يقدف الشيطان في قلوبكم كما نشيا
قتلكم واختلف لنا في معنى هذا الكلام فقيل ان الشيطان يتصل حتي يصير
من المقدار واللطافة بحيث يتوكل في العروق ويسري في الباطن سريان الدم
وقيل يسري ناره ووسواسه اما تارة فاكل الحرام وبغير اسم الله فكل ما مشي

في العروق من هذا العذر فانه يمشي بالمعصية وبغير بركة فلا تقوم الجوارح
الطاعة ولا تخزي في الخاطن خيرا واما سر يانه بذاته فبين في قسم الجوارح
اذا سئل الله ومكنه وفي الصحيح ما من احد الا وله شيطان فقل له ولا انت
بسؤال الله قال ولا انا الا ان الله اعاني عليه فاسلم فلا يا مربي لا تخجل اختلاف
الناس في ضبطه فقبل بضم الميم من اسلم معناه اسلم انا فان الشيطان لا يسلم كذلك
فسره سفيان بن عيينة وقيل فاسلم بفتح الميم ي زال عن الكفر بشهد لصحته
قوله فلا يا مربي الا بالخبر واما قوله خشيت ان يذف الشيطان في قلوبكم
فان معناه بين لانها لو ظن بالنبى عليه السلام ان تلك امرأة خاطبة معه لزهقوا عن
درجة الايمان الى الكفر فلذلك بدد بالبيان ليقطع وسواس الشيطان
واما حديث اسمعيل بن عياش عن معاذ فقد صدقه ولعن معني حديث
معاذ صحيح ممكن ظاهر في الامكان فان المرأة اذا دت الزوج الصالح غضب
الله لذلك والمليكة واهل الجنة والكل يلعبنها ولا شك الا انه دخل عليها
وعارية عندها فكان من الحق مراعاته لقصد مدة الصحبة وما يلزم من
حسن العشرة فاذا اذنته استتمت عليها اللعنة ولم تقدم من المليكة ولا من
اهل الجنة شق بيا ولا معتبه ولعذاب الاخوة اشد وابغى

كتاب الطلاق

باب طلاق الستة

قال سالت ابن عمر عن رجل طلق امراته وهي حائض فقال اهل تعرف عبد الله
بن عمر فانه طلق امراته وهي حائض فسالت عمر النبي عليه السلام فامره
ان يراجعها قلت فتعند بذلك لتطبيقه قال له ارايت ان تحجز واستحجم
الاستحسان قال الامام الجافظ هذا الحديث صل في الطلاق تضمن
اصولا كثيرة واما ان احكاما متعددة ادخلها ابو عبيد بن جابر بن جابر

عن جابر بن عبد الله عن ابي عبد الله عليه السلام

مختصراً ولكنه ذكر معه فائدة زائدة على حديث الكثير التواتر وهي
سؤاله عن الاغتسال بثلث الطلقة وله طرق ثلاثة الاول طريق يونس
بن جبير المنقذمة الثانية طريق محمد بن عبد الرحمن بن ابي طلحة عن عالم
وهو مختصر ايضا وفيه زيادة فانه قال مرة فليراجعها ثم ليطلقها طاهراً او جاملاً
خرجته الثالثة طريق نافع وفيه الفاظ
مختلفة جماعها في الصحيح طلق ابن عمر امراته وهي حائض فامر رسول الله صلى الله عليه وسلم
عليه وسلم ان يراجعها ثم يمسكها حتى تطهر ثم يجيء عند حيضتها اخرى ثم
يملأها حتى تطهر من حيضتها فان رااد ان يطلقها فليطلقها حتى تطهر من قبل ان
يجماعها فثلث الحدة التي من الله ان يطلق لها النساء اذا مسئلت عن اللبث عن نافع
طلق ابن عمر تطليقة واحدة وكان عبد الله اذا سئل عن ذلك قال اما انت طلفت
امراتك مرة او مرتين فان سئل الله عليه السلام امرني بهذا وان كنت طلفتها
ثلاثا فقد حرمت عليك حتى تنكح زوجاً غيرك وعصيت الله فيما امرت به من طلاق
امراتك وكذلك جوده عبد الله بن نافع فقال تطليقة واحدة وزاد الزهري
عن سالم فقال حتى تحيض حيضة مستقبلة سوى التي طلق فيها فان بدله ان
يطلقها فليطلقها طاهراً قبل ان يمسها لم يرد عليه وروي ايوب عن ابن جابر بن
مكثت عشرين سنة فحدثني من لائهم ان ابن عمر طلق امراته ثلاثا حتى لغيت
اباغلان يونس بن جبير الباهلي وكان ثابت فحدثني انه سأل ابن عمر فحدثه
انه طلق امراته تطليقة وخرج مسلماً فسي السابيل بان عمر روي عن ابي الزبير
انه سمع عبد الرحمن بن ابي مولى عزة يسأل ابن عمر راي الذين يسمعون كيف
روي في رجل طلق امراته وهي حائض ثم قال في اخوته وقران النبي صلى الله عليه وسلم
وسلم ياتها الذين آمنوا اذا طلقتم النساء فطلقوهن في قبل عدت من زادن النساء
فردها علي وزادن من رواية المعتمر مرة فليراجعها فاذا اغتسلت فليركبها
حتى تحيض فاذا اغتسلت من حيضتها لاخري فلا ياتنها حتى يطهر فان سئلت

يستكمها فليستكمها **الاجزاء**

الاولى

يستكمها فليستكمها **الاجزاء** **الاولى** سؤال عمر لرسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك فحمل وجوها منها انهم لم يروا هذه النازلة مثلها فادوا التوالى يعلموا الجواب ويحمل ان يكون ذلك معلوما عنده بالقرآن وهو قوله وطلعت من تحتها قوله والمطلقات يتربصن بانفسهن ثلثة اشهر وقد علم ان هذا ليس بقدر فافتقر الى معرفة كيفية اجلك فيه ويحمل ان يكون سمع من النبي عليه السلام النهي والاطلاق اقواها **الثانية** الطلاق في دم الحيض والغائض لا يجوز لما في هذا الحديث من المنع منه ولا سيما في قوله فتعطي رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا بغض ولا استحبابي من الحق وسواء كان الطلاق محرمة اذا كان يعوض فان كانا مغلوبين عليه او معمو لا يحكم كفرقة العيب في النكاح اذ عدم النفقة فلا يجوز ايضا نقل عليه ابن القاسم واشبه وان كانت فرقة الايلاء لم تطلق عليه عند اشبه لنفوذ الوطى في الحيض وتطلق عند ابن القاسم وهو الاصح لا مكان الكفارة له فيسقط حكمه الايلاء **الثالثة** وقع في بعض الفاظ هذا الحديث ان السائل ابن عمر والجميع تناول السؤال بن عمر ابيه ولا كنه بخوضه وقد يضاف السؤال الى عبد الله مجازا **الرابعة** ان الزوج هو الذي اخبر انه طلق في حال الحيض في هذه المسئلة فاما اذا قالت لمرأة طلقني وانا حيض فقال بل طاهر فقال ابن مسعود القول قول المرأة ونجبر على الترجعة فوروي صبيح عن ابن القاسم القول قوله قال علماء هذا اذا ذهب الحيض واما لو لم يقر بالطهر فلا وقد قيل ان القول قوله بكل حال وهو الاصح لانه لو اعتبر قولها كان الطلاق سيدا لا يبيده **الخامسة** قوله فامر رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يراجعها جعل ذلك ملكا وتضا وجعله غيره استحبابا والاصح ما قاله ملكة وقد بيناه في متايل الخلاف ودليله لفظه ومعني اما اللفظ فنقله امر فليراجعها اما المعني فلان النبي عن الطلاق في الحيض انها كان لما فيه من الاضرار بالمرأة في تطويل العدة والاضار احرار فوجب قطعه بالوجعة وان تبعت اللفظ

الثاني الله **الثالث** عاينة ثمانية اطلاق فليستكمها **الاولى** سؤال عمر لرسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك فحمل وجوها منها انهم لم يروا هذه النازلة مثلها فادوا التوالى يعلموا الجواب ويحمل ان يكون ذلك معلوما عنده بالقرآن وهو قوله وطلعت من تحتها قوله والمطلقات يتربصن بانفسهن ثلثة اشهر وقد علم ان هذا ليس بقدر فافتقر الى معرفة كيفية اجلك فيه ويحمل ان يكون سمع من النبي عليه السلام النهي والاطلاق اقواها **الثانية** الطلاق في دم الحيض والغائض لا يجوز لما في هذا الحديث من المنع منه ولا سيما في قوله فتعطي رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا بغض ولا استحبابي من الحق وسواء كان الطلاق محرمة اذا كان يعوض فان كانا مغلوبين عليه او معمو لا يحكم كفرقة العيب في النكاح اذ عدم النفقة فلا يجوز ايضا نقل عليه ابن القاسم واشبه وان كانت فرقة الايلاء لم تطلق عليه عند اشبه لنفوذ الوطى في الحيض وتطلق عند ابن القاسم وهو الاصح لا مكان الكفارة له فيسقط حكمه الايلاء **الثالثة** وقع في بعض الفاظ هذا الحديث ان السائل ابن عمر والجميع تناول السؤال بن عمر ابيه ولا كنه بخوضه وقد يضاف السؤال الى عبد الله مجازا **الرابعة** ان الزوج هو الذي اخبر انه طلق في حال الحيض في هذه المسئلة فاما اذا قالت لمرأة طلقني وانا حيض فقال بل طاهر فقال ابن مسعود القول قول المرأة ونجبر على الترجعة فوروي صبيح عن ابن القاسم القول قوله قال علماء هذا اذا ذهب الحيض واما لو لم يقر بالطهر فلا وقد قيل ان القول قوله بكل حال وهو الاصح لانه لو اعتبر قولها كان الطلاق سيدا لا يبيده **الخامسة** قوله فامر رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يراجعها جعل ذلك ملكا وتضا وجعله غيره استحبابا والاصح ما قاله ملكة وقد بيناه في متايل الخلاف ودليله لفظه ومعني اما اللفظ فنقله امر فليراجعها اما المعني فلان النبي عن الطلاق في الحيض انها كان لما فيه من الاضرار بالمرأة في تطويل العدة والاضار احرار فوجب قطعه بالوجعة وان تبعت اللفظ

فبصرناهم في نحر وحتش وانا مشغول احصى ثغلي فلم يوزنوني به واحبوا
لوا بصرته فجعل بعضهم يضجكل الي بعض قال ثقت فابصرته برقي على الجبال
فتمت الي فرس يقال له الجراداة فاسوخته ثم ركبته ونسيت السوط والرج
فقلت ناولوني السوط والرج فقالوا والله لا نعيلك عليه بشي انقضيت
ونزلت فاخذتهما ثم ركبته فشددت على الحرس فعقرت منها امانا فاني
اليهم فقلت لهم قوموا فاجتملوا فقالوا لا نسته فاجتملته حتى حبيته به
فشكوا في اكله فقال بعضهم كلوا واد قال بعضهم لا ناكل لحم صبيد ونحن
محرمون فاكل منه بعض اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وخبان العضد
مع وحملنا ما بقي من اللحم الا ثمان وخشينا ان يقطع فطلبت النبي صلى الله
عليه وسلم ارفع فرعي شاة واواسير شاة فلقيت رجلا من بني غفار
في جوف الليل فقلت ابن تركت النبي صلى الله عليه وسلم فقال تركته
بشعر وهو قابل السقي فالحقت برسول الله صلى الله عليه وسلم حتى انبته
فقلت برسول الله ان اصحابي بكم ارسلوا يقولون عليك السلام ورحمت الله
وانهم قد خشوا ان يقطعهم العدو ونزل فاستظروهم قال فغسل فلما
اتوا رسول الله صلى الله عليه وسلم قالوا برسول الله انا كنا احرنا وكان
ابوقادة لم نجزم فرأينا حمر وحتش فحمل عليها ابوقادة فعقر منها انا
فزلنا فاكلنا من اللحم ثم قلنا انا كل لحم صبيد ونحن محرمون فحملنا ما بقي من
لحمها قال امنعكم احدا من ان يحمل عليها او اشار اليها قالوا لا قال
فلما ما بقي من لحمها امعكم منه شي فناولته العضد فاكلها حتى تعرفها
وهو محرم وقالوا ان عندنا منه فاضله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
لا يصح به كلوا واهم محرمون انما هي طعمه اطعمكموها الله وقد روي
في ذلك ثار عن الصحابة اخبرونا المبارك ابن عبد الجبار اخبرنا
ظاهر بن عبد الله اخبرنا علي بن عمر بن ابوبكر النخعي اخبرنا ابوالاثر

اللفظ قلنه لما طلق خالف الامر ومن عمل ما ليس عليه الامر في الشريعة
فهو رد بقول النبي عليه السلام ولولم ينظر في ذلك حتى خرجت من الحيض فقال اشهد
وجهه اذا خرجت عن الحيض الى الطهر لم تجز على الرجعة لان المعنى المخوف من
تطويل العدة قد ذهب وهو معنى قوي لولا انه اجبر على الرجعة لئلا يتحول في
حكم المطلقة قبل الترخول فيقال فيها اذا طهرت مستها وكذلك روي عن نافع عنه
حيث اذا خاضت بعد المس ثم طهرت ان شاء امست وان شأ طلق قال علماء ثاقبان لم يمس
كان ذلك محل المس حيث اذا خرج ودخلت الحيضة قبل له امست حتى اذا طهرت
طلق ان شئت فان قيل فلم يطلقها في طهر فتدعي انها لم لا تجزونه على
الرجعة وان كان قد طوق العدة قلنا ينبغي ان يجز ولكن قد تقدم من رواية
النسائي عن المعتمر انه قال لا يمسه ولم يذكر حكم ما يكون بعد المس فيبقى
على الاصل وخرجت حال الحيض بالنظر وقد قال الشعبي يجوز ان يطلقها في طهر
جامعا فيه وهذا مستدل انه اذا منع من الطلاق في الحيض لعدم الاعتداد به فالطلاق
في الطهر الذي جامع فيه اطول منه مدي واكثر ضرا **السادسة** قال علماء ثاقبا
الطلاق في الحيض وان كان حراما فانه يلزم اذا وقع خلافا لاجل علة ومن شئعه والذليل
عليه قوله **فليراجعها** ولفظ الرجعة وهو الرد بغير مدفقود الطلاق بالخروج
من النكاح **السابعة** اذا كان الطلاق احدا نفذ واجز على الرجعة وان
كان الطلاق ثلثا وقع ولم يوسر بالرجعة ويكون انما عند الله تعالى وعمد فوق
ان الثلاث واحدة واستدلوا ذلك الى ابن اسحق رواه عن داود بن الحصين عن عكرمة
عن ابن عباس قال طلق زكاته بن عبد بنيد امراته ثلثا في مجلس واحد قال
انما تلك واحدة فارفعها ان شئت روي عن ابن اسحق انه قال انما ردتها عليه لان
الطلاق كان ثلثا في مجلس واحد وفي صحيح مسلم ان الثلاث كانت في عهد
رسول الله صلى الله عليه وسلم واني بكرو صدر من خلافة عمر واحدة فلما شاع الناس
في الطلاق في زمان عمر قال ما اري الناس الا قد استعجلوا في امر كانت لهم فيه

لأنه فلو مضناه عليهم قلت لقد تكلمنا في هذه المسئلة في الاملاء وفي التفسير
بما فيه كفاية والعجبة ان في ثلثة معاني الاول ان الصحيح في حديث
ركانة وابن عباس ان لفظ البتة لالفاظ الثلث كذلك في كتب الحديث وفي
كتاب مسلم في المبادي وذكر الثلاث في الشواهد والثاني انه ينبغي
ان يرد رده الى الامضاء وماذا تريد من حديث رده عن والحقابة متوافرون
فلم يكن منهم من رد عليه هذا ابن عباس يري امضا الثلاث في كلمة وهو راوي هذا
الحديث الذي نعلمه في الحديث رده راويه وعمر الخليفة يطلب ان هذا السوراي
وخطا في المذهب انك اذا استقرت الروايات لم تجد لهذا المذهب
عضدا بل تلقينه منفردا اما طلبت عنه ملحق او قد اخبرنا المبارك بن عبد الجبار
اخبرنا القاضي ابو الطيب انا الدارقطني محمد بن حميد حديثا سلمة بن الفضل عن
عمر بن ابي قيس عن ابراهيم بن عبد الاعلى عن سويل بن غفلة قال كانت عابسة
الحشمية عند الحسن بن علي بن ابي طالب فلما اصيب علي بوبع الحسن بالخلافة
قالت لهنك الخلافة يا امير المؤمنين فقال ابقت علي وتظهرين السمات ان
فانت طالق ثلاثا قال فتلقت نساجها وتعدت حني انقضت عدتها فبعث
اليها بعشرة آلاف سعة وبقيت بقيت لها من صداقها فقالت مناج قليل من حبيب
مفارقة هـ فابغى قولها بكى ثم قال لولا اني سمعت جدي او
حدثني اني انه سمع جدي يقول ايها رجل طلق امراته ثلاثا مبهمة او ثلاثا عند
الاقراء لم تجل له حتى تنكح زوجا غيره لن اجعنها هـ الثامنة لا خلاف
بين الامة في ان حكم النفس في هذا حكم الحايض وحكي عن بعض المخاذيل
من يقول بخلق القران ولا يعتبر خلافا ان النفس لا تدخل في هذا الحكم ولو
مخافة اغتراك به ما ذكرته فان هذا الاقران معه ولا سنة ولا عقل ما
القران فقد قال الله فطغوه بعد من اي في حال يستقبل فيها العدة ولا
يتصور ذلك في النفس الا لتصوره في الجايض وذلك بعد الطهر من الدم هـ

هـ

فَأَمَّا السَّنَةُ فَأَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لِرُجُلٍ جَاءَتْهُ مَعَهُ فِي
الْحِمْلَةِ لَعَلَّكَ تَنْفَسْتِ فَمِمَّا الْحَائِضُ نَفْسًا فَوَلَّى عَلَى زَمْعِي اللَّفْظَيْنِ وَاحِدًا ٥
الثَّالِثُ — أَنَّ الْمَعْنَى الَّذِي لِرُجُلِهِ حُرْمٌ طَلَاقُ الْحَائِضِ مَوْجُودٌ فِي النَّفْسِ
٥ النَّاسِخَةُ هَذَا الْحَدِيثُ أَصَحُّ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْقُرْآنَ الْأَطْهَرَ لِأَنَّهُ أَمْرٌ
الْأَبْطَلُ الْإِلَهِيُّ وَقَدْ يُعْتَدَى فِي الْعِدَّةِ وَذَلِكَ طَهْرٌ لِمَسْئَلَةٍ فِيهِ وَلَا اشْكَالَ
فَإِنَّ لَفْظَ الْقُرْآنِ يُطْلَقُ عَلَى الْحَيْضِ وَالطَّهْرِ فِي الْعَرَبِيَّةِ انْطِلَاقًا وَاحِدًا لَكِنَّ ذِكْرَهُ
فِي الْعِدَّةِ لِلطَّهْرِ أَوَّلِي وَأَوْفَقُ مِنَ الْوُجُوهِ الَّتِي يَتَّهَمُ فِي كِتَابِ الْأَحْكَامِ وَمَسَائِلِ
الْخِلَافِ مِنْ عُمْدَةٍ أَنَّ هَلْ لِلْعَرَبِيَّةِ قَالُوا إِذَا كَانَ الْمُرَادُ بِهِ الطَّهْرُ جَمْعٌ عَلَى فِعُولٍ
وَإِذَا كَانَ الْمُرَادُ بِهِ الْحَيْضُ جَمْعٌ عَلَى أَفْعَالٍ قَالَ تَعْلِي وَالْمُطْلَقَاتُ يَنْبَغِي
بِالنَّفْسِ ثَلَاثَةٌ قُرْآنٌ وَقَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ دَعَى الصَّلَاةَ أَيَّامَ اقْرَأَ
وَقَالَ الْأَعْيَشِيُّ ٥ لَمَّا ضَاعَ فِيهَا مِنْ قُرْآنٍ وَنَسَايَكَ وَقَوْلُهُ لَا بَنَ عَمْرٍ
طَلَّقَهَا فِي جَالٍ كَذَا فَتِلْكَ الْعِدَّةُ الَّتِي أَمَرَ بِهَا اللَّهُ وَهُوَ الطَّهْرُ ٥ الْعَكَاشِيُّ ٥
قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ لِلزَّوْجِ أَنْ يَطْلُقَ زَوْجَهُ فِي الْحَيْضِ وَيَرْجِعُهَا أَنْ يَطْلُقَهَا
فِي الطَّهْرِ الَّذِي يَلِي الْحَيْضَ وَبَعْضُ الْحَدِيثِ يَرُدُّهُ كَمَا قَدْ مَنَاهُ فَإِنْ قِيلَ فَقَدْ رُوِيَ
حَتَّى يَحْيِيضَ ثُمَّ نَظَرَ خَاتَمَةً فَلَمَّا نَلَّكَ رَوَايَةً لِبَعْضِ الْحَدِيثِ وَكَمَالَهُ التَّكْرَارُ
فِيهِ فَلَا تَعُولُ عَلَى حَدِيثٍ نَاقِضٍ فَإِنْ قِيلَ فَقَدْ قَالَ فُطْلِقُوا هَذَا طَاهِرًا
فَلَمَّا لَا يَصِحُّ هَذَا أَلَّا الْعِدَّةُ لِبَسْتِ طَهْرًا وَاحِدًا فَإِنْ قِيلَ فَأَحَدُ طَلَاقِ السَّنَةِ
عِنْدَكُمْ فَلَمَّا اجْتَمَعَ فِيهِ سَبْعَةُ شُرُوطِ طَلَاقٍ وَاحِدَةٍ مِنْ تَحْيِضِ طَاهِرٍ مَسْتَهْجَا
فِي ذَلِكَ الطَّهْرِ وَلَا تَقْدَمُ طَلَاقٌ فِي حَيْضٍ وَلَا نِلَاهُ طَلَاقٌ فِي طَهْرٍ نِلَاهُ وَخِلَافُ الْعَوَّلِ
وَلِذَلِكَ فَلَمَّا أَنَّ طَلَاقَ الْحَائِضِ غَيْرُ الْمَذْخُولِ بِهَا جَائِزٌ عِنْدَ ابْنِ الْقَاسِمِ وَنَهَى عَنْهُ
أَشْبَهُهُ وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ مِنْ لَفْظِهِ الْكَبَرِ وَمَعْنَاهُ وَهَذِهِ الشَّرُوطُ السَّبْعَةُ هِيَ صِفَةُ طَلَاقِ
ابْنِ عَمْرٍ فِي الْحَدِيثِ الْمُنْقَدِّمِ ٥ الْحَادِيَةُ عَشْرُ إِذَا طَلَّقَهَا فِي طَهْرٍ ثُمَّ أَرْجَعَهَا
جَازِلُهُ أَنْ يُعْقِبَهُ طَلَاقًا وَقَالَ أَبُو يُونُسَ لِبَعْضِ ذَلِكَ لِأَنَّ الطَّهْرَ سَبَبٌ

المراد به الطهر من الحيض

الاباحة للطلاق في الخلاء عن عهد النكاح وذلك يحصل بالواحدة فلا
 يلحق الثاني بالاول وكان يجب لا يقع أصلاً الا انا وقعنا لان النكاح سبب
 ملكه والطهر سبب له باجته فقضي بالملك على الاباحة **الثانية عشر**
 الصغيرة واليايسة اذا دخل في النكاح عليها جازله ان يطلق في اي وقت
 شاء قال زفر لا يطلق حتى يكون من الوطي والطلاق شهر لا يفتدان من الطلاق
 فيعتبر لهما في حال الوطي الطلاق مقدراً يستعين في العدة والفريقينهما ان العدة
 عبادة حق الله وذلك المعتن في ايقاع الطلاق حق لها لاجل تطويل العدة
 وذلك معدوم **هنا** **الثالث** **عشر** مني تنقضي العدة وهذه
 المسئلة في نفسي بآمنها غي ولذا لم اذكرها في التفسير والمعنى فيها
 ان الله تعالى قال والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة خرو فمن قال نكاحاً لا طهار
 قال ثلاثة أطهار ومن قال نكاحاً لا طهار قال ثلاث حيض قال ابن عمر
 اذا دخلت في الدم من الحيضة الثالثة برئت منه وبري منها يعني جاز لها نكاح
 اخذ وكيف ينكح ولعل ذلك الدم لا يكون حيضاً استبرأوا ما يدوم يسيراً
 ثم ينقطع فمن الحق ان شوق حتى تكمل حيضة وهذا يتبين ان الحيض
 في الاثر وقد نص عليه في المدونة وكتاب محمد لا كنه ليراه الا البصراً
 وقال ابو حنيفة لا تنقضي العدة حتى تغتسل من الحيضة الثالثة لما
 دون العشرة او يذهب وقت صلاة فان كانت ايامها عشرة وهي عنده اكثر
 الحيض فبلغتها خرجت من العدة وان لم تغتسل وقال الثوري وزفر لا بد
 من الغسل وقال ابن شبرمة اذا انقطع الدم من الحيضة الثالثة وقال
 ابن شهاب اذا حمل الطهر الرابع والله هذا الحق وفي حديث المعتمر فاذا اغتسلت
 فلتنقل كذا واذا اغتسلت فلا يكون كذا من ثبوت ذكر الفصل ومعنى ذكره
 بلغت حده لانها فعلته وقد ياتي استنفع من معني صح منه الفعل وان لم يوجد وقول
 ابن شهاب افواها ولاها لقوله فاذا بلغن اجلهن وهما هنا انتهت العارضة

وَيَكُونُ التَّبَتُّعُ وَالِاسْتِيفَاءُ إِن شَاءَ اللَّهُ ج

مَا حَاجَ فِي الْبِنَةِ

فذكر حديث رُكَّانَةَ قَالَ: **أَبْنَيْتُ** فَقُلْتُ بِرَسُولِ اللَّهِ أَنِّي طَلَقْتُ أَمْرًا
 الْبِنَةَ فَقَالَ مَا أَرَدْتُ بِهَا قُلْتُ وَاحِدَةً قَالَ وَاللَّهِ قُلْتُ وَاللَّهِ قَالَ فَمَوْ مَا أَرَدْتُ
الإِسْنَادُ قد ذكر أبو عيسى عن النخاري أنه مضطرب تارة قبل فيه
 ثلاثاً وقيل فيه واحدة وأصحُّه أنه طلقها البينة وإن الثلاث ذكرن فيه
 على المعنى **الأحكام** قال الإمام الحافظ هذه المسئلة وهي لقول
 في البينة من أعسر المتأبيل في أمثالها وهي كل مسئلة تعارضت فيها الأخبار المروية
 وتعارضت فيها معاني العربية واختلف بهذا الاختلاف فيها السلف من
 الصحابة والتابعين رضي الله عنهم ومع هذا فلا بد من الولوج على إناذهم
 حيث وجوا والدخول الخروج من حيث دخلوا وخروجوا والله الموفق
 للقيوب برحمته والمحرر منها **الأولى** تقييد الأقوال اثباتها
الأول أن البينة ثلاث عند ملك في أصل الوضع
 إلا أنها تختلف الجواب فيما يحال البينة وحيال من أضيفت إليها من مدخول
 بها أو غير مدخول بها **الثاني** ما نوي بها واحدة أو اثنين أو ثلاث
 أو واحدة قاله أبو حنيفة زاد زفر إلا أنها بينة قاله الأوزاعي وقال الشافعي
 هي كناية فما نوي فيها كان ولا يكون صريحاً وجملة أقوال السلف فيها ترجع
 إلى قولين أحدهما أنها ثلاث **الثاني** أنه يجوز تخلف على ما روي في حديث
 رُكَّانَةَ ومطلع نظر كل فريق ظاهر أمّا الشافعي فعول على ما روي
 عن عمه محمد بن علي بن شافع عن عبد الله بن علي بن السائب عن نافع بن عجير بن
 عبد يزيد بن رُكَّانَةَ أن رُكَّانَةَ بن عبد بن يث طلق امرأته سهيمة البينة وهي
 المزينة فآخى النبي عليه السلام بذلك قال الله ما أردت الواحدة فقال رُكَّانَةَ
 والله ما أردت الواحدة فذكرها النبي عليه السلام فطلقها الثانية في مثل

والتابعين شاعروا أن البينة واحدة وغيره

عمر والثالثة في زمن عثمان قال فيه ابوداود عن نافع عن ركانة واشبهه
 الاسانيد ما ذكره الترمذي فقد صار مختلفا في الاسانيد مختلفا في متنه
 فلم يقم به حجة وقال ابوداود حديث نافع عن عجز حديث صحيح وكيف
 يجعله صحيحا وفيه ما تزوون من الاضطراب ولم يتغلده المشاهير وفيه اليقين
 ولم يقل به فقها الا مصاد كما لم يقولوا باستحلافه في جيلك على غارتك كما طنه
 عمر بن الخطاب **هـ** **و** اما مطلع اي جنيعة فلما لم يجد لها في كتاب الله **هـ**
 ولا وجدها منصوصة في حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم رجع الى المعنى
 ان الطلاق الحل والبت القطع وقطع المنصل كحل الميثاق وكما ينو في الطلاق
 ينو في البتة واما زفر فبناه على ما اذا قال لا مراثة انت بائن فانه عدة طلاق
 لا رجعة فيه واذا ساعده عليه فيلزمه مثل ذلك فيه ويترك هذا على ما اذا قال
 انت طالق لا رجعة لي عليك هل يلزم ذلك ام لا وهل يجوز استغاط الرجعة
 وبما حكم الله في الطلاق الواحد ام لا وقد بينا انه لا يجوز في مسائل الفقه **هـ**
 واما مطلع ملك الذي يقبض عمر وعلي فهو ان الطلاق فيه حل عقد النكاح
 ومشوقته المرجع رخصة من الله ورفع ورحمة لعباده ولطف فاذا عدل عن
 السبيل التي شرع الله له اخذ بمقتضى لفظه والبت هو القطع الذي لا علاقة
 معه باقية ومن ذلك قولهم في المثل انكر ان ما بيت اي ما يمين امر او صدقة
 بنة اي منقطعة عن اجناس الاملاك وماضية لا رجوع فيها وبت الحاكم
 عليه اي قطع عليه القضاء قطعاً لا كلام له معه فيه ويقال طلقها ثلاثا
 بنة ولولا انها بمعناها ما تبعت صفتها وفي الاثر الصحيح لا صيا من لم بيت
 الصيام من الليل اي يعزم عليه عزماً لا مشوقية له فيه ومن الامثال
 ان المبيت لا ارضاً قطعاً ولا ظهراً البقي فهذا تحقيق القول فيه ولو ان الاقوال
 المذهبية ثبتت على هذا الاصل ثبوت ملك عليه نظرت المسئلة ولكن القوم
 اختلفوا في معناها وفي اللفاظ العائدة اليها وقد تعلق علما وناهما دوي ز فاعلم

ق

ط

طلق امرأته البنت فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم في آخر الحديث اتزينا
 ان ترجعي الى رفاعة لا يجزئك عسيلة ويزوق عسيلةك والمشهور
 والذي في الصحيح انها قالت طلقني فبنت طلاقني تعني طلقني ثلاثا طلاقا وبني
 النسائي طلقني البنت يعني مضافا الطلقة البنت وليس في الحديث ما يدل على ان
 الزوج تلفظ بالبنت فلم يكن فيه حجة فاي فرق بين بنت وابان في تأكيد
 القطع وقد روي عن ملك انه قال في البائنة انها ثلاث وروي محمد بن عبد الحكم
 عن ابن زياد عن ملك قال هي واحدة له الرجعة فيها وفي الفروع المماثلة لهذه
 المسئلة اضطراب كثير كقوله لا سبيل الي عليك او خيلتك واغرب منه
 ان يقول لها ملكك امرك فلا يكون لها الا الواحدة وسياتي القول عليه
 ان ثلثة وقد قال ملك في البنت والبائنة والخلية والبوية انه يتوي في غير
 المدخول بها ولم يقبل احد انه يتوي في الثلاث فبان لزوم ما علم

باب امرك بيدك

قال حماد بن زيد قلت لابيوب هل تعلم احدا قال امرك بيدك
 انها ثلاث الا الحسن فقال لا ثم قال اللهم غفر الا ما حدثني قتادة عن كثير
 مولى بني سبرة عن ابي سلمة عن ابي هريرة عن النبي عليه السلام قال هي
 ثلاث قال ابوب قال قلت كثير مولى بني سبرة قتادة فله يجره فرجعت
 الي قتادة فاجبت له فقال لي **الاستسناد** قال ابو عبيد قال
 محمد يعني البخاري مسلم بن حبيب هذا الحديث عن ابي هريرة موقوفا
 واسنده عنه علي بن نصر قال ابو عبيد وعلي بن نصر ثقة حافظ وقال
 النسائي هذا حديث منكرو **العربية** هذا اللفظ مشكك ومعناه امرك
 الذي هو ان قد جعلته بيدك وامرها الذي بيده الطلاق وهو ملكة مفقاة
 ومجموعا واحدة وثلاثا **الاحكام** في ست مسائل لا ولي لما كان
 الامر الذي جعله بيدها الطلاق وكان ملكه على الوجه الذي ذكرناه

افتحني ذلك ان فلكه كما كان ملكه فما وقعت من ذلك وقع وما قضت
مضاويتي ذلك للعلماء قدما وجد يشا قول جماها سنة الاول
ان فضاها ينفذ الا ان ناكزها الزوج فيحلف على ما يذكرو ويكوز القضاء
كما يحلف قاله ابن عمر وملك واسحق الشافعي ما اخبرنا ابو الحسن
علي ابن ابي يعقوب لموصلي بران الخلافة عن البرقاني في كتاب الصحيح له عن
يونس بن بزيع بد سالت ابن شهاب عن رجل جعل امرأته بيدها قبل ان يدخل
بها فقالت امرأته هي طالق ثلاثا فكيف السنة في ذلك فقال خبرني محمد
بن عبد الرحمن ابن ثوبان مولي بني عامر بن لوي ان محمد بن ياسر البجلي
الليثي كان ابو ه شهد بدرا انتهى غلام البخاري زاد البرقاني خبره ان
ابا هريرة قال بانك منه فلا تخلصه حتى تنكح زوجا غيره وانه سأل ابن عباس
عن ذلك فقال مثل قول أبي هريرة وسأل عبيد الله بن عمرو بن العاصي فقال
مثل قولها وبه قال ابن المسيب وابن ابي ليلى والاوزاعي واحمد بن حنبل
الثالث ان القول قوله فيها اراد قاله الشافعي الرابع انها واجبة
بأينة الا ان يريد غير ذلك وبه قال سيفين وابو حنيفة الكوفيان
الخامس ان هذا القول لغو السادس ان القضاء ما قضت ولا
يرجع اليه من الامر شيء لا استقاط ولا تفسير ولا بنية هو مخرج قول احمد ورواية
المدنيين عن مالك **الثانية في التوجيه** وهو يرجع
الي ثلاثة امور احدها ان الذي قال بل هو وكيل او تملك فان كان
توكيلا فهو يفسره وان كان تملك فقد خرج عن يده اليها الثاني
انه يبقى لها هنا نظن اخر وهو ان الذي كان ملكه منه مكروه ومين
مستحب قبل يدخل المكره فيحت التملك ام لا يتناول لا المستحب شرعا
الثالث انه اذا جعل ذلك اليها فاختارت واحدة فانها يجب ان
تكون بأينة لان الرجعة متى وجبت له لم تستغفر بجعله الامر اليها

تستعجل

مراد اذله ان يملكها بعد ان ملكها واستفاط الرجعة لا ينيل اليه الا بطريقه
 المعروفة في الشرع وهو العوض فوجب ان يكون لقضاء فيه ثلاثا وانما قال
 من افنى بالمناكحة واليمين اعتمادا على حديث زكاته في البتة وعلى حديث
 عمر في الرجل الذي قال جملك على غارتك فواعد الا فاويل والله اعلم
واما قول ربيعة ان الفلبيك يرفع على المرأة طليقة قبلت او لم تقبل
 فلا وجه له فلذلك لم تعد له ولا وجه له **الثالثة**
 هذا كله اذا كانت المرأة عاقلة بالغة فاما ان كانت صغيرة يوطا
 مثلها فذلك لها وان كانت مجنونة فذلك يصح ايضا في حال المفاقة
 لا في حال الجنون وفي ذلك تفريع لم ارضه بيانه في كتب المسائل
الارابعة من فصول هذا الباب ان كل لفظ يكون من المرأة في الجواب
 محمول على ما يكون من الرجل ابتدا في ايقاع الطلاق فردد اليه فلا معنى
 للمنطوي به **الحاشية** قال علماءنا اذا نوي التزوج امرأ كان ما
 تقدم فان لم ينو رجوع القول والجسم اليها وهذا يتل **السادسة**
 اذا صير رجعا ملك فحالفته فقال ابن القاسم اذا ملكها ثلاثا لم يخرج منها الواحدة
 وقال الشافعي يجوز وهي رواية مطرف عن مالك وهو الاقوي لانها قبلت بعض ما ملكك
 وذلك صحيح وهو لم يقته مطلوب لانه يوقع ما نقصه ويستد ركة بقوله وهذا
 هو الاصل الصحيح فخرج عليه جميع الفروع **باب**

الخيار مسروق عن عائشة قالت خيرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ان كان طلاقه **الحاشية** في هذا الباب ان السلف اختلفوا في هذه المسئلة
 اختلافا متباينا ذكر ابو عيسى جموده ويرجع القول فيه الي فصلين احدهما اذا
 اختارت زوجها انه لا يكون شيئا وقال علي ان اختارت زوجها فهي واحدة بملك
 الرجعة فيها واختاره احمد بن حنبل ولا معنى لهذا القول لان السنة غابت عنهم في
 ذلك واني نازلة اعظم من نازلة يستل الله امرها علي لسان رسوله في حكم من احكامه

حَبَّ مَا رَوَتْهُ عَائِشَةُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ جَاءَهَا حِينَ نَزَلَ اللَّهُ آيَةَ الْخُشْيَةِ
 فَقَالَ لَهَا إِنِّي ذَاكَ لَأَمْرٌ أَوَّلًا عَلَيْكَ أَلَّا تَعْمَلِي حَتَّى تَسْتَأْمِرِي بَوِيكَ قَالَتْ وَمَا هُوَ
 بِرَسُولِ اللَّهِ فَلَا عَلَيْهَا آيَةُ بَابِهَا النَّبِيُّ قُلْ لَازِ وَأَجَلٌ حَتَّى يُلَاحِظَ إِلَى قَوْلِهِ الْمَحْتَسَنُ مِنْكُمْ
 إِجْرًا عَظِيمًا قَالَتْ أَفِيكَمُ رَسُولُ اللَّهِ اسْتَأْمَرَ أَبُوي وَأُمِّي هَذَا اسْتَأْمَرَ أَبُوي بِلِزِينِ
 اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَالْإِثْمُ الْآخِرَةُ وَأَسْأَلُكَ لَا تُخْبِرَ امْرَأَةً مِنْ نِسَائِكَ بِالَّذِي قُلْتَ قَالَ لَا
 تَسْأَلُنِي امْرَأَةٌ مِنْهُنَّ إِلَّا أَخْبَرْتُهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ مِنْ عَشْتِي مَعْتَنًا وَلَا مَعْتَنًا لَهَا بَعْتَنِي مَعْتَنًا
 مَبْسُورًا ثُمَّ فَعَلَ زَوْجُ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ مِثْلَ مَا فَعَلَتْ وَقَالَتْ خَيْرُ نَا النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَخَرْنَا
 اللَّهُ وَرَسُولَهُ فَلَمْ يَبْعُدْ ذَلِكَ عَلَيْنَا شَيْئًا وَفِي رِوَايَةٍ أَفْكَانُ طَلَا قَا وَلَا عَطَا بَعْدَ عَزْوَرٍ
 الثَّانِي إِذَا اخْتَارَتْ نَفْسًا عَلَيَّ وَجَرًا وَلَيْسَ بَيْنَهُمَا نَفَقٌ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ وَلَا خَيْرٌ عَزْرُ رَسُولِ اللَّهِ
 إِلَّا مَا جَرِي فِي قِصَّةِ بَرِيدَةَ قَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا كَانَ فِي بَرِيدَةَ ثَلَاثُ سَنِينَ أَحَدِي
 السَّنِينَ اخْتَنَقَتْ فَخَيَّرْتُ فِي زَوْجِهَا فَإِنْ اخْتَارَتْ زَوْجًا فَلَا شَيْءَ فِي ذَلِكَ إِجْمَاعًا وَإِنْ اخْتَارَتْ
 الْفِرَاقَ فَارْتَفَعَتْ وَلَمْ يَكُنْ لَزُوجِهَا سَبِيلٌ إِلَيْهَا بَعْدَ اخْتِيَارِهَا لِفِرَاقِهِ وَالذَّلِيلُ عَلَيْهِ الْحَدِيثُ الصَّحِيحُ
 قَالَ — إِنْ عَيَّيْتُ كَانَ زَوْجُ بَرِيدَةَ عَبْدُ السُّودِ يُقَالُ لَهُ مَغِيثُ عَبْدِ النَّبِيِّ فَلَمَّا كَانَ فِي
 أَنْظَرُ إِلَيْهِ يَطُوفُ فِي سَبْكِكِ الْمَدِينَةِ يَبْكِي عَلَيْهَا وَدُمُوعُهُ تَسِيلُ عَلَى لِحْيَتِهِ فَقَالَ النَّبِيُّ
 عَلَيْهِ السَّلَامُ لِعَبَّاسٍ يَا عَبَّاسُ لَا تَعْجَبْ مِنْ حُبِّ مَغِيثٍ بِرِيدَةَ وَمِنْ بَعْضِ بَرِيدَةَ مَغِيثًا فَقَالَ
 النَّبِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَوْ رَأَيْتَهُ قَالَتْ بِرَسُولِ اللَّهِ أَنَا مَرُؤِي قَالَ إِنَّمَا اشْفَعُ قَالَتْ فَلَا حَاجَةَ
 إِلَيَّ فِيهِ وَلَوْ مَلَكَ رَجَعْتُهُ لَمَّا اجْتَنَحَ إِلَيَّ بَكَاءً وَلَا شَفَاعَةً فَذَلَّ عَلَيَّ أَنَّهُ كَانَ فَرَّقَ بَيْنُونَةَ
 وَقَدْ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي ذَلِكَ اخْتِلَافًا كَثِيرًا أَوْ قَوْلُ مَلَكَ لَوْلَا لَيْسَ لَهَا إِلَّا وَاحِدَةٌ وَهِيَ
 قَوْلُ الْأَوْزَاعِيِّ وَاللَيْثِ وَمَنْ السَّلَفِ قَتَادَةُ وَعُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَالشَّافِعِيُّ
 وَالتَّوْحِيدِيُّ وَاسْحَقُ أَحْمَدُ أَنَّهُ فَتَحَ بَعْدَ طَلَاقٍ وَالْأَوَّلُ الصَّحِيحُ لِأَنَّ كُلَّ فِرْقَةٍ كَانَتْ لَسَبَبٍ
 يَتَعَلَّقُ بِالزَّوْجَيْنِ طَلَاقٌ كَالْجَبِّ وَالْعَتَّةُ وَأَمَّا يَكُونُ الْفَتْخُ مِنْ جِهَةٍ مَعْنَى يَفَارِقُ النِّكَاحَ
 بِمَا صَلَّاهُ الْأَنْبِيَاءُ مِنْ فِرْقَةٍ الْأَيْلَاءِ طَلَا وَقَامَا الثَّلَاثَةَ فَلَا وَجْهَ لَهَا وَمَا رَأَى الْأَعْلَاطِي فِي
 الرِّوَايَةِ فَإِنَّ الْعَبْدَ لَيْسَ لَهُ أَنْ يَطْلُقَ ثَلَاثًا وَلَا يَطْلُقَ عَلَيْهِ

رَجَعَتْ

واحمد بن يوسف السلمي قال حدثنا عبد الرزاق بن معمر عن الزهري عن
عمرو بن عبيد بن عبد الرحمن بن حاطب عن ابيه انه اعتمر مع عثمان بن
وكبة فاهدي له طائر فامرهم باكله واما ان ياكل فقال له عمرو بن العاصي
انا اكل ما لست منه اكلما فقال اني لست في ذاك مثلكم انما الصيد وانما
باسمي له واخبرنا الميادك بن عبد الجبار واخبرنا القاضي ابو الطيب طاهر
بن عبد الله الكوفي عن علي بن عمر حدثنا ابو طالب احمد بن نصر بن عبد الله بن
يزيد بن الاعمى محمد بن سليمان بن ابي داود حدثنا ملك بن انس عن عمرو
ابن عمرو عن المطلب بن عبد الله بن حنطب عن جابر عن النبي صلى الله عليه
وسلم نحوه واخبرنا ابو الحسن الازدى اخبرنا الطبري اخبرنا الدار
قطني حدثنا ابو بكر يعني النيسابوري حدثنا التميمي حدثنا
عبد العزيز بن محمد عن عمرو بن ابي عمرو وعن رجل من الانصار عن جابر
بن عبد الله وكذلك رواه اشرب عن سليمان بن بلال عن عمرو بن ابي عمرو
عن رجل من بني سلمة عن جابر **الاصول** فيها مسئلتان **الاولى** اذا اختلفت
الدلالة من الايات او من الاخبار او من النظر فافتح دليل الحل وامتنع
احوال الخطر فاختلف العلماء فيه على ثلاثة اقوال **الاول** انه يحمل على الرأيا حجة
لا اوسع وانقي للمخرج **الثاني** انه يحمل على المحذور انه احوط **الثالث**
انه يترك ان جميعا ويطلب غيرهما او يرجح احدهما وذلك الترجيح
هو الدليل الثالث **الثانية** اختلف الفقهاء في الصيد هل الاصل
فيه التحريم حتى يثبت بالذكاة او الحل حتى يحصل بفعل شرط
من شروط الذكاة وسري ذلك في كتاب الصيد نائما ان شاء الله
الفقرة في مسائل **الاولى** اختلف الناس في اكل المحرم
الصيد على اربعة اقوال **الاول** لا ياكله بحال وعليه يدل قول عابشة
الثاني ياكله مطلقا اذ لم يصد وهو قاله جماعة منهم عطاء وحنيفة

بما نتي أمّا قوله في الاعتراض الثاني أن معناه لا حتى يتبين بينهما فافهمنا حتى يبيحها
 في صفتين شهنين بشرط أن يكون كل واحد منهما غير منظوم مع صاحبه وتلاهي
 حقيقة التفصيل أنه إن انتهى منه وسمي لكل واحد ما يغايله من العجز وهما منظومان
 لم يصح من وجبهن أحدهما أنه لا يعمل وزن المنظوم ولو علمه لم تأن فيه المراقبة الثانية أنه
 لا يصح أن يجتمع بيع وصرف في عقد كما يتناه فلا يصل فيه أن التميز شرط الصفة
 والتفصيل الذي عينه النبي عليه السلام وجعله غاية لصحة البيع فلا بد من نهاية التمييز
 في كل وجه كما ذكرنا والله أعلم **الثالثة عشر** قال أبو حنيفة لا يشتري
 في الطعام بالطعام نقد المجلس وإنما ينبغي أن يكون حلالاً لأن النبي صلى الله عليه وسلم
 نهى عن الكابي بالكابي فاختصر ذلك بالسلم وورد الشرع بالصرف وهو يقتضي بلفظه التقابض
 في المجلس ويقع قوله في تناير الأعيان بما يبدى يعني نقد إسقاط يقال لما ليس بنسيئة هذا
 بيع يبدى **قال** الله إلا أن تكون تجارة حاضرة تدنّ ونها بينكم وكنا
 عند باليد لأن اليد آلة التخييل بالإشارة كما هي آلة القبض وقد عظم هذه النكسة
 أهل ما وراء النهر قلنا لا نعظموا ما حقر الله قد قال عيسى بن علي بن كزك قوله يدا
 بيد إنما هي إشارة إلى ما لم يغب وأما سمي لعاب الحال يد أو حاضرة مجازاً ولا حقيقة
 ذلك معاينته والله أعلم **الرابعة عشر** ذكر أبو عيسى في
 الباب حديث سعيد بن جبيرة عن ابن عمر قال كنت أبيع الأبل بالبقيع فأبيع بالدينانير
 فأخذ مكانها الورق وأبيع بالورق فأخذ مكانها الدينارين فأنشأ رسول الله عليه السلام
 فوجدته خارجاً من بيت حفصة فتألمته عن ذلك فقال لا بأس به بالقيمة وقال
 أسنده سماك بن حرب وأوفقه علي بن عمر داود بن أبي هند قال وذكره ذلك بعض
 أصحاب النبي عليه السلام ورواه أبو داود وعنه فقال فيه لا بأس أن تأخذ بسنين يومها ما لم
 تنفر قاصداً يمشي **قال** إمامنا الحافظ الذي منع من ذلك هو أوسيلة بن عبد الرحمن
 وابن شبرمة وكان ابن أبي ليلى يكره ذلك لا بأس يومه وقال المفتون من هذا مستثنى
 من منع بيع ما لم يقبض ورجح ما لم يضم إلا ما زاد أبو داود في قوله يستعير يومه لأنه

تطليقة كانت بقيت من طلاقها وارسل معه الحرث بن هشام بنفقة لها خمسة اصبع من
تمر وخمسة اصبع من شعير فقلت اما لي نفقة الا هذا ولا اعتد في منزلهم فانطلق خلد
ابن الوليد في نفر فانوار رسول الله صلى الله عليه وسلم في بيت ميمونة فقالوا ان ابا جعفر
طلق امراته فلا تافضل لها من نفقة فقال النبي عليه السلام ليس لها نفقة وعليها
العدة قال فشد دنف علي ثيابي وانبت رسول الله عليه السلام فقال ثم كلغزل قلت
ثلاثا واني اخاف ان يقتحم علي قال صدق ليس لك نفقة ولا تنكح ولا تكر اعندي في بيت
ام شريك ثم ارسل اليها ان ام شريك باتها المهاجرون والانصار ويغشاها اصاني
انطلق الي ابن ام مكتوم الاعمي فانك ان وضعت حمارك لم يرك وارسل اليها لاسف
بنفسك فاذا حلت فكل ذبي فاذنته فخطبها معوية وابو جهل واسامة بن زيد فقال النبي
عليه السلام اما معوية فغزت صعلوك لا مال له واما ابو جهل فزجل فيه شدة ضرب
للنساء لا يرفع عصاه عن عاتقه ولا عن اسنانه فقالت بيدها هكذا اسامة اسامة فقال
لها رسول الله صلى الله عليه وسلم طاعة الله وطاعة رسوله خير ان قال فزوجته فاغتبطت
فقال عمر لا ندع كتاب ربنا ولا سنة نبينا لقول امرأة لاندري جففت ام تسببت
وطلق يحيى بن سعيد بن العاصي بنت عبد الرحمن بن الحارث فانتقما عبد الرحمن فامر
عائشة الي مروان وهو امير المدينة اتق الله وارددوها الي بيته فقال مروان ارميها
فما بلغك شاز فاطمة بنت قيس قالت لا يصرك الا تذكر حديث فاطمة فقال مروان ان كان
بك الشر فحسبك ما بين هذين من الشر وقالت عائشة ما لفاطمة لا تنفي الله تعني في
قولا لا تنكح ولا نفقة وغابت عائشة اشد العيب ذلك وقالت ان فاطمة كانت
في مكان وحش فحيف علي ناحيتها فلذلك اذ خصها النبي عليه السلام **الثانية**
قال ابو عيسى في حديثه قال مغيرة فذكرته لابراهيم فقال عمر لا ندع كتاب ربنا
الحديث وانما يرويه ابراهيم عن الاسود بن يزيد حدثناه ابو الحسن بن ابي الطيب
اما الدارقطني ابراهيم بن حجاج الحسني بن علي بن ابي محمد بن فضيل الا حمش
عن ابراهيم عن الاسود عن عمر بن الخطاب انه لما بلغه قول فاطمة بنت قيس قال لا

نوع كتاب الله لقول امرأه لا تدري لعلمها نسيت وروي القساي عن الاسود ان عمر
قال ان حيث يشاء من شهد ان رسول الله عليه السلام قال ذلك والا فلا ندع كتاب
ربنا ولا سنة نبينا الحديث وفاطمة هي بنت قيس بن خلد الغفريّة وكانت ذات عقل
وجار وكمال وفي بيتها اجتمع اصحاب الشوري عند قتل عمر وام شريك هي غزيلة ويقال
غزيلة الفرشينة العامرية راوية حديث قتل الاوزاع **الاصول** في مسكنين

الاول قول عمر لا ندع كتاب ربنا وسنة نبينا لقول امرأه لا تدري احفظت ام نسيت
اختلف الناس في تخصيص عموم القرآن بغير الواحد والمشهور جوازها حسب ما يشاء في كتب
الاصول وقدرتنا ان عمر رضي الله عنه لم يدع بها فيما قال من ذهب الرد وانما كان يقول امثال
هذا تشبيها للشارع الامري ان انكاره علي اي موبى لم يكن على الرد لا اخباره وانما كان
حماية من استمرثال الناس على حديث رسول الله عليه السلام ولا احتمال خبر فاطمة بنت قيس
فلا يرد حديث محتمل قوله مطرد الا احتمال فيه **الثانية** قال النبي صلى الله عليه وسلم
لما اعتدي في بيت ام شريك فلما خرجت عنه ارسل اليها اعتدي في بيت ابن ام مكتوم
فرجع عما كان امرها به الى غيره وليس هذا من باب النسخ ولا كنه من باب الرجوع عن الشيء
بل هو اول منه لما بين في العافية من الصواب فيه وصار هذا اصلا لكل حاكم يتبين
له خلاف ما حكم به في رجوعه عنه اليها ظهر عود ابعده عنه اليه وقد اختلف في ذلك
العلماء اختلفا متباينين في ذلك في كتاب الاقضية ان شاء الله **الاجرام**

في مسائل الاولي قولها طلق زوجي ثلاثا تتعلق به بعضهم في وقوع الثلاث في
كلمة وليس بصحيح لان هذه الثلاث انما كانت متفرقات بدليل قولها في اخذ الحديث
تطبيقه كانت بقيت من طلاقها **الثانية** قولها وهو غاييت باليمن دليل على جواز طلاق
الغايب كما يجوز طلاق الحاضر كما يجوز مواجعة الرجل امرأته بالطلاق وهي ثلاث مسائل
في كل مسألة حديث واذا ارسل بالطلاق وهو غاييت فليس يلزم ان يكون مواجعة الرجل امرأته
بالطلاق وهي ثلاث مسائل في كل مسألة حديث واذا ارسل بالطلاق وهو غاييت فليس يلزم
ان يكون عليه بيعة ولا حين علمها بطلاقها الشنظر في الذي يتعين من العدة عليها لله

ب

ولنفسها وليس يلزم الاضداد على الطلاق وانما يلزم في النكاح وفي الرجعة على الوجه الذي
تقدم ببيانهم من الاختلاف والوفاء اما انه من التحصين له وانما في الذي يقع بينهما من المطا
وبما يحتاج اليه من النكاح ان كان عند الحاكم وانما ان كان بين الاولياء والمعارف
جاز لهم ان يكتفوا بذلك بعلمهم ولذلك ارسلوا اليها بطلاقها مع عيتاش من ابي ببيعة
وفي رواية مع الحوث مع **الثالثة** قولها فانطلق خلق في نكاحي الى رسول الله عليه
السلام دليل على اجتماع العصب في طلب حق يكون للولي او الوليدة وهو اقوي ولا يعقد
عصبية اذا لم يخرج القول عن طريق ولا عايج المتكلم الطالب عن مسيلها ولعلمهم كانوا
شهودا بطلاقها والاول اقوي **الرابعة** قوله في بيت بمهونة دليل على ان في بيته
بوتى الحكم والتشافي البيت هو الاصل وفي السجد عند ملك هي الستة والامر القديم
الخامسة قال النبي عليه السلام لا نفقة لها وهي الفصل المطلوب ببيانها المختلف
فيه وليس فيه اجتهاد ولا اشكال فان الله قال اشكوا من من حيث تسكنتم من وجدكم وان كن
اولات حمل فبئس حالن في السكنى والنفقة فاطلق القول في السكنى عمر بن الخطاب
النفقة بذوات الحمل فتغير هذا ابطال للنفسيم وحذف العايدة وعمر انما انكر ان السكنى
وكذلك عايشة علي ما تقدم ذكرنا له واما النفقة فلم يكن عندهم فيها اشكال ولا ورد عن
احد فيها انكار **السادسة** قوله وعليها العدة وهذا اصل متفق عليه لانها
لبارة الرجم وصياتها عن خضاط المياه بفساد الانساب كما انها تنفي عن النبي لم يدخل
بها بقوله ثم طلقتموهن من قبل ان تستوهن فالحكم عليهن من عدة نفقتهن **السابعة**
قولها واني اخاف ان يتحكم علي فذكرت انفرادها وعورة منزلها ويؤكد قول عايشة
في البخاري ان فاطمة كانت في مكان دحش خفيف عليها ويقول مروان حين عليه عبد الرحمن
بن الحكم في اخراج بيته من منزلها في زوجية يحيى بن سعيد بن العاصي ان كان
الشتر فحسبك ما بين مدين من الشتر وهذا يدل على انها خرجت من منزلها لعدو زوجها
والاعذار التي تجوز الخروج معلومة عورة المكان خوف البذاء والشرط المباحث
وهذا نص **و** اما فاطمة نفقتها حين انكر ذلك من انكره من الصحابة عليها فنفقت

في مسئلتها واحتجت بما رأت عليها في الصحيح انها كانت تقول بيني وبينكم كتاب
الله قال الله تعالي لا تزدري لعل الله يحدث بعد ذلك امرا فاي من يحدث بعد الثلاث
يؤيد ان يخرج من الاخراج او الخروج انها هو في الوجعية قال الامام الحافظ رضي الله عنه
وصدقت ولاكن فاتها ما تفتن غيرهما من علماء الامة له وذل لكن ان هذا الذي شيب به هو
في الآية الاولى فاما الآية الاخرى فان حال البيوتنة فيها بين في عدم التكني والانفاق
فاما الوجعية فلها النفقة ولا يجوز وان انقطع لبيان باحكامها ومعانيها ان توصل
كما لا يجوز ان اتصلت ان تقطع **الشابعية** قوله اشق لي بين ام شر كل فقها
الي امرأة مفردة لا زوج لها حين لم يكن لها منزل ولا حرمه خالية عن زوج وقد رواه الخطابي
تقال اشق لي ام مكتوم وهو وهو **الثامنة** قوله وارسل اليها نكاحا امرأة بغشاها
احبابي وقيل في ذلك جهان اجدتها ان ذلك قبل نزول الحجاب وهو ضعيف لان مغيب
علي الي اليمن حين شافهته زوج فاطمة كان بعد نزول الحجاب بمره **التثاني** وهو الصحيح
ان ام شريك كانت متحالة رجلة فكان المهاجرون والانصار يدخلونها لجلتها وجلتها
ويجولون بها لم يكن ذلك موضع تحصيل لكثرة الدخول فيه والحاج وعسر الحفظ معه
فنتقلها الي دار امرأة لها زوج اعني ضكون في حضنة من الرجال وفي بيت من ضرارة
الرجل المختص بذلك المنزل ويأتي ثامر الكلام في موضعه ان شاء الله **التاسعة**
ذكره لاني جهم بملك الاخلاق المذمومة لم يدخل في تسبيل الغيبة لانه في تسبيل النصيحة
والتعريف لمن يحتاج ذلك فيه وهو امر مخصوص منها مع غير هنيئ بين في موضعه
ان شاء الله **العاشر** ان في هذا تفسير القوله وانكحوا الايامي منكم
والصالحين من عبادكم وامايكم ان يكونوا اقربا يغنيهم الله من فضله فانه لم يعيب الفقر
بل اعرض عن ذلك فيه وعدل عنه في الحديث بمعنى ان اسامة فقير ومعوية مثله واذا
اجتمع فقيران او غنيان اخذ بافضلهما فعني الحديث معوية ثوب واسامة مثله فخذ
قبلة **الحادية عشر** قوله في الحديث اسامة اسامة وقالت بيدها كبرت
ذكر الائمة تأكيد الكراهة فيه واشارت بيدها لا عانة نفصل له وطرح فاجابها

انه لا شيء عليه وقاله ابو محمد الحكمي قال ابن القاسم السلطان لا يحكم في ذلك بشيء ونوقف
في الغنبا به اخرا يامه يريد الاشكال المستلة وضعف الدليل في لزومها والاصل في الطلاق ان
يكون في المتكوجة المتقيدة بقيد النكاح قال الله تعالى اذا نكحت المؤمنات ثم طلقتموهن
من قبل ان تمسوهن فهذا قول الله وهو الذي يقتضيه مطلق اللفظ الا انه لما انعقد اجماعهم
على ان الرجل اذا قال لزوجته ان دخلت الدان فانت طالق انه يلزمه الطلاق اذا دخلت الدان
قال بعضهم معناه ان الطلاق حرم ملكه فجعل الشرع اليه ان ينجوه وان يوجله وان يعلقه
باجل او يجعله بيد اخر ويكون هذا من باب تصرف المالك في ملكه فاما اذا التكن له زوجة
فلها ملك شيئا فلا يكون له تصرف فيما يملك وقال بعضهم قوله ان دخلت الدان فانت طالق
عقد التزمه بقوله وربطه بنيتنه وعقده وعلقه بشرطه فان وجد الشرط نفذ القول وان
عدم الشرط بطلت او فارق سقط حكم القول ولم يكن ذلك مانعا من ان يكون منعقد في
ذاته حتى اذا وجد محله نفذ فيه كذلك اذا قال ان تزوجت فلانة فهي طالق يجب ان انعقد
هذا القول ويلزم بالنتيجة ويكون معقودا موقوفا حتى يصادف محله فانه قول صحيح مضاف
الي محل صحيح معلق باجل صحيح فجاز كما لو قال لزوجته ان دخلت الدان فانت طالق
وقالوا ان المراد بالحديث ما اذا طلق اجنبية واعتق من ليس له بعيد او امه او نذر فيما
ليس له فيه ملك كما روي ان امرأة نجت علي ثاة النبي عليه السلام فلما بلغت اليه قالت
ابني نذرت ان تجاني الله عليها ان اخرجها قال لها يبي ما جزييها لا تذر فيما لا يملك ابن
آدم فعلى هذا ونظرا به يحمل الحديث فاما على تربط الاقوال بالشروط مضافة الى المجال فلا
يقتضيه الحديث وعلى مذهب الاصليين طارا اختلاف العلماء واما احمد فنظر الى ان
العتق قرينة وباب القرب واصلا ان تعتق في الزمة مطلقا فانعقدت مضافة الى
محل لا يملك معلقا على الملك الا توي انه لو قال لله علي طلاق لكان لغوا فكذلك اذا اضاف
الي محله بشرطه في اجله يكون لغوا لانه لم يصلح تعلقه بالزمة وهذا نظر ثالث بديع
واتاملت فنظري مشهور قوله الى ان العتق بالطلاق لكل زوجة مدعي نفسه باب النكاح
الذي نزل الله اليه وشرعه سبيلا لوجود الخلق وحكمة لها خلق البشر بقوله وهو الذي

اجلاً فافتتحوه فولدت بعد احيائه لها ثم من عبد مناف شجيرة فصار هذا شرطاً في عمود نسب النبي
عليه السلام فول علي جوازه لانه لا فتان في طريقه الي آل دم صلي الله عليه وسلم **تفريع**
ولو تزوجها علي انها مصدقة في دعوى الفتر جاز ذلك عليه ولزمه الطلاق نص عليه ملك

باب ما جاء ان طلاق المرأة تطليقتان

القائمة عن عائشة از رسول الله صلي الله عليه وسلم قال طلاق المرأة تطليقتان وعدتها جيتان
الإنسان هذا باب ليس فيه حديث صحيح لا يصح حديث عائشة هذا قال الدارقطني
عن ابي عاصم عن ابن جريح عن مطهر هذا قال ابو عاصم فلقيت مطاهراً فاستأنته فحدثني
تطلق المرأة تطليقتان وتعتد جيتان قلت حدثني به كما حدثت ابن جريح فحدثني
كما حدثني وقيل للقائمة ابغلك في هذا شيء عن النبي صلي الله عليه وسلم قال لا رواه عن القائمة
زيد بن اسلم وزوي من طريق اخري عن مطاهر طلاق العبد ثنتان وعدة الامة جيتان
قال وكان ابو عاصم يقول ليس بالبصرة حديث انكر من حديث مطاهر واما حديث الطلاق
بالرجال والعدة بالنساء فضعيف لا يعول عليه **الاحكام** اختلف العلماء في

هذا الباب اختلفا كثيراً في قوله في ثلاثة اقوال الاول ان الطلاق يعتبر بحال الرجال
والعدة بحال النساء في الرق والحرية وهو قول عمر وعثمان وملك والشافعي واحمد
وصحيح رواية ابن عباس **الثاني** ان ذلك يعتبر في الطلاق بالنساء وفي العدة
بالرجال قاله علي وابن مسعود وابو جيفة وغيرهم **الثالث** انهما في نقص
طلاقه يستند الي ابن عمر وعليه يدل حديث مطاهر المتقدم وانفقوا علي تخصيص قوله
الطلاق مرتان فامسكاً بمعروف او تسريحاً باخستان فان طلقها فلا تجل له من بعد حتى يتكلم
زوجا غيره وقوله والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء من غير نص من النبي عليه السلام
ولا امر من القول وانما هو بالقياس والنظر لذلك اختلفت فيه اراؤهم ولو كان علي اثر لاصفوا
عليه **والاصل فيه** عرسه وهو ان الطلاق ممنوع في اصل الشريعة لانه هدم ما ليست في الاسلام
وصد عن المفسود من الامة والالتيام ولا كنه وضعه الله مخلصاً عند وقوع النفقة وعدم الالفة

كل ذلك بحكمة فحوي مجربا لعقوبات وكان الله قد جعل حد العبد في الامر الذي يتعلق بالفرج
ناقضا عن حد المجرة فحوي عندهم الطلاق هذا المجري فمن اعثن به بالمرأة قال المقتضي المخر الذي
مواصل الاعتبار فيها فذلك يجب ان يكون الطلاق المعثن به قالوا ولا نال العدة اثره وقد ائقنا
في الامنة على انها جستان فليكن طلاقها كذلك اذا لا تولى قد روى ثور واما ساقط فان الجوة تنطلق
عندهم على العبد تطليقتين وتعد ثلث حصيل فلا يكون الاثر على قد والموت والاصل الذي ينسب
ان يقول عليه ان الطلاق تصرف "ملك الزوج" فاعثن بحاله كالتكاح فانه يعثن بخال الزوج
فيحل للمراة بقا وللعبد شئين في قول اكثر العلماء واختلف قول مالك فيه ويلزمه اذا كان نكاح
العبد اربعا كالمحر ان يكون طلاقه كالمحر فان الملك الذي هو الاصل اذا حصل له فالصرف الفرج
المترتب عليه اولى ان حصل واما من اعثنه برق من كان فليصح عن ابن عمر كسار واولاه اصل
يرجع اليه وقد ائققت الصحابة على قولين فاحداث ثالث شعب مختلف فيه فالأولى الا عراض عنه
ويلزم قابله ان يقول كذلك في العدة فسقط هذا المعنى سقطا كلها اما انهم قد قالوا ان الطلاق لا يكون
بيد العبد وانما يكون بيد سيده واستدوه الي جابر بن عبد الله وابن عباس ولم يثبت السبوا اذا اذن
له في النكاح فالأذن فيه اذن في جميع احكامه ومتعلقاته وقد اخبرنا ابو الحسين المبارك بن عبد
الحيات (ما القاني ابو الطيب) انا علي بن عمر الكاظم الحسين بن محمد بن محمد بن سليمان النعمان قالاما
ابو عبيدة احمد بن الفرج ما يقية بن الوليد ما اوجتاج المهري عن موي ابن ايوب الغافقي عن عكرمة
عن عكرمة عن ابن عباس قال جاء رجل الي النبي عليه السلام يشكو ان مولاه زوجه وهو يريد ان يفرق
بينه وبين امراته فحمد الله واثنى عليه ثم قال ما بال اقوام يزجون عبيدهم اما هم يزفون بينهم
او يريدون ان يفرقوا بينهم الا انما ملك الطلاق من اخذ بالساق ورواه ابن لميعة عن موي ابن ايوب
ورواه عصمة بن ملك عن النبي عليه السلام معناه قال النبي صلى الله عليه وسلم الطلاق لمن اخذ بالساق
اما انه يعثن على المالكية والخفية الذين يريدون اجار السيد عبده على النكاح فاذا جازا دخاله
في النكاح عندهم ثم الزمهم ان يخرجوه عنه قهر او يكون الذي دخله فيه بغير اختياره ان يخرجوه
عنه بغير اختياره وانما يشتر الدليل للشافعي الذي يرى انه لا يجز السيد عبده على النكاح ويلزمهم
كما يملكه ويستترع ملحه كذلك يحل له ثم يترع حله وقد بينا المسئلة في كتب الخلاف

ن

يرون

الثالث

الزابع

ياكل ما صيد من اجله قاله مالك واحمد والشافعي **الزابع**
ياكل ما صيد وهو حلال ولا ياكل ما صيد بعد ان احرم يروي عن عجلان مامن قال انه
ياكله بحال فمتعلقة حديث ابي قتادة اهدي الي النبي صلى الله عليه وسلم
رجل حمير فزده عليه وقال انا حرم خريجه مسلم وغيره واختاره ابن
عباس واجتج بقوله تعالى وحرم عليكم صيد البر ما دمتم حواما وقالت
عائشة لهشام بن عروة يا ابن اخي ان علم في نفسك شي فدعه فانما هي
عشر ليال **واما** تعلق من قال ياكله مطلقا حديث ابي قتادة المذكور
الطويل قبل هذا وحديث الهري ان النبي صلى الله عليه وسلم مر وهو حرم
علي حمير فعفيره فقال للنبي صلى الله عليه وسلم يرسل الله شاةكم
بهذا الحمار فامر ابا بكر فقتله بين الرفاق **واما** من قال ياكل ما صيد
وهو حلال فهو الذي اخبر به علي بن عبيد بن عتبة عن عثمان ودعا اليه عثمان
فلم يقبله في حديث طويل فيه اختلاف روايات **واما** مذهب مالك ومن
قال به فيشهد له حديث جابر المتقدم قال الشافعي هو اعدل
الا جازيت وهو جامع بين تعارضها فيحمل ما رآه منه علي انه تحقق انه صيد
من اجله او خاف ذلك وبذلك فسره عثمان كما رواه جابر وتعمل ما قبل
منه علي انه لم يصد من اجله **قال** القاضي ابو بكر بن العربي **واما**
ما تعلق به ابن عباس في قوله ما ثبت من ان النبي صلى الله عليه وسلم اكل
الحمر الصيد الذي صيد بعد اجماعه وانما رد الصيد على الصعب لانه كان جارا
والمحرم لا يتعدى ملك لصيده وذكر الترمذي عن الشافعي انه رآه لانه
ظن انه صيد من اجله وهذا خطأ بين انما يكون ذلك في اللحم لا في الصيد
الحج قال صحاب ابي حنيفة قوله في حديث جابر ما لم تصيدوه او يصد
لهم مقطوع لم يسمع المطالب من جابر قلنا المقطوع عندكم والمرسل
حجة فلا يصح لكم رده بذلك **فان قيل** قوله ما لم يصد لم يعني

فليس هذا الاموضع الشبيه علي ياخذ الادلة قال الامام الجافظ وقد روي عن عروة بن
الذبياني انه لا يري للسيد ان يفتح نكاح عبده لاش ان ابا بعه فتحة السيد الثاني ان شاء وهذا ضعيف

باب من جحدت نفسه بالطلاق

ابو هريرة قال قال رسول الله عليه السلام (ما جحدت به انفسها ما لم تعلم به او تعلم
به) **العجائز** ان الله خلق القلوب سبالة مضطربة مع الخواطر ميتالة الي كل
طاري عليها جاضر او غايب كان مختالا او جازا حقا او باطلا معقولا او متخيلا والله الحكمة البالغة
والحجة علي الخلق الغالبة ثم عطف بفضله نفعنا عن كل ما نخطر للمر علي قلبه مما ليس تجري علي
امره ولا يكون مقتضي شرعه حتي يكون به مرتبطا وعليه عازما فحينئذ يكون به في نفسه
مشكلا اذ هو الكلام الاصلي ويريد ان يكون به عاملا وذلك لخثرة اللسان بالاجراء عند فانه عمل عظيم
وهو يسمي ايضا قولا ولاحظ القول الحقيقي هو الوجود بالقلب الموافق للعقل فانه كان

ومعني

هذا يانا ويكي به علم القائل له المتكلم به لا على غيره وهذا المعنى يكون هو ما بقلبه اذا عزم
علي ذلك وصم عقيدته عليه وكذلك اذا كان الكفر منه بهذه المترلة كان ايضا كافرا او اللسان في
معبر عما في القلب والحكم بما يعتقد في القلب وهكذا جميع المعاني والنص فان والرضي والانتك
والاباية والكواهيات انما تكون بالقلب ثم تخرج باللسان عما يستقر به فيقع العمل علي ذلك فيه
فما كان من النص فان من اشتباه لم يكن بدمن ظهور القول ليحجوري لا اتفاق بينهما فيه وما كان
يلحقه الواجد كالنذر والعنق والطلاق فانه يحكي فيه عزمه وقوله وجزمه في قلبه بكلامه النفسي
الحقيقي فينفذ عليه كذلك روي شهاب عن مالك ولقد روي فيه الحقيقة جعها ووزن الشريعة
فقطها واقام الاعتقاد اهل السنة وقرها وقال تاجر العلماء انه لا يكون حجه من الاحكام
منوطا لانظام الكلام ويلزم علي ذلك الكفر والايان ولم يبين ما في وقت ليس لها تحقيق فدوكر
المسئلة تفرقوا ان جعقوا العلم الله ان يعتجج الحكم في تفرق تكونون به مع ذلك التفرق بفضل الله

باب الجحد والعزل في الطلاق

ابو صف بن ماهك عن ابي هريرة قال قال رسول الله عليه السلام ثلث جدهن جدد وعزلهن جد النكاح

والطلاق والرجعة حسن غريبت **الإشئان** روي فيه والعنق ولم يصح شيء منه
 وروي عن سعيد بن المسيب انه قال ثلاث منهن حد النكاح والطلاق والعنق وقد روي عيسى
 بن يوسف عن عمر بن الخطاب في الباب ايضا وقد كان اهل الجاهلية ينكحون ويطلقون ويعتقون ويقولون
 مع لنا فانزل الله ولا تتخذوا آيات الله هزوا ويعصده قوله ان الله يامركم ان تذكروا بقرة قالوا انتخذوا
 هزوا فقال يعود بالله ان يكون من الجاهلين فجعل الله في ذلك جهلا وان يلحق الجهل الا بالملك ولا يورثه
 الابن لانه لم يصح فيه شيء قال علماءنا قال علي بن زياد لا يجوز نكاح هزل ولا لعب ويفتح قبل
 البناء وبعد وعن ابن القاسم ما هو انه لا يلزم نكاح البازل وقال ابو بكر بن القناد من اصحابنا
 هو لازم وبه قال الشافعي وابو حنيفة وعطاء بن رثر عن علي بن ابي مسعود وروي عن النخعي وزاد
 فيه الشاذ وقال عمر بن عبد العزيز واسد معمر عن قتادة عن الحسن بن علي الدرداء في النكاح
 والطلاق والعنق قال الامام الحافظ وتحقيقه ان النكاح يبطل فان الفرج محرم فلا
 يحل الا بدين دينية وعلي طريق من الشريعة سوية وذلك يقتضي ان يلزم الطلاق لاحد اذا لعب به
 خارج عن يده لا جهل ان يكون صحيحا او سقيما والفرج تغلب فيه الجحوظة والعنق مثله لما فيه
 من اعتقاد المحذور بالشك والذن عيادة فاذا اخبرنا بتعني في ذمتها والله اعلم

باب في الخلع

ذكر حديث سليمان بن يسار عن الربيع بن خثيم عن ابي عبد الله عليه السلام قال سمعت النبي عليه السلام
 امرت ان لا تتخذ بحبيضة وذكر ما جاء في المختلعات حديث ثوبان ان المختلعات من المناققات واما
 امره ثالث زوجها طلاقا من غير ما يابن لم تخرج راحة الحقة **الإشئان** هذا باب لم يصح فيه
 شيء يخرج المصنفون ارباب المستأنيد هذه الاجاديت الثلاثة وزاد النسائي المنشوعات والمختلعات
 من المناققات وذكرهم واهودا وحدث جملة زوج ثابت انها امرها رسول الله عليه السلام ان
 تترفع بحبيضة وصحيح هذا الحديث في شأن ربيع انه امر جوري لها في قصته وقصة عمها وبجورها
 الى عثمان بن عمار في السوطا مذكور في رواية الليث وغيره عن نافع انه سمع الربيع بنت معون
 بن عمار اخبر عبد الله بن عمر انها اختلعت من زوجها في زمان عثمان فجا معها معاذ بن عمار معها الى
 عثمان فقال ان ابنة معون اختلعت من زوجها فقل فقال عثمان ينسقل ولا ميراث بينهما

ولا عدة عليها ولا كن لا يحل لها ان تنكح حتى تحيض حصة خشية ان يكون بها حمل فقال ابن عمر
عنه خير ناوا علمنا قال في الموطا قال نافع وقال عبد الله بن عمر عدتها عدة المطلقة وقد روي
ابن بكير والنعماني عن مالك عن هشام بن عروة عن ابيه عن جهمان مولي لاسلمين عن ام بكرة
الاسمية انها اختلفت من زوجها عبد الله بن اسيد فانها عثرت بن عوفان في ذلك فقال هي طليقة
الا ان تكون تمت شيئا فهو ما سبقت فهذا ما روي وجري فانه اعلم بعقده الحال فيه
الاجزاء في ثلث عشرة مسألة الاولى الخلع اصل في الشريعة اصله حديث جميلة
اخذت عبد الله بن ابي رباح ثابت جات النبي عليه السلام فقالت يرسل الله ثابت بن قيس
لا ائب عليه في خلق ولا دين ولا كن لا طيبته واخاف الكفر في الاسلام فقال رسول الله عليه
السلام اتردين عليه حديثه قالت نعم قال رسول الله عليه السلام اقبل احدى بقة وطلقها
نظليته **قال** الهام الكا فظ ذلك من قول الله فلا جناح عليها فيما اتت به عند
خوف التقصير في حدود الله فحديث جميلة مطابق المعنى للمعنى الذي في كتاب الله سبحانه
وقد انفقت لامة عن سوء ايها علي ان الخلع يجوز مع استقامة الحال فلا يلتفت الى نزع
الحال وانما خفرت الله حالة خوف التقصير في الحدود بالذکر لانه الغالب من جريانه فان
اعطته المرأة شيئا منه جاز بطيب نفسها وان لم يكن هذا كضر ولا خوف **الثانية**
شرط ابن سيرين والجمهور الخلع على السلطان وليس ذلك في القرآن وما انفق بين جميلة وثابت
جدي مجري لا يستفتا عند الحاكم ولذلك وقف امر علي رضاها في اعطاء الحديقة
الثالثة لما قال النبي عليه السلام اتردين عليه حديثه لحق احمد واسحق ان الخلع لا
يجوز باكثر من المهر وظاهر القرآن رفع الجناح فيما اتت به مطلقا وما جري في شأن
جميلة وثابت اتفاق وقع لا يدل على الاختصاص عليه **الرابعة** اذا وقع
الخلع كان طلاقا قاله مالك وغيره وقال الشافعي في احدى قوليه يكون قسما او ملة
قديمة الخلاق قبلها وتتركب علي هذا فائدة عندهم وهي انها تعد بثلاثة اقراء ان كان
طلاقا وتعد بقرآن كان قسما وهي مسألة ظاهرة المطلاع اما مطلعها من كتاب الله
فانها جات في شأن الطلاق حكمة واما مطلعها من جهة المعنى فلانه امر موقوف علي اتفاق

الزوجين لأغلبة فيه من لزامهم وليس هذا حكم الفسخ ولا من الزوج أخذ العوض علي ما انفذ والدي له ان
 ينفذ ويملك الطلاق فاما الفسخ فليس من ملكه ولا من حكمه ومطلع الفسخ ان كل من عقد عتدا
 ملك حله كالبيع والإجارة وهذا الاطلاع **تجب** عنه امور معظمها امر ان احدهما انه لو كان فسخا
 كالبيع والإجارة لما كان الا بالسمي **الثاني** ان يسخ النكاح جعل له الشرع طريقين احدهما
 الحك والثاني الطلاق وخطي البيع الى الاختيار تخري كل امر علي ما قرره عليه الشرع **الخامس**
 اذا كان طلاقا دخل تحت قوله نعلي والمطلقات يترقبن انفسهن ثلاثة قرو **السادس**
 يجوز ان يكون العوض في الخلع معدوما كثررة وبحول لا عيبا ين وقال ابو حنيفة لا يجوز
 بالعدوم وقال الشافعي لا يجوز بالمجهول وانفقوا علي حوازل الخلع بهم المثل وهو مجهول
 واذا جاز بالمجهول جاز بالعدوم الى جوده والسئلة مشكلة وقد بيناها في موضعها **السابعة**
 مداراة النساء اصل في الدين في الصحيح ان المرأة خلفت من ضلع عوج ان ذهبت تقسمها
 كسرها وان استتمعت بها استتمعت بها علي عوج وكسرها طلاقا وفي الصحيح واللفظ
 ليل لا يفرق من مومة ان كوه منها خلفا رضي اخر والغالب من النساء قلة الرقي والتصبر
 فمن فشرن علي الرجال كثير اذ يخون العشير فلذلك سمي رسول الله صلى الله عليه وسلم
 المنزع عن انفس من النكاح والخالعات لرقيته منافقات والتناق كفرة فهذا
 اللفظ بعنده لفظ الحديث الصحيح في نسبتهن الى كفرا والعشير **الثامنة**
 قوله لم ترح راحة الجنة وعيد عظيم لا يقابل طلب المرأة الخروج من النكاح ولم يصح
التاسعة اما قول عثمان لا علة عليها فقد تقدم القول فيه واما قوله ولا ميراث
 فصحيح لانها ليست بزوجة ولا له عليها رجعة فصارت اجنبية **العاشرة** ان
 سمي في الخلع طلاقا فهو ما سمي وان لم يسم كانت واحدة بان يقول قد فارقتك علي هذا
الحادية عشر ليس قوله للعوض في الخلع بطلاق حتي يصرح به لقوله في
 الحديث فمردت عليه وامره ففارقها ولا رجعة له عليها وقال ابو ثور ان لم يصرح بالطلاق
 انقطعت وان صرح بالطلاق بقيت لان حكم الواحدة في النكاح ان تنصل بها الرجعة
 قلنا قد قال النبي صلى الله عليه وسلم لثابت في جميلة وقيل جميلة قبل اكديفة وطلتها

تطبيقاً وامتناعاً ما قال رسول الله عليه السلام ولو كان له عليها رجعة لما افادها الغراشيا
وذلك بحال عادة وشروعاً وكان ابطالاً لتسميته فداً وكيف يبقى انجباراً للمعادي في الاستين
بعد الغراء اما انه يتصل بهذا فرع طريق هي المسئلة الثانية عشر اذا خالفها وشروط
الرجعة عليها فقال الشافعي اخلع باطل ويقتع الطلاق وتثبت الرجعة ويؤد ما اخذ
منها وقال ابو حنيفة يكون خلعاً ولا رجعة له وبه قال علماء نادر قال بعضهم يصح
الخلع وتكون له الرجعة ويكون شراؤها واراد اعلی الطلاق وله قابل العوض وقال
المزني اخلع صحيح وتسقط الرجعة ويكون له عليها مهر المثل وجه الاول انه خلع فاسد
فيسقط ما يسقط منه ويثبت ما يصح ان يثبت ووجه القول بان ينفذ الخلع ولا رجعة له لان
الرجعة حق الله فلا تسقط بشروط وتكون باطلا فان كل شرط ليس في كتاب الله باطل
ووجه الثالث انه يحمل على انها نقصت عن نفسها عدد الطلاق وتبقى الرجعة وجه
قول المزني انه لما شرط عليها الرجعة واستقطبها الشرع فانه من قبلها بضع فوجب عليها قيمته
وبما لم يبيح بيعه فان كل ما استقطب الشرع مما لا يجوز لا يلزم من اشتراكه قيمته وفي ذلك نظر
طويل موضعه كتب التفریع **المسئلة الثالثة عشر** قوله ان المرأة خلقت
من ضلع تحتل الحقيقة فقد روي ان آدم نام فانشزع ضلعاً من اضلاعه اليسرى فخلقت
منه حواء فلما افاد وجدها الى جانبها فلم يفر واستناس لانها جرة منه فلذلك صلدت
الاضلاع اليسرى شقص عن اليمنى واحداً ويحمل المجاز المعنى خلقت من شيء معوج صلب
فان اردت تقويمها كسرتها وان تمنعت بها على حالها تمنعت بشيء معوج فيما يمكن
ان يصلح فيه فقد يصلح المعوج في وجهه ولعمري على عوجا وجهه الا ترى ان الانسان لما
خلق من حيا مستنون كان متغير الاجوال مستقر الذات وبما كان مستقر الافعال
دفعاً زفيراً قليلاً نراه دفراً وقد روي الجديث باللغظين في الصحيح وروي ان المرأة
كالضلع كما ذكره ابو عبيد انما وروي ان المرأة خلقت من ضلع والنساء يدلان قد نفذ ما
وروي الجرح ان ذهبت تقيها كسرتها فدارها تعشيراً والله اعلم **وقد روي**
الحديث فيه ان ذهبت تقيها كسرتها فدارها تعشيراً **ل** **ل** **ل**

البضع

باب الرجل يسئله أبوه أن يطلق امرأته

روى عن حمزة عن أبيه ابن عمر قال كانت نختي امرأة أحبها وكان أبي يكرهها فامرني
أن أطلقها فأنيت فذكرت ذلك النبي عليه السلام فقال يا عبد الله طلق امرأتك انك تغريبه
ابن أبي ذيب عن الجرث بن عبد الرحمن عن حمزة ورواه ابو عبيسي عن احمد بن محمد عن
ابن المبارك عنه فصح وثبت **العارضة** ان قول من امرأته بطلاق امرأته
الخليل ابراهيم روي في الصحيح انه لما وضع تركته اسمعيل ابنه وامه عند دوحه
بازا ورمم وانصرف اقام اعواما ثم استأذن ربه في ان يطالع تركته فجاءه فقال
ام اسمعيل قد مات واسمعيل قد تزوج ولم يكن حاضرا بمنزله فقال نوجه عن حاله ^{منها} فلا
فقال اذا جاء اسمعيل فقل له بدل عنيته بينته فجاء اسمعيل فاحضرته فقال ذاك اي فقل
امري بفراقك الحق بالملك وذكر الحديث وكفي به اسوة وقدوة ومن سرائر ابني أبيه
ان يسوة من كونه أبوه وان كان له محبا قبل وحب من يحب اباه وان كان له كارهها
من قبل سيدان ذلك اذا كان الاب من اهل الدين الصالح يحب في الله ويبغض في الله
ولم يكن ذاهوي ومودة او علي غير بصيرة فان لم يكن كذلك استحب له فراقها لارضا
ولم يحب عليه كما يحب في كالة الاولي فان طاعة الاب في الحق من طاعة الله
وبره من نوره ولو ان التوجه لا توارث الزوج لاستحب له فراقها اذ معنى الزوجية
القيام على الزوج وبينه الا نزي الى قول جابر اذا سأل النبي عليه السلام
فقال له انك تزوجت ام ثيبا قال بل ثيبا قال ملايكز اتلاعيها وتلاعبك قال
انك تراي تسع اخوات فخرمت از اضعيف اليهن مثلهن واردن ان تقوم عليهن

باب لا تسئل المرأة طلاق اختها

ذكر حديث سعيد بن المسيب عن ابي هريرة يبلغ به النبي عليه السلام لا تسئل
المرأة طلاق اختها لتكن في ما في محبتها العارضة قال الامام الحافظ
لهذا الحديث من اصول الدين في السلوك علي مجاري القدر بالافعال اذ يعمل العبد بالا اعتقاد
ان كل شيء عنده بمقدار وقدر وفي كتاب مستطير وذلك لا ينافي

زناها

العمل في الطاعات ولا يمنع من التجرف في الاستسبابات واختزان الاقوات
والنظر لغيره وان كان لا يتحقق انه يلفقه لاكن بحيث لا يخرج عن تسهيل السنة
ولا يدخل في المخدوه والبدعة ولا يركب الي اجد على مطية مضرة ولا يربط
عليها نية ولا يستقبلها في نية ومن شان النشاز وما ركب من الغيرة طلب
الانفراد بالزوج دون الصرة فان كان ذلك من النية رغبة في الاستبداد بالعجبة
والانفراد بالمعاشرة فذلك ما دون فيه وان كان لاجل المصابقة في الكسوة
والنفقة وذلك ممنوع منه وفيه قال النبي عليه السلام في الحديث الصحيح
لا تسئل المرأة طلاقا لثقتي ما في صحفتها ولثقتي فانما لها ما قد رها فتعها اذا
خطبت من ان تقول لا اتزوج الا بشرط ان يعارق النبي عنده رغبة في حفظها من
المعيشة لتزاد رها في معيشتها فان الرزق وان كان مستوما فانه قد فرغ منه
مكتوبا فلا تطلب منه ما عند غيري كذا لثقتي به فيها عندك وفيما تستأفقه
لنفسك ونحو المرأة الداخلة ان تمنع الخارجية من الدخول وتقول للمزوج لا
تتخبرها فانها تضايقتا في معيشتنا وتمنع منها بهذه النية لانها لم تطلب من
حفظ تلك شيئا وانما كرهت ان تشاركها في حفظها وذلك لا ينافي قس القدر ولا يمنع
قصده في الشروع من باب الحلال والحرام والخراعية والتحذير ونحوها ان تشتراط
عليه الاستبداد به في المتعة الا توي الى قوة قول ام حبيبة بنت ابي سفيان
حين عرضت على رسول الله عليه السلام نكاحا فاختها وقالت ابي لست ابي تخليها
واحبت من شركتي في خراعتي فمسك لا خلا به دون كل زوجة لو انفق ذلك لها
ولا يجوز ان يشترط لها ان كل من يدخل عليها طالق لان بدخولها عليها قد صارت
اختا لها فلا تسئل طلاقا وانما لها ان تشترط ان شاؤت عن ذلك واذا شرطه لها لزمه
الوفاء به لقوله صلى الله عليه وسلم ان اخو الشروط ان يوفي به ما استحلكت به الزوج
باب طلاق المعتوه ذكر حديث
ابي هريرة عن النبي عليه السلام كل طلاق جائز الا طلاق المعتوه المغلوب

عيا عقله وضعفه من جهة رايه عطار بن عجلان في المعتوة هو المغلوب على عقله
الذي لا يتحصل شيء من امره وقد اصفى الكل على سقوط اثر قوله شرعا ولاكن
يحاول له ولبيه امره كله ان كان له ولي والا فالسلطان ولي من لا ولي له وفي حديث
عمر بن شعيب وجدا في كتاب جدي عبدالله بن عمرو ان عمر بن الخطاب قال
اذا عبت المعتوة بامرته طلق عنه ولبيه وهذا لا يكون الا للسلطان خاصة وهو
في ذلك خلاف الجوز الذي ينجز مرة وبقيق اخري فانه في حال جنونه ساقط
القول وفي حال افاقته معبر القول الا ان يغلب القمع عليه غلبة تعينه فيلحق
بالاول

باب الطلاق مرتان

خرج حديث عروة عن النبي عليه السلام ان الناس والرجل كان يطلق امراته
ما شاء ان يطلقها وهي امراته اذا اجتمعوا وهي في العدة وان طلقها مائة مرة او
اكثر حتى قال اجل لامراته والله لا اطلقك فتعجبني مني وكذا ويكر جدا قالت وكيف
ذاك قال اطلقك فكلما همت عندك ان تنقضني اجعتك فذهبت المرأة حتى
دخلت علي عائشة فاخبرتها فسحكت عائشة حتى جاء النبي عليه السلام فاخبرته
فسحكت النبي عليه السلام حتى قال الطلاق مرتان فاستأثر معروف وتسنخ
ما جساين قالت عائشة واستأثرت الناس الطلاق مستقبلا من كان يطلق
ومن لم يكن يطلق واسنده عن عائشة وقال ان المرسل اصح قال لبراسم
اكما قط كان النكاح في ايكاملية معلوما وكان الطلاق معلوما والنفاء معلوما
ثم بعث الله محمدا بالحق فاوضحه بشرايعه ورتبه باحكامه وازاح الباطل
عنه باوصافه وانزل الالية المذكورة في اثبات التطبيقات الثلاث مما كان
يفعله الناس واستقام الشافي الذي كانوا يجردون عليها ثم يتنكبغية وقوع
الطلاق بحيث لا يكون فيه علي المرأة ضرر وفي حديث ابن عمر اذا صار معه
ثلاثا كان لرفع الضرر عن النساء حسب ما بينه هذا الحديث ثم كان الرجل
في طلاقه الذي وضع اليه علي صبي من امراته ان اتقى الله والنزاهة جعل الله

له مخرجاً وان خالفه فيه وعصاه الزم من ذلك ما التزم وحمل من الحكم ما تحمل
 والله يحكم فيه علي ما تقدم بيانه

باب عدة الحامل المتوفى عنها زوجها

تضع ذكر حديث حبة ابي الحسن ابل بن يعقوب عن السباق

قال وضعت شبيعة السليمة بعد وفاة زوجها ثلثة وعشرين او خمسة

وعشرين يوماً فلما تعلقت تشرفت للتكاثر فانكر عليها ذلك فذكر ذلك للنبي

عليه السلام فقال ان تفعل فقد جعل اجلاها قال ابو عبيد لا تعرف للاستور

سماها من حبة وقال عن البخاري انه لا يعرف انه عاش بعد النبي صلى الله عليه

وسلم عقبته بالمحدث الصحيح عن ام سلمة في شبيعة بعينه وان ابن عباس كان

يقول تعتد اخر الاجل من الوضع او الاشهر والعشر فابها كان بعد صاحبه كان الحكم

له حتى بين النبي عليه السلام الامر فسقط ما كان نظره فيه ابن عباس والله الموفق

وقد بين البخاري ان شبيعة هذه كانت من اسلم وان ابا الحسن ابل من يعقوب

باب في عدة المتوفى عنها زوجها

ذكر حديث زينب الثلثة حسب ذكرها الائمة وهو اصل هذا الباب الذي

يعول عليه فيه الاستناد ثبت في الصحيح واللفظ للبخاري ان شبيعة قد سمع

هذا الحديث من محمد بن نافع وخبرجه عنه في الباب بعينه وفات ملكا سماعه

منه حتى خرجه عن عبد الله بن ابي بكر عنه **العزيمية** الاحداد هو المنع فيها فالمرأة

تمنع نفسها مما كانت تنهيا به لزوجها من تعطر وتزين وتسلب بعده يقال احداث

المرأة فهي محدة وحدثت فهي جادة **الاحكام** في مسائل الاولى ان الاحداد

فرض على المتوفى باجماع من الامة وبشرع عن الحسن انه لا يلزمها الاحداد ولم يصح

والحديث الصحيح يتفق على رواية دليل على جوبه **الثانية** لا احداد على المطلقة

خلافا لابي حنيفة واجدق في الشافعي لانه وجبت في المتوفى عنها عبادة فلا تحمل

عليها البتة لانه ليست في معناها قالوا وجب لاحد ان حقا الله في الوفاة بيا نانا
لخطر حرمة الزوجية اذ حرمة الحياة لا توجب احدا اكثر من ثلاثة ايام وفوت
الزوجية بالطلاق اكثر من فوت الحياة للمقرب فقد ن باكثر من ثلاثة ايام
حمدا على فوت الزوجية في الوفاة قلنا عنه جوابا ان احدهما ان المعنى منالك
فوت الزوج لا فوت مجزى الزوجية فلا يحمل النزع على بعض لاصل الثاني
انه ان يحمل نزع على اصل اذا غفل معناه **الناشئة** لا يحمل لامرأة تؤمن
بالله واليوم الآخر وتحمل على الميت يقتضي فتصاها على المومنات دون الكنائيات
وقال الشافعي يجب على الذمية وما وجد قولي ملك لانه من توابع العدة قلنا
كالتكفي عدة النكاح قلنا السكنى والترقي وروعا ما والزينة وردت
خاصة فحملها على ما وردن عاما ابطال للخصوص فلا تجوز **الترابعة**
اذا قلنا ان الذمية تغتد بالشهون على الرواية الواحدة فحينئذ يكون الخلاف
في الحداد هل يجب ام لا واما اذا قلنا انها تغتد بالاقارب فلا حداد عليها لان النبي
عليه السلام قال الاعلى ميتا اربعة اشهر وعشرا فربط الحداد بالشهون **الخامسة**
الحداد على الصغيرة واجبت ويلزمها ذلك حاضنها او وليها الذي ينوب عنها
في ادار لوازنها كما يجب عليها مخطوران الحج اذا حج ويؤدي زكاة مالها والعموم
في الحديث يقتضي ذلك **السادسة** الحداد واجبت على الامة كوجوبه
على الحرة وقال ابو حنيفة لا احداث عليها وقال الثوري عليها الاحداث الا الخروج
وعوم الحديث يقتضيها وليس هناك مانع يمنع من ذلك والحدود تنبسط
فيها ولا تستقط عنها وعليها مخطوران الاحرام متوجه ^{جهة} وعليها الشرع واجبت
وهي مومنة فتعبر الحداد من كل طريق **السابعة** غريبة قال
ابن الماجشون لا تحذر امرأة الغفون لانه ليس بموت وانما هو الطلاق وهو الصحيح
لا اشكال فيه والله اعلم **الثامنة** في اصحابها لا يحمل بشي فيه طيب
ولا زينة من سوان قال ابن عبد الحكم او صفرة وليس الحمل الاصفر زينة وانما هو

بركة أو باجزة **قلت** بل قوله أو يصدر لكم عام فيما ناولوه بينا نه
 أو يقصد إليهم يعرف ذلك لغة وقد سمع أبو هريرة من حديث في المحرر
 الذين مروا بالرجز فوجدوا بها صيداً فافترسها أبو هريرة باكله ثم شمل
 فقال عمر بن الخطاب فافترسها هم مثله والخبر أن إذا عمل أحد الخلفاء أحداً
 تعين لأحد به ترجيحاً وفي أبي بكر وعمر نصاً بقوله اقتلوا بالذين
 يعني أبي بكر وعمر **عارض** تجمع شكاو عشرين مسألة **الأولى** أن حديث
 أبي قتادة كان في فريضة الكذبية كذا لكن كره البخاري كما تقدم **غيرة**
الثانية قوله أحرم النبي صلى الله عليه وسلم ولم يحرم أماً لأن المواقيت
 لم تكن شرعت بعد وأما لأنه لم يكن عزم على الوصول إلى مكة **الثالثة**
 قوله أن النبي صلى الله عليه وسلم أمرهم أن يأخذوا قبل الساجل لا من العدو
 الطاري دليل على أنه إذا كان لا من في عبادته وطرائق عليه أخري أوكد
 منها انتقل إليها فكانوا في العمرة وجاء حديث العدو فكان الخروج إليه
 والعدو لا نحوه أو كدوه ولم يخرج لقتال أحد ولكنه طرأ عليه فنظر
 له **التابعة** قوله وأحبوا الوا بصرته دليل على التعريف للتشبه على
 ما لا يجوز التصريح به وكذلك فعل عمر إذا نام النبي صلى الله عليه وسلم
 لما لم يقدم على إيقاظه أذن بالصلاة فيه تعريضاً ولم يصارمه نصراً **السادسة**
 قوله فأبصرته بزي على الجبال دليل على أن الصيد جايئ في
 الجبال وبوت عليه البخاري وفيه وجوه من التاويلات طويلة أحدها أن
 الجبال ما وي العبادة لا ما وي الكسب في الغالب فيزجوا به **السابعة**
 قوله فرعى الجردة دليل على أنه وإن سمي البرية باسم
 وإن كانت لا ينادي به ولا ينجب له ولا تغطف هكذا قالوا ورأيت عندنا
 الناس يسمون البقرات ورأيت الراعي ينادي بها باسمها فتأتي واحدة بعد أخري
 للملب **الثامنة** امتناعهم من أن ناولوه سوطه أو رحمة دليل

الطلاق وهو الصحيح لا اشكال فيه والله اعلم **الطامة** في الكجهاها لا تكحل
بشيء فيه طيب ولا زينة من سواد قال ابن عبد الحكم او صفرة وليس الكحل الاصفر
بزينة وانما يوشين الا ان الشافعي قال ان اجناجت فلنكحل بما لا زينة فيه
وهو احد قولينا وكذلك نطلي وجها على معنى الدوار لاعلى تطلب الزينة
وقد روي عن مالك انها لا تكحل وان اشتكت في مشهور قوله وروي عنها انها
تتكحل عند الحاجة ولعل النبي عليه السلام فهم منها طلب الرخصة ولم يتحقق
الشكوي فاما لو تحققت فقد روي عن ام سلمة روى عنها انها تكحل بكحل
الحلا بالليل وفي رواية ابن الموان عن ملك ان اجناجت الى الطبيب فلنكحل به
ودين الله يترد روي عنه تكحل بالليل وتمسح بالنها من غير ان يكون فيه طيب
وقد روي مسلم في الصحيح عن امر عطيية قال ولا تلبس قوبا مصبوغا الا ثوب عصب
ولا تكحل ولا تمس طيبا الا اذا ظهرت بنية من قسط واطفا وروي ابوالدرداء عن
ام سلمة المتوفي عنها زوجها لا تلبس المعصر ولا المشقة ولا الحلي ولا تختضب ودخل
عليها النبي عليه السلام حين توفي ابوسلمة وقد جعلت عليها صبرا فقال ما اياها سلمة
فقلت انما هو صبر رسول الله ليس فيه طيب فقال انه يثبت لوجه فلا يجعليه الا بالليل
وتزعيه بالنها ولا تلمس طيبا لطيب ولا بالحناء فانه خضب قلنت فباي شيء
امسح رسول الله فان السد وتغلقين به راسك قال له امام ايجاز فنهى من
التياب علم فيه حمان واذا في العصب وهو من غليظ ثياب اليمن وروي عن الحكم والطبيب
الا نسياب من قسط واطفا وعند النظر من الحبيطة وروي عن المصنفات فان
للعين فيه اثر والنفث به تعلقا وروي عما يشب الوجه فقيه زينة والذي يترزله من كحل
قد توفي وغيره لا يمكن منه فحبست عن ذلك كله تبعا **التاسعة** اكفش الدرج
شبهه به البيت الضيق **العاشرة** فتفتخر به اي تمسح به قال مالك هو
كالنشرة وقال ابن ماجة تمسح بيد ما عليه او على ظهره وتبل وتمسح به حتى تستنفي
كالفضة ومن العربية الفضض المار الابيض والكثرة الوسخ عليها والنثر يد

المسح وتكراره بها يوثق الطائفة من كثرة الوسخ وروي البخاري عن شعبته انها تقف
في شواحلها والجلوس حشا يوضع تحت البردعة

كتاب الظهار

باب المظالم الواقعة قبل الزكوة

قال الامام الحافظ ابو بكر بن الترمذي رضي الله عنه ليس في الظهار حديث صحيح
يعول عليه اما انه روي في ذلك حديثان اما احدهما حديث خويلة او خولة بنت
بن ثعلبة قالت ظاهرتني زوجي اوس بن الصامت بحيت رسول الله عليه السلام
اشكوا اليه ورسول الله صلى الله عليه وسلم يجادلني فيه ويقول اني الله فانه ابن
عمك فما برحت حتى نزل القرآن قد سمع الله قول التي تجادل في زوجها فقال يعقوب
رفقة قالت لا بعد قال فيصوم شهرين متتابعين قالت انه شيخ كبير ما به من صيام
قال فيطعم ستين مسكينا قالت ما عنده من شيء فيصدق به قال فافى ما عيظه
بفرق من ثم قال برسول الله وانا اعينه بفرق آخر قال قد اجمعت اذ هي فاطمة
عنه بها ستين مسكينا وارجي الي ابن عمر قال والفرق ستون صاعا ولها الثاني
فروي بوداود والترمذي ان المظالم الواقعة قبل الزكوة كفارة
واحدة عن شاة بن صخر البياضي وروي الترمذي وابدوداود تفسيره اما
حديث الترمذي فعن ابن عباس عن ابي داود والترمذي ايضا فعن
شاة بن صخر انه جعل امراته كظهارته حتى يمضي رمضان فلما مضى نصف
رمضان وقع عليها ليل فاذ رسول الله صلى الله عليه وسلم تذكر ذلك له فقال اغتق
رفقة قال لا اجد قال فصر شهرين متتابعين قال لا استطيع قال طمست مسكينا
قال لا اجد فقال رسول الله عليه السلام لفروة بن عمرو اعطيه ذلك الفرق وقال
لا تغربها حتى تفعل ما امرك الله والاشبه ان اوس بن الصامت فيه نزلت الآية
قالت امراته خولة له حين ظاهرها والله ما اراك الا قد اثمت في شاتي ليستف

جدتي وافضيت شبابي واكلت مالي جبر اذا خبرت عني ورزق عظمي واحتجت
اليطفا فارتفتني قال ما احب هني لذلك اذ مبي الي رسول الله عليه السلام فانظري
هل تجدن عنده شيئا في امرك فذهبت قبل بنت ثعلبة وقبل بنت الدليم فذكرت
ذلك له فقال لما جرت عليه رفعت واسمها الي السماء فقالت الي الله انشئوا حاجتي
اليه ثم ذهبت ان تعبد فئات عابضة اسكنني فقد نزل الوحي فتركت الايات
في المجادلة فكلوا رواه قوم من المغسرين وغيرهم فربك اعلم بالتفصيل فاستأ
الجملة معلومة في الباب قال الامام الحافظ اذا ثبت هذا فمما يليه كثيرة
والمتعلق بما ذكرنا منها خمس الاولى قال مجاهد بن يساف الطاهري في العفارة
ولا يقتضيه وجوبها الي العود وهذا ضعيف لان الله قال ثم يعودون لما قالوا
ومنه الا بآيات النبي نلوناها العود فيها بين لان التشكي بما جري وطلب الخلاص
منه هو العود وهي المسئلة الثانية وقد اختلف الناس فيه اختلفا كثيرا
اختلفوا في كتاب الاحكام قال البخاري في الآية لا يصح ان يكون العود
تكرار الظاهر كما هو فهم بعض الاغمار ان الله لا يدل على المنكر من القول
والزور وتورد الناس بل هو الوطى او العزم على الوطى والامتنان قال مالك
في الموطا هو العزم على الوطى والامتنان هو الصحيح لان القول كان في الخلق
عن الزوجية ثم عاد يتمسك بها لبطانته لان ذلك عودا بغير ايمانه لا يكون
الثالثة ان الظاهر اذا وطى لا تتكرر عليه العفارة وقال مجاهد عليه
كفارة واحدة لوجه له لان القرآن في الامن السنة والعجب من من عبد الرحمن الي ذلك
مع نفسه وليس في قول النبي عليه السلام للمظالم وقد وقع على امراته من قبل ان
يكفر لا تقرها حتى تفعل ما امرك الله دليل على شي مما زعموا بل هو طاهر في ان
عليه كفارة واحدة وقد قال قوم وهي الرابعة انه اذا وطى قبل ان يكفر سقطت
عنه العفارة واكبره نفي ابطال قولهم لانه صلى الله عليه وسلم قال تلذذي وفع
قبل ان يكفر لا تقرها حتى تفعل ما امرك الله **الخامسة** قال في الخبر

احسنه

في

روى النبي عليه السلام اعانه بفرق وقالت امه وانا اعطيه فرقا وقال في حديث فرقة
اعطه ذلك الفرق وهو خمسة عشر صاعا او ستة عشر صاعا قال الترمذي
صحيح واختلف لنا في مقدار الاطعام فقال الشافعي سمع عبد النبي صلى الله عليه
وقال ذلك مدان مد النبي عليه السلام وهذا خروج عن ظاهر الحديث ولا نطرفه
لم نصح لم يثبت عليه احد مذهبنا في هذه الزيادة لانها غير منفق عليها في حديث فرقة
تكون تسعين رطلا او ستة وتسعين رطلا وذلك اكثر من مد عبد النبي عليه السلام
واقام من مدين به وان اضيف اليه فرق اخر كما في حديث خولة بما اكثر من ذلك
من ثمن وليس يقول لاحد والفرق في غير هذا الحديث ثلاثة اصبع وذلك ثمان عشر
مدا مد النبي عليه السلام واذا صوغت جات الربعة وعشرين مدا ولم نخرج
ايضا عند احد فاضطربت الرواية واختلف مقدار المسمى في فقط ولا حل
هذا الاضطراب اعرض عنه اهل الصحة واتفق الامر على مجوز ظاهر القرآن
رحمهم الله على العادة والله اعلم

باب السب

ذكر حديث سلمة بن علقمة ما رواه عن عاصم عن مسروق عن عائشة قالت ابي رسول الله
عليه السلام من نسا به وحرّم فجعل الحرام حلالا وجعل في اليمين كفارة قال وفي الباب عن انس
وعلقمة بن غير مسلمة رواه عن الشعبي مرسلا وهو صحيح من حديث مسلمة الاسناد ثبت في
الصحيح واللفظ البخاري عن عبيد بن عمير عن عائشة قالت كان رسول الله عليه السلام
لبشر عسلا عند زينب بنت جحش وبكث عندها فتواصيت انا وحفصة انينا دخل
عليها فنقل له اكلت مغافيرا جد منكم تنج مغافيرا قال لا ولا كني شربت عسلا عند زينب
بنت جحش وان اعود له وقد خلعت لا تخبري احدا يبتغي بذلك متواتر الزواجه وفي كتاب
مسلم انه شربه عند حفصة والاول شهر وكذا ذكره رواه اشهب عن ملك وقد روي ابن وهب
عن ملك عن ابن مسعود قال حرم رسول الله عليه السلام ان يهرم فقال انت علي حرام
والله لا انتكل فان قال الله يا ايها النبي لم تحرم الالبنة وروي نحوه ابن القاتر وفي الصحيح

ان النبي صلى الله عليه وسلم انما انزل من نساياه عايشة وجفصة نظائرها عليه وكان لي منهن
 شهراً حتى اكثرن عليه من الشكوي بطلب الاثفاق قال لرامام الجافظ فاجمعن
 ثلاث قصير النظاه عليه في الشراب من العسل والالحاج عليه في النفقة وما جرى له في
 ثمانية فانهزل الله السورة في التداي المعاني وبقي بعد هذا ان التجرير المذكور في السورة
 هل هو مقتضي اليمين او هو معنى لا يدعيها فان كان التجرير مقتضي اليمين فقولته تعالى يا ايها
 النبي لم تحرم ما احل الله لك قد فرض الله لكم خلة ايمانكم يعني واحد غير معنى اليمين فاما
 معنيان وبقي بعد هذا النظر هل جرم رسول الله عليه السلام ما ربه بيمين ام حرما بلقط التجرير
 ام منع نفسه منها وقال لا اغشاها وبقي التطور في قول عايشة الي وحرم وجعل في اليمين
 كفارة هل يرجع قولها وجعل في اليمين كفارة الي قوله وحرم الحلال ام هو معنى ثالث
 ولاجل ذلك اختلف الناس في تجريم الحلال من مأكول ومشروب وملبوس ومنكوح امة او
 حرة وقد اجمعنا هذه المعاني في كتاب الاحكام **قال** ابو حنيفة اذا اطلق التجرير
 حمل على المأكول والمشروب دون الملبوس وكانت يميناً توجب الكفارة وقال زفر بن يحيى
 في المداخي في الحركة والسكون وتعلقوا بان معنى اليمين التجرير فان صرح بلفظها كانت
 وان صرح بالمعنى ثبتت كما لو قال يعنك او ملكك وزوجتك او ملكتك ذلك كله سواء
 بالاجماع وعولت المالكية على ان اليمين عندهم ايضاً وان كانت تقتضي التجرير ولا كن
 الكفارة انما وجبت بقول الله تعظيماً للحرمة ذكره فان كانت اليمين خالية عن ذكر الله
 لم يلزم فيها كفارة لعدم المعنى الموجب لها وقد روي الله من ان تصر على التجرير فقال ايها
 الذين آمنوا لا تخموا طيبات ما احل الله لكم وقال تعالى اولئك هم الذين آمنوا الله لهم من رزق
 فجعلتم منه حراماً وحلالاً واخرج ابي حنيفة للملبوس سلف قوله بمنافضته جملة
 وبقي هذا الدليل على زفر وقول عايشة الي رسول الله صلى الله عليه وسلم من نساياه
 شهراً فلما كان صبيحة تسع وعشرين نزل فقالوا له انك البت شهراً اقال الشهر تسع
 وعشرون وكان ابداً منه منهن واعتزاله اسبوعاً شدة موجدته على عليهن فيما انزل اليه من
 الكسوة بالنظاه عليه والالحاج في طلب النفقة والكسوة منه ولم يكن عنده

واستينار

الاخوة من صاع شعيرة وشلة من مرط مضبور وايقن بعلق في البيت واما استينار وعليه حصين
 واذا ريلت خف فيه وكان ذلك ناديتا الهوا استخيار الله سبحانه في امر من حتى امره الله
 بما تقدم ذكره من التخيير فان قيل كيف نزل صبح تسع وعشرين دفعا الى شهر وان كان
 الشهر يكون تسعا وعشرين فان ذلك يقتضي النزول صبح ثلاثين قلنا هذا لفظ متفق عليه
 ولم اجده مخرجا الا ان ابا عمر الزاهري ذكر ان العرب او من العرب من بعد البيلة للبيوت
 التي معنى فيجعل ليلة بصبح فيها الثلاثون للتسع والعشرين ويعود هذا الباب الى ان الاستدراك
 هل يكون في حسابها بالنها او بالليل والله اعلم وكان ابي النبي عليه السلام شهر ابعيننا فلذلك
 جعله بالليل اذ خله في الاعتزال عنهم وخرج به ولو كان الايام شهر مطلقا لم يكن يد من استينار
 ثلاثين يوما وكذلك قال علماءنا ونحتمل ان يكون الايام مطلقا ونجمله النبي صلى الله عليه وسلم
 على اقل الشهر حملا للفاظ على قلوبنا والاول اظهر عندي فاني لم اعلم احدا قال بهذا الا حنا
 ومسائل الايام وكثيرة قد بيناها في مواضعها وليس في الايام الا الغرار وهذا الحديث

باب الواحد

اللعان

قال الامام ابي حنيفة رواه عن النبي صلى الله عليه وسلم جماعة منهم ابن عمر وسهل وابن عباس
 والبراء والبدابة لابن عمر قال سعيد بن جبير سبيلت عن المنذر بن عمار
 مصعب ابن الزبير ايفرق بينهما فمادريت ما اقول ولم يفرق المصعب بين المنذر وبين فممت
 الى منزله عبد الله بن عمر فاستأذنت عليه فقبل انه قابل فسمع كلامي فقال ابن جبير ادخل ما
 جاك لا حاجة فدخلت فاذا هو مقترش برذعة رجل فقلت يا ابا عبد الرحمن المنذر اعنان
 ايفرق بينهما قال سبحان الله نعم ان اول من سال عن ذلك فلان من فلان فستره سهل فقال جا
 عوني العجراتي الى عاصم بن عدي فقال يا عاصم ارايت رجلا وجد مع امراته رجلا ايقنتله
 فتقتلونه ام كيف يفعل سري يا عاصم عن ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكره رسول
 الله صلى الله عليه وسلم المستأيل وعابها حتى كبر علي عاصم ما سمع من رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فلما رجع عاصم الى اهله جاءه عومر فقال يا عاصم ما ذا قال لك رسول الله صلى الله عليه وسلم

مكان

فقال عاصم لعومر لم تأتي خبر فذكره رسول الله عليه السلام المسائل وعابها النبي صلى الله عليه وآله
 فقال عومر والله لا أنهي حتى أسلم عنها فاقبل عومر حتى جاء رسول الله عليه السلام وسط
 الناس فقال رسول الله ارايت لو ان احدا راى امراته على فاحشة كيف يصنع ان تكلم
 تكلم بعظيم وان سكت سكت على امر عظيم فسكت النبي عليه السلام ولم يجبه فلما كان
 بعد ذلك جاء فقال ارايت رجلا وجد مع امراته رجلا ابغضه فقتلوه ام كيف
 يفعل ان الذي سأل عنك قد ابتليت به فانزل الله فيها ما ذكر في القرآن من امر المتلاعنين
 فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم قد نفي فيك وفي امراتك وفي صاحبك وفي رواية فان
 فان بها فانزل الله هذه الايات التي في النور والذين يرمون ازواجهن حتى حتم الايات
 فدعا الرجل فقتلها من عليه ووعظه وذكره واخبره ان عذاب الدنيا الهون من عذاب الآخرة
 فقال لا والذي بعثك بالحق ما كذبت عليها ثم نفي بالمرأة ووعظها وذكرها واخبرها ان
 عذاب الدنيا الهون من عذاب الآخرة قالت لا والذي بعثك بالحق ما صدق وقال النبي عليه
 السلام حسبا كما علي الله احدكما كاذب فهل من تاييب وفي رواية ان النبي يقول ان احدا
 كاذب فهل منكم من تاييب ثلاث مرات فامرهما رسول الله صلى الله عليه وسلم بالملاعنة
 بمسلمة لله في كنبه فقتلا عناء عند رسول الله عليه السلام في المسجد قال فبدا بالرجل فشهد
 اربع شهادات بالله انه لمن الصادقين والخامسة ان لعنة الله عليه ان كان من الكاذبين
 ثم نفي بالمرأة فقامت فشهدت اربع شهادات بالله انه لمن الكاذبين والخامسة ان غضب
 الله عليها ان كان من الصادقين ثم فرق بينهما وقال احدا كاذب لا سبيل لك عليها
 قال مالي قال لا مال لك ان كنت صدقت عليها فهو بها استحللت من فرجها وان كنت كذبت
 عليها فذلك ابعذ لك وفي رواية فطلقها ثلاثا قبل ان يأمره رسول الله عليه السلام فقال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلكم النفر بين كل متلاعنين وفي حديث ابن عباس ذكر المتلاعنين
 عند رسول الله عليه السلام فقال عاصم في ذلك قولنا ثم انصرف فاناه رجل من قومه يشكو
 اليه انه وجد مع امراته رجلا فقال عاصم ما ابتليت بهذا الا لقولي فذهب الي رسول
 الله عليه السلام فكان ذلك الرجل مصرا قليل اللحم سبط الشعر وكان الذي ادعى عليه

عنت سكت علي غيظ فقال اللهم افتح وجعل يدعو فزلت اية اللعان فتلا عينا فلما اذبرا
 قال العلماء ان يحيى بن اسود جعدا فحان به اسود جعدا وفي حديث هشام بن محمد ان
 هلال بن امية قد قهرته بشريك ابن الحجاج وكان اخا البراء بن مالك لانه فكان اقل
 رجل لا عني الا لئلا لم فقال النبي عليه السلام ابصروها فان جأت به ايض تبسطا ففني العينين
 فولد لال بن امية وان جأت به اخل جعدا حمش الساقين فولد لشريك فحان به اخل
 جعدا حمش الساقين قال يحيى بن معين انزله ملك في هذه النازلة بقوله والحق الولد
 بالام **قال** الامام الحافظ العارضة فيه ان اللعان مستثنى من قوله به اية
 القذف وجعله للنزج مختصا من الذي عاين من الحديث العظيم في عرضه ورفع اللعن
 عنده اهلوه ونحن نسوق القول فيه مختصا على شرطه تحقيقا للعارضة في وصفه في
 اثنتين وثلاثين مسألة الاولى وقع الحكم في اللعان امارة مصعب ابن الزبير فلا عن
 بينهما مصعب ولم يفرق فسبل عن ذلك سعيد بن جبيل فاقم على الجواب وكان من فقرها
 الوقت فوقف عما على كما يلزم في الدين وتار يطلب العلم في مظانه وهي الثانية ويلزمه
 عند اهلله كما قال الله سبحانه فاسئلوا اهل الذك ان كنتم لاتعلمون حين لم تجده
 في كتاب الله ولا جوفه سنة عن رسول الله عليه السلام وقد علم انه قد وقع في زمان
 رسول الله عليه السلام ولا كنه ليركن على كيفة الحكم في ذلك في عهد الله بن عمر في مكانه
 وفي بيته يوتي الحكم وهو قابل بردي في وقت القابلة وهي الثالثة ان ليس في ترك الادب
 قصد العالم في اي وقت وقعت النازلة اما انه ان اعتذر قبل عذره وصدق قوله ولم يشر
 ولا عذر الرابعة قوله فاذا هو معتز برذعة رجل له دليل على جوان افتراض الولاية
 وقد ورد في ذلك نهى لم يصح فقل يا ابا عبد الرحمن وهي الخامسة دليل على دعا العالم
 بكفنيته تكريمه له ولا زيادة على ذلك قال المتلاعنان ايفرو بينهما قال سبحانه الله
 استبعاد الجمل ذلك وهي الخامسة دليل على دعا العالم بكفنيته تكريمه له ولا زيادة
 على ذلك قال المتلاعنان ايفرو بينهما قال سبحانه الله استبعاد الجمل ذلك في كلمة فقال
 عند النجيب من الانكار وتعظيم الله عن ان يكون شي الا تحميه وقضاه من خير وشي وعلم

البياد

أوجب وطاعة أو معصية أو وجود أو انقراض وهي السادسة أن أول من قال عن ذلك فلان
بن فلان نسيه الراوي وهي التابعة وهو عويص وقد روي كما قدمنا هلال بن أمية
قال الناس هو وهم من هشام بن حنان وعليه ما أحدث ابن عباس بذلك وحديث انس
وقد رواه الثاقب عن ابن عباس كما رواه الناس فيمن فيه العتاب له الثامنة قد كان حري
ذكر حال المتداعين عند رسول الله عليه السلام قبل أن يسلم عمر وتكلم في ذلك عاصم ورجع
إلى أهله فحينئذ جاءه عمر يرفقاه فقال عاصم ما أتيت بهذا إلا بغوي يعني أن البلا موكل
بالنطق أن لم يكن في نفسه في ذويه له التاسعة قوله أيقنله فتقتلونه أم كيف يفعل لاتها
حالة عظيمة كما قال أن تكلم تكلم بعظيم وإن سكنت سكنت على عيط عظيم وإن قتل قتل وقد
كشف سعد بن عباد هذا المعنى فقال النبي عليه السلام اهله حتى أتى بأربعة شهداء وفي
صحيح مسلم أيقنله قال لا قال سعد بل والذي كرمك بالحق قال النبي عليه السلام انظروا إلى
ما يقول سيدكم أنه لغيره وأنا أعين منه والله أعين منا فكره السؤال علي النبي عليه السلام
ولم يرد قوله لعله أن يكون في ذلك فرج له وفي رواية لا عاجله وأما حله ولا ضرره بالسيف
غير مصفح به كل ذلك صحيح وقول النبي عليه السلام له نعم معناه اهله حتى أتى بأربعة شهداء
ليس بتقرير للزنا وإنما هي نازلة عظيمة تقابل فيها جهتان أحدهما أن يهل من ضرة في أهله أو يرفع
الضرة وتلق نفسه ما يقتل من بضرة أو يقتله من بضرة بين النبي عليه السلام أن احتمال
الذي في العرض أخف من احتمال الذي في النفس فحجب النبي عليه السلام من غيرته حد التي
حملته على إثبات عرضة على نفسه ولو كان الداخر على الأهل محصنا وتحقق أنه وصل
إليها وأقدم على قتله في الحال كان ذلك أخف عند الله من أن يقتله بمجرد كشف الستر بالزنا
في المنزل فإن ذلك لا يلزم فيه القتال فلو قتله لكان قاتلاً ندماً بغير حق وقد اختلف الناس
في هذه النازلة اختلفا في بئانه في موضعه من شرح الموطأ وروي لدارقطني أن رجلاً قال للنبي
عليه السلام في رجل وجد مع امرأته رجلاً أيقنلها فتقتلونه وكما بينا في العس حكمة الداخل
قال زوجة مثله في الشرب الذي قولناه في تلك المسائل فليست بطرولت تركب هذه النازلة عليها
والله أعلم **البعث** شجرة قوله كره رسول الله المستأبل قد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم

علي بن ابي طالب شاركت في حملته عليه الفيل في ذلك تفصيل طويل لا يحتمله
هذه العارضة وتكون في مسائل الحدود والغرم ونحو ذلك **الناشئة**
فيه دليل على التوقف عما يشك فيه فان القوم طئقوا في اعانته على الحمل بعد
القتل خوفاً وليس فيه شيء لانه له حلال كما يجوز مناوله الميت المضطرب
وان كان الذي يباو له غير مضطرب **العاشرة** اختلاخهم
في الاكل دليل على جواز الاجتهاد في خصوصية النبي صلى الله عليه وسلم في القرب
لا في المجلس ودون وجود نص **الحادية عشر** فيه دليل على ان بعضهم
حمل على اراصل في اراصة بترخص وبعضهم حمل على لطاري فامتنع وكلاهما
طريق صحيح **الثانية عشر** قال وحيات العضد لرؤس الله
صلى الله عليه وسلم فيه دليل على امساك النعيب للغايب من تحجب صلته
وتشعب حرمة او ترجي ركنه او يتوقع العوض منه عما اعطى **الثالثة**
عشر قوله ارفع قرني ثا وادليل على اجراء القرني قبل الحرب فيما يحتاج
اليه واختيار حال العدو بها **الرابعة عشر** فيه دليل على تقديم
الرجل من القوم في حاجة القوم اذ قال الرسول الله صلى الله عليه وسلم
اصحابك نفرونك استلام ويقولون كذا **الخامسة عشر** فيه دليل
على انتظار الامير الطاعة **السادسة عشر** قوله امسكوا حدائكم
التيها دليل على ان الاشارة تمنع الاكل اذ لو لم تمنع لكان للسؤال عنها معنى
السابعة عشر اذا منعك لاكل فقد دخلت في قوله لا تقتلوا
الصبيد واتم حيوهم **الثامنة عشر** اذا دخلت فيه وجب عليه
الحجز لقوله ومن قتله سكر متعمداً او قال البغداديون لاجرا عليه الا ان
ياكل منه وقد بيناها في مسائل الخلاف **الثانية عشر** قوله
ادعكم من لحمها شيء دليل على انه يجوز للرجل ان يسأل اصحابه ويدل
عليهم في طلب لطعام منهم ولو كان اميرهم وهي **الموفية عشرين**

انه قال ان الله امركم باشيئا فامشوا عليها واماكم عن شيئا فاجتنبوها وكنتم لكم
عن شيئا رحمة منه فلا تمشوا عليها ووجه الرحمة في هذا انه لم يشرع فيها تكليفا فيكون لمن
عليها مسترسل **الحادية عشر** الجاهل عوهم في السؤال يحتمل ان يكون لان
الثالثة وقعت عنده ويحتمل ان يكون لان مقتضاها كانت قد عاينها مخافا لانها الي
المكروه وكذلك كان لعله لما قال في تحقيق قبله الجاهل لان البلا موكل بالنطق ولذلك قال
ان الذي شاكل عنه قد ابتلي به فانزل الله الايات الاربعة في التعان وهو بنا فعال الذي
لا يكون الا بين اثنين وهي الثانية عشر ومعنى تسميته لها ما فيه من بعد الزوجين بعد قترهما
وخروج الكاذب من رحمة الله الي غضبه ولعنته فدعا النبي عليه السلام الزوج وهي الثالثة
عشر برامنه وهو المدي ليبي عن نفسه ما وجب عليه من الحد لقوله صلى الله عليه وسلم
في الحديث للذي قذف امراته البينة والاحد في طهره ويعد عن نفسه الفراش التي زعم
انه ملطوخ وينفي النسب الذي ذكر انه لم يكن منه فذكره ووعظه وهي الرابعة عشر توريع
الحصوم عن افتحام الباطل وتذكيرهم بما عند الله من الثواب لمن صبر وصبر والعقاب لمن
كذب حتي اذا صرخوا عند حاكم في الظاهر وجناهم علي الله في الباطن الذي لم يجعل لاحد
وانما هو للظاهر للباطن **الخامسة عشر** قوله ثم اثني بالمرأة للشعير بل
بين الحصوم وهو اصل التقصير وشرط الحكم والحق الذي هو موضوع الواحد الحق
في خلقه وصفته في ذاته سبحانه وقال ابو جعفر اذا لعنت المرأة قبل الزوج
لم تعد اذا حكم به حاكم قلنا اذا حكم به الحاكم فقد خالف النص فلم يعتد به وجملة علي
تقديم بين احد المتلاعنين عند الاختلاف في السلعة هو ذلك لان نص فيه فلم يخرج حمل النص
علي غير المنصوص فلما حقق كل واحد منهما دعواه قال صلى الله عليه وسلم احكمكما كاذب
فهل من ثابت اثبت احد القسامين لاستحالة اتفاقهما جميعا وعدم امكان تعيين الحق منهما
للادبي وهي السادسة عشر ان التفسير اذا ادين النفي والاثبات فلا بد من ان يكون
احدهما وقال هل من تايب وهي السابعة عشر تأكيد للوعظ والتذكير ولذلك كره ثلاث
مرات وهي غاية التكرار في الحديث والوعظ كما قد في الحديث الصحيح **الثامنة**

المتابعين

عشر قوله قلنا عا في المسجد ذكر لان الفضا كان في المسجد وهو الحق في كل نازلته وخصوا
في هذه النبي عليه السلام فيها الايمان للتعظيم وحمل اليمين المتجدد عند كثير من العلماء **الناحية**

عشر قوله ثم فرق بينهما قال علماؤنا من اجكام اللعان ما يتعلق باللعان الزوج وحده
ومنه ما يقف على وجود اللعان منها فما يقف على لعان الزوج وحده سقوط حد الغذف
عنده وبه قال الشافعي وقال ابو حنيفة لا سبيل الى حد الزوج وان لم يلعن ولا الى حد المرأة ان
لم يلعن وانما نحن من رأيي منهما عن اللعان ابدأ الا يلعن اذ يوت والحديث نص لهريره وهو
قوله البيهقي والاحد في طهره فاما الفرقة بينهما فلا تكون الا باللعان معا وقال الشافعي
تقع الفرقة بلعان الزوج ايضا وان لم يلعن المرأة وليس له شيء يتعلق به لان في الحديث قلنا عا
ففرق بينهما فذكر الحكم وسببه وقال النبي عليه السلام لا سبيل لك عليها بعد اللعان فحما
والذي يقع فيه التوقف ويكون محلا للنظر هل تقع الفرقة بانقضاء اللعان ام لا بد من
حكم الحاكم بالفراق وهذه مسألة ضعيفة لان اللعان اذا انقضى فلا سبيل له اليها سواء حسم
الحاكم بالفراق او لم يحكم وانما يكون الالفاظ الى ما وقع به الفراق بين المثلثتين من يدعي
النبي عليه السلام هل كان ذلك بقول الملا عن علي عا ثلثا ام يقول النبي عليه السلام لا سبيل لك
عليها والصحيح انه وقعت الفرقة بقولهما في لعانها كما يتبين لا بطلاقة لانه لو وقعت الفرقة
بالطلاق لكان للزوج ان يزوجهما بعد زوج وان لم يكذب نفسه ويكون قول النبي عليه السلام
وفي الموفية عشر من لا سبيل لك عليها اخبار عن حسم الله في اللعان لا نشأ حسم منه يقتضيه
كل حاكم الى نشأ مثله في مثلهما وقوله ثم فرق بينهما وقوله يفارقها على اختلاف الفقهاء
خبر عن اخباره صلى الله عليه وسلم عن الشرع لا عن حكم انقذه يقف على قوله فرقت بينهما

الحادية والعشرون قوله ما لي برب صدق قال النبي عليه السلام
لا مال لك لانك قد استوفيت ما فيه اعطيت المال وهو الوطي فان المهر يغالبه وطية واحدة
وما زاد عليها لا يكون ثناله ما منه شيء فان كنت صدقت عليها فقد استوفيت المثلث فلا
حق لك عليها في حبة الصداق وانما يكون الحق لك في الذي احدثت عليك وان كنت كذبت
عليها فذلك بعد لك لانك قد ظلمتها في عرضها فلا سبيل لك الي ظلمها في مالها فان قيل

في الحديث الصحيح فطلقنا ثلاثا فقال النبي عليه السلام ذاكم التفريق بين كل متلاعنين
قلنا ماذا يعضده ما قلناه فان النبي عليه السلام اخبر بقوله ذاكم عن قوله لا شيبيل
لك عليها وقال كذا حكم كل متلاعنين فان كان الفراق لا يكون الا بحكم فقد نفذ الحكم
فيه من الحكم الا عظمه صلى الله عليه وسلم بقوله ذاكم التفريق بين كل متلاعنين ولو اثنان

به الى الطلاق لزوجها بعد روح لحكم القرآن الثانية والعشرون

لاجل هذا قال علماء فخرقة اللعان فتخ وليس بطلاق لانها مغلوبان على فتحة وقال
ابو حنيفة طلاق هذا خلاف في لفظ لا في معنى لانه ان كان الفراق بطلاق فلا يحل
بعد الزوج وان كان فتحة فكيف وذلك لما كان من قبل قول الزوج واخباره باختباره
والفتح انما يكون بغلبته واقتضاره وانما هو طلاق لم يودن فيه برجعة وقال
ابو حنيفة وهي الثالثة والعشرون برجعها اذا كدت نفسه وليس له هذا عمدة
الا ان هذا حكم من احكام اللعان فزال بالكذب لئلي النسب قلنا لو كان كالنسب

لوجع النكاح بغير استيناف ولا جواب له عن هذا الرابعة والعشرون

قوله وكانت حاملا دليل على ان اللعان يكون على نفي الحمل قبل وضعه خلافا لابي
حنيفة وعبد الله بن عمر لما ينابوا واحد قولي الشافعي لان النبي عليه السلام لم
يشتطروا الوضع ومعتمد هم ان الحمل غير متين فليثبت فيه اللعان مع الشبهة
قلنا الحديث برده كما تقدم والمعنى ايضا برده لان احكام الحمل تثبت من الانفاق
والزهي عن وطئها في السبي والنهي عن اخذها في الزكاة ووجوب اخذها في الدية
ويؤخر الكد بالتصاص ويأج به الا فطان ويرد به البيع والعمة فيه انه يخاف
ان مات ان يلحق به الخامسة والعشرون لم يقل الرجل للنبي عليه
السلام النبي ديني حديث ملكا نه انثي من ولدها وفي الصحيح وانكر حملها
ومناصر في انكار الحمل ويحكم ان يكون خيرا كما قال فيه النبي عليه السلام
جاءت بكز انمو لكذا والظاهر انه صرح بالنفي عليه السادسة والعشرون
وتواختلف قول علمائنا في هذه المسئلة فرواية انه لا يغتفر الى اصابة الغذف

الى المشاهدة وبه قال ابو حنيفة والشافعي والثاني انه يفتقر الى ذلك لانه
امر مختص به من الحد بالفقد فيضيقه الى المعاينة كالشهادة وهذا لا يصح
لان الشهادة انما شرطت فيها المعاينة لاجل تحقيق الفعل الذي يوجب الثقل
او الجلد واما الزوج فلا يعلق ذلك بل يدفعه وينبغي عن نفسه فرائضه
يضمن بوصية النبي عليه السلام ولا يوطن في شتمه من تحذره من فتعفي فيه
الاشارة الغالبة والريبة الظاهرة من ذكر الاستبصار او الحجة او ثلثت على
اختلاف بينهم فيه وقال الشافعي لا وجه لذكر الاستبصار لان الجامل
تخبط وليس عن هذا جواب ينفع **السابعة والعشرون**
قال النبي عليه السلام ان جات به كذا فهو كذا وان جات به كذا فهو كذا
استدل لان الشبه وهو علي ضربين خلقي وحكي وقد بيناه في اصول الفقه وقد بنا
ان موضع اعتبار الشبه الخلقي جزا الصيد في الحج للغامة بدنة وللحامة شاة
علي ما عرفت في موضعه وشبه الاثارة للامهات والاباء اصل عظيم فجات به علي
النقل المذكور وحمل النبي عليه السلام القول في هذا الشبه علي ما تقدم من احوال
النازلة وما تردد فيها من الكلام ولو لا ذلك لكان للسلامة فيها مدخل وللبراة فيها عمل
وقال النبي عليه السلام لو كنت رجلا احد اربعين بيعة لرحمتها وقد كان الحد بالشبه
في الخلوق والخلق معناه اني الامر وخصوصا في العوب حتى كانت تقول من شبه اباه
فاظلم وكان الحسن بن علي يشبه النبي صلى الله عليه وسلم وكان النبي يشبه ابراهيم
عليهما السلام وقال النبي عليه السلام في المرأة التي ادعت علي زوجها انه لا يبطاوان
معه مثل الهدية وقد جاءها فقال والله يرسول الله اني لا تقضها تقض الاديم ونظر
النبي عليه السلام الى ابي لهي معه فقال لما شبه به من الغراب بالغراب وقد بقي النبي الاستبصار
اذ لم يكن لها سبب فروي بوجه ان رجلا جاء فقال ولدي غلام اسود فقال هل كل
من ابل قال نعم فقال ما الوانها قال خمر قال هل فيها من اوراق قال نعم قال فاني ذلك
قال لعل فانه قال قال فلعل لبنك هذا عز في نعمة **الثامنة والعشرون**

قال النبي عليه السلام في هذه النازلة اللهم بين فوضته شبيها بالرجل
 الذي ذكر وجهها انه وجد عندها ولم يكن معنى دُعا النبي عليه السلام فيعين
 صدق احدها وانما معنى دعايه في الوضع للمولود حتى يكون شبيها بيانا
 لاحدهما ولا ينشأ أو يموت قبل ان يكون سالك بيان ومعنى هذا رجع الشك عن
 التمسك بهذا الفعل **الناشئة والعشرون** في الاشارة
 صفات الرجال والولد الاكرم هو الاسم وقد روي البخاري فيه اسود
 ففسره المحدث الممثل لسان وهو اخذ الج والاسم هو الذي عليه اذنه
 ففسره الى السواد اذ عجم العينين الدج غدة السواد وسقته وفي رواية
 الكل روي البخاري عين هو الكبد العين والحل حوه الوجه مرة دقة
 حمرا اكثر ما يقع في اللبن والطعام وقول في العين هو فساد فيها
 خمرته ويستخرج لحم موقها واحمد معلوم وحشر الساقين مزيد دقتهما وقوله
 نكصت يعني تارت عن مقامها ثم تقدمت للفساد السابق عليها **الناشئة**
والعشرون قول النبي عليه السلام لولا ما بيني من كتاب الله لكان لي بها
 شان دليل علي ان النبي عليه السلام يحكم بالاجتهاد فيها لم يزل فيه وحى فاذا نزل
 الحكم قطع النظر وفصل النظيف عن النظيف وجا باصل اخر يعتمد في التمثيل والتظهير
الموقف ثلاثين قوله افترج اي حكم والفتاح هو الحاكم وهو عبارة عن
 حل كل مشقة وتشرح كل مبهم وذلك انما هو الله وحده بالحقيقة **الحادية**
والثلاثون قال علماء ائمة الامنة للزوج ان يلاعن وان وجد البينة لان
 الله جعل الدعان حجة وان كان الله قد قال ولم يكن لهم شهداء الا انفسهم ولا عن
 الاية خرجت مخارج الغالب بل خرج الغناد فانه لم يحد احد في الاسلام ببينة ولا
 يحد في ظني ابدا لما اراد الله من السنن على الخلق حتى يحكم فيه بحكمه فذلك من
 قول الله صفة للحال لا شرط في الحكم والذي يدل على صحة ذلك ان اللعان يغيد
 نفي الحد عنه ونفي النسب وزوال العرائش المنطحة **الثانية والثلاثون**

قوله واخفى الولد بامه وروي بالمرأة اختلف الناس في تأويل ذلك فمنهم من قال ^{بنا} مع عنده
نسب لاب وابني عليه الام التي لا بد له منها ولها في هذه الحال منه وقيل جعلها له ابا
واما وركب علي ذلك اختلف العلماء في نسبه وميراثه فمنهم من قال كله لامه ومنهم من
قال له لا اخوته لامه بالغرض والود ومنهم من قال العصبنة امه ومنهم من قال ليس
المال وهذه الاربعة الاقوال محققة في الغايض لا سيما وقد روي عن ثلثة بن لا
ان المرأة تجوز ثلثة موازيت عتبتها ولقبطها وولدها الذي لا عنت عليه
الفائدة والثلاثون ^{الهمزة} الخمر لا كفارة فيها بدليل ان النبي عليه
السلام قال احدهما كاذب ولم يذكر له كفارة ولو كانت واجبة فيه لبسها
لانه وقت البيان قال الامام الحافظ هذه عارضة الحمد منها بالفاظه وقد
علمه مسائل تتعلق بالفراخ وقد بيناها في الاحكام ونعقد بالتفريع وبيانها
في المسائل

باب ما جاء ان نعت المتوفى عنها زوجها

الاصول ذكر حديث ملك عن الزبيرة ان حديث صحيح مليح حسن
قوله صلى الله عليه وسلم لها نعم في رجوعها الي اهلها بعد وفاة زوجها ثمة
قوله لها بعد ذلك امكني في بيتك حتي يبلغ الكتاب جله نكح الناس
عليه فمنهم من قال انه نسخ القول الاول والثاني ومنهم من قال انه كان جوابا
علي امر نبيذ لك عنده خلافه فحكم به وتحقيق القول في المسئلة ان الله
سبحانه حكم بانقاء المتوفى عنها زوجها سنة في بيتها غير اخراج لها منه
ثم نسخ ذلك بقوله والذين يتوفون منكم ويذرون ازواجا يتربصن بانفسهن
اربعة اشهر وعشرا فصا والجل الي هذه المدة بحكمة بالغة وشريعة ما ضية
ثم استقر الامر علي ذلك وجاءت الزبيرة فذكرت للنبي عليه السلام ان زوجها
توفي عنها وهي في مستكن لا تملكه وارادت الرجوع الي اهلها في بني خدرة فقال لها
نعم ثم امرها بالعودة الي مكانها الذي كانت فيه لان المستكن الذي توفي عنها زوجها

فيه وان كان لا يملكه الا انها لم تطلب بالخروج عنها وانما يكون القول اذا
اراد اهل المستكن مسكنهم واما اذا اسكنوا عنها فانه لا يخرجها منه الا وجه صحيح
تقدم به حجة فلذلك امرها النبي عليه السلام بالتوجه الى موضعها فان قيل
هذا خبر امرأة واحدة برويه رجل واحد يختلف في اسمه وهو سعد بن
اسحق او سعيد بن اسحق قلنا نحن قد قبلنا حديث امرأة في مس الذكر وليس
من بابها فكيف لا نقبل حديث الربيعة في حكمة العدة التي هي بابها وحديث
النسائي والاجاد مقبولان باجماع من الامة لا اعلم في ذلك خلافا الا المذهب
في الشريعة يورد في ذلك لا يبطاها والقرا ن يعصده هذا الحديث فان الله
تعالى قد اوجب التزويج على المتوفى عنها زوجها فما الى اخراجها بتسليم وقد
قضي به عمر بن الخطاب وكان يرد المعتدات من طريق الحج الى المدينة
وقد بينا ذلك في الاحكام ومسائل الخلاف . بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله

كتاب البيوع

باب

ترك النسيئة

ذكر الحديث الشعبي عن النعمان بن بشير انه قال سمعت رسول الله عليه السلام
يقول اكملان بيعوا المحرام بين يديها امور مشبهات لا يدري كثير من
الناس من المحرام هي ام من الجلال فمن تركها استنبر العريضة ودينه فقد سلم
ومن واقع شيئا منها او شك ان يواقع المحرام كما انه من يترعى جوار الحمار او شك
ان يواقع الاوان لخل ملك حمي الاوان حمي الله محارمه قال الامام الحافظ
زاد في الصحيح الاوان في الجسد مضغة اذا صلحت صلح الجسد واذا فسدت
فسد الجسد الا وهي القلب **العارضة في** **الاولى**
تكلم الناس على هذا الحديث فمنهم من جعله نكاحا لا سلام ومنهم من جعله
ربعة واكثر وا في التفسيرات واكثرها تحكمات بحقل الزيادة

يوشك

والتفصّل وعليّ الحجة فان المعاني مشتركة فلو قال قائل انه نصف الاسلام
 لوجد لذلك وجهان من الكلام حتى لو غلّا نعال فقال انه جملة الدين لما عدم وجهها
 وان بعد في التبيين ولا يخفى هذه المعاني اخلّة مدخلة لمنعا طيها في التكفير
 وينبغي ان يري كل شيء في بابه ويقدر في نصابه **الثانية** الجلال
 ما اذن في نفاطيه والحرام ما منعه منه وان الباري سبحانه يمد يد جحيمه
 لما خلق لنا ما في الارض جميعا كما خبرنا قسم الحال فيه فمنه ما اباحه علي
 الاطلاق ومنه ما اباحه في حال دون حال ومنه ما اباحه علي وجه دون وجه
 فاما ان يكون في الارض ممنوع لا تنطرق اليه اباحة في حال ولا علي وجه
 فلا اعلمه الا ذلك تمت هذه النعمة واستوفت بها المنّة في اعناق
 الخليقة من قوله هو الذي خلق لكم ما في الارض جميعا **الثالثة**
 ما فصل سبحانه فيه القول فصلا وتمت به الكلمة صدقا وعدلا فقد
 فصله تفصيلا وبين ما احلّ وحرم الا ما اضطررنا اليه فانه يعود بالضرورة
 حلالا بعد ان كان جوابا وكل شيء شعوره الاحكام بالجلال والحرمان
 الا التوحيد فانه لا تدخله احالة ولا ينزل عن درجة الفضيلة ومترلة
 الوجوب والجهنم في حالة فتبارك الصمد الواحد **الرابعة**
 قال النبي عليه السلام ان الله قد امنكم باشيا فامتنلوها وهاكم عن
 اشيا فاجتنبوها وسكت لكم عن اشيا رحمة منه فلا تسلكوا عنها والمسلكو
 عنه علي قسمين مشبه للحلال مشبه للحرام او خارج عن القسمين فان كان
 خارجا عن القسمين فهو المباح عندنا وان كان مشبها لاحدهما النجس
 بما اشبهه عند كافة المسلمين الا انه حدث ايام الفتنة وظهور البدع
 من يقول لا قول الا ما قال الله ورسوله فعموا وصموا ولم يشبه الله عليهم
 ثم عموا وصموا كثير منهم والله بصير بعملهم بواسع علمه وقاطع بأمرهم
 لغالب نصرته ونحو هذا قوله صلى الله عليه وسلم الحلال بين والحرام بين

وهي الرابعة بين الله ما اباح وبين ما حرم في كتابه وعلى لسان رسوله وبينها
 مشبهات وبروي هذا الحرف على ثلاثة ارجه مشتهرات على وزن
 مفتعلات بكسر العين مشبهات على وزن مفتعلات بتشديد العين
 ومشبهات على الوزن المتقدم لاختلاف العين مكسورة فالاول معناه
 اكتسبت لشبه من وجهين متجانين ومعنى الثاني اي شبهت بغيرها
 مما لا يتبين به حكمها على التبيين ومعنى الثالث مثله لاختلاف الفعل
 اليها وهو مجاز متابع عز في فصيح ولا يصح ان يكون المثال الاول مفتوح
 العين لان افتعل مما لا يتعدي اليه فيكون بناؤه وانما هو من الافعال
 اللازمة فاطلق الشرع الابدي على الجلاء وقصرها عن الحرام وورع عن المشبه
 فيقول ومنع عنه في آخر على ما ياتي بيانه مختصرا ان شاء الله وفصل اخرون
 وهي الخامسة بين المعاني فقالوا ان كان من الفواجر الكبائر التي تحققت فيه
 الشبهة بالحرام وان كان من غير ذلك ففي هذا الاصل فرباع طلعة بقعة
 الى اجل ثم اشتراها من باعها منه بخمسة نفرا فهذا حلال محقر وعمد
 صحيح ولا كنه يشبهه من اعطى خمسة بعشرة الى اجل فلما خاف من التماس
 اذ لم يخف من الله جأ هذه الصورة فصاحب الدين صورها بذلك ليلا
 ينكره الغريم والغريم استسلمها لنفسه قلعة دين اول ضرورة فقال كثير
 من العلماء ذلك جابن وقال كثير منهم ذلك حرام وما اقرهما من الشرع جميعا
 والاقرب من الاقربين من قال انه حرام فان الله لا يخفى عليه خافية والاعمال
 بالنبات فهذا بيع العقد على غير قانون الشرع فكان حراما فان قيل ولعله
 لم يفقد عليه قلنا فقد آل اليه فان قيل ومن لم يبنوه لم يخاسبه عليه فكيف
 يفضي بفسخه عليه ولا يفسخ ديننا الا ما نخرم ويباقي به في الاخرى قلنا
 اذا حرم الشرع المعنى ففسخ نواه الفاعل ولم يبنوه فان قيل وانت انما
 حرمت هذا خوفا من الفصد وانت لم تعلم قصده قلنا نكتة المسئلة

وسرها الاعظم وذلك انه لما كان هذا امر مخوفا حسم الباب فيه ومنع
من صورته لشعز الوقوف على القصد فيه والشريعة اذا علققت لاحكام
بالاستبان الباطنة اقامت النظام مقامها كالمشقة في السفر التي علقنت عليها
الوخصر لما لم تضبط علقنت على صورة السفر والعدة لما وضعت لبراة الوجه
علقنت على وجود الوفاة والطلاق ولم يعش بصورة الزوجة في امكان الوطى

وعدمه وخوف الحمل والام من منه لا نذكر لك مما لا يتجمل للمخلوق **السادسة**

رغبنا على ذلك مسائل سموها ذريعة الذريعة وسموها اخرون
شبهة الشبهة وذلك مما لا معنى له فانه ليس للشبهة شبهة انما هي وشبهتها
شبهتها من مقال الذي صارت تشبيها لها شبهة وهذا لا يتفطر له الاغراض
وقد بيناه في المسائل **السابعة** معنا اصل في الحلال ومعنا اخر

في الحرام واجل ما نعلم في ذلك علما وانا وكبيرنا الحوث بن اسد فمن الاصول **عالمنا**

التي رعم قول السعد بن عن النبي عليه السلام لا يبلغ العبد ان يكون من المتقين
حتى يترك ما لا بأس به مخافة ما به بأس ويجو هذا بينه في درجة وبين في درجة
اخوي فقال عن اي ذلك تمام الثغوي ان يتقي الله العبد يترك بعض الحلال
مخافة ان يكون حراما حجابا بينه وبين الحرام وذكر عن ابي بصير ابن ادهم انه
قيل له لا تشرب من ماء زمزم فقال لو كان لي دلو لشربت اشارة الى الدلو
من مال السلطان كان مال السلطان مشتبها وذكر ان سعدا خوق كرمه
وقال بيتر الشيخ اما ان يعث الخمرة وقال ايضا ان ما جلاك في الصدر شبهة
لجنتك وروي عن النبي عليه السلام قال انت نفسك وان افتاك المفتون واطال
القول في ذلك واقاد فيما اعاد وجود فيما طول لولا تعلقه باجاديث ضعاف
وبناء الاصول عليها فاذ وقف عليها علما الحديث سخو وامر ذلك وهو قايده
انه لبي اخبار الدنيا فيه كما ان ابي شيبه وعينه والذي عندي في ذلك الله اعلم
ما وينا عن احمد بن حنبل انه كان يستجيب لمن الحديث في الورع ورضي الله

وان كان لا يبيح لكن ذلك معذور في حق النبي صلى الله عليه وسلم
الحادية والعشرون اكله لما ذليل علي بن ابي طالب من الصيد
 ما لم يصد له فان صيد له لم ياكله كما روى الرجل من لحم الحمار التي اهديت
 له دواء ابن عباس في مسلكه وقد تقدم وذكر الترمذي انه حديث غير
 محفوظ **الثانية والعشرون** قوله كلوا الغنأ باحاجة
 لا امر وذلك لانه وقع جوابا وهم سألوه عن الجوان لا عن الوجوب فوقع
 الصيغة على مقتضى السؤال **الثالثة والعشرون** فاما ولله
 العضد فاكلها حتي تغزها يريد سلب اللحم وذلك جزئي من لحمه ولكنه
 لم يكن ياكله الاغباء فاذا اكله شبع منه جواز الشبع رد اعلى الصوفية
الرابعة والعشرون قوله طعمه اطعمكموها الله يريد
 رزقنا الله الله اليهم من غير طلب ولا شع فيقتضي لكل خورمه عليهم لما هنا هم
 عنه من الصيد وما اكتسبوا وما جاءهم ابتداء كل الله اطعمه ولكن خص
 هذا اللفظه ههنا لانه لم يكن لهم في قتايه كسبت **الخامسة**
والعشرون قوله كلوا يعني للاباحة ولعن زاده هذا التعليل لعلم
 ان الفتوي يجوز مع هذا الدليل **السادسة والعشرون**
 فيه انه اكل ما صيد بعد الاحرام وهو احد قولي ملك علي بن المباركة
 عبد الجبار فذا خبرنا عن القاضي ابي لطيف طاهر بن عبد الله عن الدار قطني
 حدثنا ابو بكر يعني النيسابوري عن محمد بن نجيب عن عبد الرزاق حدثنا معمر
 عن نجيب بن ابي كثير عن عبد الله بن ابي قتادة عن ابيه قال خرجت
 مع رسول الله صلى الله عليه وسلم الى المدينة فاحرم اصحابي ولم احرم فارت
 حمارا فحملت عليه واصطدته فذكرت شأنه لرسول الله صلى الله عليه
 وسلم وذكرني ابي لم اكل منه واني انما اصطدته له قال لنا ابو بكر
 قوله انما اصطدته له وقوله لم اكل منه لا اعلم ذكره غير معمر وهو

عن البخاري الذي لم يرد ان يعلق القلب ولا يربط الدين الا بالصحيح وبه
نقول لو قلنا الى مذهب احد فلا يكون ليعلق بلين الحديث الا في المواضع
التي ترفع الغلو فاما في الاصول فليس كذلك والذي نفيد
في الاصول في باب الشبهات من الحديث الاول في الاقوال حديث
عقبة بن الحرث انه تزوج ام نجبي بنت ابي اهاب التميمي فحان امه
سودا فقالت قد ارضعت عقبة والنبي تزوج فقال لها عقبة ما اعلم انك
ارضعتني ولا اخبرني فارسل الي لابي اهاب فسأله فقال لو امارضعت
عقبة والنبي تزوج فقال لها عقبة ما اعلم انك ارضعتني ولا اخبرني فارسل
الي لابي اهاب فسأله فقال لو امارضعت صاحبنا فركب لي النبي عليه
السلام قال فاشيت النبي عليه السلام فقلت تزوجت فلانة بنت فلان فحان
امراة سودا فقالت لي قد ارضعتكما وهي حادثة فاعرض عنه وتبسم فانبتته
من قبل وجهه فقلت لها كاذبة قال وكيف بها وقد زعمت انها ارضعتكما دعها
عني وانشأ باصبعة السبابة والوسطى الشاقي عن ابي هريرة عن النبي صلى الله
عليه وسلم انه قال اني لا تغلب الي يلى فاذا التمرة ساقطة على فراشي فارفعها لاكلها
فاجتسرت تكون من الصدقة فالتقيها وعن انس من النبي عليه السلام ثمرة ساقطة
فقال لو لا ان تكون صدقة لاكلها الثالث سئل عن الاختين خجنان
ملك البهمن فقال حلتهما اية وحرمتها اية والتجوز بهما ولي وشاعده على ذلك علي والزبير
واثفق الناس عليه فصان الاولي والثالث اصلا في الشبهة العارضة
للعبد من الاقوال في نوعين احدهما من جهة الحنن والثاني الذي هو الثالث
من الامثلة في تعارض الادلة وصار الثاني من الامثلة في التمرة اصلا في التشكك
الطاري على العبد في باب الشك الذي ورع النبي عليه السلام فيه واخبر عن فضل
امره في اخر الزمان فقال ياتي علي الناس زمان لا يبال العبد فيه من كسب المال فهذا في
الصحيح زاد الناس فيه ما لم يصح ففألو من لم يبال من حيث كسب المال لم يبال الله به

من حيث ادخله النار والمحدث باطل ومن المشتبه به في تعارض الاقوال اذا قال
لامرأته انت طالق الى ثمة فقال كثير من اهل العلم اذا جازأ من الشهر فهي طالق وقال
ملك تطلق في الحال بناء على ان هذا القول ناقض للحل في العرج وانها له الى جل نصا
ع ما لو ابتداء عقد النكاح على ذلك قال المخالف ليس له الاستدراك ذلك كالاستدانة
لانه لو عقد النكاح الى قدوم زيد لم يجز ولو اني الحل اليه بعد النكاح فقال انت
طالق اذا قدم زيد لم تطلق فكما لم يلحق به في قدوم زيد كذلك لا يلحق
به في راس الشهر فاقطع الشبهة وزالت الصارعة ورجعت المسئلة الى ان
مذهب المخالف قوي وقد نصرنا المسئلة في مسائل الخلاف بما فيه كفاية ومن
المشتبه في العاقلان ما روي مسلم ان عمر بن عبد الله ارسل غلامه بصاع
فمخ فقال بعه واشترى شعيرة اذ ذهب لعلام فاخذ صاعا وزيادة بعض صاع
فلما جاء عمر اخبره بذلك فقال له عمر لم فعلت ذلك تطلق فرده ولا تأخذ
الامثلة مثل فاني كنت اسمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول الطعام
بالطعام مثلا مثل وكان طعاما يومئذ الشعيرة قيل فانه ليس بمثله قال خاف
ان يضارع فعلم انه ليس بمثله ولا كنهه خاف ان يضارع اي يشابهه وسلك مقتضى
المسئلة بعد ان شاء الله وروي البخاري عن ابن عباس انه قال قال رسول الله
عليه وسلم من ابتاع طعاما فلا يبعه حتى يشتريه قال ابن عباس او احسب
كل شيء مثله **التاسعة** قوله لا يدري كثير من الناس من الكلال في
ام من الحرام يشهد بتعيين محتمل من احتملات الاشباه وهو التعارض في الأدلة
لقوله ان الحرام من ام من الكلال فدل على انه من احدها وقوله كثير من الناس
دليل على انه مما لا قليل يعلمها للمقتصر ان يقف عنها ويرجع الى العالم بما يعمل
على قوله فيها اما بتعيينه على دليلها فيكون من باب الذكري واما بمجرد
الاعلام فيكون من التقليد وقد تعارض الادلة على النازلة فيكون
فيها للعلماء ثلاثة اقوال احدها انها من غير كلال توسعة ورفعاً للمخرج

الاستنبات

الثاني انها من قسم الحرام اخذ بالاحتياط في الترك ومن الناس من طلب
دليلا اخران وجوها والتركها وهو الاستدلال الذي نبه عليه قوله
فمن اتقى الشبهات استبرأ وهي النافعة ومعنى استبرأ استغفل من البركة
وعمى ذهب الشيء الملاهي للاخر منه وهو مستعمل بالعرف في المكروه قال الله
سبحانه اني بآئمة العبدون والله بئري من المشركين ورسوله وانا براء منكم
وما تعبدون من دونه والله ومعنى استبرأ ازال نفسه عن المكنوه او ازال المكروه
ما يريد ان يتلبس منه ومن الفاظ الصحيح وبينها امور مشبهة فمن ترك
ما شبه عليه من الاثم كان لمن استبرأ ترك ومن اخبر اعلى ما يشك فيه من الاثم
او شك ان يواقع ما اعتنى به من قول له لعرضه وهي العاشرة وقد بينا العرض
في موضعه والمراد من ما شبهها هنا اعتقاد الناس فيه وذكرهم له عبرة عنه عجا
لان كبحه عنه بكونه ذلك ان الرجل اذا ربح مشقة طرفة ترك الامر اذا خجل
عندم الوقوع فيما لا ينبغي فبالا ينبغي فبالا يغال او علامة محتملة تظهر قالوا ان
الظن به انه يفعل اذا كان متحررا متحررا لا يقبل عليه خبر ولا انه محتمل
ومحمل على السلامة وقضي له بالبركة **الحادية عشر** قوله
ودينه المعنى كان دينه مصونا لما جعل بينه وبين الحرام من وقاية ترك الشهوة
بل من وقاية ترك الحلال المباح حتى تكون النفس عذوبا تستغلف المباح خلاصا
عن الشهوة بله الحرام واذا استمر على عيا المباحات لم يأس ان يقع باعتياد
الشهوات والميسر باللفظ في مشتبها فينبوده ذلك الى الحرام وذلك مع لزوم
بالاعتقاد مشبه في العباد فأكبر عادة والشر الحاجة فلذلك قال وهي المسئلة الثانية
عشر يكون كالداعي حول الحلي وشكل ان يواقع له طول المجاورة له ومشقة مما
الاخترا منه حتى يمل فيبقى يده الى التخلي فيقع فيه واذا بعد عنه امن مع الاستمرار
الواقع فيه فغرب النبي صلى الله عليه وسلم في هذا مثلا لاربعة باربعة الباري
تغلب له المثل الاعلى والمحرمات والمشتبهات والمنعبد بالامر

ربك
والاخر

والنهي بالمهلك ولا ملك الا الله والحج ما تجاوره والراعي فلا احرايم من الله ومن غير
 حرم الفواحش ما ظهر منها وما بطن فاذا احترم المنعبد بالامر والنهي نفسه عن المحرمات
 كان كالراعي جانب حجي الملك بياضته وهي نفسه وهو المبدأ الاول واذا ارسل نفسه لشرح
 خبر بامر المسهوات واوكلها اودية العقولات وسامحها بالمشتميات كان كالراعي
 اذا ما شئته جوار الحمي ونامته في شرجه وتدي ولا يامن ان يقع فيه ويردي وهو
 الثاني واذا كثر ما عجز المباحات ومنع متاعها من الجازات كان بمنزلة الراعي اذا دبر لها شجرة
 وانتوي ولم يكن شئ من ارض الحمي وهو الثالث فمن نظر به حال الراعي وحصل له
 التلانة وهو المنتهي الرابع من الامثال قد روي الجوز بن اسيد ان عمر بن الخطاب كانت
 له اهل لم يكن في اهله اود في صدره منها فلما ولي امر الناس لم يكن احدا خوف من ان
 يتاركني في امانتي منها فطلقها مخافة ذلك فلما حفظ الله من ما كنت اخاف ذكرت
 ودي اياها فكتبت الي اهلها اخطبها فاناني اجواب باتا حين اقلعنا من قبرها كفننا
 جوابك **الثالثة عشر** هذا انما ذكره العلماء في فائقة الشرع لمسهوا
 الخلق عن الاختار من كل امر مشتبه في طريق العصب يضارع المحرم فيجتنبه
 المسلم الذي في النودج من المشبهة تقدم ذكر صدرها وهي علق الكرم بيع الخمر قال
 بعض علمائنا لا بأس ان نشاق الذي كامل اذا امتنان بعصه خمر او هذا لا سبيل الى حصول
 الامن منه ابدا الاباء لا يفارقه حتى يقطعوه ويربته فاذا اخرج عن يده حينئذ يامن
 ان يتخذ منه خمر او استخف قوموا فقالوا ان هذا مبني على القول في مخاطبة الكفار
 بغزو الشريعة ولا تخاطبون وقد اجمعت الامة على جواز اكل طعامهم وهم اين يتجشون
 الخمر فدل على ان امرهم كله عفو عندنا سمح الله به لنا فلا ندخل معاملتهم ولا مسافاتهم
 في شئ من الشبهة واغرب من ذلك في جذفة وامثاله من الشبهة واستقاطه من باب الورع ايضا
 حديث الموطا ان الصحابة قالوا يرسول الله انه يائسنا اناس من اهل البادية يلحان لا يدري
 اسموا الله عليها ام لا فقال يا هؤلاء انتم وكلوا ولم يكن حولهم ذمي وانما كانت العرب
 اهل اوتانوا انهم انا كانت الي ان اهل البادية يغلب عليهم الجفاء والجهل لا يدري

واشحنه
 محمد

إذا جاءوا بهما هل استوفى شروط الذكاة فيها أم لا فقال النبي عليه السلام سموا الله وكلوا المعنى
عليكم بما يتوجه عليكم من التسمية في كل كسر ودعوا فعلهم واكففوا بظواهر الإسلام لذلك
جاء أكل لحم الخنزير وإن لم تكن به في التسمية حملا على ظاهر الإسلام إلا أن نعمان منكم من
ترك التسمية فجعل يبيد تحتب الأكل كما جري لعبد الله بن عباس بن أبي ربيعة حين أم
غلامه أن سمى فقال قد سميت وأبى أن يعلق بها كما أمره فتركه توزعا لأنه لم يشرب به
الثالثة عشر هذا ما ذكره العلماء في فاختة البيوع ليسبوا الخلق على الاحتراز من كل أمر
مشتبه في طريق الكسب يضارع المحرم فيجتنبه المسلم الذي يريد أن يسلم له دينه
والله العاصم لا رب غيره وقد قرأت على الشريف الكامل تقيبا لتقيا في الفوارس طراد
بن محمد الزينبي أخيرا أبو الحسن بن بشران أحمد بن محمد الجوزي أما ابن أبي الدنيا
أحمد بن يوبن أبو هبيرة بن سعد عن محمد بن اسحق بن عمر بن الخطاب استعمل النعمن
بن عدي بن نطة على ميسان من أرض البصرة فقال أيتها

الاهل اتي الحسنا ان حليلها بميسان يستفي في زجاج وحنتم
اذا شيت غنني دهاقين قرية ورقاصة فخذو علي كل منسهم
فاز كنت ندما في فبالا كبر استقي ولا تسقي بالاصغر المتشمل
لعل امير المؤمنين سوء تاد مينا بالجوسق المنهد

فلما بلغت ابياته عمر قال نعم والله ان ذلك ليسوني فمن لقيه فليجزه ابي عزله فلما
قدم اعنذرو وقال الله يا امير المؤمنين ما صنعت شيئا مما بلغك ولا كنت امر اشاعرا
وجدت فضلة قول فقلت فقال عمر والله لا تعمل لي علي عمل فعزله وفي رواية غيره فقال
عمر حين بلغه ذلك اني والله ليسوني ثم عزله واوفده فقال له ما فعلت وانما كانت فضلة
من قول فقال له المرتزاه يقولون والشعر آرينسهم الغاؤون المتقاهم في كل ادبهمون
وانهم يقولون لا يفعلون فقال له عذر ان اسقط عنك حرا ولا تعمل لي عملا ابدا والمعنى
في ذلك ان عمر لما راي القول يستعمل خاف ان يتعدي الي الفعل فان اللسان ترجمان
الفؤاد فاما قال ليفعل واما هم واما العجبه والكل مكروه وبعضه ادني من بعض

باب في اكل الربا

ذكر ابن ذرابة عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود عن رسول الله صلى الله عليه وسلم اكل الربا
وموكله وشاهد يده وكاتبه حديث حسن صحيح **العشرون** للحارث بن فيه
ان هذا التمس لم يشبهه في ديوان اكثر الناس رسم اذ لم يعلموا حقيقة الربا وهو في لسان
الشريعة عبارة عن كل بيع فاسد ومعاملة حرام لا تختص ذلك بالاعيان المشائئة ولا يعق
علي الطعومة المدخوة بل كل عقد وقع علي وجه لا يجوز في اي نوع كان من انواع المال
فانه الربا وقد بينا ذلك في كتاب الاحكام بياناً شافياً فمن اراد الايعاب فليستظره من اكل
ان شاء الله تعالى والنكتة فيه ان الله سبحانه قال واحل الله البيع وحرم الربا فقتل الربا فقتل الربا
في المعاملة جائز او محرم فاسد او ليس هناك قسم ثالث ويعضده ويعسره ويوضحه في
سبيل السنة ما ثبت في الصحيح انه لما نزلت اية الربا خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم
الي المسجد محرم التجارة في الحسن وهذا فصل لم يتفطن له الا ابو حنيفة ومالك وغياب عنه
الشافعي عن فطنته فلم يكن في معرفته فان الله في البيع وهو نقل الاملاك والاموال الما دون
في الانتفاع بها من جديد وتحويلها من استيلاء الي استيلاء بعوض مستقر وتولي لشارع
سبحانه فعرى اعراض بعض الاموال وكل تغدير بعضها الي المشائئ والربا هو كل زيادة
لم يعلها عوض والتجارة كل معاملة تقابل فيها الاعراض الشرعية وما عداها اكل المال
بالباطل فانقضت الاثان كتاب البيوع كله علي العموم والشمول دون التفصيل وفصله
النبي صلى الله عليه وسلم في ستة وخمسين حديثاً فان اردن النقيض في الشيبين والبلاغ
الشافعي الميتين فليكن بكتاب الاحكام ان شاء الله فهو المستعان للمستعين لا رب غيره

وكل

باب الخلف في الكذب

ذكر حديث ابن عمر في الكذب في الشرك بالله وعقوق الوالد
وقتل النفس وقول الزور صحيح حسن برده عبيد الله بن ابي بكر ابن عمر عنه **هـ**
قال لبراميل الحافظ الباب عظيم قد بيناه في التفسير وربطناه في فافوز النابيل

فمنها ما

والمزاد منه هاهنا قول النعمان وهو الكذب وحقيقته الاخبار عن النبي علي خلاف
 ما هو عليه حرمة الشرايع وحرمة النفوس لما فيه من فساد القانون في القول والفعل
 لو توصل الي غرضه به فكيف اذا الموصول الي غرض واشده الكذب علي الله وتاينه
 الكذب علي رسول الله عليه السلام وهو هو او نحوه وثالثه الكذب علي الناس وهي
 شهادة الزور وفي اثبات ما ليس بثابت علي جد او اسقاط ما هو ثابت فغيبه الكذب
 والمضرة وتصوير الباطل في صورة الحق في مجلس الحق عندنا يثب الحق فتضاعفت
 الخطايا الخمس وتضرب فخطاياها وتضاعف مضاعفاتها ولذا كان النبي
 عليه السلام اذا خذت عنها يقول قول الزور وقول الزور وما زال يكررها حتي
 قال الصماعة لبيته وسكت ورابعها الكذب للناس وهو امر طويل العشرة متعلقاته
 ومن اشده الكذب في المعاملات وهو ما ارتكبه الفساد الثلاثة فيها وهي كذب
 عبيت غثر فاذا اخلصنا المعاملة عن هذه الثلاث فهو التجارة التي اذن الله
 فيها وهي التي مدح الله صاحبها في الحديث الذي خرجه ابو عيسى وغيره عن الحسن
 عن ابي سعيد قال قال رسول الله عليه السلام التاجر الصدوق الأمين مع النبيين و
 الصدق يقين والشهداء وهذا الحديث وان لم يبلغ درجة المتفق عليه من الصحيح
 فان معناه صحيح لانه جمع الصدق والشهادة بالحق والنصح للخلق وامثال ذلك من
 المتوجه اليه من قبل الرسول صلي الله عليه وسلم وازاخر عن هذا بعث كما
 قال في الحديث الذي رواه وصححه عن رفاعه انه خرج مع النبي عليه السلام الي المصلي
 فمري لثلاثين بابا يعون فقال يا معشر النجار فاستجابوا الرسول الله عليه السلام فقال
 ان التجار يبعثون يوم القيامة فجاءوا الامم اتقي الله وبرو صدق كما روي
 عنه تيسر اني غرزة قال خرجه علينا رسول الله عليه وسلم ونحن
 نسبي السماء فقال يا معشر النجار ان الشيطان والاثم نخضران البيع فتشربوا
 بيعكم فالصدقة خرجه ايضا ابو عيسى وصححه وفي رواية فسمنا بابا سمر هو اجتن
 من اسمنا فقال يا معشر النجار قال الامام الجافظ وخلفاءه يكونون صلي الله

عليه وسلم اخذه من قوله سبحانه الا ان تكون نجاسة عن تراض منك فان شئت لهدم
اسما مما اخبر الله سبحانه انه فعلهم ونجسهم ان يكون الوحي نزل عليه بهذا الاسم
وكلي الوجهين صحيح جازم ومعني قوله يبعثون نجارا اي عصاة وفي الحديث عليكم
بالصدق فانه يهدي الي البر والبر يهدي الي الجنة واياكم والكذب فانه يهدي الي
العقوب والعقوب يهدي الي النار يقال صدق وبر وكذب ونجور وقوله ان الشيطان
يخسر البيع صحيح انه يخرج الشيطان فيضرب الرايات في الاسواق وتثبت في
الخلق وتدور مع كل شئ وفيه يتسوق بيد الشيطان بيده وحركته محر كته
ولسانه بلسانه ووسواسه يحدّث قلبه ولا يزال للابسه ويجذبه حتى يوقعه في
مفارقة مهلكة الامن عزم الله وقوله والاثم بجان والمعني انه اذا حضر الشيطان
الداعي الي لاثم فقد حضر الاثم كما يقال ان الحرب يحضرها القتل والموت
او السيف والموت فيكون او السيف والموت فيكون حضور السيف في
القتال والسلاح سببا لحضور القتل والموت فيقال انه حضر والامثال
الاشعار في ذلك كثير قال الشاعر

الشياطين

ن

يا ايها القاكب المزجي مطيته سابل بني اسد ما هذه الصوث
وقل لهم بادوا بالعذر والتمسوا فولا يريكم ابي انا الموت
نوكيت واشد ما يجري في البيع الحلف الكاذب روي ابو عيسى عن خزيمة
بن الحر عن ابي ذر قال النبي عليه السلام ثلاثة لا ينظر الله اليهم يوم القيامة
ولا يذكّرهم ولهم عذاب اليم قلنت من هم رسول الله خابوا وخسروا قف
المنان والمسبل ازاره والمنفق شلغته بالحلف الكاذبة قال ابو عيسى هذا
حديث حسن صحيح الاسناد قال الامام الحافظ هذا باب فيه مشاييد
صحيح من طرق ولا طول بذكرها ها هنا فواجب ان يكون فيها المعني المنان
هو الذي يعطي ليا خذاكشي والذي يعدد عطاءه على المعطي نفا خرا عليه به
وتعبر او كانه يرجع الي الاول لانه يطلب منه الاستخاء به والاستند له

والمسبل ازاره هو الذي يتجاوز به العيبين شرعاً والمنفق سلعته بالجلف
الكاذبة هو الذي يخلف على سلعته بالجودة والسلامة من العيب والكذب
في الصفة فاما الاول فان الذي يطلب اكثر مما اعطى فانه جابن وان كان
دينا وقد يتناه في قوله تعلي وما ايتهم من ربا لربوا في اموال الناس فلا يربو عند
الله ولينظر هناك ٥ واما الذي يطلب لتفاخر هو الذي يبطل عمله بقوله
ذلك كما يتناه في قوله يا ايها الذين آمنوا لا تبطلوا صدقاتكم بالمال الذي
وقد يتناه في مرضعه واخبرنا بالدليل ان الباطل انما يكون بالموازنة
لا بمجرد الاحباط كما قاله المستدعة والذي يمن عطايه وبعده نعمة هو
المولي لمر اعظم علي العبد الا جفرت فمحاو ذلك منعا لطي صفة لا تنتفي الا به وحده
واما المسبل ازاره فيرجع الى الجن والحيدل والنعيم للنفس وذلك من الكبار
فان صفة النعظم والتكبر لا يكون الا لله قال صلى الله عليه وسلم قال الله
الكبرياء رداي والعظمة ازاراي فمن نازعني واحدا منها قدفنته في النار ٥
واما المنفق سلعته فلا يخلو ان يخلف على حق ويخلف على باطل فان خلف
في سلعته على حق لينقذها فانه مكرورة وليس بحرام لان الله سبحانه ذكره
عن العرصة في النور والتقوي والاصلاح بين الناس فكيف في الزيادة في
الكسب وان كان خلفه على باطل فقد يتناقض وجه تضاعف الثمن فيه وفي
الصحيح البين الفاجرة منقعة للسلعة مسخرة للبركة فانها وان كانت
المتاع وكثرت التمتع فذلك محقق في المعنى لانها تاكل الحسنة وتاخذها
من يدي صاحبها وتعطيها للمجملون له المكذوب في معاملته وربما كانت
محققة في المال في الحار والمال فيذهب عنه حظ الدنيا الذي حرص عليه وربما
في ذلك لاجله ويذهب عنه حظ الآخرة فيختار الوجهين ويعوته المقصود
في الدارين ٥ الفائدة العظمى في هذا الحديث من حظ الاصول ما تضمن
من الجن الوعبد العظيم من ان الله لا ينظر اليه ولا يركبه ولهم عذاب اليم

رجعت

وقد بينا في غير موضع ايجاب الوعيد ومناصدها وبيننا ان الله ينفذ وعده
ووعيده حقا لا يد من ذلك ولا يغفر الذنوب للمؤمنين ان شاء والمعنى في ذلك ان
ايات الوعيد متشابهة محتملة وايات الوعد محكمة وقد بين الله وبين علي رسالته
نبينا صلى الله عليه وسلم ونعلي ربنا وثقت ان الله يغفر لمن شاء من عباده فيكون
الوعيد نافذا في بعض الاحوال وفي بعض الاشخاص وفي بعض الاعمال وعند عدم ما
يقابل من الطاعات او يروى عليه من حسن النيات كما بيناه في النفساني والاصول
كالذي روي في الصحيح رحمة الله امر سمحا ان يامع لو اشترى واقتضى لفظ البخاري
وروي الترمذي وغيره ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من انظر معسقا او وضع
له اظله الله يوم القيامة تحت عرشه يوم لا ظل الا ظله من حديث ابي صلح عن ابي
هريرة وذكر من حديث شقيق عن ابن مسعود ان سؤل الله صلى الله عليه وسلم قال
فحسب لاجل من كان قبلكم فلم يوجد له من الخير شي الا انه كان حجة موسى
وكان يخالف الناس فكان يامع علما انه ان نجوا وزوا عن المعسوق قال الله الحق الحق
بذلك منه تجاوزا عنه وهذا كله صحيح متفق عليه في عموم الورد في
ايات الوعيد ولذلك قال عليه السلام كما تقدم ان هذا البيع فحضر الشيطان
والا ثم فشوبوه بالصدقة فان الحسنات ينطبق السيئات والوعد يقضي على الوعيد
لا ختماله وليس الوعيد كالوعد في جزئه وعمومه واسترساله كما قالت المتقدمة
وقد بيناه والله اعلم وانما روي في هذا الباب الحديث الصحيح واللفظ
للبخاري ان رجلا اقام صلعة وهو في السوق فحلف بالله لنفد اعطى بها ما لم
يحط ليقوع فيها رجلا من المسلمين فنزلت ان الذين يشترون بيع الله وايمانهم
الاية وهذا الحديث بلغظه ومعناه خارج على الاصل الذي قد مناه من الوقت
والحال واليالف والنية وداخرج به القصد الى الاستهانة بالشرعية والاستحسان
للامر والنهي نزل عن منزلة الايمان وكان الوعيد فيه على العموم وهذه معانيها
يفهمها الاشبعان من طعم التحقيق بان من خيرا الاخبار والسغب الطيبان والظمان

مردنا

لسان

يزي

موافق لما روي عن عثمان قال القاسمي بن العربي في حديث أبي قتادة
عاصيته / اختلاف كما ترون ولكن اصحبه المشهور المتقدم ذكره

صيد البحر

عن أبي الهيثم يزيد بن سيف عن أبي بردة قال خرجنا مع رسول الله
صلى الله عليه وسلم في حج او عمره فاستقبلنا رجل من جراد فجعلنا
نضرب سياطينا وعصيانا فقال النبي صلى الله عليه وسلم كلوا فانهم
صيد البحر قال ابو عيسى غريب انفراد به ابو الهيثم وقد روي
عنه شعبة حديثه في تمامه وتكلم فيه **الإشناد** ليس في هذا الباب

حديث صحيح وقد روي بوردون مثله بعينه عن أبي هريرة **الفقه**
اختلفت عن عمر بن الخطاب فروي ملك انه امن

كعبا حين اذني جواز اكله للمحرمين وروي انه بقي فيها بدرهم ثم اذني
وقال له عمر مرة خير من جرادة وروي انه قال ان الجراد ينثره حوت
كل عام من ثمن **وقد روي بعضهم** ان اوله ثمن حوت وهذا شبه لانه
بعضه المشاهدة وعمر لما سمعه يخبر بذلك لم يرد لقول النبي صلى الله عليه
وسلم اذا حدثتكم اهل الكتاب فلا تصدقوهم ولا تكذبوهم فجوان
ان تصدقوا او تكذبوا اذ ما عندهم مبدل لا يتبعني منه الصدق من الكذب
فان التوراة لم تنزل في مبدل الى الاكثر من قول العلماء ان الجراد صيد
بر لا نذكر له مشاهدة فلا يرجع الى خبر لم يصح قال ملك فيه قبضه من طعام
وقال ابو حنيفة مرة وهو اولى عندي فان قبضه من طعام خير من قبضه
من جراد

باب الضبيع

ابن ابي عمير قال قلت لابي بصير قال نعم قلت اكلها قال نعم قلت
اقاله رسول الله صلى الله عليه وسلم قال نعم **حديث حسن صحيح**
وقد روي عن جابر عن عمر والاول اصح **الإشناد** قال الفقيه

حديث

باب التذكير في التجارة

ذكر فيه ابو عيسى حديث محمد الغامدي لم يروه غيره قال علي بن عطاء
عن عمارة بن حديد عن محمد قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اللهم
بارك لامي في بصرها قال وكان ذا بعث شربة او جيشا بعثهم اول
النهار وكان محمد رجلا ناجرا وكان ذا بعث تجارة اول النهار فانوي وكفى
ماله قال الامام الحافظ يروي عن ابن عباس وعنه ان ما بعد صلاة الصبح
وقت يقسم الله فيه التزق بين العباد وثبت انه وقت ينادي فيه الملك
اللهم اعط منقفا خلفا واعط مسكنا تلقا وهو وقت تبداء الجرص ونشاط
النفس وراحة البدن وصف الحاطن فيقسم لاجل ذلك كله وامثاله وقد روي
هذا الحديث من طرق كثيرة تفيد كل منها في موضعه

باب الرخصة في البشرا الى اجل

ذكر ابو عيسى حديث عمارة بن ابي حفصنة عن عكرمة عن عائشة قالت
كان علي رسول الله عليه السلام ثوبان قطريان غليظان فكان اذا تعد
فروق ثقلا عليه فقدم جزء من الشام لثوبان اليهودي فقلت لو بعثت اليه
فاشتريت منه ثوبين الى اميسرة قال رسل اليه فقال قد علمت ما يريد انا
بن يان بن هب بما لي او بدراهمي فقال رسول الله عليه السلام كذب قد
علم اني من انقامهم واداهم للامانة وذكر حديث هشام بن حسان عن
عكرمة عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم ودرعه موهونة بعشرين
صاعا من طعام اخذه لاهله ولقد سمعته ذات يوم يقول اما امي عند
محمد صاع ثمن ولا صاع حب وان عنده يومئذ تسع اشوة وهو حديث حسن
صحيح وعنده الحديث الاول بان حديث عمارة بن ابي حفصنة هذا فقال

است احقهم حتي تقوموا الي حرمي بن حمارة فتقبلوا راسه قال وحمي في القوم
قال ابو عيسى عجا بابه هذا الحديث قال الامام الحافظ وبرا بولده حمي
في حرمنه لا فادته هذا الحديث وعلي حاله لم يخرج الصحيح **العريضة**
فيه القطر نوع من البرود يصنع باليمن البر الثياب التي لما قدرك الامهالة
هي العذالة من الدهن تكون علي الرقة رقيقة السخنة المنقبة الراجعة
الاحكام في سبع مثال لراوي في معنى الترجمة وهي الترجمة في الانبيا
الي لاجل جعلوها رخصة وهي في الظاهر عذبة لان الله يقول في شكر
كتابه يا ايها الذين آمنوا اذا نياكم الدين الي اجل مسمى فاكتبوه فانزلها
اصلا في الدين ورتبها علي كثير من الاحكام ولعن العني في ذلك ان المرو
لما كان لا يعلم هل يوافي ذلك لاجل حيا غنيا فتنبر اذمنه مما التزم لم ياتيه ع
فقير الاثني له او ميتا فلا يودي ما عليه وتبقي ذمته مرتبطة به ولاكن اذ الله
في ذلك اذا خلصت النية في الغرم علي الاداري في الصحيح قال دستور الله عليه
السلم من اخذ اموال الناس سري اداها اذكي لله عنه ومن اخذها يريد ان لا يفها
انلفه الله فاذا كان بهذه النية جعل الله له محرجا في الدنيا والاخرة
الثانية كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يلبس الحشن وياكل البشع لتقلله
من الدنيا وابتاذه ما عند الله فعل **الثالثة** مداينة النبي عليه السلام
للبيوت مع انهم ياكلون الربا كما اخبر الله عنهم وهم قد نهوا عنه
دليل علي ان الله قد عفا لنا عما يغتقدونه وجعلوا في حفا حلالا وان كان
في حقرهم جرائمنا تنفاه اليها منهم بالوجه الجاني بيننا وبينهم والانشغال
في التملكات تخالف بيني المحللات والمحرمات كشاة بينة لما انشغلت
حلفت وهم عندنا مخاطبون بفروع الشريعة علي حال فداخذ النبي
عليه السلام كماروي ابو عيسى شعيبر بن سودي ورهنة دعه فياين
جوان معاملتهم مع نجاتهم بالربا والخمر ساقاهم خيبر علي شطرن ماخرج

منها وكوه بعض العلماء مساقاة الذي في الحرم الايمان ان عمل منه خمس او هذا
 مما لا يلزم في الدنيا فانه مما عفا الله عنه عند المسلمين واباحه لهم منهم فاعاملهم
 وساقهم وخذا مواعدهم فقد سن رسول الله عليه السلام ذلك فيهم **الواحدة**
 قوله ولقد اسمي آل محمد في تسعة ايام ولبيس عندهم الاصاع متر ولا صاع
 بر قد كان نعيم الايام الثلاثة كذلك والشهر لا نوقد عندهم نار والانوار
 فغشاهم من فوقهم ومن تحتهم وعن ايمانهم وشمايلهم ومن ايامهم ومن خلفهم

الخامسة رهنه لارعه دليل على جواز رهن الة الحزب في بلد
 الجهاد عند الحاجة الي الطعام وقد يبر ذلك على الحاجة اليها في الحماية
 للبيضة والدفاع عن اللة لانه اذا تعارض امران قدم الهم والحاجة الي
 القوت اهم نعمت **السادسة** قولنا عابشة رضي الله عنها
 الي الميسرة لم ترد به الي ان تستغني بما يوفيك الله لانه اجل مجهول ولا
 يجوز باجماع من الامة وانما يعني به الي وقت رجاء الميسرة وذلك وقت

الجداد والحصاد والبيع اليه جابن عندنا وقال الشافعي وابو حنيفة
 هو مجهول ولا يجوز ان يجعل واحد منهما اجلا فلنا بل هو معلوم بلا اشكال
 ويجعل الحدانية اذا سمي في معظمه واكثره وقد يتناه في مسائل الخلاف

السابعة رهن السلاح مع الحاجة اليها في زمن الجمل وعند الحاجة
 الي الطعام فيها الهم فالهم

باب كناية الشروط

قال الامام الحافظ ابو بكر بن العزبي رضي الله عنه الشرط في العربية
 هو العلامة ومنه اشراط الساعة وهو عبادة عن كل شيء يدل على غير
 ويعلم من قبله ولما كانت العقود يعرف بها ما جري سميت شروطا وسميت
 وثائق من الوثيقة وهي ربط الشيء ليدل على ثبوتها وسميت عقود لانها
 ربطت كناية صا وربطت قولا وقد امر الله بذلك في كتابه العزيز بقوله

سميحانه اذا ندمتم بدين ابي جليسمي فاكتبوه وقد انبنا بحمد الله علي ائمة
 من البيان توفي علي الغاية بالانسان في هذه الاية في كتاب تفسير الفتي ان
 احكامه وناسخه ومنسوخه وذكرنا اختلاف الناس في ذلك والصحيح
 منه ان الحق في الكتابة والنشأة للمتعاملين فمن دعا منها اليها لزم
 الاخر الاجابة اليه واذا ابتدأها كانت وقد ذكر ابو عيسى في الباب
 حديث العبد ابن خلد بن هوذة وليس في الباب غيره مختص او كذلك
 ما اخبرنا المبارك بن عبد الجبار عن احمد بن القاسم الا زدي قال ما القاضي
 ابو الطيب الطبري قال ما ابو الحسن علي بن عمر بن عبد العزيز بن معاوية
 القرشي عباد بن ليث صاحب الكرابيس عن عبد المجيد بن زعب ابو وهب
 قال قال لي لعبد بن خلد بن هوذة الا فريك كتابا كتبه لي رسول الله
 صلى الله عليه وسلم فذكره وقال عبدا او امة شك عباد بن ليث وهو
 صاحب الكرابيس لم يروه غيره قال ابو عيسى حديث حسن غريب
 وفيه ثمان فوايد الاولى البداية باسم النافع قبل الكامل في الشروط والادبي
 قبل الاعلي ليعني انه الذي شترى فلما كان هو الذي طلب اخبر عن الحقيقة
 كما وقعت وكتب حتى يوافق المكتوب المقول ان يذكر على وجه في المنقول
الثانية الفايده في كتب رسول الله عليه السلام ذلك له وهو ممن يوم من عمله
 ولا يجوز عليه ابدان فضله التعليم للمخلق حتى اذا كان مع امر في كونه بفعله
 فكيف بعينه الذي لا يوم من علمه تبدل الاحوال عند تقدم الزمان في تعيين
 القلوب عن الحق وتوردها بين الافران والاندكان بين غايات الشيطان
الثالثة ان ذلك علي الاستحباب لانه قد باع وابتاع حتى من اليهود
 ولم يخن في الصفقة شهود ولو كان من امم وصافي الشريعة لقام به صلى
 الله عليه وسلم قبل الخلق **الرابعة** يكتب لوجاه اسماء واسم ابيه
 وجده حتى ينتهي الي جد يقع به التعريف ويرتفع الاشتراك الموجب للاشكال

عند الاحتياج الى التظن لا توي لي قوله محمد رسول الله فوقه التعريف
وانفع الاشكال بما لا يمين فلم يزد عليه **الخامسة** الاحتياج
الي ذكر النسب الا اذا افاضت بغيرها ورفع اشكالا والناس اليوم يكتبونه
افتخارا او رتبهما قصد به من ليس مشهورا بذكره فخيراته له ولا يحتاج
الى ذكر البلد لا لرفع الاشكال عند توضع الاشتراك **السادسة**
قوله هذا ما اشترى لي لعدا من رسول الله اشترى منه فكون لفظ الشراء
وقد كان لا دل بكفي لا كتبه لما كانت الاشارة بهذا الي المحتوب ذكر
الاشتراء في القول المنقول **السابعة** قوله عبدا ولم يصفه ولا ذكر
المنزلة لا قبضة ولا قبض العبد الذي اشترى واقتصر على قوله لا داء وهذا
كان في الجسد والخلقة ولا جنينة وهو ما كان في الخلق ولا غايلة وهو
سكون البايع علي ما يعلم من محوره في المبيع قصد النبي صلى الله عليه وسلم
والله اعلم الي كتبة الشرع بتعبه ليبين كيف نجب ان يكون عمل المسلم
في بيعه فاما تلك الزيادات فاما احداثها الشر وطبون لما حدث في العالم
من النخا ذل والحياة فكل معنى توقع ان يقوم به جعلوا له وصفا وعيشوا
فيه فضلا وادخلوه شرطاً حتى ادخلوا من ذلك لا يجوز وتقبلوا فيه ليجوز
فلم تجز ولا يجوز ابد او ان اضره وجوزوه فانه ورسوله كانوا احيق ان
يرضوه **الثامنة** قوله بيع المسلم المسلم قال في صدر العقد اشترى
ثم قال بيع المسلم المسلم ليس ان الشراء والبيع واحد وقد فرق بينهما ابو حنيفة
وجعل لكل واحد حكما منفردا والكلام في ذلك طويل وان قل فيه التخصيل وقد تباها
في مسائل الخلاف **التاسعة** في هذا الحديث نولي الرجل البيع بنفسه
وذكر بعضهم في حديث اليهودي نولي الرجل الشراء بنفسه وذكره
بعضهم ليلد يسامح ذو المنزلة فيكون نقضا من جهه **هـ**

باب الميكال والميزان

ذكر حديث عروة عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يحيا
الرجل والميراثان نعم قد وليتم امر من هلكت بينهما الامم السالفة قبلهم وقال
برويبه حسبن بن قيس عن عروة وهو يصف في الحديث والصحيح وفقه
علي ابن عباس قال الامام الحافظ الاصل في امر الميراث والميراثان القوان قال
الله سبحانه الا تطغوا في الميراث ما ذكر الله محسن اعز شعيب مع قومه في
ذلك وقد روي مكر عن ابن عباس موقوف فامطوعا ما انقص قوم الميراث
والميراثان لا قطع عنهم التزق قال علماءنا ارادوا النكتة من المال بغير
طريقة فقطع الله عنهم التزق من عنده وقد روي لميراث الميراثان المدينة
والميراثان من اهل مكة وقال النبي صلى الله عليه وسلم في المدينة اللهم بارك
لهم في صاعهم ومدهم وقال مكر لا شئ لبركة في صاعنا اكثر مما عندكم

باب بيع من يزيد

ذكر حديثنا لاخضر بن محمد بن عبد الله الحنفي عن اسحق بن مالك
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم باع جلا وقد خاف من يزيد وقال من يشتري
هذا الجلس والقدر فقال جلا خذتها بدهم فقال النبي صلى الله عليه وسلم من يزيد
علي درهم من يزيد علي درهم فاعطاه رجل درهمين فباعهما منه قال وقد
رواه عن الاخضر بن محمد بن عبد الله الحنفي قال لرامام الجافظ
هذا مبين لحديث النبي عن البيع عن بيع اخيه وان ذلك مخصوص عند الثرائين
والاقتراب من الانقاذ واما حال التثويب وطلب الزيادة قبل ذلك فلا بأس به
وعليه يدل الحديث وقد ذكر ابو عيسى عن بعضهم انه يجوز في الغنايم والمواثيق
والباب واحد والمعنى مشترك لا تختص به غنمة ولا ميثاق

باب بيع المدين

ذكر حديث عمرو بن دينار عن جابر بن عبد الله ان رجلا من الانصار وذكروا
الحديث ولفظ البخاري في الصحيح ان رجلا من الانصار دبر مملوكا له ولم يكن

له مال غيره فبلغ النبي عليه السلام فدعا به وقال من يشتريه مني فاشتراه نعيم
بن النخام بثمان مائة درهم فآخذ ثمنه فدفعه اليه قال جابر بن عبد الله بنطيطا
ما في عام او ازيد غيره في الصحيح فدفعها اليه وقال له ابدأ بنفسك فتصدق
عليها فان فضل شي فلذي فرايتك فان فضل عن ذي فرايتك شي فلهكذا وهكذا
يقول من بين بدلو عن مسكن عن شمالكو في رواية من في عذرة **الاستبان**
قال علماءنا انما صوابه نعيم النخام لان النبي قال النعيم هذا دخلت الجنة فسمعت
خيمة والنفث فاذا هوانت فيه سمي النخام صح والنجمة السعلة **العارضة**
في فوائده في **الاولى** حقيقة التدبير وهي عشق الرجل

مملوكه بعد موته اما بلفظ التدبير واما بان يقول له اذامت فانت حرة
فان المعنى وجد وان لم يكن لفظ الاحكام انما ثبت بمعاني لا لفاظ لا بفشور كما
وهو عقد لازم عندنا لا يجوز للسيد الرجوع فيه وبه قال ابو حنيفة وقال
الشافعي هو غيب لازم ويخرج فيه مني شك بمنزلة الوصية والدليل على
انه بمنزلة الحقيقة والحكم اما الحقيقة فلا ان عتقه بعد موته واما
الحكم فلا انه في الثلث بالاجماع الا عند مسروق ولو لا كونه وصية لان غيب
الا بعد الموت خرج من راس المال كالمعتق الي جيل قال علماءنا لما علق
العتق على صفة استحقة ضرورة وانما قضى فيه بالثالث لانه حكم يظهر
بعد الموت وكل حكم يظهر بعد الموت فهو في الثلث كاز وصية او تدبير
فان تعلقوا بالحديث المتقدم قلنا هذا الحديث ليس من النبي عليه السلام
من قال يلزم الانقياد اليه على كل حال وانما هي قضية في غير حكاية في حال
فلا تنعدي الي غيره الا بدليل هكذا اذا كانت مجردة من الاحتمال واذا
تطرق اليها التاويل سقط منه الدليل والذي يدل على احتمال فيها وانها خارجة
عن طريق لراجح حاج قوله ولم يكن له مال غيره ولو كان بيعه لان التدبير لا
يقتضي منعاً ولا بوجوب عتقاً لم يكن لذكر الراوي قوله ولم يكن له مال غيره

معني ولا يجوز استقاط بعض الحديث والتعلق ببعضه وتختل ان يكون شفيها
فقد بقي عليه السلم فعله وعليه حمله البخاري وبوب به وادخله في الباب
وقال بعض العلماء باعه في ديني هذا باطل فانا قد بينا في الصحيح انه دفعه
اليه وامره ان يعود به علي بنه وعليه في عايشه ودينه وقد قال جماعة

باب كراهية تلغ البسوع

خرج عن ابي عثمان عبد الرحمن بن مل النهدى عن ابن مسعود عن النبي
عليه السلام انه نهى عن تلغ البسوع وذكر عن ابي هريرة ان النبي عليه السلام
نهى ان يتلغ الجلب فان تلقاه انسان فابتاعه فصاحب السلعة فيها
بالخباء اذا ورد السوق صحح حديث ابن مسعود واستغوب حديث ابي
هريرة وحسنه وادخله ثمانية لجلديث اصول في ثمانية ابواب من
المناهج قد بينا في كتاب الاحكام ان النبي عليه السلام نهى عن ستة وخمسين
بيعا منها في الصحيح وباقيها في الحسن وخبر استوق ذلك
في هذه العارضة على الاختصاص فتقول البيع الاول بيع التلغ قد بينا
في كتاب القيس ان النبي عن تلغ الركبان مبني على قاعدة المصالح من
القواعد العشر التي انبت عليها احكام المعاملات فانها ترجع الى مراعاة
حق الجالب في حفظه عن الغبن في شلغته او الى مراعاة حق البلدي في منعه
عن الظفر بطلبته وقد اختلف العلماء في ذلك على قولين فراه ملك والحنفي
لحق البلدي وراه الليث والاوزاعي والشافعي لحق الجالب وقال ملك بملك
من فعل ذلك وقال ابن القاسم بوجوبه لان بيعه ربما جهل ويكون
اهل السوق اشراكه ان كان لها سوق تعرضت على الناس قال ملك
في جلد التلغ المبل وفي رواية والغر تحب في اجزي واليومين في رواية
ابن ميمون وقال الشافعي هو بالخيار اذا بلغ السوق واطلع على الغبن

قال — الحديث وبيع اه اذا ربي الغن عليه ولم يعلم هويه وهذا هو مذهب
ابي هريرة علي ما ورد من تفسيره في الحديث فانه من قوله وقال الغن يفتسخ
البيع لانه عمل علي غن الامر كما قال صلى الله عليه وسلم من عمل عملا ليس عليه
امرنا فهو رد والصحيح عندي انه لمراعاة الحقيقين لان اجتماعهما لا يتناقض
ولا يخول الاضرار بواجب منهما ولا يفتسخ ان نزل لما قدرناه في الاصول مثايل
الخداف وغير ذلك وقال ابن القايتم لا يفتسخ اذا فات وهذا يقتضي الفتسخ
قبل الفوف والا قول اصح **الثاني** المحافلة وهي مشتقة من الخفل
وهو الفراج من الارض **الثالث** المزاينة وقد فسرنا في
الحديث الصحيح من تفسير الصاحب لاوي لها فالمحافلة اكثر الارض
بالحنطة والمزاينة بيع الثمن بخروش النخل بالتمر ثم حمل ذلك على كل رطب
يباين ثم حمل على كل بيع الى من الفساد ثم الفساد الى الدافع ما خوذ من
الذين هو الدافع وقال مكن المزاينة كل شيء من الجزاف الذي لا يعلم كيله
ولا وزنه ولا عدده ابتيع بشيء من المستمي من الكيل والوزن والعددي
اختصاره بيع المجهول بالمعلوم وهو نوع من الفساد يرجع الى قاعدة
الغرر وفائدة الاختلاف في ذلك ان يعلم المستمي من النبي عليه السلام
باللهي ثم يركب عليه غن ه وكانها كانت عندهم يبيعون ينخوها وقع الامتياز
بها الوضوعها فاجاب النبي صلى الله عليه وسلم عنها وفهم منها تساوقا وامتناع
كرو الارض بالحنطة منها يستمد من قعدة الغرر وامتناع كرايها بالحنطة
من غن هاهم على سراقك لذلك خالف فيه من لم يوافق على الاول وهو الأكثر
فاما اخذ بعموم الحديث واما ركب قاعدة ملك في الدرايع فانه يودي
الى طعام بطعام الى اجل وقد جوزة ابن ابي ليلى ابو يوسف ومحمد وموخر
لا ينفق وما رايك احد من العلماء انفقته الا النسائي فانه وضع فيها جزا
مرداوا جان البيت كراها بما يخرج منها وهو مذهب اهل الاندلس وهو

اخف في محالفة مالك لانه غدر وليس مرياً ومن حوزة قال ليس بغدر ان
 حصل شيء شاركه بالمصيب كما لوخ في الفراض وان لم يحصل له شيء ومذاقوي
 حذاه **واما** بيع الشيء بالشيء ففيه النقص لست راه وعليه يحمل كل رطب
 يابس وجهل ابو جنيقة لمذا على فهمه وتعلقه بالاستنباط وهبكم محبا
 اصحابه انكروا حديث زيد بن عياش فابصنع في حديث ابن عمر في شيء
 النبي عليه السلام عن النبي بالشيء **الاربع** بيع الحاضرة للبادية انتهى
 عنه ولا بد من معرفة المراد به فان الحاضرة في العربية من كان مقيماً على الماء والبادية
 من كان من ابناء نمار السمار وكذلك فتى فقيه العرب ملك بن انس رضي
 الله عنه وفي النسي عن ابي حازم عن ابي هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم
 قال لا يبيع حاضر لباد وكذلك اهل البادية من اهل الريف ليس بالبيع بآن
 ممن يري انه يعرف السوم الا من كان منهم يشبه اهل البادية قال ملك
 فلا احب ان يبيع لهما حاضر وقد جاء في الحديث فمسترا لا يكون له
 سمياً را ثبت في الصحيح من تفسير الراوي ومعنى النقي عن ذلك غريب
 ففي الحديث كما ذكر ابو عيسى لا يبيع حاضر لباد دع الناس من رزق الله
 بعضهم من بعض وهذا يقتضي ان يترك البدي يسارمه الحضري فما اعطاه
 بما يرضى به البدي فجاز ان يعفان الصفة به ومذا يعارضه حديثنا
 احدهما العام قوله بايغت رسول الله صلى الله عليه وسلم على النصح لكل مسلم
 وحقيقة النصح الا ترض له الا ما ترضي لنفسك وانت لا ترضي لنفسك
 بعين حجة فلا تعينه فيها والثاني الحديث الخاص لا تلقوا السلع على احد
 الناولين فاما هذا المعارض الثاني توجه النقص منه ان يحمل على ان معنى
 لا تلقوا الركبان الحق اهل الحاضرة **واما** الناويل الاخر الذي يعارضه
 النصح فقد عسر عيا كثير من الناس وجه الخروج عنه قال بعضهم قوله
 الدين النصيحة عام وهذا خاص والخاص يقتضي عا العام قال الامام

بن العزقي / بن ابي عمار هذا هو عبد الرحمن بن عبد الله بن ابي عمار مكي وقد
 اخبرنا المبارك بن عبد الجبار اخبرنا القاضي ابو الطيب الطبري اخبرنا
 الدارقطني اخبرنا محمد بن القاسم بن زكريا ما ابو كريب حدثنا قتيبة
 عن جرب بن حازم حدثني عبد الله بن عبيد بن عمير عن عبد الرحمن بن ابي
 ابي عمار عن جابر بن عبد الله قال **سئل** رسول الله صلى الله عليه
 وسلم عن الضبع قال هي صيد وجعل فيها اذا اصابها المحرم كبشا وللحد
 طروق وفيه زيادات انه يغني في الطي شاة وفي الضبع كبشا وفي
 الارنب عناقا وفي البربوع جفوة فقلت لابي الزبير وما الجفوة
 قال التي تدقطع ورعت **الفقه** الضبع اصله تفوق عليه في
 انها تجري ولكن التعليل فيها مختلف فاما ابو حنيفة فعنده ان الجزا
 في السباع العادية وعند الشافعي ما لا يוכל لحمه لا جزاؤه وعندنا
 ان الجزا في الصقر والباري من سباع الطير وفي الثعلب وباليث شعري
 من وجب الجزا في الضبع وبني تغرث الادبي وتغله حديقه لا مغالبة
 كيف لا يري الجزا في الثعلب **فان قيل** لانه لا يוכל الضبع
 توكل **قلنا** واذا حلت الضبع سبع للادبي فمن يحرم الثعلب **وهي**
 وليس بسبع الا للدجاج وشبهها وكان المغموم من المذهب انما
 لا يبتدي لادبي لا يقتل في الا حرام ولا في الحرم وفيه الجزا والذي
 يقتضيه ظاهر القرآن ان ما لا يוכל فلا ييس بصيد وان كان فيه ضرر
 ابتداءه او لم يبتد بباح قتله او يحب في مواضع الا انما اورد الحديث في
 الضبع وبني تغرث خلافا للجزا دل على ان المقصود ما يودي مغالته
 هذا ان قلنا ان الضبع لا يוכל ان قلنا انها توكل فيتحقق انها صيد
 ويتعين فيها الجزا والاصل مضطرب جدا ولاجل ذلك تباينت فيه سبل
 الصحابة رضي الله عنهم وقد مضى في الصلوة رفع الايدي عند رؤية البيت

اكاظ وهذا مكي لو كان في غير الضرر فاما الاضرار باحد في ماله
 فلا يجوز والعني فيه عندي والله الموفق اعلم انه ينبغي عن بيع الحاضرة
 للبادي لاختصاص الحاضرة بما يستفيد من البادي ذاباع له واحلكت
 الشريعة ان يكون البادي يتولى بيعه بنفسه فاذا عرض له وراه كل احد
 ارفع المخرج عن الذي شره وان كان باقل من القيمة **تركيب**
 على هذا اربع مسائل الاولى اذا ثبت ان ذلك حق للحضري فقد قال ملك
 في البدوي يقدم المدينة فيسأل الحضري عن السعة قال لا خير به
 يعني الحق اهل الحاضرة في الذي يرجونه من رخصه والذي يحقق لهم
 المسئلة ويكتسب غطاها ان هذا البدوي ان طلب ان ياخذ ما تنقله اخذ
 باول عطار وان زاد ان يستوفي المشي بها حتى يكون شمساً ونفسه
 كان ذلك له فهو اذن ترك الاجتهاد لنفسه كذا روي عنه ابن القاسم
الثانية تركب على هذا لا يبيع حضري لحضري كذلك قال عنه
 مع ابن ذهب ووجهه المعني الذي في بيع الحضري للبدوي بعينه تركب
 على هذا تركب عليه **الثالثة** ان ارسل قريش او صدوق الى قريش
 او صدوق له في بلد اخر بضاعة ليبيعهما قال لا يبيع له للعلة المذكورة
 وقال ابو حنيفة يبيع الحاضرة للبادي كما قال مجاهد انا كان ذلك
 في صدر الاسلام ثم نسخ ومنهم من قال كان الناس في ذلك الزمان على بركة
 فاما اليوم فقد أخذ كفوا وعرفوا كل معنى وتحققوا وقد قال الانوراع
 لا يبيع له ولا كثر خبره لان السؤال اذا وقع فقد وجب النصح والصدق
 جوابا للاستشارة والمستشار هو من وقال ملك في المعاريف مندوحة
 ياخذ له في حديث اخر نحو اللفظ مثل ان يقول له ما سعة هذه السلعة
 فيقول له انا لست من اهل السوق فيصدق ولا يكون جوابا لما راده **الرابعة**
 اذا قلنا لا يبيع له فقد اختلف قول ملك هل يشتري له واخر قوله الى

يشتري له وهو الصحيح لوجهين أحدهما ان الشراء هو البيع قال الله تفلوا شرا
 ثم خير وقال النبي عليه السلام المشايعة ان الشيان وهو اختيان
 ابن حبيب وهو الصحيح في الدليل وقد قد منا ان الناس اليوم قد عرفوا
 المعاني فحاشاه قد ارتفع معني هذا الحديث **الخامس** بيع الثمر
 قبل بدق صلاحها مسئلة بدعية اختلف العلماء فيها تعز علما بنا روايتان
 احداها انه اذا باعها مطلقا فسد البيع في مشهور من ههنا وبه قال
 الشافعي حتى يشتري على المتاع الجديدة الحبري قال ابو حنيفة تجوز
 البيع ويوتر بحد ما تحكم العقد وهي الرواية الاخرى لنا وقد ثبت
 ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الثمان حتى يبدو صلاحها نهى البيع
 والمتاع والنهي يقتضي التحريم ونسأد النهي عنه وقد نهى صلى الله عليه
 عن البيع ومنعه ومد البيع الى غاية هي بدو الصلاح فلا تجوز وجوز
 قبلها وقال المخالف ثبت في الصحيح عن زيد بن ثابت انهم
 كانوا يتبايعون الثمان قبل بدو صلاحها ثم يقولون احبب الثمرة
 الدمان اصابها القشام عاهان تجتجون بها فقال لهم النبي صلى الله
 عليه وسلم ذلك المشورة لهم قلنا ثبت في الصحيح انه قال لهم اني انتم الله الثمرة
 فيما ياخذ احدكم مال اخيه وهذا قوله المعني الذي يدفع الظنون وقوله
 كالمشورة لهم يعني به اعلامهم واستعلام ما عندهم من الجواب في ذلك فلم
 يكن عندهم جواب الا ان امتثلوا واطاعوا وشبهوا ولم يأتهم النبي
 عليه السلام بالجدة عند البيع وانما اطلق القول في النهي فوجب جملة على
 الاطلاق واذا وقع تحت مطلق النهي وجب ان يكون فاسدا مفسودا
 لا يفتون لجدة ولا يظنون له في الصحة جذا وفي المسئلة لعلمنا نرفع طويل
 ليس من العارضة **توكيد** قد نص النبي صلى الله عليه وسلم حتى يبدوا
 صلاحها في الحديث الصحيح فقال خني يشفع وقال ايضا حتى تحمار

مثل

يعني تحت

٢٧٢
وتصفاة وقال لا نبيعوا العنب حتى يستود ولا الحب حتى يشتد
واذا فسر النبي عليه السلام شيئا لم يخرج لاحد تفسيره بل نقول اذا فسر الراوي
الحديث فهو اولى من تفسير غيره فكيف بالتفسير النبي عليه السلام
قايلاه وقد كان زيدا بن ثابت لا يبيع ثمانا حتى تطلع الشمس يا وليد
الحديث يبيعها ذلك لان النبي عليه السلام يذكره ولا كثر العادة كانت
جارية عندهم بان طلوع الشمس يا بنت صف مع الفجر فحينئذ يستقبل الناس
زمانا اخر وينقلون عن منازلهم وينتبت ما ثبت من الثمان ويستقط ما
سقط قال

أفتابها حتى دمع القود في الثري ولف الثري في ملائكة النجى
وقد تختلف لقوا بد في البلاد وفي الثمان فالزيتون عندنا انما تؤمن عليها
العامة اذا خرج عنها شرب في شبه الشمس المنصل بايه وطلوع الثري في
الامن من العامة على النخل او خروج شرب في شبه علي الزيتون انما هو عبارة
انه قد ثبت منها ما ثبت وسقط ما سقط وتبين حالها في الحمل والافهي معرضة
بعد ذلك لا فان اخر من حر او برد او صرا او تلج او برد تحسب تقدر بالذر
وحكمه على زرقه وحكمته في خلقه وقول في حديث ابن عباس عن
ابن عمر نهى عن بيع السنبلة حتى يبيض ويامن من العامة وهو قوله في صحيح
سليم نهى عن بيع الحب حتى يشتد فانه اذا اشتد ابيض وقوله حتى يامن
من العامة ليس بشرط زائد على الاشتداد انما هو تفسير له المعنى انه اذا
اشتد وابيض امن من العامة واشتد في بوعيسى الحديث ايسر ولم يصححه
لانوا احما دهن سلمة برفعه والله اعلم وقد قال السنافي لا يجوز
بيع الحب في سنبله لانه مغيب فيه خل في قسم الغرر وليس ضمان عمر
بل هو معلوم فانه اذا فرك من الغدان سنبله واحدة علم حال الباقي عادة
مستمرة وحقيقة مستقرة وقد نهى النبي عليه السلام عن بيع الحب وجعل النهي

غاية ان يشتد فليس لاحد ان يجعل غايته اخري بغير دليل وقد جرد الشافعي
بيع الجوز واللون والبيض فكيف بالحب وقد بيناه في مقابل الخلاف
ونماه فيها ان شاء الله وقوله نهي البائع والمبتاع فيه ثلث فوايد
الاولى انه نهي البائع لانه غير عليه اذ قيمتها في ذلك الوقت تخسر واذ اتواها
حين يظهر الطيب كان الثمن فيها اكثري وهذا ينبغي نظره وتنبهه على تشبيه
المال وتكثيره لا لاخذ خناره عن الناس وتوزيعه في الطاعات وقيل للذات
المباحة به **الثانية** انه ان باعها على ان يخذها فقد ظلم نفسه كما
قلنا وان باعها وتكثرت فابقاها ذلك وقعوا في المنفعة كما قدمنا **الثالثة**
في حق المشتري لتقرب به اليه فيما لا يامن بها فبسته في الحسنة وهو اذا
اشترىها بعد بدو الصلاح لا يامن منها هبة وجائحة قبل بدو الصلاح
كان النبي عليه السلام يبين اشرايع ويرشد الي المصالح صلى الله عليه وسلم
السادس بيع جبل الحبله وهو بيع كان يتباعه اهل الجاهلية
كان الرجل منهم يشتاع من الاخر ولد ولد الناقة وان بيع الحمل لا يجوز
للمغربي وجوده وانفصاله وصفتة ضعيف ولد ولد **القباع**
نهي عن بيع الغر وبيع الحصاة هذا حديث ذكره مسلم ولم يذكره البخاري
وهو اصل هذه الاحاديث كلها وقد بينا تحقيق ذلك وتكثفه في كتب
النفسي وبني ان الله احل البيع مطلقا ثم حرم الربا وهو كل بيع فاسد
لا يجوز باي وجه دخل فيه الفساد من جهة العوضين او من جهة المنفعة قد بين
واكد ذلك بقوله لا تأكلوا اموالكم بينكم بالباطل الا ان تكون تجارة
عن نراض منكم فجعل التجارة قسما والباطل قسما ولم يخن الباطل موكولا
الي نظره لانهم لا يعلمون اصله فضلا عن كراهية تنافضه فاصح
ان الله السبيل وبين الدليل وفصل التفاصيل وانشطت جميعها وادرك
في الشرع على عشر قواعد بينها في الغبس وغيره **واما** بيع الحصاة

فهو التامز وهو أحد التفسيرين في بيع المناينة والمنهي عنه وذلك أنهم كانوا يتبايعون
بينهم على أن الرضا إنما يكون عند بند المحصا أو على أن يسبد كل واحد منهما إلى
صاحبه توبة من غنى معرفة به ففي الأول الخيار إلى كل مجهول وفي الثاني الجمالة
ولا جمل هذا منع الشافعي ببيع البرئ ناهج لأنه من أحد تفسيرين وجه المناينة المنهي
عنه أن لا يدري الأحق لشئ البرئ ناهج ما فيه قال العلماء وإنما يبيعه على
الصفة والصفة طريق العلم كالدوية قال الشافعي إنما تكون الصفة
طريقا إلى العلم في السلم الضرورة إذ النعيب فيه محال وهذه أيضا ضرورة فإن
حل الشراء بمشقة عظيمة على التجار وهم يتبايعون على ذلك ولا يختلفون
في الأغلب وهذا يستمد من قاعدة المصلحة في رفع المخرج والمشقة عن المخلوق
وقد شاهدت التاجر يأتي برحله من أقصى المغاييب فيلقي ياتي به من أقصى
المشارك فيخرج كل جدر وزناجه ويقف صاحبه عليه ويسلم كل واحد
شوايده على الصفة وينقلب كل واحد إلى موضعه فلا يلتمعيان إلا بدأ ويلقي أنه لا
يحد خطا فاعلمنا فيه وبما مائة عظيمة وتجارة كريمة **الناهم** يعترين في بيع
وموثبات من طريق أي مبررة واختلاف الناس في تفسيره على ستة أقوال الأول
قال الشافعي هو أن يقول أبيعك أدري هذه بكذا أعلي أن يبيعني غلامك بكذا
فاذا وجب لي غلامك وجبت لك أدري وهذا يفارق علي ببيع شئ مجهول لا يدري
كل واحد منهما على ما وقعت عليه صفقته **الثاني** أن يقول له أبيعك
ثوبي هذا بنقد عشرة أو بنأخير عشرة بن ولا يفارقه على أدري البيعين هكذا قال
أبو عيسى وخلفه ان شاء الله تعالى تعد يد صورته وذكره الأقوال فيه وهي
الأول أنه يبيع ما ليس عندك إذا جاء التاجر فقال لا أشتري لي أو أشتري سلعة
بكذا أو بما أشتريتها وبغها مني بهذا الثاني قال مالك من صورها أن يقال
بعني سلعتك بدينار أو بشاة موصوفة إلى جمل فهذا في الثمن **الثالث**
في المثلثون قال مالك يقول له بعني الصبحا في عشرة أصع بدينار أو بحجة خمسة

عادة

عشر دينار **الرابع** ان يقول له ابيعك هذا العبد بالف نقد او بالعين **الاستف**
او ابيعك عبدي بالف علي ان يبيعني ارك بالف اذ اوجبت لك عبدي وجبت
لي دارك **الخامس** قال ابو حنيفة اذا اشتري يا شيئا الي اهلين
ثم تفرق فاعلي ذلك لم يجز وان قال هو بالتقديرك اذا اقر فاعلي القطع لا جد
البيعين فذلك جائز ولو باعد عبده علي ان يبيعه الاخر عبده بشئ كراه لم يجز
السادس ان يقول له بعند هذا بعشرة دنانير علي ان تعطي بها صنفها درهم
تقال كثر الفقهاء اشتافعي واو حنيفة واجحد واسحق ابو ثور هذا من باب
بيعتين في بيعه هذا الباب لا قول وقد تركنا ما كثر منها وطال

ذكرناه

التوجيه لهذه الاقوال

اما تفسيره ببيع ما ليس عندك فيدخل فيه بالاستفاد وينا كذا ذلك الحديث
ويصح الحديث ببيعين في بيعه اذا اشتريه ولا يمكن تفسيره به علي النص
ولا اذا شرطه عليه والتزم له ما يشترط واما اذا افاضه فيه وواعده عليه
فليس يكون حراما محضاً ولا كنه من باب شبهة الحرام والذريعة به وقد يقرب
ملا النهي عن بيعتين في بيعه ثم ادخل فيه ببيع ما ليس عندك للمعني الذي اشرفنا
اليه واما اذا قال له ابيعك دينارا او بشاة في الثمن او قال له صحائبا دينارا
او عجوة اكثر منه او قل فارتفع علي انه قد لزمه احدهما فيدخله بالتفاق
الغرض لا يذري البائع ما العقد عليه البيع صحائبا او عجوة في المثلون دينارا
او بشاة في الثمن وليس يدخله سواء بخال وقد يتنافى غير ذلك في المستأبل
واما الرابع فقد تقدم القول في اجماعنا اليه وهو اذا قال له ابيعك
عبيد بالف علي ان يبيعني ارك بالف فذلك جائز في كل حالة فيه
واما الخامس فقد دخل الجواب عنه في الكلام وتو له فيه ولو باعد عبدا
علي ان يبيعه عبدا اخر بثمن ذكره قال ابو حنيفة لا يجوز ولا شي اخر منه
فانه حصل من احدي الجهتين عبدا من جهة الاخرى معلوم وهذا مستأ

لادخله فيه **واما السادس** فحوزه ملك لان موله علي ما يؤول الي الله الكلام
والشافعي والفقهاء اصابه نظر والي انه باعه وصره ولم يكن ذلك انما ذكر
ديار ثم ذكر فالنقي الذهب ورجع الامر الي الفضة كما لو قال له ابيع عبدك
بعبدك علي ان تقطيني في عبدك اراك فهذا قد اشترى دائرة بعبده واذ لك
جاي **العاشرون** بيع ما ليس عندك صحيح وان لم يدخله اهل الصحيح
ثبت من طريق حكيم بن حزام وعمر بن شعيب فشره حكيم بن حزام فقال قالت
رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت الرجل يا بني يسئلي من البيع ما ليس عندي اتباع
له من السوق ثم ابعه منه قال لا تبع ما ليس عندك ومو علي الوجوب كما قلنا او علي
مذهب مالك علي ان يكون اذا كلفه الثمن من السوق فقد صار وكيلاً له فيكون
كانه اشترى له فغير طاعة خمسة اسلفه اياها وكسب عليه الي اجل فيها عشرة

بيع وتلف وشرطان فقد اعطاه خمسة بعشرة وكل الرجهين فساد ظاهر والله اعلم **الحادي عشر**
ويخرج ما لم يضمن وبيع روي عن عبد الله بن عمر وان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يخل سلف ولا يبيع
مالم يضمن وبيع وشرط ولا شرطان في بيع ولا ربح مالم يضمن ولا يبيع مالم يضمن عندك فهذا انما ثلثة عشر فصيها
قال الامام الحافظ ابو بكر بن الغزي رضي الله عنه النبي عن بيع وسلف علي ضربين
نهي عن صريح بان يقول يعني واسلفني او ذريعة وهو ان يودي اليه ولا تخلوا ان يكون
من البايع كما قلنا او من المشتري واختلف الناس في تعليله فمنهم من قال المعنى فيه انه
جمع بين عقدين متضادين السلف معروف اخص فيه للحاجة اليه والبيع جهة وضعت
للتجارة والاكتساب والشايج والمعاينة تختلف مقاصدها وتتضاد احكامها
فلا يجمع بينهما وقيل انما منع من ذلك لما فيه من ربا الفضل ان كانت في اموال ربوية
او ربا الفضل والنسأ والسلف في اصله لا يجوز في الوضع لانه ذلك سيد وذلك
حرام فاذا اخرج عن طريقه وادخله في البيع عاد الي اصله من التجرة ثم فان كان السلف
في غير الاموال الربوية لم تجز عند مالك لصورة ادخال الفقدين المتضادين في عقد
وعوم لفظ النبي عند علمائنا وقال الشافعي هو جائز لاجل انه عوي عن علة التجرة

ذهب

في جملة هذه من اصول الفقه وهو ان التعليل للفظ اذا تناول بعض ما تناوله
 اللفظ هل يخص به ام لا وقد بيناه في المسألة ان شاء الله لا وقد سبقنا احد لقوله في البيع
 والتلف صورة حسنة وهي ان يكون السلف اليه في شيء يقول ان لم يترها عندك
 فهو بيع عليك فهذا من ناحيته بيع الوكيل وليس من اجماع السلف والبيع وانما هو
 من باب غلب السلف الي البيع حقيقة فانه لا زده بيعها الى اجل كان ديناً في دين
 وان زده في بيع فقد دخلته الجملة في اقل العقد واذا العقد العقد على جملة فسد في
 اصله ولم يترك عليه شيء وانما شرطان في بيع فان شرطاً واحداً في بيع مما اختلف
 الحنفية على ثلاثة اقوال اخبرنا ابو الحسن الزدي اما ابو مسلم اللبني اما الجعفي
 والبيهقي واما اسمعيل ابن الفضل اما ابو عبد الله جعفر قالوا اما محمد بن عبد الله الحلي فظ
 ما عبد الوارث بن سعيد قال قدمت مكة فوجدت فيها ابا حنيفة وابن ابي ابي وابن
 شبرمة فسالت ابا حنيفة عن رجل باع بيعاً وشرطاً فقال البيع باطل والشرط باطل
 ثم انيت ابن ابي ليلى فسألته فقال البيع جائز والشرط باطل ثم اتيت ابن شبرمة فسألته فقال
 البيع جائز والشرط جائز فقلت سبحان الله ثلاثة من فقهاء العراق اختلفوا في مسألة
 واحدة فانيت ابا حنيفة فاخبرته فقال لا ادري ما قال احد ثني عمرو بن شعيب عن ابيه
 عن جده ان النبي عليه السلام نهي عن بيع وشرط البيع باطل والشرط باطل فانيت ابن
 ابي ليلى فاخبرته فقال ما ادري ما قال احد ثني هشام بن عمرو عن ابيه عن عائشة قالت
 امرني النبي عليه السلام ان اشترى بوجه واعتقها وقال اشترط لي الوكلاء لها البيع جائز
 والشرط باطل ثم اتيت ابن شبرمة فاخبرته فقال ما ادري ما قال احد ثني مسعر بن كرام
 عن مجارب بن كرام عن مجارب بن ثعلبة عن جابر بن عبد الله قال بعث النبي صلى الله عليه وسلم
 ناقة او جملاً وشرطت لي حملانا الى المدينة البيع جائز والشرط جائز ورجع فخبيرتهم
 المنظر الى ان هاولا العلماء الثلاثة الذين اختلفوا في هذه المسألة على الجملة قال
 غيرهم ان هذا يقتضي ان يفسد ذلك ان الشرط في البيع على ضربين اما ان يقتضي البيع
 لحكمه فذكره تأكيداً له وتقوية واما ان لا يقتضيه ولا كونه من مصلحته فيجوز واما

يتصرف

فاجمل

ان لا يقتضيه وليس من صلحته فلا يجوز ان يقول كسليم البيع والرد بعيب ان اطلع عليه
وشبهه والثاني كان من الكفيل بشرط الحيات والاجل الثالث البيع ولا يبرون
وهو وهذه جملة مفصلة متفق عليه وقد اذن النبي عليه السلام في شرط العتق وهو
بخالف مقتضى العقد وباع جبارين جملة من النبي عليه السلام واشترط ظهوره الى المدينة
ويأتي لك في موضعها ان شاء الله ولو شرط البائع عليه انه ان باعها فهو احمق فما هذا مما
انفق علي جوازه ابن عمر وابن مسعود ويرجع الى خيار هذا ومثله جابر وترجع مسألة
عتق الجارية لانه فكما من التزق فاجمل ذلك فيها فخلصها بها وجعل الشافعي من اشترط
ثوبا بشرط ان يخاط له او قلعة بشرط الخبز ومنهيا عنه فاستد ان باب بيع وشراء
وهذا تصنف فانه مبيع معلوم ومن معلوم وحقيقته بيع واجارة وابتاع عتق ومنفعة
في عقد واحد وعجبا لاحمد بن حنبل كيف يبايع عليه الشافعي في التزق او تابعه عليه
الشافعي ولا دليل لما عليه بخالف الامام الحافظ اما الراوي الذي روي ان النبي صلى
الله عليه وسلم شرط ظهر الجمل الى المدينة والاخر الذي روي شرط العتق في البيع فقد ارجح
لانه ذكرنا في الفقه من قول النبي عليه السلام او فعله واما الذي روي ان النبي صلى
وسلم لم يبيعه ولم يبيعه الحديث ولو صح لم يلزمنا على شرط بياض البيع ثم صار الناس الى ابي
سبا في الذي يبيع بيعا ويشترط شرط فممنهم من افنده بكل حال منهم من صحح البيع اذا
استقط ذو الشرط شرطه وطال الخطب في ذلك بسا لك بيانها في كتب الفقه الذي
يرتجك منها ان كل حكم بفساد كل بيع دخله ما لا يجوز ولا يصح باستقاط المفسد حتى
يتشأن ويحدد اذ الفصل يعسر **واما** شرطان في بيع فلا اعل خلافا في ان من
شرط الخيار وله اجل في عقد واحد جازل لو زاد عليه الضامن والتمس لمن لم يمنع وكفل
اجتمع فيه اربعة شروط فما ظنك باحمد الذي قال اذا له ابيعك هذا الثوب وعلى قصارته
جاز فان قال وخياطته بطل لانها شرطان في بيع وهذه صورة لا فقه تحتها ولا يبرئ عليها
الخيار والاجل **واما** رخص المايض من فهو بعينه بيع ما لم يقبض وهو الرابع عشر وقد
جاز مصرحاه في الحديث واختلف الناس فيه على مذاهب في مسائل فممنهم من جملة على

العموم ومنهم من جملة على الخصوص وبالحيلة فلا يخلو ان يكون البيع الذي لم يقبض مما لم يقدر
على تسليمه فان كان مما يقدر على تسليمه جاز بيعه باتفاق جميع الذين من هو عليه فلا
اعلم خلافا فيه وكذلك لا خلاف في منع بيع ما لم يقبض مما لا يقدر على تسليمه الا بعد تسليمه من
البايع له منه ولذلك لم يكن في ضمانه فلهذا جاز بيعه برسخ هذا هو ربح ما لم يقبض مما لا يقدر على الاختلا
في تصويره ومن جعل البيع فيما لم يقبض مجموعا على العموم جعله تعبد او من تخلفه بالطعام
جعلته تعبد ايضا في الطعام يلتحق بالبيع من الرابا فانه تعبد ايضا فيه ومن وقفه على ما يقدر
على تسليمه جعله من قاعدة العذر فهذه اصول هذا الباب وقواعده **الخامس**

عشر روي عن عطاء بن ابي رباح لا تستقبلوا السوق ولا تخطوا ولا ينفق بعضكم لبعض
فاما استقبال السوق وهو التلقي وقد تقدم واما **السادس** التحفيل فهو ترك جلب

الحيوان حتى يعظم ضرعه ثم يدخله السوق ليرغب المشتري في كثرة اللبن بكثر الصرع
وجعله وهي المصرة التي قال فيها قبل هذا عن ابي هريرة من اشترى مصرة فهو بالخيار بعد ان
يخلبها ثلاثة ايام فان شاردها ورد معها صاعا من تمر وهي رواية عنه صاعا من طعام لا
سمر او هو حديث عظيم انفق عليه اكثر العلماء وخالفهم ابو حنيفة فقال ان التصرية
ليس بعيب وقد تكلمنا على الحديث في الكتاب الاكبر والعارضة فيه ان التصرية في
العويطة وهي التحفيل هي عبارة عن حبس اللبن في الصرع اياما حتى يتوهج المبتاع ان
ذلك جالها في كل يوم فيريد في ثمنها من صرث الماء اي جمعه ثم وقد ثبت النبي عن ذلك
من حديث ابن عمر وابي هريرة قال النبي صلى الله عليه وسلم لا تضر والابل ولا الغنم
من ابتاعها فهو بخير المتظن بعد ان يخلبها ثلاثة ايام ان رضيها امسكها وان سخطها ردها
وردها صاعا من تمر لقننا جمال الاسلام ابو بكر محمد بن احمد بن الحسين بن علي
قال لقننا جمال الاسلام ابو اسحق ابراهيم الشيرازي بالنظامية قال لقننا ابو طاهر
احمد بن ابي طاهر بالصرخ قال اصحاب ابي حنيفة هذا الحديث لا حجة فيه لانه يخالف
الاصول من ثمانية اوجه الاول انه اوجب الرد من غير عيب ولا شرط الثاني انه قد روي
بثلاثة ايام والخيار الثابت حكما لا يتقدر بمدة انما يتقدر بالثابت بالشرط **الثالث**

فخر

باب دخول مكة

روى حديث عائشة دخل النبي صلى الله عليه وسلم من اغلاها وخرج
من اسفلها صحيح وعمر بن الخطاب دخلها نارا حيت قال القاضي
ابوبكر بن العربي اذكر ما في التقييد في هذه

باب كيف الطواف

روى من حديث جابر الكبيسي انه استلم الحجر ثم مضى على يمينه
قال القاضي ابوبكر بن العربي وذلك يقتضي انه جعل البيت مكان
ولو جعله يمينه لما اجزاه وبه قال الشافعي وقال ابو حنيفة
بحرية قال القاضي ابوبكر بن العربي احدث الطواف كسائله عليه
واقصر منها ابو عبيد علي خمسة احدث حديث جابر وفيه انه جعل
الطواف عن يمينه والبيت عن يساره حينئذ فلو عكس وجعل البيت عن
يمينه لم يجزه بحال وبه قال الشافعي وقال ابو حنيفة بحرية
وعليه دم وليس لهم فيه كلام ينفع لانه اذا كان ما وصفناه مشروعا
لم يكن الحجر بالدم اليه طريق من جهة المعنى والنبي صلى الله عليه وسلم
قد قال خذوا عني مناسككم وقال صلوا كما رايتوني اصلي والطواف
باليبيت صلاة فاذا انكسته كما لو نكس الصلاة **فان قيل** ترك
صفة لا اصلا قلنا يبطل باستقبال القبلة في الصلاة اذا تركه
قالوا النيام والنباسه وان كانا أحدهما مشروعا بان لا يحترق به
كالوضوء قلنا فلا يجزئه بالدم كالوضوء اذا فات النبي فيه لم يجز
لنبي **حديث** ملك وعنه عن جابر ان النبي صلى الله عليه وسلم
رمل من الحجر الى الحجر ثلثا ومشي اربعاء واختلف الناس اذا ترك الرمل
في الطواف واختلفوا هل هو من مشروعات الحج ام لا والاصل فيه ما روي
في الصحيح عن ابن عباس لما قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم مكة من بين

بامثال

انه اوجب لو د بعد ذهاب جزء من المبيع **التابع** اوجب عليه البدل وهو العوض
 عن اللبن مع قيام البدل ان هو اللبن **الخامس** انه قد زبها لهن او بالطعام والمنلفات
 انما تضمن بامثال او قيمتها بالنقد **السادس** ان اللبن من ذوات الامثال فحكم في
 ضائه في هذا الخبر بالقيمة **السابع** انه يؤدي الي الوت بالانه ان باعها بصاع ثم دفع
 اللبن صاعا اتيه اصاع وعين بصاع **الثامن** انه يؤدي الي ان يجتمع عنده
 العوض والمعوض لانه اذا باعها بصاع وردها بصاع صار عنده شاة وصاعا ان
 فاجتمع العوض والمعوض **فالجواب**

انا نقول لا نسلم ان التصرية ليست بعيب بل هي عيب لانه نقصان من الما ان لاجلها
 ويذبح الثمن **جواب** ثاني ذلك انه قد ثبت العيب بالغدر والتدليس جواب ثالث
 وذلك ان تقديره بثلاثة ايام موافق للاصول فان اليوم الاول يحلها فيجد اللبن صاعا
 فاذا حلها في اليوم الثاني وجد النقص فاحضر مرضا او سورعية فيبحث عن ذلك
 فيجد في اليوم الثالث النقص فيعلم انه تصرية فيرى عند تكشفا لعيب وتعرفه **جواب**
رابع واما قولهم اوجب لو د بعد ذهاب جزء من المبيع فاما كان كذلك
 لاجل ان الشلف كان في طريق الاطلاع على المبيع كما لجوز واللوز اذا كثر فوجد
 عفننا عندهم وفي احد قولينا جواب **خامس** واما رد القيمة مع قيام العيب فذلك
 لتقديره في الرد لانه امتزج فيه ما حدث في ملك المشتري مع ما باع البائع امتزا
 لا يمكن فصله **جواب** **سادس** ذلك المعنى بعينه هو الذي اوجب تقدير قيمته
 ولم توكل الي المقدرين واما وجبت طعاما ولم تجب نقدا لان التقديرة انما هي فيما يمتنع
 فيمكن تفويجه بصفته الا ترى ان الحنين لما يمتنع قدره بقوة عبدا ووليده **جواب**
سابع واما قولهم انه يؤدي الي اجتماع البدل والمبدل او غير البدل مع قيام
 عين البدل والى طعام وسبعة بطعام فاما ذلك في كل ما رجع الي اختيار المتعاقد
 وفصلهما فاما ما يوجه الشرع وتحميمه عليه ما فستر فلا يدخل شي من ذلك فيه **جواب**
ثامن قولهم ان هذا الخبر مخالف لاصول لا يصح لان الخبر اصل بنفسه

فانما خالفه حينئذ فاما اختيار فلا يفتن الي خلافه لانه خلاف فرع لا يصل فلا يعتبر
الفرع على اصل واحد **جواب** — **تاسع** يقال لهم قد ناقضتم فانكم نقضتم الوضوء
بالفقهية خلاف الاصول الحديث واحديث يصح ولم توجبوا القضاء على الباقي في الصوم
ولم تفتوا بالحديث ابي هريرة الله اطعمك وشفاك وكذلك احبتم النبذ بخبر الواحد
واوجبتم على من فتاد اربعة دفع فبتمها مقدر بالحديث عمر وذلك على خلاف الاصول فليكن
هذا مثله **ومجيب** — **لمن** لا شيب له قال ترد المصداة ولا يرد معها شي لان الخراج
بالنحو والخراج بالضمان ليس حديثا مرويا وانما هو خبر عن ابن ابي عمير لا تعلم كفيته ولم يصح
سند فكيف رده حديثا مصرحا رواه العالميا والشافعيان من الصحابة والتابعين والعلماء
الراغبين وهي رواية عن العنقية التي ليست لمروية وانما هي بطابق وجرت ونقلت في
مثلها قال الملك لا يتابع كتب لفقه ولم يرد به الدواوين المصنعة قال قيل ان هذا
الحديث يرويه ابو هريرة وعبد الله بن عمر ولم يكونوا فقيهاين وانما كانا صالحين فربما
انما تقبل في المواظ لا في الاحكام واستجواب على هذا السؤال احبان ابي حنيفة ونسبوا
ذلك الى الشعبي في ابي هريرة **قال** الهمام الحافظ هذه جراحة علي الله واستهتان
في الدين عند ذهاب جملته وقد نصرت من افقه من ابي هريرة وابن عمر من احفظ منهما
وخاصة ابو هريرة وقد بسط اداة وجمعة النبي عليه السلام وضمة الى صدره فمات شيئا
ابدا ونسب الله المعاقاة من مذهب لا يثبت الا بالظن على الصحابة ولقد كنت في جامع
المنصور من مدينة السلام في مجلس علي بن محمد الدامغاني قاضي القضاة فاجرتني
بها بعض اصحابنا وقد جري ذكر هذه المسئلة انه تعلم فيها بعضهم بريا وذكر هذا الطعن
في ابي هريرة فسقطت من السقف حبة عظيمة في وسط المسجد واخذت في ستمت
المتكلم بالطعن ونزل الناس واقر نفعا واخذت الحية تحت الوادين فلم يدر اين ذهبت
ابدا وارعوي من بعد ذلك من يسترسل في هذا القدر
واما قوله لا ينبغي بعضكم لبعض وهو السادس عشر فهو الذي جافيه بعد ذلك انه في عن النجاشي
والحديثان صحبان والشافعي هو كثرة الرغبة والشي وتعلق الامال به كتعلقهم

مما لا يورثه والجش هو استشارة الشيء الكامن وشرحه ان يزيد الرجل في السلعة
غير رغبة في شرائها وانما ذلك ليغتربه المشتري فيظن انه من رغبته فيرغب برغبته فينفقها
عنده ويستشترى من مالها ما كان كاملا لا غرضه وهو حرام لا يحل لأجل النعي عنه واختلف
الناس اذا وقع قتال ملك هو بالخيار اذا علم وقال الشافعي وابو حنيفة لا خيار له
والذي عندي انه ان كان بلغها قيمتها ورفع الغبن عن صاحبها فهو مباح ولا خيار لمن اطاع
وان كان اني على القيمة فهو بالخيار لما حدث من الغبن على المتاع ولا يفسد البيع لان المنع
لمعني معناه هو التبدل ليس على المشتري وخبر من جيب بفتح الجيب يخرج عن طريق
النظر فيكون كبيع المصراة والمعيب

الثامن عشر

عن ابي اسحق بن عبد المزي قال
في الحديث ان الماء هو حديث حسن صحيح قال ابن ابي شيبة
الصحيح لا تمنعوا فضل الماء ليعلم به الكل الحديث ابا اسحق بن عبد مطلق حديث ابي اسحق
مقبول بالفضل منه واختلف الناس في تفسيره فقال كل احد منه واطال وجملته ترجع الى
الاول قال ملك اذا كان لما في بين مملوكة فلا مدخل لها في حديث فيها واذا كانت
في القماري فيها الحديث ولاكن في الشقة لا في الزرع وقال ابن جيب الفضل في الزرع
مباح كالفضل في الشقة وقال غيره من اصحابنا يعطيه في اجبار ثمرته وزرعها بالثر
وقال الشافعي يخوف قول ملكه انه في الابار الفلوية لا المملوكة في العمارات والزرع
قال ابن ابي شيبة الحافظ المباح الاصل قال النبي يروى الناس شركا في ثلاث
الماء والكل والنار استكن الله الماء في الارض فمن انبطه كان احق به من غيره فاذا اخذ
منه حاجته رجع الفضل الى اصل الاباحة والاشراك هذا في الارض المشتركة فاما
في الارض المملوكة فان قلنا ان المالك يستولي على اطن الارض كما يستلبيه
على ظاهره كما قال له وان قلنا انه لا يملك الا ظاهرها فليس له من الماء الا ماله في
الارض الفلوية وعلى هذا الاصل بنى اصحابنا ملك قوله في ان من انهارت بيده
واجتاح الى ما جاز به انه يعطيه له بغير ثمن او بثمن اذ لا خلاف من قوله في جوب

الاعطاء وان اختلفوا في جهة الاعطاء فمما انفق الناس على ان صاحب حق بالاصل
 قال النبي صلى الله عليه وسلم ذكر حديثها بجرحين قالت لجرهم وقد سألوها
 النزول معها على انه لا حق لكم في الماء وقال صلى الله عليه وسلم والذي نفسي بيده
 لا ذود من رجاله عن حوضي كما تنادى العربية من الابل عن الحوض وقال بعضهم
 قولا حسنا ان ما الحوض قد ملأه صاحبها كحوض بما نزعها واخرجها فهو كالقوة
 تكون على الظهر بالماء واما الكلام في الذي في البين كما روي عن الحسن انه اذا بيع
 الماء لاجل انه الذي ينطه فحانه قد اخترته وجمعه والاقل صحيح لا يخل ان في
 قول الحسن استقاط الجملة الحديث من غير دليل وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم
 ثلاثة لا ينظر الله اليهم يوم القيامة ولا يزيحهم ولهم عذاب اليم فذكر
 رجل كانه فضل ما وبالطريق فممنعه من ان التيسيل وهذا يدل على ترجيح
 احدهما روي ملكي بخبر يمنع فضل الماء على الزاوية الاخرى في الكراهية
 وكذلك اختلف قوله في الكلاء الذي يثبت في الارض المملوكة هل تجوز
 له بيعه ام لا فتعيل له منعه لانه فايد ارضه وقبل لبيته منعه لانه لم يتكلف
 فيه والاقل صحيح لانه رزق ساقه الله اليه في خالص ملكه والكلاء الذي حرره
 عليه منع الماء لاجل ماله الى منعه هو الكلاء الذي ليس يثبت في ملكه
التاسع عشر ذكر حديث ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن عصب
 الفحل صحح وذكر حديث الحسن ان رجلا من كلاب سأل النبي صلى الله عليه وسلم
 عن عصب الفحل نهاه قال رسول الله انا نطرق لهم الفحل فتكرم فترخص
 لهم في الكرامة قال وهو حسن **عربيته** العصب هو في الحقيقة
 بمنزلة الفحل والاطراق هو عمله على التاقه ليضرها من الطرق وهو الصرب
العارضة في احكامه ارضعة الاجارة تختلف فان اجره على
 الطريق حتى تحمل دخله الغشاة من وجهين احدهما جهالة الاجارة والثاني
 جهالة الاجل ولو استأجره على مزايا معلومة لجاز لانه معي منتفع به

معدود في غارة الأموال في بيان بدل العوض فيه كالاستخدام في العبد والركوب
 في الخلو وتزويج الأمة على التوزجيه فان لم يشناجنه وقضي حاجته
 فيه جاز قبول الكرامة بأزايه لان الكرامات بقضاء الحاجات ومقابلتها
 بالمشاركات والمعاوضة جائزة شرعا وتدخل في هبة الثواب التي استثناهما
 الشرع من الاعراض المجرولة **المؤيد عشرين** والحادي والثاني وعشرون
 قوله صلى الله عليه وسلم كسب الخبيث خبيث ومهر البغي خبيث
 وثمر الخليل خبيث ذكره عن رافع وقال هو صحيح فاما من البغي
 فلا كلام فيه واما كسب الحجام فقد وردت فيه ثلاثة احاديث
 صحاح كلها الا قول ابن النبي عليه السلام حمرا واعطاه النبي عليه السلام
 صاعا من طعام وروي صاعين وروي من ثمن وروي فاعطاه اجله هـ
 الثاني له النبي عليه السلام نهى عنه فلم يزل يستأذنه حتى قال اعلفه
 نضا حل يعني رقيقه ذواة ابن حبيصة انصاري عن ابيه الثالث
 هذا الذي تلوناه انفا وكلاما متعاوضة وبعضها اخف من بعض هـ
 اما قوله كتب الحجام خبيث فهو نص في التحريم قال سبجانه وتحريم
 عليه الخباثت واما قوله اعلفه نضا حل فكانه مشبهة فنن هـ
 عنه في ذاته وامره باطعامه لا بل لا بد لقبول كمارواه يجبي له ما لا يرضاه
 لنفسه في الطعمة لا يرضاه لن رقيقه لانهم مكلفون في الحلال والحرام
 والشبهة بمثل ما كلف به بخلاف الابل والبقر والبهايم فانه لا تكليف
 عليه فيجوز له ان يتناولها ما لا يجوز له وهي سلة معلومة بيانها في موضعها
 واما اعطاؤه اياه اجره فدليل على الحل المطلق فان النبي عليه السلام لا يدخل
 في شبهة لما هو عليه من ربيع المثلية وواجب العصمة ولم يثبت لنا ربح
 في التتبع من المباحين فيتعين التجميع والتاويل فاما التاويل
 فهو دال على انه بان يحمل على انها كانت معاملة مجرولة فيجوزون

الى وقت الشايج او الجداد او الحصاد فيعطي معلوما فيكون عوضا عن عمل
 مجهول او مجهولا فيكون عوضا مجهولا عن مجهول فاعلمهم بتجزيرهم
 ما اعتادوه وعرفوه بينهم واعطاهم على الله عليه وسلم معلوما عن معلوم
 واما الترجيح فان الجواز اقوي من المنع للحاجة اليه فكان النبي
 عليه السلام يمنع منه فلما راي الحاجة اليه رخص فيه وقد يحمل النهي عن كسب
 الحجام على ما حمل عليه النهي عن كسب الامة فانها كانت في الجاهلية
 تعسب بفرجها فيرجع النهي الى ما لا يجوز واذا كسب يدها جاز فلذلك
 كسب الحجام كان عندهم مجهولا فاذا تعاملوا بمعلوم جاز اما
 ان في حديث اجماع النبي عليه السلام دليل على ان ثمن المنافع يجوز ان
 تجوز فيه التعامل على العادة والمروءة فاذا عمل له ان اعطاه اجرة الواجب
 له جاز وان زاده شكرا وان خاسره صبرا او طلب فبلغه حقه وهي ما خوزة
 من قاعدة العرفل حدي القواعد العشر التي ثبتت عليها احكام المعاملات
 في المذهب المالكي بوب ابو عبد الرحمن النشاي في مصنفه فقال
 باب الرخصة في ثمن كلب لصيد اخبرني برهم بن الحسن قال الحاجاج
 بن محمد عن حماد بن سلمة عن ابي الزبير عن جابر ان النبي صلى الله عليه
 ونهى عن ثمن السنور والكلب لا كلب صيد واما ثمن الكلب
 فقد تقدم القول في اقتضائه وكلما جاز اقتضاؤه واشتفع به صار ما لا
 و جاز بذل العوض فيه واختلف اصحابنا في بيعه هل هو محرم او مكن
 وصريح بالمنع مطلق في مواضع والصحيح في الدليل جواز البيع وبه قال
 ابو حنيفة وقال الشافعي لا يجوز بيعه وظن بعضهم ان النهي عن بيع
 الكلب انها هوية المادون في الخنازة لان المامور يقتله لانه عن بيعه
 فلنا هذه غفلة كان لمن يقتله ثم شج الامر بالقتل اذ في الاغنياء وكان
 بعد ذلك جواز البيع او النهي عنه وقد قال بعضهم انه قرينة على جواز الكلب

فدل على انه جرم ودليل القرائن ضعف دليل لا يشتغل به المحققون وقد
 حققنا المسئلة في كتاب التخليص والاصناف وغيره وهذا الباب وقد روي
 ابو عيسى عن ابي الهيثم بن سعيد عن ابي بصير عن النبي عليه السلام انه
 عن ثمن الكلب لا كلب الصيد ولم يصححه وقد انفق ارباب المذهب علي
 قيمته علي من قتله وما لزم قيمته كان ما لا ترتب عليه جواز البيع
 واما جلود الكاهن والثالث والعشرون في حرام باجماع الامة لان
 ذلك من اكل المال بالباطل فانه مال نزل في مغالبة فتشوق او قل كغيره لانه
 طلب غيب انفرد الله بعلمه وهو ما يكون في غدر وطلب معرفة الغيب
 يكون بوجوه منها مصاحفة من غير واسطة وفيها بواسطة وقد
 كانت الجاهلية تنعزل له بالوجهين شيئا في الكلام عليه في موضعه
 بوجوه واحكامه انشا الله وكانت العرب تسمي جذرا الكاهن
 حلوانا كما كانت تسمي ثمن الضراب عسبا كما كانت تسمي ثمن
 الفرج مزا **الخامس والعشرون** مسئلة السنون خرج ابو عيسى
 حديث جابر بن طريف عن ابي بصير عن جابر بن النبي عليه السلام عن
 ثمن الكلب السنون وقال فيه اضطر ابن وخرجه من طريق ابي
 الزبير عنه انه نهى عن اكل الميت ومنه وغرير ولم يسن عمر بن زهير
 وقد رواه مسند وصححه وبيننا معناه وانه انما براعي فيه ان يكون
 ديرا في المنازل لا يادي الي خرو ولا تدخل عليه يد ليعمر نفعه وقد ثبت
 النبي عليه السلام على هذه العلة بقوله انها من الطوافين عليك
 او الطوافات فذكر عموم دورانها وجهه الاشتراك في منفعتها
 فطلب لا تشديد اذ بها طلب نقص مصلحة ولذلك حين خالف الناس
 ذلك اذا وقفوها بطل نفعها في طرده فان ادخلوا رسلوها الطردة
 عن المدينة واجحدته حتي لا ينظر **السادس والعشرون**

بیشتر

باب كراهية بيع المخنبات

ذكر حديث ابن ماجة عن النبي عليه السلام قال لا تبيعوا المغنبات ولا تشتروهن ولا تعلموهن قولا خيرا في تجارة فبهن وانتم من حرام في مثل ذلك تدلت ومن الناس من يشتري في لهو الحديث لا يهتد وقال ابن ابي عمير بن يزيد ضعيف قال لرامام الحافظ قد بينا معنى لراية في كتاب التفسير وهذا قول ضعيف فاما منع المغنية فيسبني علي ان الغنا حرام او حلال وليس الغنا حرام فان النبي عليه السلام قد سمعه في بيته وبينت غيره وقد وقف عليه في حياته وان ارد فيه احد علي ما كان في عهد النبي عليه السلام عود الصوت عليه نعمة فقد دخل في قوله من مار الشيطان في بيت رسول الله عليه السلام فقال دعها فانه يوم عيده وان اتصل بغير طنبورية فلا يوشى ايضا في الجنة فانه كلها آلات تتعلق بها قلوب الصغافر والمنغسر عليها استراحة وطرح لشغل الجسد الذي لا يجتمله كل نفس ولا يخلق به كل قلب فان تعلقت به نفس فقد سمح الشرح لها فيه وقد قال علماء وناجملتهم ان من اشترى جارية فظهر منها علي لها فينة فله الخبان ولو كان عند م بيعها غيرة جابن لحكموا بفنحجها ولم يجعلوا له خبان اية ولما جعل الخبان له فيه لما عليه من المشقة في حفظها والتكلف لسعة اما لها والسعي في قطع العلايق التي تنشط بالغنا من فساد المقاصد والنشوف الي الخلطة وعواقب ذلك كله غير محمود

باب التفريق بين الوالد والدة

في البيع والاخوين

ذكر حديث ابن ابي عمير بن يزيد وهو حديث حسن بين والدته في ولد هاتفت الله بينه وبين ابيه وهو حديث حسن عن علي بن ابي طالب قال قال رسول الله عليه السلام

غلام بن اخوين فبعت احدهما فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا علي ما فعل
علامك فاجبرته فقال رده رده حسن عن بيت قال لامام الحافظ مسألة
عربية شهرتها وفي من ايجادتها وهي تدون علي ثلاثة فصول الفصل
الاول في الاقوال فيها وقد خالف العلماء فيها علي ربيعة اقوال الاول
انه لا يفرق بين الوالدة وولدها ولا بين الوالد وولده ولا بين الاخوة
والاختين قاله ابو حنيفة والثاني انه يفرق بين الوالد وولده
قاله ابن القاسم الثالث ان كل في الجزيات لا في المولدات
الدين ولدوا في ارض الاسلام الرابع تجوز التفرقة اذا اذنت في
ذلك الام قاله ابو هبيرة النخعي وبه قال مالك وابن القاسم في اخوي
روايتيه وروى عنه محمد بن ابي النضر المازني لا تجوز ذلك

التوجيه هذه المسائل تنسبني علي ان اجمع حق الام وحق الولد
في ذلك لعلمائنا ثلاثة اقوال الاول انه حق الولد الثاني انه حق الام
الثالث انه حق الله فان قلنا انه حق الولد للرفق به او حق الله لم يعمل
الرفق في استقاطه وان قلنا انه حق الام عمل فيه الرفق وهذا يشهد
طعم الحديث فانه روي لا مولة والدة علي ولدها اي لا يخرج الى الولد
وهو الجزن الذي يخرج عن التخصيل بغلبته علي المعقول الثاني
وان قلنا انه حق للام فالاب مثلها وانما امرها عليه لما عندها من مزيد
اللطافة واما الاخوان فخرت علي حجة فيه وقال علماءنا فحمله
علي الاستحباب والحقيقة فيه انه توراع في المجرمية لما جان التفرقة بينه
وبين الخالة والعمة لوجود المجرمية بينهما **الفصل الثاني**
في جد التفرقة وفي ذلك خمسة اقوال الاول اذا تغر بالنار المعجمة
بأشبن من فوقها يعني اذا سقط تغره قاله مالك الثاني اذا تغر
ما بوم وينهي قاله الثالث اذا بلغ سبع سنين قاله الثاني

التوابع اذا بلغ عشرين سنين قال له ابن ميمون والليث **الخامس** اذا بلغ
 قاله ابو جنيبة وابن غايمة عن مالك **السادس** لا يفرق بينهما ابدا قاله
 ابن عبد الحكم عنه **التوجيه** اما من قال يفرق بينهما اذا بدلت اثنان
 فلا نه في تلك الحال يستغني عن ابيه في معظم احواله فانه يدبر في شأنه و
 يعمل ويقوم بالاعراب عن حاجاته وليستغفل واما من قال انه يفرق
 بينهما لسبع سنين فلا نه حالة معظم الاثنا عشر وقت يشتغل به بميز
 الامور الكبار ولا جله في الحديث مروى بالصلابة لسبع واضربوه
 عليها العشر وهو وجه من قال العشرة الاعوام والمعني والمعني واما من قال
 البلوغ فلا نه الاستقلال التام ولا جل بحمل التكليف لعام ونجرب
 عليه فله العقب واما من قال لا يفرق بينهما ابدا فلا جل انه جعله حق
 الام وهو ظاهر الحديث والاصح هو الاثنا عشر فانه اذا لم
 يكن بد من التفرقة فذلك اول الاوقات التي يستغني فيها عنها
 اخوها البلوغ واسطرها العشر فاما ان يتعلق الحكم باول الاحوال ولها
 باوسطها واما باخرها وهي مسألة اصولية والله اعلم فان فرق بين
 الوالدة ولدها والبيع لما روي بوداد عن علي انه فرق بين جارية وولدها
 فيها النبي عليه السلام عن ذلك ورد البيع وقد اختلف العلماء في جهة الجمع
 هل يكون في ملك او في جون بفروع وتوجيهات ليس لها موضع في العارضة
 وارجحت ان موضعها ان شاء الله **السابع والعشرون** نهي النبي عليه
 السلام عن المحافلة والمزانية والمخابرة والتشيا فان ابرامام الحنابلة
 الحديث صحيح والمحافلة والمزانية قد تقدمتا واما المخابرة فقال قوم
 معناه معاملته النبي عليه السلام لخبر نهي عن ذلك لمعنيين احدهما
 ان ذلك منسوخ الثاني انه كان اليهود عبيدا له فاعطى ماله لعبيده
 علي وجه لا يجوز مع غيرهم لان حكم السيد مع عبده في ماله حكمه مع نفسه

عمره القضاء قال المشركون ان محمداً او اصحابه لا يستطيعون ان
يطوفوا بالبيت من الهزال قد وهنتهم حجي يثرب فامرهم النبي صلى الله
عليه وسلم ان يرملوا ثلثة اطواف ليري المشركون جلدهم فقال
الشافعي ان تركه فلا شيء عليه **و**اختلف فيه اصحابنا في اعادته
اذا ترك وفي حجه بالدم وقد رمل النبي صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع
ورمل الناس وان لم يكن هناك المشركون فدل على انه قد صدق من مشروعي
الحج بفعل النبي صلى الله عليه وسلم وان لم يكن من ملة ابراهيم الاولي وقال
الترمذي ليس علي اهل مكة رمل عند بعضهم لان النبي صلى الله عليه وسلم
طاف في القدوم ورمل وتركه في طواف الافاضة ويستغنى في طواف التطوع
فلذلك سقط عند علمائنا عن المقيم وفي الموطا ان ابن عمر كان لا يرمل
اذا احرم من مكة وكان عبد الله بن الزبير اذا احرم من الشعيب رمل
وروي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه لم يرمل في حجة الوداع ولم يصح
بما قال عمر لا ندع شيئاً صنعته مع النبي صلى الله عليه وسلم يعني والذي
ضعف الرومل ما روي في الصحيح عن ابي الطغيلة قال قلت لابن عباس
ان قومك زعموا صلى الله عليه وسلم رمل بالبيت وان ذلك سنة قال
صدقوا وكذبوا قلت ما صدقوا وما كذبوا قال صدقوا رمل رسول الله
صلى الله عليه وسلم حين طاف بالبيت وكذبوا ليس ذلك بسنة وذكر
الحديث وروي عن عن ملك ان علي بن ترك الهولة دم وقال بن القاسم
رجع عنه ملك وقال ابن جبيب عن مطوف وابن الماجشون ابن
القاسم ان عليه دماً وهو الصحيح لان النبي صلى الله عليه وسلم قد شرعه
بامر الله لعلمه واقوه بعد ذهاب العلة فصارت سنة وروي ابن وهب
عن ملك ان من حج من مكة يستحب له الرمل وتركه ابن عمر كما
قدمنا والذي اراه ان احد الاشياء التي تركه من اين ما كان نجال

قاله احبابي حنيقة وهذا فاسد نبينه في المساقاة ان شاء الله وانما
حقيقة المخابرة المزارعة والخير هو الاكاد لانه نخب الارض اي
نخبها ويستخرج خباياها وبهذا احتج الشافعي على منع المزارعة
وقد راع النبي عليه السلام اهل خيبر فبطل ما قاله الشافعي وانما المخابرة
المنع عنه هي المزارعة في الارض يصعد ما يخرج منها فبذلك تستظهر
الاجاديت ويرفع الثمار عنها **واما** الشيا في العريضة فاعلي
بضم الفاء من ثني يعني اذا عاد الى الشيء مرة اخرى ومعناها في الاحكام
في البيوع والايمان **فان** يذكر كل ما يقتضي عموم معاني او معني
ثم يبيّن على ما ذكر فيخرج بعض المعاني من مقتضى لفظه او بعض احوال
المعني فاذا في الشرع في ذلك في الايمان والبيوع والايمان ان يذكر كل ما
يقتضي عموم معاني ومعني ثم يبيّن على ما ذكر فيخرج بعض المعاني
من مقتضى لفظه او بعض احوال المعني فاذا في الشرع في ذلك في الايمان والبيوع
بتفصيل وشروط بيانيها في بابها **الاحكام** في ثلاث مسائل
الاولى ختلف لنا في المخرج بالشيا من مقتضى القول هل يبيّن مع الشيا
انه لم يدخل قط في الكلام او دخل فيه ثم خرج قامت دخوله في الكلام فيبيّن
على مسألة اصولية وهي ان العموم هل له صيغة ام لا فان قلنا له صيغة
كان اخراجا لما دخل في الكلام وان قلنا لا صيغة له لم تغل فيه دخل فيه
وانما هو بيان لمقتضاؤه وهذا قلنا ان العموم له صيغة هل الامر الا شرط
بقصد المتكلم فان كان لم يدخله في اللفظ فلم يتناول اللفظ بحال وان
كان دخل في اللفظ بنية فقد اخرج فيخرج في احكام الظاهر ضرورة
ولم يخرج في احكام الباطن ام لا مسألة خلاف بين العلماء ومثاله ان
الرجل اذا قال نشاني طواليق ثم قال لا ينبغي فقد تخيل ان يكون
اخراج زبيب بعد اذانها بغيره فاستدرك فبيّن عليها بالاجزاء وتخيّل

ان يكون قد عقد ذلك بآلة بيته فاذا كان قد عقد ذلك من قول بيته
واعلم بذلك فلا يلزم وان قال ما بيته عليها القول بالاخراج لا بعد تمام
الكلام وجرم النية ثم عدت اليها فاستدركت اخراجها فقد وقع
لحمدا ان الاستثناء في اليمين لا ينفعه الا ان يكون معقودا في نفسه
مع اليمين او قبل تمامها في نفسها ثم يطر من ذلك ما اضم ومن قال هذا
فقد خفي عليه معنى الاستثناء وقابله في الشريعة وقد بينا ذلك
في موضعه **الثانية** اذا فهمتم هذا العقد فالتبيا في البيع تكون
على وجوه في اموال اكثر ما وقفن واشكل ما تنافى في الثماني وقد اختلف
فيها السلف فيروي عن عبد الله بن عمر عن جوارها ومنعها وامنع استند
والجواز اصح هكذا في الجملة وتفصيلها انما اذا استثنى فله اربع صور
الاولى ان يقول الا ربعها الا نصفها **الثانية** **الثالثة** ان يقول ابيع
الثانية ان يقول الا صاعا الا كذا صاعا **الثالثة** ان يقول ابيع
ثم في مائة الا واجب عشرة درهم **الرابعة** ان يقول ابيع حايطي
الاهذه الشرايين فاما **الاولى** فلا خلاف في لثنت واختلف فيما زاد
عليه بناء على ان استثنى الاكثر من الجملة كلام اولعب وعبد الملك
من اصحابنا منعوا لذلك واما اذا استثنى شيئا معلوما فقال ملك
بخوزا لم يخاو **الثالث** وعليه العمل بالندبة وقال الشافعي وابو حنيفة
لانخوز وراوه غير الجملة التي فيه اذ لا يعلم قدره ولا يتخاطبه وهذا كان
يصح لهم لو قالوا لانخوز ابيع الثمرة الاعلى العيل فاذا جان ببيعها في رطل
التخل على الجراف فقد دل ذلك على انها معلومة بالخروج لكل امرئ طريق
بالمشاهدة والتجربة واذا علمت الجملة علم التفصيل من اجزاء الجملة فان
قبل فلو كانت مصبورة لانخوز ذلك فيها قلنا قال ابن الماجشون وعمر
ملك لانخوز ان يستثنى من الصبرة شيئا بخار ولا جزا شايغا وروي عنه

علمت

جوازه والا والصح لان الصبرة يمكن حيلها وهذه لا يمكن ذلك فيها الا نرى
الى اتفاقهم على بيع الصبرة كقوتهم بدورها ولا يجوز بيع ثمرة الكايط
على كل صاع بكذا في صح الاقوال واما اذا اشتتني منه بدلهم معلومة
فذلك جائز ولا ينبغي ان يكون فيه خلاف منا لان تقدير الثمن تقدير
المشور واما اذا اشتتني شجرات فجانب بلاكلام لا تنفعا الثمن والغبن
البيع ما ليس ببيع فانفع الخلاف ولو كان على ان يختارها فقد اختلف
علما ونا فيه والصحيح انه لا يجوز ذلك لانه اشتتنا بمجرول وظهر
بعض اصحابنا انه لم يجز لانه ومثل ثا اختار منها شجرا ثم جعلها
في غير ذلك فبطلت خلاصتها في الطعام وهذا فرع على انه جائز
في الاصل واما المنع بالمال وهو ممنوع اصلا لانه عموما مجرول لا يتحصل
فلم يجوز بيعه ابتداء ولا ثيباه انزاه **الثالثة** اذا باعه عشرة
اذرع من دار وهي مائة قال في مسائل الخلاف صح وقال ابو حنيفة لا يجوز لانه
لما لم يعقنها صا من مجرولة والذي عدي فيها ان كان كانت مبينة
ببيوتها ومنا في عالم يخرجها الى اختلاف المنافع والاعراض في كل عشرة
فلا يبيع المبيع واما ان كانت مساحية فلا تخلو ايضا ان تكون مساوية
الاطراف والجهان او مختلفة فان كانت مختلفة في ذلك لم تجز للغير
والجهالة وان كان ذلك متوا فيها كان بيعها وكان ذلك خبيثا لعشرة
اخيرة من هذه الصبرة وهذا دستور في الباب يدل على الباقي فانه

المبيع

كثير الفروع **الحادي والثلاثون**
باب كراهية بيع الطعام قبل استيفاء ثمنه
عمرو بن دينار عن طاووس عن ابن عباس ان النبي عليه السلام قال من ابتاع
طعاما فلا يبعه حتى يستوفيه قال ابن عباس من وجب كل شيء مثله

قال الامام الحافظ الجاد في الباب قد تقدم بعضها ومن انتهى في الصحة والجس
وفيه احكام كثيرة جماعها في مسائل الاولى في ذكر الاقوال وتدخل فيه
الثانية وهو تصوير المحال وذلك اقوال الاول الطعام المعين الذي بقيت
فيه توقيته الثاني طعام الجزاء المعنى الثالث طعام في الذمة او غيره
الرابع كل ما كوله حتى الملح وجبال الكبر ووزيرة النخل دون البصل والكراث
الخامس التوابل كالعزبة والخوص الحلبة السادس العروض هـ السابعة العقار
فاذا كان في الطعام حق توقيته فلا خلاف في انه لا يباع حتى يقبض واذا كان معيناً
جزافاً قال مالك يستحب لا يباع حتى يقبض وقال غيره لا يباع بحال حتى يقبض فان كان
في الذمة من فرض جاز بيعه قبل قبضه خاصة والطعام المأخوذ كله على حكم غيره كما
تقدم ذكره لا يباع قبل استيفائه واختلف علماؤنا في التوابل على قسمين وقال احمد
لا يباع شيء من الطعام حتى يقبض بحال من الاجوال والعروض يباع قبل القبض وقال
ابو حنيفة والشافعي لا يباع قبل القبض وهو مذهب بن عباس وقال عثمان وسعيد كل
كيل وموزون لا يباع قبل قبضه خاصة وقال ابو حنيفة يباع العقار وحده قبل
القبض واصل هذه المسائل ان البيع قبل القبض هل هو مطلق ام لا وقد تقدم من كلا
ثنائه غير معلل انما هو معتد وقال ابو حنيفة انما لم يجر بيع ما لم يقبض للمغرر لانه تخشى
انفساخ العقد بهلاكه فاذا اباعه فملك انفسخ البيع فدخل على غيره لا يدري هل يحصل
عليه ام لا وعندنا ان المبيع بنفس العقد دخل في قبضه وحصل في ضمانه اذ لم يكن علقته فيه
فان بقيت فيه توقيته فهو من ضمان بايعه لانه لم يقصد هذا بعد وقال المخالفون كذلك
لم يقبض العبد والذابة فقد بقيت فيها علقته فينبغي ان يكون من ضمان البائع وقد اختلف
قول المالكية فيما اذا حبس البائع حتى يعطي الثمن فملك هل يكون من ضمان البائع او ضمان
المشتري وهذا يدل على انه تحت يده وفي علقته اذ احكمنا بضمانه عليه وهو ليس بمنعقد
في جسته والى هذه النكسة اشار ابن عباس بقوله واجسب كل شيء مثله واثار ابو حنيفة
الى انه من جهة العرو وقال مالك يجوز له حبسه عن ثمنه وليس بمنعقد فيه والعمدة

فيما

لنا في انه يضمنه لمجرد العقد الحديث الصحيح ان النبي عليه السلام قضى ان الخراج بالضمان فكل ما كانت له فائدة العين فانها من ضمانه وتعلق الفايده ابو محمد بن كنزة ويحيى بن المشري لو ائلف البيوع قبل القبض كان من ضمانه فكذا ان اذا ائلف النلف من غيره واما من قال ان ذلك مقصور على الطعام فتعلق بظاهر الحديث نهى عن بيع الطعام وظن ان العلة هي كونه طعاما وليس كذلك واما العلة اذ البقيت فيه توفيقه واما من قال انه التوابل فلانها مصلحة الطعام فتدخل مدخل الطعام في هذا الحكم كما دخلت مدخله في باب التبا واما من قال العروض وكل شيء هو الشافعي وابو حنيفة ومن ساءوهما ومتعلقهم النهي عن بيع ما لم يقبض مطلقا ولم يصح وقد تقدمت التكتان عليهما بحرية وان الخراج بالضمان والمعنوية وهي نلادته قبل الضمان

الثاني والثلاثون في بيع الخمس

حديث ابي طلحة انه قال يا بني الله اني اشتريت خمرا الايتام في حجري قال اهرق الخمر واكثر الدنانير وذكر حديث الثوري عن السدي عن نجبي بن عباد عن انس بن ابي طلحة كان عنده وهو صحيح من الاول وذكر عن السدي عن نجبي بن عباد عن انس قال سئل النبي عليه السلام اتخذ الخمس خلا قال لا وقال حديث حسن وفي رواية عن المزوزي عن ابي عبيد صحيح وقد استدل باب الصحة عليه بكون السدي فيه وروي حديث شبيب بن بشر عن انس قال لعن رسول الله عليه السلام في الخمس عشرة عامرها ومعصرها وشاربها وحاملها والمحمولة اليه ورابعها واكثر ثمنها والمشتري لها والمشتراة له وقال ابو غرير **الاستسناد** روي مسلم عن ابي سعيد الخدري قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول يا ايها الناس ان الله يبرئ من الخمر فلعن الله ان ينزل فيها امرا فمن كان عنده منها شيء فليبيعه وليستفيعه وليستفيع به قال فما لبثنا الا بغير اجني قال صلى الله عليه وسلم ان الله حرم الخمس فمن ادركته هذه الامة وعنده منها شيء فلا يشرب ولا يبيع فاستقبل الناس بما عندهم منها في طرق المدينة فصبوها خارجة مسلمة وخرج عن ابن عتيار ان رجلا اهدي الي النبي صلى الله عليه وسلم راوية خمسين فقال له رسول الله عليه السلام ما علمت ان الله حرّمها قال لا فتنا وانسانا فقال له رسول الله عليه السلام

بمشاررتة قال - لمرته ان يبيعها قال ان الذي حرم شئ منها حرم بيعها ففتح المزاد
حيث ذهب ما فيها وروى البخاري عن عابشة قالت لما نزلت الايات في اخر سورة البقرة
في الربا وقرأها رسول الله صلى الله عليه وسلم حرم التجارة في الخمر **الاجكام**
في الاولى ادخل ابو عيسى حديث ابي طلحة وانس في خمرهم بيع الخمر
وليس يصحح وتروى حديث ابي سعيد وحديث ابن عباس وعابشة ويكاد اقطع على
انه قد بلغته او بعضهما ومع هذه الاجاديت الثلاثة ينقطع العذر وتقوم الحجّة فيها
الثالثة صها في الطريق وقد قال صلى الله عليه وسلم ما طرة الاذي عن الطريق
صدقة ووجهه ان ذلك كان ضرورة فانه لم يكن يد من اراقتها بعد خمرها ونقلها وتلو بث
الحاملين لها ونجسيتها او منعه وكان نجس الطريق بما اقرب الى الخلاص منها وصار
ذلك صلاحا في صلب النجاسات في الطريق عند الضرورة الى ذلك ولا سيما ان كان مطر فانه
يطهرها بعد ذلك **الثالثة** قوله ففتح المزادة حتى ذهب ما فيها يعني في موضع الذي
كان فيه لانه لما اعلت بنجرها وجاسستها في الموضع ولم يتلبس بها ولم يقل له النبي عليه
السلام احملها الى موضع الرصاصات **الرابعة** قال لما نزلت اية الربا حرم التجارة
في الخمر قد بينا في كتاب الاحكام وغيره ان الربا هو كل بيع فاسد بما يعني عن اعادته هاهنا
وقد بيناه في صدر كتاب البيوع هاهنا فليجده عند في الموضعين يتبين لكم ان شاء الله
الخامسة ابا بوبكر محمد بن احمد الشاشي في الدرر ان ابواسحق ابراهيم بن علي
الشيرازي في الدرر ان ابا طلحة قال النبي عليه السلام عن ابي تام ودرثوا خمر افقال امرها
فقال افلا اخلها قال لا ولو جاز ذلك لندب اليه كماندب الي دباغ الجلد في شاة مولا
ميمونة وكان اولى لانه مال لا ينال وكثيرا ما يقول ابواسحق الشيرازي علي اجاديت
الدالكاي واخبرنا ابو الحسن الازدي قمري عليه وقراءته قال يا ابو الطيب الطبري
اما ابو الحسن الدارقطني اما علي بن محمد المصري اما محمد بن عمر خلد اما ابي اموي بن
اعين عن ليث عن نجيب بن عباد عن انس بن مالك قال حدثني ابو طلحة انه كان عنده مال
لشامي فاشترى به خمر افترل خمرهم الخمر قال واما خمرنا يومئذ الامن التهم قال فاقبت

النبي صلى الله عليه وسلم فعلت نه كان عندي ما نبيهم فاشترى به خمراً قبل ان يفرم الخمس
 فامرني ان اكسر الدنانير واهريقه فاتبته ثلاث مرات كل ذلك بامرني ان اكسر
 الدنانير واهريقه ويقلب علي ظبي ان حديث ابني اسحق الشيرازي هو الذي ذكر ابو عيسى
 عن الثوري مقطوعاً واخبرني ابو المظفر حماد بن زجاء الخ طيب باصفهان ان ابو بكر
 الخجندي امام الشافعية قال لنا استهلاك الوصف مع بقا الاصل لو كان مشروطاً لما بيع
 استهلاك الاصل كجلد البنية لما راي النبي عليه السلام فيها طريفاً الى اصلاح بالذباغ
 نية عليه وحق المواضع بذلك كان في نازلة ابني طلحة لانهم ايتام وكان اصحاب الجلد
 ما كبر لهم انفسهم فقال ابو حنيفة تحليل الخمر جاز ونحل وبقا قال بعضهم انه مندوب
 اليه لان فيه اصلاح فاستد وقال ملك هو مكره ونحل قال الشافعي هو حرام
 ولا نحل فاما الشافعي فاعتمد حديث ابني طلحة فان عولنا علي انه لم يصح الحديث فلا كلام
 له وان سلمناه لهم وهو الاصل في الجدل قلنا ان هذا الحديث بنقته يقتضي انه كان في قول
 الحال بل في يوم الحال فاعلظ النبي عليه السلام لهم في هرق الخمر وكسر الدنانير بذلك
 المقدار يستقط من التحليل فان قيل لا يسئل ان التحليل منع لما ذكرتم وانما كان
 ذلك حكماً يتعلق بالخمر كالحذو ونحوه يبيع ولعن شارها وعاصرها وان كان لما ذكرتم
 فالعلة باقية فانها مشتهرة ما لوفة قلنا فلا تجعلون كسر الدنانير من جملة
الاجكام فتبقي مع الايام فان لم تفعلوا ذلك دل علي ان قولكم تحكم جواباً اخر
وذلك ان قولكم انها مشتهرة طبعاً ما لوفة عادة فلاجل ذلك حرمتنا تحليلها قلنا
لا يستنقل هذا الكلام بالتعميم وانما غاية السراقة وكذلك نقول انه يكره ولا يباح
ولا يندب اليه كما قال اصحاب ابني حنيفة السادة لافرق في حديث ابني طلحة
بين قوله اشترى بيت ولا بين قوله ورثوا لان شراءه علي ما رويناه كان قبل فخرها ويتصور
الارث في رجل عسر عينا البطحه ربا فباعه عنه عابن حتي فخره بقي في يده او ما ن
فورث عنه فالشافعي يقول يجب ارافته ولا تحلل لانه فعل محظور فلا يبيع لفاعله ولا
افاده مقصوده من الحل اصله نبيع المحرم قلنا هذا القياس لا يشبهه نظر الشافعي ولا

الائمة من احكامها اما قولهم فعل محظور فهو مسئلة الخلاف ولا يجعله محظورا فكيف يجعل
احد محل الخلاف دليلا فان قالوا الدليل على انه محظور قول النبي عليه السلام لا يطلع في خمر
الايتام ولا يخلطها والحديث ان النبي عليه السلام ان شئت الخمر خلا فلنا قد بينا ان
ذلك لم يصح وان صح فمحملة على الكراهة وان ذلك انما قصد به الردع في اول الحال كما
قلت انت في كسر الدنان واما قوله كذا في المحرم فان في المحرم لا يفيد مقصوده
لان العلة التي حرمتها موجودة وهي الجرمية بكونه في المحرم او اجرام وهي موجودة في
حال المحاولة وهي موجودة بعد المحاولة وهما هنا العلة الخمرية فاذا زالت ورجعت خلا
عادن الى اصل الحل فلا شيء يجرمها ولا خلاف انه اذا زالت العلة زال الحكم فان قيل
اذا طهر فيها ما يخلطها نجس فاذا خلطت في ذلك الخلط نجسا فنجسها لانه قد نجس
ملاقاها فلنا هذا كلاما فاسدا لانه لا نقد جزم من الخمر لفي جزم من الخلط الا وقد استحال خلا
من ان العلة كلها كالذن اذا صارت الخمر خلا طهر لانه لا نقد جزم من الخمر يقتضي
نجاسته الا وقد زال فصار الذن طاهرا **السابعة** قوله ان رجلا اهدى الى النبي
عليه السلام راوية خمر يعني مزادة وهي رزق كبير فاذا عظمت جعل فيها من استحل وتسمى
العزلة واصل هذا الاسم للنجاسة من الماء او الشربة فانها هي التي يخلق الله عند شربها الذن
فتسمى راوية مجازا ويقال للماء مز و مجازا ايضا والمروي كما ان الزارع خالق الزرع
انتم تروى عنه ام يخر الزارعون وقوله راوية اي ذات ربي فهو مجاز ثاني وتسمى
الدابة الحاملة لظرف الماء وترتبه راوية لانها تحمل الراوية فهو مجاز ثالث وتسمى بقطر
الغفلة ان الراوية هي الدابة ولم يغير هذا الترتيب لضعفه في العمومية والاحتياط **د**
الثامنة قول النبي عليه السلام ان الذي حرم شرها حرم بيعها ظن القائل انها حرم
الشرب خاصة وغاب عنه علم عظيم وذلك انه لا منفعة فيها مقصودة الا الشرب اذا
حرم مقصود الشيء لم يخر بيعه وضرب النبي عليه السلام المخذل عنه مثلا اليهود بقوله في
الحديث الصحيح لعن الله اليهود حرمت عليهم الشحوم فملوها فباعوها واكلوا مما باعوها
وان الله اذا حرم شيئا حرم ثمنه **د** **الثامنة** قوله جملوها يعني اذا بواها ليذول عنها

المحرمية

م

انما الشجر وتصبر ودكا فكانهم لم يبيعوا شيئا وراوا نعليك الحكم باسمها كما فعل الطائفة
 الضعيفة وكما فعلت الحقبة في الخمر فانها طبخته لتزيل عنه بزعمها اسم الخمرية
 وتشر به باسم آخر وهم الذين انذروا النبي عليه السلام به في الحديث الذي يروي بشر بن
 الخمر ذكره البخاري كاملا يستعملونها **العاشرة** ابطال الحمله لخلال الحرم
 اذا خالفت الشريعة **الح** دية عشر في ذلك كله دليل على ان النبي عليه السلام
 اذا حرم لذاته لم يجز تصريفه للاشباع به واذا حرم لمعني او في حالة انقسم الحكم فيه
 واختلفت الحال عليه دليله قول النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح عن جابر
 انه سمع رسول الله عليه السلام عام الفتح وهو بمكة يقول ان الله ورسوله حرم بيع الخمر
 والميتة واخذ الربوا والاصنام وبذلك تمت خمسة وتلثين فقبل رسول الله ان يتكلم
 الميتة فانه يطلي به السفوف ويدفن بها الجلود ويستنصب بها الناس قال لامرؤس جوامع
 قال رسول الله عليه السلام قاتل الله اليهود لان الله حرم عليهم الخمور فحملوها فباعوها
 ثم اكلوا ثمنه وقد خرج ابو عبيد بن جراح هذا انه استثنى من الميتة جلدوها في الدباغ
 بانه عليه في الشاة التي يذكر فيها ميمونة وكذلك حرم بيع الخمر من لانه لا ياكل
 وقد عثر في التخمير قرانا وسنة بيدان ملكا وغيره اذ نوا في الاشباع بشعره في الخمر
 لانه طاهر لا حياة فيه ولا يدركه فخر به الموت ولا اعلم دليل لا يخضع ويلزم ملكا والاوراعي
 ومن ساعدهما الدليل الذي اخرج من عموم خبر العين في ذكره وقد زاد على ذلك
 ابو يوسف فقال بطر جلد به بالدباغ ولا يجوز حمله على الشاة الميتة لان ذلك التخمير
 فيها العارض وهذا الصلي في الحياة فبقي بعد الممان **واما** الاصنام فما احقرها بالتخمير
 واكدوها فيها لان هذه الايمان اذا كانت محومة وهي من جملة المعاصي فالاصنام التي هي
 من قبيل الكفر او لم يكثر لم يكن صنمها محاد يبعده حطبا ان كان من عود او صخر
 ان كان من رخام او فضة ان كان من ذهب او فضة وفيه دليل على تخريم بيع الاثان
 التي لا ينتفع بها الا في معصيته وهل يدخل فيها البوق والتبائن واشباهها تنسب
 على جواز استعمالها في الاعراس والاعيان واذا كثرت نذرع الناس بها الى المعاصي منعت من اصلها

والثانية عشر اذا خثر الزيت والعسل واللبن ما يقع فيه من نجاسة

فهل نجس بيعه ام لا تنوكت على نجسته اولاهما وقع فيه فعلى رواية المدنيين عن ملك
في ان المايح كالماء في اجد القولين وهو الصحيح لا ينجسه الا ما غيرته او ينزل عن درجة الماء
على كل قول وينجس بكل ما وقع فيه فاذا جعلناه كالماء لا ينجس الا بالثغير فلا كلام
وان قلنا انه بخلاف الماء فاختلف علماء ونافيه فمنهم من قال بطهر ومنهم من قال يستنصحه
به في غير المتاجد وكل ذلك مردي عن ملك واذا قلنا بذلك جاز بيعه وبينه لانا قد
بيننا ان كل منفعة ما دون فيها شرعا جاز بيعها واخذ العوض عنها وكذلك العسل واللبن انما
نجسا جاز الاستغفار بهما في علف البهائم وذوي الكناج ومناولته كما لا تكليف عليه وليس
ذلك الامتنع على اختلاف العلماء لتعارض الأدلة عليه فلا ينزل منزلة من قام الدليل قطعا
على بطلانه ووقع الردع والزجر عنه وعظم الوعيد فيه كالحمر والخمر من الاتري الى عظيم
وعبد الله في الخمر حتى اوجي الى رسوله في الخبر الصحيح من باع الخمر فليستقص الخنازير
وهذا حديث بديع لم يفهمه قوم حتى قالوا ان معنى قوله فليستقص اي يذبحه بالمستقص
وهو نصل عربيه وهذا مأثور بالمر عن ابن يضيئه الى الرسول ما فيه من تكلف القول وضعيف
الاستعادة وتغلغل الكناية على مهاد الفصاحة وانما معناه فليبعضه وليجعلها شقا صافيقا
منه حلال ومنه حرام وذلك ان الله حرم شرب الخمر فمن اراد ان يبعث حالها فيجعل الشرب
وحده حراما ويجوز البيع فليجعل كذلك في الخمر من فانه لا فرق بين الجالين والذائنين
والخطين واخاف ان يدخل فيه من قال ان شغصا منه وهو الشعر حلال والله اعلم وبهذا مما
وهو فيه من رايه تعرض لنا ويلي وهذا الباب الحق ان شاء الله **والثالثة عشر** لعنة
اليهود والنصارى جارية في الجملة بهذا الحديث وعينه ولا يلزم معتن منهم في حياته حتى
يموت على ذلك وقد بيناه في الاجكام وكذلك يجوز لعن السارقين والظالمين والكاذبين
وامثالهم على العموم ولا يخص بذلك واحد وقد تقدم بيانه هاهنا ايضا **والرابعة عشر**
لعن رسول الله حيا الله عليه وسلم في الخمر عشرة ذكوه ولم ينزله فانه اعلم لمن فان التنزيل
من الرواة ونسب له يقتضي علم وافور ذلك يكون بشبهين احدهما الترتيب من جرمة

لعمري

بالعادة

بما

فبني البخاري عن مسلم عن عمر أنه قال ما لنا وللمرمل فما كنا راينا به المشرك
 وقد املكهم الله ثم قال بني صنعة النبي صلى الله عليه وسلم فلا نجيب ان
 نتركه **حديث** ابو الطغيلة كنت مع ابن عباس بن معوية
 لا يمر بالركن الا استلمه فقال له ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 لم يكن يستلم الا الحجر الاسود والركن اليماني فقال معوية ليس شيء
 من البيت مأجور احسن صحيح **العارضة** ثبت في صحيح
 الصحيح ان ابن عمر قال لم يكن رسول الله صلى الله عليه وسلم يستلم
 من البيت الا الركبتين اليمانيتين فثبتت عايشة في الصحيح معنى
 هذا فقالت ما ترك رسول الله صلى الله عليه وسلم استلام الركبتين
 اللذين بليان الحجر الا ان البيت لم يتم على قواعد برهيم وهذا شيء جني
 على معوية وابن الزبير فكان كل من يلمس الاركان كلها **حديث**
 بعلي بن امية قال طاف النبي صلى الله عليه وسلم بالبيت مضطجعا
 وعليه برد صحيح حسن **العارضة** البردة هي كتاب من
 له علم وفيه هي الشملة ذات الاعلام ومضطجعا يعني
 وهي احدي الشملتين التي تتعلق بالامر والنهي حسب ما بيناها في
 شرح الصحيحين ولما كان الطواف بالبيت صلاة اراد ان يركع
 يكون الثوب عليه فيه **تقبل الحجة**
 عاصم بن سبيعة عن عمر قال رايت عمر يقبل الحج ويقول اني قبلك
 واعلم انك حجة ولولا اني رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقبلك
 لم قبلك **الذي** بن علي ارز خلا قال ابن عمر عن استلام الركن فقال
 رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم يستلمه ويقبله قال رايت ان غلبت
 عليه ارايت ان زوجت قال جعل رايت باليمن رايت النبي صلى الله عليه
 وسلم يستلمه ويقبله **العارضة** الاستلام هو مسح باليد كانه

تسوية الوجود والثاني من جهة كثرة الائمة فاما تنزيلها وترتيبها من جهة الوجود فهو
 المعتصم ثم العاصم ثم البايع ثم الاكل الشن ثم المشتري ثم الجامل ثم المحمولة اليه
 المسترة له ثم الساقى ثم الشارب واما من جهة كثرة الائمة وعظم الوزر فهو الشارب
 ثم الاكل لثمنها ثم البايع ثم الساقى ثم البايع ثم يتقاربون في الدرجات في الائمة وقد
 يجتمع العلم منها في شخص واحد وقد يجمع البعض ونعوذ بالله من ضاعف السيات
 واصلها **الخامسة عشر** هذا كما قلنا على العموم في اللعن جابر فاما
 على اليقين فلا يجوز في البخاري ان رجلا كان يدعي حمرا كان يوتي به النبي صلى الله عليه وسلم
 سكران فيامر بخلده فقال رجل من القوم لعنه الله ما كنت ما يوتي به فقال النبي صلى الله عليه وسلم
 لا تكونوا عوناً للشيطان على اخيكم **السادس والثلاثون**

فهي النبي صلى الله عليه وسلم عن المعاونة ورخص في الرايا رواه جابر وخرجه عن ابي
 عيسى عن جابر عن بيع السنين والمعني واحد فان المعاونة مفاعلة من العام وهو السنة
 وكان بيعا يباعه اهل الجاهلية كان يبيع احدهم شرة لثلاثة اعوام واكثر وذلك
 لان يجوز ان يبيع المعلوم لان يجوز ان يبيع المعلوم الغائب للمعروف والمعلوم اولى منه
 لان يجوز وانما قال ابن عباس قدم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة وهم يسلفون في الثمار السنة
 والسنين فقال من اسلف فليسلف في كيل معلوم ووزن معلوم الى اجل معلوم وهذا
 بان مع عليه ابو عيسى ومصححه فخرنا عليه ذيل الصمت وتركناه الى غير هذا الوقت
 قال الامام حافظ اشهدت مناهي ابي عيسى وعدنا الى ترتيبه

باب كراهية بيع الحيوان بالحيوان نسيئة

الحسن عن سمرة ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الحيوان بالحيوان نسيئة حديث حسن
 صحيح وسماع الحسن بن سمرة صحيح قاله علي بن الحسين وروي الاحتجاج بن رطاة عن
 ابي الزبير عن جابر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال الحيوان اثنان بواحد لا يصلح نسيئة ولا باس
 يدا بيد حديث حسن **الاشهاد** قال اليراقم الجافظ اختلف في سماع الحسن
 من سمرة فقال البخاري هو صحيح والدليل عليه حديث العقيقة صححه فيه سماعه منه

وكذلك قال علي بن المديني كما ذكر أبو عيسى عنه وقال ابن معين حديث الحسن
عن سمرة صحيفته ويحتمل أن يكون سمع منه بعض حديثه ثم وجد صحيفته صحيفته عند
محدث بها عنه وذلك جاز إذا حجت عنده وما كان الحسن لمحدث به لم يصح وقال البخاري
حديث الحبيب بن الحبيب بن نسيبة من طريق عكرمة عن ابن عباس الثقات رده عن ابن عباس
موقوفاً وروى عن عكرمة عن النبي عليه السلام **مرسل الأجهلاني** **الأولي** قال له إمام
المجاظ اختلف العلماء في ذلك على أربعة أقوال الأول أنه حرام قاله شافعي وأحمد وأهل الدرا
ب الثاني أنه مكره قاله عطاء الثالث قال مالك إذا اختلفت لأجناس جاز بيعه بنسيبة
وإن قلت لم تجز الرابع قال الشافعي يجوز بكل حال واحتج بحديث عبد الله بن عمرو
أن رسول الله عليه السلام أمره أن يخرج من جيثا ففرت الأبل فأمره أن يأخذ علي قدامه من
الصدقة فكان يأخذ البعير بالبعير بن أبي ابل الصدقة وكنت مرابطاً بالحيوان ليس من
أموال الربا فيراعي فيه التفاضل والنسأ واحتج بمنع ذلك بحديث سمرة المنقذ مرقد
صححه أحمد بن حنبل وقاربه واحتج من كره ذلك بأن قال لما تراض الجديتان صارت
شبهة فكرهت ولم تحرم وجاء الناقد الجريئد ملك فقال إن الجديتين لما تراضا كان
حكمهما عند التعاضل أن تجمع بينهما أن لم يكن والواقع الترجيح والجمع بينهما ممكن
بأن يكون حديث جابر ومحمود علي الجنس الواحد وحديث عبد الله محمود علي الجنس
وإذا أمكن الجمع لم يكن تعاضل ولا وجب ترجيح ويعضد هذا قوله عليه السلام في حديث
عبادة فإذا اختلف الجنستان فبيعوا كيف شئتم إذا كان يد إبيد فشرط عند اختلاف
الجنس التفاضل فإن قيل إنما شرط التفاضل عند اختلاف الجنس فيما شرط فيه التماثل
عند اتفاق الجنس والتقدير قلنا هو مطلق في أعمال الجنس كله حيث كان بوجهه أن
الربا والتقدير إنما ركنها وصفان القرب والجنس فإذا اجتمعا كان التماثل والنقد
وإذا انفرد الضرب وجب النقد وحده كذلك إذا انفرد الجنس ثبت النقد وحده
وليس له على هذا علم ينفع وقد بيناه في موضعه من مسائل الخلاف وعقب أبو عيسى
هذا بحديث جابر بن عبد الله بن النبي عليه السلام فباعه على الإحرة ولا يشترط النبي عليه السلام

بينها

وعليها معوية وذكر الحدِيثُ فقال عبادة سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم ينهى
عن بيع الذهب بالذهب والفضة بالفضة والبر بالبر والشعير بالشعير والتمر بالتمر
والنخل بالنخل ^{سواء} الأسوا بسواء عينا بعين فمن زاد أو زل أو ادق أو اري الآخذ والمعطي
فيه سواء وفي طريق آخر لم يسل عن عبادة مثل ^{سواء} بسواء بيد أيدي فاذا اختلفت
الاصناف فبيعوا كيف شئتم اذا كان بيد أيدي فاذا اختلفت الاصناف فبيعوا
كيف شئتم اذا كان بيد أيدي وخرج عن اي مורה الا اذا اختلفت انواعه ومثله
بلغظه عن ابن عمر **العزيمية** قوله عبيد بن يعين يريد مرييا لم يري لا يكون
غايبا بغايب ولا غايما بخاض والمعنى هو النقدان وقال الخطابي ما دام غير مسكوك
فما تهر فاذا ضربا بسكة كانا عينا **الاحكام في** ^{الاولى} اختلفت ^{من}
في جريان الربا في الاموال علي افعال الاول انما في جميع الاموال علي اختلاف
اصنافها من مكبل وموزون ومعدود وما لا يدخله شيء من ذلك عادة وان تصور فيه اجري
بذلك الطوري لا كبر وغيره عن ابن المعالي وذكره عن ابن الماجشون الثاني تجري
في كل مكبل وموزون **الثالث** تجري في كل مطعوم **الرابع** تجري في كل متغاثف
ولما استقر الامر في الشريعة علي هذه الاقوال انشأت المشيئة وبما الوعد الصادق
في ظهور البدع لان الربا مقصور علي ما ذكره النبي عليه السلام في حديث عبادة لا
يتعداه فكان حقه ان يعامل بالقتل فتقبل لتغوز المشيئة بالتشاظر حتي صادرت
قوله واخذها من تغذت بالبدعة عليه المشيئة وامّا قول ابن الماجشون المذكور
فلا اعلم له وجهان فان الصحابة كما اخبرت عن الربا في غير الاعيان الستة التي
ذكر النبي عليه السلام كذا كل شئ سلت علي ما ليس بمطعوم ولا متغاثف ولا مكبل
ونقل النبي عليه السلام علي منعه في الحيوان بوجه فان كان ارا ابن الماجشون
ربا المشيئة فهو عام في كل مال ولعل بالمعالي لم يفهم عنه فاذا ثبت ان غير هذه
الاعيان تجري فيها الربا كما تجري فيها فلا تخلوا ان تكون العلة الطعم وذلك
ضعيف فان حمة الطعم فيها واجدة فاي فائدة في التكرار وذكر جهة المكبل

٢٠٤
بل هو بعد وايضا فان العسل مخلوط من الرابا فكيف يكون هو العلة فلم يبق الا القوت
نبيه بالبر على ما يقتضيات في حال الاختيار والشعير على ما يقتضيات في حال الاضطراب
والتمتع على القوت الذي يتجلى به كالنبيب والعسل ونقده بالملح على ما يصلح الاقوات
من التوابل للطعام والاكل نبيه بالذهب والفضة لما يتخذ اثنان للاشياء
وقيما للسلفات كالغلو ونحوها وهذه حكم ما غاص عما جوهها الامالك
وقد بينا ما في مسائل الخلاف على التمام فلننظر منالك ان شاء الله وقد وقع لما لك
ان الربا يجري في كل مكمل وموزون من المطعومات وان كان اخضر وذلك
عندي والله اعلم لانه بلغه ان القواكه في بعض البلدان قزيب وتخر وقد شاهدنا
من ذلك كثير افاذا كانت ملخوة لتحلي كادخار البر وجنته للقوت التحققت بالتمتع
والعسل وقد ذكرنا الناس عن اصحابهم وذكر علماء وانا عن ملك ان علة الربا في التقديس كونها
قيمة الاشياء المتلفة وانها علة قاصرة لا شعري وقال ملك انها شعري الى ما يتخذ
الناس ثمنًا للاشياء حتى لو اخذ الناس الجلود بينها اثنان لجري فيها الربا وقد
رايت اهل بغداد اذا تجوزون بالخمر حتى ان الحمام بها يدخل ويهبتناج كل ادم
فاذا اجتمع عندهم اوردوه على الخبز بارد او باعه بشعر اخر حتى يفي بالاكل اذا تقاد
ثانية الى الشراية فصارن العلة عند ملك معنوية وهو الصحيح **الثانية**
لما قال النبي عليه السلام الشعير بالشعير والبر بالبر صار الشعير صنفا اخر من البر
عندهم الا ان ملك انزله بانه صنف واحد لا جل حديث معمر بن عبد الله في الصحيح
انه رد اشباع غلامه للمقيم بشعير متفاضلا وقال في عذره اني خاف ان يضارعه
وقد ثبت عن النبي عليه السلام انها صنفان وجواز التفاضل بينهما كما تقدم فلا
وجه للمضاربة والاختلاس من الشبهة مع وجود النص **الثالثة** قال الربا
الحافظ مما يجمله كثير من الناس الذين لم ينصروا في حقايق الاستدلال ظنهم
ان جريان الربا في هذه الاشياء مختلف فيه لما روي ان معوية عززوا ثمنها
من فضة فامر معوية ان يبيعها في اعطيات الناس فذكر عبادة الحديث فلما سمع

عبادة يقول هذا في مجلس جمعها قام خطيباً فقال ما بال رجال اتخذوا ثياباً من رسول الله
 صلى الله عليه وسلم لا جاديت قد صحناء فلم يسمعها منه فبلغ ذلك عبادة فقام واعاد
 الحديث وقال اتخذوا ثياباً من رسول الله عليه السلام وأنهم معوية وما بالي أن
 اصحب في جنبه ليلة سوداً فقال لا اسأكنك بارض أنت بها وركل إلى المدينة فقال
 له عمر ما أقدم ما فخره فقال ارجع إلى مكانك ففتح الله أرضاً الست بها ولا مثلاً لك
 وكتب إلى معوية لا امرأة لك عليه وقد ثبت أيضاً أن معوية بن أبي سفيان باع
 ستفاية من ذهب أو ورقاً كثيراً من زينة فقال له أبو الدرداء سمعت رسول الله
 صلى الله عليه وسلم ينهى عن مثل هذا فقال معوية ما أرى بهذا بأساً فقال أبو الدرداء من
 يغدرني أنا خير من رسول الله عليه السلام وهو تخبرني عن أبيه لا اسأكنك بارض
 أنت بها وركل إلى المدينة **وكتب** عمر إلى معوية الانساع ذلك
 الاشياء لا جاديت **قال** الامام الحافظ كانت الصحابة اذا اختلفت
 في الاشياء لا جاديت كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بعضها لم يطلب لتمام قال
 رسول الله عليه السلام ومعوية انما رد حديث أبي الدرداء وعبادة علي رضي الله عنهما التوقف
 للثبوت كما فعل عمر بن الخطاب في الاستيذان حين رآه وشذ عنه وطالمة
 بالبيعة علي قوله فلما كتب عمر إلى معوية بذلك استنله وقد روي أن أبا بكر الصديق
 كتب إلى عماله بنحوه وكما جري بين أبي سعيد وابن عباس حين بلغه أن ابن عباس
 بغى بخوان الفضل في الذهب والنضة نفراً فلقبه فانكر عليه فقال لا علم لي انتم
 اصحاب محمد انما خبرني سامة بن زيد ان النبي عليه السلام قال الرباني النسبة ورجع
 عن ذلك وما روي عن سعيد بن جبير من انه لم يرجع لم يسمع قيل انه سئل عنه فاجاب
 انه فارقه قبل موته بسنة وثلاثين يوماً وهو يقول ذلك وفي يوم يرجع الانسان
 في قوله فكيف في سنة ومعني حديث النبي عليه السلام اثبات الرباني النسبة فيما
 لا يخرج منه ربا الفضل وهذا بعض قول ملك في تحريم ربا النسبة في جنس كل
 شيء **الرابعة** انما انكر عبادة ذلك عيا معوية فاجابه لانه عفي بدي

بايع رسول الله صلى الله عليه وسلم علياً على ألا تأخذ منه لومة لديد **الخامسة** إنما يجوز ذلك
 معوية لوجهين إما لأنه لما رآها آنية عدها سلعة فذهب مذهب ابن عباس علي بن روي الله
 بأعها بفضيل أو رآي لكونها سلعة من أجل فيها جازر وقد اختلف الناس في الشيف المذهب
 أو المفضل فقال من كان الذي فيه من التقدير الثلث فاقبل فجازر بيعه بذاييد
 كذلك فعل الناس قدسيا ونحوه قال الثوري وقال الأوزاعي إذا كانت الجملة
 تبعاً جازر بيعه أيضاً نسبة وهو قول ربيعة وقال الشافعي لا يجوز بخال كثير إذا كان
 أو قليلاً وقد قال ابن القايمة إن بيع إلى أجل وفات بغير البيع وقال الشافعي مضي
 بالعقد ولا يفسخ فأنتم ترون اختلاف العلماء بعد تقرير الشرع في جعل هذا المصوغ مقام
 السلعة مطلقاً في كل حال أو في حال دون حال فكيف يستخرجون على معوية أو ابن عباس
 أن يقولوا ما قالوا ولما يستنقذ الشرع بعد والذي أرى في هذه المسئلة أنها لا يجوز بخال
 قليلاً كان وكثيراً أو يفسخ إذا قال الملك كل بيع فاستديعون إلا الوفاق أنه يرد إذا
 فإن نأثت العين رد قيمة دي القيمة ووزن ذي الوزن ونحوه عن سخون **السادسة**
 قد استقر من أمر الشريعة في حديث عمر وعبد الله وابن عمر وابن عباس وبررة والبراء
 وجوب التقاضي في ذلك كله كان جنساً أو جنسين في المجلس الذي وقع فيه الشايع قبل
 افتراقهما فتركت علي ذلك مسائل كثيرة **السابعة** لما قال هاوها عينا
 بعين فغير التقاضي وحضور المبيعين لبيع النعير ولذلك قال علماءنا أنه إذا حضروا
 في مجلس صرف ولم يكن عنده فاستقرض من جلس به لم يجز إلا أن يكون قبل التراض
 والاتفاق للواجب في قوله بذاييد عينا بعين هاوها واختلف في قوله هاوها وهي
 الثامنة فغير معناه ما كأي خذ فلما حذفت الكاف عوضت منه الهمزة ثم حذفتم الهمزة
 فيقال للمواحد هاو ولاثنين هاو ما وللجماعة هاو وممن العرب من يقول هاك وهاك
 وهاكهم وجرى في ذلك قول كثير لبا به عندي إن هائسبة وحذف حذوا عط لدلالة
 الحال عليه فلما اتصل الضمير به فبدل علي أنه المخاطب لأنه إذا قال ها فقد تبه فإذا
 قال فقد خصص فحصل المطلوب من التزم وأما هاو ما وهاو ثم فقد قالوا فيه معنى أما

لا يجوز

وهاؤم فقد قالوا فيه معنى أمّا وأما الذي هاهنا قصدوا وقصدوا وهذا ممكن لاكن يعترض
عليه انه لم يستعمل منه شيئا في الواحد الا بالكاف فعلى اصله ولذلك اجري بعض العرب
الاشترى الواحد عليه في الكاف ولم يخرجوا الواحد على قوله أمّا وأما وقد قال الله
ما تمه ما وكبر جادلتم عنهم فاضاها الى ضمير المرفوع والله اعلم **التاسعة**
ان غلبها على التباين بعد التناقض قدر يعاين ليس بينهما فقد خلط في ذلك اصحابنا وفسحوا
على تصور من النظر واذا تحقق الغم والعلية بغیر صنع منهما فان العقد لا ينتقض فان
كان من احدهما غلبة لا اخذ فقد نص ملك وابن القاتل على ان الصرف لا ينقض وهو صحيح
لان الاكراه على الفعل لا يثبت له حكم الاختيار **الحاشية** اذا وجد
زبوا فافني ذلك لعلمائنا وغيرهم تفصيل كثير جملته ان ما يخرج زبوا يلزمه بدله ولا ينتقض
بداصرف في الصحيح من المذهب بالدليل لان البيع قد وقع بشرطه وما طرأ بعد ذلك لا
يعترض عليه وقد اختلف علماؤنا في ذلك وغيرهم اقوال الاول انه ينتقض الصرف
في القدر الذي وجد فيه التراب دون غيره كدرهم من دينار او احدى عشر درهما من
دينارين **الثاني قال** ابو حنيفة ينتقض القرفان وجد الزيف في النصف او اكثر
الثالث يستبدل الردي كله ولو كان الاكثر قال ابو حنيفة والاراعي
والليث واحد وقادة والحسن وابن سيرين كذلك لو صار فيه في جملة نجر عن اقلها
وما فيه فيما وجد فقال في المدونة شفع الصفقة وقال في كتاب محمد لا ينتقض الا
بقدر ما عجز وهو الصحيح ولا يضرهما ما ذكرنا في العقد وسما لان ملكا انما ينظر الى
الفعل لا ينظر الى لقوله وحمله الامر ان من نعم الصرف فنظر الى الصورة ومن حوزة
نظر الى المقصود ومن بعضه ونظر الى اقل والاكثر فذلك استحسنان لتقديم الاحترام
منه في القليل ومن الغريب ان بعض اصحابنا يقول انما اذا رضاه عنه صاحبه لم يخرجوا اذا
تمسكه الاخر ولم يرده عليه جاز واذا كان الحق لله والقبض في الصرف تعبد
فكيف جاز الصرف ان تمسكه به وهو قد دفع اليه على التقديم لم يقبض عنه فقد اذا عجز
فيه بنظر فذلك النظر يوجب المسامحة على الاطلاق في نظرية والله اعلم **الحادية عشر**

اذا كان العين موصوفا هله حكم العين في الربا ولا ينبغي ان يكون فيه خلاف وقد قال
 ائمتنا في كتاب محمد بن جوز ان يشتري نصف خنجر انما يصح اذا سلم عليه جميعه وانشد
 الثمن وقال ملك في ذلك وفي الدينار لا يجوز وان سلم اليه جميعه وهو الصحيح لاجل ان الثمن
 لم يكمل لان الشركة تنفي خلاصه ويمكن ان يكون المعول فيه على ان خروج الزيف لا يمكن
 الاحتراز منه فلذلك سقط اعتبارها وانتم ترون ان العبادات المحضة لا يعين فيها
 عند جميع العلماء على اختلاف في التفصيل ما لا يمكن الاجتزاع منه فيها فكيف في المعاملات
 الثانية عشر اذا كان العين مضمومة الى سلعة فلا يخلو ان يكون منظوما معها
 او مفترقا منها فان كان مضموما في الذك مثالا في بيعه عشرة دنانير او دراهم وسلعة
 بسلعة او بدنانير او بدراهم فان ذلك لا يجوز عندنا وبه قال الشافعي وقال ابو حنيفة
 ذلك جائز لان الدنانير او الدراهم من اجري الجنتين مغايلا مثلها وانما في مقابلتها السلعة
 فيخرج عن الربا والدليل على فساد هذا ان السلعة قد تجوز اكثر من الذي يقابل العين
 من الجهة الاخرى ادا قل فيظهر الربا وقد يمكن ان يقابلها مثلها فيصير الامر مجهولا عند
 العقد والجهل بالتماثل في الاموال الربوية كالحمل في النفاضل في افساد البيع والباب
 عقدان ذكرهما لنا علماءنا العقد الاول قال في الاسلام ابو بكر الشافعي في الدرر النقية
 اذا جمعت مالي ربيا ومعهما او مع احدهما ما يخالفه في القيمة سواء من جنسه او من غير
 جنسه فان ذلك لا يجوز والعقد الثاني قال ابو المظفر خطيب اصفهان قال
 لما المجندي الاصل في الاموال الربوية حظر البيع حتى يسبحه تحقيق التماثل
 وعندنا في حقيقة الاصل اباحة البيع حتى يمنع حقيقة النفاضل وما قلناه اصح
 لقوله صلى الله عليه وسلم لا تبيعوا بالذهب والفضة بالفضة ولا البر بالبر الحديث
 الاستواء عينا بعين يدا بيد فبدا بالخطر واباح بعد ذلك بالتماثل وانما ان كان
 منظوما مخورا الى لولو وخره فحوزه ابو حنيفة وجماعة ومنعه ملك واخرى المنع
 اصح لوجود المعنى المانع في المنظور كوجوده في المنفصل وبعضه وبينه حديث
 حنن الصنعاني عن فضالة بن عبيد قال اشترى بيتا ثلاثة بوم خبيث باثني عشر دينارا فيها

ذهبت مائة فقطعتها فوجدت فيها اكثر من اثني عشر دينارا فذكرت ذلك للنبي عليه السلام
 فقال لا تباع حتى يفسد هذا لفظ ابي عبيدتي وقال هو حديث حسن صحيح ورواه ابو داود
 ايضا عن حنبل عن فضالة بن عبيد قال اتي النبي عليه السلام يوم خيبر بفلاة فيها
 ذهب وخزوني لفظ معلقة بذهب ابتاعها بثمانية دنانير او بثمانية دنانير فقال
 النبي عليه السلام لا حتى يمتن بينهما قال فزده حتى يمتن بينهما وقد روي قوم عن ابي حنيفة
 انه ان كان الذهب اكثر لم يخرج كنجي ما قدمنا وليس هذا بذهب وانما مذهب الجوان
 مطلقا ولو كان الذهب مائة دينارا والسلعة خزا ولؤلؤا وثوبا لبايعنا في درهمه الاصل
 الذي قلنا عنه وهذا الحديث نص في الرد عليه والمعنى الذي علمناه به قوي في بابه وقد
 جوز ذلك مالكا في البيهقي وجعل الحكم في ذلك من باب الضرورة واحتياج الناس الى
 ان يجتمع البيع والصوف في القليل فحوزه بمحكم المصلحة وفي قاعدة انقرض بها ملل
 في اصول الشريعة وقد مر هذا في موضعها من مسائل الخلاف وقد اعترضوا على هذا الحديث
 باعتراضين احدهما قالوا انه مضطرب الرواية ففي كتاب الترمذي عن فضالة اشترت
 وان الثمن اثنا عشر دينارا وفي كتاب ابي داود عن فضالة اتي النبي وان الثمن سبعة دنانير
 او تسعة واذا كان مضطربا لم يدخل في حد الصحة **الاعتراض الثاني** قالوا
 ان المبتاع قال النبي عليه السلام اشترت قلادة فيها خرز وذهب فقال له النبي عليه السلام
 لا حتى يفصل بينهما وفي رواية حتى يمتن بينهما يعني يمتن ويفصل في الثمن فيقول الذهب
 بكذا والخز بكذا ولم يرد به فصل احدهما من الاخر ولا تمينه فان كل واحد منهما
 منفصل بذاته متميز بها فالجواب اننا نقول على الاعتراض الاول ان الاضطراب فيه
 مؤثر من وجهين احدهما ان الواوي قال اتي النبي وليس في ذلك مناقضة لقوله اشترت
 لانه اذا ارد الفعل لا مالم يسم فاعله في خبر بعد التصريح به في اخذ لا يكون اختلافا
 ولا اضطرابا **الثاني** في اختلاف الرواية في الثمن لا يؤثر في صحة الحديث لانه
 يجوز بطول المدي ان ينسب خبر الثمن فيحدث به تارة على حقيقته وينسب في اخري ضربا
 فيه او ينقص منه والنسيان لبعض فصول الحديث لا يؤثر في الباقي اذ لم يرتبط ما ذكر

افعل من السلام فهو في الحجب بزيادة تقبيل اليد عند لمسه وهو في
 الآخر ليس من غير تقبيل والذي قال ابن عمر كان سؤاله عن نازله صحبته
 لكنه فهم منه والله اعلم انه بن يد الرخصة في تركه فشد عليه باجواب
 المطلق في استلامه وتقبيله والا فمن الحديث الصحيح ان عايشة وابن عباس
 رويان النبي صلى الله عليه وسلم طاف على بعير يستلم الركن فحجبت قالت
 عايشة كراهة ان يصرف الناس عنه قال ابن عباس فاذا انتهيت الى الركن
 اشار اليه وكان ابن عمر شدد في ذلك في رواية نافع عنه ما ترك استلام
 هذين الركنين منذ رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم يستلمهما لا في شدة
 ولا رخاوة وكان يستلم الركن اليماني والحجري في كل طواف وفي الغتيا عنه
 ان مسجرا انحط الخطية وقد روي مسلم في الصحيح ان عمر بن الخطاب قال
 للركن ما والله ابي لا علم انك حجب لا تضرو ولا تنفع ولولا اني رايت رسول
 الله صلى الله عليه وسلم استلم كما استلمت وفي مسلم عن سويد بن غفلة
 قال رايت عمر رضي الله عنه قبل الحج والعمرة وقال رايت ابا القاسم
 بك خفيا وروي عن نافع عن ابن عمر انه قال رايت ابن عمر يستلم
 الحجر بيده ثم قبله وقال ما تركته منذ رايت رسول الله صلى الله عليه
 وسلم يفعله **مسألة** مما صعب علينا قول علمائنا ان من طاف راجعا
 عليه دم وقال الشافعي سلام عليه لان النبي صلى الله عليه وسلم
 طاف راجعا ولم تكن به عليه وانما كان لمبين للناس الجوان وقال
 علماءنا في عبادة تتعلق بالبيت فلا تكون مع الركوب كالصلاة ولو
 كانت كالصلاة **مسألة**

باب الصفا والمروة

فيه احدث حديث جابر بن عبد الله به ثم قال ان الصفا والمروة
 من شعائر الله **مسألة** قال علماءنا وغيرهم من بدأ بالمروة

لما باب فيها الدم من باب الغاية كالصفا

بما نتي أمّا قوله في الاعتراض الثاني أن معناه لا حتى يتبين بينهما فافهمنا حتى يبيحها
 في صفتين شهنين بشرط أن يكون كل واحد منهما غير منظوم مع صاحبه وتلاهي
 حقيقة التفصيل أنه ان انتهى منه وسمي لكل واحد ما يغايله من العجز وهما منظومان
 لم يصح من وجبهن أحدهما أنه لا يعلم وزن المنظوم ولو علمه لم تات فيه المراقبة الثانية أنه
 لا يصح أن يجتمع بيع وصرف في عقد كما يتبادر فلا يصل فيه أن التميز شرط الصفة
 والتفصيل الذي عينه النبي عليه السلام وجعله غاية لصحة البيع فاليد من نهاية التمييز
 في كل وجه كما ذكرنا والله أعلم **الثالثة عشر** قال أبو حنيفة لا يشتري
 في الطعام بالطعام نقد المجلس وإنما ينبغي أن يكون حلالاً لأن النبي صلى الله عليه وسلم
 نهى عن الكابي بالكابي فاختصر ذلك بالسلم وورد الشرع بالصرف وهو يقتضي بلفظه التقابض
 في المجلس ويقع قوله في تناير الأعيان يد بيد يعني نقد إسقاط يقال لما ليس بنسيئة هذا
 بيع يد بيد **قال** الله إلا أن تكون تجارة حاضرة تدن منها بيئكم وكنا
 عند اليد لأن اليد العينية بالاشارة كما هي آلة القبض وقد عظم هذه النكسة
 أهل ما وراء النهر قلنا لا نعظمها ما حقر الله قد قال عيسى بن علي بن كذا قوله يد
 بيد إنما هي إشارة إلى ما لم يغب وأما سمي لعاب الحال يد أو حاضرة مجازاً ولا حقيقة
 ذلك معاينته والله أعلم **الرابعة عشر** ذكر أبو عيسى في
 الباب حديث سعيد بن جبيرة عن ابن عمر قال كنت أبيع الأبل بالبقيع فأبيع بالدينانير
 فأخذ مكانها الورق وأبيع بالورق فأخذ مكانها الدينارين فأنزل الله عليه السلام
 فوجدته خارجاً من بيت حفصة فتألمته عن ذلك فقال لا بأس به بالقيمة وقال
 أسنده سماك بن حرب وأوفقه علي بن عمر داود بن أبي هند قال وذكره ذلك بعض
 أصحاب النبي عليه السلام ورواه أبو داود وعنه فقال فيه لا بأس أن تأخذ بسنين يومها ما لم
 تنفر قاصداً يملكه **قال** إمامنا الحافظ الذي منعه من ذلك هو أو سئل عن عبد الرحمن
 وابن شبرمة وكان ابن أبي ليلى يكره ذلك لا يستعير يومه وقال المفتون من هذا مستثنى
 من منع بيع ما لم يقبض ورشح ما لم يضم إلا ما زاد أبو داود في قوله يستعير يومه لأنه

ان كان زائدا ففيه ربح ماله بغيره واذا صح الحديث وجب لقوله علي مذهب ابن ابي ليلى
واذا كان من قول ابن عمر فقد تقدمت الدلالة على جواز ذلك **الخامسة**

عشر قوله اذا لم تنقر قاضيا بينكما شي كذا قال النبي عليه السلام يدايد وقال عمر
في حديث طلحة والله لنعطينه ورقه او لنودن اليه ذهبه وفيه ايضا دليل في الساد
عشر علي ان الجاحظ يخلف على حكمه والرجل صالح يخلف على فعله ولا يدخل ذلك
في باب قوله ولا تجعلوا لله عرضة لا يامننكم ان تبرؤوا وتتقوا وتصلحوا بين الناس

باب ابتياع النخل بعد لتأبير والعبد وله مال

ذكر حديث ابن شهاب عن سالمه وناصح عن ابن عمر
عن النبي عليه السلام من باع نخلا بعد ان تؤبر فثمرتها للذي باعها الا ان يشترط المبتاع
ومن باع عبدا وله مال فماله للذي باعه الا ان يشترط المبتاع قال الامام الحافظ للثمرة
ثلاثة احوال احدها ان تكون معدومة في احوال الشجر لما خرج بعد الثانية
ان تظهر وهو الايار واللقاح **الثالثة** ان تطيب بالزهر والاحمر ان او الرطوبة
واللبن او جزيان الخلاوة في ذوات المياه منها فالحالة الاولى كلام في ان يبيع بالاد
يجوز لانه من باب بيع المعدوم والموجود المحمول لا يجوز لغزوه فكيف للمعدوم
الحالة الثانية الطهور وقد تقدم الكلام في بيعها وصفتها جازا ومنوعا
علي معنى الإشارة **الحالة الثالثة** اذا بدا صلاحها ولا خلاف في جواز البيع وقد
اختلف الناس فيها على ثلاثة اقوال الاول قال قوم ان كانت قد ابوت فهي للبايع
الا ان يشترطها المبتاع ومعناه اذا برزت عن اكمامها واشتق عنها خفاؤها وان
كانت كامنة فهي للمبتاع قال مالك وغيره الثاني قال خرون هي للبايع في الحالين
قاله ابو حنيفة **الثالث** قال ابن ابي ليلى الشجرة للمبتاع في الحالين وهي مشككة
مشككة لم اطلع في رجلتي علي من علمها مكتوبة او مفعولة الا شيئا واحدا من اعلا
الذي اهنديت بهم وهاهنا او ردها لعظيم موقعها ببيع مما حطتها به علي الاختصار

واما قوله من باع عبدا وله مال فماله للبائع الا ان يشترطه المبتاع حديث اختلف في اسناده
عز ابن عمر عن النبي عليه السلام او عن ابيه عمر فادفعه قوم واسنده اخرزون ودار الحديث بين
نافع ومولاه شاله وكلها صحيح لان اتفاقه لا ينافي اسناده وقوله وله مال يقتضي ملك
العبد لان الاضافة وقعت بالمال الي آدي حتى يصح ان ملك فملك بخلاف بابل لدار
وتخرج الدابة والذي يوجب العلم في ذلك ويقطع العذر انه يشتري العبد بالذهب ماله
الذهب فملكها جميعا ولو لا ان المال الذي بيد العبد ملك لما جاز للسيد ان يشترطه
فيكون البائع قد باع منه صريحا ذهبيا ومبلغه بذهب وهذا لا يجوز عند ملك في اليقين
ولو لا انه ملك للعبد وانما دخل نبعها لما جاز ذلك وهي خاصة من الشرع لا تعلق لها بمسايل
الربا ولذلك قال ابراهيم خلا فلا شبه لا يجوز ان يشترط بعضه لانه يخرج من طريق
الخصصة النبقية الي التصريح بالمبايعة فتكون سلعة وذهب بذهب الا ان يشترطه بعرض
عنده او يكون مال العبد عرضا حتى يخلص عن الربا **وقوله** قال بعض المتكلمين
روي الحديث علي وجهين الا ان يشترطه المبتاع والا ان يشترط المبتاع فمن اثبت المالم
ينجز عنده اشتراطا لبعض ومن اشقط الما جاز عنده اشتراطا لبعض **تفسير**
از الضمير وان سقط فانه مضمرة عن ضرورة والمظهر والمضمرة فيه واحد وقد بينا
الغراق بين استثناء الكل من مال العبد او بعضه في موضعه بدليله وقال الشافعي
لا يجوز بيعه العبد ماله الا بما يجوز به سائر البيوع وهو الاقوي في النظر لان النبي
عليه السلام قال من باع عبدا وله مال فماله للبائع الا ان يشترطه المبتاع فاذا اشترطه
وجب ان يجري علي حكم الشرع وقد قال قوم ان مال العبد تبع له في العتق والبيع و
تؤددوا في العتق والبيع وتؤددوا في ذلك امر او قال اخرزون ان ماله لسيده فيها جميعا
قاله الشافعي وابي حنيفة وعبرهما لانه اذا لم ينسب في البيع فاعتق مثله وقال مالك
العتق خلاف البيع يتبعه ماله فيه

باب خيار المجالس

ذكر فيه الحديث المشهور نافع عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال فيه المبتاعان

بالخيار ما لم يتفرقا او يتخذا قال فصان ابن عمر اذا ابتاع مبيعاً وهو قاعد قام ليحمله وزوي عن حكيم
بن حزام قال رسول الله صلى الله عليه وسلم البيعان بالخيار ما لم يتفرقا فان صدقا وبينا بورك لهما في
بيعهما وان كذبا وكنتما محقت بركة بيعهما صحيح وذكر حديث ابن مرة عن النبي عليه السلام
مقطوعاً خبرنا ابو الحسن الازدي ابا الطبري ابا الدارقطني

وذلك حديث الليث بن سعد عن ابن عجلان عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده ان رسول الله عليه السلام
قال البيعان بالخيار ما لم يتفرقا الا ان تكون صفقة خيار ولا نجعل له ان يفرقه خشية ان يستفيله
قال الامام الجافظ اضطرب الناس في هذا الحديث اضطراباً كثيراً وقد روي بالفاظ مختلفة
في الصحيح منها قوله لا بيع الخيار ومنها قوله ان يتول احدهما لصاحبه اخبر وروي يتفرقا وروي يتفرقا
وعن عبد الله بن دينار كل بيع بينهما حتى يتفرقا لا بيع الخيار وجملة ذلك وكتبته
اقوال الأول من الناس من زده لانه خبر واحد يخالف صول الشريعة فان البيع

كما روي عن عمر بن الخطاب بيع صفقة او بيع خيار فاما بيع خيار كعه فليس في الاصول في الثاني
منهم من نأى له بان معناه المتبايعان المتراضان في الاختاب والقبول فاذا قال البائع بعث فالامر
لم ينعقد وكل منهم بالخيار حتى يقول الاخر قبلت قاله محمد بن الحسن قالوه في حقيقة المتبايعين
ما داموا متشاغلين بالبيع فاما اذا اكتم البيع وعقده فليست بمتبايعين حقيقة وانما يطلق عليهما اسم
المتبايعين مجازاً والحقيقة اولى من المجاز الثالث منهم من قال انهما المتساويان ويقال
لهما متبايعان لاجل اقبالهما على البيع وشروعهما فيه ومعاولهما عليه كما يقال المتقاربان لمن حاول
القتل مع صاحبه بالمشي والطعن والضرب ولما يقع بعد ذلك يروي عن ابي يوسف الرابع منهم من
قال معناه ما لم يتفرقا بالاقوال وفيما اذن لنا ابو الحسن من يوسف عن من بشران عن ابي عمر الزاهد ان ابا
موسى النخعي سأل ابا العباس احمد بن يحيى هل يتفرقان او يفترقان واجداهم غيران فقال اخبرنا ابن الاعراب
عن المفضل قال يفترقان بالكلام ويتفرقان بالابدان الخامس قال بعضهم لو كان الامر كما قال
ملك واصحابه وغيرهم لخلى الحديث عن فائدة وسقط معناها وذلك ان كل احد يعلم ان المتبايعين اذا
قال البائع بعث وقبل ان يقول الاخر قبلت نعم وقبل ان يقول البائع بعث ان كل واحد منهما بالخيار على
صاحبه لان لكل احد قوله وعقده ومالكه وملكه لا يشك هذا على احد ولا يحتاج الى بيان فاعفد

البيع كان متبايعين كما لا يكونا سائر قبيل ولا زائنين الا اذا فعلوا ذلك فحينئذ يكونان بالخيار وقد روي
ابو ب عن تايغ في بعض الفاظ الحديث الا ان يقول لصاحبه احتس **السادس** قال ملك ليس لهذا
الحديث عندنا حديث معروف ولا امر محمول به **السابع** قال اهل ما وردا النهي من الاصوليين هذه حاجة
نعم بها البلوي وما نعلم به البلوي لا يقبل فيه خبر الواحد **الثامن** قال النهرية من الفقهاء المراد به خيار
الاقالة التي في حديث عبد الله بن عمرو ولا يحمل له ان يفارقه خشية ان يستقبله والدليل عليه انما ضافه
اليها والاقالة هي التي تقف عليها جميعا وترتبط بهما واما خيار المجلس على مذهب الحكم فانما هو لعل
واحد منهما ملك بنفسه وبانفراده **التاسع** باق ان شاء الله **الشفيع** اما قولهم يخالف اصو
الشريعة فقد تقدم الجواب عن هذا الفصل في حديث المصراة وكذلك **السابع** في قولهم ان هذا مما جرم به
البلوي تقدم الكلام عليه في باب من الذكر بغاية البيان في الوجهين واما من حمل على المتشاورين او المتخالفين
بالاخبار والقبول فالذي كان يلين بالغصا حجة لو كان مما قالوه وبعضه بالشريعة ان يقول فيه
المتبايعان بالخيار مالم يتعاقدا والذي يدل على انتظام هذا واستقامته انه كان يحق تقديم الكلام
المتبايعان حقيقة بالخيار مالم يعقدا ما تابعا فيه فاذا تعاقدتا فيه فهما بالخيار مالم يفترقا عن مكان يتابعهما
وكذلك ورد في الحديث وكذلك كان يفعل ابن عمر كما ياتي بيانه ان شاء الله **واما** الذي نقله الفصل
او نقل عنه من الفرق بين التفاعل والافتعال فلا يشتر له القرآن ولا يعضده الاشتقاق قال الله
تعالى وما تفرق الذين اوتوا الكتاب الا من بعد ما جاءتهم البينة وذكر التفرق فيما ذكر فيه النبي التفاعل
في قوله افرقت اليهود والنصارى على ثنتين وسبعين فرقة وشتفرق امني على ثلاث وسبعين فرقة
واما الخامس فلا بأس به وهو مذهب الشافعي وابن عمر واما السادس وهو قول ملك ليس لهذا الحديث
عندنا حديث معروف ولا امر محمول به فمن لا تجصيل له من اصحابنا نظروا فيه فنجح ان عمل اهل المدينة له
بعملهم وفتواهم وقد نوههم عليه ذلك ابن الجوزي فقال بروي الحديث عن تايغ عن ابن عمر عن فلان
في رسول الله عليه السلام ثم تركه لعمل اهل المدينة يريد هذا الحديث ولم يفهم الجوزي عنه بل اقام في
جوز فلم يطلع عليه والذي قصد ملك من المعنى في قوله هو ان لما حصل العاقدان بالخيار بعد تمام
البيع مالم يتفرقا ولم يكن كفرتهما وانفصال احدهما عن الاخر وقت معلوم ولا غاية معروفة الا ان
يقوما او يقوم احدهما على مذهب المخالف وهذه جملة يفتق عليها انعقاد البيع فيصير من باب بيع النابذة

واللامسة بان يقول له اذا المسته فقد وجد البيع او اذا نبذته او نبذت الحصة فقد وجب البيع وهذه الصفة
مقطوع بفتا دهما في لعقد فلا تترك الحديث لم يتحصل المراد منه مفهوما وان كان فتوى ابن عمر رآه
بفعله وقيامه عن المجلس ليجب له البيع فانما فتنه بما بين الجملة فيه فيدخل تحت النهي عن الغرر عن ما
يوجب النهي عن بيع الملامسة والمنازمة شبيهها وليست من قول النبي عليه السلام ولا نفسية من وانما هو
من فقه ابن عمر وتقريره واصل الترجيح الذي هو مفصلة الاصول ان يتقاع المقطوع به على المظنون
والاكثر رواية علي الاقل هذا الذي قصد ملك مما لا يدركه الامثلة ولا يتفطن له احد قبله ولا بعده
وهو امام الامة غير مدافع في ذلك فكيف لابن الجوزي ان يوزه في معرفة ابدوره في ناول ان سلمه
في نقل هيئات بابا المعالي ليس هذا هو وضع توقي اليه ولا تعالي من قدره وافهم امره والله ينفعك
وينفع ابرحمته وعلي هذا فليصلوا بعشر المتقدمة والفقهاء وامس قول النهر وقد قال بعض
الوافيين من ان المراد به خيار الاقالة فليست ذلك بواجب وانما هو مندوب اليه ونحوه في نفي به في
الاجكام ونفي عليه التضياع بالحلال والحرام فان قيل فقد قال ملك بان الخيار يعضد بالمجلس في التمليك
ونحوه قلنا ذلك طلاق وهو تعلق على الاغوار والاحطارة وقدم زيد ودخول الدار فاقترقا ومن العجب
لاي المعالي ان شيخه الشافعي ذكره فقال معنى قول النبي عليه السلام البيع الخيار ان تخبوا بالبيع المشتري
بعد انجاب البيع فاذا خيره فاختر البيع فليس له خيار بعد ذلك فابن هذا من تفسير ابن عمر او من نفي الحديث
فابي لا ما من اقوم قبله واهدي سبيلا اذا انقذت الاقوال وتنبعت الامثال وجينيل بين لك المثال
وقد روي ابو عيسى حديثا قال عمر بن حفص الشيباني ابراهيم عن ابن جريح عن ابي الزبير عن جابر
ان النبي عليه السلام جبر اعرايا بعد البيع وقد رآته علي المبارك اخبركم طاهر عن الدارقطني اخبرنا
ابو بكر النيسابوري اهلالات المعالي موسى بن اعين عن يحيى بن ايوب عن ابن جريح ان ابا الزبير المكي
حدثه عن جابر ان النبي عليه السلام اشترى من اعراي حمل خبط فلما وجب له قال له النبي عليه السلام
اختر قال الاعراي ان رايت كاليوم مثله بيعا عمرك الله من انت قال من قهرش فقال هذا حديث حسن
صحيح وذكره شافعي عن ابي هريرة ان النبي عليه السلام قال لا يفرق بين بيع الاعراي وبيع هذا كله
خارج علي اصل التدب الي العرض علي المشتري وعلي البيع ايضا ليللا بخوري في المسئلة عن وينفع بعد ذلك
ينخرج عن طريق التدب الذي دعي اليه

باب

الحديث في البيع

ذكر حديث فتادة عن أنس أن رجلاً كان في عقده ضعف وكان يبيع وإن أهله أنما النبي صلى الله عليه وسلم فقالوا برسول الله أن لا يصبر عن البيع فقال إذا بايعت فقل ها ولا خلاية وهذا حديث حسن صحيح غريب **الحكاية** هذا الرجل هو منقول من عمر وجد واسع بن حبان ضرب ما مومة في الجاهلية فحب لسانه فقال له النبي عليه السلام ذلك قال ابن عمر فأنما سمعته يقول لا خلاية لا خلاية إياه وقد روي أنه كان عمره مائة وثلاثين سنة وقيل أكثر تضعفت عقده لكثرة سنة وقد روي نجران ابن منقذ كان صاحب لقصة والاول أصح وفي رواية عبد الله بن دينار عن ابن عمر أن رجلاً ذكر علي رسول الله عليه السلام أنه تخدع في البيع فقال له إذا بايعت فقل لا خلاية وفي رواية غير مملوك لك الخيار ثلاثاً في كل سلعة تباعها وروي الترمذي أن النبي عليه السلام فقالوا له حجر علي فلا إن فانه في عقده ضعف فنهاه عن البيع فقال لي لا أصبر فحمل له الخيار ثلاثاً وتعلق بهذا من قال لا تجر علي الضعيف العقدة وهو بوحيدة وإنما ينبغي لمن يحتج بهذا الحديث على ترك الحجر على الضعيف العقل لمن يحمل له الخيار ثلاثاً من طر بن الحكم فأي معنى للجماع ببعض الخبر وترك البعض لغير دليل ومن غريب لا مري في هذا الحديث أن الرجل المذكور كان تخدع في البيع فيحمل أن الحديث كانت في العيب أو في العين أو في الكذب في الثمن أو في الغبن في الثمن وليست قصته عامة فيحمل على العموم وإنما هي خاصة في عيب وحكاية حال ولا يصح دعوي العموم فيها عند أحد حسب ما ذكرناه في الأصول وإنما ينبغي أن يقال في هذا الحديث أنه كله مخصوص لصاحبه على صفته لا يتعدى إلى غيره **فان قيل** كيف تدعون الخصوم في هذا الحديث وقد أخبركم ابن أبي القاسم عن ابن أبي محمد عن ابن أبي محمد عن ابن عمر قال قال أحمد بن محمد بن محمد بن عبد الملك ابن الجوبة ما أسد بن موسى ابن لهيعة ما حبان بن واسع هو طلحة بن يزيد بن زكاة أنه كلم عمر بن الخطاب في البيع فقال ما أجركم شيئاً أو سمع مما جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم حبان من منقذ أنه كان ضرباً البصر فجعل له رسول الله عليه السلام عمدة ثلاثاً أياماً أن رضي خذوا أن سخط ترك قال ابن عمر وأخبرني أحمد بن إسحاق من مملوك إبراهيم بن سعيد الجوهري ما عبيد بن أبي قرة عن ابن لهيعة عن حبان بن واسع عن أبيه عن جده قال قال عمر لما استخلف بها الناس أني نظرت فلما جد في بيعك شيئاً مثل من العمدة التي جعلها النبي عليه السلام

في البيع

٢١٧
لحبان بن منقذ ثلاثة ايام وولد في الزرقوق قال الامام الجليل رحمه الله تعالى هذا حديثان ضعيفان

قل ابن لهيعة ومعه فلا متعلق فيها لا سيما وقد ثبت ما هو اقوي منه اما ابو الجحيز
الازدي اما الطبري اما الدارقطني اما عبد الله بن احمد بن نصر الدقاق والحسين
ابن اسمعيل المحاملي قال اما محمد بن عمرو بن العباس اما عبد الله بن محمد بن
اسحق قال وحديث محمد بن يحيى بن حبان قال هو جدي منقذ بن عمرو وكان
قد اصابت به امة في زمانه فكثر لسانه ونازعته غفلة وكان لا يدع التجارة
ولا يزال يغيب فاني رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر ذلك له فقال اذا بايعت
فقل لا خلافة ثم انت في كل سنة تبنيها في الخياري ثلاث ليال فان رخصت
فامسك وان سخطت فاردنا علي صاحبها وكان عمره اطول عاشر ثلاثين
ومائة سنة وكان في زمن عثمان بن عفان حتى فشا الناس وكثروا وساع البيع
في السوق ويرجع به الي اهلهم وقد غلب غلبنا قبيحا فبلو مونه ويقولون انتبتاع
فيقول فانا بالخيار ان رخصت اخذت وان سخطت رددت قد كان رسول
الله عليه السلام جعلني بالخيار ثلاثا فيرد السعة علي صاحبها من الغد وبعد
الغد فيقول والله لا احملها قد اخذت سلعي واعطينتني دراهمي قال فيقول
رسول الله صلى الله عليه وسلم جعلني بالخيار ثلاثا وكان يمر بالرجل من اصحاب
رسول الله صلى الله عليه وسلم فيقول للناس جز ونخل انه قد صدق ان رسول الله
عليه السلام قد كان جعله بالخيار ثلاثا قال وما علمت ابن الزبير جعل العدة ثلاثا
الا بذلك من امر رسول الله صلى الله عليه وسلم في منقذ بن عمرو وهذا اصح من الاول
ولو شارك في المجمع بالعين احد منقذ بن عمرو ولا يخرج به وقام في زمان الخلفاء
يطلبه وانما تحققوا ان ذلك كان امرا مخصوصا فلم

باب الانتفاع بالرهن

الشعبي عن ابي هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال اظهر بركته اذا كان مرهونا
ولبن الدار يشرب اذا كان مرهونا وعلي الذي يركب ويشرب نفقته قال وقد

روي عن الأعمش عن أبي صالح عن ابن هزينة موقوفاً ولا يعرف دفعه إلا من طبق الشعبي
الاسناد قال الإمام الحافظ اختلف في لفظ هذا الحديث فروي هنا في
السري أبو عن ابن المبارك عن زكريا يعني ابن أبي زائدة عن الشعبي عن أبي هزينة
عن النبي عليه السلام قال ابن الدرقطني يوجب نفقته إذا كان مريضاً والظاهر يركب نفقته
إذا كان مريضاً وعلي الذي يركب ويوجب النفقة أخبرنا أبو الحسين الأزدي
الطبري / أبا الدارقطني / أبو محمد بن صاعد / أبا عبد الله بن عمران العائدي / أبا شفيق
بن عيسى بن عز بن ياد بن شعيب عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة قال
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يخلق الزهرن له غفده وعليه غممه رواه مالك
وغيره مرسل عن سعيد بن المسيب وهو منفق على صحته **العجزية** تكلم
الناس في قوله لا يخلق الزهرن والامر فيه قريب لو قد ن الله بالنفقة ومعناه لا يهلك
فيذهب هدا ويضي باطلاً قال — أبو نجيد

وفارقك من لا فكاك له يوم الوداع فامر الزهرن قد غلق
يقال غلق الزهرن بكسر العين في الماضي وفتحها في المستقبل **الاجسام**
في مسائل الأولى اختلف العلماء في هذا الحديث المتعلق بالزهرن على
أقول الأول قال مالك والشافعي وغيرهما ظاهر الزهرن ومنفعته لما لك
وهو الزهرن وعليه نفقته ليس للمرئ فيه الا حق والثيقة في إذا ما ارز من الدين
فيه الثاني قال أحمد بن حنبل وأحمد بن حنبل والخلة للمرئ والنفقة عليه يخلبه
ويركبه بقدر استوار ولا يزيد أحدهما على الآخر **الثالث** ورجع ركب
المرئ للدابة وليس لخدم العبد بقدر نفقته **الرابع** قال أبو حنيفة منافع
الزهرن غطل **قال** الإمام الحافظ قد اختلف في مسائل الخلاف في
هذه المسئلة على بيان شافعي نكثته ان مذهب أبي حنيفة في غاية الضعف
مخالفاً للحديثين اللذين نكثتاها انما عن سعيد بن المسيب وعن الشعبي وكلاهما

عزاني زيرة مخالف للمعقول من الشريعة والمصلحة التي انشئت عليه الملة
 وكيف يصح ان يعتقد من تسليم عقد يودي الي تلاف المال وذهاب المنافع
 هذا او تكون مباحة لمن ثاوا لها بعد ان كانت متملكة محفوظة على صاحبها
 هذا لا يقتضيه لفظ العقد الذي عقداؤه ولا حكمه وبعد بيان فساد هذا المذهب
 لا مذهب احمد او مذهب مالك وذلك بين بالبحث فان قوله الظاهر بركب وركب
 الدر يشترط اذا كان مرهونا لم يمتز من الرالك ولا الجالب ولو قال مسمى من الجالب
 لا هنا او مرهون مالك او حاسب كان الا مرهون كما لو صح ما قلنا في الدر من
 من قوله صلى الله عليه وسلم لا يغلن الرهن من الرهن من الرهن الذي رهنته له غنمه
 وعليه غنمه لكان ذلك ايضا رافعا للخلاف ولا كنهه كان غنمة على المالكية
 في قوله وعليه غنمه اذ لا يمتز ان الخسارة على الراهن في الرهن الا في الذي يغا
 عليه فيه على تفصيل ايضا ومما يجب ان تعرفوه ان ملكا رضي الله عنه كان ثوبا في
 مخالفة الحديث كثير او اما ارجالا انه فكانوا يسترضون لانهم لم يترهوه فلما لم
 يصح هذا الحديث لم يبق الا ان القلة والغاية لمن له الملك وليس للراهن الا حق الثمن
 والجبر فان شاء الراهن ان يجعل للمرهون القلة بما يتفقان عليه كما ان ذلك له اذا كان
 لا شفاق كما ان اوله يجوز ان يقول الراهن للمرهون اركب وانتفع وحذ الغلة واجلكت
 فانها معارضة مجهولة لا تجوز باجماع وهذا هو الذي اراد التسليم عليه السلم بقوله
 في الحديث الصحيح الرهن يركب وثمر الدر يشترط ان لا يقطع رهنه الا شفاعا لما
 تغلته على وجه لا يطل حق الرهن وينفق عليه فان غلني عن نفقته ولم يضيعة الرهن
 فله ان ينتفع بها انفق على وجه المعروف فان كانا قفا فصل بينهما بالمحاسبة والمرا
 قاله ابو ثور **الثانية** قوله قال الراهن الم حافظ وهذه المسئلة تنبني على
 اصل وهو ان القبض هل هو شرط في استدامة الرهن فقال ملك هو شرط فان رجع
 الى بدل الراهن بطل الرهن وقال الشافعي وغيره ان رجع الي يده لم يطل
 الرهن فهذا الاصل ينبغي لمن اراد المسئلة ان يشتغل وعليه المعول وقد بيناه في

لم يجزه نجال والغبي ما فعل وبدأ بالصفا لبيان الله بقول النبي صلى الله عليه وسلم
 نبأ بما بدا لله به وكذلك قال بعض علماءنا واصحابنا تشافعي في الوضوء
 نبأ بما بدا الله به وهو الوجه فان بدأ بالرجلين حتى بلغ الى الوجه الغاء
 وجعل البداية بالوجه وكذلك هي الفصاحة ان يكون الميم هو المقدم
 ولكنهم اختلفوا هل هو شرط ام لا يكون ذلك التقدير الا للاختصاص
 والصحيح انه فرض لان الله بدأ به وكذلك توخا النبي صلى الله عليه وسلم
 فاجتمع القول والفعل كما تقدم واختلف العلماء فيمن ترك السعي
 بين الصفا والمروة حتى رجع الى بداهه هل يجزه دم ام هو ركن من اركان الحج
 يعود اليه فقال شافعي وابو حنيفة ومالك في العتبية يجزيه لا مرو
 قال الشافعي وهو مشهور قولنا انه ركن لا يغزي الحج دونه لان الله
 تعالى جعله من شعائر الحج وصرح به وتتم النبي صلى الله عليه وسلم يذكره
 فلم يكن كغيره وقد اختلفنا المبادك بن عبد الجبار اخبرنا
 طاهر بن عبد الله اخبرنا الدارقطني عن محمد بن مخلد واحمد بن محمد بن زياد
 واخوون حدثنا عبد الله بن احمد بن حنبل حدثني ابي محمد بن ادريس
 الشافعي حدثنا عبد الله بن المومل عن عمر بن عبد الرحمن بن محبوب
 عن عطاء بن ابي رباح عن صفية بنت شيبة عن بنت ابي بجوة يعني
 جبيبته احدى نسائي عبد الدار قالت دخلت ام ابي حسين مع نسوة
 من قريش فنظروا الى النبي صلى الله عليه وسلم فذكر مثل حديث تقدم
 قالت فنظرت الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يسعي بين الصفا
 والمروة فارتبه يسعي وان مبرره ليدور من شدة السعي حتى اني لا قول لاري
 ركنية وسمعتهم يقول اسعوا فان الله كتب عليكم السعي ومن العجب
 ان الامة اجمعت على انه ركن في العمرة فوجيان يكون كفا في الحج
 كالطواف وعلم ابو حنيفة فيه لانه قال انه تابع في الحج للطواف

متايل الخلاف **الثانية** قوله غممه هذا ما لا كلام فيه وقد بيناه قوله وعليه غمه
وهي الثالثة الثابت الصحيح منه عن سفيان عيينة عن زبادة غممه وعليه غمه
وهذا مما لم يرد به الا الزاهر وان كان لم يرد في الصحيح وفيه للعلماء ثلاثة
اقوال **قال** الشافعي الزهر من الزاهر ان هلك ادي المال للغير وهو
بيده امانة وقال ابو حنيفة هو مضمون باقل الامر من قال ملك ان كان مما
لا يغاب عليه فهو امانة وان كان مما يغاب عليه فهو مضمون الا ان تقوم بينة
بهلاكه فاختلفت الرواية عنه فيه فقال ابن القاسم تكون امانة وقال اشهب
قبضه على الضمان فلا يزول الوصف الذي قبضه عليه عنه والجنس عام الا ان
احكامنا يزول ان يخص ما يغاب عليه من عموم بالقياس ولا قياس فانهم عوقلوا
على الزهر ترداد بين الامانة والمضمون فوجب ان يوزع عليه حكم الشبهين
وهذا الوجه انما يكون ذلك في الفرق بين احوال الزهر لا بين اعيانه ومذهب الشافعي

باب اشتراط الولاء والتجرب

عن **عزلة** **ذكر** فيه حديث عائشة وبريرة وشهرته اعنت عن
بسطه وجره عظيم الدو **العارضة** فيه ان ابن خزيمة الحافظ انتهى
في معانيه المصنف علي ما ينزو خمسة وعشرين رواية وروايته قالت كانت في بريرة
ثلاث سنين ما بينهما من درجة للخلق فمن شريع وبطي ومن مصيب ومخطي وركن
المسئلة الحديث لمن اقتصد فيه مسئلتان الاولى في شراء العبد بشرط العتق والثانية في
اشتراط ما لا يجوز في العقد فاما الاولى فمنعها ابو حنيفة وغيره واجازوه في جماعة
ملك والشافعي والقياس مع ابي حنيفة لان شرطاني بيع يناقض مقصود العقد لا
يجوز وانما عوقل من جوزه على حديث بريرة ولا صحاب ابي حنيفة فيه تاويلان
الاول انهم قالوا هذا حديث يناقض قاعدة الشريعة في استحالة الامر بالنهي
لامتناع قلبه فيكون نسخا او صحت في نفسه وذلك لا يستقيم لان قوم بريرة قالوا

لعائشة نبيها علي ان يكون ولدها لئلا يدان قالت لهم عائشة في رواية اتباعها
 واعتقوا وفي رواية ان اجاب اهلك ان اعدت لهم ثم نك عدة واحدة فعلت وفي اخري
 ان اجبو ان اتقي عنك كذا تبك وسالت النبي عليه السلام فقال اتباعها واعتقي
 وفي رواية اتباعها واشترط لهم الولاء فان الولاء لمن اعتق وهذه الروايات
 كلها تناقض قاعدة الشريعة في كل فصل منها قلنا اما قوله اشترط لهم الولاء فقد
 قال قوم معناه اشترط عليهم الولاء بخلاف ما طلبوا وقد تاتي لهم بمعنى عليهم
 كما قال الربيع لهم اللعنة ولهم سوء الدان يعني عليهم وقال اخرون معناه
 اعلمهم بان الولاء لمن اعتق وبنائش رط حيثما وقع للاعلام ومنه اشراط
 الساعة اي علامانها وقيل اذن النبي عليه السلام ان يجعل الولاء لهم
 ويكون شرطاً باطلاً مضافاً الى عقد صحيحاً ثم بين بعد ذلك ان الشرط ساقط
 فتبين ذلك ان كل شرط لا يصح اضيف الى عقد صحيح يستقط الشرط ويصح العقد
 وقد قبله كما تقدم في حديث الثلاثة الفقهاء ويكون بيانه بالغرض بعد الشرط
 ابلغ وامضي كما كان فيسخ الخ الى العمدة ابلغ وامضي من الامن ما قبل ذلك
 وقيل انهم انفقوا البيعة وارادوا استنبقاً الولاء وذلك هو الجواب لان
 بيع المكاتب جاز ويحون الولاء لمن كاتبه وموضع الانكار على عائشة واذا
 بيع المكاتب فاما يقع البيع على كتابته بما تجوز من قبله بعد الاجل فيجمل
 للعتق فاما قبضه فلا تسبيل اليها لاجل ما استقر من عقد الكتابة فيه وما كان
 النبي عليه ليغزهم ويقول لعائشة عدهم بالولاء واعطهم لهم ويرده بعد ذلك
 اليها وهذا ليس فيه غرور لانه انما كان يكون غروراً لو حطوا الاجل من الشمن
 وهي قد قالت اعده لكم عدة واحدة وقيل ان قوله واشترط لهم الولاء به
 غير محفوظ وهذا لا يتاوي جماعه فانها محفوظة من رواية مالك عن هشام
 بن عروة عن ابيه عن عائشة وغيره وقد ين ذلك الاعمش عن ابراهيم عن الاسود
 عن عائشة ان اهل بيرة ارادوا ان يبيعوها واشترطوا الولاء فذكرت ذلك

لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال رسول الله عليه السلام اشترىها واعتقها وعن ابراهيم بن مثله
خذها ولا يمنعك ذلك فانما الولاء لمن اعتق وخطب رسول الله عليه السلام وانكر اشتراط
الولاء وذلك هو الحديث الذي يرويه عبد الله بن حبان ونافع عن ابن عمر ان النبي
عليه السلام نهي عن بيع الولاء وعن هبته لقوله فيه وانما الولاء لمن اعتق ورواية ابي عيسى
وغیره لمن اعطى الثمن او ولي المنعمة واخبرته لمن ثوبى العتق لا لغيره بلفظ الجخص
وهي الالف واللام او بكلمة انما التي هي ابلغ حسب بيتنا من ذلك وفيها في مسائل
اصول الفقه والخلاف واذا كان له ولم يجز بيعه لم يجز هبته فسمع من النبي عليه السلام
النهي عن بيعه وسمع منه النبي عن هبته لقوله الولاء لجهة كلمة النسب وهذا بين
بالفحش فان قيل فكيف اخذتم السابية وهي هبة الولاء قلنا اختلف
المأخوذ في عتق السابية وقد بيناه في كتاب لا حكام وقد ذكره هدم ملك واجازه
محمود وله صورتان احدهما ان يقول انت سائبة وبنوي العتق والثانية ان يقول
اعتقك سائبة فيكون لاه عند ابن القاسم ومطرون عن ملك جماعة المسلمين كما
لوقال اعتقت عن فلان الثاني قال ابن تافع وابن الماجشون يكون لاه لعتقه
وبه قال ابو حنيفة والشافعي وبه اقول وهي لفظة جاهلية لا ينبغي ان يثبت
عليها حكم شرعي **تكملة** قال الامام الجافظ في هذا الحديث
لخلاف كثير ومناق مضطرب وما انقذه الا ابن الحبيشي قال واللفظ البخاري
عنه دخلت علي عايشة فقلت كنت لعنينة بن ابي لبب ومات ووثني بوه وانهر
باموي من ابي عمر والمخزومي فاعتقني بن ابي عمرو واشترط بنو عتبة الولاء
فقلت اشترني واعتقني قالت نعم قالت لا تبعوني حتى تشتروا ولا بي فقلت
لا حاجة لي بذلك فسمع ذلك النبي عليه السلام او بلغه فذكر لعائشة فذكر عن عائشة
ما قالت لها فقال اشترىها فاعتقها وادعهم يشترطون فما شاؤا فاشترىها عائشة فاعتقها
واشترط أهلها الولاء فقال النبي عليه السلام لمن اعتق وان اشترطوا مائة شرط وهذا
نقض في جواز الشرأر على شرط العتق ولا ينال عما شرط البايع على المشتري ما لم يخط

من التمر كما فعلت عابثة فاذا حط من الثمن شيئا كان الشرط دخله العدة وكل
المان بالباطل فلم وهذا اضل للباب والله اعلم وقد اعاد ابو عيسى الحديث

باب الشراء والبيع الموقوفين

حديث حكيم بن حزام يشترى له اصبحة دينارا فاشترى اصبحة فان خرج بها
دينارا فاشترى اخرى مكانها فحيا بالاصحية والدينان الى رسول الله صلى الله عليه
وسلم فقال صح بالشاة وتصدق بالدينار وذكر حديث اني لم يسجد لمائة
بن ربان عن عروة البارقي قال دفع الي رسول الله عليه وسلم دينارا لا
يشترى له شاة فاشترى له شاة من ثمنه فاشترى اصبحة فاشترى بالثاة
والدينار الى النبي عليه السلام فذكر له ما كان من امره فقال له بارك الله لك في صفقة
يهينك فكان يخرج بعد ذلك الى كناسة الكوفة فيخرج الرنح العظيم فكان
اكثر اهل الكوفة ما لا **الاستئذان** قال اهل الصناعة ان مسلة البيع
الموقوفة والشراء الموقوف والنكاح الموقوف ليس فيها حديث صحيح اما حديث
حكيم بن حزام عن رجل مجهول او من طريق مقطوعة واما حديث عروة بن روية
شبيب بن غرقدة عن رجل من الحبي عن عروة واما النكاح الموقوف فاختلف
في نكاح النبي عليه السلام لام جيبية فقيل النكاح وارسل الى النبي فقبله مكنيا
بروية عروة عن ام جيبية ولم يلقها ورواة الزهري وقتادة ان النبي عليه السلام
تزوجها حين قدمت المدينة وروي عن النبي عليه السلام وكل آية الزهري على النكاح
واضيف الى البخاري انه قد نال من وزنه وهذا هو الصحيح منها على حالها من عدم
شروط الصحة التي اتفق عليها اهل الصناعة **واما** حديث عروة فقد خرب
البخاري وهو صحيح وفيه حديثي رجال من الحبي ولم يجل الا على من يرضى وهو
خير فيقبل ولو كانت شهادة لم تجز حتى يعين لاجل الاعذار وهذا الخبر
خير لنفسه ولغيره فلا اعذار في تعيينه فلا حاجة الى تسميته **المسائل**

نكاح
لم جيبية

كنت ببغداد في مجلس فخر الاسلام ابي بكر محمد بن احمد الشاشي حتى دخل علينا الشيخ
 الامام ابو علي حسن الصائغاني اجنفتي الماء فخرجت في سبيل عن هذه المسئلة وذكرت
 له بلغتها وقيل له ما تقول في بيع الفضولي من البيع ام لا فقال ببيع المنفصل صحيح
 وليس بفضولي بل هو منفصل لانه زاد عن الغير وكفاه النقص في التسوية والنداء
 وعليه ما يريد فانما عجبته ما فعل امضاؤه وان لم يحجب به رده عليه وشكر له ما معي اليه
 واجزه الله فيما اكتسب وهذا موضع الفضل والاجز وكان هذا ليلة في المسئلة والعجب
 الحاضر من شققت معني كلامه **الصورة الثانية** ان يشتري له سلعة باسمه
 ويعلم بذلك فان ارادها قبلها وانكرها ردها **الصورة الثالثة** ان يكون
 بعقد النكاح لرجل علي امرأة وليها ثم يعلمها او عكسه ممن يجوز له عاشرته فاما
 صورة البيع فانفق ملكه وابو حنيفة علي جوان دفعه علي الاجازة واما صورة النكاح
 فاستمر ابو حنيفة علي الحاقه بالبيع واما علماء نافع رده علي وقوفه علي الاجازة
 او لا يقف واذا وقف هل يكون ذلك او بعد واذا لم يطل ما حد ذلك في بيع طويل
 يكاد لا يوجد عليه دليل واما الشرا فانفق الشافعي وابو حنيفة علي انه لا يقف علي
 الاجازة والحقه ملك بالبيع وهو عسر المأخذ وقد مهدنا لك في مسائل الخلاف
 والعارضة لا تحمله فاما حديث عروة فصحيح كان اكثر من خبر الواحد
 ففي البخاري انه قال فيه سمعت الحج يتحدثن فخرج من خبر الواحد الى الاستفاضة
 وقد كان شيبك يقول حدثني رجل من الحجاز ثم سمعه من الحجاز فاسنده اليهم نارة
 واليه اخري كما كان سمعه

باب المسكان اذا كان غنيا

ما يورث **حسان بن سلة** عن ابي حنيفة عن عكرمة عن ابن عباس عن النبي
 صلى الله عليه وسلم اذا اصاب المكاتب حذا او ميراثا ورث بحساب ما غنم منه وقال
 النبي صلى الله عليه وسلم يورث المكاتب حصته ما ادي دية حرم وما يقع ية عبد وروي يحيى
 بن ابي نيسة عن عمرو بن شبيب عن ابيه عن جده قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم

٢٥٥
 تخطب يقول من كاتب علي مائة لوفية فاداه الا عشر اواق او عشرة درهم ثم عجز
 فهو رقيق وذكر حديث الزبدي عن بنان مولي ام سلمة عن ام سلمة قال رسول الله
 عليه السلام اذا كان عندك كاتب احدا كن ما يؤدتي فلتجنيب منه قال ابو عبيد
 هذا حديث حسن وفي بعض النسخ صحيح **الاستئذان** قال الامام الحافظ
 هذه مسألة اختلف فيه الناس قد يمتا وجد يتاولم ينسج فيها شيء وليس فيها حديث
 صحيح مع ناهية ها ولا الوداة وهو شبه من روي فيه ولهم في ذلك تسعة
 اقوال **الاول** ان المكاتب عبد ما بقي عليه درهم **الثاني** انه حر بمقدار ما
 ادي وقد تقدم **الثالث** انه لا يرجع الى الرق بدا وانما يتبع بكنائيه
 ويستتعي فيها الا ان يجد من يشتريه فيعتقه **الرابع** انه يستتعي حولين فان قد
 علي شيء والارد في الرق قاله علي رواه عنه الشعبي عن الحرث **الخامس**
 انه اذا ادي شطر كتابته كان غريما ولا يرجع رقيقا بروي عن عمر وبه قضى
 عبد الملك مروان **السادس** انه اذا ادي الثلث فهو مثله روي عن ابن مسعود
 قاله الشعبي **السابع** قال عطاء اذا بقي عليه الربع فهو غريم **الثامن**
 ان المكاتب اذا ادي قيمته فهو غريم لا يعود رقيقا روي عن ابن مسعود ايضا
التاسع انه اذا بقي عليه الربع فاقبل فهو حر بروي عن الشافعي في الجملة وروي
 عنه بهذا التقدير وذلك لان عنده ان حط شيء من الكتابة واجب واختلف قولهم
 في قدر ما نخط منها واكثر هذه الاقوال غير صحيحة وهي تحكيمات وامثلها القول
 اللذان ذكرهما ابو عبيد في الحديثين واحتمل انهما ان عبد ما بقي عليه درهم ولم يشبت
 حديث ام سلمة وانما يقول في ذلك علي ان الاصل العبودية والرق والكتابة عقيد
 بشرط فلا يوجد الشرط نفذ العتق واذا اعدم عدنا الى اصل العبودية فالمستلمون عند
 ولا يهدم هذا البناء الا ما هو مثله او اقوي منه **قال** الامام الحافظ متايل الكناية
 عظيمة وليس فيها خبر وانما هي تعليقات فاطن فيها الفقهاء وقصص المحدثون
 الى طين احدهما ان الكتابة فيها شأنية المعاصرة والثاني انها عتق عاشر كقولك

لعبدك ان دخلت الدار فانت حيا فلا يعتق حتى يدخل ومن قال ذلك لعبد له رمة
الوقا بالشرط فخرج علي بن ابي طالب من مكانه **ان شاء الله**

باب اذا افلس الرجل فاجل البايح عنده متاعه

ذكر حديث ملك لاخر رواه عن النبي
عن يحيى بن سعيد عن يحيى بن عبد الرحمن عن ابي هريرة عن رسول الله صلى
الله عليه وسلم قال ايها امرئ افلس وجد رجل شلخته عنده بعينها فهو اولى
بها من غيرها الاستسناد رواه ملك كما رواه ايضا عنهم باعيا منهم
فناديه فان مات من اسوة الغمارة رواه الدارقطني ايها رجل مات او افلس فوجد
صاحب المتاع ماله فهو احق به من الغمارة ومازادة ملك من الاسوة في الموت من قول
الترابي ومازادة من استوار الموت والفسل لم يصح **الاحكام**

لاكن العلماء اختلفوا في ذلك علي قولين ايهما تأتينا ثلاثة اقوال احدها انه احق في الفسل
والموت قاله الشافعي الثاني انه اسوة الغمارة قاله ابو حنيفة الثالث
الفرق بين الفسل والموت قاله ملك ولم يعول ابو حنيفة علي شيء من الحديث وانما
عول علي المعنى فلا يلتفت اليه ورام القول بنا ويل كحديث علي بن يقطين وقد قلناه في
منايل الخلاف وعول ملك علي الفرق بين الفسل والموت بان الموت ليس فيه عن النبي
نقل وانما الخبر في الاطلاق والفرق بين الاطلاق والموت ظاهر لان الموت قد خرب
به الذمة فليس للغمارة الذين لم يحدوا متاعهم بعينه محل يرجعون اليه فاستنوي
جميعهم واذا افلس الرجل اخذ ذلك الذي وجد متاعه بعينه ماله كان لسائر الغمارة محل
يرجعون اليه وهو ذمته والله اعلم

باب

ذكر ابو عيسى دفع المسلم الي الذي خمر البيعة ماله واخذل حديث ابي سعيد
المتقدم من يمنع النبي عليه السلام بيع خمر البيعة وقد تقدم الجواب عنه وفقه
الباب ان الذي رعا توهمه منوهمته انه ما كان مطلق اليد علي بيع الخمر يمكن ان يخسر
ببال احد ان يدفع اليه لبيعه ماله وهو مطلق اليد علي ذلك وهذا لا يصح لانه ان اعطيا

٢٢٧
حسنات يوم القيامة فهذا أصل بعهد ذلك الحديث وراي سائر فقهاء الامصار
ان كل احد اولى بملكه ولم يمكن ان يطلقوا الناس على اموال الناس في ذلك فتا
عظيم وراي بعضهم ان ما كان على طريق لا يعدل اليه ولا يقصد فليأكل منه
المان ومن سعادة المرد ان يكون ما له على الطريق او داره على الطريق لما يكتسب
في ذلك من الحسنات والكارم والذي يستظهر من ذلك كله ان المحتاج باكل
والمستغني الممثل وعليه قول المرحومين وتأتي تمامه ان شاء الله

باب حبل المواقف بعين اذن

اهلها **ذكر** حديث الحسن عن سمرة ان النبي صلى الله عليه وسلم
قال اذا كنت احرم على ماشية فان كان فيها صاحب فليست اذنه فان اذن له فليجلب
وليشترب وان لم يكن فيها فليصوت ثلاثا فان اجابه فليست اذنه وان لم يجبه فليجلب
وليشترب ولا يحمل **قال** الامام يحافظ جود الكلام في سماج الحسن من سمرة
والحديث صحيح وتمامه منه صحيح وهذا الحديث والذي قبله ينسبني على قاعدة
عظيمة ممدتها في كتب المسائل وشرح الحديث وذلك ان الاحكام تجري على العادة
ومن البلاد بلاد من الامم عاداتها كل ثمة وحلب مواشيهم بل ذبحها واكلها
يتحكم في ذلك الخواص والرعاة وكذلك كانت بلاد الشام كلها فان الله وانا اليه
راجعون عليا جري علينا فيها بلاد نامذه استولي عليها الفقراء والبخل فليست
على هذه السبيل الا في لنا در وفي الحديث الصحيح لا تختلبن احد ماشية احد بعين
اذنه انحب حاكمه ان توفي خزائنه فتكسوفت مثل طعامه فانما تجوز له
ضد مع مواشيهم اطعمها ثم وهذا نص في المنع صحيح والاول صحيح وهو محمول
على ابن السبيل المحتاج وقد خرج النبي عليه السلام مع ابي بكر رضي الله عنه مهاجرا
الى المدينة فمروا بغنم فادوا الى ظل صخرة ووجدوا الراعي وسأله لمن الغنم فذكرهم
من قريش واستجلباه فحلب لهم وشرب النبي عليه السلام وقد يتنا في غير موضع وجه
شربه وانه محمول على العادة في تحريم الرعاء في الغنم اليسير او على العادة في
اختلاب الماء وشربه او على ان ذلك جائز للمحتاج او على ان النبي عليه السلام

والاصل في ذلك حديث هند ان قالت بن رسول الله ان ابا سليم رجل مسيكر وانه لا يعطيني
ما يكفيني ولدي بالمعروف فهل علي حرج ان اخذ من ماله قال لا بالمعروف

باب العارية مؤداة

ذكر حديث ابي امامة سمعت النبي عليه السلام يقول في الخطبة في حجة الوداع
العارية مؤداة والزعيم غارم والدين مضطرون قال هو حسن وذكر حديث الحسن
عن سمرة قال النبي عليه السلام على اليد ما اخذت حتي قودي وقال حديث
حسن صحيح وقال قتادة ثم نسي الحسن وقال هو اسك لا ضمان عليه يعني
العارية **الاستناد** ليس في العارية حديث صحيح قال الامام

الحافظ الاستناد لم يصح في هذا الباب بلفظه حديث وقد رويت فيه ثلاثة
احاديث لا دل حديث سيفوان والفاظه مختلفة احدها قال بن رسول الله
العارية مؤداة قال عارية مؤداة وكانت ثلثين درهما وثلثين بعيرا او الدار
اصح وفي بعض طرقه اغصبا يا محمد قال بل عارية مضمونة قال رضاع
بعضنا فعرض عليه ان يضمنها قال لا ان في قلبي من الاسلام غير ما كان يومئذ الثاني

حديث عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده ليس علي المستقي غير المقل ضمان ولا
علي المستودع غير المقل ولم يصح انما هو من قول شريح **الثالث** عن عطاء
انه ذكر في تفسير العارية مؤداة قال اسلم قوم وفي ايديهم عواري من
المشركين فقالوا قد احوز لنا الاسلام ما يديننا من عواري المشركين فبلغ ذلك
رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ان الاسلام لا يجوز لكم ما ليس لكم العارية
مؤداة فاردي القوم ما كان بايديهم من تلك العواري وهذا حديث مرسل

الأحكام في العارضة ان العلماء اختلفوا في العارية علي ثلاثة اقوال
علي نحو ما تقدم في الرهن اذ المقطع واحد في الاقوال كلها الا ان العارية ترمي
علي الرهن بنكته وهي الرهن في قبضه منفعة لمن هو بيده من الاستهبات
ومنفعة لمن دفعه لان المعاملة عليه وقعت اذا كان في اصل العقد فاما العارية

فانما هي لتغفة القابض وحده فلذلك صرح الشافعي على انها مضمونة ونظر ملك و ابو حنيفة
الي انه قبضها باذ المال لا لانتفاع فاما ابو حنيفة فطرد الامانة في الذي يغاب
عليه وما لا يغاب عليه فحشي اثره واما ملك فاختلف قوله ففسر الامر في الضبط
وافلت في الربط وقد مضت في مسائل الخلاف بحسب الواسع

باب الاحتكار

ذكر حديث محمد بن اسحق عن محمد بن ابراهيم عن شعيب بن مسعود عن عبد الله بن مسعود عن عبد
الله بن فضالة قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا يخنك الا حياطي
وهو حديث حسن **العشرية** قوله خاطي لفظة مشكلة اختلف
ورودها في لسان العربي فيقال خاطي في دينه خطأ اذا اثم ومنه قوله انه كان
خطأ كبيراً او يقال الخطا اذا سلك سبيلاً خطأ عاماً او غير عامد وقد يكون
الخطأ فيمالا اثم فيه قال سبحانه وما كان لمن ان يقتل مومنًا الا خطأ وقد
يكون الخطا في معنى ثم قال سبحانه ان لا تقاخذنا ان تميمنا او اخطانا
واذا اشتكر ورودها لم يفصلها الا القرايين **الاجسام** فقوله لا يخنك الا
خاطي يعني لا اثم وللحكمة محل وزمان واختلف في ذلك فاما المحل فقال ملك
والثوري الاحتكار في كل شيء اذا ضر بالناس الا الفواكه وقال ابن جبريل الاحتكار
في الطعام وحده في مكة والمدينة والثغر والافيا الامصار وقيل ليست الحكمة
الا في القوت لا في الاردام ولا جلد ذلك كان عند سعيد بن المسيب الزيت
واما زمان الاحتكار فاختلف ايضا فيه فقيل انه في كل وقت وقيل انما ذلك
عند مشيت الحاجة اليه والذي يضبط لكم هذا العقد ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يخنك
الا خاطي فبني على هذا الحديث ابي علي قوله لا ضرار او بني على اجماع الامة على
هذا المعنى من ان القصد الي ما يضر بالناس على الخصوص والعموم لا يجوز وكذلك فعل
ما يضر بهم فنقول اذا كان المحتكر يقبض البذر على الشيء المحتكر
من مال نفسه وكسب يده فلا جرح عليه في احتكاره وانتظار رفع السوق وحفظها
امانة ان كان يستظر غلاماً متافواً فذلك ان غناه هو اثم وان خافه على نفسه

فلا يكون ركنا كالبيت والرمي وليس يتابع للطواف وان وقع بعده
كالسجود بعد الركوع يتبعه ولا يمنع ذلك ان يكون ركنا ولو كان
تابعاً للطواف لفعل بعد كل طواف فاما انفراد علي التوسعة وقد كان
ابن عمر يمشي في السعي حتى استن ويقول ليس تتبعك لقد رايت رسول
الله صلى الله عليه وسلم يتبعي ابن ميثب لقد رايت رسول الله صلى الله عليه
وسلم يمشي وانا شيخ كبير **حديث** من طاف خمسين مرة
خرج من ذنوبه كيوم ولدته امه يعني من الصغائر كما تقدم على التفصيل
في التفسير في كل موضع او من الكبائر ثبوتاً تليق له **حديث**
جابر بن مطعم ياتي عبد مناف لا تمنعوا احدا طاف بهذا البيت اية ساعة
شأن ليل ونهار وقد روي لداقطني لا صلوة بعد الصبح حتى تطلع الشمس
ولا صلوة بعد العصر حتى تغرب الشمس الا بمكة وقال به الشافعي في كل
وقت ولو صح الحديث لقلمنا به والمسئلة خلافية كبيرة وقد تقدمت
في كتاب الصلوة **حديث** جابر كان النبي صلى الله عليه وسلم في
بئر اسود في الا خلاص كعني الطواف قال ابو عيسى الصحيح انه من
قول جابر استده عبد العزيز بن ابن عمر وهو يضعف في الحديث **عمران**
قال الغافق ابو بكر بن العربي وقد روي في موضع اخر عن الترمذي
ان الصحيح انه من قول جعفر بن محمد عن ابيه ابي جعفر وهذا صحيح
عن جابر وعنه عن النبي صلى الله عليه وسلم خرجه مسلم في رعي الطواف
وكان يرافيهما بسورتي الاخلاص

باب راحة الطواف عن يان
زيد بن اسيد قال سالت علياً بن ابي ثني بعثك النبي صلى الله عليه وسلم
قال يارب لا يدخل الجنة الا نفس مسلمة ولا يطوف بالبيت عز يان
ولا يجتمع المسلمون والمشركون بعد عامهم هذا ومن كان بينه وبين

وعلى الناس وتأهب له لم يكن رائعا واما اذا كان المحتكر يشتري من السوق فذلك
جائز بلا ثمة شريطة الاول سلامة النية الثاني لا يضر بالناس في السوق فيمنع
في سؤمهم بكثرة الطلب **الثالث** لا يكون من اصول المعاش
كالطعام والذهن ففيه الخلاف نعم قد تكون الحكرة مستحبة اذا كثرت الجالب
فان لم يشتري منه رد الطعام فيكون الشراء جيبيا جازنا او الحكرة حسنة **ر**
نكتة فان زاد السعر لحاجة نزل الناس بسبب من اسبابها فلا تخلوا الزبائن
الذي يري فيه بلديا او طاريا فان كان طاريا فابيع كيف شاء وان كان بلديا يقال له اما
ان تبيع بسعر الناس والا فخرج عن سوقنا كما فعل عمر بن الخطاب **و** ولقد كان الحكيم
يعتاد اذا زاد السعر بامر يفتح المخازن ويبيع باقل مما يبيع الناس حتي يرجع الناس
الى ذلك السعر ثم يقول بيعوا باقل من ذلك حتي يرد السعر الى اوله او الى القدر الذي
يصلح بالناس فيه ويغلب المحتكر من الجالبية لهذا الفعل فترافيد مع عن المسلمين ضار
ذلك كان من حسن نظره عفا الله عنه **و**

باب التمييز الفاجرة

ذكر حديث ابن مسعود والاشعث وهو حديث صحيح وفيه كلام طويل
مختصر في اربع مسائل الاولى ان قوله كان بيني وبين رجل من اليهود ارض
فجحدني دليل على جوان مشاركة المسلم للذي في الارض لان النبي صلى الله عليه
وسلم اتقه ولم ينكره ولا امره بفادته وقال علماءنا لا تستفي مشاركة الذي
ومن تجوز اكل طعامه واخذ الجزية منه وهو آكل **ب** يا جازن شركته ولا فرق بينهما
وقد دللنا عليه واشبعنا القول في غير هذا **ث** الثانية قوله الذبيبة قلت لا قال
اليهودي اختلف دليل على ان الحكم انما يكون الى اهل الاسلام **ر** الرابعة
قوله اذن يحلف ويذهب بهائي فان الله لا ية وقد بيناها في كتاب الاحكام وهو
دليل على ان خطاب الشرع بالنهي عن المعاصي متوجه على الكافر توجهه على المؤمن
والعبيد وسائر خطاب الشرع وقد بيناها في اصول الفقه **هـ** الخامسة
قوله لعن الله وهو عليه غضبان يعني بالغضب ارادة عقوبته او عقوبته نفسها

على ان حكم الشرع في الاحكام بين اهل الذمة واهل الاسلام متوفاك
الله قوله فقد تمته الى شرع الله عليه وسلم

اذ يعتق بالفضب عن الوجهين جميعا واذا القية وهو يز يد عقابه او قد عاقبه
جان بعد ذلك الا يزيد عقابه وان يرفع عنه فماديه ان كان انزله به بشرط الا
يكون متعلق ارادته عذاب واصب فان ما تعلق به وصف لا رادة لا بد من وقوعه
عليه تعلق الإرادة به وغفران الذنوب اصل من اصول الدين اما بالموارنة

واما بالطول المحض قد بيناه في التفسير للكتاب والسنة فليكن ظر هذا

باب اذا اختلف المتبايعان

خرج عن ابن مسعود قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا اختلف البيعان
قال قول ما قال البايع قال ابو عبيد بن جهم عن عبد الله والقاسم بن
عبد الرحمن رواية عن ابن مسعود **الاستان** قال الامام الجافظ وادخله
ملك انه بلغه عن ابن مسعود لهذا التقاطع اخبرنا القاسم بن ابوالحسن
القزاعي اما الحوفي اما النيشابوري اما النسابي اخبرني محمد بن ادريس ابو جابر الرازي
ما عمر بن جعفر بن غياث ما ابي عن ابي عمير ما عبد الرحمن بن محمد بن الاشعث عن ابيه
عن حده قال قال عبد الله سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول اذا اختلف

البيعان وليس بينهما بينة فهو ما يقولت السلعة او يتركها واخبرنا ابو الحسن
الجنبلي اما الفايه الطبري اما الدارقطني اما محمد بن مخلد اما العباس بن محمد
حدثنا ابو محمد بن صالح اما غيره ما محمد بن مسلم بن واره حدثني محمد بن سعيد بن
سابق ما عمرو بن ابي قيس عن عمر بن قيس الفايه عن القاسم بن عبد الرحمن عن ابيه
قال باع عبد الله بن مسعود سبييا من شي الامارة بعشرين الف ايمن من الاشعث
بن قيس فجا بعشرة الاف فقال المنايعتك بعشرين الفا واني ارضي ذلك برايك
فقال ابن مسعود ان شئت جدت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اجل قال
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا اختلف المتبايعان بيعا ليس بينهما شهود
فالقول ما قال البايع او يتراد ان البيع قال الاشعث قد ادرت عليك
فقد اتصل بالصحيح والحمد لله ورواه ابوداود فقال من رتب الجيش

الفقه في

الأولي تباع ابن مسعود والاشعث بعني بيعة وقال
النجاشي عليه السلام اذا اختلفا وليس بينهما شهود ولو كان البيع بعني بيعة معصية
لما رتب النبي عليه السلام عليها حكما **الشكاينة** قال ان الاشعث وعبد
الله اختلفا فما تنازعا ولا نكاذبا ولا تشاورا داما فاكرا فالتزمما الحق ففعل
العقلاء **الديابن** **الشكاينة** قال اذا اختلف البيعان فالقول ما قال
البائع قال **العلماء** هذا الحديث جاز على اصل المهر في الشكاينة من
قوله البيعة على المدعي واليمين على من انكره وانكاره هو نفيه لبيعه سلعته
بالعشرة الالاف وان كان مدعيا لعشرة الالف على المشتري لكن بسبب
سلفته وهو يدعي شغل ذمة المشتري بعشرة الالف فصا ومنكره ادعيا واصل
المشتري ايضا منكره ادعيا اما دعواه فملك السلعة بعشرة الالف واما
انكاره فلعشرة الالاف الثانية فصا وكل واحد منا كرا مدعيا ولا كن
اصل الانكار للبائع فان كانت السلعة قائمة فلا خلاف بيننا في العلم انهما
يتجالان ويتفانحان فان هلكت السلعة فقال الشافعي يتجالان وان كانت
السلعة تالفة فقال ابو حنيفة القول قول المبتاع وعن مالك روايتان كالمدعيين
هذا اصل المسئلة في مستابيل الطبل وكونها مهمة امد النفس فيها قليلا فاقول
لها صور ثلاثة احدها ان يختلفا في الثمن **الثانية** ان يختلفا في المبيع
الثالثة ان يختلفا فيهما وعليها في كل صورة خلاف ويتفرع الكلام الى ستة
وجوه وعند الناس فيها **الاول** قال مالك في الموطا يتجالان ويتفانحان
مطلقا ولم يزد وعلي ذلك القول ابن حبيب **الثاني** ان كان قبل الخفض
فالملك كذلك وان كان بعد قبض السلعة من البائع فالقول قول المشتري رواه
ابن ميمون عن مالك وهو قوله الاول ثم رجع الى رواية ابن القاسم **الثالث**
انهما يتجالان لم تفت السلعة فان كانت بنقصان او زيادة في وصف او اصل او
طول زمان في العقار قال ابن القاسم عنه القول قول المشتري واختلفت

٢٢٢

يقضي

الرواية عن أبي حنيفة فقيل كذلك عنه وقيل آخر وانها يتخالفان ما استفسحنا
 فامت السلعة او فانت وتخرج ذلك اذا فانت في القيمة قاله الشافعي واشبهت
 البايع قال في اختلاف في قدر الثمن والقول قول المشتري وان اختلفا في حصة
 الخالف **الح** من القول قول المشتري على كل حال قاله ابو ثور وهو
 الذي سمع من ابي حنيفة قال ابو حنيفة القياس يقضي اذا اختلفا في قدر الثمن ان يكون
 القول قول المشتري الا ان قلت يتخالفان استحسانا لحديث ابن مسعود **ل** السائل
 قول في تفصيل من قال انها يتخالفان انفقوا على انه يبدأ البايع وروي عن مالك
 في العتبية انه يبدأ المشتري **ل** السابغ قال عبد الملك القول قول من يدعي
 في الثمن ما يشبه وفي الباب ترفع طويل لو كان ما به لطل المتاع **ل** الشافعي
 قال بعض التابعين يرفع بينهما **الثانية** في التوجيه ان لم يصح حديث
 ابن مسعود فالمسئلة دايرة على حرف وهو تحقيق المدعي من المنكر وما رايت
 من يعرف ذلك من اشياخي غير واحد وهو عند الشافعي لا كبروا اذا حقت
 فكل واحد منهما مدعي منكر فمن سبق الى الحاكم بالبايع المدعي وان نواردا
 عليه فكل من راي انه ياخذ منه لصاحبه بالبيئة شيئا فتعذر فابينه بالثمن
 وعوضا منه فيخلفه وان صح حديث ابن مسعود فاليمين للبايع وهو صحيح لا شك
 فيه عندي فعليه فعولوا بالتخالف لقول في هذا السلعة وقيامها وقبضها وعدم
 قبضها واداعي في البداية باليمين البايع اولاه من نفذت عليه الدعوى بعد
 الامة ذلك واما فضل القرعة فليس عند الذي قال بها جز من الاصول القرعة حكم
 ضرورة وان تكون عند الاشكال فيما لا تسيل الي تخليصه بالنظر وظن هذا الرجل
 انها سارية ولم يرازدحام الظنون عليها ووقوع النزاع فيها فيا فعله النبي منها كالتزعة
 بين المتنازعين في السفر فكيف ان يدخلها هو بقاصة النظر فيها لا مدخل لها فيه وقد
 حققنا مجاريها في اصول الفقه **الثالثة** قول النبي عليه السلام اذا اختلف
 الباعان خرج ان المشتري بايع ردا على ابي حنيفة وقد حققنا في مسئلة اذا اختلف المشتري

بالشئ في التخليص فلننظر فيه فان قيل لما اضافه الى المبايع سماه كقوله القهزان والعمران
قلنا هذا مجاز فلا نعدل عن الحقيقة الى المجاز في مثلنا لا بدليل

باب الخراج بالضم

ادخل فيه حديث عائشة ان النبي عليه السلام فحل الخراج بالضم وقال انه
صحيح حسن غريب وان البخاري يفي الرتبة منه حين سأل عنه وذكره ابو عيسى
من طريق محمد بن خفاف عن عروة وهو ضعيف من هذه الطريق عند البخاري وعين
احب رواه ابو الحسين الازدي اما الطبري اما الدارقطني ما ابو بكر النيسابوري
محمد بن عبدالله بن عبد الحميد ابن ابي نديك عن ابن ابي ذيب عن محمد بن خفاف
ابن الما بن رخصة الغفاري ان عبدا كان بين شركاء فباعوه ورجل من الشركاء غابت فلما
قد مراعي ان يجبر ببعه فاختصموا في ذلك الى هشام بن اسمعيل فقضي ان يرد البيع ويتباعد
القوم ويؤخذ منه الخراج ووجدوا الخراج فيما بقي من الشئين الف درهم قال فبيع
فيه غلاما له قال فحيت الى عروة بن الزبير فذكرت ذلك له فقال حديثي عائشة
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قضي ان الخراج بالضم ان فدخل عروة علي هشام فحدثه
بذلك فرد بيع الغلامين وتركوا الخراج قال البخاري هذا حديث منكر وليس
برويي كما مخلص غيره قال الامام الحافظ هذا حديث مجمع على معناه في الجملة
وان كنا قد بينا طريقا صحيحة فيه كما تقدم والخراج في العربية عبارة عن كل
خراج من شئ وهو يعرف استعمالها في موضوع لكل فائدة طرأت على اخذه ويقول
كثير من اهلها انه مخصوص بالغلات والامور كما ذكرته لكم وموضع الاجماع فيه
ان الرجل اذا ابتاع بيعا فاستغله او استخذه ثم طرأ فتخ على بيعه فانه ما استغل
واستخدم بما كان له ضامنا من الاصل لو طرأ عليه تلف ثم اختلفوا بعد ذلك في
الاولى اذا نتجت لغم او ولدت الماشية عند المشتري او اغنمها
فلا يرد شيئا من ذلك عند الشافعي وقال مالك يرد الاولاد خاصة وقال اهل الراي يرد

غير صحيح

٢٢٥
 الذان والدابة والعبد وله العلة وقالوا في الماشية والشجر اذا اخذ غلها ليس له ان يرد
 بالعييب ولا كنه ياخذ الا رث وقال ابو حنيفة ياخذ ذلك كله ويرد بالعييب الثانية
 اذا كانت جارية ثيبا فوطيتها قال ابو حنيفة لا يردها ويرجع بقيمة العيب وقال
 الشافعي وملك يردها ولا شيء عليه وقال شريح يردها وقال ابن ابي ليلى
 يردها بهر مثلها قال ملك ان كانت بكرا ردها وما نقصها وروي عنه انه لا يردها
 ويرجع بما نقص من الثمن وقال الشافعي لا يردها ويرجع بما نقص من الثمن كرواية
 ملك هذه الثالثة هذه كلة في الذي تكون السلعة بيده بابشباع او ثبت
 صحيح من الملك فاما الغاصب فاختلف للناس فيه فمنهم من حمله على المالك وجعل له
 الخراج بالضم او منه من قطع عنه وجعله عليه رد كل ما اغتزل واختلف علماء نافعها
 على خمسة اقوال الحق اقول ان تتبع لا يجوز ان يلتحق مطيع بعاص ولا ظالم بعاقل
 ولا حجة في عموم الحديث كانه ليس من قول النبي عليه السلام وانما هو اختيار عن
 قضية في عين فلا يدري حقيقة الحال فيها فاذا اجمعت على صورة الاجماع لم يدخل تحتها
 اخري الا بالنظر ولا تطول الحق العامي بالمطيع بحال واما تفصيل الرد في وجه الجارية وامر
 الثمرة والشاج فذلك فروغ يقتضي ظاهر الحديث لده بالعييب او غيره ولا يرده عليه
 لاولاد ولا ثمر ولا سواء ولا كمن يبيع النظر في وجه آخر قد يتناها في مسائل الخلاف
 كلها وليس هذا موضع التطويل بها ولا كمن لكل واحد مطلع في النظر فاما مطلع
 الشافعي فقد تقدم واما مطلع اني حنيفة فقال ان البيع قد ثبت لملك من اصله وصار
 للمبتاع فما حدث فهو ملك له وقد افادله فابده وقد فاته جزم من المبيع فياخذ قطعة
 من الثمن من يد المبيع ومطلع ملك في الاولاد ان العقد اذا انقسخ ورجع الملك الى صاحبه
 فالملك قد سوي الى الاولاد والرد بالعييب فتح للعقد من اصله فيرجع الملك بها
 سوي اليه وانصل به ومطلع نظرا هل الراي في الفرق بين الماشية والشجر وبين المنقول
 ان الحديث لما كان في العبد ولم يات في الثمرة وكانه انما وقعوا عن استعمال الراي

تعديته

اذ لم يعرفوا وجهه تعدى معه الى شواه ومطلع نظرهم في الجارية ان الوطي راى سباج
بالاباحة فاذا اراد ردها لولم يرده المهر لكان وطئها بغير عوض وذلك لا يجوز
فلما سئل بوطي الزوج في مسئلته فانه باجماع لا يرده معه شيئا وكما لو استجقت من
يده واما البكر فقد طلع على عيب وحدث عنده اخذ فله الخيان على الاصل في كتاب
العيوب عند ملك علي المشهور وفي الثاني كما قال الشافعي تعارض الحقان فيرجع
بقية العيب وهذا ما لم يدل على البائع فان دل على فبني ان يرده عليه من غير خلاف ومطلع
ابن حنيفة في منع الرد بالعيب بعد وطئ المتباع فجعل الوطي بمنزلة الجنابة عليها ولا
يردها بعد الجنابة وهذا ضعيف من وجهين احدهما اننا لا نقول انه بمنزلة قطع عضو كما
قال زفرام ذلك علاوة فلم يقدر دواعليه ومن العجب ان يقولوا انها جنابة وعندهم
لو غضب جارية بغير اواقضها لم يلزمه مهر وكل امرئ يردده الحقيقة في ان الوطي
ليست بجنابة ويرده الحكم كما بيناه في مسألة البكر المفضولة ايضا

فكل امرئ

باب الرخصة في اكل الثمرة للمأزنها

ذكر ابو عبيد في الباب حديث يحيى بن سليم عن عبد
الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من دخل جابيا
فلما اكل لا يتخذ حسنة وذكر حديث نافع بن عمر وقال كنت اربي خللا لانصار
فاخذوني فذهبوني الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رافع لم ترحي غلهم قال قلت
يرتول الله الجوع قال لا ترم وكل ما يقع اشبعك الله وارواك وذكر حديث عمر بن
شعيب ان النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن الثمر المعلق فقال من اصاب منه شيئا
من ذي حاجة غير متخذ حسنة فلا شيء عليه قال ليرامم الجافط حسن جميعها
وعول احمد بن حنبل على حديث عمرو بن شعيب برويه الليث بن سعد عن ابن عجلان
عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده وهو حديث صحيح وبعضه حديث صحيح
ما من مثل يدرى غرسا او يزرع شرعا فباكل منه انسان او طائر او دابة الا كانت له

حسنت يوم القيامة فهذا أصل بعهد ذلك الحديث وراي سائر فقهاء الامصار
 ان كل احد اولى بملكه ولم يمكن ان يطلقوا الناس على اموال الناس في ذلك فتا
 عظيم وراي بعضهم ان ما كان على طريق لا يعدل اليه ولا يقصد فليأكل منه
 المان ومن سعادة المرد ان يكون ما له على الطريق او داره على الطريق لما يكتسب
 في ذلك من الحسنات والكارم والذي يستظهر من ذلك كله ان المحتاج باكل
 والمسئغي المتسل وعليه قول المرحاد بن وثاني تمامه ان شاء الله

باب حبل المواقف بعين اذن

اهلها **ذكر** حديث الحسن عن سمرة ان النبي صلى الله عليه وسلم
 قال اذا كنت احرم على ماشية فان كان فيها صاحب فليست اذنه فان اذن له فليجلب
 وليشرب وان لم يكن فيها فليصوت ثلاثا فان اجابه فليست اذنه وان لم يجبه فليجلب
 ويشرب ولا يحمل **قال** الامام يحافظ جود الكلام في سماج الحسن من سمرة
 والحديث صحيح وتمامه منه صحيح وهذا الحديث والذي قبله ينسبني على قاعدة
 عظيمة ممدتها في كتب المسائل وشرح الحديث وذلك ان الاحكام تجري على العادة
 ومن البلاد بلاد من الامم عاداتها كل ثمة وحلب مواشيه بل ذبحها واكلها
 يتحكم في ذلك الخواص والرعاة وكذلك كانت بلاد الشام كلها فان الله وانا اليه
 راجعون عليا جري علينا فيها بلاد نامذه استولي عليها الفقراء والبخل فليست
 على هذه السبيل الا في لنا در وفي الحديث الصحيح لا تختلبن احد ماشية احد بعين
 اذنه ان عبد الله بن توي خزانته فتعشروا مثل طعامه فانما تجوز له
 ضرع مواشيه اطعمها ثم وهذا نص في المنع صحيح والاول صحيح وهو محمول
 على ابن السبيل المحتاج وقد خرج النبي عليه السلام مع ابي بكر رضي الله عنه مهاجرا
 الى المدينة فمروا بغنم فادوا الى ظل صخرة ووجدوا الراعي وسأله لمن الغنم فذكرهم
 من قريش واستجلباه فحلب لهم وشرب النبي عليه السلام وقد يتنا في غير موضع وجه
 شربه وانه محمول على العادة في تحريم الرعاء في الغنم اليسير او على العادة في
 اختلاب الماء وشربه او على ان ذلك جائز للمحتاج او على ان النبي عليه السلام

اولي من المؤمنين بانفسهم واموالهم او علي ان ذلك كان مال كافر فلم يكن عليه يد
لاحد وحققنا ذلك الاعتراض ونقدناها واضعها الاخير واقواها شرف النبي عليه

باب كراهية الرجوع في الهبة

ذكر حديث ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم قال **ليس لنا مثل**
السوق العايد في هبته كالكلب يعود في قيسه صحيح حسن وذكر حديث
حسنين الملقين عن عمرو بن شعيب انه سمع طاووسا يحدث عن ابن عمر وابن عباس
ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يجل لا حد ان يعطي عطية فيرجع فيها الا الوالد فيما يعطي
ولده ما بذلك محمد بن بشر عن ابن ابي عدي فذكره قال الامام الحافظ من قواعد
الشريعة في الآية ان كل حد احق بما في يده مما ملكه الله اياه علي وجه فلا يخرج عن
ملكه ولا ترتفع عنه يده الا برضاؤه والخروج عن الملك بالرضي وجوه كثيرة اصولها ثلاثة
الصدقة لوجه الله وانفق ثوابه الهبة وهي تملك العين لا بائنا العوض ولا كن بمعناه المعاوضة
المحضة فاما الصدقة لله والمعاوضة المحضة فتسبيلها لانحة واما الهبة النبي
ليس فيها مخرج العوض وانما يدخل فيها بالمعني وعلى العموم والاجمال فيها ماضطرب ولها
مشكل ولقد اوردت هذا الاشكال فلوب الناس رتبة اقتضت الاختلاف فقال احمد
بن حنبل الهبة والصدقة سواء ليس فيها رجوع لا حد ولا كلام لمعطي ومصدق
لقول النبي صلى الله عليه وسلم ليس لنا مثل السوق العايد في هبته كالكلب يعود في قيسه
وقال الشافعي لا طلب احد من احد من خلق الله فيما ومبه لا في عين ما ومبه
ولا قيمته وقال مالك والنعم له ان يطلبه ثواب هبته واختلفوا بعد ذلك في التفريق
اذا اعطاه ما يوازي ما لينها لم يسقط عنه الطلب او يكون علي حقه في عين ماله
حتى يرضي منه وقال ابو حنيفة للاجنبي الرجوع في هبته الا ما بين ذوي الارحام
وقال الشافعي لا يرجع الا الوالد لوقال مالك والام مالم يكن بيتا وقال ابن الماجشون
ادخلوها الابن عنها وحديث الباب ثلاثة الثالثة حديث عمرو بن ميمون عن
قال من مبه هبة لصلة رحم او علي وجه الصدقة فانه لا يرجع فيها ومن مبه هبة

الغيب

يرى انها للشواهد فهو على هبته يرجع فيها اذا لم يرض منها وقد نعت من الاشياء فاما
 قول النبي عليه السلام العايد في هبته كالكلب يعود في قيئه فاختلف الناس في
 تأويله فمنهم من جملة على التجويع منهم من جملة على الكلب الذي يفرج جوارحه ومنهم من جملة على
 الكراهة لان الشئ مضروب بالكلب والبقى ولا يتعلق بالكلب تعذيب ولا يتبقي له فخر
 ولا كنه امر اذا عاينه احد من الناس يستفحجه من غير فخر كذا كان اذا عاد في الهبة
 كان مستهجننا ولكل القولان والصحيح انه يحرم لاجل ما يكفر لذلك من وجه الله و
 لذلك قال النبي عليه السلام لعمر بن عبد الله الذي قال يا قال في الهبة انما في فخره الذي
 تصدق به ثم اراد اتباعه لا ينفعه ولا نفع في صدقته فان العايد في صدقته كالكلب
 يعود في قيئه وقال في حديث ابن عباس العايد في هبته يرجع الى الهبة المحضنة
 لله لا الى الناس وفي الصحيح ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقبل الهدية وثبت عليها
 وفيه ايضا ان النبي عليه السلام كان لا يرد الطيب ولا يرد غيره لعله كقوله في حديث
 الصعب انما لم نردك عليك الا انا حرم وكقوله في احد من هذا الابن الثانية حين قدم عليه
 فقال يا هذا الذي لي فقال انا جالس في بيت امه وابيه فينظرون ابيدي له اولا وفي
 الصحيح عن عمر بن عبد العزيز كانت الهدية في زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 مديقة وفي اليوم رشوة والهبة لصلوة التجر قرينة لوجه الله ايضا ولذلك حرم من تقديم
 الرجوع فيها ولاكن يلزم هذا اذا كانت على وجه الصلة واما قول احمد فسا قط بقول
 النبي عليه السلام لا يخل لا يجد ان يعطي عطيته فيرجع فيها الا الوالد فيما يعطي ولده
 فقد استثنى الابن وما وجد في صحيح ولم يعول ملك على الحديث في اعتصار الاب فانه
 لا يخلو ان يكون المراد بقوله عطيته صدقة او هبة فان كان المراد بقوله صدقة لم يستمر
 على اصله لان الاعتصار عنده لا يكون في هبة الاب بخلاف ان كان المراد به الهبة فالرجوع
 حينئذ اما ان يكون في عين الهبة او في قدرها لئلا يتركها وعند ملك يجوز له الرجوع في عين هبته
 حتى يعطي ما يريد ويرضاه الذي يقول لا رجوع له في عين هبته وانما الهبة عبد
 الملك من الماشقون او بحقيقة يرى الرجوع في هبة الاجنبي والشافعي يرى انه اذا

وقوله

النبي صلى الله عليه وسلم عهد وعده الى مدته ومن لا مدة له فاربعه اشهر

الاشارة

الحديث مشهور بابي هريرة وهو كذا حسن صحيح
وكان هذا البعث سنة تسع خرج ابو بكر امير المؤمنين فابعد النبي صلى
الله عليه وسلم عليا بشورة براه لينادي بنبي العهد وبما ذكره في هذا
الحديث وقد استوفينا في كتابنا الاحكام وغيره وانما اردف النبي
صلى الله عليه وسلم ابا بكر بعلي والمنازاة بنبي العهد لان العرب كانوا
اذا تفاهدوا لا تحل الا الذي عقدوه منهم او قرى به فلو ان ابا بكر لغالوا
هذا عهد لم يحضره الذي عقدوه ولا قرى به فلا خلاف سواءهما فاراد الله ان

يقطع معذرتهم **الباب خمسة في** لغوا بدلة بعة **الاولى** ما قوله لا يدخل

الجنة الا تفر مسلمة فان الامة اتفقت وثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم
ان من مات يشرك بالله دخل النار وحرم الله عليه الجنة وقال الله تعالى

انه من يشرك بالله فقد حرم الله عليه الجنة وماواه **الثانية** لا
يطوف بالبيت عريان كانت اجاصلية اذا جان مكة اما ان تستعصم ثوبا

يطوف به او تستاجر او قد اوطفون في ثوبه الوجل حتي اذا اكمل
طوافه رماه فصار لغني لا يريه احدا ويطوف بالبيت عريان علي ما بيناه في

الاحكام ففتح الله ذلك من فعله وانزل خذوا منكم عند كل مسجد ابي
استروا عورتكم وعهد النبي صلى الله عليه وسلم حينئذ بالتدا الا يطوف

بالبيت عريان **الثالثة** قوله ولا يجتمع المسلمون والمشركون لما نزلت
بابها الذين آمنوا انما المشركون نجس فلا تبرؤا المسجد الحرام بعد عامهم

هذا بمنعهم الله من ان يدخلوه لشركهم امر النبي صلى الله عليه وسلم ان ينادي
بذلك في الناس **الرابعة** لما تمكن النبي صلى الله عليه وسلم امر النبي صلى

الله عليه وسلم ان ينبد الى كل ذي عهد وعده وان يبرأ منهم وحكم بان من
كان بينه وبينه عهد يعي الي مدته وان لم يكن له مدة وكان عهده مطلقا

بما

ومبا لا ديني من الاعلى وجب العوض وقال ابو خنيفة لا تجب والعجب من الشافعي ان
معه في ذلك على العادة انه لا يربط لادني الاعلى الا رجاء العوض تقضي بالعادة
ونبي ان العادة لا يربط جدا لا قصد عوض اما مودة من مال او ما جابن ان واما
عوضا من جاه وذلك جهل والمعول على قول النبي صلى الله عليه وسلم في حديث ان النعمان
بن بشير جاء ابو به الي النبي صلى الله عليه وسلم فقال له اني نكحت ابني هذا غلاما فقال له
اكل ولداك نكحته ميل هذا قال لا قال فاردده فاجاب له رد الية فان قبل ان اردده
لا تاكل جنة الا ترى الى قوله فيه اكل ولدي نكحته مثل هذا قال لا قال لجت ان يكونوا
لك في ابن سواد قال نعم قال فسق بينهم في العطية وفي رواية اشهد علي هذا غلام
وفي رواية اني لا اشهد علي جوه وهذه الروايات كلها صحيحة وفي الصحيح وقد قال
منع مملوك من ذلك في رواية موافقة لقول احمد بن حنبل ليس قول النبي صلى الله عليه وسلم
لبشير صريحا في المنع وكل ما قال له ليس فيه صريح المنع وانما هو على التنزيه ووضع
الحجة فيه انه لو كان جزءا لا يتجزأ له الرجوع لقطع القول فيه ولم يضرب له الامثال
الراجعة الى اختياره وقد ادرج فيما شرحنا اصول ما ذكرنا وتوجيهاته والكران
والنغريج لا يخفله العارضة وقد روي زاعرا يا اهدي الي النبي صلى الله عليه وسلم فانا به
فلم يرض فقال لقد هممت لا اتقبل الا من قريشي او انصاري او دوسي فخرجه

فاما قريش والانصار فلا تهم منه ومكانتهم واما

وقول النبي صلى الله عليه وسلم هذا جوزي في

لقد

حديث بشير معناه ميل عن بعض الاولاد الي بعض وعدول عن الاكرم الا ترى انه
لو اعطي جميع ماله لاجنبوا جاز دون جميع ولده وان كان النبي صلى الله عليه وسلم قد قال
ان تدر ورثتك اغنيا خير من ان تدرهم عالة شك ففوز الناس وقد خسر ابو بكر عيشة
نحو ابعشرين وسقا دون سائر ولده وقوله فسق بينهم في العطية قال شرح
واحمد واصلح التسوية بينهم ان ياخذ الذكر مثلي حظ الا ترى لقول النبي صلى الله عليه وسلم

فسوي بينهم في العطية وذلك كما سوي الله في حكمه وقضائه واختاره محمد بن الحسن
 وقال كثر الناس التسوية ان يكونوا العطاء سواء الذكور والانثى والذي
 عندي ان التسوية بينهم ان يصطبروا على قدر ميل ثم يقضوا الزمن على القوي العاقل
 على الغافل المستقيم على المعوج والمقبل على ما يعينه على المعرض هذه هي التسوية
 فاما حكم الله في المواريث فذلك امر تختص به امضاء الله فيها لحكمة هو
 اعلم بابايتها قال له امام الجافق في حديث بشير هذا نكتة وذلك لان
 عمرة بنت زواجة كانت من نساء العصر جمالا وطلاقة في الشعر القوي
 وخاصة فبين من الخليم وكانت قد غلبت على اثنين وجاء منها النعمن فحملته على ان
 يفضل ولها في الاقبال عليه والاجتنان اليه فاذا النبي عليه السلام حياية الباب
 وان منعه عن تعريب ولد امه حية على لدا منه مبيتة او مطلقة او شابة على مسنة
 وقطع سبيل الاقبات عن ذلك ليكون الحكم ديرا على اوصاف الابناء واجوالهم لا

باب العرايا

ذكر حديث ابن عمر عن زيد بن ثابت ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن
 المحاقلة والمزانية الا انه قد اذن لاهل العرايا ان يبيعوا بما يمثل خوصها وهذا عن
 محمد بن اسحق عن نافع وروى مسلك عن داود بن الحصين عن ابي شفيق مولي ابن
 احمد واسمه عن ابي هريرة ان النبي عليه السلام اخص في بيع العرايا في خمسة
 اوسق او دون خمسة اوسق وادخل عن حماد بن ايوب عن نافع عن ابن عمر عن زيد
 بن ثابت ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اخص في بيع العرايا بخوصها وروى عن الوليد
 بن كثير ابشير بن يسار مولي بني جاذنة من الانصار ان رافع بن خديج وسهل بن ابي
 حنيفة قد ثاه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع المرائنة بالثمن بالثمن الا
 اصبحت العرايا فانه قد اذن لهم **الاستئذان** قال له امام الجافق اصح
 سند في العرايا الحديث الذي ذكره ابو عيسى عن ابي ايوب برويه ايضا محمد بن

مقاتل، عبد الله يعني بن المبارك عن موسى بن عقبة عن تافع عن ابن عمر عن زيد بن النفي
عليه السلام ان خص في العراق ايا ان تبايع نخوصها كبلاد في حديث ملك عن داود بن الحصين
عن ابن سفيان عن ابي سعيد الخدري عن رسول الله عليه السلام ان خص بعد ذلك في مع
العربية بالزطبا وبالتمز وفي حديث سهل ان تبايع نخوصها باكلها اهلها وطبا
قال يحيى بن قزعة عن ملك شكا داود في خمسة او فيما دون خمسة انتهى ما في النسخا دي
العريضة في تفسير العربية قليل هي فعيلة بمعنى مفعولة من عراه
يعرؤه وقيل من عري يعري كأنها عريت من جملة التجويم فعريت اي خرجت
فهي فعيلة بمعنى فاعلة الخوض بكسر الخاء **التفصيل** فيه الاول قال ملك
العربية هي ان يعري الرجل النخلة ثم يتأذي بدخوله عليه فنخص له ان يشترها
منه **الثاني** قال ابن ادريس لا يكون بالجزاف انما يكون بالكيل من
التمز **الثالث** هو الشمة وبفتحها هو الفعل وانما تبايع بمثلها
لا بفعل الخاص فلا تجوز فتح الخاء وذلك مثل الطحن من الطحن في طحن وقال سفيان
بن جبير هي نخل توهب للمساكين فلا يستطيعون ان ينتظروا بها فخص لهم
ان يبيعوها بما شاءوا من الشمة وبه قال ابن ابي حنيفة **الرابع** قال موسى بن عقبة
هي مخلات معلومات ياتنها في شتمها **قال الشاعر**

ليست بتمها ولا رجبية ولا عن عرايا في السنين الجوانح

فوله شتمها تزيل التي تحمل سنة وتجنب سنة والرجبية هي التي تميل لضيقها
فتوعد وذلك عيب ولا كنها تبايع للمساكين في عام الحاجة بمدح نخلة بذلك
الفقه في ثمان مسائل الاولى قال ابو حنيفة هذه المسئلة باطلنة لان بيع
مال التراب بالخص والحذر لا يكون وانما يكون بالمماثلة في الحبل والوزن وهذه
قاعدة لا تخزمها هذا الخبر فانه حين واحد تخالف القواعد فيسقط وقد بينا انه لا
يستقطفيا تقدم فان قيل العربية هي الهبة فكانه رخص لمن وهب ولم يقبض
ان يعطيه عوضا عن ذلك فانه لا يملك الهبة الا بالقبض قلنا لا نسلم بل

يملكها بالعقد ويبطل هذا من أربعة أوجه الأول أن الذي نهي عنه في آية الخبز
 البيع فالذي رخص فيه البيع ليكون الاستثناء من المستثنى الثاني أنه قال رخص
 في العرايا والرخصة لا تكون إلا عن حظر والحظر في البيع لا في الرجوع عن الهبة
 الثالث أنه قدر خمسة أو سق وما ذكروه لا يتقد الخمسة أو سق الرابع
 أنه روي عن زيد بن ثابت أنه قيل له ما عراياكم هذه فتمت رجالا محتاجين ذكروا
 أن الرطب ناتي ولين بأيديهم نقد وعندهم فضول من التمر فرخص لهما أن يبتاعوا
 بها رطباً بأكلمونه قال لهما ما لم الجاف قد ثبت عن مالك أنه قال يجوز بيعها بكل شيء
 وقيل لا يجوز بيع العريّة بالخمر إلا بالذناير والذراهم والعرض وغيره وكان رأي
 ذلك رخصة كانت في صدر الإسلام لم حاجة الناس كما جاء في الحديث فلما نفع
 الناس شتطت العملة فسقط الجمل وقال أيضاً يجوز إلا بالخمر منها لأن ذلك رخصة
 فتجوز علي وجهين **الثاني** أنه اختلف العلماء في بيعها من غير الذي أعطاها
 ومن رأي جوق المعري في التادي بالدخول عليه إجازة له شرها ومن رأي جوق المسكين
 جوازها أن يبيعها من يشاء **الثالث** إذا باعها بالخمر فاختلف الناس هل يجوز
 نزعاً خاصة أم تجوز إلى جمل فسننها إلى الجواز عندنا وبذلك يتحقق الرخصة
 وقيل سنها بالنقد وكل المعينين في الإجازة المتقدمة فاستقدوه منها وإذا
 كان ذلك معروفاً في كفايته العمل فالتمجيل أجمل معروفاً وإذا كان بأيديهم فضول
 ثم ينفون بها رطباً فيعطون ثمراً في الرطب فالتقد أصل **الرابع** **العنب**
 في مجملها فقال مالك ليست إلا في النخل والعنب ثم رجع فقال هي في كل مدخر وقال
 حماد بن عيسى في كل ثمرة مدخرة وغير مدخرة وقال الشافعي لا تكون إلا في النخل
 والعنب فإن رويت الرخصة حقاً فليقف على النخل والأصل أنها في النخل وإن تعدت
 إلى العنب هذه الرخصة بعلّة الحاجة والسوق إلى لا كل من المساكين وطلب
 الأجن من أبواب أموال الأموال فهي في كل ثمرة وإن قصرت فعلي المدخرة لا على النخل
 والعنب خاصة فإن قيل فقد قال يخرصها ولا يخرص إلا النخل والعنب قلنا لا
 نستعمل كل شيء يخرص ويبيع بالخرص في روث الثمار **الخامسة** اختلف الناس

هل تكون العربية في مخلات يعطيها صاحب كايط للرجل يستغلها العربي الخلدان تكون
 للرجل في كايط الرجل صلا في يد اخواجه عنها غرضها فروي محمد بن شعاع عن ملك
 نحو ابن فنوا الشافعي في الاجنبي انها عربية وقال ابن الفاسم عن ملك ان فعل ذلك رفايه
 حازوا ان فعله لضرر يدخل يدخله عليه لم تجز هذه في احد الوجهين موافقة للدواة المتقد
 السابعة لا يجوز ذلك فيها حتى تره في رجل بيعها لان النهي عن بيع الثمان
 حتى يبدو صلاحها ثابت وهذه الرخصة فيها بعد حل البيع السابعة لا يجوز
 الا فيما دون خمسة اوتيق لان الراوي شك والاصل المنع فلا يزل عنه الا الي ابا حنيفة بتحققه
 وهي ما دون الخمسة الاوتيق والشكول فيه مطروح وقد روي عن جابر اربعة اوتيق
 الثامنة لا تباع الا بخمسها لان الاصل المنع فاذا جازت رجعت الى الاصل في باب
 الوبا من سواعاة الجنس والقدر انما يتحقق فيها التقيد ويجوز الى الجراد كما قد مناسرة

باب الرجحان في الوزن

شماك بن حرب عن سويد بن قيس قال حلفت انا ومحرفة العبد بن بزمان هجرت
 فانا النبي صلى الله عليه وسلم فسار سارا بسلام وعندي وزان بالاجر فقال
 النبي عليه السلام للوزان زارح حديث صحيح وقد روي شعبة هذا الحديث عن
 شماك فقال عن ابن صفوان وذكر الحديث الا سنادا خيرا رواه ابو بكر القرشي
 وقرأه عليه بالمسجد الاقصر طهره الله قال ابو علي التستري ما الفاخي الهاشمي
 ما اللولوي وابا بن عثمان عن ابن الوليد عن ابن خنيفة عن الثمار قال ما ابوداود
 عبيد الله بن معاذ ما في كسطين عن شماك بن حرب حديثي سويد بن قيس قال حلفت
 انا ومحرفة العبد بن بزمان هجرت فانا رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فمشي فسار سارا بسلام فبعناه وتمر رجل بوزن بالاجر فقال له رسول الله عليه السلام
 زارح وابو صفوان الذي ذكره شعبة هو سويد بن قيس العربية البر
 في اللغة هو المتاع الذي يصلح للناس ما لم يكن صوفا وجلب حمل من موضع شيا
 الى موضع لم يكن فيه الفقه في سابل الاولي ان كان سويد ومحرفة

لم يتل الا بعد الحجّة وهو ظنيّ فقيه دليل على معاملة من لم يبلغ حد التكليف من
لم يتل وان كان لا يختر وزن عن المحرمات في بيعهم **الثانية** شر الإمام
بغته لموانحه **الثالثة** شر الرجل الكبير وربما يظن احد انه يراعي فيعطي
باحط ولين كان ذلك قياما الحسنه ما خلصت فيه النية **الرابعة** تقول غشي
يعني في حاجته وذلك من القرية بالنية او من المباح بعدم النية وهو منه صلى الله عليه
وسلم وممن اهتدي بهدية فربة بالنية **الخامسة** قوله يتامنا يعني طلب
البيع منا ويكون طلبا لبايع الثمن وذكره له ولا نقاسا بين متانم فيعتناه **م**
السادسة قوله وعندنا وزان بن بالاجر في هذا دليل على جواز الاجازة على العمل
ولا بد من تنمية الاجر فله له من الذي يان قير اط او قية وبذلك يصح العقد
على ما يتناه في موضعه **السابعة** الترجحان في الوزن من الورع الظاهر الفصل
فان التطفيف حرام والعدل قسط والخير فيه طول ادشغب والترجحان بقطعه
وبظاهر الفصل **الثامنة** لما زاده النبي عليه السلام رجحا غير مقدّر دل على ان
هبة المشاع جائزة رد اعلي خيفة وهي مسألة ضعيفة بينا ما في مسائل الخلاف
الناسخ **مسألة** بدعة الزيادة في الثمن والمهر هل لها حكم الاصل ام لا
اختلف في ذلك العلماء على قولين وعن مالك روايتان والصحيح انها من جملة الثمن
في جهة الاستحقاق وليست من جملة الثمن في الرد بالعيب وقد يتناوذك في
المسائل **العاشرة** كل من عمل كعمالك ان يعطيه اجره وله اخذه
كان قائما او كاتب او غيره وكره جماعة اجر الفساح منهم سعيد بن المسيب
وابن حنبل وانما اشاروا به الى ان ذلك من بيت المال وابن هو وعندي انه لا يلزم ان
يعطي من بيت المال في ذلك حجة لان بيت المال انما هو المنافع العامة قائما
الخاصة التي منها الفسحة فلا يكون الاعلى شركا **الحجرات** عشرة امر
البيعي عليه السلام له بالوزن دليل على ان الاجر في الوزن عليه طر الحق يلزم
المشتري ان يميز للبايع ملكه من الثمن كما ان تمييز السلعة واجب على البايع
فعليه اجرها والله اعلم **الثانية** عشرون البخاري عيا التجارة في البر

فكلاهما

ولم يدخله وهو حديث صحيح وانا بوقب على التجارة في البر رد اعلى الذين يكرهون
التوسعة في الدنيا ويقولون تجزي كخلق والثوب الواحد وقد بينا حقيقته في

القسم الرابع من علوم القرآن

باب انظار المحسن والرفق به

ابوصالح عن ابي هريرة عن انظر معسكرا او وضع له اضله الله يوم القيامة تحت
عرشه يوم لا ظل الا ظله حسن غريب وعن قيس بن ابي مسعود وعتبة بن عمرو
قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم حوسب كل من كان قبله فلم يوجد له

من الخير شي الا انه كان رجلا موسرا وكان تحت ابط الناس فكان يامر غلامه ان يجاوزا
عن المعسكر فقال الله نحن احق بذلك منه تجاوزوا عنه حديث حسن صحيح **الاستان**

الذي ثبت هو الحديث الثاني فاما الاول فالذي حجج ان النبي يظل في ظله سبعة
ذكرهم وغيره وذكر في مسلم ان البقرة قول عمران تاتيان يوم القيامة تظلان

صاحبهما وشيائني كثرهما ان شاء الله واستفاض ان كل احد يظل عمله وفي
حجج مسلم عن ابي ابيتر كعب بن عمرو ومالم يقع الى الترمذي وهو قوله سمعت
رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من انظر معسكرا او وضع عنه اظله الله في ظله

المصول ان قيل العرش ليس فوق العرش شي بطل منه العرش

وانما الذي يكون لاجله الظل تحت العرش فامعني ظل العرش فلنا ليس هذا من
العوارض وانما هو الفوارض والشرائط فله من ضعه واما البقرة وال عمران والعمل

فظله كله ان الباري تعالى يجعل حجابا بينه وبين المردود ويقال له هذه قراتك وهذه
عبادتك اي ثمرتها والشيء يسمى باسمه شرته **الفوايد** المتعلقة بها

وبالكلام في سنت مستأيل الاولي انظار المعسك امر بوجبه الحق ويقضيه
الحكم فكيف وقع فيه هذا الفصل العظيم والامر الجسيم والتحقيق فيه ان

الاجر العظيم لما يكون في امتثال الفرائض ونوايلها اكثر ثوابا لنوافل
ولا كثر ذلك الاجر انما يكون له اذا فعله من قبل نفسه دون ان يجود الى اثنان

وحكم حاكم فان رفعه جني ثبنت وحكم له بذلك لم يكن له فيه ثواب وذلك قول الله
 فنظرة اليه ميرة وذلك من الغرير فله الاجر الموعود به انما اومن الحياكم فله اجر
 القضاء بالحق ولا يدخل في هذا الباب **الشائبة** الاجر في الموضع اعظم
 من الاجر في التاخير فان الموضع استقراط عين ما والتاخير امثال **الثالثة**
قال كتب امرؤمان هذا ليل علي بن العبد يتجر ويقبض ويوخر ويسقط
 وياخذ اذا دزله في ذلك ستيده وفل عنه الحجت الذي انقضاء التوق عليه **الرابعة**
 هذا يدل علي جواز التجارة وابتغاء الرخخ الزايل علي القوت واذا انضاف الى ذلك
 الصدقة فقد ربح الدنيا والاخرة **الخامسة** قوله كان تحت ابط الناس دليل
 علي جواز الخلطة واجوز ما تنكحون في زمان السلامة واكثره ما تكون عند فساد الناس
 والاموال **السادسة** هذا يدل علي زلباري يغفر الذنوب بغضله من غير توبة
 اذا اسندت الي عمل صالح ولو كانت خصلة واحدة ولا سيما الصدقة فانها حجاب النار
 ونقاة العذاب والله اعلم

باب مظل الغني ظلم

واعرج عن احمد بن حنبل قال النبي صلى الله عليه وسلم مظل الغني ظلم واذا اتبع
 احدكم علي ملي فليتبع **اشباهه** هذا حديث صحيح متفق علي تحريمه
 من جميع العلماء فالجديت محذو من طرق اقواها هذا **غريبه** قوله اتبع
 هو بنا فعل من تبع بنا فعل نقول تبع فلانا فاننا له تابع وتبع قال سبحانه
 ثم لا تجدوا الشمة علينا تبعا اي مطالب لان كل من تبع غيره فهو طابث له والمعنى
 ها هنا اذا قال المديان لصاحب الدين خذ دينك الذي لك علي من فلان فليجب الي
 ذلك وليقبله وذلك قوله فليتبع بارئ من الناس المحجمة بالدين من فوقها وفتح
 البار المحجمة بواحدة هكذا صوابه وروايته ليستنظم اخذ الكلام مع اوله **الاصول**
 قوله مظل الغني ظلم قد بينا في اصول الدين حقيقة الظلم والظالم
 فلا يغفونكم ذلك والظلم وضع الشيء في غير موضعه تقول الصرير سقا منطو

اذا سئني قبل ان يخرج زُبْدُهُ وطريق مظلومة اذا عدك عنها وقال تعلي وما ظلمونا اي
 ما عدلوا عن طريق القضاء والقدر وان كانوا قد خرجوا عن طريق الطاعة وقيل
 ما عاد ضمر فعلهم علينا لانه مقتدر وانما عاد عليهم ولذلك لم تجز ان يكون الباري
 ظالما للخلق وان جعلهم اجمعين اكثفين اليهم في النار لانه فعل في ملكه ما له
 ان يفعل ولا حجة عليه ولا وضع لشيء موضعه او مخرجه عنه فوجه فلم يتصور ذلك
 في حقه **الثانية** الظلم الذي تسترناه على انواع كما ان الشريك انواع كما
 ان الكفر انواع وظلم دفن ظلم كما ان كفرا دفن كغير واشد انواع الظلم تكذيب
 الله والكذب عليه وهو الشرك واقله وضع الاذي في الطريق وقد جعل هذه
 المسئلة علما الاصول وقد بيناها في غير موضع في الايمان والكفر وربما طالع هذا
 الكلام شادي فقال او علي الشيخ ابي الحسن او القاضي معتز او مخالف وهذه
 المسئلة لا شك في نعمتها فيها علي من لمة من العلم غيرها وهي ملنا اليها مما قاله ملك
 وغيره فوقعها ولا شك في وهمها فيها واصابة بها لها وسبقوا المسكين هذا كلام من
 لم يغتوي في الاصول وان استمر على هذا ولم يتامل ما قلناه فانه التحصيل والحكم
 لله العلي الكبير **الاحكام** في مسائل الاولي الظلم حرام والاصل في ذلك
 الاجماع وقد توارث فيه الحواريين قرانا وسنة واحسنه مساقا الحديث الصحيح
 عن ابي ذر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال النبي عليه السلام فيما يروي عن ربه ابي حرم
 الظلم علي نفسي وعلي عبادي فلان ظلموا وعن جابر بن عبد الله اتوا الظلم فان الظلم
 ظلمات يوم القيامة والظلمة نار والنور جنة هنالك ودليل عليهما هاهنا **هـ**
الثانية مطلق الغني ظلم اذا كان واجدا الجنتس الحق الذي عليه في تاخير ساعة
 يمكنه فيها الاذا فان لم يكن عنده الجنتس الذي عليه فمطلبه بمقدار ما يبيع الجنتس
 الذي عنده بالجنتس الذي عليه جائز ولا يبيعه باختياره ويتصدق في سوق الا عند
 مطالبة الغريم له بهاله عليه اذا امكن ذلك ووجده **الثالثة** اذا لم يكن
 المدين غنيا فمطلبه عدل وتقبل لجال علي الغريم فتخون مطالبة ظلم لا والله

قال فنظرة الى مبدئية هذا اذا كان العسر والعدم طاريا على المعاملة فاما ان كان
 قبل المعاملة فلا تخلوا ان يعلم به الغريب ولا يعلم فان علم به خرج عن حكم الدنيا والاخرة
 وان لم يعلمه كان غائرا وعليه الاثم الاعظم في التذليل باخفاء حاله على من عايناه
الرابعة زعم بعض العوام ان قول النبي صلى الله عليه وسلم اذا اجبل اجبل
 علي ملي فليتبع ان هذا لا يتم للغريم اذا انحصر عليه الاحالة لانه كما بصيغة الامن
 الذي يقتضي الوجوب والحق قلنا له كذبت تخصص العلم الضعيف لا تقتضي
 بكونها افعال حتمية ولا وجوبا وانما يكون من دليل آخر فلا يتعلق بحبل محذور
 وما كفاه هذا الذي لحقه بالعوام حتى دخل في جملة الانعام فقال يعقوب رضي
 من تخال عليه وهذا ما لا اثر فيه ولا نظر وقد كان هذا البايع متسبوقا باجماع
 القرون الثلاثة المختارة السابقة الى الخبرات فلا تجب من ضلالة وانما اعجب
 من ضلال من تبعه وغفر الله لمن اعتبر قوله وذكره في كتاب العلم وتكلف
 الرد عليه بالقول وانما هو موضع الرد بالفعل **الخامسة** قد بينا في كتب
 الفروع وجوه الحكم الذي تلزم به الاحوال وتصحح وخبرنا **الاول**
 ان يكون لذي النان سوا ثمنلا قدر اصفه من غير غرة ولا يملك ولا لد
 برض من له الدين خاصة جلا دين المحبل خاصة **السادسة** فان احاله
 علي غني ذممة تليسا كان له الرجوع وعن الشافعي انه لا يرجع لانه قد
 رضي قلنا رضي بشي اطلع فيه علي عيب فلم يلزم كما لو كان ذلك في البيع
 المعين فدخل علي سلفة سلمية فخرجت معيبة فله الرجوع **السابعة**
 اذا مات المحال عليه او اقل قال اصحابنا واصحاب الشافعي لا رجوع له علي لراول
 وقال ابو حنيفة يرجع لما قال عثمان في المسئلة ليس علي مسئلة توفي قلنا لم يصح
 عنه ولا حجة في قول الواحد من الصحابة وغيره قد خالفه ولعله قاله في الغرور
 بالعلم ودليلنا ان الاستحالة تنقض للدين حكما واثرا للمديان فلم يكن له رجوع
 كالقبض الحي وقد حققناها في مسائل الخلاف **الثامنة** قال ابو حنيفة

٢٥
فاز الله قد فسخ ذلك ورفع فله في الارض تسعين اربعة اشهر بنفد الجدة
بذلك ووقع النداء به فاسلم الكل عند ذلك ليرتفع عنهم الخوف والكل

باب دخول الكعبة

روى ابن ابي مليكة عن عائشة خرج النبي صلى الله عليه وسلم من عندي
وهو مبرر العين ثم رجع وهو حزين قال ادخلت الكعبة وودت
ان لم اكن فعلت اني خاف ان اكون القبت مني لعدي حسن صحيح
العائشة صلوات الله عليه ورحمته وسلامه كان بنا روي

وكان قد علم اننا سنقتل انما ده وتنبع سنة وعلم ان ولاية الكعبة باقية
على بني شيبه الى يوم القيامة وان الكعبة لا تدخل الا باذن الله سيكون
في ذلك نصب وشقة فتذكر بعد ذلك على عذاقنا ان لم يفعل واختلف

هل صلى فيها ام لم يصلي فروي عمرو بن دينار عن ابن عمر عن بلال انه لم
يصل فيها ولكنه كبر ودعا في نواحيه وفي الصحيح انه صلى فيه رواه عن
ابن عمر عن بلال سالم ابنه ونافع مراه عن بلال انه صلى فيها وروي عن
عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يصل فيها وكان ابن عمر تلح كثيرا
ولا يدخل الكعبة وقال العلماء ان الميثب للدخول اولى من الباقي لان
الذي اثبت اقاد حكما وهذا انما يكون لو كان الخبر عن النبي فاما
وقد اختلف قول ابن عمر فاثبت مرة وتبقى اخري وقوي النبي رواية بن
عباس فلا ادري ما هذا غير ان هذا الامر لما لم يكن من مناسك الحج خف فيه
الامر وقد اختلف لنا في هذه المسئلة فاجازه الشافعي في التريفة والنافلة
ومنع ابن حبيب من اصحابنا في الكل واختلف فيه قول مالك فتارة منعه
اصلا وتارة جوزه في النافلة ومكرهه في التريفة والصحيح جوازه لان
النبي صلى الله عليه وسلم وان كان قد اختلف عنه من طريق ابن عمر فقد ثبت
فعله من اصح روايات ابن عمر وثبت عن عائشة ما رواه ابو عبيد عن

يعتبر رضي الحال عليه وله ان يقول ان كفايته صاجب نظر لا يقف على لفظ الاثر
كما ينبغي وتعلق فانه كما اعتبر رضي من له يعتبر رضي من عليه لانه احد ركني الحوالة
فكان حكمه كالاخر وهذا لا يصح لان الذين علي من اجل عليه ملك للمحيل
في ازاله التصرف فيه كما لو باعه وهذا ما اجاب عنه الناسعة وقد
قال بعضهم لا يرجع المحال على المحيل اذا فليس مادام حيا لان الرجاء في الذمة موجود
وليس به هذا قول المالكية ان المفلت يكون غروحه في عين ماله اسوة الغرماء في الموت
دون الفلت وقد بيناه في مسائل الخلاف وحققنا ايضا ان الحوالة قطع للابراة لان
له ابدالا في الحياة ولا في الموت

كتاب السلف

روى ابو المنهال عبد الرحمن بن زهر عن ابن عباس قال قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة وهم يتسلفون في الثمار السنة والسنتين فقال من اسلف فلينسلف في كيل معلوم ووزن معلوم الى اجل معلوم حتى يحسب **استسار** وقد اتفقت الامة عليه والفاظه مختلفة قيل التمر وقيل الثمار وقيل من اسلف في ثي فلينسلف **غريب** السلف والسلم متقاربان ولينايهما معاني كثيرة والمراد به هنا اذا قلنا اسلف ان يقدم له مالا في مال متأخر ومنه السلف وهم الذين تقدموا من الخلق واذا قلنا سلم فعناه اسلم اليه وماله تركه عنده ولم يتسلم عنه الا ان عوضا **الاحكام** في مسائل الاولي عقد السلم اصل من البيوع محسن الله فيه الامنة من الرخصة وجعل فيه المنفعة للمتعاقد من هذا يكون بيده نقد بطلان فانه وهذا يكون له غلة ينتظر فضل الله فيها ويحتاج كل واحد الى ما يبد صاحبه فكانا يتعاملان على ذلك وجاء الله برسوله وهم كذلك فلم يتركهم شدي وبتن لهم كيف تجوز ذلك بينهم على حكم الشرع كما سبق في الحديث المتقدم انما **التكاسية** قال علماءنا له تسعة شروط ثلاثة في راس المال وستة في السلم فيه فاما الثلاثة في راس المال فان يكون نقد معلوم المقدار معلوم الجنس **واما**

تسليم

في المسلم فيه فإن يكون معلوم الجنس معلوم القدر مؤجلاً معلوم الاجل موجوداً عند
محل الاجل مطلقاً في الذمة غير معتبر في المال كونه ائناً نقداً
فلا كلام فيه لانه ان تأخر كان كالتأجيل وأما كونه معلوم القدر فلا مد منه
مخافة الرجوع فيه فاذا غاب ولم يعلم قدره اذ ياتي الى المزاينة وأما كونه معلوم
فلا يلزم نجا لانه اذا دفعه اليه علم جنسه فلا يحتاج الى ذكره وأما شرط
معرفة القدر والجنس في المسلم فيه فلا كلام فيه ولا يفتقر الى دليل وأما الاجل فلا غنى
عنه لرفع الشك في المطالبة وكذلك العلم به لان المجهول لا فائدة فيه
ولا يمكن الحكم به وكذلك وجوده عند المحل لا يشيخ ما لا يقدر على تسليمه
لا يجوز وأما كونه مطلقاً فواجب لان المعين لا يجوز تأخيره قبضه شرطاً
الشك الثالث قال ابو حنيفة لا بد من ان يكون المسلم فيه موجوداً من حين
العقد الى ارجل مخافة ان يموت المسلم اليه فيحل الدين فلا يوجد قلنا لا تسبيل
الي ان تجعل الموهوم كالمحقق لان ذلك يؤدي الى ابطال العقود كلها وليس
له اصل في الشريعة يرجع اليه **الترابعة** قال الشافعي - المسلم
الحال جازم وخبره المفارقة من اقوال ملوك وموعد باطل لانه ليس ببيع عيني ولا
دين وليس له ثالث والبيعي عليه السلم قد جعل الدين مؤجلاً والعين حاضرة فاما ما
حال في الذمة ابد بعقد معامله فليس له اصل في الشريعة ويذهب معه سبب السلم
واسمه وحكمته وقد بينا ذلك في مسائل الخلاف **الخامسة** الذي ثبت في
لفظ الحديث الثمان وفيه رد على الليث وغيره في كراهيته السلم فيها لقوله
لا تبئناهموا الثمان حتى يبدو صلاحها وذلك في المعين والسلم غيره **السادسة**
قوله من اسلف في شيء عام في كل موجود كان لحماً او رؤساً او كارع او عينا
او حيواناً او جواراً ويضاهيها في جنسها في ذلك كله لان النبي عليه السلام
قد عمم بقوله في شيء ولم يخص لان جميعها محصور بالصفة يعرف ذلك عادة
وتشده لظواهر الشرع وقد بيناه في مسائل الخلاف **السابعة** قال

الشافعي يجوز ان يكون راس المال في السلم جزافا وقال ابو حنيفة ومالك لا يجوز
والمسئلة للشافعي لان النبي عليه السلام لم يشترط العلم بالقدر الا في المتلف فيه وما ذكره
علماءنا من انه يؤدي الى الغرر اذ يجوز ان يحتاج الى التوجع فيه او في بعضه فلا يعلم
فيستطاع ما اذا سلم ثوبين في عشرة امدار ثم تلف جدهما او استحقق فانه لا يدري

في حكمه بقي او فتح السلم فلا يدري بكمه يرجع وهو جائز
باب ملجاء في الارض المشتري

أخذه ثم يبيع نصيبه **ع** سليمان الشكري عن جابر بن عبد الله ان
النبي الله صلى الله عليه وسلم قال من كان له شريك في جايط فلا يبيع نصيبه من
ذلك حتى يعرضه على شريكه **الاستئذان** ضعيفا ابو عبيد كثر تو سليمان الشكري
عمامي والحدث صحيح رواه مسلم عن ابن جريح عن ابي الزبير عن جابر قال قضي
رسول الله عليه السلام بالشفعة في كل شركة لم تقسم رجة او جايط لا تخل له ان
يبيع حتى يوزن شريكه فان شاء اخذ وان شاء ترك فان باع ولم يوزنه فهو احق به **ع**
مسددا لفظ عبد الله ابن ادريس عن ابن جريح ولفظ ابن وهب عنه لا يبيع ان يبيع
حتى يعرض على شريكه فياخذ او يبيع فان ابي فشرى به احق به حتى يوزنه وهذا نص

الفقه في ثلاث مسائل لاوي قال في رواية لا يخل ولو كان جديا الحكم
يفسخه ولم ينفذ وقال في رواية اخري لا يصلح وهذا يدل على ان الامر يحمي
على الاستحباب **ع** الثانية قوله حتى يوزنه دليل على انه اذا علمه فتركه
انه لا حق له في الشفعة وقال في مشهور قولنا له ذلك لانه استقاط الحق قبل
وجوبه والصحيح سقوطه لوجهين احدهما انه كالاذن للمشتري فكيف يرد
ما اذن فيه **ع** والثاني انه استقط حقه بعد وجود احد السببين فلزمه بما
لواستقط حقه من القصاص بعد الجرح وقبل الموت والبيان هاهنا احدهما اشترط في
الملك والثاني البيع وهذا قوي ونتمحج عليه مسائل في الفكاك وغيره وقد
بيناهما في كتاب المروء **ع** الثالثة وقت العرض في التجاري عن ابي بصير

عن عمر بن الخطاب قال قلت لابي وقاص بن الحارث المستوفى فوضع يده علي خدي
منكبي ورجا ابو رافع مولي النبي عليه السلام فقال للمستوفى الا تامين هذا ان يشتريني
مني بيتي للذين في دانه فقال سعد والله ما ابنا عجمها فقال المستوفى والله لنبنا عجمها
فقال سعد والله لا ازيدك علي اربعة الاف منجمة فقال ابو رافع لقد اعطينت بهما
خمس اية دينار فقد اتمنعه ولولا اني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول الحبان
اخرج من صفته ما اعطيتكم **باربعة الاف** فيتم ان عرجها بعد ان سوتها والله اعلم

التشجيع

حمان بن سلمة عن ثابت وقتادة وحميد بن ابي اسحق قال غدا السمر
علي عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالوا ليرسل الله سمر لنا فقال ان الله هو
المسعر القابض الباسط الرازق واني ارا رجوان النبي في ليس احد منكم يظلمني
بمظلمة في دهر ولا مال حسن صحيح **اشعاره** ذكره ابو داود
عن ابي هريرة ان رجلا قال لرسول الله شعر قال بل ادعوه ثم جاءه اخر فقال لرسول
الله شعر قال بل الله يخضر ويزرع واني لارجوان النبي الله وليس لاحد عندي مظلمة

الاصول

ذكرها هنامة اربعة اشياء فاما الرازق فقد اتى مضاعفا
وهذا فاعل مرة منه ولا كنهه محمود علي الوصف لدايم كعالم في المعلومات
وهذا في المزمز وفان كل علي حقيقته واما القابض الباسط ففعلهما في
القران حج وليتا فيه بالهجر وقد بينا في كتاب الامد وغيره هل يشق للباري
من افعاله اسما وطريق ذلك واما المسعر فلم يات الا في هذا الحديث جوابا
عن كلام سبيل وموجاز اجماعا في كل كلام يكون جوابه اضافة اسم كمال
وجلال الله سبحانه كفولهم لرسول الله صلى الله عليه وسلم احملنا ثم قال
لهم لست انا املككم ولا عز الله بملككم وكذا كل يقال الله عز وجل
واسمكم وسم وهذا علي الوجه الذي بينا انه يجوز عليه فان ذكر ذلك صفة
لا يصلح الا للادي لم يجز ان يضاف الي الباري او يكون فيها اجمال او ابهام
فكذلك والتشجيع صفة كمال ما فيها تقدير والله يفد وفيها جمل علي

حملكم

وملكنا

الخلق والله هو الذي يحكم وفيها قهراً والباري هو الفاهم وقد قال ربعة
ونحبي بن سعيد والليث بن سعيد لا بأس بالشعيرة على الناس إذا خيف على
أهل السوق أن يفتندوا السواق المسلمين وقال كما يروى العلماء بنظر الحديث
لا يسقر على أحد والحق الشعيرة وضبط الأمر على قانون لا تكون فيه
منظومة على أحد من الطائفتين وذلك قانون لا يعرف إلا بالضبط للآفاق
ومقادير الأحوال وحال الرجال والله الموفق للصواب وما قاله النبي
عليه السلام حق وما فعله جهم لا عن علي قوم صحت نبأ فقهه واستسلموا
لأمرهم وأما قوم قصدوا كل الناس والنضيق عليهم فبأمر الله أو سمع

باب كراهية الغش في البيوع

ذكر حديث أبي هريرة الصحيح المشهور أن النبي عليه السلام من علي
صبرة من طعام فادخل أصابعه فيها فقالت بلال فقال يا صاحب الطعام
ما هذا قال أصابته السما برسول الله قال أفلا جعلته فوق الطعام حتى يراه
الناس ثم قال من غش فليس منا **الأصول** قوله
من غشنا فليس منا لا تغلق فيه للوعدية الذين يخرجون بالذنوب من الأيمان
إلى الهلكة وإنما هو على قالب قوله المسلم من سلم المسلم من لسانه ويده و
المهاجر من هجر ما نهى الله عنه والمومن من أمر جارة بوابقه يريد
بذلك نفي كمال خصاله واستيفاء شرايعه وخلوص نيته **الإحكام**

في مسائل الغش حراماً بأجماع الأمة لأنه فضيخ النصح ومومن الغشش
وهو الماء العذب فلما خلط التسليم بالمعيب وكتم ما لو أظهره لما أقدم
عليه المبتاع ولم يبذل فيه ما بذل على السلامة في اعتقاده مما أطلع
عليه وقد تقدم شرح ذلك كله بآبين من هذا

باب فرض الحيوان

ذكر حديث أبي هريرة قال استقرض رسول الله صلى الله عليه وسلم سنا فاعطاه
 خيرا من سنه وقال خياركم اباستكم قضا حسن صحيح وعنه في معناه
 وبتمامه ان رجلا ثقا ضي رسول الله عليه السلام فاعلظه فهدمه به اصحابه
 فقال رسول الله عليه السلام دعوه فان لصاحب الحق مقالا ثم قال اشترى والى بعيل
 فاعطوه اياه فطلبوا فلم يجدوا الا سنا افضل من سنه فقال اشتروه فاعطوه اياه
 فان خيركم احسنكم قضا وعن ابي رافع اسلم مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم
 قال استقرض رسول الله صلى الله عليه وسلم بكرا فجانه ابل من الصدقة قال ابو
 رافع فامرني رسول الله عليه السلام ان اقضي الرجل بعيره فقلت لا اجد في الابل الاجالا
 خيارا رباعيا فقال رسول الله عليه السلام اعطيه اياه فان خيار النابت احسنهم
 قضا **في شان مباح** **العقربية فيه** **اللفظ الاول القرض**
 وهو اخذ الشيء ليكون مثله في اذمة واصلة القطع خرب على عادة العرب
 في تخصيص بعض المسميات بالمعنى العام **الثاني** الترتيب هوكل حالة تختلف
 على الحيوان في استئجار عمره من ادبي ونعم **الثالث** الاجازة جمع
 الاجازة كالاجازة والاصغر والاكازم **الرابع** البكر هو الغني من الجبل
 وهو الذي **الخامس** الرباعي **الاجازة**
في مسائل **الاولى** لقرض مستغن من قاعدة الربا في تجريمه الفضل تارة
 والاجل اخري ولذلك جان ديناد بد يناد عين يد بيد فكانت معروفة ورخصة علي
 الرقوق بالخلق فخري على ذلك الحكم في فروعه **الثانية** القرض اصل في الشرايع
 وسنة في الامم وهو جائز في كل ما يجوز تملكه وبيعته الا ان ملكا استثنى قرض
 الجواني للبلا يودى الى اعادة الفروج جزيا على قاعدة الذرايع فانه ان ردها
 اليه بعينها كما يجوز في كل قرض وقد وطهر الزمة بقولها فلم يامن ان يكونا عملا
 على ذلك والذي يلزم على القاعدة انه يجوز فرض الحاربة ولا يجوز ردها فاما
 منع اصل قرضها فلا يستغل به الدليل وبسطها في مسائل الخلاف **الثالثة**

من

لما زاده في حقة المستقر من الجودة السن لم يكن ذلك معدوداً في الحاجة
 فيؤدي الى الزيادة مع الاجل لانه من باب المعروف واحتمل في الغرض لان
 اصله معروف فجري الوصف مجري الاصل **الرابعة** اغلظ صاحب الدين
 في طلب دينه وخرج في الافتضاء عن حد الدين في موضع يلزم فيه التوفيق
 والنظم الذي هو اكث من فهم الحاضرون في دعاهم اليه عليه السلام
 الاغضاض في مثل هذا حق وسن لهم الصبر فيه والاختيار لا يغافل عن ذلك
 من الاغلاظ لانه فضل الحقيقة على المطلوب **الخامسة** لم يذكر اشهاداً
 وهذا يدل على جواز ترك الشهادة في المعاملات حسب ما يتناه في كتاب الاحكام
السادسة قضاء البكر من الابد الزكائية دليل على انه استقرضه للمسلمين
 فان الصدقة لا تخل له **السابعة** زيادته له على شئ جازت لانه كان
 مستحقاً لها بصفته في اصلها فكيف في وصفها **الثامنة** قوله خيار
 الناس احسنهم قضاء قد يتنا في الانوار وغيرها الخبير والخبير وحقيقتهما
 وان من معانيه التي ترجع اليها ومعظمها النفع فخير الناس انفع الناس للناس
 فاذا قلت هذا خير من هذا كان معناه انفع اما لنفسه او لغيره واشترط
 المنفعة ما تعلق بالخلق لانه احسنه المتعدية الى الغير افضل من الغاصرة على
 الفاعل في كل حال بكل معنى وكذلك في العبادات من الصلاة والصدقة والصيام
 وغيره وتفضيل ذلك وحقيقته في موضعه **التاسعة** حسن المعاملة
 في الاقتضاء والقضاء يدل على فضل فاعل ذلك في نفسه وحسن خلقه بما ظن
 من قطع علاقة قلبه بالخال الذي هو معنى الدنيا وغل الخلق ولذلك استوجب
 محبة الله في حديث الحسن عن ابي هريرة حسبت ذكوة ابو عبيدتي ان الله
 يحب من البيع سمح الشراء سمح القضاء وان كان جدياً غنى بئاً فان معناه
 من الشرع صحيح **العاشرة** في حديث جابر الصحيح الذي

ذكره بعد هذا الحديث عن الله لئلا يخل كان قبلكم بهذا إذا باع شهلا إذا
 اشتبه شهلا إذا افتني هذا هو الأول بعينه لأن السهل والسمح ينظران
 من مشكاة واحدة ونحوه يان على شتر واحد ويتعلقان متعلق واحد ولقطة
 في الصحيح عن جابر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال رحم الله رجلا سمحاً
 إذا باع وإذا اشترى وإذا اقتضى فدعا النبي عليه السلام في حديث البخاري
 عن جابر لمن كان كذلك وفي حديث أبي عيسى إخبار النبي عليه السلام عن رجل
 كان قبلنا على هذه الصفة عن الله له كالخط لنا على امتثال ذلك لعل الله
 أن يغفر لنا وزادنا دعاه الذي لا يرد صلى الله عليه وسلم ولمخالفته حديث
 الصحيح قال أبو عيسى إنه غريب في الشدة لأجل رواية زيد بن عطاء بن
 السائب عن محمد بن المنذر له وغريب في المتن بلفظه وفي الصحيح واللفظ
 البخاري عن أبي هريرة وحذيفة أن رجلاً كان قبلكم يداين الناس فكان
 يقول لقياءه وفي رواية لفتياناً إذا ثبت معشر افتحا وزعنه لعل الله
 أن ينجاه وزعنا فليق الله فتجا وزعنه أثناء الملك ليغبط وجهه فقال له هل
 عملت من حين فقال ما أعلم شيئا غير أني كنت أبايع الناس في الدنيا فأتى المور
 والنجار وزعم المحبر فقال الله تجاوروا عنه مجموع من طوقه الحادية
 عشر هذا الحديث أصل في إرغامنا بشرع من قبلنا وإن شرع لنا ينبغي
 علينا امتثاله ويلزمنا الاقتداء به ولذلك ذكره الله على لسان رسوله لنا
 ذكره ووعظاً وتشجيعاً ولا خلاف في قول ملك فيه خلافا لما ظنه
 الغفلة من اختلاف قوله وما كان ذلك قط وقد بيناه في أصول الفقه
 الشائبة عشر هذا الحديث أصل في تكفين الستيات بالجناسات
 وهو حجة بذاته لأن خبر الواحد يقبل فيه خلافاً لعلمائنا المتكلمين رحمهم
 الله فقد خفيت عليهم هذه المسئلة حسب ما بيناه في موضعه وإذا انصا
 إلى غيبه واجتمعت حامياتها تواتر معنوي يلزم قبوله باتفاق بين الموالف

ف

باب البيع والشراء في المسجد

والخالف
ذكر حديث أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان ابايتم
من بيع او ابتاع في المسجد ففقدوا الا ارجع الله بخارتي حديث حسن
الاستسناع قد روي ابو داود عن ابي هريرة حسنا
مثله قال رسول الله عليه السلام من سمع رجلا ينشد ضالة في المسجد فليقل
لا اداها الله اليك فان المساجد لم تنزل لهذا **الاحكام** في مسكنين
الاولي خلف العلماء في ذلك فمنهم من كرهه ومنهم من رخص فيه و
قد روي عمرو بن شعيب في صحيحته او سماعه ان النبي عليه السلام نهى
عن ذلك في المسجد وقد قال البخاري باب البيع في المسجد فذكر
ان النبي عليه السلام خطب فقال وسكون حديث بريرة وليس فيه الا ذكر
البيع والشراء في بيان حكم من احكام الدين لا في جواز البيع فيه او تحريمه
اما ان النبي عليه السلام قد مكن في الصحيح من تغاضي الدين فيه والملازمة
للغريم واقتضاؤه في المسجد دليل على جواز وجوبه فيه وقوله تعالى في
بيوت ان الله ان ترفع يعني عمال تجوز فاما المباح فيجوز منه فيه
اليقين ولا يتخذ سقوا للبيع ولا ان كان الاستصناع الا ان الغريب
اذا سكنه جاز له ان يمنع فيه ما ينفع به في معايشه مما لا يكسب
المسجد او يكسبه او يودي من دخله للعبادة **المسئلة**
الثانية البسكاج فيه جازين وقد عقد النبي عليه السلام في الموهوبة
نصا في كل ورقة من الحديث وذلك لانه فريضة ولانه ايضا نادر

كتاب الاحكام

باب

مَا جَاءَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

فِي الْقَاضِي

ذكر حديث عبد الله بن موهب عن عثمان أنه قال لعبد الله بن عمر أذهب فافض بين الناس فقال وبعاني يا ابن الخطاب

قال وما تكره من ذلك وقد كان أبوكم يقضي قال لي سمعت رسول الله عليه

السلم يقول من كان قاضياً نقض بالعدل فبالحرى أن يغلب منه كفا

قال فما أرجو بعد ذلك وفي الحديث قصة **فأخذه الكتاب**

اعلموا نصركم الله الخفافين أن الأحكام التي تسمعون في كلام الله ورسوله

ذكرها أو التي يذكرها العلماء فيقولون هذا حكم الله وقد حكم

الله أو هذا جلال وهذا حرام فليستن لك كله صفة لأعيان المجللة أو

المحرمة المضاف ذكر ذلك أيها ولا إلى الأفعال وإنما هي عبارة عن قول الله

فالأجيب هو المفعول فيه أفعال المحرم والقول فيه لا تفعل فمجمع ذلك

كله إلى لراخبار عن قول الله وقالت المستدعة أن الأحكام من التحليل

والتحريم من أوصاف الذات ومن أوصاف الأفعال لا الجاد اضمروا وحاجة

من الكفر في أنفسهم قصوها واتبعهم في ذلك الفعلة من أهل السنة وقد

يتبادر لكن في الأصول وأصولها الأول ما فيه شفاء **الإنسان** أن شأ الله

أما قول أبي عيسى في الحديث قصة فهي ما وقع في بعض نسخ الترمذي أن

عثمان قال يا ابن عمر أفض بين الناس فقال لا أقضي بين رجلين قال إن أبا كان

يقضي قال إن أبا كان يقضي فأشكك عليه شيء قال رسول الله عليه السلم

وإن أشكك علي رسول الله عليه السلم قال جبريل وأبي لا أحد من أسأله

وقد سمعت رسول الله عليه السلم يقول من عان بالله فقد عان وأبي

اعوذ بالله منك إن تجعلني قاضياً فاعفاه وقال لا تخبرن أحدا قال أبو عيسى

حديث عبد الله بن موهب عن عثمان مرسل لم يذكره **أخبرنا أبو الحسن**

الأذدي أبو الطبري أبا علي بن عمر بن محمد بن محمد بن عيسى العطار

من ان النبي صلى الله عليه وسلم امرها بالصلوة في الحج واخبرها انه من البيت

باب كسرة الكعبة

امرها غريب فانقلوه من البدرين مختصرا اتفقوا على حقيقته وذلك ان
الاستود بن سريد وغيره روى عن عابشة قال الاستود بن سريد قال يا عبد
الله ابن الزبير ان عابشة كانت تسيروا ليك شيئا فاحدثك في الكعبة قال
قالت سألت النبي صلى الله عليه وسلم عن الجدران من البيت هو قال نعم قلت ما
بالهم لم يدخلوه في البيت قال النبي صلى الله عليه وسلم يا عابشة لم تزي قومك
حين بنوا الكعبة اقتصروا عن قواعد ابراهيم فصرت بهم النفقة فاستنصرت
بنائه وجعلت له خلفا قلت فما شان يابه من نفعا لا يصعد اليه الا يستسلم
قال هل تدريين لم كان قومك فعوا بابها قال قلت لا قال تعزلا لا يدخلها الا من ارادوا
وكان الوجل اذا اراد ان يدخلها يدعونه حتى اذا كان ان يدخل دفعوه فسقط
قلت برسول الله الا نردها على قواعد ابراهيم قال لو كان قومك حديث عهد
بكفر فاخاف ان ينكروا فلو بهم ان يدخل الحجر في البيت وان الصق يابه بالارض
وليس هندي من النفقة ما تقوي عا بنانه لتقضي لكعبة ثم يذبحها وارخلت
فيه ما اخرج من الحج وجعلت لها بابين بابا شرقيا وبابا غربيا وروي خليفين
يعني بابين موضوعين في الارض باب يدخل الناس منه وباب يخرجون منه ولا يفت
كسرة الكعبة في سبيل الله وبلغت به اساس ابراهيم حجارة كاسنة الا بورد
كالاسنة قال جبريل بن حازم فقلت له اين موضعه قال اريكه الان
فدخلت معه الحجر فاشارة الي مكان فقال ههنا قال جبريل فخرجت من الحجر
لخوستة اذ راع وكان ابن عمر يقول اذ سمع ذلك ما اري النبي صلى الله عليه
وسلم ترك استلام الركنين اللذين يليان الحجر الا ان البيت لم يثبت على قواعد
ابراهيم فلما خترق البيت زمن يزيد بن معاوية حين عزاها اهل الشام تركه
ابن الزبير حتى قدم الناس الموثم بن يزيد ان يخرجهم على اهل الشام فلما صدق الناس

ما عبد القمذ بن عبد الوارث ما جئنا ابو العلاء عن صالح بن سروج عن عمران
بن حكان عن عائشة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم تجابا لعبد
القائم العدل يوم القيامة فيلقي من شدة الحساب ما يمتحي عنه لم يقض
بين اخدي ثم ينزل قال علي بن عمر بن حنظلة هو عمر بن الاعلا البشكري
الفوائد والفقه قول عثمان لعبد الله ابن عمر ان اباك
كان قاضيا يعني لرسول الله عليه السلام وكذلك روي عنه ولم يرد به عثمان
قضاؤه في خلافته ولا فهم عنه ذلك عبد الله ابن عمر ولذلك قال له كان ابي
اذا اشكل عليه امر سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم فما يدُل علي ان ذلك
كان في حياته ولو اراد بذلك الخلافة لقال له ان ابي كان خليفة ليس فوقه منعقب
عليه فكيف يخرج به في رواية قضا متعقب من قِبَل **الثانية** قوله
اذا قضى بالعدل فيما لم يزل من قبل منه كفا فاحذره من كلام عمر وابي موسى
قال عمر لا يبي موسى لبيت الله برك لنا ما علمناه مع رسول الله عليه السلام وخرجنا
مما علمناه بعده كفا فقال ابو موسى قد صلينا بعده وفعلنا وفعلنا واذ كن
طاعتهم فقال عمر لبيت ذلك مع رسول الله صلى الله عليه وسلم برك لنا ما علمناه
كفا فاحذره لد ابي موسى لعبد الله بن عمر ابو واه يعني عمر كان افقه من
ابي يعني ابا موسى قال له امام الحافظ وهذا كله من قولها صحيح لان المراد بها
يعمل من الاعمال الصالحة سعي ان يكون علي وجل من التقصير في شروطها
وعلي ثبته من عدم القبول لها مما دخل فيها مما لا يخصه وهذا فيما كان من الطاعة
تختص به لا تبعده فكيف بما يتعلق بخلاف العباد اذا انبطت به والزمت
طوق عنقه فالوجل في ذلك يخرج ان يكون اكثر والنقبة فينبغي ان تتخذ
اعظم ولذلك كانت سلامة عمر لرسول الله صلى الله عليه وسلم في القضاء
مضمونة لان كل حكم يحكم به حاكم في زمانه حولا فهم كانوا ينفقونها علي
سؤاله وجوابه ولا يقدمون علي اشكاله وقد روي عن علي الجدار في اللسان

الثالثه قوله اعود بالله منك وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من
 عاد بالله فقد عاد دليلاً على ان كل من صرح بالاستعاذة بالله لاحد من شئ
 فليجئ اليه وليقبل منه وقد روي عن النبي عليه السلام دخل علي امرأة قد
 نكحها ويروي انها فقالت له في قصة اعود بالله منك
 فقال لها لقد عدت بمعادي الحق يا هلك وفارقها **الرابعة** قوله
 له لا تخبر احداً نسبة له علي الكتمان مخافة ان يتعلق له بذلك كل
 انسان فلا يخدم معينا واعفاه لذلك من التقليد والرواية ليس بغرض
 علي الاعيان وانما هو علي الكفاية فلم يدع الا امام الي العون جميع الناس
 فلم يقبلوا الا ثموا واذا قبل بعضهم اجر واوسقط الغرض عن الباقي **حديث**
 قال ابو موسى لقضاة ثلاثة قاضيان في النساء
 وقاضٍ يقضي بذلك في الجنة **العازضة** الذي يقضي
 بالجور قواني كبيرة من اعظم الكبائر في ظلم العباد ونقض عهد الله من
 بعد ميثاقه وما بعده من المغة المطلقة والذي يقضي بالجهل جابر لا يقصر
 مرئيته عنه ومثال امراء مثال من يقتل من لا يخل قتله او يردي بمن لا
 يخل طيبه ومثال الثاني من تعرض للقتل ولا يبالى اصاب قتله من يستحقه
 او لا يستحقه وكذلك من يسترسل علي وط من وجد من النساء ولا يبالى
 كانت ممن لا يخل له ولا يخل فالاول مستهلك للحرمه عمداً والثاني مستهلك
 بها نية وعقداً والثالث من خلفاء الله في رضىه وممن قال فيه النبي عليه
 السلام المقسطون يوم القيامة علي منابر من نور علي بين الرحمن
 وكلنا بيد يمينه الا تاد في ذلك كثيرة **تقديم**
 هذا الذي قضى بالحق ان كان عن علم فهو الذي تقدم وان كان عن
 تقليد فلا يجوز ان يتخذ قاضياً الا عند الضرورة فيقضي حينئذ في النازلة
 بعوي عاملاً به ورواه بنصر النازلة فان قاس علي قوله او قال نجي من

هذا كذا الوجه فهو متعد ولا يخل تولية مقلد في موضعين جد فيه عالم
 فان تقلد فهو جائز متعد لانه قصد في مقعد غيره وليس خلقه سواء من
 غير استحقاق والله اعلم **هـ** وقد روي ابو عيسى حديث ابن ابي وني قال
 النبي عليه السلام الله مع القاضى ما لم يخرف اذا جار تخلى عنه ولزمه الشيطان
 قال الامام الحافظ القاضى يعقوب بن الحرق ما كان الله معه فادركه الله
 جاز قال امرؤ ولا يبد الله بيدان الباري كانه قد خبير عن بداية المقادير
 وحكمه بالنقد بين وملكه للتدبير تحقيقا للخلق وتوحيد او قد خبير
 عن حال كل واحد من عباده وانما بالعلامات التي جعلها لاهل العون والاهل
 الملكة وهو الحكيم الخبير وجعل الحاكم العدل فوق كل من له علي منبر
 ويظهر في ظل عرشه ويرى منه مجلسه اذ تارة الكرامة لا اذ تارة المسافة
 اذ الباري سبحانه لا يخل لا يمكنه ولا يضيق اليه لا عرش ولا سواء وهو بعد
 خلق العرش كما كان قبل خلقه ولا كان من كان عنده اكرم كان الي محل
 كرامته واهل كرامته اقرب ومن اعظم جوره ان يخلق دون المحتاجين
 بانه يخلق الله دونه ابواب السماء التي هي مقر الرحمة وطريق السعادة
 حسب ذكره ابو عيسى من حديث غمر بن مرة الجهني ابي منيم انه
 قال لعروة عن النبي عليه السلام فأتخذ معوية حينئذ رجلا على حوائج
 الناس لعظيم الاشغال والآفاق الحق ان يبرئ لك بنفسه ويتناول
 من غير واسطة **حديث** ذكر عن انس بن مالك ان النبي
 عليه السلام قال من شال القضا وكل الى نفسه ومن اجر عليه يتر عليه
 ملك يبدده وكرره باصح من السند الا قال وقال هو جيت غريب
 وهذا بعضه الحديث الصحيح ان النبي عليه السلام قال لعبد الرحمن
 بن سمرة يا عبد الرحمن لا تسأل الكرامة فانك ان اعطيتها عن مسئلة وكلت
 اليها وان اعطيتها عن غير مسئلة اعتت عليها **حديث**

عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من ولي القضاء فقد نزع
بغير تسكين حسن غريب وهو عبارة عن كل حال القضاء وبعضه فان القتل
اعدام الحياة الدنيا واذا ولي القضاء بعد اعدام الحياة الاخرى وضرب
المثل بالسكين لانه اوجي والعجل في الهلكة فيكون هذا له بغير التسكين
من الاملات تعذيباً وهذا يحتمل ان يكون اذا طلبه وتحتمل ان يكون اذا
حضر عليه ومن لا يحدith الجحشان قال النبي صلى الله عليه وسلم من
طلب القضاء فغلب عدله جوره فله الجنة ومن غلب جوره عدله غلبه النار
وفي الصحيح ان النبي صلى الله عليه وسلم قال له ابو ذر الان تستعملني قال فضرب بيده
علي منكبي ثم قال يا ابا ذر انك ضعيف وانها امانة وانها يوم القيامة خزي
ودامة الا من اخذها خفها واكدي لذي عليه اسلم فيها وقال يا ابا ذر اني
اراك ضعيفاً وانى ارج لك ما احب لنفسي واكثر لك ما اكسره لنفسي لا
تأمرن علي اتين ولا تؤاخذن مال شبيهم وفيه عن ابي موسى ان رجلين من بني عكر
قالا برسول الله امرنا علي بعض ما ولاك الله فقال انما والله لا نولي علي هذا
العمل جداساله ولا احداً حرم عليه وان القايح يصيب ونحطلي
ذكر حديث ابي هريرة اذا اجتهد الحاكم فاصاب فله اجران واذا اخطا
فله اجر واحد ذكره ابو عبيد من طريق ابي هريرة وقال حسن غريب
الاسناد هو في الصحيح من طريق ابي بكره وقال النبي صلى الله عليه وسلم
عن غيره اذا اصاب فله عشرة اجور واذا اخطا فله اجر واحد اجراه
وهذا يشهد له القرآن قال سبحانه من جاء
بالحسنة فله عشر امثالها **الاصول** هذا الحديث مما يتعلق به
من ذهب الى ان الحق في جهة واحدة في مسألة تصويب المجتهدين وهي نازلة
في الخلاف عظيمة وقد كتبنا فيما مشأنا الله في اصول الفقه ومما قال فيه
من ذهب الى ان لكل صواب انه خير واحد ولا يشك خبر الواحد الاصول
وقال القايح وغيره من اصحابنا فيه اقوال كثيرة بينا حقيقتها في

التجيم لمجهر قريش لمقام وعندى فيه فائدة العمن والله يعظم عليها
 الاجر اعلموا وفقكم الله ان الاجر على العمل الفاضل على العالم واحد وان
 الاجر على العمل المشعب الى الغين اجران فانه يوجر في نفسه ويجري له كل ما
 تعلق بعينه من حسنة فاذا قضى بالحق واعطاه لمستحقه ثبت له اجران اجتهاده
 وجري له اجر الاستحقاق في عود الحق الى مكانه واذا كان احد الخصمين
 الحق مجتته من الاجر ففقد غير صاحبه بالمدعي فيه كان له اجر الاجتهاد
 خاصة وقد حرموا عليه فما استغفوا والله المومن بفضلهم ورحمته

حدوث معان في القياس

رواه ابو عيسى عن شعبة عن محمد بن عيسى بن عوف الشافعي عن الحارث
 بن عمرو بن اخي المغيرة بن شعبة عن انايس بن اهل حمص عن معان
 وقال ليس اسناده متصل **الاسناد** اختلف لنا في هذا
 الحديث فمنهم من قال انه لا يصح ومنهم من قال هو صحيح والذين يقولون بصحة
 فانه حديث مشهور روي به شعبة بن الحجاج (رواه عنه جماعة من الرعا
 والائمة منهم يحيى بن سعيد وعبد الله بن المبارك وابوداود الطيالسي
 والحارث بن عمرو الهذلي الذي يروي عنه وان لم يعرف له هذا الحديث فكفى
 بروايته شعبة عنه وبثوته ابن اخي للمغيرة بن شعبة في التعديل له والمؤيد
 به وغاية حظه في مرأته ان يكون من الاقران ولا يقدح ذلك فيه ولا احد
 من اصحاب معان مجهول ونحو ان يكون في اكبر استغاط الاسماء عن جماعة ولا
 يدخله ذلك في جنس الجهالة انما يدخل في المجهولات اذا كان واحدا فيقال حدثني
 رجل حدثني انسان لا يكون الرجل للرجل صاحبا حتى يكون له به اختصاص
 فكيف وقد نريد تعريفناهم ان اضيفوا الى بلد وقد خرج البخاري الذي
 شرط الصحة في حديث عروة البارقي سمعت الحارث بن محمد ثوبان عن عروة
 ولم يكن بذلك حديث في جملة المجهولات **وف** الملك في الفسامة

اخبرني رجال من كثر ارقومه وفي الصحيح عن الزهري حديثي رجال عن ابي هريرة
من علي علي جنازة فله قيراط **الاصول في** مسائل

الاولي لو اتفق علي صحة هذا الحديث لم يكن ذلك اصلا في الشغل
عند علماء الاصوليين في اثبات الاجتهاد لان خبر الواحد علي اصله
لا يتعلق به فيه ولا عن قول الله يضاف علي اصله الي غيره فيكون مجموعها
من باب التواتر المعنوي كشجاعة ابي بكر الصديق وجوده بماله علي الدين
وفي مصالح المسلمين **الثاني** نية كل من ارسل معاني اليه من ابي موسى
والبيشتر بنين شرهما النبي عليه السلام فيها وامرهما بان يبيسوا وسلا
يعسرا ويبيسرا ولا ينفرا ويتطاوعا ولا يختلفا فكان ذلك اصلا في قولية
امير بن قاضي بن مشر كين في الامارة والاقضية فاذا وقعت النازلة تطرا
فيه فان انفقا علي الحكم والاترجعا القول حتى ينفقا علي الصواب فان اختلفا
رفع الامر الي من فوقهما فينظر فيه وينفذ انما اتفقا عليه ولو لا اشتراكهما
لما قال تطاوعا ولا يختلفا وكان ابو موسى لهينا فطنا حاذقا فقيها

وقال النار خيطة رجم الله سواهم وامل البدع لا احزم الله ما واهم
ان ابا موسى كان جلا عفو له وقد بينا في العواصم من القواصم وفي كتاب
سراج المريدين من الانوار ان ابا موسى كان بالصفة التي ذكرنا والكثرة
الاشنعاء في مسئلة الحكمين لم تجز قط شي منها وقد ذكر الخفاصم من الدارقطني
وغيره صفتها او ما اتفقا عليه من ان يختار المسلمون في الباقي من العشرة
من يتولي فما اتفقوا عليه نفذ من ذلك واستوفينا التحقيق به في غير موضع
الثاني لثمة في ترتيب دلة الاحكام من الكتاب والسنة والاجتهاد
تفصيل وذلك ان القرآن هو الاصل في البيان وهو فيه علي وجوه من الجلاء
والخفاء فتولي النبي عليه السلام بيانه كما قيل له لنبين للناس ما نزل اليهم
فان لم يكن له في كتاب الله جلاء طلبه في بيان النبي عليه السلام ربي

٢٣٦
ان كان بين القرآن والسنة تناقض في مسألة خلاف طويلة فبيناهما في اصول
الفقه فلا نطول بها هنا ولنحفظ منها لك الدوايعة قوله اجتهد راي
قال علماءنا هو انفعال من الجهد وهو الجهد في الامم بجمع وجوهه يعني في
طلب التطاير والاشباه التي تلحق المتكوت بالمنطوق فيها وقد بيناه في
كتابنا من الامور قال في بعض الطرق ولا الولي اي لا اقتصار عن الغاية التي
اقد ر عليه **الحاشية** ما المطلوب بالاجتهاد وفيه زحام واضطراب
والذي يظهر الا انه ما يغلب على ظنهم انه نظير ما وقع البيان من الله
فيه **الحاشية** فيه في جهة التقليد ولا من علي من كانت له قدر على
النظر وعلم بما خد الادلة روي لامية من الحسنان واللفظ لا يفي اوان اثر
من ابي عيسى قال علي بعثني رسول الله صلى الله عليه وسلم الى اليمن فاضيقا
فقلت يرسل الله ترسلني وانا جردت السنن لاعلم لي بالقضاء فقال ان
الله سيهدي قلبك ويثبت لسانك اذا تقاضي اليك رجلان فلا تنقض الاول
حتى تسمع كلام الاخر فانه اخري ان تسبيلك القضاء قال فما شئت كنت
في قضاء بعد وفي الترمذي اقضاهم علي واعلمكم بالجدال والجرام معان
وافوضكم زيد ولا يكون قاضيا الا من علم الخلال الحرام ولا كثر شرعة الفصل
صنعة في القضاء والقضوي دقايق الادلة نوع من الوطنة كانت لعلني
ولذلك روي عنه **هـ**

السابعة ليل الداي بالفتحي انا هو ما تراه بعد التدبر قال النبي
صلى الله عليه وسلم في الحسنان انا اقضي بينكم براي فيما لم يزل علي فيه
شيئ صحيح وكان زيد افوضهم لا اجل اتراده لها فكان ادرب فيها لان الثمور
والاعتناء يقدم صاحبه في بلوغ المراد **الاحكام** في
ست مسائل الاولى من خطا القاضي الحكم بظاهر يعلم المحكوم خلافه
فذلك لا يخرج علي القاضي فيه ولا نحل له به ما وقع من ظاهر الحكم ولو كان

في حديث ام سلمة تقول من قضيت له بشي من خواصه فلا ياخذ له الحديث و
 بانه بشر لا يعلم من الباطن الا ما اطلعه الظاهر الباطن **الثانية**
 قال اصحابي ابي حنيفة قول النبي عليه السلام لعلي اذا تقاضى اليك
 الخصمان فلا تقض لا حدهما حتى تسامع من الاخر دليل على انه لا يقضي على
 الغائب اذا ادعى عليه وبني اخدي روايتنا في تفصيل لانه لم يسمع منه
 وهذا لما هو مع امكان السماع من الاخر واما مع تعذره بمغيب فلا يسمع
 القضاء كما لو تعذر باخفاء او جنون او حجب او صغر وقد ناقض ابو حنيفة
 في القضاء في الوديعة على المودع عنده بالنفقة لزوج المودع وفي الاخذ
 بالشفقة **الثالثة** خطا القاضي علم لا يوجب عليه ضمانا
 لا يدركه فيه تعقب واذا قضي بجهل فحكمه حكم المنعقد في ماله ودينه
 يؤخذ منه القصاص في كل واحد منهما بما يتعلق به **والاخر** ذكر في مسائل
 الخلاف والتفرع على التفصيل فليست فيه **الرابعة** تجوز
 للمقاضي بل يجب ان يقضي بترايه فيما يقضي فيه اجتهاده وهو فوضه ولا يجوز
 له ان يقضي بعلمه وفي مسئلة عظمي في مسائل الخلاف والاصل فيها عندنا
 الاجماع على انه لا يفتى في الحدود من قبل ان يحدث اصحاب الشافعي فيه
 قولا محذورا واذا اختلفا لزمه لقاعدة المسئلة هي المصلحة في نفي
 النعمة وزوال الريبة عن القاضي **الخامسة** قوله اذا اجتهد
 القاضي الحياكم دليل على ان من صفاته الاجتهاد وذلك معني يختص بالعالم
 دون المقلد وقال بعض اصحاب ابي حنيفة تجوز ان يولي المقلد القضاء
 وكذلك جاز عمل الحق ففقي وهذا البصر بصفة المقلد قالوا كما يشهد
 يقضي وعلله عمدتهم قلنا بلزمكن ان يقضي بما علم كما يشهد بما علم فان
 قيل البصر بقلد الشهود والمفهوم قلنا لانه جاهل بطريق الشهادة ولا

في حديث ام سلمة تقول من قضيت له بشي من خواصه فلا ياخذ له الحديث و
 بانه بشر لا يعلم من الباطن الا ما اطلعه الظاهر الباطن **الثانية**
 قال اصحابي ابي حنيفة قول النبي عليه السلام لعلي اذا تقاضى اليك
 الخصمان فلا تقض لا حدهما حتى تسامع من الاخر دليل على انه لا يقضي على
 الغائب اذا ادعى عليه وبني اخدي روايتنا في تفصيل لانه لم يسمع منه
 وهذا لما هو مع امكان السماع من الاخر واما مع تعذره بمغيب فلا يسمع
 القضاء كما لو تعذر باخفاء او جنون او حجب او صغر وقد ناقض ابو حنيفة
 في القضاء في الوديعة على المودع عنده بالنفقة لزوج المودع وفي الاخذ
 بالشفقة **الثالثة** خطا القاضي علم لا يوجب عليه ضمانا
 لا يدركه فيه تعقب واذا قضي بجهل فحكمه حكم المنعقد في ماله ودينه
 يؤخذ منه القصاص في كل واحد منهما بما يتعلق به **والاخر** ذكر في مسائل
 الخلاف والتفرع على التفصيل فليست فيه **الرابعة** تجوز
 للمقاضي بل يجب ان يقضي بترايه فيما يقضي فيه اجتهاده وهو فوضه ولا يجوز
 له ان يقضي بعلمه وفي مسئلة عظمي في مسائل الخلاف والاصل فيها عندنا
 الاجماع على انه لا يفتى في الحدود من قبل ان يحدث اصحاب الشافعي فيه
 قولا محذورا واذا اختلفا لزمه لقاعدة المسئلة هي المصلحة في نفي
 النعمة وزوال الريبة عن القاضي **الخامسة** قوله اذا اجتهد
 القاضي الحياكم دليل على ان من صفاته الاجتهاد وذلك معني يختص بالعالم
 دون المقلد وقال بعض اصحاب ابي حنيفة تجوز ان يولي المقلد القضاء
 وكذلك جاز عمل الحق ففقي وهذا البصر بصفة المقلد قالوا كما يشهد
 يقضي وعلله عمدتهم قلنا بلزمكن ان يقضي بما علم كما يشهد بما علم فان
 قيل البصر بقلد الشهود والمفهوم قلنا لانه جاهل بطريق الشهادة ولا

تسبيل إلى الجحيم وكما كانت ضرورة وها هنا لا يجوز له
أن يجعل طريق الحكم ولا تدخل عليه طريق الحق فكان كالمغني من لا يغني
لا يغني بل هذا أولي **السنة** ليست من صفاته أن يكون غنياً
باجتماع وقد قال الله عن نبي إسرائيل في طالوت أن يكون له الملك علينا ونحن
أحق بالملك منه ولم يوت سعة من المال قال إن الله اصطفاه عليكم وزاده
بسطة في العلم والجسم والقاضي أبو في حكم الشرع لا يكون الغني لأن بيت
المال له ولا مثاله تغناه فيه فلما حبس بيت المال أربابه واحتاج هو
وامثاله كان غني القاضي فضل من فقره **أخبرني** أبو بكر الطرطوشي
بالمسجد الأقضي طهره الله قال لما ربي جدي يعني لامي أبو زيد بن الحشا
القضا بطلب طلبة جمع أهلها وأخرج لهم صندوقاً فيه عشرة آلاف دينار
وأخرج لهم خلعاً من ثياب حسنة فقال لهم هذا مالي فلا تحسبوا ظهوري مالي
من ولا يتكلموا ولا تؤمروا لي من أموالكم **هذا**

باب يقض القاضي وهو غني

ذكر فيه حديث ابن بكرة المشهور لا يقضي القاضي وهو غضبان ولقطة
ابن عيسى لا يحكم الحاكم بين اثنين وهو غضبان ولست أعلم من
طريق صحيحة إلا منه **الاستئذان** خروج الآية حديث
عبد الله بن عمر أنه طلق امرأته وهي خالصة فذكر خلد عمر للنبي عليه السلام
فيغيظ رسول الله عليه السلام فيه ثم قال أيراجعها الحديث ولقطة البخاري
فيه كذا أبو بكرة إلى ابنه وهو استئذان لا يقضي بين اثنين وهو غضبان
فإن سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا يقضي حجة بين اثنين وهو غضبان
الأحكام في ثلاث مسائل الأولى انفق العلماء أن القاضي لا
يقض إذا ناله غضب أو صبح أو جوع أو حطب أو جرح أو تجمع ذلك ما يشغل

خاطره ويفسد بقطع النظر عنه وراية ولهذا قال النبي عليه السلام لا يطير
احدكم وهو ضام بين رجليه لاجل خقل حاجة الانسان في احد القوتين
بين جنبيه وذلك ما يعلقه ويغفله عن المطلوب ويعفله **الثانية**
ثبت في الصحيح ان النبي صلى الله عليه وسلم حكم بين الزبير وخصمه الانصاري
بعد غضبه وقد بينا فيه معاني منها انه كان غضبا يسيروا لا يشغله كما
تقدم في حديث ابن عمر حين تغيب عليه ومنها انه كان الحكم بينا فيه معاني
منها انه كان غضبا يسيروا لا يشغله كما تقدم في حديث ابن عمر حين تغيب
عليه ومنها انه كان الحكم بينا لا يفيت الغضب ومنها وهو يدعي ان كل ما
يخاف على الغاضب من الآفات يورث عليه لانه موثد معصوم **الثالثة**
القاعدة في خصيصة الغضب من بين سائر النظائر التي ذكرناها انه
اعظمها باثا واكثرها تغويتا لقاعدة القلب من التحصيل للعلم فانه
قطعة من النار واعظم جند الشيطان في المثل المشهور الغضب غول
الحلم اي مغشه او مذهبه واهذا كما في الصحيح ان رجلا قال للنبي عليه
السلام اوصني ولا تكثر قال له لا تغضب وقد بينا في الدين انه لما خقر له
الغضب لاجد معينين اما الذي ستفناه الان واما لانه فم من حاله ان
الغالب عليه الحدة فاراد ان يكسر سوزته بالوصية وهكذا كانت
سيرته صلى الله عليه وسلم مع الوافدين عليه بقصد بالبيان ما يعمل مسيلما
اليه كما قال لوفد عبد القيس حين سألوه امركم باربع فذكر لهم اصول
للابمان ودعائم للاسلام واتبع ذلك في باب التواهي بما عمل مسيلما اليه
من الشرب في الاواني المشكرا وان كان غيره من المعاصي اعظم وذلك
لان المراد اكسره شهوته في حيت الاشياء اليه هان عليه غلبتها في

الذي كانت لا تميل اليه **باب هذا يا امرأ**

انقضها

قال ابن الزبير يا ايها الناس اشيروا علي في الكعبة انتم انتم بني بناوها واصلاح
ماوها منها قال ابن عتيبة فاني قد فرق لي راي فيها اري ان تصليحها
وتدفع بيتا اسلم عليه الناس وسمعت عليهما النبي صلى الله عليه وسلم فقال ابن
الزبير لو كان احدكم احترق بيته ما رخصي حتى يجده فكيف بيت ربكم
اني مستخير في ثلاث مما روي فلما مضت الثلاث اجمع رايه علي ان
ينفضه فتحاماه الناس ان ينزل باقول الناس يصعد فيه امر من السماء فصعد
رجل حتي اتقي منه حجارة فلما لم يره الناس اصابه شيء ثنا بلغوا فنقضوه حتي
بلغوا به الارض فجعل ابن الزبير اعلمه فستر عليها الستون حتي ارتفع بناؤه
قال ابن الزبير اني سمعت عائشة تقول ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لو
ان الناس حديث عهدهم بكم ولست عندي من النفقة ما يقوي علي بنايه
لقد كنت ادخلت فيه من الحج خمس اذرع وجعلت له بابا يدخل الناس منه
وبابا يخرج منه قال فانا اليوم اجدما اتفقوا لبيت اخاف الناس قال
فراذ فيه خمس اذرع من الحج حتي بدا ان ينظر الناس اليه فبني عليه البناء
وكان طول الكعبة ثمانية عشر ذراعا فلتازاد فيه استقصه فراذ فيه
عشر اذرع وجعل لها بابين احدهما يدخل منه والاخر يخرج منه فلما قس
ابن الزبير كتب كحاج الي عبد الملك ابن مروان يحبره بذلك ويخبره ان ابن
الزبير قد وضع البناء علي ليس نظر اليه العدو من اهل مكة فكتب اليه عبد
الملك انالسن من لطبخ ابن الزبير في شيء اما اراد في طوله فاقده واما
ما اراد فيه من الحج فرده الي بنايه وسد الباب الذي فتحه فنقضه وعالاه
الي بناءه فوجد الحسن بن عبد الله بن ابي ربيعة علي عبد الملك ابن مروان
في خلافته فقال عبد الملك ما اظن ابا حبيب يعني ابن الزبير سمع من عائشة
ما كان يزعم انه سمعه منها قال الجرح لا نقل هذا يا امير المؤمنين
انا سمعته منها قال سمعته يقول ما اذ قال قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم

فبش ابن ابي جازم عن معاذ بن جبل قال بعثني رسول الله صلى الله عليه وسلم
الي اليمن فلما سرت ارسل في اثنى فرددن اليه فقال تدري لم بعثت اليك
لا نصيب من شيئا بغير اذن فانه غلول ومن يغلول يان بما غل يوم القيامة
لهذا دعوتك فامض لكل حسن غريب **الترجمة** باستاندها
قال ابو عيسى باب هدايا الامراء ثم قال باب الرشوة ثم قال باب
قبول الهدية ويتقضي الترتيب ان يبدأ بالهدية مطلقا ثم هدية الامراء
ثم بالرشوة فانها هدية بصفة وعليها قال فاما قبول الهدية
اجابة الدعوة فهي صحيح واما لعن الله الراشي والمرشي في الحكم وقال قاضي في
هذا الباب حديث في سلمه عن عبد الله بن عمرو قال قال الله عليه السلام لعن الله الراشي
والمرشي صحيح زاد فيه اصحاب الغريب والراشي في رتبة الغايط الاول
الغلول هي الحياة عامة فاذا كانت في الغنيمة ونحوها فهي غلول في عرف الشرع
وقد تيراد ان علي يعني واجد في الوضع الاصل وموارد من الاطلاق **التساوي**
الرشوة هي كل مال دفع ليلبتاع به من ذي جاه عونا على ما لا يجوز والمرشي هو قابضه
والراشي هو دافع الرأش هو الذي يوسط بينهما رواه اهل الغريب **الترابع**
الكارع وهي قوائم الشارب واحدها خراع الهدية هي كل مال اعطاه عوضا عن
محبة ومودة يشبهها او يدينها **الاحكام** في مسائل **الاول** اذ قد
نعمت حقيقة الهدية فان الهدية لا تخلو ان يقصد ود أو كونه او ماله فان
قصد ماله او وده فذلك جائز لا حرج احدهما افضل وهو الهدية للتردد من الاخر وهو
الهدية لترفع الزيادة واما ان اعطاه هدية ليعينه على مطلب فان كان معصية فلا
تخل وهو الرشوة وان كان طاعة فذلك جائز وان كان دفع مظلمة فان كان قادرا
على دفعها عنه بالحكم الامر والنهي والايضا كانت رشوة وان كان يسعي وجيلة وتخدم
ورغبة فذلك جائز لان دفع المظالم عن الخلق من فروض الايمان على اولى الامم ومن
فروض الكفاية على غيرهم فان قام به واحد سقط عن التامين وان تخلى عن المظلوم
احد عن الناس واعانه اخو لم ياتر المتخلي حتى لو غلب الناس كلهم عنه امتوا اذا لم

سنة
المثالة

يكن عليه ذلك فرض عين لم يستنع ان يقبل عليه كفاة وفي ذلك ما تاذوا دلة سوي
 هذا قال الفارضة فيه ما ذكرناه **الثانية** هدية او لي الامر كل ذي امر انما
 يتلقاه من المأمون والاول الامر الاول به يقتدي وهدية يهدي وعلي
 القيام بسنته بزوج ويقتدي ومن حل الاعمال بعد الفريض مما يتعلق بالمصالح
 ويعود باللفة امتثال ندبه في الهدية في حديث الشراخ وقد جاء في الصحيح ولو
 وشتر شاة وهو **وكان النبي صلى الله عليه وسلم يقبل الهدية**
 من اللبن وغيره من جيرانه من الابل والحمير وكان اذا جاءه طعام سأل عنه فان كان صدقة
 قال لا يحيا به كلوا ولم ياغل وان قال هدية اكل معهم وقد كان يخص بالهدايا في يوم
 عايشه وفي ذلك حديث طويل وكان يقبل الهدية ويحيا في عليها وكان لا يورد
 الطبيب خرج جميعه الصحيح وقد استعمل علي الصدقة ابن التبتية فجاء فقال امرا
 لكم وهذا الهدى لي فقال اهلا جليسا في بيت اميه وامه حتى ينظر ايهدي له ام لا
 وذلك والله اعلم لانه استكثر الهدية واستشرف صلى الله عليه وسلم الي نه زادت
 على طريق المعزة وفي فتوح ان يكون نصيبا واستدافعا الباطل او جلبا لانتجون
 من الصدقة وهذا صحيح وقد روي ان النبي عليه السلام لما قدم معاذ اعلى اليمن
 قال له قد علمت الذي دار عليك في مالك وقد طيببت لك الهدية ولم يصح سندا ولا
 معني فان الهدية علي وجهها لا تختص بها معاذ وعلي غيب وجهها لا يجوز لمعاذ وذلك
 من هدايا الامراء مروط بالجمال من الهدي والوالي وانما هو اليوم لانفع مضرة لا يخل
 فتجوز للمهدي ولا يخل للوالي **الثالثة** اجابة الدعوة وقد تقدم

المهدي

باب التشديد علي من يقض له بشي من حق الحية

ذكر حديث ام سلمة انكم تشتمون
 التي الي خذه **الاشهاد** الحديث من صحيح الصحيح وان كان يوشح عن
 امرائهم ورجل حسب ما ذكره ابو عيسى عايشة وام سلمة وابي هريرة **عمر بن**

اللحن يشاؤل معاني منه اللفظ ومنه المعنى والمراد به هاهنا القصد في المعنى وهو
 القطنة ايضا والبصر بما داخل الامور ومخارجها وسوق القول على السبيل النافعة
 المقضية الى المراد ومن اصول ذلك قوله ولشعره من لحن القول وقوله في هذا الحديث
 ولعل بعضكم ان يكون الحن تجتته من بعض فاقضي له على نحو ما استمع **الاحكام**
في **مسائل** الاولى قوله انما انا بشر وذلك امثال لقول الله فيه ولما والمراد
 بذلك هاهنا لا اعلم الغيب وانما يكون عملي فيكم بما ينظر اليه من اقوالكم وافعالكم
 كقوله لم ومن ان انقب عن قلوب لتجال **الشك** اية قوله ولعل بعضكم
 ان يكون الحن تجتته من بعض ولحن الخطاب في الخصام لا يصرفه منها ومن اول
 الوجوه فيه الاجتيال في قلب المدعي منك والتكبر مدعيان ثم ضبط مثالات الخصم
 التي تحتفظ بها ثم ناقض قوله حتي يبطل قوله **الشك** اية فاقضي له على نحو ما
 استمع منه دليل على ان القضاء انما يكون بظاهر القول لا بباطن الحال فان كان
 الحكم في الظاهر بما لا يعمل في الباطن فان ذلك هو الواجب من حكم الحاكم لا يعمل
 له ما لم يكن له حلا وهذا ما لا خلاف فيه في الاموال والدمار واختلفوا في الفروع
 فقال ابو حنيفة ان الحمل فيها وان كان بخلاف الباطن بخلاف المحرم منها وحرم المحلل
 مثاله ان تغير المرأة شاهدي زور على الطلاق فيبقي النكاح بظاهر حالهما بالفرقة
 جازلها نكاحا جها وللرأة مثله وقد اجمعنا القول فيها في مسائل الخلاف وعنده
 فيها امران اقدمهما قول النبي صلى الله عليه وسلم للمتلل احب من احدكم ان يذبح
 منكم من نايب فترق بينهما بناء على قول الحق انه باطل فكذا البناء على شهادة
 الزور **الشك** الثاني في الفروع تفصيل انشاء الحمل فيها ولم يكن قبل ذلك كثر ونحو الرجل
 ابنته ثبت فيها الحمل ابتداء وللوصي والسلطان في التي لا ولي لها كذلك في شتيان
 الحمل يقولهما للرجل في المرأة المحرمة عليها والاموال انما ينتقل الحمل فيها بالاقوال من
 شخص الى شخص ولا ينتقل الحمل فيها ولا يشاور اجواب قد مهدناه على البسط في موضعه
 خلاصته ان المحن اذا نظر في الحكم الذي ليس فيه اثر انما ينحل على الاشياء والامثال

لا على الاعداد واللحان مبني على قول تد تحقق الحاكمة الخذب فيه ولو تحقق
 الحاكمة كذب حد الشاهدين للذين مبني الحكم على قولها مما جاز له حكم فهو
 صده واما قوله ان الفروج ينشأ الحل فيها وفي الاموال ينشأ فلا اختصار فيه ان
 الفروج ينشأ الحل فيها وجه شرعي يستوي ظاهره وباطنه فاما انشأ الحل بامر باطل
 ظاهره وباطنه فلا نظير له ولا دليل عليه ولا سبيل اليه اما انه يتعلق بهذا القول
 في متايل الخلاف بين العلماء وهي الترابعة مشأله اذا كان الرجل حيا وحكم
 الحاكمة له بقول اني مكر في حجب لاخوة به واعطاه الميراث دونهم اختلف العلماء
 فيها والذي اراه ان ذلك يحمله وان لم يرد لك في فتواه وكذلك كل مسألة
 خلاف كالطلاق قبل النكاح ونحوه لان الحكم امضا وظاهره وباطنه سواء كما يقتضيه
 فيما سعه الحاكمة كذلك يقدم على ما يبيحه لها الحاكمة اما انه اذا اتى عالم العالم
 بما لا يري لم يخله الرجوع اليه لانه لا حكم له فاذا حكم ارتفع النزاع ووجب الانقياد
 في نفسه وعينه وفي تقليد العالم للعالم اختلف كثير بيناه في اصول الفقه
الحا مسنة قوله فانما اقطع له قطعة من ناسنامه نارالمابده بول الى النار ومن
 سببه العذاب له فيها واما له الي ذلك الا ان يغفر الله علي معنى تسمية التي بتسبيبه ومقدومه
 احدثني المجاز وخرج ابوداود وغيره عن اسامة بن زيد عن عبد الله بن رافع مولي
 ام سلمة عنها ان في الحديث اتي رسول الله جلان فخصمان في موارث لهما لم تكن
 لهما ميتة الادعواهما فقال لهما النبي عليه السلام الحديث المتقدم فقال كل واحد
 منها حقي هذا لك فقال النبي عليه السلام اما اذ فعلتما ما فعلتما فاذهبا فاقستما و
 توخيا الحق ثم استهما ثم خلا الس ادسة قوله صلى الله عليه وسلم لهما ذلك
 انان ما فعلت ونجيم وتخذ بر من اللذ في الخصومة وهو الاخذ في كل جانب منها بحيث تقع
 الحيلة في بلوغ المراد على كل حال من جابز ومنوع فيها ومنه لدين الوادي وفي الحديث
 الصحيح افضل الرجال الى الله اللد الخصم السابعة قوله وتوخيا الحق
 اي اتصداه وهو من الوخي وهو التصديق يقال توخى وتاخى وكذلك سمعته والله اعلم

التوخي

الثامنة قوله ثم استهما يعني بطلت كل واحد منهما سنة وذلك مخصوص في
 العرف عريضة فطلبه بالقرعة قال نعلي فتاهم والقرعة كانت في كل شرعية
 وعامة في كل شيء وجاءت في شرعنا خاصة حسب ما بيناه في كتاب الاجكام
 في ال عمران والصافات ولا خلاف فيها في القسم فلننظر هناك الناسخ
 قوله ولنجعل كل واحد منهما صاحبه دليل على ان التخليل يجوز في المجهول لانه قال
 لهما نوحيا ونخدا ولا يكون ذلك في المعلوم وفي روايات المغرب تختصان في
 موارد قد درست يعني خفيت وهي مسألة خلاف في الفقه والصحيح جواز ذلك وان
 تجري القرعة في كل مثل ذلك او حل العاشر وبعض هذا قوله في حديث
 الحضرمي الذي ذكره ابو عيسى بعده اما انه ان حلف على ما له ظمما لم يغفر الله
 وهو عنه معرض الحادية عشر لن اعرض في حال ليقبل بفضل في آخر
 بوعده الصدق ان الله لا يغفر ان يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء

بَابُ الْبَيِّنَةِ عَلَى الْمَدْعَى وَالْبَيِّنِ عَلَى مَنْ أَنْكَرَ وَمَعَ الشَّاهِدِ

العارضة ان قواعد
 الشريعة ان البيينة على من ادعى واليمين على من انكر حكما شرعه الله
 لحكمة هي مصلحة المخلوق بينهما رسول الله عليه وسلم بقوله لو اعطي
 الناس بدعواهم لادعى قوم دما قوم واموالهم لان البيينة على المدعي واليمين
 على من انكر وليس في هذه القاعدة خلاف وان كان الخلاف في تفاصيل
 الوقايح التي تخرج على هذه القاعدة وفي ذلك مسائل منها ما اوردها في
 مسائل الخلاف ومنها ما حققناه في غير هذا
 في تحقيق البيينة ما هي وهي كل معنى يتبين به للقاضي وجه الحكم والفضل
 بين المتنازعين وهي على مراتب اعلاها شاهدان عدلان وادناها لوثة

بدواعيهم

القصاص وما بينهما موضح كلف في موضعه فليست في الشرح والخلاف
 مما جمعناه اذ يبانها في غير ه لا تقدر وز عليه **الثانية** شاهدان
 اختلفا لعلمنا فيها هل شهدا صلا كالشاهدين او بدل كل من قال
 انها اصل وبذل الفقهاء على انها لا يجوز شهدا في القصاص ولا في الطلاق
 والصحيح انها اصلان لا كن قاصران عن الترجيل اذ لا يجزيان في كل
 مجري تجرية فيه الرجلان لشهادتهما **الثالثة** شاهد مع
 يمين الطالب مسألة خلاف طبولية الاشهر فيها جوارها في الاموال النظام
 الحديث فيها وعمل اهل الحرمين منشأ الاسلام اولا ومستقره اخرا بذلك
 وقضيه بالخلفاء وقضي به علي بالكوفة وقد خرج الدارقطني وغيره
 من الحفاظ من طرق عديدة وقد استوفينا القول به في مسائل الخلاف
 وشرح الحديث ومن اطرف ما قرأت عنهم من كلامهم وسمعته من مقالهم
 امر ان احدهما ان معناه قضى بيمين المنكر مع شاهد الطالب وهذا جهل
 باللغة المعينة بين الشيين تقتضي عربية ان تكون من جهتين الا في
 المتضادين **الرابعة** في حمله ذلك على صورة طريقه وهي رجل
 اشترى شيئا فاختلفا في عييه فشهد شاهد بانته عيب فقال البائع
 لعنه بالبراة فيحلف المشتري انه ما اشترى بهما وصدق قلنا هذا حقان
 والحديث يقتضي القضاء في حق واحد ولا في المعية نذهب فيه وهذا
 مع نادرا انما لم يقع قط فكيف يحمل تناوب عليه والذي عول عليه
 اهل ما وراء النهر منهم ز الله ذكر الشاهدين والشاهد والمرائين ولم
 يذكر الشاهد واليمين فهي زيادة على النقص وهي نسخ ولا يجوز الا بقران
 او جن متواتر قلنا قد بينا فساد هذا في اصول الفقه وبيننا ناقصهم
 فيه مستأيل الحقوها بما في القرآن بنظر فكيف خبر يبين بذلك ان
 الزيادة لا تكون نسخا وليست بمسألة في موضعها من اراد الشفا منها

الزائفة شهادة القبيحان فيما بينهما من البينة وكذلك الشيا
 حسب ما تقتضيه المصلحة وبوجه حفظ الحدود مع حفظ الحق
 مع اباحة ما يحتاج والانتداب لما يندب وهذه ضرورة تفسيرها في
 الفتن ومسائل الخلاف **الخاصة** قول النبي عليه السلام للحضري
 الدنية دليل على ان البينة على الخاتج دون صاحب اليد لانه هو
 المدعي وقد سمع بينة صاحب اليد اذا جابها منطوقا ومجناجا خلافا
 لابي حنيفة وقد بيناها في موضعها **السادسة** قوله انه فاجر وهذا
 سب منه فكيف سكنت النبي عليه السلام عنه وانما كان كذلك لان ذلك
 لم يطلب حقه فيه لا وجه له ابدأ ولا خال سوي ذلك **السابعة**
 قوله في الصحيح شاهدك او يمينه ليس لك منه الا ذلك مما تعلق به
 اصحاب ابي حنيفة في سقوط اليمين مع الشاهد قلنا كما لم يغفل له
 او شاهد وانما ان كانا في يمينهما وتكون شهادة كذلك هذا الاخر
 من اليمين والشاهد ولا جواب لهم عليه ينفع **الثامنة** قوله
 البينة على المدعي واليمين على من انكر قاعدة البيان حصرت في محليهما
 فلا يكون لهما محل سوي ذلك فان صارت اليمين في جنب المدعي بطل
 المحضر ويلزم رجوع البينة في جنبه المنكر قلنا اقتضاؤها المحضر
 ظاهر والقضاء باليمين مع الشاهد نص وظاهر اخن فتعارضوا ورجعنا
 في الترجيح وظاهر القضاء باليمين مع الشاهد بين بياننا والقياس
 يقتضيه هذا ويلزمكم عليه قول النبي عليه السلام الشفعة فيما لم يقسم
 وجعلتموها للجار وليس نالكم قسمة واجواب الجواب بعينه **الخاصة**
 التاسعة شهادة العبد لا يتناولها قوله البينة على المدعي كما لم
 يتناولها قوله واشهد واذوي عدل منكم وقال احمد والبخاري في
 شهادته مقبولة وقد تقدم بيانها في كتاب الاحكام ومسائل الخلاف

من ادعي

ومن اقوي ما يتعلق به قوله واشهد واذوي عدل منكم علي ما قرآننا
في الاحكام **الع** **اشرة** فان لم يكن المدعي فيه في بياحدهما
تقدروي ابو موسي عن رجلين ادعيا بغير اعلی عهد رسول الله صلى الله عليه
وسلم وليست لواحد منهما بيعة فجعله النبي عليه السلام بينهما زواه مسئل
وابوداود والنسائي في هذه هي الصورة التي قضى النبي عليه السلام فيها بذلك
والله اعلم فان كان المدعي عليه في بياحدهما ولم يكن فاقامامعا البيعة
تقدروي ابو داود والنسائي عن ابي موسي عن رجلين ادعيا بغير اعلی عهد
النبي عليه السلام وانا كل واحد منهما بشاهد من فقسم النبي عليه السلام بينهما
بنصفين فان كانت قصة واحدة فزواية مسئل اعدل واولي وان قلنا
انما قضينا فلا نخلوان يكونا حكيمين في نازلة واحدة احدهما بغير
بيعة والاخر ببيعة او يكونا حكيمين في نازلتين الاولى كان البعير خارجا
عنهما وهذه الثانية ذات البيعة كان البعير في بياحدهما فان كانت
النازلة هي الثانية فقد خلفا لعلم **د**

باب عتق أحد الشرطين

ذكر حديث نافع عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من اعتق
نصبيا أو شقصا أو قال شركا له في عبده وكان له من المال ما يبلغ ثمن العبد
فهو عتيق ولا فقد عتق منه ما عتق رقيقه منه ما رقيق هذه رواية أيوب
عن نافع وروى الزهري عن سالم عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من اعتق
نصبيا له في عبده وكان له من المال ما يبلغ ثمنه فهو عتيق من ماله وروى
عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من اعتق نصيبا أو
قال شقصا في مملوكة فخلصه في ماله أن كان له مال فإن لم يكن له
مال قوم قيمة عدل ثم يستشع في نصيبه الذي لم يعتق عنه مشقوق عليه
وحسن كل ذلك وصححه **هـ** الأسنان من الفاظ الصحيح قال

التي عليه السلم من اعتق شركاه في عبد فكان له مالٌ يبلغ ثمن العبد
اعتق شركاؤه حصصهم وعتق العبد والامور عتق منه ما عتق
الاصول قوله من اعتق شركاه في عبد يقتضي الامة واختلف
في وجه افتضائه فقليل طريقة عربية لان عم ب د في بناءه العربي
يتناول الذكور والانثى من المالك لا ينافقه تقول عبد وعبدة فاذا اطلقت القول
تناول الذكور والانثى وقيل انما تلحق الامة في ذلك بالعبد بالقياس ولائحته جلي
اذ المعنى الذي يقتضي ذلك في العبد من الالفاظ الشرعية والمعاني جموعه
موجودة في الامة لا فرق بينهما في ذلك الا الذكورة والانوثة وهو معنى
لا يتعلق منه تأثير في وصف من الاوصاف التي اقتضت هذا الحكم حتى
قال الجويني فيه ان ادراك كون الامة فيه كالعبد حاصل للتسامع قبل
التفطن لوجه الجمع يريد لجلاليه **الاحكام** وللتفطن فيها طريقان
احدهما ان يساق على سرد الحديث او ترتيب على الفصول المعنوية في تصور
الاحكام في ترتيبها على نظام وهو افهم لها واقعد فيها كما ياتي في كتب
الفقه بيدنا ترتيبها في هذه العارضة على مساق الالفاظ الحديث قصدا
للتسهيل على الشادين وذلك في مسألة الاولى قوله من اعتق
وذلك عامة في كل معتق يصح قوله وينفذ عتقه بان يكون مخلصا مالكا امرا
نفسه وترتب على هذا احكام وتعلق به فروع ياتي ان شاء الله ولم يختلف احد
في ان هذا اللفظ على عموميه **النايبة** في نفس هذا العموم بالتعيين
له وربطه بما يتعلق به او فصله عنه مثاله ان يعتق شركاه مع نصراني
وهو مسلم فانه يقوم عليه ويحمل لو كان المعتق كان العبد مسلما او
نصرانيا لان الخطاب تناول قطعا ولزم الحكم بذلك اتفاقا **الثالثة**
لو كان المعتق النصراني حصته في مسلمنا هذه ففيه ثلثة اقوال الاول
لا يقوم العبد ولو كان مسلما قاله ملك في المختصر الثاني قال بزرقي

يقوم عليه ان كان العبد مسلماً الثالث قال اشهب من اغتق منها فقد
عنته وجه الاول ان التصواني لا ينفذ عنته لانه عاهد علي ان يكون
علي دينه ولا يغير عليه من شريعة شيئا ووجه الثاني ان الحق بينه وبين
مسلماً فيجزى عليه حكم المسلمين كما لو ورثه فانه لا يبقى عنده وهو ووجه
الثالث بعينه والاصل في ذلك انه حيث توجه الخطاب بهذا الحكم
الواحدة وسواء كان العبد بين اثنين او ثلثا او اكثر من ذلك فاذا
اعتق اثنان نصيبهما في فون واحد كما عليهما جميعا وان تقدم احدهما
الاخر تقوم علي الاول ان كان موسرا لانه ابتداء السبب واستقبل الحكم
به دون الاخر وان كان معسرا ففيه قولان قال في المدونة لا يقوم عليه
لاننا لم نجب عليه ذلك وقال ابن تافع يقوم علي الثاني لان ذلك حق
العبد لا كلام للشركاء فيه ارايت لو ابوا او قالوا انما شرك لم يكن ذلك
لهم والصحيح هو الاول لان العبد ان طلبه لم يجد شيئا يوجبه له
الخامسة اذا وجب لتغريم علي رجلين او ثلاثة واختلفت
اشتمامهم فقال في كتاب محمد بن اشهب يقوم عليهما بقدر اشتغالهما
وقال عبد الملك بن المبروط يقوم في السواد وهذا كالشفعة والسلة
عظيمة المآخذ وقد بيناها في الخلاف واوضحنا انها علي قدر الحصر
لان فوايد الملك انما هي علي قدر الحصر فكذلك مؤنة وتكامل يلزم في استئجار
الحقوق فانما يكون علي قدر الحقوق وهذا هو العدل السادسة
اذا اعتق بعض نعيبه وله شريك فالجواب واحد وان كان له كله واعتق
بعضه فالعجب كل العجب ما قال علماؤنا ان مات مفاضة عتق بقيته
والا فقد عتق منه ما عتق قاله مطرف وابن الاخشون عن ملك
وكيف يكمل عليه مع الشريك قضا جز ما ونحك بسرائر العتق بعد
نكاح المحالة ولا يبري لعتق بغير القول هاهنا وهي السابعة اختلف

ان قومك استقصروا من سبيل الكعبة ولولا جدنا نزعهم بالشرك
 اعدت ما تركوا منه فاراهاق بيا من سبع اذرع قال عبد الملك للحجوث
 انت سمعتها تقول هذا قال نعم قال فمكث ساعة بعصاه ثم قال وددت ان تركته
 وما يجمل لو كنت سمعته قبل ان اهدمه لمرسته على ما بناه ابن الزبير له
 وروي ان هرون الرشيد قال لملك بني ريد هدم بنا بني الحجاج من الكعبة
 وان يرد الي بنيان ابن الزبير لما جاء في ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم وامثله
 ابن الزبير فقال له ملكك نشدك الله يا ميرا المومنين ان تجعل هذا البيت ملعبه
 للملوك لا ينشأ احد منهم الا يقضه وبناه بنز هب هيبته من صدور الناس

باب فضل الحجج الاشواق

ذكر حديث ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم تترك
 الحجر الاسود من الجنة وهو اشد بياضا من اللبن فتورثه خطايا بني
 آدم **الاستسناد** خرجه ابو عيني عن جرير عن عطاء بن السائب وخرجه
 النسائي عن حماد بن سلمة عن عطاء بن سبيد عن جبير عنه وذكر ابو عيسى حديث
 عبد الله بن عمرو ان الركن والمقام ياقوتتان من ياقوت الجنة طمس الله نورهما
 نورهما ولولم يطمس نورهما لآضا اما بين المشرق قال محمد هذا الحد يث بها
 عن عبد الله بن عمرو وموقوفا **الاصول** هاء الا يوم من الله وانه من امر
 والقدرية تنكوه من وجهين احدهما ان الجنة بعد لم تخلق والثاني ان الخطا
 يالا تسود ولا تبيض حقيقة ولا تولد اعلى صلهم في التولد وقد اقمنا الادلة
 الواضحة على خلق الجنة وانها معدة للمتقين واما من خلق السواد في الابيض
 والابيض في الاسود فليس في قدرة الله بمستنكر فان تبدل الاعراض من
 اهون مقدوراته وكلها هين ولا يكون خطايا بني آدم سوداء ولا مبيضة ولكنها
 علامة على ما يفعل الله كما ليست الاعمال الصالحة موجبة للجنة ولا الاعمال
 السيئة موجبة للنار ولكنها علامات على ما يجب بقضار الله وقدره

فمنعش

المبتدع عقد تسريح
فيلزم بالقول
كالصديق

هل يعتق العبد بين الشر يكتن بنفس السراية ام حتى يكون التقويم ^{الصحيح}
انه ينظر التقويم لا ينتظر الي بصره وعشره وكل حكم يقف على نظر
الحاكم لا ينفذ الا بعد نظره فاما في مسئلتنا فلا نظر لاحد الا الله وفوقهم
انها هبة لم تجز لا يصح لان العتق لا يقتضي ذلك ولا يجري مجرى الهبة
لان رقبته بيده وانما هو كالدين على الرجل اذا وهب له ثقتين القبول
جوز ولو قيل بانه اذا وهبه الدين سقط لغلت به لان الهبة تملكه وذلك
بغير اسقاط الدين لو استقطه لنقد ولم يرجع الي الاول اي او على كل
حال العتق قوي من الدين **الثامنة** اذا مات المقتن قبل التقويم
فقال في كتاب محمد ان مات بعد ثاخذ ذلك قوم عليه من ائس المال قال
اشبه بخلاف مالو كان كله له لانه **التاسعة** التطر في قوله
فيه كان له مال هو عام في كل مال كان حاضرا او غائبا محررا او مقبلا
فان كان المال غائبا فقال علماء ان لا ينتظرو ولا يكون تقويما ولا بمنع
الشر يكتن من البيع بخلاف ان يكون المقتن غائبا فانه يعتق فيه قريب
الغيبية وبعد حاجته لا يكون اضرار للعبد ولا للشر يكتن كعبد سابق
او بعير شارد او ثمة لم يبدعها ينتظر ان كان قريبا قاله ابن الماحشون
العاشرة في قدر المال فيه ثلاث عبارات لا ربي قال ابن
الماحشون هو كالمفلس في الحكم وقال شهاب يباع عليه ثياب ظهريه
ولا يركن تركه الا ما يصلي به لان العتق ناكذ واجتمع فيه حق الله
وحق العبد فاري على حرمة المفلس هو الثاني **الثالث** قال ابن
القاسم يباع عليه منزله الذي يسكنه وشواربته ولا يترك له الا كسوة
ظهره وعيشته الايام وهذا كله متعارف **الحادية عشر** قال لم
يعتق في ماله الا بعض الكل قوم عليه وعتق منه مقدار ما بيده من المال
وبقي ما يورث ذلك فقيفا لانه حق وجب عليه فيعتق في ماله ما يورث

عليه **الثانية عشر** ان كان معزالم يقوم عليه باجماع ولا من ينبغي
 حصنة شريكه رقيقا وقال ابو حنيفة يستسعى العبد غير مشقوق
 عليه وهي مسئلة طبولية اختلفت فيها مدارك النظر والاثق قالوا ان
 في حديثنا ان قوله والا فقد عتق منه ما عتق وارق من قول ابن عمر
 وقتلنا نحن قوله يستسعى العبد من قول قتادة ورجح اصحاب الحديث الامور
 على الذين ان حديث ابن عمر كله من قول النبي عليه السلام وانفقوا
 علي ان ذكر الاستسعاء ليس من قوله فمن حج مذهبا في مذهب الحنابلة وما
 مررت النظر فضعيف من جهة ان حنيفة لم يلاستسعاء كتابا والثانية
 عندنا وعند لا تجب وان كان العبد قادرا عليها وكل عتق يكون من
 غير جهة الجنابة لا تجب كالكنابة ولم تكن من العبد جنابة ولا اطلاق
 فمن ان يكون الاستسعاء وقوله غير مشقوق عليه ينبغي الاستسعاء لانه
 اذا لم يورده لم يجز عليه وقد رنا ما في مسابيل الخلاف فان قيل
 قد روي ان ابوب قال في قوله والا فقد عتق منه ما عتق لا ادري اهو
 من قول تايخ او شي في الحديث قلنا ملك وعبيد الله قد حققا الرواية
 ونما في تايخ ثبت من ابوب وقد بقي من الكلام ما يدل عليه ما ذكرنا

باب من ملك ذراحم محرمة

حديث الحسن عن سمرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من ملك
 ذراحم محرمة فهو حر **الاستسكان** قال ابوداود في هذا الحديث
 عن الحسن عن سمرة فيما يحسب حمادا ورواه عن شعبة عن قتادة
 وجابر بن زيد والحسن مثله قال ابوداود وشعبة اجمعت
 من حماد بن سلمة **العارض** فيه ان مسالك الخلاف
 فيه ترجع الى ثلاث امثات الاولى ان لا يفتق قال يعقوب عليه

كل ذي رحم محترم **هـ** والشافعي قال يعتق عليه الابوان **هـ** فلابا وبعدا
 خاصة وزاد ملك في احدي الروايتين الاخوة وفي الاخرى قول ابي حنيفة
 وما طال ما تتبعته هذه الافعال في الامصار مع الاحبار والنظر
 والكتاب لا شكالما وتعارض وجوه النظر فيها وعول الشافعي على ان
 القزاة المختصة هي الأصول والفروع على العموم وراي ملك ان لا يخ
 ارتكضعة في حية واحد فتحققت لبعضية ويلزمه فيه العرف فانه
 قطع مع الاب من المجد وهذا هو اشكال المسئلة ولا جلد ذلك قلنا ان
 رواية ملك الموافقة لابي حنيفة هي الصحيحة لان كل ذي رحم محترم
 جزئ منه وبعضه ولذلك لم نجزله نكاحه ولا يملك المرء بعضه والمعول
 على حديث شجرة **ف** ان قيل لم يسمع الحسن من شجرة الا حديث
 العقيقة قاله النخاري وان قلنا انما قال البخاري ان سماع الحسن
 من شجرة صحيح بدليل حديث العقيقة فيحمل جميع احاديثه عنه على
 السماع كما يحمل حديث فتادة عن انس على السماع ولم يصرح به الا

في قليل وقد احطناها في مسائل الخلاف **هـ**
باب من اعتق مما ليك عند موته

وليس له غير همة حديث ابي المهلب عبد الرحمن
 بن عمرو وعم ابي قلابة عن عمران بن حصين ان رجلا اعتق ستة
 العبد في مرضه ولم يكن له مال غيرهم فبلغ ذلك النبي عليه السلام فقال
 له قولا شديدا ثم دعاهم فخرهم ثم قرع بينهم فاعتق اثنين وارق
 اربعة هذا حديث انفق عليه الحسن والصحاح وقال به فقها المسلمين
 وخالف ابو حنيفة فقال يعتق من كل واحد ثلثه والقياس معه

لأنها وصية لكل واحد ثلثه فقل القصة للعتق من شخص إلى شخص
غير متقارب وصدقوا ولا تكن السنة أحسنه مخزي حيث أجرته وليس
لهم عليه نادر بل ينفج وقد بيناها في مسابيل الخلاف

باب العمري

ذكر عن الحسن بن سمرية أن النبي عليه السلام قال العمري جابرة
لاهلها أو ميراث لاهلها ولم يذكره بشي وإن كان حديث ملك عن
جابر حديث العمري جابرة لاهلها والوقفي جابرة لاهلها وحسنه وحديث
سمرية عندي صحيح وصححه أبو عيسى حديث جابر وحسنه **الاسناد**
روى في الباب حديث غيره من هذه منها عدد الأول حديث معمر عن الزمري
عن أبي سلمة عن جابر أنما العمري الذي أجازها رسول الله صلى الله عليه
وسلم أن يقول مالي لك ولعقبك وكذلك كما روى عنه في حديثه وقد
خرجه مالك وأئقنه عنه وزاد يحيى بن نجي عنه لا ترجع إلى الذي
أعطاهما أبدا **الثاني** روى أبو الزبير وعطاء عن جابر أن رسول الله
عليه السلام قال لعشر الأنصار استكوا عليكم أموالكم ولا تمروها في
أعمار شيئا حياته فهو له حياته وموته وفي رواية لا تقسدها **الثالث**
قال أبو داود في سننه عن عروة عن جابر عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه
بأنها من ميراثها من عقبه وحديث عطاء عن جابر لا تمروها ولا توفوها
صحيح ورواها أحاديث هذه أماتها **الأحكام** في مسابيل
الأولى قد تقدم تفسير العمري عربية قلنا حكمها في الشريعة فهي
عندنا مملوك المنفعة للمعمر كأنها أجرة بغير عوض وقال أبو حنيفة
والشافعي يبي تملك للرقبة حتى لو مات المعمر ولا عقب له صارت
العمري لبيت المال **قال** إمام الحافظ تقدم القول في التقييم
بالبحث عن معنى قوله عمر تملك وهو لفظ عربي ذكرنا فسر عربيه
وإن معناه جعلتها لك عمر كذا أعطيتها لك عمر كذا وعقبك

عمرهم ان ذكر العقبة فان اراد الرقبة فقد حصل المقصود للمخالفين ان
 اراد المنفعة ولم يعقب فيشبه ان يكون ذلك مراده وان اشبع المعنى ذكر
 العقبة وقد قطع على اعطاء المنفعة الى عدم عقب ذلك المعنى وهو اجل
 مغيب يحتمل الانقطاع ويحتمل الاتصال فضرره حدا لا يقضي به النظر
 ولا يلحق له فان حذف بعض الالتزام الذي جوزه الشرع لا يجوز الا بشرع
 مثله لانه نسخ وقد بين مسلم في صحيحه الامن فقال من عمر رجلا عمره
 ولعقبه فقد قطع قوله حقيقة وهي لمن اعمر ولعقبه وانما لا ترجع الى
 الذي اعطاها لانه اعطى عطاء وقعت فيه الموارث وقد رام علماءنا
 ان يقولوا ان هذا ملك موقت وهو لا يدخل في ملك الزقاب وانما يدخل
 في ملك المنافع كما قالوا ولا كن بوقت محدود لا بوقت مبهم مجهول
 بيد ان الشرع اخص فيه مع غوره لخلو العقد عن العوض وكأنه
 الخبز فانه يجوز بهذا اللفظ ان يقول حبست عليك ويقول حبست
 عليك وعلى عقيق وقد اختلف العلماء هل تبغي رقبة المحبس ملكا
 لمن حبس وانما يتعلق عقد الحبس بالمنافع ام يرد العقد على الرقبة فيخرج
 عن ملكه فيلزم ذلك الشافعي في العمري لزوما لا محيص منه ويقال
 لعلمائنا ايضا كما يجوز للعمري للمعمر وان كان اجلا مجهولا
 كذلك يجوز لعقبه والله اعلم **الشأنية** اذا تقرر هذا
 الاصل فقد جاء الحديث الذي قلنا من لا تعمر واو لا ترقبوا ضمن اعمر
 شيئا او ارقبه هو لورثته فاخذ اهل المدينة بهذا الحديث والاول
 اصح منه وهو محتمل ان يكون المراد به اذا لم يعقب فيها ولا يقبى
 بالجمل على المفسر وذلك ظاهر **الشأنية** فاما اذا انفرد
 المعمر ولم يعقب العمري فانها لا توارث عن الذي اعمرها وانما ترجع
 الى صاحبها لانه قصر الملك فلا يتعدي وحصر الهبة فلا تستر سئل
 وقد ثبت ان النبي عليه السلام قال المومنون عند شروطهم **الرابعة**

المسلمون

اختلغل لنا في الاستكان فمنهم من اخرجده عن الذي استكن لا ترجع اليه كما قال
 في العمري كالحسن وعطا وهذا لا يقتضيه اللفظ ولا بوجه المعنى وهو بين
 لمن تأمله والعجب من هراجهين كيف غفلوا عن تعليل النبي صلى الله عليه وسلم انما عطا
 رجوع المعمر في العمري المعقبة بقوله لانه اعطى عطا وقعت فيه الموارث وهذا
 يدل ظاهرنا على انه اذا لم تقع فيه الموارث يرجع الي صاحبه **الخامسة**
 فان قيل فقد قال النبي عليه السلام العمري لمن امرها ولعقبه قلنا هذا اذا ذكر
 العقبة كما بينا وبذلك شتظم الاجاديت قويا وضعيفا ولا يستقط
 منها شيء فمن ضعف عن الجمع فليأخذ بالاقوي من الاجاديت والله اعلم **السادسة**
 في الفرق ابو حنيفة بينهما الرقبي عارية والعمري تملك وقال
 الشافعي اجراهما معا وقال لكل احد شرطه وان كان غرضا فالهبة تجمله
 وراي لنا ذلك لخصه مقتصرة على مؤردها وهي العمري وقد اسند ابو علي
 حديث العمري جائزة لاهلها والرقبي جائزة لاهلها وقال حسن وهو صحيح
 ومحملة على ما اذا قال في عمره هذا الشيء للمعامشة فان قلت قبل جمع النبي
 وهذا لا يرتقأب جابن وهو قاطع للخلاف **السابعة** فان قيل
 فقد نهى النبي عليه السلام عن العمري والرقبي عموم الحديث الصحيح مقدم
 على هذا الحديث وان كان صحيحا وهو قوله كل معروف صدقة جوابه
 انما خرج هذا على معنى النظر لهم بدليل قوله في الحديث بعينه فمن
 امره عمري ولو كان الاقل ممنوعا لما كان الحكم فيه مشروعا **ذكر حديث**
باب الصلح
 كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف المرني عن ابيه عن جده ان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم قال الصلح جابن بين المسلمين الاصلح احرم حلالا ولا اصلح
 حراما والمسلمون على شروطهم الا شرطا حرم حلالا ولا اصلح حراما **الإسناد**
 قال ابو عبيد بن هذا حديث حسن قال الامام الحافظ

قد روي من طرق عديدة ومتنضي القرآن واجماع الامة على لفظه ومعناه
الاحكام العارضة فيه ان الصلح اذا جوب على المبيع لم يقل احدا انه يرجع
فان خرج عن الطريق قالنا من فيه فربق وفربق منهم من تحجيزه ومنهم من برده
ويطلبه كما ان منهم ايضا من تحجيزه في محل ومنعه في اخو كما صلح على الابتكار
وهو اصل الباب واما التي ترجع اليها بنائنه قال ملك وابو حنيفة بخور وقال
الشافعي لا بخور ولو قلنا بصحة هذا الحديث الذي كتبناه انما ما امنع
الصلح على الابتكار لان الصلح لا يعلم بباطن الحال فاذا ادعي عليه بناية دينار
فانكره فلما تنازعا وتدافعا القول ندبا الي ان ياخذ البعض ويسقط البعض
اي تحريمه في هذا فان قيل الذي يحرمه انه ان كان كاذبا في دعواه فلم ياخذ
مال صاحبه بالباطل فندفعه في غير عوض فكيف يجوز ان يحكم بذلك حاكما
واحد القسامين باطل قلنا عند اجوبة الجملة منها قد يتناها في مسائل الخلاف
منها انه يغدي بمبينة الواجبة عليه وكما يقتضي اليمين يقتضي ثمنها وكما تخلفه
ولعله لا يثبت عليه اليمين كذلك يقتضي عليه بالصلح ولعله ليس عليه شيء ممنوع
انه يصون عرضه وذلك صدقة **الثالث** ان علمنا بكذب حد المدعين
لا يمنع من الصلح بينهما عا الشاركة في الحق وقبيل بعضها او كلها الا توري الى قوله
عليه السلام وانكم تختصمون التي ولعل بعضكم ان يكون الخ من تحتته من
بعض فاقض له على نحو ما اسمع من قضيت له بشي من حق اخيه فلا ياخذ
فانما اقطع له قطعة من النار والقضا مع هذا الاحتمال لصلح مع الاحتمال
حتى لو كان مكشورا فان يدعي عليه بذهب حالة فينكره فيصالحه بدراهم
الى اجل فهذا لا يجوز على التقدير السابق وكذلك امثاله وانما هي معاوضة
مقدرة فتجوز على ما تجوز عليه المعاوضة المحققة

لا يعلم بالخبر

وضع الخشبة في جد الجار

مذبح في الترويضه وملك يستعمل
احد اركانها الى المسجد فليدعها فليحلا

فَالرَّابِعُ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِذَا اسْتَنَازَ نَسَّ

بَابُ التَّمْيِيزِ عَلَى نَبِيِّ الْمَدِينَةِ

روى عن أبي صالح عن أبي هريرة يمينك على ما يصح ذلك عليه صاحبك
العساة هذا حديث صحيح يخرج في الصحيح وقد روي

فيه التمييز على نية المستخلف ولا يحتاج إلى ذلك قال الحديث بلفظه
الأول صحيح والمعنى فيه واضح وذلك أن المنكر إذا حلف لا ينوي بهيمته
الأمال أو ظهره إلى صاحبه المدعي عليه وكشف له عن ضميره فيه لم ينكره
فأما أن يأخذ في المعارض فلا ينفعه بإجماع من الأمة لأن التمييز حقه فلا
يكون إلا بما وفود عوايه ظاهر أو باطنًا فإذا الغر والجن لم ينفعه ذلك
وكان جالفاً باليمين القوي ومعرضاً للعذاب البين وما روي لنا النقط
بحقيقة الحال عن أحد قبل إبراهيم النخعي قال أبو عيسى إذا كان الذي يطلب
اليمين ظالمًا فاليمين على نية المخالف وإذا كان مظلومًا فاليمين على نية المدعي
الذي يستخلف وهذا يدعي من الفقه فانه إذا ادعى عليه باطلاً وجب أن يدفع
عن نفسه المظنة بما تخلص ظاهره من اليمين الواجبة عليه وباطنه من النية التي

تكشف ما قصد إليه هـ بَابُ قَدَرِ الطَّرِيقِ هـ

أبو هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اجعلوا الطريق سبع أذرع وهو
حديث صحيح في الصحيح وذلك إنما يكون عند الاختلاف كما في لفظ الصحيح
إذا اختلفتم أو تشاجرتم وهو الاختلاف فإما مع الموافقة فيجعله كل قوم
أواحد على قدر ما يحتاج إليه وذلك لأن سبع أذرع هي غاية ما يحتاج المار إليه
بوقره محفوظاً به من جانبيه ولفظ البخاري في الحديث قضى النبي عليه السلام إذا
تشاجروا في الطريق بسبع أذرع وهذا في السكك الشارعة في المنافع العامة للجميع
فأما ما ينبغي فيه أو ينحذه المتفاسمون للأمل إلى سهامهم فأما تكون على
قدر حاجته

هـ

بابُ تَخْيِيرِ الْغُلَامِ بَيْنَ أَبِيهِ

ذَكَرَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ خَيَّرَ غُلَامًا بَيْنَ أَبِيهِ وَامَةِ ۝
الاستئذان ۝ شرحه أبو داود فقال ۱۴۱ أَيْ أَنْ قَالَ أَيْ بِأَمِيرَةٍ سَلِيمَةٍ
مَوْلَى مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ رَجُلٌ صَدَقَ قَالَ بَيْنَا أَنَا مَعَ ابْنِي هُرَيْرَةَ إِذْ قَالَ سَمِعْتُ امْرَأَةً
جَاءَتْ إِلَى النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَأَنَا قَاعِدٌ عِنْدَهُ فَقَالَتْ بِرَسُولِ اللَّهِ أَنْ زَوْجِي يُرِيدُ أَنْ يَذْهَبَ
بِابْنِي وَقَدْ سَفَّاهُ مِنْ بَرٍّ أَيْ عَشِيَّةً وَقَدْ نَفَعَنِي فَقَالَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ اسْتَمَا عَلَيْهِ ۝
فَقَالَ وَجْهًا مِنْ تَحَاتِّي غَايِبِي فَقَالَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ هَذَا ابْنُكَ وَهَذِهِ أُمُّكَ فَخُذْ
بَيْدَانِهَا شَيْتَ فَاخْذُ بَيْدَ امَةِ فَانْطَلَقَتْ بِهِ وَذَكَرَ أَبُو دَاوُدَ أَيْضًا حَدِيثَ عُمَرَ بْنِ
شُعْبَةَ زَوْجَةِ امْرَأَةٍ قَالَتْ بِرَسُولِ اللَّهِ أَنْ أَمِي كَانَ يَطْلُعُ لَهُ وَعَمَّا وَتَدْرِي لَهُ سَفَّاهُ
حَجَرِي لَهُ جَوَاوَانِ أَبَاهُ طَلَقْنِي وَارَادَ أَنْ يَشْرِعَهُ مِنِّي فَقَالَتْ أَنْتَ أَحَقُّ بِهِ مِمَّا تَسْكِي ۝

العقود ۝ رُبَّةُ الْجَوَامِ جَوِي عَلَى الشَّيْءِ أَيْ اخْذَهُ مِنْ جَوَانِبِهِ وَالْوَعَاءُ مَا
اسْتَفْرَغَ فِيهِ وَهِيَ مُتَفَارِقَانِ وَقَوْلُهُ اسْتَمَا قَدْ تَقَدَّمَ وَقَوْلُهُ مِنْ تَحَاتِّي يُفَاعِلُنِي
أَيْ يَنَازِعُنِي فِي حَقِّي فِيهِ ۝ **الاجحار** ۝ مَسَابِلُ الْأُولَى سَفَاقَةٌ
أَبُو عَيْسَى مُخْتَصَرًا وَذَكَرَ الْخِلَافَ فِيهِ وَأَنَّهُ قَوْلُ أَحْمَدَ وَاسْحَقُ وَقَدْ رَوَى
عَنْ مَالِكٍ مِثْلَهُ وَخَالَفَ فِي ذَلِكَ الشَّافِعِيُّ فِي قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ وَغَيْرِهِمَا وَقَالُوا أَنَّهُ
حَقُّ الْأُمِّ وَقَدْ قِيلَ أَنْ كَوْنَهُ عِنْدَ الْأُمِّ حَقًّا لِلَّهِ سُبْحَانَهُ وَمِنْ قَالَ بِالتَّخْيِيرِ أَمَا قَالَ
بِهِ إِذَا بَلَغَ سَبْعَةَ أَعْوَامٍ وَذَلِكَ فِي ذَنْفٍ يَقْبَلُ فِيهِ التَّمْيِيزُ بَيْنَ النَّافِعِ وَالضَّارِّ وَلِذَلِكَ
جَعَلَ فِي حَدِيثِهِ وَقَالَ لِلْأُمِّ بِالصَّلَاةِ وَالتَّقَرُّقَةِ فِي الْمَضَاجِعِ وَعَلَى حَالِ الْأَجَادِيثِ الْوَارِدَةِ
فِي التَّقَرُّقَةِ بَيْنَ الْأُمِّ وَوَلَدِهَا فَإِنْ حَدِيثٌ لَا تَوَلَّهُ وَالِدَةُ عَلَى وَلَدِهَا أَصَحُّ مِنْ هَذَا
وَأَقْوَى فَعَلِيهِ فَلْيَعْمَلْ بِهِ ۝ **الثانية** ۝ يُسَبِّطُ هَذَا الْإِحْمَالُ الْخِلَافَ أَنَّ الْأُمَّ
أَحَقُّ بِالْوَلَدِ مِمَّا تَكُنُّ فَإِنْ تَكُنَّتْ اسْتَقْلِلَ لِأَغْيَرِهَا فِي تَرْبِيَةِ طَوِيلٍ لَا يَبْلُغُ بِالْعَارِضَةِ
حَتَّى يَبْلُغَ سَبْعَ سِنِينَ فَتُجَيِّزُ كَمَا تَقَدَّمَ وَقَالَ سَفِيْنُ الثَّوْرِيِّ وَجَمَاعَةٌ مِنَ الْكُوفِيِّينَ
إِذَا لَبِسَ الْغُلَامُ وَجْهَهُ وَاحِدًا وَجْهَهُ الْآبَ لِأَنَّهُ قَدْ اسْتَقْلَلَ إِلَى حَالِهِ يَفْتَقِرُ فِيهَا

وقد روي في الحجر خلاف هذا وان ابراهيم وضع رجلاه عليه اياها غسلت رجلي
 اسمعيل راسه بمثل رجلاه في الحجر من هيبته علي الحجر حتي لازم لا فعال
 الانبياء ناثين معلوم وفيه ثم في اجمادات كما كان ضرب موسى للحجر
 فحجره وضرب الحجر الذي به يديه بيديه وحرقه وقد رايت بالحجر المقدسة
 المسماة بالواقعة ان تقدم النبي صلى الله عليه وسلم حين ركب من عليها البراق
 اشبه النبي باثر ابي ابراهيم عليهم السلام في المقام طوله وسعة وخصا ومالت
 الصخرة به ورفدتها الملائكة من جانب الغري فيها اثر اصابعهم مختلفة
 كنت ادخل فيها مجموع اصابعي في اصبع وفيها ما يتسع اصبعي وحده وما بينهما
 علي نحو من ذلك وقد يحتمل ان يكون الباري يطهر نورها لان الخلق لا يتحملوه
 با بصا دهم كما اطفأ حرا النار حين اخرجها الى الخلق من جهنم يغمرها في البحر
 مرتين حتي صارت الى هذا الحد من الشدة والحرق وقد روي ايضا حديثا
 ان النبي صلى الله عليه وسلم قال الحجرة بين الله في الارض صانع بها عبادة
 وهو حديث باطل فلا تلتفتوا اليه كما رويوا ايضا مثله في الضعف
 والفتاد ان عليا حين سمع عمر يقول اني لا علم انك حجر لا تضر ولا
 تنفع ولولا اني رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم قبلك ما قبلتك
 قال له بل اني بضر وينفع ان الله لما اخذ الميثاق علي بني آدم واشهدهم
 علي انفسهم الشيت برئكم قالوا بلي كتب ذلك في كتاب واودعه
 الحجر الاسود فهو يشهد بما فيه وليتبر له اصله ولا فصل فلا تشتغلوا به ^{لحظة}
باب في الخروج الى منى والمقامات
 عطاء عن ابن عباس قال صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم الظهر
 والعصر والمغرب والعشاء والفجر ثم دعا الي عرفات وذكر حديث
 الحكم عن مسعود بن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى بمني الظهر
 والفجر ثم دعا الي عرفات **الاسنان** ثبت عن جعفر بن محمد

الى المعاش والتصرف والممارسة والتجربة فالاب حبيبه لان الصبي انما هو الحاكم
الى اختياره شهوته في البطالة وهو جوال فالاب اضبط لأمه وراي ملك ان ضبط
الأم له في القيام عليه داخلا لا يقطع نظر الاب له خارجا بل ياتلفان عليه وقد سنا
ذلك في مسائل الخلاف

باب ما جاء من الولد الذي اخذ

من مال ولد خرج عن عائشة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
ان اطيبت ما علمتم من كسبكم وان اولادكم من كسبكم **الاشهاد**
قال ابو عبيد هذا حديث حسن وقد روي ابو داود عن حبيب المعلم عن عمر
بن شعيب عن ابيه عن جده ان رجلا اتي النبي عليه السلام فقال رسول الله اني ما اددولرا
وان والدي يحنناج مالي قال انت وما لك لا يملك ان اولادكم من كسبكم فحلوا من
كسب اولادكم وهذا عند حديث صحيح **الاحكام** في مسائل الاولى
الاولي لما شكا الولد الوالد الي النبي عليه السلام انه يحنناج ماله معناه يذهب به
ويقلبه ولم يرد به انه ليستأصله وانما اشارة الى ما كان يخذ من ماله قال له انت و
مالك لا يملك المعنى ان بابك كان سبب وجودك ووجودك كان سبب وجود مالك
فصار له بذلك حقا كان له اولي منك بنفسك ومالك وقد يتنا ذلك في النفسين
والاحكاما وغيرهما واجمعت الامة على هذه الحقيقة في الجملة واختلفوا في نقاة
فقبل لا يقتل الوالد ابنته ولو قتله ذبحا **سمعت** نحر الاسلام يقول ان النصارى
لا يحب علي الاب يقتله لابن لان الاب كان سبب وجوده فلا يكون الاب سبب
فنايه وقد يتناه في مسائل الخلاف والاحكاما وغيرهما وقال غيره اذا قصد اديه بالسلح
لم يقتله اذا ادي ذلك الي قتله ولا يتحد بوطي أمته بل يملكها بذلك ويكون اولي
بها منه على التفصيل المعلوم ولا يقطع اذا سرق من ماله واجمعت الامة على ان له
التفقة من ماله اذا كان على ما كافاة لالزامه النفقة على ولده اذا كان صغيرا
نفقة بنفقة والباقي اعوانا كرم وهي الثانية **الثالثة** لا

بشرط مضي النفقة على الأب من الولد ان يكون الأب زماً فقيراً خلافاً للشافعي
تعلق بانه لا يقضي عليه بالنفقة اذا كان غنياً فلا يقضي بهالة عليه اذا كان قوياً
لان قوته تغنيه بتكسبه عن مال الابن سواء وهذا فاسد فان الرجل ينزع اليه
عندنا وعند من يدولده النبي وهما مالهما لم يتعين ويكون قصده لها كالاقتضاء وكانها
في يد الاب لم تخرج عنه بعد ويعضده الحديث ان من اطيب ما اكل الرجل من كسبه
وقد قال بعض اهل العلم من احباب النبي عليه السلام ان يد الاب متبسطة في مال الابن
كيف شاكت بسطها في ماله بمطلق قوله انت ومالك لا يملك او بقوله ان من اطيب
ما اكل الرجل من كسبه وان ولده من كسبه وهو الاصح لانه ليس يخرج من قوله لمن
شكا اليه الحاجة اباية ابتساطه في ماله لنفسه وانما يقتضي اخذ الحاجة كما كان
ياخذ هو منه بالقضاء وقت الحاجة اذا لم يكن للولد شيء ولو كان للولد شيء لما الزم الاب
الاتفاق عليه وانما قصد النبي عليه السلام ان يسقط عذره في امساك النفقة عن ابيه

باب من كثر شئاً ما جحد له

من مال العاشر قال الامام الحافظ البيهقي في المجموع بمتقنة
انما ينبغي ان يقول بان ما تحكم به علي من انكف شيئاً لغيره كان عسراً خرق
او يقتل والا فتخصيص العسر لا يعجز له لان اجد لا يفرض الضمان علي الاتفاق
حديث حميد عن انس اهدت بعض اراج النبي عليه السلام النبي عليه السلام طعاماً
في قصعة فصربت عابشة القصعة بيدها فالتفت ما فيها وقال النبي عليه السلام
طعام بطعام وانا بانا حديث حسن صحيح الهرة ارضة اجمعت لرامة
علي ان من انكف شيئاً فعليه مثله لقول الله تعالى فمن اعتدي عليكم فاعندوا عليه
بمثل ما اعتدي عليكم والمثل علي قسمين مثل من طريق الصورة ومثل من طريق المعنى
فالمكيلات والموزونات في الاكثرين في فيها المثل من قبل الصورة فترجع اليه
في التقويم عند الاتفاق لانه الاصل واذا انفرد المثل من جهة الصورة فالمثل
في المالية وهي القيمة تقوم مقامه وقد تفوت في الموزون المثل صورة والغالب

وجوده ولذلك اختلف علماءنا في الغزل اذا نلف بما يوجب الضال هل تضمن بقيته
او بمنزله والصحيح القيمة وكذا كل تصاع الحزف والارز قد يتاقي فيها المثل ولا حجة
للغبي الارعن الذي يقول ان كل شيء ان نلف ضمن مثله ان كان يقوله اجد فاما
مسئلة الفصعة هذه فقد قلنا انها جنس بينهما مثل حتى لا يفرق بينهما يعرف ذلك
مشاهدة فلذلك قال النبي عليه السلام فصعة بقصعة وقد قيل لانه كان بينه
وماله فشد الحبال بالمثل دون تنازع وسكن بورة الغيرة مخافة التقاطع فان قيل
فهلا اذ بها ولو بالكلام لتعديها قلنا العلة فهم ان المهدية كانت ارادى بارشا لها
ما ارسلت الي بيتها من ذلك اذ ابيتها او المظاهرة عليها فلما كسرت الفصعة لم يزد
علي ان قال غارت امكم وجمع الطعام بيده وقال قصعة بقصعة واما طعاما
بطعام فلم يفرم الطعام لانه كان مديك فانلافه يقول له او في حكمه يقول

باب حديث بلوغ التحول طرفة

ذكر الحديث المشهور عن ابن عمر قال عرضت على رسول الله صلى الله عليه
وسلم في جيش وانا ابن اربع عشرة فلما يقبلني وعرضت عليه من قالوا انا ابن خمس
عشرة فقبل قال نافع فحدثت به عمر بن عبد العزيز فقال هذا جد بين الصغيرين
والكبيرين ثم كتب ان يفرض لمن بلغ الخمس عشرة **العارضة**
رفع الله الحرج عن الادمي حتى يبلغ الحلم وينتهي الى النكاح باجماع ونص القرآن
فاذا قال الغلام احتملت في سن احنال ذلك وعادته قبل منه الا ان يعارضه ربة
فان لم يكن احتمل في الابنات عن ملك روايتان احدهما ان ذلك علامة وقال الشافعي
انه علامة في الكفان بالخلاف وقال في المسلمين قولين وقال ابو حنيفة لا
يعتبر الابنات بحال وقال في الرواية الاخرى عن ملك لا يعتبر الا السن واختلف
فيه من خمس عشرة ذكره ابن هب الى ثمان عشرة ذكره ابن القاسم وقد صح ان النبي
صلى الله عليه وسلم قتل من بين فريضة من جرت عليه المواشي فصارت ثلاث طروق
احدهما الاحتمال الثاني الابنات الثالث السن وفي كل ذلك حديث واية ومذهب
فانها بلغ الغلام فقد صار في جد البلاء فان بلغ خمس عشرة سنة فقد جازاه النبي عليه السلام

فان قيل القول في ذلك على طائفة القتال كذلك قال ملك قلنا وقال في القول الاخر انه
 حد الزوجية وهو اقوي لان من قاتل واسم له وامرؤ جاز قوله على الامام فهو في حكم
 الرجال وان انبت فقد جادل ليل هو اقوي من الاجتلام لان الاجتلام قوله ونحوه ان لا
 يجنك ونحوه بالمرسك واما الانبات والعمر فلا يقدر ان ينظر الي الانبات في المرأة
 فكشف عنهم يستند به الناطق ويستقبل ان جميعا المرأة وينظر اليه فيري
 الانبات او البياض المشطج واما الزيادة على خمس عشرة سنة الي ثمان عشرة سنة
 فدعوي ليس لها في الشرع اصل فلا ينبغي لاحد ان يعدل عليها وقد قال ملك ان للمراهق
 في الطلاق الحد وحكم البالغ ولا قول به لان الاصل عدم المواخذه فلا تثبت الا
 بيقين والاجتياط في الفروج لا يكون الا مع قيام الشبهة والاجتياط في الجديد يكون
 بالاطلاق ويحتمل ان يكون قول ملك رضي الله عنه بوجوه بالطلاق اذا بلغ خمس عشرة
 سنة فلم يجنك ولا انبت فيحكم بالفراق على الاجتياط ولا كن يجب ان يسقط الحد
 للشبهة وذلك الذي اراد لثني غيره لعظيم منزلته في العلم واطلاعه على مطالع
 النظر والله اعلم

باب من تزوج امرأة ابيه

ذكر ابو عيسى فيه حديث البراء قال مرني بحايي بوب مردة ابن نيار ومعه لواء
 فقلت ابن نريد فقال بعثني رسول الله عليه السلام الي رجل تزوج امرأة
 ابيه ان آتية براسه **الاسناد** قال ابو عيسى فيه اضطراب علي رواية
 عدي بن ثابت بن زيادة رجل واستطاع رجل وباختلاف طرق حسب ما نص عليه
 فصار غير متين طريقه حسنا لعدالة رجاله غير صحيح للاضطراب في سنده وتروده
 ما بين موصول ومقطوع وطريق وطريق **الاجكام** اختلف الناس اذا وطئ
 ذات محرم منه بملك اليمين فقال ملك عليه الحد وقال ابو حنيفة لا حد عليه وللشافعي
 قولان فان جاء بصورة عقد على ذات محرم كالام والاخت فوطئها عالما حد عندنا
 وعند الامة وسقط ابو حنيفة فقال لا حد عليه وتعلق بان هذا العقد الذي عقد

عليه السلام لو ثبت لا باج فان لم يثبت لا تنصيب شبهة في ذكر الجد كبايح
المنجعة والمعتد ان عقدا عقد مضاف الي محلي بايح له ابرافلا ينصب
شبهة مع علمه بالتخويم اصله اذا اشترى غمرا فحسنها وهذا ما لا جواب
لهم عنه وكلاهما حد يتقط بالشبهة وقد امر النبي عليه السلام بقتل رجل
تزوج بزوج ابيه وهم يقولون يا قل مؤثبة من هذا الحديث لا كن لا حجة
فيه لنا لانها حكاية حال نفسية في عين محتمل انه لم يكن عالما بالتخويم ان
بكيفيته وكان الناس في صدر الاسلام يخفي عليهم ابن من هذا فليف
هذا القدر

باب الرجلين كراجلهما اسفل من الآخر في المساء

انه حدثه ان رجلا من الانصار خاصم النبي عند رسول الله صلى الله عليه
وسلم في شراج الحجرة التي يسقون بها النخل فقال الانصاري سرح المساء
يمر فاني عليه فاختصموا صلى الله عليه وسلم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
للذين اسقوا ان يمشوا حتى يرجعوا الى الجذر فقال الذين يروا الله اني
لا حسب تزلت هذه الآية في ذلك فلا ورتك لا يومنون حتى تذكروكم
فيما شجرو بينهم **الاستسناد** خرجه البخاري عن شعيب بن ابي حمزة
وابن جريح فقال عن عروة ونصه عن عروة بن الزبير ان رجلا من الانصار
خاصم النبي عند النبي عليه السلام في شراج من الحجرة يسقي بها النخل فقال
النبي عليه السلام اسقوا ان يمشوا حتى يرجعوا الى الجذر وفي ثم ارسل الي جارك قال
الانصاري ان كان ابن عمك قتلون وجه رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم قال
اسقوا ثم احبست حتى يرجع المساء الى الجذر وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم
وسلم فبلغ لك اشار علي بن ابي برية سعة له وللانصاري فلما اخطأ
رسول الله صلى الله عليه وسلم الانصاري استوعى للذين حقه في طريق الحكم

فقال النبي والله ان هذه الآية اتركت في ذلك فلا وربك لا يؤمنون حتى
 يحكموك فيما شجر بينهم قال ابن شهاب فقد رت الانصار
 والناس قول النبي عليه السلام اسقوا حبس حتى يرجع الى الجدر فكان ذلك
 الى العيين قال الامام الحافظ هذا الحديث مراد في ابواب المرافق
 واجكام المياه ليس لها اصل سواء وسوي حديث سئل عن رذ ومذ بنين ذلك
 مقطوع غير متفق عليه وهذا موصول متفق عليه وقد شربنا الى حملة ذلك في
 الغبير ومهدناه مع القول في هذا الاصل في كتاب صريح الصحيح **والعائز**
 الان فيه شغلنا بربعة فصول الا في الاستاد ومن غرضنا لنظر فيه ان البخاري
 مسلما ادخله من طريق عروة وتارة كان عروة يطلق القول فيه فيقول ان
 النبي صلى الله عليه وسلم رجل من الانصار وتارة كان يقول حدثني عبد الله بن الزبير
 ان النبي وقد ترك البخاري اجازيت نظاير هذا الوصلها تارة وقطعها
 اخرى كقوله لولا ان اشق علي امتي لمرتهم بالسواك عند كل صلاة ثم ادخل
 هذا في صحيحه ولم يعبه بما غاب به سواء وهو يلزم تركه لاجل ترك ذلك
 او ذكر ذلك لاجل ذكر هذا وقد بسطنا في ذلك باجلى من هذا **الغريب**
 قوله في شراح الحجة يعني مسيل الماء منها واجد هاشم وبناس رج في لسان العرب
 يتناول معاني كثيرة منها هذا المعنى وقوله سرح يعني خل سبيله وازل سكره والسكر
 هو كل حجاب يمنع غيره من ان يسترسل ومنه قوله تعالى سكرت ابصارنا اي منعت
 من ان تسترسل على التروية وقوله فاحفظ رسول الله اي غضبه والحفيظة الغضب
 وترجع الى الحفظ لان من عصب لغيره حماه فكان ذلك حفظا له وقوله الجدر
 يعني الجدار تقول جدر وجدران وهو كل حاجز قائم واقيم في الارض ليحول بين
 متساويين او متكافئين في غلبان او يستقر ان قوله استنوعى للذين حقه يعني
 جمعه له كله ما خوة من الوعاء استنفع منه وقوله شجري ضرب واختلط اختلاطا
 غير مستقيم ومنه استبحار اطباق الراى لا خلافا في التاليف في الامام والفودين

اضطرب

والغزال والناصية ومنه الحديث فوصف لقننه وقال فيها اشتجاد كاشتجار
اطباق الراس الثالث **الأمول** قول انصاري للنبى عليه السلام كان ابن عمك
تصريح منه بانه ما عليه في الحكم معه بعلم الواجب وكل من اتهم النبي عليه السلام بعصية
لا سيما كبيرة فقد كفر ولذلك قال النبي عليه السلام لصاحبه حين لقيه في
البلد مع زوجه انها صفتي فقال له سبحن الله برسول الله فقال ان الشيطان خري
من امين ادم مجرب الدم وانى خشيت ان يقدف في قلوبكما شيئا فتهلكا وقد تكلمنا
على ذلك في كتابنا لاصول الحديث وما يعني عن تكراره وقلنا انه لا يحتمل انه لم يرد
بقوله ان كان ابن عمك انك قضيت له بغية الحق وانما اراد به ان كان ابن عمك
مترك ان يكون الحق في نضبه وقيل انما سكت عنه لانه كان من اهل بدر وقد قال لهم
عن الله انه ما يدرككم ان الله قد اطعم علي اهل بدر فقال اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم ومن غفر
له ما تقدم من ذنبه وما تأخر يقال عشرته اذ لم يدع عليها وتغفر الله اذ اندم لها وكانت
هذه زلة لستان فاعترض عنه رسول الله عليه السلام وقد قال الله فلا وربك لا يؤمنون
حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في انفسهم حرجا مما قضيت ويسلموا تسليما
وقد قيل ان الآية نزلت في المسلم واليهودي اللذين نجاكما الى عيب بن الاشرف واختاره
الشعبي والطبري وحديث البخاري وغيره اصح الرابع **الاجرام** في ثمان مسائل
الاولى في الحديث ان الناس شركاء في الماء وذلك فيما لا يكون عليه اصل ملك فمن سبق
اليه اخذه لانه مباح الاصل كالحطب والجشيش في اخذه الاعلى حتى يشتموا في سقيه
في رضى الى بلوغ الماء الى الكعبين ثم يرميه الى الذي تحته **الشانية** وقوله الى
الجدر والى الكعبين متواعلي ما تقدم في حديث ابن شهاب وكذلك ورد مفسرا
في سبل مهرور ومذنبين وان بين المدينة انه يمسك الماء الى الكعبين وهو جدر
الذي **الثالثة** نخرب به الى جدر الكعبين في الساقية قاله علي بن زياد عن مالك والغزالي
ان اخذ منه حاجته فلا تبال كان تقدير الكعبين في مجرى الماء في استقراره وقول
النبي عليه السلام حتى يبلغ الى الكعبين اشارة الى ان التقدير بذلك في النهاية والغاية

لا في ابتداء المجري فان كان الماء مملكتا وهي التابغة فليس فيه اعلى ولا استفل التاب
ان تراضوا اعلى امرا ويستمر حوا اعلى المبدأ والتبويب **الخامسة** كان النبي عليه
السلام قد اشار عليهم بالصالح في قوله الذي يترشح الماء فلما قال خصمه ما قال حكم
بالواجب وذلك دليل على جواز اشارة الإمام بالصالح **السادسة** قال بعضهم حكم
اولا بالحق فلما قال ذلك الكلام للنبي كان مزيدا نصرا ماله فاعطى النبي عليه السلام
الزيت منه ما اعطى علي سبيل العطاء من النبي عليه السلام لا على سبيل الحكم اللهم ما يستحق
من خصمه وهذا قول باطل من وجهين احدهما ان الحديث قد جاء بان النبي عليه السلام كان
امرا ولا يعزوف فلما قال الانصاري ما قال استوعب الذي يترشحته وهذا نص حي على هذا
الجاهل **الثاني** انه لو كان مرندا لاستنتابه او قتلته ولا يتركه هملا **السابعة**

في حقيقة المعروف وهو في اصل العريضة المعلوم ولا كنه اطلق فيها على خير منفعة
يتمتع بها جميع الناس مما يجب على المرء فعله او يستحب ومعنى تسميتها بذلك
انه امر لا يخفى ومعنى لا يختلف فيه يستوي فيه كل احد **الثامن** قد تقدم
ان الغضب يمنع من الحكم الا في حق النبي عليه السلام لان العصمة له وقيل كان غضبا
يتبرأ والغضب اليسير لا يمنع احدا من الحكم لانه لا يذهب معه الادراك **الثاني**

باب من زرع في ارض قوم يغير اذانهم

ابو اسحق عن عطاء عن رافع بن خديج قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من زرع
في ارض قوم يغير اذانهم فليتر له من الزرع شي **الاشنان** رواه ابو داود وقال
فيه وله نفقته وقد كان هرونا الحمال يضعفه وعطاء لم يسمع من رافع وانفرد به شريك
عنه وابو اسحق عن عطاء وقال البخاري شريك لهم كثيرا وقال ابو عيسى عنه هو
حسن وانكر احمد علي بن اسحق ان يكون زاد فيه يغير اذنه وقال لم يروه غيره **هـ**

الاحكام اختلف لنا في هذه النازلة فمنهم من قال الزرع للزراع وهو الاكثر
وقال احمد بن حنبل اذا كان الزرع قايما فلو لم يزرع الارض واذا كان قد جصد فانما يكون
له الاجرة وذكره حديث رافع فقال روي عن رافع الوان دع هذا كله من رواية وفتوى

اذا زرع الرجل في ارض غيره فلا يخلو ان يكون باذنه فالزراع للزراع او يكون بغير
اذنه فهو متعدي على صاحب الارض يزعم ان يشغل مال غيره بمنفعة نفسه فها هنا
نظرا ان احدهما ان يكون الزرع لصاحب الارض لانه لا يمكن فصله منه ومن النشأ ماله
مع مال غيره بحيث لا يمكن فصله منه تعديا خفوه وان كان يمكن فصله منه نزعه
وما طبق الفصل في المسئلة الامالك حيث قال ان كان في اتيان الزراعة حوله وان كان
قد فات اتيان الزراعة فالزراع للزراع وعليه كثر ادراك الارض لاصل عظيم في مسائل
العقب قد يتباه فيها فينظر هنالك فيه من ارادة الله واما احمد فاني بمقال يحمد
ولا له وجه يفصده

باب في النحل والتسوية بين الولد

ذكر حديث النعمان بن بشير ان ابا به نخل ابناء له عن ابي النبي عليه السلام يشهد
تعال كل ولد كخلفت مثل هذا قال لا فاقارده حسن صحيح **الاستناد**
في مسائل الاولى قال الامام الحافظ الحديث صحيح متفق عليه عند كل احد والفاظه
في الصحيح مختلفة منها فارده وارثه واشهد علي هذا غيري واني لا اشهد علي
جور وقال له اجبت ان يكونوا لك في البر سواء قال فسق بينهم في العطية لا الثانية
كانت ام النعمان الموهوب له عمرة بنت ربيعة اخت عبد الله بن ربيعة وكان
لها شرف وجمال وكان لشعرا يشبهون بها قبل الهجرة منهم قيس بن الخطيم وكان
بشيرا تميل اليها لحسنها وشرفها فتاد منه تخصيص ولدها بالعطية فاجابها
الي ذلك في الصحيح وذكره ابو داود فقال انها قالت له ابنت رسول الله عليه
السلام فاشده فاني رسول الله عليه السلام فذكر الحديث وذكره مسلم فقال ان المرأة
سالت بعض الموهبة من ماله لا ينها فالنوي بها سنة ثم بدله فقالت لا ارض حتى تشهد
رسول الله عليه السلام الحديث قال فاني رسول الله فقال له لا اشهد علي جور

الاحكام في مسائل قال ابو حنيفة والشافعي ذلك مكره وينفذ وهو احد
قولي ملك ومشهورها وقال احمد بن حنبل واهوية واحمد وطائفة في احد قوليه انه
لا ينفذ لان النبي عليه السلام قال له ارجعه وقال له اشهد علي هذا غيري وقال لا اشهد

علي جور وهذا كله يمنع من نفوذه وقال علماءنا انه ينبغي في ذلك اربعة اوجه من احدى
 واجماع الامة الا قال انه قال فادده وهو لم يشهد بعد فهذا يدل على انه قد خرج عن ملكه
 الثاني انه قال شهد علي هذا غيري ولو كان حراما لم يامر بان يشهد عليه اجد الثالث
 انه قال ايرك ان يكونوا في البرستوا وانما ساق له ذلك من قبل البر واللفظ
 لا من قبل الوجوب الرابع ان الامة اجمعت على انه لو ذهب جميع ماله لاجنبى ترك
 ولده لكان هناك يكون له حقوق اعظم والحجة فيه على الاب كبر **الثالثة**
 قال علماءنا انما قال له النبي عليه السلام ارجعه لان الاب تجاوز له ان يرجع فيما وكه
 لولده فاعله النية عليه السلام بذلك ليرفع بهذا الجاين تعيين قلب الاولاد الذي هو
 مكتوبة لاجراما **الرابعة** انه جعل له ان تصرف في مال ولده بالقبض والمعاملات
 من نفسه وبالشبهة من غيره **الخامسة** صحة اشهاد الحاكم وان كان لا يحكم بعله وذلك
 لينقطع الاعذار اذا شهد الشهود بما يعلمه الحاكم **السادسة** قوله هذا جور بين
 عن طريق الافضل وقد يترك الافضل لما هو اولى منه حسب ما يراه المتأمل ولا تزي الى ابن بكر
 كيف وهب لعائشة جاد عشرة من سقاوله بغيرها من ولده امثالها **السابعة**
 قوله فسق بينهم في العطية ظن بعض الناس ان التسوية بينهم تعدل الذكر مع الانثى في
 القدر الذي حكم الله به من جعل الذكر كالانثى منهم احمدوا بحق وهذا لا يصح لان
 حال المولى لما لا لغيره والمرأة معززة معدة لا ينقض عليها زوجها فتكون في مؤونة
 سواه واما حال الحياة فلا نلزم له التسوية بين الجانب والبنين فكيف بين البنين

ولا كلام لهم على هذه النكته **كتاب الشفعة**

ذكر ابو عيسى من احدثها اربعة الاول الحديث الصحيح عن جابر قال النبي صلى
 الله عليه وسلم اذا وقعت الجود وصرفنا لطرف فلا شفعة **الثاني** حديث
 الحسن عن سمرة جارا لدارا حق الدار **الثالث** حديث عن جابر الجار الحق
 بشفعته بين نظريه وان كان غائبا اذا كان طرفيهما دارا **الرابع** عن ابن عباس

عن أبيه قال دخلنا علي جابر بن عبد الله فقلت أخبرني عن حجة النبي صلى
الله عليه وسلم قال ركب رسول الله صلى الله عليه وسلم فصلى بيني الظهر والعصر
والغروب والعشاء والصبح ثم مكث قليلاً حتى طلعت الشمس وفي صحيح
مسلم أنهم خرجوا إلي بني جهم التزوية وركب رسول الله صلى الله عليه وسلم
فصلى بينا الظهر والعصر والغروب والعشاء والفجر ثم مكث قليلاً حتى طلعت
الشمس وسار رسول الله صلى الله عليه وسلم وذلك يوم عرفة حتى نزل في
قبة منورة فلما زانت الشمس أمر بالقصوف فرحلت له فاني بطن الوادي فخطب
الحديث قال الفقيه القاضي ابن العزقي وقد وردت ليلة عرفة مراهقاً من
ذات عرق فالتفت كحاج كله بائناً بعرفة ليلة عرفة وليس علي من فعل ذلك
شيئاً ولكنه ترك فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم ولقد خاب من تركه وفي
البحاري عن عبد العزيز بن ربيع قال خرجت إلي بني يوم التزوية فلتفت أنسأركما
على جمار فقلت بنو النبي صلى الله عليه وسلم هذا اليوم الظهر قال انظر حيث

يصلى أمراؤك فصل
باب من مناخ من سبق
نسيكه عن عائشة قالت قلنا برسول الله صلى الله عليه وسلم يظلمك بمنى
قال لا مني مناخ من سبق قال القاضي أبو بكر بن العزقي قال أبو عبيد
لهذا حديث حسن وهو يقتضي مظاهره أنه لا استحقاق لاحد مني إلا
بحكم إلا نأخه بها لقضاء الفسحة في أيامها ثم بني بعد ذلك بها ولكن في غير
موضع الفسحة ثم خرجت فصارت تغزو كنت أري بمدينة المسلم يوم الجمعة
كل أحد يأتي في حصير وحمرة فيفرشها في جامع الخليفة فإذا دخل الناس
إلى الصلوة تحاموها حتى يأتي صاحبها فيصلي عليها فانكرت ذلك وقلت
لشيخنا فخر الإسلام أبي بكر الشاشي ويوطن أجد في المسجد وطناً أو محله
منه سكننا قال لا ولكن إذا وضع مصلاه كان حق بذلك الموضع من غيره لقول

الشريك شقيقه والشفعة في كل شيء **الاستئذان** في البخاري ومسلم عن جابر
 عن النبي عليه السلام رضي بالشفعة في كل ما لم يقسم فاذا وقعت الحدود وصرفت
 الطرق فلا شفعة هذا لفظ البخاري وقال مسلم رضي رسول الله صلى الله عليه وسلم
 في كل شركة لم تقسم في ارض او ربع وفي رواية اربعة او جابط لا تجل له ان يبيع حتي
 يوزن شريكه فان شأنا اخذوا ان شأنا تركوا فباعه ولم يوزنه فهو احق به ونحوه لابي داود
 وفي البخاري الجار احق بصفته **عشر** بينه الصقب القرب ويحب بالصان
 والتبصر والربع المنزل وتابينه ربعه والجابط البستان الجاوي للشجر لخل او سواه
الاختلاف في متايل **الاولى** ان الشفعة لما كانت في العن بيتة
 عبارة عن ضم شيء واحد الى خريف يكونان اثنين كان الشريك بضمه الى نفسه نصيب
 شريكه شافعا وكانت شفعة اي تشية واحد وتشفيعه بعد الوحدة وهو من اثبتته
 الشارع برحمته رخصة لاستدراك الضرر واختلف فيه على ثلاثة اقوال الاول انها
 تعبد لا يعقل بعناها فانه قطع ملك المسلم بفعل خياره وقد فعل ما يجوز له فعله
 واختاره ابن الجوزي **الثاني** انه لصحة مونة الغنمة وما يلزم فيها من النفقة **الثالث**
 ضرر الجواز والصحبة قاله ابو حنيفة واما قول ابن الجوزي ان التعبد
 لا ندراي ان مونة الغنمة لا يربل ضررها الا شفعة فتورد الشفيع بالكل بعدها فاما
 شقص من اشتقاها فان الشفعة فيه مونة الغنمة باقية ورأي ان ضرر الخلطة
 برفعها السلطان بالقسمة ها هنا في الشركة وبالكف في الجواز والمقاربة مع ان الجواز
 لا يخصص حسب ما بيناه وهذا كله قد وعينا القول فيه في متايل اختلاف غاية التحقيق
 وليس يحتاج اليه فان المعقول على الحديث الصحيح رضي النبي عليه السلام بالشفعة
 في كل ما لم يقسم وهذا بدل قطعا على نهائين الخلطاء الذين تفضلهم للقسمة وليس
 للجازها هنا مدخل في الجواز اكد ذلك بقوله اذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا
 شفعة وهذا بيان شاف ونفي عام لما بعد ذلك **الثانية** قوله الجار احق بصفته
 رواه ابو داود حين قال للسودا شتر متي بيتي للذين في دارك فقال في آخره لو لا

٢١
 ان سئل الله عليه السلام قال الجار احق بصفته ما بيعت ما مكن يعني هذا الثمن الجار في اللغة
 هو الشريك المخالط في الاصل ولذلك سميت لزوجته جارة والصقب القرب وهو
 قرب الشركة فاما قرب المساجعة التي بين الوارثين واتصال جوار نجدان فليس بصقب
 يوجب شفعة كما لو كان بينهما طريق او فضاء يسير وقد كان يثني رافع في الدار
 ولم تصرف كبريق لا وقعت حدود بل كانت المساجعة بينهما والطريق واحدة
 لهما وقد قيل معنى قوله الجار احق بصفته يعني في الهدية والمراعاة والمبرة كما في الشفعة
 بما تقدم من الدلالة **الثالثة** قوله في كل ما لم يقسم دليل على ان ذلك مختص بما نتاقي
 قسمته وما لا نتاقي فيه القسمة من العقار لا تكون فيه شفعة كالحمام والبدون قال
 بعض المدعيين على ما لم يقسم يشفع فيه ويرده ان ذلك ضرر وفساد من طلب القسمة
 على نفسه وعلى غيره فلا ينفق اليه **الرابعة** قوله جار الدار احق بدار الجار
 حديث ضعيف وان كان قد خرج ابو داود واكن شفعة ابو عيسى وغيره وتكلموا
 في رواية عبد الملك بن ابي سليمان فلا يخرج بمثله وقوله ينظر تشفعته وان كان غائبا
 امر لا يلزم باجماع الامة لا فيما قسم ولم يقسم **الخامسة** قوله لا تدخله ان بيعه
 حتى يوزنه في رواية مسلم ليس بممكن الضبط لانه لو كان حراما لما نفذ وانما كان
 يفتخ لان من عمل عملا حرمه الله لم يكن له مضافا فان قيل فتراه مردودا باخذ الشفيع
 له فانما لو اخذه من يد البايع بعد رد له كان فسخا وانما باخذه من المشتري وذلك تحقيق
 لشرايه وعليه ترتب المساب والمعني فيه عندي انه نفي عن البيع لا المعني في الاركان
 نصا وخطبة الاخ علي اخيه وبيعه له فتوسط الشارع بحكمته الامر واخرجه
 من يد المشتري ولو فسخه لما كان الشريك لا يريده فجمع في الاتقان للبيع واعطاه حق
 الاخذ الشفيع بين الحكيم **السادسة** قوله قضى بالشفعة فيما لم يقسم ارض او ربحه
 او جابط دليل على انه لا تعلق لها بالصور والى لا نتاقي القسمة فيها بخلاف من ذهب الى
 ذلك فقد خفي عليه معنى الحديث وطريق الشريعة **فان قيل** فقد قال في الحديث المتقدم
 الشفعة في كل شيء فلما عجزه ابو عيسى بان يحكيه انه سئل وهو عند الحاجة وانما

المراد به في كل شيء ثنائي فيه الفسحة والتحديد وقد روي ابو داود عن جابر انا جعل
النبي عليه السلام الشفعة في كل ما لم يقسم وكلمة انما للحصر وتحقيق المسئلة ان النبي
بالخصيص والشمع في قوله فاذا وقعت الحدود اوصفت الطرق اولى من
العموم الذي ذكره

باب اللفظة والصفة

ذكر حديث يزيد بن مولي لم يبعث عن زيد وحديث يسير بن سعيد عن يزيد وحديث
ابي بن كعب وكلها حسن صحيح وموضع جمع الاجاديت في البين من وهذه العارضة
يقتضي ان تقف على بعض المراد والجميع بما يدل على ما بقي لمن كان من اهل الاجتهاد
في النظر فيستدل على ما بقي او البحث عن مسطورها حتى يستوفي المطلوب

الاشارة في اجاديت اللفظة وهي سبع الاول حديث يزيد بن المنيع
عن زيد بن خالد عن الثاني حديث يسير بن سعيد عن زيد **الثالث** حديث ابي
الرابع حديث عياض بن حماد عن اخذ لفظه فليشهد زوي عدل ونحفظ عفاها
وكاها ولا يطمع ولا يغيب فان جابها فهو احق بها وان لم يجب صاحبها فهو مال
الله يوتي به من يشاء **الخامس** حديث علي بن حبيب عن جدد دينار واشترى به في الحال خرجه
ابو داود **السادس** حديث جابر عن اخبرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم في العصي
والسوط والجل واشباهه بل نقطه الرجل ينفع به **السابع** حديث ابن عباس
عن النبي عليه السلام سمرة في الطريق فقال لولا اني اخاف ان تكون من الصدقة
لاكلتها غريب **اللفظة** باسكان العين التي الذي بعده المرفي الارض لا صاحب
له ولا يد عليه وهي بفتح العين عبارة عن الذي ياخذها والوكا الحيط الذي تشديه
العناصر هو كل ما جعل على فم الفلة والفاذرة والرافود وهو انا الخل واطنهما
مولدة والخذ النعل والسقا انا الماء **الاحكام** في خمس عشرة مسئلة
الاولي في حال اخذها قال مالك مرة تكسوه ويظهر من المدونة وكذلك قال بن شعبن

وقال الشافعي في ذلك لا يجوز تركها وجه الكراهية ان صاحبها اذا اشتد بها
 وجدها وادام بعد ما حيث مروي حديث بطن انها مضت فيه تعب ثم وجه الوجوب
 انه مال معترض لا انلاف فوجب عليه حفظه ووجه الاستحباب انه لما كان مالا
 معترضا للصبايح كان حفظه على جميع المسلمين نصا فرض كفاية فلا يلزم ذلك لو جد
 معتبر والذي اراه انه ان وجد من نفسه قوة على حفظه والتعريف به كان اخذه واجبا
 لئلا يقع في يدين لا يكون كذلك وان وجد من نفسه طمعا فليتركها **الثانية**
 اذا اخذها بنية الحفظ لم يلزمه الا شهادتيه على ذلك وقال الشافعي في احد
 الاقوال الخب والاصل في ذلك عندهم حديث عياض المتقدم قال فليشهد اذا عدل او ذك
 عدل قلنا هذا لم يصح ولا به له ذكر في الاجاديت الصحاح فلا يخرج به او يحمله على
 الاستحباب لئلا تضع على صاحبها عند الورثة او لئلا يحمله الشيطان على انكارها
 فاذا شهد قطع الوجهين **الثالثة** اذا لم يشهد فتلفت على صاحبها من قبل
 غيره لم يفتقر به قال الشافعي وقال ابو حنيفة يضمن وروي عن مالك انه
 يضمن اذا لم يوجد في تركته وجه في الضمان انها امانة فلا يلزم الا شهادتيه كالود
 ووجه الضمان ان الوديعة رخي صاحبها امانته واللقطة لم يحضر صاحبها فوجب
 التحصين له قلنا نعم ولا كراهية في التحصين له بالاشهاد ولا حرج بكتب عليها حالها
 او بشهرتها ولا فيكون مضيعا وكذلك الوديعة ان لم يكتب عليها ولا ضمنها
 لانه اذا مات لا بد من تسجيل الثبانتين لئلا تضع على صاحبها **الرابعة**
 قوله ولا يكتم شهادة الي ان يظهر جميع اوصافها بالبيان عنده والاشارة باسمها مطلقا
 بان يقول من ضاعت له بضاعة او ثوب ويذكر الجنس المطلق على خلاف فيه فان
 كتمها ولم يشترها فهو غال الا ان تخاف عليها من سلطان فيسبغ له ان اطلع السلطان
 عليها ان يظهر ان طوبى سواها او بعضها فان غلب الخوف فلا يخذلها بخال والله ولي
 حفظها **الخامسة** ينادي عليها في ابواب المساجد والاسواق والمجمعات سنة
 في رواية لا ادري قالها مرتين او ثلاثا وفي الصحيح عن ابي ثالثة احوال ورواة العام
 اكثر واعدل والاجماع عليه اكثر ومن سب حولا كاملا فقد اغتدر

وليس بعد الجول عدد يتحدد ويخصص بمفهوم يتعلق بالمعنى المتداول لادبته اليه اقرب
كما قالوا في المغفون **السادسة** وقوله فان جاء صاحبها فادها اليه بمذابيعه انه
صاحبها قال في حديث آخر تعرف عددها ووكاها ووعاها فان دفعها اليه وفي رواية غفاهها
وقد يسمى به ما يشتر به لاسن الوعاء وروي فان جاء باعها اي طالبها وانما يعرف انه صاحبها
بما عرفه به صاحب الشريعة وهو معرفته بصفاتها ولذلك قاله اكنم انه ان اشداه
بالصفات ادعاها من لا يعلمها واختلف في وجه العلم تقبل الغافر والوكا قاله ملك
وقيل والعدد قاله ابن القاسم واشهد قيل السكة قاله ابن شعبين **قال** اشهد ان
عرف الوكا اجزاه ويخلف وقيل يخلف ولو ذكر الكل هذا كله مذهب لا صحاب وقد راي
ابن عبد الحكم انه لو اخطأ في عشر الصفة لم يستحقها والذي اراد من ان احدهما انه ان عرف
العدد والوزن والسكة وهي الباطن كفاه وان عرف المظاهر الذي **قال** النبي عليه
السلام كفاه واذا اعطيت له بمعرفة المظاهر معرفة الباطن اي في الدفع له من طريق
الاولي فان قيل انه لا يدفع اليه الا بمعرفة الثلاثة الاوصاف الثابتة في الحديث الصحيح
فما يحق **السابعة** ان لم يات صاحبها اكلمها او خلطها في ماله لقوله فاطمها
بمالك وشانكها وفي كتاب ابن داود فاحصها في ماله وهو خلطها بعينه وفي رواية
ذلك مال الله يوتي به من يشاء وهذا عام في الغني والفقير كالوديعة فان قيل لما علفت
بالجول اختلف فيها حال الغني والفقير كالزكاة فلنا الزكاة ربطت بالجول
لاظهار جود الآخذ وهو الفقير المستحق فلم يظهر فكانت لصاحب اليد بقول صاحب
الشرع **وقال** ابن شعبان نكره للفقير وقال ابن زهير ان كان كثير او قال
ابن الغضائري نكره للغني والفقير وفي المدونة اكلمها الغني والفقير وهو الصحيح
فقد كان ابي من المياشرو كان علي لا يخله الصدقة وفي كلام طويل بيانه في شرح
السير **الثامنة** ماله قد تدل ما يطلب في المعادة يعرف وبه قال الشافعي
وقال ابو حنيفة وبعض الشافعية يعرف ما زاد علي دينار ولا يعرف دينار الحديث
علي فلما لم يعلم به النبي عليه السلام حتي اكلمه ولم يبين له حتي جاء مستحقه فكانت احوال
كلها في نور واحد وقد اطلق النبي عليه السلام القول ولم يستفصل في القدر ولا في

صفة الاخذ هل يكون غشياً او تقبيراً ولو كان الحكم يختلف لما اطلق وانما خفي فيه الشيء
عليه السلام اليسير وبالا يمتد حتى يفسد بالعادة والعرف **هـ** التاسعة لو ردها
بعد اخذها الي موضعها ضمن عند الشافعي وقال **ابو حنيفة** لا يضمن ولا يجابنا
تفصيل كان فيه اشبه مع **ابو حنيفة** **ابن القاسم** مع الشافعي وزاد عليه بان قال
ان ردها بالقرب لم يضمن وقال **مالك** ان اخذها لينظرها وتيرا اي فيها وردها الا ضمان
عليه فهي ابعة اقوال وجه الضمان انه اخرجها عن حفظ وامانة الي مضبغة فلزمه
الضمان وهذا اذا التزم حفظها كما قال **مالك** وهو معني قول **ابن القاسم** بالقراب
وجه من قال انه لا يضمن انها امانة ردها الي موضعها الذي اخذها منه فلم يضمن
كالوديعة اذا ردها من حيث اخذها فلنا الوديعة ردها من امانته الي امانة جعلها له
وهذا يرد لها من امانة وجفظ الي مضبغة كان يجب عليه الاخذ منها او يستحب او
يباح او يكره وقد اختلف في تفصيل ذلك وفي العاشرة قال الشافعي ان كان
الملتقط اميناً وجب عليه اخذها لا نه من جبرله اخذ مال الغير للمحفظ ضمن ان ترك
كالوصي والحاكم ووجه انها لا تجب انها امانة فلا يلزم اخذها كالوديعة وقد
تقدم الكلام فيها ايضاً ووجه الكراهية في الاكل تعارض الأدلة كما كره **مالك** الاخذ
لتعارض الخواطر وطول الامد واختلاف الاجوال **هـ** الحادية عشر اذا اكلها
وجا صاحبها ضمنها له لان عليها ضمن لصاحب الديار ديناره ولم اجذبني لك خلافاً
لاحد من المسلمين لا في كتب عبد الوهاب لا شراف وغيره ولا في كتاب طالعند
وانه اعلم **هـ** وفي البخاري ومسلم فان لم تعرف فاستسغتها فان صاحبها فادها
اليه **هـ** الثانية عشر ان دفعها بالامارة ثم جاء صاحبها غيره بالبيئنة او لا فخذ
من يرد ذلك فتدفع اليه فان تلفها ذلك ضمنها ولا يلزم الملتقط شيئاً لانه دفع بحوزة وقال
الشافعي يضمن لانه دفعه لغير مالكه قلنا له ومن يعلم ذلك كما يجوز ان يدفعها ذلك
لغير صاحبها كذلك هذا يحتمل ان يكون شهيد الغير صاحبها وقد فعل ما امن به الشرع
هـ الثالثة عشر عشر فلو تصدق بها قلنا ان وجدها صاحبها بايدي المتساكين
اخذها وان باعوها اخذها ورجع المتساع علي المتساكين وفي ذلك اختلاف وتفصيل

قال الشافعي كما لا يخبر علي دفعها اذا جأ بالصفة كذلك بضم اذا جأ صاحبها قلنا لا تستل بل يخبر علي ذلك **هـ** الرابعة عشر قوله في لك اول اخيل او للذبيب قال ملك ياكلها من غير تعريف ولا تعريف لا غرم اذا وجدها بارض مضيفة وقال سائر الفقهاء ياكلها بشرط الضمان لصاحبها قلنا صام يذكر التعريف ولا الاجل وجعلها له اول اخيه يعني صاحبها اول الذبيب صبرها بهذا القول كالمباح فهو لمن وجده او التالف فهو لمن احياها وقد روي ابو داود من احيا حسيباً فهو له بمعناه واختلف قول ملك فيه والصحيح ان ذلك كله لو اجدته والاشارة كالسوط ياخذها ولا يعرفه كما روي ابو عبيد في السوط لا ادغة فاكله السباع **هـ** الخامسة عشر قال فضالة الابل تغضب ونهاه وتضي مع الغضب وقد تقدم جوابه فلا يجوز التقاطها والنقص مثلها لوجود العلة فيها وكذلك الطير وقال ابو حنيفة يجوز قياساً على الغنم وبعلة انها ضالة وحفظها متعين قلنا القياس مع وجود النقص باطل وقد فرق الشيخ عليه السلام تقريباً لا يدخل لمسل ان تجمع حيث فرق الله وكل رواية سوي هذا بردها كبر فلا يلتفت الي ذلك **هـ**

باب الوقف **هـ**

ذكر حديث حمز وقد غلط في هذه المسئلة ابو حنيفة وروي ان الجحش باطل لانه قطع الميراث الذي حكم الله في الاملاك وقد غلبه الحق بوجوب احدها ما قال العالم المحقق ملك لاني يوسف صاحب جبر انكر الجحش هذه اجاب رسول الله عليه السلام واجاب اصحابه بالمدينة **هـ** الثاني مناقضة جبر قال بخري الجحش في الفنا طير والمساجد والمقابر وان قطعت الميراث وكانت علي مجهول ولا حكم لهم بعد هذا **هـ**

باب جرح العجماء

وذكر حديث اي هرة العجماء اخبار المشهور الي آخره وهو اصل في الدين وليس في اسناده مقال وسيدخل غرضه في نفسه واجابه وذلك في **هـ** قوله العجماء **هـ** **باب احياء الموات** **هـ**

ان الله سبحانه خلق لنا الارض وما فيها جميعا بقوله هو الذي خلق اللحم ما في الارض
جميعا فجعل طيرها ومطيها وقرا را وجعل شربنا ما اودع فيها عيوننا وابارا او قدّر فيها
انواتها وانزل من خزائنه من كل شيء ما قاشا وهدبها لاشفا عينا وهدبنا الاصول
وعرفنا تصرفها في الجملة والتفصيل وافاض في وجه الارض بركات الا زرايع والغرائب
وصار ذلك مشاعيا في الاصل بين جميع المخلوق ثم هيا اسباب الملك والاختصاص
وحكم بان من وضع يده على شيء فهو اولي به ثم لا ينقل عنه الا باسبابه الموضوعة
لنقله وطرقه وقال النبي صلى الله عليه وسلم من احيا ارضا ميتة فهي له وليس
لعرق ظالم حق وصح في الصحيح الموطا وزاد فيه التتاي في عين حق مثل نهوله وساق
الحديث وقال مؤنان الارض لله ولرسوله هي لكم يعني ايا المسلمون صحيح وروي ابو داود
عن سمرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من احيا طحايطا على ارض فهي له **ع** غريبه
الارض الميتة هي التي لا تنبت والموات فعال منه واكثر ما يستعمل في الجمادات وهو
منقول من الميت الذي لا منفعة عنده او موضوع عليها ولكن واحد معناه ومؤنان
فعلان منه وفي بعض الآثار عادي لارض يعني الذي تجارز حد الحاجة **هـ**

الفقه في مسائل احيائها بخلاف اجدان منفعة فيها من نفع شعرا
او حفر او تحريق بخايط وهو ابتداءه ولا يقف الحكم على تنهايه فهذا حكم يتعلق بانتهار
الاستمارة وروية والاحكام المتعلقة على الاستمارة على ثلاثة اضراب حكم يتعلق بحلته
كالجنث وحكم يتعلق بخزونه كالا حيا وحكم يتعلق بما يستعمل في العمل فياخذ
بعض منها ولا ته وقد تقدم في الحديث ما يشهد له اتفاقا **الثنائية** قال علماء الموات
على قسمين موات يتشاج الناس فيه لقربه من العمران وموات لا يتعلق به بالجد فوالذي
لا يتشاج فيه من احياء كازله بغير اذن الامام وما فيه تشاج وازدحام عنصر لم يكن بد من
اذن الامام فيه وقال الشافعي لا يقتصر الى الاذن في الوجهين وقال ابو حنيفة
لا بد من اذنه في الموضعين وقال ابو يوسف لا يجوز احياء ما قرب من العمران وان لم

تعب

تكون فيه منفعة لا جد الي مدي صوت واعتمد الشافعي على مطلق الحديث واعتمد ابو حنيفة
على ظاهر المعنى فقال ان الارض مشتركة بين المسلمين لقول النبي عليه السلام هي لكم
وما كان مشتركاً لم يختص به احد الا باذن من له الاذن كالغنيمة وهذا ينكسر بالحديث
والخطيب وجوز اخذ ان الذي صيرها للمسلمين قال لم يثبت ملكها من احيائها فهي له
واما الفرق بين ترتيب العمران ويعده نعت وعلم وانما علي انه يودي الي الخصومة
بان يقول هو يقرب ملكي فاجتاج اليه لتفغني يقال لم ان كان لا حدينه جواز انتفاع
او ارتفاق فلا كلام فيه وانما القول فيما لا حدينه لا جد بالوجهين فتو كان قريبا او
بعيدا من العمران لم يقتضيه الي دن وموقول شبه واما قول النبي يوسف في الصوت
فانما عول فيه علي جد وجهين اما ان الجاهلية كانت تحمي نحة كلب وهذا لا يقول عليه
فانه فعل جمل في جاهلية بعير اصله واما علي مدي صوت المؤذن في الجمعة الذي يلزم
الاقبال الي الجماعة والجمعة عند ثمانه وذلك لا معنى له لان الاعتبار في الجمعة بالجاهلية
الداي ف كانت علي من بلغه الدعاء وها هنا انما هو المراعي مقدار الحاجة فوقف عليه
والكلام مستوفي في الانصاف **الثالثة** ما خرب بعد العمران فلا تخلوان بييد
اهله او تكون منهم باقية فان يادوا فقال ملك والجنف هولن جرد احياءه وقال
الشافعي هو الاول وان لم يبداهله فقال ملك هولن جرده وقال الشافعي
هولن كان لا ايضا بل اولى قال الامام الحافظ وهذا اصل طرده ملك حتي في الجنوان
الوحش بملك وتينان ثم يعود الي وجيشه وقد جعل الشافعي سلة الصبر اصلا
للارض فاذا منع لم المالكية لم يبق لهم نعمت وجعل اصحاب ملك ما النهرا اذا اخذ
ملك فاذا اصب في النهي لم يملك وهذا الاصل الذي عتمده علماء وانا فاسد جدا لان
ما النهرا اذا لم تعين ولا يتقد فكيف يتناس عليه مقدار مخصوص محصور معين هذا من افسد
وجوه القياس والمعمد في ذلك انما هو علي سبيل الملك اما ان الصيد اذا نوحش فملكه انسان
بالاصطبا دنا ييا اقوي للمخالف من الارض والقول فيه مبسوط في متايل الخلاف

اصل
اعتدابه
اعيد اليه

باب القصاص

ذكر حديث ابي بصير بن حنبل انه وقد الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فاستنطقه
المخيم فقطع له فلما اذني قال رجل من المجلس اذني ما قطعت له انما قطعت له
الآل بعد قال فاستزعه منه قال وساله عما يجي من الاراك فقال ما لم تله اخاف الابل
وذكر عن علقمة بن وائل عن ابيه ان النبي عليه السلام اقطعه ارضا يحضرون وبعث
معه معوية ليعطيها له حسن صحيح **الاشنان** روي ملك في الموطأ مرسل
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اقطع لبلال بن الجراح معادن القبلية من ناحية
القوق فبال المعادن لا يوحق منها الى اليوم الا الزكاة فهو وان كان مرسل لا كنه
يستد بتغل متواتر وتعين يقيني ومعرفة بها وبصفتها مقطوع بها **الاجسام**
في مسائل لا ولى الاقطاع هو الهبة التي قطع خط الشريك بها منها وذل كل الشركة
عامة بين جميع المسلمين فقطع الامام شركتهم فيها وافرده بها فهو نوع من الهبة يقتصر
الى القبض وهي الثانية ولذلك ارسل النبي عليه السلام معوية مع وائل بن حجر ليقبضها
له ولم يذكر في حديث بلال ذلك لانه اذا سارا بها وصارت في قبضه كان ذلك مضافها
والثالثة **الثالثة** قال بعضهم انتزاع النبي عليه السلام كان اقطع للابيصير دليل
على ان هبة المجزول لا يجوز وقد اختلفت الرواية فيها عن ملك كاختلاف الناس
الرابعة مسألة الحجي هو دليل الملك واني حنيفة وقال الشافعي لا يجي لما روي المصعب
بن حنيفة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا حجي الا لله ولرسوله قلنا لم يجز الله ورسوله
لانفسهما وانما الحجي لمنافع المسلمين العامة فكان الامام فيها خليفة الله ورسوله والملك
في ذلك ان الامام نائب المسلمين والحجي لجواز المسلمين فيعري المال المشترك في النبت
المشترك على الاختصاص وما وراه لمن وراه من الاموال ولذلك قال الشافعي في
الذي ينبت في ارض الرجل من كثيثر انه له وقال ابو حنيفة ليس له والملك القول
والصحيح انه له لانها من ملكه فاشبه الشجر والصون وقد قال النبي عليه السلام الناس
شركا في ثلاث الماء والكلا والنار قلنا محمله على الثابت في الارض المباح كما حملناه
في المال على ما يمكن في ملك المرء **الخامسة** اذا كان له الارض التي لا رب لها بالاجابة

النبى صلى الله عليه وسلم منى مناخ من سبق فاذا نزل رجل منى برحله ثم خرج
 لتضاوا نجه لم يخر لا حيدان نزع رحله لمغيبه منه قال القاضى ابوبكر
 بن العربي وهذا اصل في جواز كل نباح للاستفراغ به خاصة دون الاستنجاء
 والتملك

باب تفصيل الصلاة بمكة

ذكر ابو عبيد بن جريح خارجة بن وهب صليت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم
 بمكة من ما كان لنا من اكثره ركعتين وحديثان مسنونين صليت مع
 رسول الله صلى الله عليه وسلم وابي بكر وعمر ومع عثمان صدر من امارته
 قال القاضى ابوبكر بن العربي **الاشنان** حديثان صحيحان
 ومثل ما روي عن ابن مسعود في الصحيح عن ابن عمر وزاد فقال ومع
 عمر ركعتين ثم تفرقت بكما الطوق فليت حطى من اربع ركعتين متقبلتان
 ولم يختلفا في هذه المسئلة الا اهل مكة لقول عمر حين كان
 يصلي بهم ركعتين اتوا صلواتكم فانا قومه سفوية قال ابو حنيفة والشافعي
 وغيرهما وكذلك عندهم اهل منى قال مالك والاوزاعي وغيرهما يقتصر
 اهل مكة بمكة ويعرفه لان النبي صلى الله عليه وسلم لم يقل لهم ما قال عمر و
 النبي صلى الله عليه وسلم احق ان يتبع ولما قال عمر لاهل مكة اتوا
 صلواتكم قال عثمان لا اهل الوقوف اتوا صلواتكم وانتم بالكل كما
 قد مر من قبل قال القاضى ابوبكر بن العربي اما الشافعي و
 ابو حنيفة فقد جردوا على الاصل في ان من كان من اهل مكة يتراى اليهم
 يسافر مسيرة يوم عن بلدته واما مالك فانبع السنة اذ لم يزد ذلك عن النبي
 صلى الله عليه وسلم ولكن عارضه انه من ثل اثرا فل من يوم يقتصر وقد قيل
 ان اهل مكة بمكة وعرفة تتبع للحاج فدخلوا موطنهم وهذا لا يستقيم
 والحجة غير هذا والله اعلم

باب

وان يادعها اهلها فملي بكونه الحيوان الذي اسلمه الله وتركوه لمضيعة فتقام عليه
جثة احياه قال احمد هوله لان ابا داود خرج حديثا ان من احيا حبيرا فهو مرسلا و
خرجه الواقدي وعنه وهو احد قولك وهو الصحيح فانه لو تركه لغيره بقوله
فقبضه كانه فذلك اذا تركه بفعله ما لو كان يغير اختياره كعطب البحر
والسلب فانه له وعلى جالبه كرامته ولقد بالغ عبيد الله بن الحسن العنبري قاضي
البصرة فقال لو اني نواة ثم قال لم انجز للناس جلف واخذها وهو رجل جاهل
لا يلفظ الله ولا يعد خلافة ولا كنه لما ولي واجتاج الناس اليه نقلوا خلافة
كما ان بني برمك لما استقلوا بابي بكر بن داود الضال شاع برعته واظهر مذهبه فادخله
الناس ولا يحل لاحد ان يذكره لضلاله الا تدعو الي ذلك حاجة وهذا الجواب عنه

باب فضل الغرس

ذكر حديث ابن مسعود ما من مسلم غرس غرسا او بزرع زرعيا فياكل منه المسلم
او طيرا او بهيمة الا كانت له حسنة يوم القيامة حسن صحيح العارضة
الجامعة من فضل الله سبحانه على العبد انه الذي يخلق فعله ويعطيه عليه اجره ومن
مريده انه ياجر على ما يشاء وعلى ما اتصل بفعله المباشرو من تمام نعمته انه ياجر على
يقندي به كما ياجر على ما يشاء ومن واسع كرمه انه ياجر على ما كان بعد حياته
كما ياجر على ما كان فيها وذلك في اشياء صدقة جارية علمه ولدا صالح يدعو
له غرس زرع المرابط يني له عمله الى يوم القيامة خوجها الائمة كلها وخرج الاخير

باب المزارعة

ذكر عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم عا مل اهل حبيس على شطرا ما يخرج
منها من ثمر او زرع قال ليرام الحافظ هذا باب شرح فيه ابو عبيد المشافاة بالزارعة
وادغمها فيها والمشافاة وهي المسئلة الاولى اصل مستشفة من الاجارة بالعوض
المجبول المترقب جوده للضرورة الداعية الى ذلك وجوزها الخلق الا ابا حنيفة

وهو مردود باجماع الصحابة والتابعين الذين ليس هو منهم وان كان قد ادرل
زمانهم وبفعل النبي صلى الله عليه وسلم بها **النايكة** وهي عامية في كل شجرة لها
ثمرة وقال الشافعي في حديث قوله لا يجوز الا في النخل والكوم لانها اخصه
فوقفت على المورد قلنا لم يكن لليهود كرم وقال بعض المحققين انها لا يجوز الا في النخل
وحده قلنا له وافهموا هذا لم قال لان النبي صلى الله عليه وسلم انما ساقى في النخل قلنا له
واليهود ولجوز لا نقول الا ما قال الله ورسله ولا نصنع الا ما صنعوا فان اراد ان يكلم
بكلمة من غير ما قال الله فلا تغالطوه فيها فانه نظروا اجتهدا وهو انما يريد النقص ليس
بوجود نص في النخل مع اليهود فخير فانما يجوز هكذا وهو النقص وسواء قباشر واخيه
فخير لا نقول به فيحسبوا تخزي **الثالثة** مراعاة الارض وقد اختلف
الناس فيها اخلافا كثيرا فمنهم من انكر الكرا في الارض ومنهم من جوزه بالجوز
مما يخرج منها ومنهم من جوزه بخبر معلوم كان يخرج منها او لا يخرج ومنهم
من جوزه بغير ما ثبت من الاموال وكل ذلك لا يصح منه حال الاوجهان احدهما
منع كرايها الحديث رافع بن خديج او كراؤها على الاطلاق اما حديث رافع
وغیره من منع كرايها فقد عارضه انهم كانوا يكرونها على ما يتناه في الكتاب
الكبير وقد يحتل ان يكون نهى النبي عليه السلام عنها فقال لهم فقد ياتي الامر
على التوفيق والمشورة وباتي الامر على الغلب وانما يكون كل واحد منهما يقتضي
حكمه من التحريم والاحتياط اذا اقترن به الذم والوعيد هذا لسان العرب
الذي نزل القرآن به وكان كلام مبلغه وقد قال الله تعالى خيرا عن فرعون يريد ان
تخرجكم من ارضكم فماذا نامرؤى هو كان الامر له وهذا العبد ونهى النبي عليه
السلام عن بيع الثمار قبل ان يهر وصلاحها بالمشورة لهم هذا نص البخاري
في هذا الحديث ولم يكن ذلك بالامر الجازم او لا كان هذا بالنهي المحرم وقد ثبت
ان النبي عليه السلام لم يحرم المزارعة ولا كونه امران يعرف بعضهما بعضا خروجه
ابوعبيد بن جراح وثبت ان النبي صلى الله عليه وسلم تعامل على ان يابورا ويعمرا
وينوعوا ولم النصف فلا يطلبوا ثمرا بعد عيني مواري واخياري في الشجر

والارض وبذلك اقول وهو الذي فعل في ارضي ومالي والله الموفق والمخلص لا اله الا هو
وامره واجتناب نواهيه وقبول رخصته التي يحب ان توتي كما توتي العزائم
وما احسن هدية الله وهذه والله يبلغنا منها ما يرضاه **القرابة** اذا بين
العامل لغيره او ظاهرا قال **علماؤنا** يمتنعون منه ولا تمنع الاجارة وقال
الشافعي يقام غير مقامه وكذلك قال مالك في الغراس اذا مات العامل ولم يكن
ورثته امنا فالفهم ياتون بغيره وهذا مثله اذا لم يعمل المالك كحاله فانه عيب حدث

في المبيع اذا طلع عليه مع امكان الخلاص منه **في المبيع**

ابواب التبرعات

قال **ابو امام** الحافظ جمع ابو عيسى بين التبرعات والقصاص في باب ربا
بالدية افتدا بالبخاري واظن ذلك لانها خصيصة هذه الامة اذا كانت
القصاص في الائم ولم يكن الدية الا بامة محمد اكرم الله لها خفيها عنها
ورحمه لها كما اخبر في كتابه العزيز الكريم وللدما حرمة عظيمة وسفكها
ذنب عظيم وهو الذي حجت منه الملايكة ورفعت قولها الى الله سبحانه فقالت
له اجعل فيها من يفسد فيها ويسفل الدماء ونحن نستجج محمدك ونقدس لك
قال اني اعلم ما لا تعلمون فديننا في كتاب التفسير قال ابو عيسى عن عبد الله
بن عمر وعن النبي صلى الله عليه وسلم لزال الدنيا هون على الله من قتل رجل مسلم
وروي عن ابي سعيد وعن ابي هريرة عن رسول الله عليه السلام انه قال لو ان
اهل السما والارض اشتركوا في دم مؤمن لا كبهم الله في النار وذكروا
عن ابن مسعود ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال واما يحكم به بين العباد
في الدماء وخرجه البخاري بلفظ يغضي وخرج ايضا قول النبي صلى الله عليه وسلم
عن عبد الله بن ابي الذيب اعظم قال ان تجعل لله ندرا وهو خلقك قلت ان ذاك
لعظيم ثم ابي قال ان تجعل ولدك خشية ان يطعم معك قال ثم ان تزا في حليلة
جارك فانزل الله والذين لا يعرفون مع الله الاها آخر الآية **حديث**
روي عن خشف بن مالك عن عبد الله بن مسعود قال فضي رسول الله عليه السلام

تدعى

في دية الخطايا الخاطئ الاستناد روي ابوداود عن سليمان بن موسى عن عمرو بن شعيب عن
 ابيه عن جده ان رسول الله عليه السلام قضى ان من قتل خطافا بينه مائة من الابل ثلاثون
 بنت مخاض وثلاثون بنت لبون وثلاثون حقة وعشرون ابن لبون ذكر اخبرنا المبارك
 بن عبد الجبار القاسمي ابو الطيب علي بن عمر الجافظ الحسني بن اسمعيل العباسي
 بن منده بن بشر بن المغيرة بن سليمان النخعي عن ابي جعفر عن ابي عبيدة ان ابن مسعود قال
 دية الخطا خمسة اخماس عشرون حقة وعشرون جذعة وعشرون بنت مخاض
 وعشرون بنت لبون وعشرون بنو لبون ذكر هذا الفظ وعلم هذا استناد حسن
 ورواه ثقات قال صحيح عن علقمة بن خزيمة هذا ما حديث الحجاج بن ارطاة الذي
 روي ابو عيسى وغيره فحديث ضعيف ياتي القول عليه ورواه ابو هيثم عن ابن مسعود
 وهو صحيح وان كان مرسل من رواية ابو هيثم النخعي وكان القابل اذا قلت لكم قال
 عبد الله بن مسعود فهو عن جماعة من اصحابه عنه واذا سمعته من رجل سمعته لكراما
 حديث خشف قال الامام الجافظ قال لنا الشافعي قال لنا الواري الطائي فنبه
 الي طي قال الدارقطني فلم يرد فوقع الات من حديث الحجاج بن ارطاة عن زيد بن
 جبير عن خشف وخشف مجهول لم يرو عنه الا زيد بن جبير بن حرم الجشمي واهل
 العلم بالحديث لا ينجحون برواية فمجهول وانما يكون معلوما اذا كان
 بروي عنه رجالان فصاعدا او يكون محمدا مشهورا او الحجاج مدلسا وذكر
 عيوبا كثيرة وذكر ان نخعي بن معين قال لا يحتج بحديثه مع ان الرواية اختلفت
 عنه في تعدد رواها وصفتها ونسبها ان يكون الحجاج فسنه براهه وايضا فانه قد روي
 عن النبي عليه السلام وعن جماعة من الصحابة من المهاجرين والانصار في دية الخطا وقابل
 مختلفا لا نعلم روي عن احد منهم في ذلك ذكرني مخاض الا في حديث خشف ابن مالك
 واما حديث محمد بن راشد عن سليمان بن موسى عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده
 فان محمد بن راشد ضعيف انتهى كلام الدارقطني قال الامام الجافظ ورواية سليمان
 بن سيار عن النبي صلى الله عليه وسلم ان دية الخطا اخماس وهو نقل اهل المدينة

بنات

فبذلك يخرج أيضا بان بن خازن لا يجب في الشرع في حكمه فكان في حقه وما نقل
واجبا اذا تسمي الاثنان تقدم في الزكاة **الاج** في سبع مسائل الاولى
القتل على قمين بانفاق محمد وخطا وما علموا من واختلف العلماء في قسم ثالث
وهو المسمي بشبه العمد فعن مالك نفيه وروى في اثباته وبه قال ابو حنيفة
الشافعي والاصل جازي القتل نفيه لان الخطا لم يقصد الفاعل والعمد قصدوا واجتماعهما
محال لانها ضدان فمن اثبتة تعلق بما روي ابو داود وغيره عن ابن عمر انه صلى الله عليه
وآله خطب يوم فتح مكة فقال الا ان عليا ثور كانت في الجاهلية من دم او ممل تحت
قدح الا ما كان من سقاية الحاج وسدانة البيت ثم قال لا اذنية الخطا شبه العمد
ما كان بالسوط والعصا مائة من الابل منها اربعون خلفته في بطون الاولاد ما قال من
اثبتة ومعنى تسميته شبه العمد ان الفعل به وجد بقصد لا كمن ليس الي القتل
وتخالف الخط المطلق لانه نوي بالفعل سواء وقصد غيره حتى انه وقد رواه ابو داود
عن عبد الله بن عمر و ايضا ومعنى قوله ساقرة يعني مفعلة بضمة العين من اثر يات
اذ ان كثر الشيء واخبر عنه ويريد بذلك ما هنا تخبر به مما يكون فيه غرر وقد
علي الغير ومنه قول الخطيب في عمر

لهم يا ثروكي يا ان قد موكلها لا كثر لا نفسهم كانت بها الاثر
وكان اذا اجتمعوا في المناشك ذكرنا واخترنا بايهم وطلبوا او تارهم فقبل لهم
فاذا قضيت منا شئكم فاذا كونا الله بدلا من ذكرنا بايهم او اشد ذكرنا او اخبرهم ان نحن
الجاهلية ساقرة ووثقها عفو سقوطا ودروسا نوطا بالاقدام ولا نرفع ولا نذكر
وقوله سقاية الحاج يعني يقي الناس من زمزم والسدانة يعني مفتاح الكعبة وكانت
السنانية بيد بني هاشم والسدانة بيد بني عبد الدان فامرهما الله سبحانه
السنانية علما شبه العمد لانه زاد صفة على الخطا فمن اذ صفة في الدابة
حكمة بالغة **الث** ان الابل والحجوان تثبت في الذمة ولخصه
الصفة خلاف الا بي حنيفة ولذلك قال جواميل في بطونها اولادها وبي الرابعة

الخامسة قال ابو حنيفة وابو يوسف واحمد بن ابراهيم وقال ابو ثور وميخائيل
والحديث الذي ثبت به الصفة في القتل اولى ان تثبت به الصفة في الدية
السادسة هذه الدية التي نزلت في القتل على دية الخطا تنتمي الدية
المغلظة هي وسط بين العمد والخطا وقال ابن القاسم تكون في مال الجاني وقال
اشهب وعبد الملك تحملها العاقلة فمن نظر الى الاثر تعلق بصورة العمد فيه فخرج
عن الخطا في صفتين في التغليب والحلول في مكالاب ومن نظر الى انه لم يجز فيه
توحيده على دية الخطا وجعله على العاقلة **السابعة** ذكر ابو عيسى
في حديث محمد بن راشد عن عمرو بن شعيب بن قيس عن محمد بن اذيع عن ابي ابي القاتول
فان شاوروا اخذوا الدية وما صالحوا عليه فهو له وذكروا ان اشد يد العقل
وقد ذكر هذا الحديث اهل الصحيح فقال النبي عليه السلام من قتل له قتيلا فاماله
بين جبينين ان احبوا قتلوا وان احبوا ذكروا الحديث وفيه ستة الفاظ بينها
في الاملاء النبي بنو الصريح على الاستيفاء لبيانها ان النبي عليه السلام جعل الخيار لا اولى
للمقتول ان احبوا قتلوا وان احبوا اخذوا الضملا كان لهم الخيار وانه قال الشافعي
ورواية اشهب عن مالك وبه قال ابو حنيفة ليس له الا القتل فان ارادوا الدية فليس
ذلك لهم الا برضي القاتل لاجل ان الله كتب النصاير في القتل عمدا كما كتب
الدية في الخطا والحديث ما اول باختلاف رواياته والصحيح رواية اشهب لان
روايان الحديث منها ما يقتضيه او ما يخرج عنها لا ينفيهما والمعنى يشهدا له لانه
عرض عليه بقتله بثلثه فلو لم يقبله والقضا به عليه كما لو عرض عليه ماله

باب الدية كهي من الدار

عشرة عن ابن عباس عن النبي عليه السلام الدية اثني عشر الفا **الاخذ**
قال ابو عيسى الصحيح انه عن عكرمة عن النبي عليه السلام مرسل وقد رواه ابو داود عن
عكرمة مرسل وذكر الدار قطني ان عمرو بن دينار قال عنه سفيان كان يقول النافذ

عن عكرمة عن النبي الآمنه واحدة قال الناعم عكرمة عن ابن عباس عن روي الدار
قطبي عن عمرو بن شعيب قال جعل في الله الدية مائة من الإبل يقوم كل بعير ثمانين دينار
الدية ثمانية آلاف وجعل دية أهل الكتاب المصنف من دية المسلمين وكانت على
عهد النبي عليه السلام وأبي بكر فلما كان عهد عمر غلت الإبل ففقها مائة فجعل
الدية اثني عشر ألفاً وترك دية أهل الكتاب وجعل دية المجوسي ثمان مائة
الأحكام في مسائل الأولى قال أبو حنيفة الدية عشرة آلاف دينار
على أن دينار الزكاة عشرة واستند إلى رواية عن عمر بن الخطاب وعمل أهل المدينة
يقضي عليه نقلاً والقياس أربعة ناز دينار الزكاة والسرقه عشرة دراهم وقد غلط
عبد الوهاب فظن أن دينار السرقه عنده اثني عشر درهما وليس كذلك **الثانية**
قال الشافعي الدية الإبل فإذا عذمت فقيمتهما وبذلك جري العمل عند الصحابة
والتابعين أن يقوم الإبل إذا عذمت وقد سقناها في موضعها فإنه أمر طويل وكذلك
فعل عمر لما عذمتها قوم وهذا هو الأصل فمن ظن أن عمر قوم ليحمله جدياً فيظن به
ذلك **الثالثة** قد روي في حديث عمر أنه قال يقوم على أهل البقر
مايتي بقرة وعلى أهل النخلة التي شاة وعلى أهل الجمل التي حلة من طوبى حسين
المعلم عن عمرو بن شعيب ذكره أبو داود وفيه ديشي من التمج ولا أعلم أحداً قال به
الأحمد بن الحسن صاحب يعقوب ما زال أحمد ونحن قال ذلك في البقر والغنم
والذي عندي أنه إذا كانوا في بلد لا تعد فيه قضى بقيمة النقد عوضاً **الرابعة**
قال أبو حنيفة لا إبل في دية العمد وبه قال شافعي وأصل وضع الدية إنما هي في العمد
وبذلك خسر الله هذه الأمة فاما الخطأ فلا طلب فيه على الجاني ولا كلام وإنما ذلك على العاقلة
حكما من الله وحكمة لتكون بذلك جابراً أو يكون التقاض بدلاً واجراً به يسرع
الخلق عن الاستطاعة ويحترزوا في الاستدلال لئلا يخطوا وينيب أن ينظروا في
الإبل فإن لم يوجد ففي النقد فإن لم يوجد أحد من كل أحد ما عنده وكذلك يتقضي
في سائر المثلقات وبالحكمة فخر دية البقر والغنم والجمل والتج حديث لم يفتح

الموضحة ذكر حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي عليه السلام

قضى في الموضع خمس خمس حديث حسن أخرجه أبو داود وخرج مالك في الموطأ

في كتاب عمرو بن حزم في الموضحة خمس **العنينة** الشجاج

الدائمة بالعين المملة **الحارصة** **الباضعة** **المتلاحمة** **السمحاق** **الموضحة** **الهاشمة** **المنقلة** **الامة** **الدائمة** **الجايقة** **ويقال في الامة**

مامومة **ويقال في السمحاق الملتأ** **الدائمة** **الدائمة** فاما **الدائمة** فهي التي ينطرس

الدم معها فان حالها في الدائمة شبه بالدمع لتساو به **والحارصة** هي التي تجرص الجلد

لي تشفه ومنه جوف القصار الثوب **والباضعة** التي تاخذ في اللحم فتقر منه جرن

وان فلا فان شادت فهي **المتلاحمة** فان بلغت الى الجلد الذي على العظم فهي **السمحاق** وهي

الملتأ فان كشفت العظم فهي **الموضحة** من فصح اي طرقت فان اثرت فيه برض فهي **الهاشمة**

فان كسرت منه شيئا وتبين فهي **المنقلة** واذا بلغت لدماع فظهر منه شيء فهي **الامة**

الامة **المامومة** **الجايقة** فهي عشر في الحقيقة واسم الشجة تختص بخرج الراس واسم الشجة

بغير الراس والبدن وقد جاء في الحديث الصحيح شجل او فلك او جمع كذا لك والشج في قول

الاهل العربية في الراس والبدن في سائر الجسد **الاحكام** **في** **مسائل**

قد رآه بدل النفس الجايز وقد رآه بعض الجراحات سواها الواقعة في سائر البدن

في تلاف العيون والجمال وترك الباقي متلونا عنه في الادبي دية وقد

فترناها في كتاب المسائل واما الجرح فالموضحة مقدرة وهي في الوجه والرأس كما

قد سألنا من ملكتا قال لا تكون في السج لا في الانف وقال الليث **الموضحة**

في الجسد كله سواء استما وحكما او ضمت عن العظم وقال لا ذراعي هي في الجسد على نصف

الموضحة في الراس والوجه لها نصيب ولا نظرا او ما قال الليث هو الصحيح في الدليل لا قد ضار

اللفظ له وقد روي عن عمر بن الخطاب انه جعل في موضحة كل عضو نصف عشرية

ذلك العضو واما جعله ان كان في كسبيجا كذلك لان النبي عليه السلام لما قدر في

موضحة الراس نصف عشرية حمل كل عضو عليه قال الله ما كان

يكون هذا نظراً إلى قول النبي عليه السلام في موضحة الرأى خمساً ولم يقلها وإنما
 قال في الموضحة مطلقاً وفي حديث في المواضع ولم يخص فدل على أن كل موضحة
 فيها عشر الدية خمساً الثانية لما قال النبي عليه السلام في الموضحة خمساً
 مطلقاً ولم يفرق بين أن يرأى شيئين أو يبل مطلقاً اختلف قول علماءنا
 فيها وقال سليمان بن يسار يزيد في الشئ نصف عقلها وهذا ليس بصحيح لأنه دعوى
 لا يروها عن عليهما والصحيح قول مالك أنه لا يزداد فيها على قول النبي عليه السلام شيء
 كما قال أشهب عنه وقاله الشافعي كما رواه ابن نافع إلا أن يكون شيئاً
 ولا كما رواه ابن القاسم أنه يأخذ شئيه زيادة مقداره ولو أخذت زيادة قدرها
 في العتق والسجدة

باب دية الأصابع

ذكر حديث يزيد النخعي عن عكرمة عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 عليه وسلم في دية الأصابع من اليد والرجل عشرة من الأبل لكل أصبع وذكر
 حديث قتادة عن عكرمة عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال مائة ومائة
 سواء يعني الخنصر والإبهام وقال في الأول حسن غزير وفي الثاني حسن صحيح
 وصدق خرج البخاري وغيره والعارضة في ذلك تسين مستلذين أحدهما أن
 الناس اتفقوا على ما تقدمت رواية في الأصابع الآتي الأولى وهي أنه روي أن عمر بن
 الخطاب فاضل بينهما في رواية لوصحت لحكيتهما ما لها إلى تفصيل بعضها على
 بعض وتقدم الإبهام وتجمع في الكل الدية كلها في اليد وهو قول الوصح لخالف
 نقل الحديث الصحيح فيجب أن تقدم الحديث الصحيح عليه الثانية أن السواة
 تعادل الرجل إلى ثلث الدية فإذا بلغت اعشرين جراحاً فها من ديتها وبعه قال مالك
 والليث وعمر بن عبد العزيز وعطاء وقتادة وروى عن ابن مسعود أن المرأة في الدية
 على النصف من الرجل ونما في الجراح إلى السرة الموضحة سواء ثم يرجع بعد ذلك
 إلى النصف وقال زيد بن ثابت تساوي المرأة الرجل في الدية إلى الثلث ثم تحول

علي النصف من ذية الرجل وقال المحقق البصري تعاقل المرأة الرجل الي النصف
من ذية ثم تعود الي النصف في جوارحها من ذيتها ومطلع نظر كل ذين ان المرأة
لما كانت علي النصف من ذية الرجل وجب ان يكون جرحها علي النصف من جرح
الرجل في القليل والكثير كسائر الديان الا انه لما ورد قول النبي عليه السلام
مطلقا في الموضحة خمس من الابل وورد قوله في كل صبع عشر من الابل ولم يفرق
بين الذكر والانثى في ذلك وجب اعتبار العموم فان اعتبر علي الاطلاق الي ان تكون
اصابعها تساوي نفسها وان كان محال فوجعنا الي اعتبار جراحها من ذيتها فان قبل
فاعتبروها علي الاطلاق من قال الحال قلنا يكون ذلك استقاطا للعموم من كل جهة
بالقياس والاصح تفدير العموم عليه فلما رآنا ان الحكماء في ذل اعتبروا
حق بلقت الثلث لانه رآته في حد البشير المعصوم منه في الممنوع ومنهم من بلغ بالاعتبار
الي النصف فزججنا راي من بلغ الي الثلث من اربعة اوجه احدها قول سعيد بن المسيب
هي الستة يعني ان شق جراح المرأة من جراح الرجل كما نقصت نفسها خلافا
لابي حنيفة والشافعي وهذا يتر من نزلة السند الي النبي عليه السلام عندنا في الحكم
وان كان مرسل في الحديث فهو مرسل عن النبي عليه السلام سنة الثاني انه
قد روي عن عمرو بن شعيب ان النبي عليه السلام قال تعاقل المرأة الرجل الي ثلث
ذيتها **الثالث** ان النبي صلى الله عليه وسلم قد سوي بين الذكر والانثى في
ذية الحيز وان كان الذكر والانثى مختلفان وهذا ضعف وجوه الشحيح **الرابع**
ان الاخوة للام قد استوا في الثلث فصارت الثلث حد يسوي فيه الذكر والانثى

تأدي المبررات في الجراحات

ملاحجتي العفو

ذكر فيه حديث ابي السفيان سعيد بن محمد الثوري انه قال رجل من قريش
سرق جبل من ارضنا فاستعدي عليه معوية فقال معوية انا من بنيك والى الاخر
علي معوية فابرمه فقال معوية شاك بصاحبك فقال ابو الدرداء سمعت رسول الله

الوقوف بعرفة والدعاء فيها

قال الفقيه الامام ابن العربي ذكر ابو عيسى اجماعا حديث
عرفه في زبعة ابواب واجاديت لمزدلفة في ثلاثة ويقضها بتعلق
بعض نيجمها ايتار التحصيل البيان ونفسبونا ترجمه عليه ولم يذكر
حديثه من الدعاء بها ان شاء الله له روي بن زيد بن سنان قال انا ابن مريح
يعني زيد بن مريع ونحن وقوف بالموقف كما نايضا عمده عمر وقال لي
رسول رسول الله صلى الله عليه وسلم اليكم يقول كونوا على مشاعركم
فانكم على رث من ارض ابوهم قال ابو عيسى لم يرو غيره **قال**
ابو بكر بن العربي الوقوف بعرفة ركن الحج ومعناه الاعظم ومقصوده
الاكبر اخبرنا ابو الحسن المبارك بن عبد الجبار بن تميم اخبرنا
ابو الطيب القاسم اخبرنا الدارقطني حديثنا علي بن عبد الله بن ميمون
الزيري حديثنا سفيان عن بكر بن عطاء حديثي عبد الرحمن بن نعمان
الرومي قال انبت النبي صلى الله عليه وسلم وهو واقف بعرفة فاته
نار من اسفل فجاء فقالوا يا رسول الله ما الحج قال الحج عرفة من ادر عرفة
قبل طلوع الفجر من يوم النحر فقد تم حجة ايا مني ثلثه فمن تعجل في
يومين فله اثم عليه ومن تأخر فلا اثم عليه **قال** ابو عيسى واراد
وامرؤسا ديانا يبي بذلك **الاصول** ارسال النبي صلى الله عليه وسلم
اليهم رسولهم بخبرهم بهذا الامر وهم معه بالموقف دليل على الاجتزاء
بخبر الفرج مع القدرة على الاصل بخلاف الشهادة **الاحكام**
في مشاييل **الاول** قوله كونوا على مشاعركم في هذا اللفظ بيان
معني يرتبط بالحكمة قال في الحديث مشاعركم واحدة مشعرة مفعلة
من شعرت اي فطنت وعلمت وقال في القرآن شعرا لله واحدها شعيرة
فعيلة منه ايضا وقد قال بن القاسم عن ملك ان ذلك عرفه والمن دلفة

حديثنا احمد بن الفضل

صلى الله عليه وسلم يقول ان من جُنَّ صَابَ بشي في جسده فيصدق به الا رفعه الله
به درجة وحط عنه به خطية فقال الانصاري انت سمعته من رسول الله صلى الله عليه
وسلم قال سمعته اذ نبي ودعا قلبي قال فاني اذها له قال معوية لا جرؤم لا
اجيبك وامر له بهما قال ابو عيسى عن يث ولا يعرف لابي السفي سمع من ابي
الدراداء **العبارة** فيه ان العفو في الجراحت اصل في الذن
حضرت عليه ونسب عنه رسول الله عليه السلام وقال فمن تصدق به فهو كفارة
وقد ذهب بعض المفتي بن عن هذه الامة فقال ان معنى من تصدق به فهو كفارة
له ابي اذا تصدق المجروح على الجراح عفا الله له وهذا لم يقم عليه دليل فلا يجوز
ان تناول عليه الامة لانها دعوي على الله بما لم يخبر به من فضله وانا المعني ان
التصدق والعافي يكون ذلك كفارة له من ذنوبه ونرجوانه يكفر عنه ذنوب
ذلك العضو اصلا وينفضل الله بعد ذلك بما شاء من رحمته

باب من رخص راسه بحجر

ذكر حديث الجارية التي فتها اليهودي وهو صحيح متفق عليه فيه
الاولي سؤا الحاكم المجروح من به اذا جاءه عليه واحد
المسلمين حسنة حتى يتحقق المدي عليه فينظر فيه **الثانية** قيام الاشارة
نظام العبارة في فهم مراد المخاطب وهذا اذا اعجز عن الخطاب لغز فان قصد
عليه لم تغز العبارة في الحكم بان ذلك قرار عند اكثر الناس والذي راه انها
والعبادة سؤا لان حقيقة الرضي والكلام انا هو في القلب والعبادة والكتابة
والاشارة دليل عليه **الثالثة** صحة القصاص في القتل بالمشقة ذلك
انها جنيفة خرم قاعدة القصاص وبطل حكمة الزجر به عن انتهاك حرمة
الدماء وراي ان من قتل عمود او حجر عمدا لا قصاص عليه وانا عليه الذية المغلظة
لحديث عبدالله بن عمرو الان في قتل عمدا الخطا فتبيل السوط والعصا ما ية
من الابل منها اربعون خلفه في بطونها اولادها فكل ما كان في معنى السوط والعصا

فهو مثله في الخيال لديه المغلظة واستقاط القصاص ومنه حديث لم يصح
 سنده وقد اختلف لعلماء في شبه العمدة وهي المسئلة التي ابعثه واختلف
 قول ملك فيه ايضا واذا قال به في شهرين رايته فاما هو في قتل الاب لابنه
 اذا حذفه بسيفه ونحوه يقتل لما روي في الموطأ عن ابن عمر وعلى كل حال
 فالقتل بالسوط والعصا يمكن ان يكون شبه عمدة فاما صاحب الرمي على الواش
 اورثته بن حجر بن فدا وجه لا دعاء شبه العمدة فيه بل هو العمد المحض وليس
 للمحدد آلة للقتل خاصة بل منقل أيضا مثله وابلغ في مواضع منه الخامسة
 ان النبي عليه السلام لما قتل هذا اليهودي قصاصا بدليل انه ماثل بين القتلين
 حين رضاه بن حجر بن فدا وجه لا دعاء شبه العمدة ونقض العمد لقتله بالسيف وهي
 مسئلة المماثلة في القصاص وهذا الحديث اصل فينا وقت **الاعطاء** وسفين
 وابو حنيفة لا يقتل الاب بالسيف لا تقم لم يعلموا هذا الحديث الا ان يكون
 القتل محظوظ لم يوذ فيه ابتداء فلا تقع فيه مماثلة وقد قال الشافعي وابو حنيفة
 لا يقتل الرجل بابنه ولو ذبحه ذبحا لما روي ابو عبيد عن المثني بن الصباح
 والحجاج بن ارطاة عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده ان النبي صلى الله عليه
 وسلم قال لا يبقا الوالد بالولد قالوا واذا قذفه لا تحذ وهذا حديث ضعيف
 لا يعول عليه وقد حذر فخر الاسلام بيغداد بياطرة النايغ ابا تغلب
 الواشطي وكان من جملة اصحابه علي الشين ازي في هذه المسئلة فقال النايغ
 ابو تغلب لا يقتل الاب بابنه لانه سبب وجوده فلا يحسن الابن سبب عذبه
 فقال له الشافعي فخر الاسلام هذا يبطل به اذا ازي بابنه فانه سبب وجوده
 ثم يقتل من تاه بها وجدي الكلام ابا حرة وكذلك جوي له نحوه مع ابن عمر
 الدهشاني امام الحنفية فجمعت لفطنته وسرعة جوابه **السادسة**
 في الاسباب المبيحة للقتل روي عن ابن مسعود حديثا صحيحا لا يدخل
 ازي سئل ابا حدي ثلاث رجل زني بعد احصان او قتل نفسا بنقض

او التارك لدينه المفازق للجماعة وقد قال بعض اصحابنا اسباب القتل عشرة
ولا تخرج عن هذه الثلاثة خال فان من حاروبت الله او النبي
او الملك فانه كافر وقوله المفازق للجماعة يعني به الا تخرج عن الدين
باتم الكفر صريحا ولا كنه تخرج به بتاويل كالقدرية والخوارج فانهم
يقتلون في اصح القولين لغيرهم بتاويل واجتياهم بمشقة التبريل
وفيه خلاف كثير بيانه في موضعه **§** السابعة الكفر وان كان
مبيحا للدم فانه قد تطوا الزمة عليه فيمنع من القتل به والوعيد فيه
شديد روي ابو عيسى وغيره عن النبي عليه السلام انه قال من قتل نفسا
معاهدة لم يرح راحة الجنة ورحمها يوجد من مسيرة سبعين عاما وهذا
انما هو في حين دون حين والا فانه ثبت مفعول ولا ينتهي الى قتل المسلم
وقد ثبت انه لا قصاص فيه وكيف يقص عنه في جهنم الدنيا ويساويه في
جحيم الآخرة **§** الثامنة ربح الجنة لا يدرك بطبيعة ولا عبادة
وانما ذلك بما تحقق الله من ادراكه فتارة تخلق لمن شاء من مسيرة سبعين
تارة تخلق من مسيرة خمسمائة **§** التاسعة اذا لم يقتل به فانه
لا بد من دية قال ابو حنيفة دية دية المسلم كما ودي رسول الله
صلى الله عليه وسلم للعامة بين الذين كان لهما عهد من رسول الله عليه السلام
حسب ما رواه اهل المفازي ولم يثبت هذا الخبر عند اهل الحديث وقد
خرج ابو داود وغيره عن جابر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال دية المعاهد
نصف دية الحر وهذا شبه سند او قال احمد ان كان القتل
خطا في نصف دية وان كان عمدا في دية كاملة كانه راي ان تجمع
بين الحديثين فجعل دية العامدين كاملة لانه عمدا وليس كما ظن ولا كثر
النبي عليه السلام اراد اطفال النابتة فوداها بزيادة **§** وقال الليث واسحق
دينه ثلث دية المسلم ووجهه ضعيف والاثر اول منه ولا سيما القول

في النقد برهانه عيسى الانوري ان با حنيفة مع غيره نفاه بالقياس وقد بيناه

في اصول الفقه

باب لا يقتل مسلم بكافر

ذكر فيه حديث علي المشهور في ذكر الحقيقة فيه
قوله هل عنكم ستوداني بيضا يريد هل عندكم كتاب غير القرآن
فقال لا ومعناه ان النبي عليه السلام لم يامر بكتب السنة كما كان يكتب
القران اها انه اذن لابي سعيد الخدري ولعبد الله ابن عمرو بن العاصي في
خاصيتهما ولثالث ياتي بيان ذلك في كتاب العلم ان شاء الله **الثانية**
قوله والذي فلق الحبة وبر النعمة دليل على ان كل معنى فيه تعظيم الله من
ذكر صفاته او افعاله بعد ان يذكر به بين يجب فيها الكفارة **الثالثة**
قوله الا وهما وتيه رجل اصل في انباط الاحكام من كتاب الله بالفهم الذي
فيه حمل النظم على النظم والاستدلال على المسكون بالمنطوق **الرابعة**
قوله وما في هذه الحقيقة وكان كتبها له رسول الله عليه السلام فيها جراح
وذكر فكاك الاسير والايقتل مسلم بكافر وهي الخامسة وهي مسألة كبولية
خالف فيها ابو حنيفة وقال انه يقتل به اذا كان ذميا فان كان مستنما
الى مدة فعنه روايتان في عمدته من لا تؤجدين العام من بين تسوية النبي
عليه السلام لهما مع المسلمين في الذية فتساواه في القصاص وقد تقدم القول
عليه وتحويل علمائنا على الحديث فانه عام وتعليل قال ابن هجران الدهشاني
لما اخرج الحنفية وقد استدل الشافعي بما منع قتل المسلم بالحافن بالحديث لا يقتل
مسلم بكافر ما وجه دليلك من هذا الحديث واراد ان يقول له اخرج
بالعموم فيقول له انا اخصه بالدلالة المعنوية ويذكر حججه فقال له
الشافعي وجه دليلي التنبيه والتعليل لان النبي عليه السلام ذكر الصفة
في الحكم وذكرها فيه تعليل قال لا يقتل مسلم بكافر يعني لفضله عليه

بالإسلام وقد أحكمنا هذه المسئلة في الخلاف فلننظر فيها وعمدة القوم القطع
بالسرقة قالوا الزمة اوجب لما لا لكافر وزمة حرمة دامة على التاميد
ثم توخذ يد المستل في الجناية على مال الكافر بالسرقة تتوخذ نفسه في الجناية
على نفسه بالفصاحين بل ذلك دليل على حرمة النفس كحرمة المال
وقد اخذ علماءنا بافاق الجواب عليهم في هذا عن السؤال والعدة ان القطع
في السرقة خو الله ونجوز ان يجب لله حق الله ونجوز ان يجب لله حق علي
المستل بالجناية في مال الكافر كما لو زني بكافر والنكسة ان الفصاحين
مبين في اسمه ووصفه وحكمته على المساواة ولا مساواة بين الكافر
والمستل ولا يقتصر القطع في السرقة الى ذلك

باب قتل الحسن بن العباس

ذكر حديث الحسن بن الحسن عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من
قتل عبده قتلناه ومن جدد عبده جددناه قال ابو عيسى هذا حديث
حسن قال الامام الكاظم هذا عجت الرواة عدول وتمام الحسن
من سمرة صحيح فاي وجه للشعوت عن صحته **الاحكام** العارضة
فيها ان العلماء اختلفوا في هذا الباب على ثلاثة اقوال الاول انه لا
قصاص بين الاحرار والعبيد في نفس ولا جرح قاله مالك والشافعي
الثاني بين القصاص في النفس والاطراف قاله ابو حنيفة
الثالث **الثلث** ذلك بينهما في لا نفس دون الاطراف ودون
عبد نفسه قاله ابو حنيفة وقد روي ابو داود عن ابن ابي عمير عن
قناة مثل حديث شعبة وزاد فيه ثم ان الحسن بن علي فكان يقول لا يقتل
حد بعيد ويحتمل ان يكون رواه وناوله كما روي عن ابن عباس انه
كان يقول لا تقتل المردة مع روايته عن النبي صلى الله عليه وسلم من يدل
دبيه فاقتلوه وشعلق ابراهيم النخعي مطلق الحديث في وصفين مشهور

بالاجماع ويكفيه ان لم يقبله احد قبله فيكون عليه وقد ذكر علماء ثمانية
 ضرا بامن المعنى فقالوا انه لو وجب لقصاص عليه لا يستحال له المستحق فكيف
 يجمعه عليه فسقط لاجل عدم المستحق والاجماع بكفيل عن هذا كله
 فان قيل فكيف تصنعون بالجديث وهو مقدم على كل راي قلنا
 واذا لم يقبل به احدا حجة فيه لقد روي قتل المحرم في الرابعة ولم ينفذ
 اليه ولقد قيل يقتل السارق في الرابعة وترك الا ان ملكا روي عنه
 انه قال به وليس يشبه هذا طريقه وانما يكون الجديث مقدما على الراي
 اذا وقعت لنا دلالة بين الصدد المتقدم بيننا وبين الجديث فيقدم
 على الراي وقد نزلت المسئلة في زمان ابي بكر وعمر فرايا الا قصاص من
 الاجوار والعبيد واقفي به ابن الزبير وراي ابن المسيب في اخرون ابي
 جريان القصاص في التفريق بينهما وتعلق ابو حنيفة بقوله النفس بالنفس
 وهو لا يري شريعة من قبلنا شرعا لنا وهذه الآية وان كانت مطلقة
 فقد قيدتها الآية الاخرى بالمساواة وقيدتها السنة بالا يقتل مسلم
 بكافه والرق اثر من آثار الكفر فيعمل عمله اصله فيما يندري بالشبهة
 وقد قالوا باغرب منها وهو ان العدة تغل عندهم على النكاح في حين
 الاختيار واربع سواها وقد ناقض ابو حنيفة بالاطراف ومن لا يجري بينهما
 القصاص في الاطراف جري لا يجري بينهما في النفس

باب تزني المرأة مرتين

ذكر حديث الضحاك بن سفيان انه اخبر عن ابن المسيب عليه السلام كنية
 اليه ان وزني المرأة مرتين زوجها قال القوم ان عمر بن الخطاب كان
 يقول ان المرأة لا تزني مرتين زوجها حتى اخبره الصحابة ولم يكن
 كذلك انما نزلت المسئلة فتوقف فيها عمر بن قفل لناظر حتى ياتيه
 العلم فلما اناة قال به وزناه قوم عن علي بن ابي طالب وهو باطل بل

الصحيح عنه خلاف ذلك ونسب ذلك إلى أبي سلمة بن عبد الرحمن ولعله
ان صح عنه لم يسمع الحديث علي بن مهدي **الأصوي** وفي هذا الحديث
من العلم ان كتاب الرجل إلى الرجل كالسماع منه في وجوب العمل به
وصحة الرواية له وقد خالف في ذلك قوم من الأصوليين والمحدثين
لم يكن لهم بالاثار ذلك الا نثر وقد كانت كتب النبي عليه السلام تنسب
إلى لا فاق فيلزم العمل بها كما لو سمعوا منه وقد نفى الآية من كتب
النبي عليه السلام على هذا الحديث دفن سايرها وبلغهم القول بجميعها
في الفقه هذا اذا كان يقتل عمداً افاًما نجب ذلك ابتداء بعفو
الولي فلا يخفى فيه مبررات

باب القصاص

ذكر حديث عمران بن حصين ان رجلاً عصى بدارجل صحيح حسن
فيه ^{الاولي قوله ان رجلاً عصى بدارجل فأتى عبيده}
فسقطت ثيابه يقتضي من ائلف لاحد شيئاً لا بد له من ان يدافه
لفضرة دعتة إلى ذلك من ضرر دخل عليه من جهة المئلف عليه
فانه هدر كما لو حال محل على رجل لرجل قد نعه عن نفسه فهدر
فانه هدر وهي مسئلة خلاف كثيرة فليست هنا لك
الثانية قول النبي عليه السلام بعض احدكم اخاه كما ببعض
العجل ذكر علة الا ههنا ولم يذكر له انه هدر اما ان دم ابن ابي اس
روي عن شعبة عن قتادة عن زهراء بن اوفي عن عمران قال فيه لادية لك
وفي حديث يعلى بن امية عن النبي عليه السلام ذكره البخاري قال فاطماها
النبي عليه السلام **الثالثة** في حديث عيسى بن يوسف هذا عن شعبة
فايدة وهي قوله فانزل الله والجور قصاصاً فانما دسبت نزول الآية
الرابعة كان من حقه في الترجمة ان يقول باب في القصاص فهو به

أحق من الإبهام المحتمل للوجوب والنفي الذي يدخل في الوجوب حديث
ابن أن ابنه النظر لطمت جارية فكسرت شيتها فام من النبي عليه
السلام بالقصاص فهذا تعدي ابتداء من المتعدي فوجب القصاص
الخامسة لو كان ذلك من جماعة عاوا لوجب أن يقتصر من كل
واحد منهم وفيه ثلاثة أقوال الأول لا قصاص قاله ابن جبريل الثاني
فيه القصاص في النفس دون الطرف قاله أبو حنيفة الثالث فيها
القصاص قاله مالك والشافعي ه أما ترك القصاص فاهل الدماء
وتمكين الأعداء من الأعداء وأبطال لفائدة القصاص وحكمتها وأما
استقاطه في الطرف فالدليل على فساده أن النبي عليه السلام لده
في مرضه جماعة فلما افاق من غشيته قال لا ينبغي حدي في البيت الأول
غير العباس فانه لم يشهدكم وايضا فان له عدايتنا ونوز في الاطراف لا شط
القصاص فيها كما يتعاونون في الاغتصاب فوجب جريان القصاص فيها
لده عالم وصيانة لفائدة القصاص وحقيقته وحكمته فيها وقد
قتل عمر خمسة أو ستة برجل واحد وقال لو نال عليه اهل صنعاء
لقتلتم به ه ه

باب من قتل ذوا مال فهو

الحديث الاستناد ورد هذا الحديث بالفاظ مختلفة ورد بلفظ التز
وورد بقوله من اراد ما له بغير حق فهو شهيد وما صححنا من روي حديث
خنيش عن سعيد بن زيد من قتل دون دينه فهو شهيد ومن قتل دون دينه
فهو شهيد ومن قتل دون ما له فهو شهيد ومن قتل ذوا اهل فهو شهيد
الاولي ان السبل باسلامه يحترم في
ذاته كله دينا ودما واهلا ومالا لا يحل له احد ان تعدي عليه فيه فاذا
اريد شي منه من ذلك جاز له الدفع فيه او وجب على اختلاف بين

العلماء فيها يواد منه من دم او مال وتغير اهل الصبيح جواز الذبح
 لا وجوبه كما بيناه في غير موضع من كتب الفتن وغيرها ولا نطوق به
 هاهنا ولولم يكن من القدوة فيه الا عتق فانه لم يقابل على الولاية وهي
 دين ولا على النفق ولا على الالهل ولا على المال **الثانية** اذ اجاز
 له القتال عنه فلا يقصد القتل ابتداء فان امكنه الثوريع والوعظ
 بالقول فليبادر به **الثالثة** ان كان طلب المعتدي المال
 فلا تخلوا من يحون الذي يطلب بشيء او كثير فان كان كثير افا المسئلة
 قائمة وان كان شيرا انقال ملك وعينه يباوله اياه ويبغى به نفسه
 ما ولا ذلك من ضرر وقال عبد الله بن المبارك وعينه يباوله عن
 درهمين ولا يملكه وهذا الذي قاله ملك استجبات والواجب ما قاله
 عبد الله وسواءه **الرابعة** في ترتيب منازل المدفوع عنه
 فالمرتبة الاولى للدين وقد وقعت فيه المستأجرة عند خوف فانه
 وان كان اعظم حرمة فانه اقوي رخصة قال الله تعالى الا من اكسره
 وقلبه مطمئن بالايمان **المرتبة الثانية** الدم وامره بيده ان يشاء ان يسلم
 نفسه اسلمها وان شاء ان يدفع عنها دفع وتختلف الحال فان كان في زمن
 فتنة فالأفضل الصبر على البكارة وان كان مقصود اوحده والامر سواء
المرتبة الثالثة الالهل **المرتبة الرابعة** المال وهو اخرهن ووقع
 في الحديث تقدم المال على الالهل والامر كما رتبناه والله اعلم

باب القسامة

ذكر حديث سهل بن ابي حنيفة وهو يسنه ومحبصة المشهور فيه من
 الاحكام الاولى ان الحكم بالقسامة واجب كذلك كان
 السلف عليها حتى جاء ابن علية وسلم من عنده وهذه جملة بمقاصد
 الشريعة فان النبي عليه السلام لا يقول لاحقا ولا يعرض لاحقا

ولا تحكم الا بحق **٥** الثانية تدبر في هذا الحديث جوان
 الفسامة عن الحاضرين في الخصومة للكلام عن عبد الرحمن وموصا حبيب
 الدم واشاد النبي عليه السلام بكلام الاخير ليعلم الناس حق السن
 وما يجب له من التقدير **٥** الثالثة الشبهة المدعي في ايمان
 الفسامة وهو خلاف دعاوي الشريعة كلها وابو حنيفة اجراه
 على القاعدة وهو قوله البيئنة على المدعي واليمين على من انكر
 والشريعة خصصت في هذا الحديث ذلك العموم ولها ان تفعل
 ذلك وقد روي الدارقطني البيئنة على المدعي واليمين على من انكر
 الاب في الفسامة وفي ذلك حكمة وذلك ان القتل لما يكون غفلة
 وعلى سيرة تبدي فيه بايمان المدعي لاستحقاق القتل لراة
 للمتعدي والقتاب للدماء والحاقن لها ولذلك قلنا وهي الرابعة
 ان الفسامة توجب القود لقوله في الحديث خلفون وتستحقون
 صاحبكم وفي رواية دم صاحبكم وفي رواية خلفون على رجل منهم
 يدفع اليكم برئته وهذا يوجب وهي الخامسة ان يكون خيان
 النعير من الجماعة اذا وقعت عليها بالقتل الزمة للمدعي
 تقتضي ربي السادسة ان لا يقتل بالفسامة الا واحد لانهم ادعوا
 على اليهود فقال النبي صلى الله عليه وسلم خلفون على رجل منهم يرفع
 اليكم برئته وهذا نص **٥** السابعة انه ذكر صفة الحكم بين
 المسلمين واليهود كما هو في حق المسلمين بينهم فصلا في ان
 الحكم الواقع بين الكفار والمسلمين جار على حكم الاسلام فان وقع
 بين الكفار خاصة وهي الثامنة فاختلف لفظ فقال الشافعي
 يحكم فيه حكم الاسلام وظن قوم من اصحابنا انه يحكم فيه بحكم
 الكفار وهذا غلط بين وهذا مبين في مسألة رجم اليهود بين

٤٧
والصفا والمروة ووقف هاهنا وحته ان تصلي فيها البدر وقد قيل وحته
ان يقال انها دين الله كله وقد قيل الصحيح انها مناسك الحج التي فطن
لها ابراهيم خلق الله له العلم بها خصت بهذا الاسم **الثانية**
قوله علي رث من ارض ابراهيم فلتسبه اليه والبيت موضوع في الارض من
خلقت وفي لاسرا يلبث ان لا يموت طاف به ومن بعده من الانبياء الى ابراهيم
حتى السقينة بنوح وخلق ابراهيم ان تسكن به عليه واستوفى له علمه

الثالثة قوله الحج عرفة ذكره ابو عبيد بن راية عبد الرحمن مهدي
عن شفيق مرة واحدة وذكره الدارقطني عن ابي حمزة النخعي عن شفيق
فكره مرة من نكيد قال علماءنا معظم الحج وركن الحج والذي
عندي فيه نكتة حسنة وهي ان العرب كانت الحج على رث من ارض ابراهيم
مبدل ومن جملة التبديل فيه ما قالت عابشة كانت قريش ومن كان
على دينها وهم اكنمن يقفون بالمزدلفة ويقولون نحن قطبان الله يعني ابي سنان
حرم الله دامت وكان من سوانم يقفون بعرفة فان الله ثم افيضوا من
حيث افاض النار وهذا خطاب لهم باثبات ما الناس عليه وقد اهل
الناس ثم افيضوا من حيث افاض النبي باليار وهو جبل بالرواية والذرية
فلم يتسأل من حج بالنبي صلى الله عليه وسلم عن الحج اعتمد بالبيان الوقوف
بعرفة لما كان فيه من التبديل والتشبيب حتى يجمعهم عليه قولا وعملا
وفي الصحيح عن جبير بن مطعم قال اظلمت بعيري فطلبت به عرفة فرايت
رسول الله صلى الله عليه وسلم واقفا بعرفة قلت هذا والله من احسن ما
شأته هاهنا وهذا لما كان قبل الهجرة اذ قد بينا ان النبي صلى الله عليه وسلم
حج قبل الهجرة حتى **الرابعة** اختلف الناس بعد اتفاقهم على
ان الوقوف لاكن في زمانه فقال جماعة منهم ابو حنيفة والشافعي وقته
النها وقال طائفة وهم اقل عدد اوفته الليل قالت طائفة منهم احمد بن حنبل

فلننظر هنا لك **الناشئة** روي ابو داود وغيره ان النبي عليه السلام
 يراي اليهود فقال **يخلف خمسون منكم وهذا ضعيف لا يثبت اليه**
العاشرة يجوز لولي الدم ان يخلف على القسامة وان
 كان غائبا اذا ادعى له في ذلك طريفا وان لم تعذ حتى اذا تحقق
 عدم العلم عنده ترك اليمين لقول الولاة في حديث القسامة كيف
 يخلف ولم يشهد في رواية كيف يخلف على الغيب **الحادية عشر**
 في الحديث ان النبي صلى الله عليه وسلم قال للولاة في الدم اما ان يروا
 صاحبهم يعني اليهود واما ان يوذنوا يخرب وهذا يدل على ان الذي
 يستحق بها الدية فلنا انما رجع النبي عليه السلام الى الدية تسكيना
 للحال لندفعها لليهود فذكر في الفتنة ثم ورد ان رسول الله عليه السلام
 من عنده مراعاة لحفظ العهد الذي كان بينه وبين اليهود **الثانية**
عشر روي النبي عليه السلام اليهم الدية من الصدقة فانهم كانوا
 يحاوون **الثالثة عشر** وعشر واعطاهم بغية نقد من فيه روي
 الشافعي في قولهم ان الصدقات تقسم على النسوية واذا لم تكن النسوية
 في الصدقة واجبة على ايجاد الاصناف فذلك اصل الاصناف

ابواب الحدود

ذكر حديث علي رفع القلم عن ثلاث عن النائم حتى يستيقظ وعن
 الصبي حتى يشب وعن المعتوه حتى يفيق وروي عن الصبي حتى
 يحلّم وقد روي عن ابن عباس عن علي موقوف ما قوله وقد ادرك
 الحسن عليا شيئا لا حل لم فعل له شيئا عامنه وقد روي عن الزمري
 محمد بن المنثني عبد العزيز بن عبد الصمد عطاء بن السائب
 عن ابي ظبيان ان عمر بن الخطاب رضي الله عنه اتى بامرأة قد زنت
 معها ولدها فامر بها ان ترحم فمر علي بن ابي طالب بها فارسلها

وقال هذه مبتدأة بني فلان ثم قال والله لقد علمت ان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم قال رفع القلعة عن ثلاث عن النابير حتى يستيقظ
 وعن المبتلى حتى يعقل وعن الصغير حتى يكبر هذه مبتدأة بني فلان
 فما يدريك لعلها انما احذوهي لا تعقل وروي للنسائي ما يعقوب
 بن ابراهيم الدورقي ما عبد الرحمن بن مهدي ما حماد بن سلمة عن حماد
 عن ابراهيم عن الاسود عن عائشة عن النبي عليه السلام قال رفع القلعة
 عن ثلاثة عن النابير حتى يستيقظ وعن الصغير حتى يكبر وعن
 المجنون حتى يعقل ويغيب وهذا صحيح من غير كلام وقال ابو عيسى
 في حديث علي انه حسن عزيب **الاحكام في** **الاولى**
 حضرت في جامع الكليفة بنهر معلى قد حضر به الخطيب
 ابو المطر حامد بن زجاج المعدادي الاصفهاني حاجا في مجلس ابي
 سعد المحرمي جدانية اصحاب جده فسئل على العادة بعد صلاة الجمعة
 عن اسلام الصبي القاها طالب من الحلقة فاجب ابو سعد المحرمي
 بانه لا يصح فسئل عن الدليل فقال له انه غير مكلف فلا يصح اسلامه
 كالبالغ فقال له الخطيب ابو المطر فولد غير مكلف ان اردت به
 ارتفاع قلعة المواخذة فصحيح وان اردت ارتفاع قلعة الثواب لم يسلم
 فانه تكتب له الطاعات ولا تكتب له السيئات وقد قال النبي
 عليه السلام للسايل اذا حج قال نعم ولك اجر وقال من وهب بال صلاة
 لستبع واحد يوهب له عشر وافرغوا بطنهم في المضاجع واذا كان
 فلم الثواب يحوي له فاجل انواع الثواب كلمة الاسلام فكيف
 يقال انها تقع منه لغوا وتقع صلاته وجهه معتمدا بهما في بطل الثواب
الثانية قال الشافعي لا يصح اسلام الصبي ونصح صلاته **و**
 عن الغرض اذا بلغ في ثلث الوقت فكيف تجري نفل الصلاة عن

عليه

فرضها ولا يعنى بالسلام غير واجب فان قيل ان السلام
والصلوة شرع منها فنحن وفعل كذلك شأن العبادات هذا
لا ينفع وينتقض عليكم بنجد يد الاسلام فانه فعل من غير
الثالثة اذا قلنا ان اسلامه يصح واختلف لنا في ذلك هل كل
نفس صحتها ام لا وقد روي عن علمائنا انه ينتظر به الى البلوغ
فان اقام على ركنه قتل هو قتل الاني حنيفة وفان عن علمائنا لا
نعين تلك الوردية ولا ذلك الاسلام والمسئلة في كتب الخلاف محله
لانها طويلة طويلا الرابع قال علماءنا قد روي عن بعض
ان المراد من بعض طلاقه ويقام عليه الحد فعلى هذا يعنى اسلامه
وردته وتحقيقه ان النبي عليه السلام قال حتى نختل فاعلى هذا كلام
وقال حتى يشهد او حتى يكبر على ما قد منا من اختلاف الرعايا ان ذلك
نختل التبيين المحقق فتراعي حينئذ المراهقة ومنها هنا نشأ الخلاف
والصحيح اعتبار البلوغ فانها العلامة المتيقنة المحققة
الخامسة اختلف الناس في تصرفات الصبي فقال مالك ومن حنيفة
في صحبته وقال الشافعي هي باطلة ونكتة المسئلة ان الشافعي
راعي التكليف وراعينا نحن التبيين وموقع اخلاق اذا ذن له واليه
والحق عليه على قول الله تعالى وابتلوا البتاني حتى اذا بلغوا النكاح
والبلوغ فان تكون بالاذن في التصرف وتكون الآية خاصة للمجنون
السادسة قال ابو عيسى عن عابشة مرفوعا وموافقا وموافقا
ادروا الحدود عن المسلمين ما استطعتم فان كان له مخرج فخلوا
سبيله وانما يخرج رد الحد ما لم تجب وتستقر شروطه وانما
معني ادروا وجوبه اي نظروا فيما يمنع من وجوبه وقد روي ادروا
الحدود بالشبهات ولم يصح السابعة من اطلع على رجل

ورق
١٦
ص ٢٤



وقتها الليل والنهار اي وقت منهما اجزاء وقد بينا التحقيق فيها في مسائل الخلاف
 ونكتته ان النبي صلى الله عليه وسلم ليس له في ذلك قول الا واحدا
 وهو حديث عروة بن مضر عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة وهو من لوازم
 الصحيحين وان لم يخرجاه وفيه من صلى معنا هذه الصلوة يعني الصبح
 بالزلفة وقد وقف بعد ذلك بعرفة ليلا او نهارا فقد تمت حجة **هـ**
 وقد روي فعلة في الصحيح انه اقام وصيا الظهر حين زافت الشمس ثم اقام
 فصلي العصر ولم يصل بينهما ووقف بدعوا حتى غربت الشمس حينئذ دفع
 فاما من قال ان الغرض النهار فلانه وقف فيه واما من قال الليل فلانه لم يسرح
 من موقفه حتى دخل واما من قال كل واحد منهما الموقوف فليقله ليلا او نهارا
 وهو الذي يصح في الدليل وغيره تكلف وقد بيناه في مسائل الخلاف وقد لم
 احكامنا ان يعلقوا في ذلك بحديث قيس بن حزيمة ان النبي صلى الله عليه وسلم
 خطب فقال عشية عرفة ان المشرق حين كانوا يدعون قبل غروب الشمس
 حين يقيم باركس الجبال وان اندفع قبل غروب الشمس فلا تجملونا ولم يصح
 ليس في الباب حديث صحيح يحال فلا يلتفتوا اليه فجامعهم من هذا ان لا يفضل
 فعل النبي صلى الله عليه وسلم وان وقف ساعة بعرفة ليلا او نهارا **انحزي**
الخامسة في تعيين الموقوف لا خلاف انه عرفه وبني معلومة الحدود
 عندهم اوها من القبلة العلم الى الوادي الى الجبال ما عدي وادي عرفة الى
 ثمان الى كبك ولا شنتك لا بالعين وفضلها حيث وقف النبي صلى الله عليه
 وسلم وبه وفقت والحمد لله لان الخليفة اخذه في ذلك العام واصحابه فكان منهم
 فوقفنا معهم ولما حاز وقت صلوة العصر دفع الحاج كله الا الحليفة في
 حملته وابن ابي هاشم فانهم وقفوا حتى غربت الشمس ليخرجوا عنهم عن خلاف
 العلماء وكان ذلك من نعمة الله علينا بانهم لو دفعوا نهارا لم يمكننا البقاء
 دونهم المخوف فكان جنتا حينئذ مختلفا فيه فان وقف جد بعرفة خلت

في هذا الناس والاشهر انه لا يخزي وعن ملك روايتان جدا هما لا تخزيه والاخرى
تخزيه وعليه دم والارثاع من بطن عزة لم يثبت **السادسة**
في قوله لعروة وغيره من ادراك معنا هذه الصلوة وقد وقف قبل ذلك
بعرفة فقد تم حجة دليل علي ان المبيت بالمزدلفة ليس بواجب فاما الوقوف
بالمزدلفة فان جماعة قالوا من لم يقف بالمشعر الحرام فلا يحج له تغلقا بلفظ
الحديث وهو قول الثوري والاوزاعي وحماة بن ابي سليمان قال ملك وابو حنيفة
والشافعي واحمد عليه دم في تعصيل يديهم وتعلقوا بان النبي صلى الله عليه وسلم
قدم ضعفه اهله بليل فلو كان صلاة الصبح مع النبي صلى الله عليه وسلم اصلا
في الحج ما اذن له حدي تركها ولكن لا بد من الوقوف بها لان النبي صلى الله عليه وسلم
بان بها ولا انها مذكورة في كتاب الله قال فاذا افستتم من عرفات فاذكروا
الله عند المشعر الحرام فذكر الوقوف بعرفة حبرا وذكر الوقوف بالمشعر الحرام
اترا وقد ذكرها النبي صلى الله عليه وسلم في حديث عروة مع عرفة فلا بد منها
وهي عندي ركن في الحج كما قال الاوزاعي وحماة والثوري وانما عني بالركن
الوقوف لا مجرد الكلام **السابعة** اذا بعرفة ولم يعلم بها فزوي عن
ابي حنيفة والشافعي انه يخزيه لقوله عروة النبي صلى الله عليه وسلم ما تركت
من جبل الا وقعت عليه لانه لم يعلم الموضع الذي يوقف فيه فوقف في الكل
وهذا ليس بدليل لان هذا وقف بالنية فصادف الموقف وانما الحجة لهم ان النية
في العبادات انما تلزم في اوابليها ثم اركانها فستلزم تلك النية ولا يلزم فيها استيناف
النية **الثامنة** اذا خطا فوقف قبل يوم عرفة او بعد فاختلف
العلماء اختلافا كثيرا ما له اربعة اقوال **الاول** لا يخزي لا قبل
ولا بعد قاله ابو ثور **الثاني** يخزي قبل وبعد قاله عطاء والحسن وابو حنيفة
وروي عن ابن القاسم وسحنون **الثالث** يخزيهم يوم النحر ولا يخزيهم يوم
التروية قاله ملك واحد فوي الشافعي قد نزلت هذه المسئلة في زمان عمر

بن الخطاب وفي سنة اربع مائة والصحيح اجزاؤها قبل وبعد لما في ذلك من
المنشقة على الحلق **التاسعة** اذا انشروا في الوقوف ثم طردتم الفتنه
كما جرت في سنة العلوي اجزاها ذلك كمن منع عن الصلوة بفعله اجزته
بالسنة وقد قدمنا عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال صوموا يوم تصومون
واصحاكم يوم تفحون اشارة الى انه اذا صمتتم من الزمكم او صبحتم مني لزمكم في
الظاهر ثم بدا خلاف ذلك انه امر وقد مغي فامسا الصوم ببقية اليوم لحقيقته
وقد اختلف الناس فيه وامرنا بحج نيمضي لمنشقة اعادته **العاشرة**
قوله واردي اسامة يعني علي غيره كما اردف الفضل في اليوم الثاني وقد
كذب بعض الموارخين في هذا الحديث بكذبه بحقيقة قال ابن العربي لما
اردى النبي صلى الله عليه وسلم اسامة بعد استظاره وقيل لهم هذا حبه وكان
استودا غطس اضرهوها في انفسهم حتى اردوا من اجلها وهذا شيء ما انزل
الله به من سلطان ولا حدثت به نفس انسان **الحادية عشر** قوله
في حديث علي وجعل بيني وبينه علي هيئته كأنه نصبها ورفعها وخفضها
اي استكنوا وارتفعوا في الصحيح يشير اليهم بسوطة وهذا دليل على ان الاشارة
لمن بعد عمل الكلام وكذلك لمن قرب لانه كان منهم بعيد عنه وقرب منه
الثانية عشر قوله والناس بغير بون يميناً وشمالاً يعني الابل وكذلك
رواه شاذان وحسن عن ابي احمد في مسند سفيان الثوري وفي حديث البرقي
لا يلتفت اليهم وقد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ليس الابل بالاضاع
اي بالاسراع ولقد افضنا من عرفان بعد غروب الشمس ولم يكن اسراعاً وانما كان
عدواً **الثالثة عشر** ان روايته من روي يلتفت اليهم بالاستقاط كلمة
لا اصح لانه كان نظراً اليهم بغير بون الابل يوجهون ويشير اليهم يميناً وشمالاً
السكينة السكينة **الرابعة عشر** قوله ثم اتي جمعاً فصلي الصلواتين
في الحديث الصحيح عن اسامة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم دفع من عرفته

حتى اذا بلغ الشعب ثل قال ثم توضأ فلم يستبغ الوضوء فقلت له الصلاة قال
 الصلاة امامك في المزدلفة فاستبغ الوضوء ثم اقيمت الصلاة ثم صلى المغرب
 ثم اناح كل انسان بعيره في منزله ثم اقيمت الصلاة فصلى ولم يصل بينهما ولا على
 اثر واحدة منها وفي الصحيح عن عبد الله بن مسعود حج عبد الله فاني المزدلفة
 حبي الاخان بالعمرة او قريبا من ذلك فامر رجلان من واقام ثم صلى المغرب صلى
 بعدها ركعتين ثم دعا بعشائه فتعشى ثم امر ابي فاذن واقام قال عمرو بن لحي
 شيخ البخاري لا اعلم الشك الا من زهير يعني شيخه ثم صلى لعشائه ركعتين فلما كان
 حين طلع الفجر قال ان النبي صلى الله عليه وسلم كان لا يصلي هذه الساعة الا
 هذه الصلاة في هذا المكان من هذا اليوم قال عبد الله هما صلاتان تحولان عن
 وقتها صلاة المغرب بعد ما ياتي الناس من المزدلفة والفجر حين يزرع الفجر قال
 رايت النبي صلى الله عليه وسلم يفعلوه وفي مسلم عن الامام عن عمارة عن عبد الرحمن
 بن يزيد عن عبد الله قال ما رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة الا
 لميقاتها الا صلاتين صلاة المغرب والعشاء يجمع وصلي الفجر يومئذ قبل ميقاتها
 قال القاضي ابو بكر بن العربي الاكثر من هذه الروايات انه صلاهما باقامة واحدة
 ولم يذكر انا وقوله توضأ فلم يستبغ الوضوء في كتاب مسلم وضوالدين بالمبالغ
 ولم يذكر فيه انه توضأ مرتين وانما ذكره وضوا واحدا فيجتمعا هذا الوضوء
 الثاني المروي في هذه الطريق ان يكون وضوا واحدا لحدوث طرايينهما
 ويحتمل ان يكون لم يكمل الوضوء في المرة الاولى فاكمله في الثانية قبل
 يحتمل ان يكون الوضوء الاول الاستنجاء والثاني وضوء الصلاة والا دل صحيح
 من انه لم يتوضأ والتاويل الاول صحيح في معنى توضيه وانه كان لتجد حدث
الخامسة عشر قوله الصلاة امامك فان صل قبل المزدلفة المغرب
 والعشاء فاختلف الناس في ذلك على ثلاثة اقوال قال ابن القاسم بعيد
 لان النبي صلى الله عليه وسلم ضرب لهما ميقاتا وقال شهب بعيد العشاء

وحدثها ان صلاحها قبل مغيب الشفق لا نه قول النبي صلى الله عليه وسلم الصلوة
 امامك فحمله الرفق والرخصة لا الوجوب والالزام وقد قيل ان صلاحها بعرفة
 اجزاء قاله ابو يوسف ومحمد في احد قوليهما وليس مذهبهما انما المعروف
 في كتبهما انه ان صلى المغرب في الطريق اعادها في المزدلفة عند ابي حنيفة
 ومحمد ما لم يطلع الفجر وقال ابو يوسف لا يعيد بها هذا صريح مذهبهم
 وله نكتة بدعية وهي ان النبي صلى الله عليه وسلم قال الصلوة امامك يعني بالمزدلفة
 بعد مغيب الشفق فاذا طلع الفجر فان الزم القضاء لا يكون عملا لحديث اسامة
 وانما يكون عملا بغيره والقضاء بعد الوقت مثل القايث لا عينه فيفتقر الى ليل
 والصحيح ان يصلحها حيث قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فمن تعداه فهو من
 عمله رديه **السادسة عشر** بوذن لهما ويقم لهما قاله ملك وقال
 ابو حنيفة بوذن للابوي ويقم للثانية خاصة قال الثوري يصلحها باقامة
 واحدة وقال الشافعي يصلحها باقامة واحدة وقد قدنا الروايات
 في ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم فكل مذهب وافقر وايقن هو صحيح وكل ما خالفه
 فهو فاسد **السابعة عشر** قوله حتي في فرج يوقف عليه فقال هذا
 الموقف وجمع كلاهما موقفا وخبث في بطن محشر حتي اجاز الوادي قال ملك
 اذا نزل بالمزدلفة ولم يقف بالمشعر هدي عليه وان وقف بالمشعر ولم ينزل
 بالمزدلفة كان عليه الدم وقد تقدم الخلاف فيه والذليل عليه **الثامنة**
عشر قوله اردف الفضل فيه وفي ارداف سامة (كوب) لا شين علي
 الذابة **التاسعة عشر** قوله صرف وجه البضل وقال شاذ
 وشاذة فلم امن الشيطان ان ليل علي ان النظر الي ذان المرأة المشغبه ليس
 نجاس لان النبي صلى الله عليه وسلم لم يزوجوه عنه وانما صرف وجهه ليل تستقبل
 الاعين فيكون منها رسالة الي الغلب **فان قيل** بل كانت منكشفة الوجه
 لاجل الاجوام **قلنا** بل كانت مستورة لاجل الرجال وانما تسئل النفات

ولا يتعدى وكذلك ورد في غير هذا الخبر ينسب لغيره **الموفية عشرين**
 ماوله يأتي الجمره يعني الثانية وذلك من دفعه قبل طلوع الشمس فوصل الى الجمره
 بعد طلوعها وكذلك في السنة فاما نحن فوقفنا بالامير حتى طلعت الشمس وحينئذ
 وقعنا من قرح الى الجمره **الحادي عشر والعشرون** قال ثم اتى المنحدر
 فقال هذا المنحدر ومنى كلها منحدر فمن حفر في غير منى للحج او في غير مكة للجمره لم يجز
 وقال ابو حنيفه والشافعي بخبريه اذا دنا منه في الحرم وكما جعل النبي
 صلى الله عليه وسلم للحجر زمانا كذلك جعل له مكانا فلا يتعدى به مكانه كما
 لا يتعدى به زمانه **الثانية والعشرون** نرى الحمار يشترط حي الحذف
 كما روي عنه جابر وغيره وقد ذكره ابو عيسى **الثالثة والعشرون**
 نرى جمره العقبة اذا طلعت الشمس فمن اخرها الى قبل الزوال جواه والافضل
 ان يرمي في وقت رماها رسول الله صلى الله عليه وسلم فيه وامره كما رواه ابو عيسى
 وغيره ومن استغل الوادي لامر اعلاها كما فعل الذي انزلت عليه سورة البقرة
 فاذا كان في اليوم الثاني رماها كلها وما بعدها بعد صلوة الظهر **الرابعة**
والعشرون يرميها راكبا فقد روي النبي صلى الله عليه وسلم الجمره العقبة
 راكبا ويومها ماشيا فقد روي سائر الجمار ماشيا وقد رايت امرئ يرمي
 جمره العقبة راكبا من بطن الوادي الى اعلاها وفي الصحيح كما ذكره ابو عيسى
 لما اتى عليه عبدالله بن مسعود جمره العقبة استبطن الوادي وجعل يرمي
 الجمره على حاجته الا بمن ثم رمي بسبع حصيات يكبر مع كل حصاة ثم قال والله
 الذي لا اله غيره من ههنا رمي الذي انزلت عليه سورة البقرة وقد بين ذلك
 كله ما روي عن عابثة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لما جعل رمي الجمار
 والسعي بين الصفا والمروة لا قامه ذكر الله **قال** الفقيه الامام
 ابو بكر بن العربي والله يذكر بالقول والفعل وهو مستبح بكل لسان
 وكل فعل في كل زمان ومكان ومحل كان ومن كان يستبح له السموات السبع

والارض ومن فيهن وان من شيء الا يسبح بحمده ونحمن والحمد لله تمدح وتسبح
اضغاف ما يسبح بعضهم ووز ما يسبح اكثرهم وبالا فضل واجل مما
يسبحه بعضهم على حد الاقوال في هذا خاصة اخبرنا البزار اخبرنا طاهر
حدثنا علي بن عمر حدثنا الحسين بن اسمعيل حدثنا ربه بن محمد
الهيثم بن جميل حدثنا محمد بن مسلم عن عبد الرحمن بن القاسم عن ابيه عن
عائشة قالت انما جعل الحصى للحصى التكبير تعني حصى الجمان قال علي بن
بن عمر وحدثنا الحسين بن اسمعيل بن سعيد بن يحيى بن ابي موسى بن ابي
عز الدين بن ابي نبيشة عن عمرو بن مرة عن ابن ابي شعيب الجدي عن ابي
شعيب قال قلنا يرسول الله هذه الجمان التي نرى بها في كل عام فحسب
تنقص فقال ما تقبل منها رفع ولو لا ذلك لوانتها امثال الجبال قال القاضي
ابوبكر بن العربي ولما وقفت عليها ورايت عظيم ما يرمى منها سالت عنها فقيل
الي ان السيل يحملها في كل عام فالذي صحح من ذلك ان منها ما يرفع ويقبل
ومنها والله اعلم ما يرفعه السيل وتحمل تقبل الله منها برحمته **الخامسة**
والعشرون عن ابي نضر عن الحسن بن الحسن عن ابي بصير عن ابي بصير
وسلم حجة الوداع فرايت بلادا واسامة واحدهما اخذ خطام ناقة النبي
صلي الله عليه وسلم والاخر ارفع ثوبه ليستره من الحر حتى رمي حمة العقبة
خرجه ابوداود وغيره وقد انكر ابو عمرو علي بن اسحق اكبوا وقال
اخرج لمن احرمته له وما بلغنا انه كرهه الاملك واحمد وفيما اذن لنا ابن فضيل
الدمشقي عن ابي بكر المالكي عن محمد بن عبد الله عن حماد بن سليمان عن
ابن الاعرابي واخبرنا القاضي ابو الحسن جازه عن
عن ابن ابي عمير قال حدثنا ابن هبم ابن حميد القاضي حدثنا الربيعي قال رايت
احمد بن المعدل الفقيه في يوم شديد الحر وهو صاح للمشمس قلنت يا ابا الفضل
فيه هذا من قد اختلف فلوا خذت بالتوسعة فانشا يقول

صحبت له كي استطل بظله ان الظل امسي في القيامة قالوا
فوالسفا ان كان سعيك باطلا وباحسننا ان كان حجتنا قضا

السابعة والعشرون

جاء قوم كل يقول ما اعتراه افنت قبل ان
اخلق تحت قبل ان اذني وقد اختلف الناس في ذلك فقال ملك ان خلق
قبل ان يرمي فعليه دم وان خلق قبل ان يخلق شي عليه وقال صاحبنا اني خيفة
بمنله وقال ابو حنيفة والثوري عليه دم في الوجهين وقال الشافعي لا
شي عليه فيها وهو الصحيح لان النبي صلى الله عليه وسلم رفع الحرج ولولم في ذلك
شي لبينه لاننا خير البيان عز وقت الحاجة لا يجوز ان وقع صار نسي كما
بيناه في اصول الفقه

الثمانية والعشرون

قوله ثم اني قول له ثم اني
البيت طاف وهو طواف الافاضة وتقدم في ذلك اليوم اجل لانه خروج عن
العبادة وقضاها على رأي لاكثر لا سيما وهو يوم الحج الاكبر على ما بيناه
في الاحكام وقال عبد الملك ربي حجرة العقبة ركن يفسد الحج بفسادها
وليس فيه اثر في القران وفي السنة فان اخل الطواف الي اخوذي حجة قال
الحسن بن عمار لانه اني به في شهر الحج فكان كما لو اني به يوم النحر وليس بعد

الثمانية والعشرون

قوله ثم اني رزم فترن من يد العباس وقال لولا ان يعلبكم الناس
عليها لترعت اي لاستغيت بيدي وشربت ولكي اخاف ان تلحق الناس
بي فاستقوني حتي تكون الولاية لكم مستتممة صحيحة

العشرون

قال ابو عبيد والد دعاءها ولم يذكر دعاء وقد
اندرج ذكر الدعاء فيما جلسنا من الاجاديت وليس في دعاء عرفة
حديث يمول عليه الا من سئل ملك عن طلحة بن عبيد الله بن كريب افضل
الدعاء دعاء يوم عرفة وافضل ما قلت انا والنبيون من قبلي لا اله الا
الله وما ذكره ابن حبيب وغيره من المغفرة فيه والفضل لاهله اجاديت

لا تتساوي سماعها **المؤيدة ثلثين** من غريب المسائل في هذا الباب
 ان رجلا يوم عرفة لوصلي الظهر وحده ثم صلى العصر في جماعة مع الامام قال
 علماؤنا بحريه وقال ابو حنيفة لا تجزيه ومنعقة ان هذا الوقت وهو
 الفراغ من الظهر في الحاجة جعل وقتا للعصر لا معنى لهما صلاحا فان جمعتهما
 وهو ما ثبت بخلاف القياس في سماعي فيه الصورة **قلت** ثبت لعني الفرق
 بالخلق فاذا صلى الظهر وحده وادرك الترتيق في العصر لم يمنع منه لانها واقعة
 بعد الفراغ من الظهر في الحالين فان كان ذلك شرطا فقد وجد الشرطان وان
 كان رقتا فقد ادرك الترتيق **باب**

الاشتراك في المذنب

قال الفقيه الامام ابو بكر محمد بن العربي رحمه الله اختصروا ابو عيسى
 مسائل الهدى ولم يوجبوا خارجا فوجي تركم عن البخاري ومسلم ما اتقنهما
 ترتيبا وثقيا وتصحيحا وجميع ما ذكر ابو عيسى منها اربعة ابواب
 بعد الاشتراك باب الاشعار وتقليد الغنم واذا عطي دركوب للبدن
 ولو اناب في عارضه معه لاستوفينا القول ببلان الاستيفاء قد وقع في
 مكانه واستولى عليه في مضائه من الاحكام والحديث **فالخبر**
 جعل الله الهدى قياما للناس ونسكا للذين فرأينا ان الله قد اراد للمذنب
 ومطية الى المحشر وقد روي كريمة عن ابن عباس قال صلى النبي صلى الله عليه
 وسلم الظهر بالمدينة ثم ركب فاني ذا الحليفة ثم ركبنا فبته فاشعرها
 في صفحة سنامها الا بمن وسلت لدم عنها وقلدها نعلين ثم ركب را جلته
 فلما استوت به على البيداء اهل بالحج وروا عن عائشة قالت كان رسول
 الله صلى الله عليه وسلم هدي من المدينة فاقبل فلا يد هدي ثم يبعث
 بيده فيقيم حلالا عندنا وفي رواية ثم يبعث بها مع ابي ثم لم يجتنب شيئا
 مما يجتنب المحرم **والعائنة** فيه ان الاشعار والتقليد سنة

وانكوه ابو حنيفة وقال انها مثله ويزوي ذلك عن ابراهيم النخعي لأن
رسول الله صلى الله عليه وسلم انما اشعرها ليدنيا لها ايدي المشركين وقد كانوا
يعظمونها ونجت نسبونها فلما استغفروا من الاسلام سقط ذلك وقد روي
ابن عباس النخعي فيه والرخصة عن عابشة في نكحه فرجح ابو حنيفة النكاح
لانه جهة المشله وهي حرام وتترك الذنب اولى من افتحام النكاح **فقلنا**
قد قلد رسول الله صلى الله عليه وسلم واشعر في حجته والاسلام اعز ما كان
ولا مشرك بخمرات العرب **تركيب** فاذا ثبت انه سنة اراها مية
وشعبية اسلامية فان الناس اختلفوا في جهتها فقال ملك بشعره
من الجانب الايسر وروي عنه الاعمش وروى قال الشافعي واحمد
واسحق وصاحب ابى حنيفة وقد روي عن ابن عمر انه اشعرها في الجانب
الايسر وفي الاعمش والاول اشعر عنه وقد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم
انه كان يدخل بين البعيرين من جهة راسهما فيصيب من جدهما الجانب
الايسر ومن الاخر الايسر ولو حتم هذا كان تعيضا من التناول والذي جرح
ان الاعمش اسن واسن **تركيب** والذي يقلد فعلان كما
جاء في الحديث رواه الكل والزمه اصحة وقال ملك لا نعل ولا حدة
وقال الثوري بخزي في القرية **تركيب** ونحو تقليده
في الطوبى بعد الاحرام كما روي ابو عيسى ان النبي صلى الله عليه وسلم
استوى مديه من قد يد قال ابو عيسى واصحه بن عمر من فعله
ومن المسائل الفارغة التقليد قبل الاشعار وبعده **تركيب**
قال ملك لا يقلد الفم وراه ابو حنيفة وقال الشافعي
تقلد به قال احمد واسحق وغيرهما وهذه سنة تجرد
بها الاسود عن عابشة رواها ابو عيسى ولم يروها غيره عنها
ولم يظهر في الصحابة والمعني فيه ان الشاة ان فارقتها صاحبها

لم تلبث ان تكون قريسة فالقلاية فيها قليله الجروي البعير لا يفتقر
 انما يخاف عليه من الخارب فتكون القلايد حماية له ورايت كثيرا من
 اصحاب الشافعي يزرع بنكته حسنة وبهي قوله ولا الهدي ولا القلايد
 لان القلايد بلا هدي ليست بشعبيرة فحقيقته ان تكون على الهدي
 وتقدر برها ولا هديا متقدرا وهو حقيقته واعتضد مذهبنا بفعل ابن
 عمر وكان اعظم الناس اقتداء رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان يعرف من
 اخباده الظاهرة اكثر مما تعرف عابثة فذلك من تقليد الغم عند عابثة
 خبرنا وطن حين اهري غما وابل ان الكل قلدوا ما لا يه فحموله على البدن
 وهي التي تحتجبها يعظم في القلوب موقعة من البدنة دون الشاة كالاشعار
 وهذا المعنى ولي لا اعتبار **تركيب** واما ركوب الهدي فقال
 ابو حنيفة لا يركب وقال الشافعي يركب وقال مالك يركب للصورة فاذا
 استراح نزل قال بن القاسم اذا ركبها لم ينزل وان استراح والاصل في
 ذلك الحديث الصحيح خرجه ابو عيسى والاما ما زو قد ابا ح له ركوبها مطلقا
 من غير ذكر ضرورة ولا امة وقد اخبرنا المبارك ابن عبد الجبار اخبرنا ابو الحسن
 بن المذهب حدثنا ابن حمدان عن عبد الله بن احمد بن حنبل حدثنا ابي بصير
 بن سعيد عن ابن جريج اخبرني ابو الزبير قال سالت جابر بن عبد الله عن
 ركوب الهدي فقال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول اركبها
 بالمعروف ذالحيت اليها حتى تجد ظهرا خرجه مسلم وقد قال الله سبحانه
 لكم فيها منافع الى اجل سمي ثم حملها الى البيت العتيق فاذن له في الانتفاع
 بها بعد ما صار شعيرة وتعلق اصحاب بني حنيفة بالاية قالوا ان الله نزل
 على الانتفاع بالبدن الى اجل سمي قبل المحل والاصل قبل المحل ضرورة فالاجل
 ان يجعلها بدنة والمحل ان تبلغ ماله والمنفعة التي تطوقه القرآن قبل بلوغها
 الاجل هو كونها بدنة وقد بينا ذلك في مسائل الخلاف وكلام النبي صلى الله

قد قطع العذ وجوز الوكوب وقال للمراجع فيه ويكمن اركبها فمن راجع في ذلك قالوا له والويل كلمة عذاب والويل كلمة حزن ولولا قول النبي صلى الله عليه وسلم اني عامدت ربي اى رجل لعنته او سببته فاجعل ذلك عليه صلاة ورحمة لكان هذا الرجل ملكا لجملة بان النبي صلى الله عليه وسلم ما امره بركوبها الا بعد عليه بانها بدنة يعيم براجعه لولا الجهالة والجهان **تركيب** فان عطبك لهدى فقد روي ابو عيسى حديث ناجية بن كعب صاحب بدن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال له انحرها واغمرن فعلها في دمه وحل بينها وبين الناس يا كلونها وكذا روي ابو عيسى ايضا عن ابن عباس في حديث دويب بن ابي قبيصة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم ارسل معه بدنة وقال له مثل ذلك وزاد ولا تاكل انت منها ولا احد من اهل رفقتك شيئا قال الفقيه الامام ابو بكر بن العزقي كانت هدايا النبي صلى الله عليه وسلم تطوعا ولا خلاف في ان هدي التطوع اذا بلغ محلة اكل منه صاحبه وتصدق بياقبه وقد نحر النبي صلى الله عليه وسلم بدنة وامر من كل بدنة يبضعه وطبخت فشرّب من مرقها ليكون اكله حراما من كل واحدة منها فان عطب قبل محله فلا ياكل منه صاحبه ولا وكيله وزاد في حديث ذويب ولا احدا من اهل رفقته وذلك بقي المنية وقطع للذريعة وهكذا قال فقهاء الامصار الاوزاعي والشافعي وابو حنيفة واحمد واشعق انه يحرم عنه وجلي بن الناس وبينه **تركيب** قال ابو عيسى فان اكل منه فقد اختلف العلماء هل يغرم مقدار ما اكل او يرم جميعه والتحكيم انه يغرم ما اكل ويتصدق به لانه المقدار الذي انلف اخبرنا ابو الحسن المياوكن بن عبد الجبار اخبرنا القاضي ابو الطيب اخبرنا الدراقطني حدثنا ابو هريرة محمد بن علي بن حمزة حدثنا احمد بن عبد الرحمن بن ابي زيد حدثنا محمد بن مصعب بن الاوزاعي عن عبد الله بن عامر عن نافع عن ابن عمر

عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من اهدي تطوعاً ثم عطيت فان شأه ابدل
وان شأه اكل وان كان نذراً فليبدل حديث ناجيه وذو بيل صحيح **تركيب**
فاما الاشتراك في الهدي فتثبت من طرق كثيرة واباه ملك فاما غلبت
احكامه الاجاديت قال هذا في التطوع والانصاف في المسئلة ان الاشتراك
لم يرد في الحديث الا في هدي التطوع فحمل الواجب عليه تعدي في القياس
وان كان فيه شبهة الا للاحاق ولحق رأي ملك ان ذلك رخصة فوقف على
موضعها والتطوع ليس في معنى الواجب فلم يلحق به ببداله بقيها هنا امران
احدهما ان الترمذي روي حديثاً اسحق بن منصور حديثاً هشام بن عمار
حديثاً الوليد بن مسلم عن الاوزاعي عن عبيد بن ابي كثير عن ابي سلمة عن ابي
هريرة قال دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن اعتمر من نسائه في حجة
الوداع بقرعة بينهن قال وشالت محمد عن هذا الحديث فقال ان الوليد مسلم
لم يسمعه من الاوزاعي اذ لم يقل حديثاً وانما اخذه عن يوسف بن الشفيع وهو
ذاهبت حديث وضعف محمد هذا الحديث الثاني ان النبي صلى الله عليه وسلم
نحو عن اوزاجه في عمرته ولم يصح ذلك ان ذلك عن هدي العمرة ولكن الحديث
مطلق ولم يذكر غيره فدل على ان ذلك كان عنها بالادلة لا ينقص الذكر
وقد ذكر ابو عبيد بن جريح عن النبي صلى الله عليه وسلم اشرك في الاضيئة
عن
في سفر بين اصحابه البقرة سبعة والجزر عشرة وهو حسن غيرت وقد
استوفيناها في مسائل الخلاف الهدي صله واحد في الواجب التطوع
وجات الستة في التطوع بالزيادة على الواحد وقد ثبت ان النبي صلى الله
عليه وسلم نحو ثلثنا وستين مائة سافرنا معه زعم بعضهم انه قصد ما سني
عمره وهي ثلاث وستون سنة بدنة عن كل سنة وربط اعلم وما اظنه كذلك
والله اعلم **باب الخلاف**

وَالْتَقَصِيرُ وَبَابُ التَّقْصِيرِ

وحلق النساء **قال** الفقيه الامام ابو بكر بن العزقي دعاني
 النبي صلى الله عليه وسلم للمحلقين وكثر الدعاء دعاني في خوالج الجبال للمقصود
 مرة واحدة وحلق راسه في حجة فذلك علي بن الحلق فضل وقد قصر
 عنه معوية بمشقص يعني في عمره فذلك علي جواز النقصين واختلف
 الناس في الحلق هل هو منسك من مناسك الحج او اباحة محظورة فقال
 الشافعي وغيره هو اباحة محظورة واختيار الملك لله شكر وهو الصحيح
 لان الله امر به فقال لتدخلن المسجد الحرام ان شاء الله امنين محلقين
 رؤسكم ومقصرين دعاهم النبي صلى الله عليه وسلم ومذا يدل علي ان الله
 قربه لا اباحة وايضا فانه قاضل بين المحلقين والمقصرين ولا تفاضل
 في له اباحة واما التفاضل في الثواب اخبرنا المبارك بن عبد الجبار
 اخبرنا طاهر بن عبد الله اخبرنا علي بن عمر حدثنا ابو محمد بن صالح
 ابراهيم بن يوسف الصيرفي حدثنا ابو بكر بن عبيد الله عن ابي عطاء يعني يعقوب
 عن صفية بنت شيبة عن ابي عثمان يعني بنت ابي شبيب عن ابي عبيد الله
 قال سئل النبي صلى الله عليه وسلم ليس علي النساء حلق لهما علي النساء
 النقصين **وقال** حدثنا محمد بن محمد بن محمد بن اسحاق الصغاني
 حدثنا ابو يونس عبد الرحمن بن يونس الجعفي سألته عن ابي
 عن ابن عمر في المحرمة تاخذ من شعرها مثل السبابة وروي عن ابن عمر
 في الاصلع بم الوصي علي راسه **وقال** الشافعي لا يلزمه وان قال
 ان الحلق يشترط قال ابو حنيفة انه واجب لانه فرض تعلق بالشعر
 فاذا زال عا د الى الاصل كالمنح في الوضوء وهذا بخلافه فان الغرض
 هناك تعلق بالواحد وكلمه من شعر وجلد راس في مسئلة الحلق
 تعلق بالشعر ولا شعر فاقتر **قال**

باب أطيب عند الرجال

القائم عن عائشة طيب رسول الله صلى الله عليه وسلم لأحرامه قبل أن تحرم
ولحله قبل أن يطوف بالبيت **قال** القاضي أبو بكر بن العزيم حديث
صحيح له وصح عن عمران المحرم إذا رمي جرة العقبة حله كل شيء إلا
النساء والطيب أخبرنا القاضي أبو الحسين أخبرنا الحوفي أخبرنا
الديلمي أخبرنا النخعي أخبرنا إسحاق بن إبراهيم حدثنا عبد الرزاق
أخبرنا معمر بن الزهري عن سالم عن أبيه قال إذا رمي وحلق فقد حله كل
شيء إلا النساء والطيب قال سالم فكانت عائشة تقول حله كل شيء إلا
النساء أي طيب رسول الله صلى الله عليه وسلم يعني لأحرامه قبل أن تحرم
ولحله قبل أن يطوف بالبيت وأخبرنا أبو الحسين الأزدي أخبرنا طاهر
الطبري أن الدارقطني أخبرنا علي بن أحمد بن العيثم البرازي عن علي بن حرب
عن أبيه عن حماد بن عمار عن أبيه عن أبي بكر بن عبد الله بن أبي الجهم
عن عمر بن عبد الله عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال إذا رمي وحلق وذبح
فقد حله كل شيء إلا النساء وقد رواه أبو خلد الأحمر وعبد الرحمن بن
ججاج عن أبي بكر بن عمرو بن حزم والججاج مضطرب قال الفقيه
الامام أبو بكر بن العزيم هذه مسألة مشككة قد ما اختلف السلف فيها
على أربعة أقوال **الأول** أن من رمي بحجارة حل له كل شيء إلا النساء والطيب
الثاني إذا ملكه والصيد لقول الله لا تقتلوا الصيد وأنتم حرم **الثالث**
وهذا بعد حرمانه **الرابع** قال عطاء إلا النساء والصيد لأن الطيب حل بفعل
النبي صلى الله عليه وسلم ونفي النساء والصيد على تحريمه **الرابع** النساء
خاصة وهو قول الشافعي وهو حديث عائشة وهو الصحيح وبه قال ابن
عناير وطاوس وعلمته **من يقطع التلبية**

باب

ذكر ابو عيسى الحديث الصحيح عن ابن عباس عن الفضل بن عباس قال ارد في
رسول الله صلى الله عليه وسلم من جمع الى ميني فلم يزل يلبى حتى رجم الحجرة
قال القاضي ابن العزني قال الشافعي واحمد واسحق والبغداديون
من اصحاب ملك وروي عن ملك يقطع النسيئة اذا راج الى الصلوة يوم
عرفة وفي كتاب محمد قال اذا وقف وهذا كلها الا واصحها حديث الفضل

والمروزي

باب ما جاء في طواف الزيارة بالتيك

ذكر ابو عيسى حديث ابي انس عن عائشة واهل بيته عن النبي صلى
الله عليه وسلم اخر طواف الزيارة الى البيت وروي عبد الرزاق اخبرنا عبد الله
ومار بن عمر عن نافع عن ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم افاض يوم
النحر ثم رجع فصلى الظهر بمكة وروي حاتم بن اسمعيل حدثنا جعفر بن محمد
بن علي بن حسين عن ابيه قال دخلنا على جابر بن عبد الله فذكر الحديث
وقال افاض رسول الله صلى الله عليه وسلم الى البيت فصلى الظهر بمكة فاني علي
بني عبد المطلب يستقون بزمزم فهدى ثلاث روايات مختلفة صحيحة
وروي عن الترمذي انه قال سمعت محمد اهل سمع من ابن عباس وعائشة
فقال اما سمعاه من ابن عباس فصحيح واما من عائشة ففيه نظر وقد قال
ملك بلغني ان بعض اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم كانوا ياتون مراهقين
مسفوفين للحج ولا يطوفون ولا يشعرون ثم يقدمون مني فلا يفيضون منها
الى اخر ايام التشريق ياتون بالمشجد ويدخلون ويطوفون بالبيت ويسعون
ثم ينصرفون وقد ثبت في الصحيح عن عائشة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
اراد من صفة بعض ما يريد الرجل من الله فقالوا انها حايض برسول الله
قال وانها لما استنافتوا برسول الله انها رأت يوم النحر قال فليست فاعلم

واما انا فخرجت مراهقا من ذات عرق الى الموقف لبيلة عرقه نصف الليل
 واصبحت بها ووقفت من الزوال يوم الجمعة سنة تسع وثمانين واربعمائة
 ثم دفعت بعد غروب الشمس على قرح فلما علمت الجبال دفعتنا فرميت الجمرة
 ودخلت لغديته كانت علي ثم دخلت مكة فطغت وشعيت واصلت
 بها الطر فياربنا تقبل منا انك انت السميع العليم

باب حح الكسبي

ان الله سبحانه بحكمته البالغة وارادته النافذة الزم الخلق الاشارة
 وجعله علامة على السعادة والشقاء وخفف عنهما الاصران احرا عنهما النهي
 والامر حتى تتبعته له القوة وتكفل له شروط المعرفة وفي اشارة ذلك وهبه
 من فضله ان جعله من مستحق الثواب واهله وان لم يدرك ذلك بعقله
 فرفعن اليه امرأة صبيها لها في محفة فقالت المذاحج قال لها نعم ولكن احسن
 وجه المتأين مع النبي صلى الله عليه وسلم وهو من اعوام تسعة ورجع ابن عباس
 دون الحكم وهو تعليل بكنين النوع الاول والثاني والثالث في جملة الحاج
 وبثبتهم عليه ويشرفهم فضلا من الله ونعمة والله عليهم حليم وقد تقدم
 في صلاة الصبي تحقيق ذلك كله على التفصيل قال الامام الحافظ بن العربي
 فاذا حج بالصبي فان استطاع ان يلبي وبري ويطوف ويسعى ويقوم بمنازل
 الحج فعلا علمها وان لم يمكن في ذلك الحج ربي عنه وطيف به ولم يثبت حديث
 انه يلبي عن النساء فثبت علم عليه

باب الحح عن الشيخ الكبير

والمثبت ذكر ابو عيسى حديث الحح عن الشيخ الكبير وهو صحيح في
 الحج عن الشيخ الكبير وهو باب كبير واصل عظيم واختلفت فيه
 الاجاديت فالذي تحصل منها خمسة **الاول** حديث ابن عباس عن الفضل
 اخيه ان امرأة من خثعم قالت يرسل الله ان ابي ادركته فريضة الله في الحج

وهو شيخ كبير لا يستطيع ان يستوي على ظهر البعير قال جعي عنه **هـ**

الثاني حديث ابن عباس عن حصين بن عوف ان رجلا قال بن سول ان

ابن شيخ كبير وعليه حجة الاسلام ولا يستطيع ان يركب الا معروضا

فما نرى قال حج عن ابيك **الثالث** حديث بن بريدة جات مناة الى

النبي صلى الله عليه وسلم فقالت ان ابي مات ولم تلح افا حج عنها قال نعم حج عنها

الرابع حديث ابي رزين العقيلي ان النبي صلى الله عليه وسلم فقال ان ابن شيخ

كبير لا يستطيع الحج والعمرة ولا الطعن قال حج عن ابيك واعتمر **هـ**

الخامس خبرنا المبارك بن عبد الجبار اخبرنا القاسم ابو الطيب الطبري

حدثنا الدارقطني حدثنا علي بن مبرور حدثنا عيسى بن شاذان حدثنا اسمعيل

بن نصر حدثنا عبد بن راشد ثابت الباني عن انس بن مالك ان رجلا جاء الى النبي

صلى الله عليه وسلم فقال هل لك ان حج قال اريد ان اعلي ابيك ديننا فقصته

عنه لا يقبل منه قال نعم فاحج عنه **هـ** قال وحدثنا القاسم بن الجاهلي **قال**

ابو امية الطرسوسي ما ابو خلد الاموي ما ابو سعيد البقال عن عطاء بن

ابي رباح عن زيد بن ارقم قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا حج

الرجل عن والديه تغبل منه ومنهما واستبغشوا ارواحهما من السماء ولكن

عند الله بواو في رواية وكان له فضل عشرين حج **هـ** واخبرنا القاسم بن الحسن

القراخي اخبرنا الكوفي ابي البشير بوري اخبرنا النسي اخبرنا عبد الله بن

محمد عن عبد الرحمن بن سفيان بن ابراهيم بن عقبة والجوز بن مسكين

قواه عليه وانا اسمع واللفظه عن سفيان عن ابراهيم بن عقبة عن كريب

عن ابن عباس قال صدر رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما كانا لروكا لغتي قوما

فقال من انتم قالوا المسلمون قالوا من انتم قالوا رسول الله قال فاخرجت امرأة صبيحا

من المحضة فقالت الجذاج قال نعم ولك قال الامام الحافظ وهذا اصله منفق

عليه رج عن القاعدة المهددة في الشريعة في انه ليس للانسان الاماسعي رفا

من الله في استدراك ما فرط للمسلم بولده وتقبلته جماعة على انه واجب على
 الآباء عن الآباء وقد بينا ذلك في مسائل الخلاف وجملة الامر وتفصيله
 ان الشافعي يقول مع غيره ان المعضوب الذي له المال يلزمه ان يخرج عنه
 وليس في هذا الحديث وامثاله دليل على ذلك انما فيه الجرح على من الآباء صلة
 القرابة باهدار الحسنات اليهم هذا ظاهر لفظه وباطنه فاما توجه هذا
 الفرض على منته اوماله فلا ولا جاديت كلها على ما بيناه في مسائل الخلاف
 والله اعلم وقد بينا في كتاب الصوم كيف يصام على الولي الميت وهي اربعة
 معاني الصلوة والصدقة والصيام والحب فاما الصلاة فلا خلاف فيها انها لا
 ينوب فيها احد عن احد واما الصدقة فلا خلاف في دخول النيابة فيها والحب
 كذلك على تفصيل فيها واما الصيام فاختلفوا فيه كما قدمناه في كتابه
 ولما دخل العوض في الصيام من الاطعام وكان للنيابة والعوض مدخل فيه من
 وجه وقد روي عبد الرزاق عن الثوري عن سليمان النيسابوري عن يزيد بن
 الاصم عن ابن عباس ان رجلا سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال حج عن اي
 قال نعم ان لم تروه خيرا لم تروه شرا واعترض بعضهم على هذا الحديث في السند
 والمعني اما في السند فلا افراد عبد الرزاق به عن الثوري دون سابوا صحابه وهذا
 كثير في الروايات وهو ايضا لا يضر وكثيرا ما يكون الحديث عند الرجل فلا
 يحدث الا واحدا ولولا التطويل لقلنا عليك منه امثلة واما في المعني فقال ان
 هذا لا يصح لان النبي صلى الله عليه وسلم لا يامر بما لا ينفع وليس في قوله ان لم تروه
 خيرا لم تروه شرا قطع عما انه لا ينفع انما فيه عدم القطع في النفع به لانه لا شفاع
 شروطا كثيرة منها خلوص النية وهذا ونحوه هو الذي اوجب ان يكون تحت
 الرجا والله اعلم واما الحج ففيه التصريح اخبرنا ابو بكر محمد بن الوليد اخبرنا
 ابو علي الشستري واخبرنا ابو الحسن عياض بن سعيد العبدري في الاواخرنا القاض
 ابو عمر الهاشمي اخبرنا المولوي واخبرنا محمد بن عثمان اخبرنا عبد الله بن الوليد

٤
 لسردنا

اخبرنا ابن جنيث اخي نا محمد بن عبد الرزاق قال لا اخبرنا ابو داود

عن ابن عتيار عن النبي صلى الله عليه وسلم سمع رجلا يقول ليتك عن شبرمة قال من شبرمة قال اخ لي او قر يتي قال حججت عن نفسك قال لا قال حج عن نفسك ثم حج عن شبرمة وقد رواه الحسن بن عتبة عن عبد الملك بن ميثرة عن طاووس عن ابن عتيار فسمي التجل بلبشة ثم رجع فرواه عن شبرمة وهو الاصح والحسن بن عتبة مروي عن وكلم لم يذكر بلبشة غيره فلما جازت لنيابة في الحج مطلقا لاجنبي اولاد فاجري ان يكون بين الاب والابن ما بينهما من وكيد الحرمة ولزيم البر

والصلة والله اعلم ابواب

العمرة ذكر ابو عيسى في سبعة ابواب فاقول لا ابواب وجوب العمرة وهذا لفظ البخاري لانه يترادف واجبة وهو الصحيح فانه ليس في سقوطها اثر يوجب عليه ولا يرد ذلك من طريق المعنى كما حاوله علماء وانا وانما المستند فيها الاثار قال الله تعالى وانما الحج والعمرة لله وقد بينا ذلك في الاحكام واخبرنا المبارك بن عبد الجبار اخبرنا طاهر بن عبد الله اخبرنا الدارقطني اخبرنا اسمعيل بن محمد ابو علي الصفار وابوبكر احمد بن محمد بن موسى بن حامد صاحب بيت المال قال حدثنا محمد بن عبد الله المنادي ببغداد عن محمد بن عمر بن سليمان عن ابيه عن نجيب بن هجر قال قلت لابن عمر يا ابا عبد الرحمن ان اقواما يزعمون ان ليس قدس قال هل عندنا منهم احد قلت لا قال فابلقهم عني اذا القيتهم ان ابن عمر برار الى الله منكم وانتم منه برأتمعت عمر بن الخطاب قال فيها نحن جلوس عند رسول الله صلى الله عليه وسلم في اناس اذ جاء رجل ليس عليه ثياب سفر وليس من اهل البلد فخطبهم وركب بعلش بن ردي رسول الله صلى الله عليه وسلم كما تجلس احدنا في الصلاة ثم وضع يده علي وكسبني رسول الله صلى الله عليه وسلم

وسلم

تقال يا محمد ما الاستلام قال الاستلام ان تشهد لا اله الا الله وان محمد رسول
الله وان تقيم الصلوة ونوتي الزكاة ونحج ونعمرت وتغتسل من الجنابة وتتم
الوضوء وتصوم رمضان قال فان فعلت هذا فانا مسلم قال نعم قال صدقت
وذكرنا في الحديث وذكر في اخره فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم علي
بالرجل فطلبناه فلم نقدّر عليه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم هل
تدرون من هذا جبريل اياكم يعلمكم دينكم فخذوا عنه فوالذي نفسي
بيده ما شبه علي منذ اني قبل سرقي هذه وما عرفته حتى ولي له اسنان
صحيح ثابت أخرجه مسلم به **هـ** واما حديث جابر الذي ذكر ابو عيسى
فالصحيح انه موقوف من قول جابر وقد روي الدارقطني وغيره عن
ابن عباس ان الحج الاكبر يوم النحر والحج الاصغر العمرة واسنده عن
عمر بن حزم في كتابه لابي جابر رضي الله عنه وسلم الى اهل اليمن بلفظه وقد
تعلق علماؤنا بالحديث الصحيح الذي ذكره ابو عيسى ايضا دخلت العمرة
في الحج يايوم القيامة فلما حكم النبي صلى الله عليه وسلم بدخولها فيه سقط
وجوبها **قلنا** لو كان المراد هذا لسقط فعلها رائا وانما المعنى فيه ان
العمرة دخلت في زمان الحج الى يوم القيامة ردا على العرب الذين كانوا
يرون العمرة في الحج من الحجرات فجوز لحكم الله بدخولها معه في زمانه كما
تدخل معه في مكانه كما يدخل معه في قرانه وهذا بدعي وليس في فضل العمرة
حديث يعول عليه الا الذي ذكر ابو عيسى اما ابن عمر كان لهما واجبة
دواه عنه الدارقطني واخرج من بيت المقدس **هـ** واما احاديثه في العمرة
من التخييم والمجترانة فليبين ان الا حرام بالعمرة من اجل والجعراته اخر
الحرم واول الحل فذلك الشعيم وكذا كل عمرته عند العلم واما اعتباره في
ذبي القعدة مني اعمر فليبين ان ذلك فتح ما كانت العرب عليه من تحريم
العمرة في اشهر الحج ونسخه **هـ** واما عمرته في رجب فهي احري رواياته

هكذا

صنع

عليه

الذي تكون بها بيضة قالت ما اعتمر قط رسول الله صلى الله عليه وسلم في رجب
 وصدقت وحفظت اعتمر رسول الله صلى الله عليه وسلم عمرته في ربي
 القعدة وعمرته في شوال وعمرته في حجة وكذلك انكازه عليه ان
 يكون من ذوالالابطح سنة وانما نزل رسول الله صلى الله عليه وسلم لانه كان
 اسبح لخروجه **هـ** وانما حديث العمرة في رمضان فصحيح ما يصح وفضل
 من الله ونعمة اذ ركت العمرة منزلة الحج بالنضمام رمضان اليها قال
 ابو عيسى سالت محمدا عن حديث ابي اسحاق عن الاسود بن يزيد هذا فقال
 هو مضطرب قال ورواه عبد الرزاق عن الاوزاعي عن خبي بن ابي كثير
 عن ابي معقل عن امه قالت قلت يرسول الله ابي اريد الحج فجزجمل فقال
 اعتمر في رمضان فان عمرة في رمضان تعدل حجة قال الامام
 الحافظ وقد روي فيسه تعدل حجة معي رواه ابو داود صحيح **هـ**

باب من كسّر اعرج

قال الامام الحافظ ابو بكر بن العربي رضي الله عنه يقال اعرج الرجل
 بعرج اذا غمر من شئ اصابه وعرج يوج اذا صار اعرج وقيل اعرج بعرج اشد
 العرجان اذا لم يكن خلقه ويقال فيه ايضا عرج ذكره ابن ذريرة **هـ**
 ذكر حديث الحجاج ابن عمرو ومن كسر اعرج فقد حل وعليه حجة
 اخري قال عكرمة فذكرت الذي سمعته منه لا يهجرة وابن عباسي فقالا
 صدق الحديث صحيح ثابت واختلف لنا في تأويله على ثلاثة اقوال **هـ**
الاول قال جماعة من السلف ابو جنيعة والشافعي واحمد والبخاري
 وهو قول علمائنا لا يخله الا الطواف بالبيت **الثاني** قال ابن مسعود
 بيعت يهدية وبواعده صاحبه فيوم ينحره حل هذا به قال العراقيون وعما
 وقال ابو ثور جل في موضعه في الجال **هـ** قال الفقيه ابو بكر بن العربي
 الذي عندي انه قد انحل الى البيت فحله حل العمرة الطواف والسعي

حتى يغني وان لم يقدر لطول مرضه وبعد دارة حل في موضعه وكان
بمثلة العدة وقد بينا ادلة العوايق في الاجسام والله اعلم

باب الاشتراط

في حديث جماعة يقوي هذا فانه قال لما النبي صلى الله عليه وسلم قول الله عز وجل
حيث حبستني ومن يقول بذلك دون ان يشترط يستغني عنه ومن لا يقول
بهذا الشرط لا ينفعد الشرط عنده فصان في المسائلين

ان الشرط لا يحتاج اليه وان الحكم كذلك **الثاني** ان الشرط ينفع
وهو وسط **الثالث** ان الشرط لا ينفع وهو اسقاط للاجاءة
بالجملة وذلك عسر **فان قيل** ان كان ذلك ثابت من التحلل شرعا

فما فائدة الشرط ولهذا متعلقا لشافعي وهو عسر قال العراقيون من
علمائنا ما لا ينفع مع عدم الشرط ولا يجب لا ينفع ولا يجب مع وجود الشرط

كالضلال والعدو **ما جاء في المحرم من موت**

في احرامه ذكر حديث المخرم الذي امر ان يبيع عليه
احرامه واخبر انه يبعث يبيعه ولو علمنا ان احرام كل ميت باق وانه يبعث
يبي لنقلنا بذهب الشافعي في بقا حكم الاحرام على كل ميت محرم والنبي
صلى الله عليه وسلم لما علل بفنا حكم الاحرام عليه بما علم انه يبعث وهو

يبي وهو امر مغيب فلم يصح لنا ان نربط به حكما ظاهرا **في المحرم بشتك عياله**

ذكر حديث ثنية بن وهب وشيخه وضعفه البخاري وقد روي
الترمذي عن ابن ابي شيك الى النبي صلى الله عليه وسلم انكحل قال نعم

وضعه وقال لا يصح في هذا الباب شيء **والعائنة**

فيه ان المحرم ممنوع من الزينة والطيب وليس ممنوعا من الشاذلي بما لا طيب
فيه وقال مالك في المدونة اذا اكحل المحرم افتدي وقال عبد الملك لا فدية

عليه ووجه قول ملك ان من الارفاه وذلك ايضا ان الشعث الذي وضع
لاجله الاجرام واختلف اصحابنا هل منع للنساء موجبت للقدية ويشبه
وجوب القدية لانه زينة محضه ومن دعاي الوطى فاما التضميد بالصبر
وسبيل النداوي بما لا يدخل في الارفاه ولا القدية لا ينبغي فيه مجال

الرخصة للرعا في رجبهم

ادخل ابو عيسى في الباب حديث شفيق ان يرموا يومًا ويدعوا يومًا
وحديث ملك ان يرموا يوم النحر ثم يجمعوا رعي يومين بعد يوم النحر يوم
في احدهما قال ملك ظننت انه قال في الاول منهما ثم يرمون يوم النحر قال
ابو عيسى وهو واضح من حديث ابن عبيدة **العارضة** قال الامام
الحافظ ابو بكر بن العربي كلامه في الموطأ غير محذور ورواية عبد الرزاق
احسن قد رواه يحيى بن سعيد القطان عن مالك فقال الرخص للرعا في جميع
رجي يومين في يوم قدما والذكا واخوه قال بعض اصحابنا وملك لا يري
التقديم وليس كما قال لان قوله اختلف فيه فقال مرة بتقديم رعي يومين
في يومين ونارة قال بوخر اليوم الثاني ورميه مع الثاني وقال بعضهم السابق
ارخص بعضهم ان يري لرعا بالليل وليس الحديث كذلك انما ارخص لهم
ان يمتنعوا عن منى في مواضعهم كما ارخص لرياب السقاية ان يمتنعوا عن
منى فاذا جاوا ان شاؤا رموا يومين معجلا ويومين كما يفعل من نذر ان
يغتافوا ان يقتصوا يومًا في يوم فيه نواحي الثاني ويومين كلاهما صحيح مدلول
عليه فاما الرعي بالليل فيكون لزاع يادي الي منى هراجه فمذه طوائف
والواعز روي عن الزهري ان النبي صلى الله عليه وسلم ارخص لهم ان يرموا بالليل
وقد اختلف الناس فيمن فاته الرعي بالنها هل يرمي بالليل او من العدن
واختلف فيه قول علمائنا كما اختلفوا في الاضاحي وقد بينا ذلك طوله في
شرح الحديث والفقه والله اعلم

الحج المكبر

الاخيه وده فيها حرم الطهارة والطواب وهما العذريتان فيطق

ذكر ابو عبيد بن جديث الجرح عن علي مستند او موقوف ان يوم النحر الحج
الاكبر وقال ان الموقوف صحيح المستند وحديث في طريقه الجرح لا يكون
صحیحاً وقف او اسند ولكن الحديث الصحيح ثبت عن النبي صلى الله عليه
وسلم انه خطب يوم النحر فقال اي يوم هذا قالوا الله ورسوله اعلم قال اليس
يوم الحج الاكبر قالوا بلى وقال الله تعالى واذن من الله ورسوله الى الناس
يوم الحج اكبر ان الله يري من المشركين ورسوله **له** خلا فان المعنى
يوم النحر حتى اجتمعت لطايفتان الواقفة بالعرفة والواقفة بالمر دلفة
في مني فذلك سمي يوم الحج الاكبر وقبل سمي به لان الحج فيه خائفة وتامة
فان ابتدا يوم الاحرام وواسطته يوم عرفة وتامة يوم الترمي والافاضة
وقد حققنا ذلك في كتاب الاحكام **فان قيل** فيقال ان العمرة الحج
الاصغر **قلنا** لم يرد في الحديث ولا ينبغي ان يصغر من دن الله شيء الا ان
يورد فيه نص والفقهاء فيه ان الاكبر لا يقتضي الا صغر كما لم يقتضي قوله
حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى ان تكون هنالك الصلاة الدنيا
وهذا نقى فناملوه وحصلوه والله اعلم

باب الطواف بالبيت صلاة

ذكر حديث فتية **ه** حدثنا جرير عن عطاء بن السائب عن طاووس
عن ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الطواف بالبيت مثل
الصلوة الا انكم تملكون فيه من تكلم فلا تكلم بعد كونه صلوة حقيقة
فانه يغيد الشهوة بينهما في شرطهما وهو الطهارة لانها عبادة تتعلق
بالبيت فكان من شرطها الطهارة كالصلاة **ه**

باب ما رزم من

الحمل ما رزم وتخبر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يحمله **ه** اخبرنا
المبالك بن عبد الجبار اخبرنا طائفة اخبرنا علي بن عمر بن الحسن بن علي

عن محمد بن هشام بن علي المروزي عن محمد بن حبيب الجارودي حدثنا
 سفيان بن عيينة عن ابن أبي نجيح عن مجاهد عن ابن عباس قال قال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ما أكرم مما شرب من شرابه لتستشفى شفاك
 الله وإن شربته لتتسبع اشبعك الله وإن شربته لقطع ظميل قطعه الله
 وهي برزخ جبريل يسقيا الله اسمعيل أخبرنا مبارك أخبرنا الطبري أخبرنا
 الدارقطني عن محمد بن مخلد عن عباس بن الرقي عن حفص بن عمر العدني
 حدثني الحكم عن عكرمة قال كان ابن عباس إذا شرب من ماء زمزم قال
 اللهم اسلك علمنا نفعاً ورزقاً واسعاً وشفاً من كل داء وفي الصحيح
 أن باذراً قام عليه أربعين ليلة حتى شمن وتكسرت عكبرته فلما
 أخبر النبي صلى الله عليه وسلم قال ما أكرم مما شرب له ثم كتاب الخ
 والحمد لله رب العالمين

كتاب الحناين

باب ثواب المريض

عنده أن يتلاها بملأ فيه وأجزأ عليه من ثوابه ولا يخفى لشرط الإيكون
 متسحطاً وإن كان كارهاً متبرماً فكراهة النفس للمرضى محمولة
 ولا يخفى يذكر بلسانه الأخير أخبرنا أبو بكر البكري أخبرنا النشري
 وأخبرنا علي بن سعيد البذري أخبرنا ابن ثابت قال أخبرنا ابن ثابت قال لا
 أخبرنا أبو نعمان الهاشمي أخبرنا اللؤلؤي وأخبرنا ابن عمارة أخبرنا ابن
 الوليد أخبرنا بن حليف أخبرنا ابن أسد أخبرنا أبو داود أخبرنا عبد الله
 بن محمد النخعي أخبرنا محمد بن مسلمة عن محمد بن اسحق قال حدثني
 رجل من بني النشام يقال له أبو منصور عن عمه قال أخبرني عمي عن عامر
 الرامي حي الحضر قال لا نخيل وهو الحضر ولكن كذا قال لي ليلادنا
 إذ رفعت لنا أيات وألوه فقلت ما هذا فقالوا هذا الوارسل الله

عن أبيه
 عن أبيه
 عن أبيه

صلى الله عليه وسلم فانبتته وهو تحت شجرة قد بسط له كساء وهو
جالس عليه وقد اجتمع اليه اصحابه فجلست اليهم فذكر رسول
الله صلى الله عليه وسلم الاسلام فقال ان المؤمن اذا اصابه السم
ثم اغفاه الله منه كان كفارة لما مضى من ذنوبه وموعظة
له فيما يستقبل وان المناقاة اذا مرضت اغتفى كان كالبعير
عقله اهله ثم ارسلوه فلم يدبرم عقلوه ولا لم ارسلوه فقال رجل
من حوله برسول الله وما لا شفام فوالله ما مرضت قط فقال
فرعنا فلما كنت من ابيينا خن عنده اذا قبل رجل عليه كساء وفي يده شيء
قد انفق عليه فقالوا برسول الله لما رايتك اقبلت فمررت بغضه فنجس
فسمعت فيه اصوات فراخ طائر فاخذتهن فوضعتن في كساي فجات
امن فاستدات علي رايتي فكشفت لها عنهن فووقت عليهن معهن فاقصير
بكساي فهن هولاء معي قال فضعن عنك فوضعتن وابنت امهن
الا لوانهن فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يحيا به اتعجبون برحمه
ام الا فراخ فراخها قالوا نعم برسول الله قال فوالذي بعثني بالحق ليه ارحم
عباده من ام الا فراخ فراخها قالوا نعم برسول الله قال فوالذي بعثني بالحق
واهن معهن فرجع بهن وركب ابو عيسى حديث عائشة وابي سعيد وهو
متفق عليه في الصحيح وفي الباب اثار كثيرة **الاصول** لما قال الله
ان الحسنات يذهبن السيئات كان ذلك من فضله على عباده ان خلق
المعصية وقدرها ثم مصحها وكفرها بحكمته ورافته وكفارة
الامراض والاصاب للسيئات كما قد منا اذا كانت صغائر مصحها
وان كانت كبار وزنا وزنا وان كان الكل بالميزان ولكن يعلم ان الصغائر
لا تثبت لها مع الحسنات فاما الكبائر فلا بد فيها من فضل الله في تقديره
الذي بواجب الطاعة وتقابل بينهما في الوزن بحسب علمه فيسقط

هذا الخبر من حديث عائشة رضي الله عنها
عن رسول الله صلى الله عليه وسلم

ما يستقطب ويبقى ما يبقى بحسب كثرة قوله الله افرح بتوبته العبد اذا وصف
 الباري بوصف يسمى به جاحه فيها يتناو وتقتضي في العبارة عنا وصفا من
 اوصاف الجود الذي هو سبحانه منزله عن الوجهين قدوسا عن المعين
 فان ذلك يرجع كما يتناه في كتب الاصول للمعاني الخائفة فما ورد من
 صفة الضحك والفرح مضافا اليه فانما يرجع الى فائدة ذلك وثمرته وهي سعة
 العطا وكثرة الجود فعبارة عنه مجازا للتفريع على معنى احدثني المجاز
 وهو ان يعبر عن الشيء بغيره وفايدته او بسميه ومقدمته قوله في حديث
 ابي عيسى عن ثوبان اذا دعا اخاه المسلم لم يزل في خرفة الجفة وفي الحديث
 الثاني كان له خربق في الجنة فاما قوله لم يزل في خرفة الجنة فان مشتاه
 الى المريض لما كان من الثواب على كل خطوة درجة وكانت الخطا سببا
 الى نيل الدرجات في النعيم المقيم عبر بها عنها لانها منسبها مجازا كما يتناه
 وله اذا مشى في الخرفة وهي نسا بين الجنة ان يخترق منها اي يقتطع ويتنعم
 بالاكل وقول الله ارحم بعباده من هذه يعني ان هذا الطائر لم يسئل ضارحه
 ولا افرد هو كذلك الباري لا يفرد من افرد وقد بينا ذلك في كتاب سراج
 المريد من فليستظرفيه **الفوايد** المستنورة **الاولى** قوله الارفعه الله
 بها درجة وخط عنه بها خطية معناه ان الجزء الواحد من الالم او المعنى الوا
 مند وضرب للجزء مثلا الشوكة والمعنى الهم فان المريد في الحال التي يعذب
 ما جود حتى اذا نزل ذلك به كقول القدر الواحد خطية وقد ادخله ذلك
 لان الطاعة لها فايدتان احدهما وجوب الثواب والثانية استقطا السيئة
 المقتضية للعقاب **الثانية** نوع في حديث ابي سعيد ههنا اربعة
 انواع نصب حزن وصب غم وزاد زهير على اسامة في الصحيح اذي غم
 شوكه فصارت سبعة ثاما ان يكون ذلك من لفظ النجى صلى الله عليه وسلم
 وهو الصحيح عندي ولكن الراوي يستوفي ما سمع وتارة خرب منه عن بعضه

وهو ان يعبر عن الشيء بغيره وفايدته او بسميه ومقدمته قوله في حديث
 ابي عيسى عن ثوبان اذا دعا اخاه المسلم لم يزل في خرفة الجفة وفي الحديث
 الثاني كان له خربق في الجنة فاما قوله لم يزل في خرفة الجنة فان مشتاه
 الى المريض لما كان من الثواب على كل خطوة درجة وكانت الخطا سببا
 الى نيل الدرجات في النعيم المقيم عبر بها عنها لانها منسبها مجازا كما يتناه
 وله اذا مشى في الخرفة وهي نسا بين الجنة ان يخترق منها اي يقتطع ويتنعم
 بالاكل وقول الله ارحم بعباده من هذه يعني ان هذا الطائر لم يسئل ضارحه
 ولا افرد هو كذلك الباري لا يفرد من افرد وقد بينا ذلك في كتاب سراج
 المريد من فليستظرفيه **الفوايد** المستنورة **الاولى** قوله الارفعه الله
 بها درجة وخط عنه بها خطية معناه ان الجزء الواحد من الالم او المعنى الوا
 مند وضرب للجزء مثلا الشوكة والمعنى الهم فان المريد في الحال التي يعذب
 ما جود حتى اذا نزل ذلك به كقول القدر الواحد خطية وقد ادخله ذلك
 لان الطاعة لها فايدتان احدهما وجوب الثواب والثانية استقطا السيئة
 المقتضية للعقاب **الثانية** نوع في حديث ابي سعيد ههنا اربعة
 انواع نصب حزن وصب غم وزاد زهير على اسامة في الصحيح اذي غم
 شوكه فصارت سبعة ثاما ان يكون ذلك من لفظ النجى صلى الله عليه وسلم
 وهو الصحيح عندي ولكن الراوي يستوفي ما سمع وتارة خرب منه عن بعضه

ما يخصه من ذكر أو يحتاج اليه في بيانه لسماعه ولكل واحد من السبعة منتهى
 عبره عن ابتدائه فذكر النصب وهو غاية ما يدرك الانسان من الالم في محاولاته
 كلها قال سبحانه لقد لقينا من سفرنا هذا نصبا وذكر الوصب عبارة عن جنس
 الامراض وذكر الهم عبارة عما يقبض القلب عن اشتغاله في اماله بمكروه يطرأ
 عليه وذكر الغم عبارة عن استئصاله حتى لا يجد فرجه في نفسه من علمته
 عليه وذكر الحزن عبارة عن نثر القلب والنفس بذل قوت نفس فقد بقوتها
 البقية او الهمية والافقية ورب نفس ضعيفة البقية حقية الهمة اذا
 نزل بها من ذلك شي خارت وما استجارت فما استقلت وذكر الاذي عبارة عما
 يظهر على البدن من اثار الالام الباطنة من غير لون قد فرح او يصيبه من الاعمال
 الخارجة من جرح والعامه تدفع ذلك لله وهي المطلوبة في قوله ربنا اننا في الدنيا
 حسنة على ما يتناه في القسم الرابع من علوم القرآن **الرابعة** قال ابو عيسى
 قال كيئع يعني بزل الجراح لم اسمع في الهم انه يكون كفارة الا بهذا الحديث
 ولو كانت بمعنى واحد لكان واحد منهما يعني في البيان فواي ان لكل واحد معنى وان
 زيادتهم الهم لم يكن مرويا وهو اول درجات المكروه واول درجات ما يكتب
 من الحسنات **الخامسة** قال في الصحيح في حديث اسد بن كرز
 وغيره ان المربغ شجاة خطابه كمانحاف ورق الشجر وهذه اشارة الى
 المرض لما يخط اول اصغائر الذنوب التي هي من شجرة المخالفة بمنزلة الورق
 من شجر الدنيا وشجرة المخالفة شجرة خبيثة اصلها الكفر وورقها صفاير
 الذنوب وبينها من الاجساد والابرار والاعصان من اذن فقد تعظم الاوصاف
 حتى تأخذ من الاعصان فتذهب بكيفية منها وهكذا تنرفق بمعاودة من القلب
 حتى تجتث اصل حشيش ما بيناه في تفسير القرآن **السادسة**
 قوله وموعظة له يعني انه اذا انعطبه وراي ان الله قد من عليه لم يحرم
 اخرصه في طاعته ان كان غلط في الاول وصرفه في معصيته او قصره

في شكر نعمته فيستدرك الان الشكر **السابعة** من امثاله
البدعة قوله كان كالبعير ارسل لم قيد لا يعلم المراد منه لما هو عليه من
عبادة البهيمة وكذلك هو المناقش بين علي قلبه فلا يعلم ما الحكمة في
تصرف احواله عند المولي بالعاقبة والابتلاء **الثامنة** قوله
لم لم يصيب تقصينه ثم عنا فليست منا اشارة الى انه ناقص المرتبة عند ربه
وعلا من ذلك صحة بدنه على الدوام فهذا خرج مخرج الغالب او علم
من حال ذلك في نقصانه ما اخبر بذلك عنه **الثانية** اطلاقه للطير
فيل كان ذلك لانه لا يוכל قبل لان القسوة غلبت عليهم فاراد ان يرق
قلوبهم بالارسل بعد القدرة لما يتعلق به التفتت من لذة الطعنة

باب عيادة المريض

ذكر فيه حديث ثوران قد تقدم وذكر حديث علي وابي موسى وقوله
عليه اعياداً حيثما زاروا الزائر هو الذي يزار المراد بقصد تختل به
او بالمزور والعائد هو الذي يقصد عليه نية التكرار ومنه يقال للضيف
زور وهو حديث لم يصح وقد يوب البخاري باب وجود عيادة المريض
وادخل عليه الحديث الصحيح اطعموا الجائع وفكرو العاني وعودوا المريض
فما تازا بدتان **الثالثة** عيادة من يتوفي شوه قد عا د النبي
صلي الله عليه وسلم عبد الله بن ابي اسلول فلما عرف رسول الله صلى الله
عليه وسلم فيه الموت قال له قد كنت اناك عن حب يهود قال فقد ابغضهم
اسعد بن زرارة فانه كانوا يقولون انما جاء ذلك من الموت اواي خير طهر له من
بغضهم وكفنه رسول الله صلى الله عليه وسلم في قميصه وصلى عليه الحديث
الرابعة قد عا د النبي صلى الله عليه وسلم ميا فقال له اسلم فقال له ابو
اطم ابا القاسم فاسلم فقال له النبي صلى الله عليه وسلم الحمد لله الذي انتقد
من النار **الخامسة** تكرار العيادة سنة كما كان النبي صلى الله عليه وسلم

يفعل بشعبين معاً حتى ضرب له خيمة في المسجد ليعوده من قريب **هـ**
السادسة يعاد المصل من كل المدة ورجل ويعاد من الرمد
 فقد روي في الحسن أن زيد بن ارقم عاده رسول الله صلى الله عليه وسلم
 من مدينا صابه وقد روي قتيبة بن الوليد عن الاوزاعي عن يحيى بن ابي كثير
 عن ابي سلمة عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يعاد
 من وجع العين ولا من وجع الضرع ولا من وجع الدمل ولا من وجع العنق ولا من وجع
 فمما حدث به شيخه ابو خيثمة عن ثقيفة وهذا ما لم يتق فيه من

الصحيح **باب النهي عن**
تمني الموت **هـ العارضة** قد بينا في النفس

كراهية تمني الموت كما روي ابو عبيتي عن خباب ولو ان رسول الله صلى الله
 عليه وسلم نهانا ان نتمني الموت لتمنيناه وفسر الحديث الذي روي ايضا
 عن الترمذي انه قال عن انس لا يتمني احدكم الموت لضيقه به وليقل اللهم
 احبني بما كانت الحياة خيراً الي وتوفني اذا كانت الوفاة خيراً الي الا انه
 راي تقصير في الدين وضعفا عن الامر والنهي عن المنكر جازله ان يتمني الموت
 قال عمر ضعفت قوتي وانتشرت رعبتي فاقبضني اليك غير مترط وقال
 النبي صلى الله عليه وسلم ان تقوم الساعة حتى يمر الرجل بقبر الرجل فيقول
 يا ليتني مكانه واذا راي نفسه يستكثر من الزنوب بعيداً من التوبة هل تجوز
 له ان يسأل في النظرة الي التوبة ام يسأل في قبضه على هذه الحال الصحيح
 ان يسأل في التوبة ولا يموت على المعصية وقد قال الترمذي حدثنا
 بن داود احمد بن حنبل بن ابي عاصم بن العفدي قال حدثنا كثير بن زيد عن الحرث
 ابن يزيد عن جابر بن عبد الله قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تمنوا الموت
 فان هول المطلع شديد وان من سعادة المرء ان يطول عمره ويرزقه الله الانابه
 الي دار الخلود وسالت محمداً يعني البخاري فقال الصحيح عن الحرث

باب النهي عن تمني الموت

ابن يزيد فهو خطأ **الفقه الأولي** قوله اكتبوه ستره في
 كتاب لطيف شأ الله **الثانية** قوله وفي ناحية من بيتي ريعون الثا مائات
 كثير من الصلابة وترك ما لا عظيمًا واعطوا عظيمًا ولو خرجوا عن جميعه
 كان فضل واذا تركوه فهو جايز قال النبي صلى الله عليه وسلم لسعد
 ان تدرود تشك اعينًا خير من ان يدرهم عاله وشتر يده بيا نافي كتاب
 الزهد ان شأ الله **التعويل للمريض** ابو نصره عن ابي سعيد
 ان جبريل في النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا محمد استكبت قال نعم قال
 بسم الله اقل من كل شيء يؤذيك من شر كل نفس وعين حاسدة بسم الله اقل من كل
 والله يشفيك وذكر رقية النبي صلى الله عليه وسلم عن ابي

الأولى في كتاب الخطب ان شأ الله معنى الرقية وفي **الثانية** رفع ما نزل او دفع
 ما يتوقع ليكون عنه بئسجة فمعني قول جبريل اي رفعك عن كل اذيه حتى
 تبلغك واجبك عن كل نفس وعين حاسدة حتى لا يؤثر فيك والله يشفيك
 اي يذهب الهم **الثالثة** قوله اللهم رب الناس يعني مصلى هم
الرابعة قوله مذهب ليل شارة الي ان الرقية والدوا لم يقب
 اليها من اذهاب الذي تبي وانما يذهب الله وهي علامة اشفاات الشافي
 لا شفا لا شفا وكي لا ينسب ولا يكون لاحد الا اليك ومنك شفا لا يغادر
 ستم لا يغادر ستم اي كاملاً ثانياً والقول في الوصية في كتاب الوصايا
 تراه ان شأ الله **تلقين الطبيب**

قال الامام الحافظ ابو بكر بن العربي هذا داخل تحت قوله وذكر فان
 الذكرى تنفع المؤمنين احوج ما يكون للعبد الي التذكير بالله عند تقير
 الحار وكسوف البال وما يعرف والمرغمات الموت من الاختلال ويختلسه
 عند ذلك الشيطان فيذكر بالله سبحانه فيبتدئ من شأ الله والتلقين

تفعل من لقن اي فم ما يذكر له فهو بينهم ويذكرنا ابوالمطهر بن ابي
 التيجان خبرنا ابو نعيم اخبرنا ابو علي الحسن بن محمد سمعت عمر بن محمد بن
 اسحق سمعت ابا جعفر النستري يقول احصنا ابا زرعة الرازي بها شهر من ان
 وكان في السوق وعنده ابو حاتم ومحمد بن مسلم والمزدد بن شاذان وجماعة العلماء
 فذكروا حديث التلقين فاستجبوا بن ابي زرعة وقالوا تعالوا نشهدك الحديث
 فقال محمد بن مسلم حديث الضحاك بن مخلد حدثنا عبد الحميد بن جعفر عن صالح
 ويقول بن ابي رزق لم يجاوزه فقال ابو حاتم حدثنا بن داود عن ابوعاصم عن عبد الحميد
 بن جعفر عن صالح ولم يجاوزه والباقون سكوت فقال ابو زرعة وهو في السوق
 حدثنا بن داود عن ابوعاصم عن عبد الحميد بن جعفر عن صالح بن ابي عريب عن
 كثير بن مرة الحضرمي عن معاذ بن جبل قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 من كان اخر كلامه لا اله الا الله دخل الجنة **وقد** اخبرنا ابو بكر القفري
 عن ابي علي النستري واخبرنا ابو الحسن العبدري عن ابي بكر الخطيب
 قال اخبرنا ابو عمرو الهاشمي القاضي اخبرنا ابو علي اللؤلؤي واخبرنا البرقي
 عن ابي ابي رزق لم يجاوزه عن ابي حنيفة عن ابن داود قال اخبرنا ابو داود واخبرنا
 ابو الحسن علي بن ابي ايوب اذا عن ابن شاذان عن ابن سليمان النجاد عن ابي
 داود قال حدثنا مالك بن عبد الواحد المسمعي حدثنا الضحاك بن مخلد
 عن عبد الحميد بن جعفر حدثني صالح بن ابي عريب عن كثير بن مرة عن معاذ
 بن جبل قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من كان اخر كلامه لا اله الا
 الله دخل الجنة قال الامام الحافظ ابو بكر والحديث ثابت صحيح من
 طرق كثيرة **الاصول** لا خلاف من كان اخر كلامه لا اله الا الله دخل
 الجنة على ما كان من العمل كذلك ثبت في الصحيح والمقطر لمسل ولا يخلوا
 ان يكون الذنوب غلبت مبرانه فامره الي الله ان شاء به ثم يدخل الجنة
 وان شاء غفله فادخله في الجال وان غلبت حسناته لم يدر الثاني **ابن**

الغوايز الأولى

قَوْلُهُ إِذَا حَضَرَ النَّاسُ الْمَيْتَ وَالْمَرِيضَ فَلْيَقُولُوا
خَيْرًا فَإِنَّ الْمَلَائِكَةَ يَوْمَئِذٍ دَاخِلَةٌ فِي قَوْلِهِمْ يَسْتَعْفِفُونَ لَهُ فِي الْأَرْضِ

المشاهدة

الثانية لا يتخلو ان يكون الميت حاضر الذهن او مغيب عليه فان كان
حاضر الذهن كونه مذكور بتوفيق الله وان كان مغيب عليه فليذكر فاذا
قالها لا يعاد عليه فانه علمها قال كما ذكر ابو عيسى عن عبد الله بن الهيثم

خَبْرَ بَاتِي مَا يُعَارِضُهُ وَاللَّهِ يَعْصِمُ بِرَحْمَتِهِ ۝

النشد بر عند الكون

قال الامام الحافظ ابو بكر بن العربي الباري سبحانه بقدرته وحكمته
تخفف اخراج الروح من الجسد ويفارقها له ويشدها تخسب ما يكون
عنده من احوال العبد فتارة تشدها عذابا وذلك على العاص وتارة يشدها
كفارة وذلك على المذنب وتارة تشدها رفعة في الدرجات وزيادة في
الحسنات وذلك في الويل وتارة تشدها حجة على الخلق وتسلية وقدر
واسوة كما لقي رسول الله صلى الله عليه وسلم من شدة الموت حتى قال يا بيشة
كما روي ابو عيسى وغيره ما اغبط احرايمون موت بعد الذي رايت من شدة
موت النبي صلى الله عليه وسلم حتى كان يقول كما روي موسى بن سرجس عن القاسم
عن عابشة انه كان يقول اللهم اغني علي شكرات الموت او شكرات الموت
وفي الصحيح انه صلى الله عليه وسلم كان يعمس يده في قدح من ماء كان
بين يديه ثم مسح به وجهه ويقول لا اله الا الله ان للموت لشكرات
ومن حديث قتادة عن عبد الله بن مسودة ولم يسمع منه الموت بموت
يعرف الجبين يعني به صلى الله عليه وسلم ولو صح من هو الموت انه لا يجد من
شدته الا بقدر ان ما يقبض به حبله ويتقصدوا حسن ما روي في ذلك
الحديث الحسن الذي ذكره ابو عيسى وغيره عن انس ان النبي صلى الله عليه وسلم
قال الشاب دخل عليه وهو الموت كيف تخدك قال ارجوا الله واخاف ذنوبي

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تجتمعان في قلب عبد في مثل هذه الحال
 الا اعطاه الله ما يرجوا وامنه مما يخاف وهذا باب بديع ليس في الرجا مسئلة قال
 الامام الحافظ ابو بكر بن العزبي واما حديث ام سلمة فقد روي ابو داود ان النبي
 صلى الله عليه وسلم دخل على ابي سلمة وقد شق بصره فاعلمض ففتح ناس من
 اهله فقال لا تدعوا على انفسكم الا خيرا فان المليك يومنون على ما تقولون
 ثم قال اللهم اغفر لابي سلمة وارفع درجته في المهديين واخلفه في عقبه واعزله
 وله رب العالمين وافسح له في قبره ونور له فيه **الفوائد الاولى**
 غمسة اليد في القدح ونريد وجهه الكريم بالمار دليل السعي في تخفيف الالام وان
 كانت علي قدر المنازل فاشد الناس بل ارا النبي ثمة الا مثل فالامثل فكل اضا
 الباري علي قدر المنزلة لم يمنع ذلك من خفيفها بالمعانة من الرقا والدوار
الثالثة قوله لا اله الا الله تشييت لغواده عندما ابقن موته وسنة من الله
 لعباده **الرابعة** قوله ان الموت لمنكرات يعني امر غير معروف اي غير معتاد
 في الالام فانه ما من الم وان استلادون الموت فتسل الله تسهيله وما بعده
الخامسة قوله تكوات يعني ضيق الموت فان السكوة هي الضيق المانع عن
 الاطلاق في التصرفات **السادسة** استنوا الرجا والخوف في القلب
 في تلك الحالة محموك وقد تاتي لحوال يغلب فيها الخوف واحوال يغلب فيها
 الرجا وقد بينا ذلك في تفسير القرآن مثال منها كان بن عجا من اذا جاءه من لم
 يقتل يقول هل للفايل من توبه فيقول له لا تخوفنا له واذا جاءه من قتل يقول
 له نعم له توبة ترجيه له ووضع الرجا في موضع الخوف هلاك وكذلك يعكسه
 ودليله حديث من قتل تسعة وتسعين ذنبا يسأل الراهب هل له من توبة فقال
 لا فقتله وجاء الراهب الثاني فقال له لك توبة فتبارك الله عليه **السابعة**
 تغميض بصر الميت ستة لاعلم له اتا وبلا ارضاه وكذلك وفي **الثامنة**
 تسجيته بعد موته ستة اخبرنا المبارك بن عبد الجبار اخبرنا الطبري اخبرنا

الدارقطني وقد روي في الصحيح انه صلى الله عليه وسلم سجي برذخيرة فكشف
ابوبكر عن وجهه ثم اكب عليه بقبيله واما اختلاف العلماء في المحرم علي انقذ
في الحج **الناسعة** ندب النبي صلى الله عليه وسلم في احاديث ابي
عليه الى الايقال عند المبيت الاخير وقال ابو داود عن يعقل بن يسار ان النبي

باب كراهية النع

وهو الاذان بالمبيت وادخل فيه حديثا صححه التوفيق علي عبد الله بن ابي
عمل الجاهلية وحديثا عن جذيفة صححا قال ادا مت فلا تؤد نواي
احد فان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن النعي **العارضة**
ان النهي صح عن النبي وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم الا اذ يتموني به ونعي
للناس النجاشي وجعفر واصحابه وتبينت من ذلك ثلاث حالات **الاولى**
ان اعلام الاهل والقراية والصالحين بموته سنة وان يجعل في الخردني
طلب المفاخرة والمباهاة بدعة وان نعي الغائب جابر وصلوته علي النجاشي سنة
في الصلاة علي الغائب وتركه الصلاة علي جعفر وقد نعاها كما نعي النجاشي دليل

باب الصبر في الصيام من الاكل

ادخل عن ابن ابي عمير حديث الصبر عند الصلوة الاولى وهو يدعي في فنه وفي احدى
بقصة ومفناه ان المروفي الغالب لابد له من الرجوع الى الصبر فاذا بدا به جان
السبق ما اذا جاءه في اخره فانه المنة وادخل ابو عيسى حديث شعبة عن
ثابت مختصرا وذكره ابو داود بقصه قال اتي النبي صلى الله عليه وسلم علي امرأة
تسكي علي صبي لها فقال لها اتقي الله واصبري فقالت وما تشالي انت بمصبيتي
فقيل لها هذا النبي صلى الله عليه وسلم فانت فم خديرا بين فقالت برستول الله

لم يعرف فقال انما الصبر عند الصدمة الاولى او عند اول صدمته

تفصيل المصيبة

ذكر حديث

عائشة ان النبي صلى الله عليه وسلم قبل عثمان بن مظعون وهو بيكي زاد ابو داود
حيث رأت الدموع تسيل وفردوي زابا بكر قبل النبي صلى الله عليه وسلم
اخبرنا بذلك عن ابراهيم المقدسي فيما اذن لنا عن ابي رزق البخاري عن
علي ابن احمد الخوافي عن الامين ابن مهمل حدثنا الترمذي عن محمد بن بشر
وعباس العنبري وسوار بن عبد الله وغير واحد قالوا حدثنا عبيد بن سعيد
عن شفيان الثوري عن موسى بن ابي عايشة عن عبيد الله بن عبد الله عن ابي
عبيد بن عايشة ان ابا بكر قبل النبي صلى الله عليه وسلم بعد ما مات قال
الترمذي وحدثنا نصر بن علي الجهضمي حدثنا مرحوم بن عبد العزيز العطار
عن ابي عمران الجوني عن يزيد بن ابوشيث عن عائشة ان ابا بكر دخل على النبي
صلى الله عليه وسلم بعد وفاته فوضع يده بين عينيه ووضع يده على ساعديه
وقال يا بني اياه ويا صفياء فبين ذلك مواضع التقبيل وصفته

باب غسل الميت

ذكر حديث ام عطية في غسل ابنه النبي صلى الله عليه وسلم الصحيح
المشهور **الاصول** خبر الواحد مقبول في الاحكام الشرعية بانفاق من
اهل السنة واختلف الفقهاء هل يقبل خبر الواحد فيما يقر به البلوي فؤده
ابو حنيفة وقد بيناه في اصول الفقه وانه قد ينافض في مسائل قبل فيها خبر
الواحد ومن هذا الباب غسل الميت اذ ليس في الباب حديث سواء حكى
انها سنة ماضية في الشروع **الاستان** ذكر عبد الرزاق انها رتب **الاحكام**
في مسائل **الاولي** قوله لمن غسلها لفظه الامن ولا ادري كيف يقال انها
غير واجب وهو قد توارد فيه القول والعمل حتى غسل الطاهر المطهر محمد صلى
الله عليه وسلم فكيف لا يغسل سواء **الثانية** قوله ثلاثا وخمسًا إشارة

الي ان المشروع هو الوتر لانه تَقْلُزُ من الثلاث الي الخمس وسكت عن الادب
 وكذلك وطايف الشرع وخاصة في الطهارة وليس في الشريعة غسل
 محمدا لان يكون وضوءا **الثالثة** اختلف في غسل الميت فقبل عبادة
 لانه يصلي عليه وقبل ما يمكن ان يكون عليه من نجاسة والاول اصح واشهر والثاني
 اقوي في لفظ الحديث واطهر لانه وكل الغسل في عدده الي اجتهاد الفتوة
 ما يورث من النجاسة ولو كان عبادة ما وصله الي منظره من وقد جعل ان يكون
 للعبادة والنجاسة كما لو كان يدرك الجنب نجسا لا يغتسل للوجهين **الرابعة**
 قوله ابدان بموضع الوضوء لان الستة في الغسل كله ان
 يبدأ بموضع الوضوء منه **الخامسة** قوله بما منها تنبيه علي النباين وهو
 مشروع في اداب الشريعة كلها ما تفق **السادسة** قوله بما وسد
 وهذا اصل في جواز التطهير بالما المضاف بما لا يخرج عن سمة التطهير
 ولا كلام فيه لاحد وقد قالوا الاول بالما الفراج والثانية بالما والستر
 والثالثة بالما والكافور وليس هذا في لفظ الحديث وقد قال النخعي لا
 يجعل الكافور في الماء وليس هذا في لفظ الحديث وبما يقتضيه لفظ الحديث
 من خلط الماء بالستر والكافور قال ابن حنبل **السابعة** اختلف
 الناس في قوله او اكثر من ذلك فعمل سبع لا يتعدي وقبل يتعدي الي حصول
 النجاسة وقيل لا يزاد علي الثلاث الا ان يخرج منه ادي فيغسل موضع الادي
 خاصة قاله اكثر اصحابنا وابو حنيفة وقيل ان خرج منه بعد الثالثة شيء
 وصح قال الشافعي يغسل الي سبع ولا يزاد علي سبع وليس يغسل لما خرج
 منه ولا يوضاه لانه لا تكليف عليه وانما الغسل عبادة اولما عليه
 النجاسة فاما ما خرج فهو واجب غسل ذلك الموضع خاصة **الثامنة** منه
 يعصرونه لئلا يغتصم في الكفن عند الصلاة عليه **التاسعة** تنفض يغسل
 ويغفر شعرا المرأة ولا يترك مسترسلا كما فعلت ام عطية بزينب

فان قيل انما غسلوا بالمشاء حتى يذهبوا عنه

العاشرة بلقي طلقها كذلك هو كله في صحيح الحديث **الحادية**
عشر كذلك يغسل شعر الرجل ويغسل **الثانية عشر** قالت قال
 النبي صلى الله عليه وآله فقال اشعرها اياه اي البقية فيها بركة لها ويكون ستاير
 اخفاء تاراً **الثالثة عشر** جواز تكفين المرأة في ثوب الرجل
الرابعة عشر لم يأمروا من يغسل بعد غسلها وقد قال به مكي في رواية
 المديني وقال ابن القاسم عنه يغسل واختره سحنون ونقاه الشافعي وحديث
 الغسل من غسل الميت ضعيف لا من طريق الترمذي ولا حديث ابن ابي
 رافع من غسل الميت ومن الحجامة والجنابة وعرقه ويشهد لضعفه مع
 ضعف ناقله سرهما للجنابة وللحجامة **الخامسة عشر** انه لم يقل
 حردنها خلافا للشافعي الذي يقول يغسل الميت عرياناً وذلك لان المقصود
 التطافة فيغسل من فوق ثوبه وروي بودادون انهم حين غسلوا النبي صلى الله
 عليه وسلم ارادوا نزع قميصه فجاءوا من جانب البيت بعد ان بقي عليهم النوم
 لا شرعوا القميص **السادسة عشر** ان النساء حق يغسل المرأة
 من ذوي المحارم من الرجال كما ان الرجال حق يغسل الميت من الاقارب فان
 جاز ذلك لمن علي تفصيل بيانه في موضعه **السابعة عشر** تطيب
 بالمثل روي ابو عيسى صحيحاً قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اطيبك لطيب
 المثل وهو اطيب طيبكم في لفظ اخر صحيح اخبرنا الباركي خبرنا
 طامرا خبرنا علي بن عمر بن احمد بن محمد بن سعيد بن ابوشيبه ابراهيم بن
 عبد الله بن ابي شيبه بن خالد بن محمد بن سليمان بن بلال عن عمرو بن ابي عمرو
 عن عكرمة عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس عليكم
 في ميتكم غسل اذا غسلتموه وان ميتكم ليس نجس فحسبك ان تغسلوا
 ايديكم قال الامام الحافظ الذي عندي انه يغسل الميت للنجاسة التي تكون
 عليه يقينا او غاليا او للعبادة ويغسل من غسله لاجل ما تطاير عليه منه

ويكون له ثبات غيرها يزعمها اذا فرغ من غسله وقد روي الدارقطني عن
ابن عمر صحيحا قال كنا بغسل الميت مناه من يغتسل ومنا من لا يغتسل

باب الكفن

قال لرامام الحافظ ابو بكر الكفن للرجل بعد الوفاة كالخشونة في الحياة
لا بدله منها وهي اصل في الدين مجمع عليه ذكر ابو عبيد ثلاثة احاديث

حديث خبر ثيابكم البياض **وحديث** فليحسن كفنه

وحديث كفن رسول الله صلى الله عليه وسلم وكفن حمزة اما احتيان

البياض فهو الاصل من قول النبي صلى الله عليه وسلم والعمل به وفي هذا فوائد
منتورة **الاولى** اختيار البياض **الثانية** تحسين الكفن ادخل

فيه ابو عبيد حديث حكومة بن عمار عن هشام بن حسان عن محمد بن سيرين
عن ابي قتادة اذا ولي احدكم اخاه فليحسن كفنه وقال فيه حسن وقد

رواه احمد بن حنبل عن عبد الرزاق عن ابن جريح عن ابي الزبير انه سمع جابر بن
عبد الله يحدث عن النبي صلى الله عليه وسلم انه خطب يوما فذكر رجلا

من اصحابه قبض فكفن في كفن غير طاهر وقبر ليلا فذكر النبي صلى الله عليه
وسلم ان يغفر الرجل بالليل حتى يصلي عليه الا ان يضطر انسان لما ذلك

وقال النبي صلى الله عليه وسلم اذا كفن احدكم اخاه فليحسن كفنه قال
علماء ونا تحسينه بالصفاقة لبس بالغلار **الثالثة** في كفن النبي صلى الله

عليه وسلم وفيه روايات **الاولى** روي البراز عن علي ان النبي صلى الله
عليه وسلم كفن في سبعة اثواب يعني ثلثة ثا محولية وقميص وعمامة

وسراويل والقطيفة التي جعلت تحته حين اختلف فيها **الثاني**
روي عن عائشة ان النبي صلى الله عليه وسلم كفن في ثوبين وهو خمر

الثالثة عن ابن عباس كفن رسول الله صلى الله عليه وسلم في ثلثة
اثواب فخرانية الحكة ثوبان وقميصه الذي مات فيه **الرابعة**

قال فيه وحله حمرا واحتما ما ثبت في الصحيح بالا اتفاق انه كفن في ثلثة
اثواب بين سحولة ليس فيها قبض ولا عمامة وسائر الروايات مضطربة
وقد صحح عن عائشة انه بعد ما حوّل تكفينه في الكبشة في الخبرة نزع في
الصحيح ان الاثواب كانت من كرسف **الرابعة** الالبغالا في
الاكفان في اي داود عن علي بن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تغالوا
في الكفن فانه يسلب سريعا وقال ابو بكر رضي الله عنه الحى احوج الى الجديد
من الميت **الخامسة** حديث عبادة خيل الكفن الجله وخيرا الاضحية
الكبش الاقرن يعني بالجللة ثوبين كذلك ورد في الصحيح في المحرم الذي
وقع عن الناقة بعرفة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال وكفنوه في ثوبين
وهو اقله واكثره ثلاثة يدرج فيها ادراجا كما فعل برسول الله صلى الله
عليه وسلم وقد روي ان الرجل سعت في الثياب التي يموت فيها **السادس**
حديث حمزة انه كفن في ثوب واحد انه كان شهيدا او الشهيد
لا يزداد على ثيابه بل ينقص منها عيما ما يتناه في مسائل الفقه الا توي الى مصعب
بن عمير كيف كفن في ثوبه لم تستره لانه لم يوجد له غيرها فغطى بها راسه
وجعل عيما عليه من الاذخر **السابعة** دوت لبلي بنت فانف
التقفية قالت كنت فيمن غسل ام كلثوم بنت رسول الله صلى الله عليه
وسلم عند وفاتها فكان اول ما اعطاني رسول الله صلى الله عليه وسلم الحفائم
الذرع ثم الخمار ثم المحفة ثم ادلجت بعد في الثوب الاخر فقلت ورسول
الله صلى الله عليه وسلم جالس عند الباب معه كفتها بنا ولنا اياه ثوبا
ثوبا فلذلك قال العلماء ان المرأة تكفن في خمسة اثواب **الثامنة**
قوله في هذا الحديث ام كلثوم وهم انها هي زينب لان ام كلثوم توفيت
ورسول الله صلى الله عليه وسلم غايب ببدر

باب الطعام بمنع لاهل البيت

ذكر حديث عبد الله بن جعفر في امر النبي صلى الله عليه وسلم يصنع الطعام لآل
جعفر لشغلهم وهو اصل في المشاركات عند الحاجة وصححه الترمذي والسنن
فيه ان يصنع في اليوم الذي مات فيه لقوله صلى الله عليه وسلم فقد جاءهم ما
يشغلهم بذهولهم عن حالهم بخول موت ولهم اقتضي ان يتخلف لهم عيشهم
وقد كانت عايشة وقد كانت عند العرب مشاركات ومواصلات في باب
الاطعمة باختلاف سباب وفي حالات جماعها

باب البكاء على طليبت

ذكر فيه ابو عبيد اربعة الاول في كراهية النوح وقد كانت اجاهلية
تفعله كثيرا وهي وقوف النساء متقابلات وضه من خد ودهن وخميش من ورج
اليقاع وهو التراب على راسهن وصيا جهن وحلق شعورهن كل ذلك يحزن على
ميتن فلما جاء الله بالحق علي بن ابي محمد صلى الله عليه وسلم قال ليس منا من حلق
وسلق وخرق واللق رفع الصوت ولذلك سمي نوحا لاجل التقابل الذي
فيه على المعصية وكل متنا وجن متقابلان لانها خصا عرفا عو بيا بذلك
وذكر ابو عبيد حديث المغيرة بن ابي هريرة وعمر بن ابي موسى وابن عمرو بن جابر
وعايشة ونحوها خذ القول على معنى الحديث رتبة واحد بعد واحد يقول
الله **الاصول** قوله ليس منا من حلق وسيق يعني ليس على ديننا من يد
انه قد خرج عن فرع من فروع الدين وان كان معه اصله **الثانية** قوله
اربع من امتي من امر الجاهلية يعني انها معاصي وذنوب ياتونها مع اعتقادهم
بانها حرام وهكذا جميع المعاصي يوجب اسم الفسوق وحقيقة الكفر
ولا يوجب حقيقة الكفر وقد يطلق عليها اسم الكفر وروي مسلم اثنتان
في الناس هما كفر الطعن في النسب والنباجة على الميت ومعنى تسميتها
كفرا انه من افعال الكفر **الثالثة** هذه من اخبار الغيب التي لم يعلمها
الا الانبياء فانه اخبر بما يكون قبل ان يكون فصدق ذلك كله وظهر حقا

عليه وسلم ان الميت يعذب ببكا ولهائه قال ان الكافر يزيد الله بكاء اهله
عذابا وان الله لهواضحك وابكي وقال لا تزر وازرة وزر اخر في قد
ثبت في الصحيح عن عائشة من طريق مسروق ان يهودية دخلت عليها
فذكرت عذاب القبر فقالت لها اعاذك الله من عذاب القبر فسالت
عائشة رسول الله عليه وسلم عن عذاب القبر فقال نعم حق قالت عائشة
فما رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد صلى صلاة الا تعود من عذاب
القبر وقد حققنا القول في كتب الأصول وفي التفسير ومما ان قدره الله
له متسعة وانه ممكن وان الخبرية واردة والخبرية صادق **الثامنة**
قوله يعذب بما يحب عليه اما ان يكون بالسبب فيكون المعنى يعذب بسبب
النياحة وذلك انه وحي به او كان من شبهه او اعجبه واما ان يكون
معناه يعذب بمثل ما يحب عليه ويعضد هذا الحديث الصحيح الذي قال
فيه ابو عيسى حسن ما من ميت يموت فيقوم باكبة فيقول واجبلا ه
الا يلز انه فيقول ان له اهكذا كنت يعني بقوله يلز انه اي يدفعان في
صدره **الثانية** ان نهي عن ذلك وحرمة فانه لا يلز ولا يعذب وانه
يكون قوله ولا تزر وازرة وزر اخر **العاشر** اما البكاء دون
لغاثة فلا حرج فيه وهو ظاهر في احاديث كثيرة منها حديث جابر
الذي دخله ابو عيسى من قول النبي صلى الله عليه وسلم اني لم انه عن البكاء
انما هيئت عن صوتين احمقين فاجو من صوت عند معيبة وزنه شيطان
فاخبرته لم يبه عن البكاء وقد ثبت انه قال فاذا وجب فلا تبكين باكبة
وفي الصحيح ان النبي صلى الله عليه وسلم قال في البكاء انما هي رحمة وقال
تدمع العين وتخزن القلب ولا تقول الا ما يرضي الرب وقال ان الله لا يعذب
بدمع العين ولا يخزن القلب ولكن يعذب بها اذ يرحم **الحاشية**
قال ابو عيسى في حديث عائشة الاقل المعترض على عذاب القبر يقول الله

وشارح الحديث

ولا تنزل وازرة وزراخري ن هذا قول الشافعي بل هو قول كل احد فانه
 باجماع من المصلين انه لا يعذب احد يدب احدا الا اذا كان له فيه سبب
 من امر به او رخصي بفعله قال الامام الحافظ او قد رآه علي تغيبه علي
 غيره في حياته فلم يفعل فيقال له هذا ما كنت به راضيا وعنده ساكن
 يستنته انت وسواك ولم تغير منكزه فخذ حطك منه **الحادية**
عشر قال قوم ان ام عطية في الصحيح روت لما تزلت هذه الآية
 يئس بغيل علي ان لا يترك عن الله شيئا الي ولا يعصيه في معروف قالت
 فكان منها النباحة فقلت برسول الله الا آل فلان فانهم كانوا اسعدوني
 في الجاهلية فلا بد لي من ان اسعدهم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اهل
 ال فلان وروي لستاي ان اساقا قال ان لستاي في البيعة ان لستاي اسعدنا
 في الجاهلية فاسعدهن قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا اسعاد في الاسلام
فان قيل فكيف كان الاستثناء في المعصية بالرخصة **قلت** بالبقاء
 علي الاجابة والالتقاء فلا يمكن الدين لم يستعد وقوله لا اسعاد في الاسلام
 يعني ابتداء من غير مكافاة فيجتمع الحديثان **الثانية عشر**
 قوله في شئني داود عن ابي سعيد الخدري لعن رسول الله صلى الله عليه
 وسلم الناحية والمستمعة قال الامام الحافظ ابو بكر كما لعن رسول
 الله صلى الله عليه وسلم شاربا لخم وشاهدا لحق ذلك ما روي بومل
 الاشعري والنبى صلى الله عليه وسلم قال الناحية اذا لم تثب قبل موتها
 تقام يوم القيامة وعليها سربال من قطران ودرع من حطب **قال**
 الفقيه الامام وهذا لما كانت تفعله في الدنيا من لئام الحرام واخرام
 الحلال وتطيين الوجوه **الثالثة عشر** هذه الاخبار الوعيدية
 قد تقدم الجواب في وجه وقوعه وانفاذه وانه موقوف علي المشية وخبر
 به علي المطلاق في موضع ومفيد بالمشية في اخره يحمل المطلق علي المقيد

ضرورة لانه لو حمل علي اطلاقه لبطل التقييد ولم يكن له فائدة **اله**
المشي امام الجنائز اخبرنا ابو الحسن الازدي اخبرنا ابو الطيب
 الطبري اخبرنا ابو الحسن الدان قطني حدثنا علي بن محمد بن عبيد الجا
 حد ثنا علي بن سريال بن مغيرة جدي عن ابي ابو معشر عن محمد بن جعب القزطي
 عن عبد الله بن جعب بن مالك عن ابيه قال جئنا ببن قيس بن شماس الى رسول
 الله صلى الله عليه وسلم فقال ان ابي توفيته وهي خراثة وهو خبيث ان يحضرها
 قال النبي صلى الله عليه وسلم اركب دابةك وسرامها فانك اذا كنت امامها
 لم تكن معها قال الامام الحافظ ابو بكر وهذا باب ليس للنظر فيه مدح
 وانما هو موقوف علي لاثن وروي لثلاث الائمة السليمة الشيعي والشعبي
 عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم وابا بكر وعمر كانوا يمشون امام الجنائز
 وليس في الباب حديث امثل من هذا وروى ابو عبيد بن اسود عن طريق
 ابن ماجه المجهول في المشي خلف الجنائز وضعفه ونحو ان يضعفه وذكره
 ثوبان في قوله اما تستحقون ملكة الله علي اقدامهم وانتم علمي ظهور الرواين ذكر
 انه موقوف وهذا غريب فان رقبته وقبحة اذ لا يعلم ثوبان هذا حال وفي
 الصحيح ان النبي صلى الله عليه وسلم ركب رجعه من جنازة بن الدجراح واصحابه
 يمشون حوله وهو يتوقض به معرويا يريد دونه سرح وهو يضطرب في مثله
 من الحمام وروي بوداود والسنائي ان المغيرة بن شعبه قال قال رسول الله صلى
 الله عليه وسلم يمشي الناكب خلف الجنائز والماشي حيث شأمنها خلفها وامامها
 وعن يمينها وعن يسارها قريئانها وزاد ابوداود عن ثوبان ان النبي صلى الله
 عليه وسلم اتي ان يركب دابة في حمله الجنائز فلما انصرف ركب فقبل
 له فقال ان الملكة كانت تمشي فلم اكن لا ركب وهم يمشون فلما ذهبوا
 ركبنت قال البخاري الصحيح في حديث ابن عمر انه كان يمشي امام الجنائز
 وكيف هذا وقد اسنده عن سبعين اربعة فتية واحمد بن منيع واسحق بن منصور

يش

ومحمود بن عماران فلا بد من صحة الاستناد فيه اما انه روي في الصحيحين ان
النبي صلى الله عليه وسلم قال من تبع جنازة وروي انه قال من تبع جنازة خرج
مسلم والتابع والمشييع يكون من خلف **قلنا** ليس كذلك بل يكون معه وامامه
وخلفه وليس له من هذا اللفظ موضع مخصوص بل الكل يحتمل فخص احد المواضع
المختلفة فعل النبي صلى الله عليه وسلم واكليفه من بعده حيث ما صح عن ابن عمر
والله اعلم وكما قال من تبع ومن تبع قال حينما شفعا له والشفيع يتقدم
قلنا وقد يتأخر اذا حصل المكن وب في يد الملك فجا ليسفع فيه
اليه وهذه امود محتملة واخبار اولي ان يتبع ومن السنة ان يشرع بالجنازة كما
روي ابو عبيد وهو في الصحيح ان النبي صلى الله عليه وسلم قال اسرعوا
بجنازةكم فان يك خيرا تفدونها اليه وان يك شرا تضعونه عن رقابكم
وفي الصحيح ان الجنازة اذا كانت سالحة قالت قدموني قدموني وان كانت
غير سالحة قالت يا ويلها ابن تذهبون بها يسمع صوتها كل شيء الا الانسان
ولو سمعها الانسان لصعق وهذا لا ينكره الا القدرية واذا كان رسول الله صلى
الله عليه وسلم ينال مثل صلصلة الجرس ولا يسمعه احد من اصحابه جان ان يشك
الميت ولا يسمعه احد من عالميه **حديث** حمزة قوله لو لا ان تجد صفية لركنك
حتى ياكله العافية فيحشرون بطونها دليل على ان لا فضل للشهيد عدم الدفن
ولكن يحتمل ان يكون النبي صلى الله عليه وسلم رغبهم اما شرا لهم انهم كانوا
في عمارة او في قريب منها واما لئلا يملكون ان يمدوا منهم واما لئلا يتجدد اوليا الجن
العظيم في نفوسهم فاراد ان يغيب آثارهم وقوله دعائهم وهو كسا خلق لم يجه
هو كان كما قدمنا ثوبه فلم يردده وتحتمل انه اذا قتل سلب فلم يحجب النبي صلى الله
عليه وسلم في الحال الا ان لك الكسا الكلق وقوله انهم عند كثرة القتل دفنوا
في ثوب واحد دليل على ان التكليف قد انفع بالموت والا فلا يجوز ان يلصق
الرجل بالرجل الا لفرة او عند انقطاع التكليف بالموت وقوله ؟

من

ولم يصل عليه رسياني في حديث جابر فانه اصح كما قال البخاري ان شاء الله ٥

باب الصلاة على المطيت

وهي من فروض الكفاية وقد بينا حقيقة في كتب الأصول وإذا ما
وقام الحق في تخمينه من قام أجل وحده وسقط الفرض عن الكل وإن ترك
أنتم من علم وهل يات من لم يعلم مسألة كبيرة بيناها في الأصول فلننظر هنا
روى النسائي عن عمر بن الخطاب قال استول الله صلى الله عليه وسلم

اِذَا جَاءَكُمُ الْقُرْآنُ فَاقْرَءُوهُ فَتُحْسِنُوهُ ۚ اُولَٰئِكَ عَلَيْهِمْ رَحْمَةٌ مِّن رَّبِّهِمْ ۚ

أخبرنا المبارك ابن عبد الجبار أخونا طاهر بن عبد الله أخونا علي بن عمر
حدثنا محمد بن مخلد بن محمد بن الوليد القلاشي أبو جعفر المحرمي الهيثمي
ابن جميل حدثنا المبارك ابن فضالة عن الحسن قال كبرت المليك علي آدم

اربعاً وكبر ابو بكر علي النبي صيا الله عليه وسلم اربعاً وكبر عمر علي ابي بكر
اربعاً وكبر صهيب علي عمر اربعاً وكبر الحسن علي علي اربعاً وكبر الحسين

علي الحسن الرضا رضي الله عنهم اجمعين قال علي بن محمد وحدثنا محمد بن محمد
عنه احمد بن الوليد النخاس وخبزي بن يزيد بن يحيى البزازي قالوا كنيته خنيس بن بكر بن

خمس حدثنا الباق بن سلمان الجوري كذا قال النحام عن ميمون بن مهران
عن عبد الله بن عباس قال اخو ما كبر النبي صلى الله عليه وسلم اربعاً و كبر

الحسن بن علي علي ربهما وكثير الحسنين علي الحسن اربعاً وكبريت الملبدة
علي آله اربعاً صلوات الله عليهم اجمعين قال الامام الكاظم الحديث

و شہر عمر علیہ السلام اور بجا و کثیر علیہ السلام
و عمر و علیہ السلام و عمر و علیہ السلام

ابو داود و غيره في حديثه

ابن ملك بن مغول عن عبد الله بن مسلم بن هرم عن سعيد بن جبيرة عن عمرو بن
ابن عباس قال صلى جبريل عيادهم كبر عليه اربعاً يوحى بالملأى بكة وهو
لمسجد الخيف واخذ من قبل القبلة ولحدله وشتم قبره والصحيح انه من قول
وليس فيه سند صحيح بخال وقد ثبت ان زيد بن ارقم كبر على جنازة خمسيناً
وفي المغازي عن البخاري عن علي بن ابي طالب عن علي بن ابي طالب عن علي بن ابي طالب
الاسمعيلى البرقاني وقال لا فيه وكبر شتاً فغلب له في ذلك فقال انه كان
شهد بدرًا وحديث ابي العباس عن ابيه عن ابي هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم
صلى على جنازة فذكر عليها اربعاً وسلم تسليمه واحدة وحديث شعبة عن
حصين عن ابي ملك قال كان يجابقتلى احد تسعة وجمرة عاشورهم فيصلي عليهم
النبي صلى الله عليه وسلم ثم يدفنون التسعة ويدعون حمزة ويكافئونه وجمرة
عاشورهم فيصلي عليهم فيدفنون التسعة ويدعون حمزة خرجها الدارقطني
وحديث زيد بن ارقم صحيح ولكن لا غلب عليه المعول قال احمد بن
حنبل واسحق بن عيسى الامام اذا كبر خمسيناً وقال ملك لا يتبع في احد قوله
وقال الشافعي ان شاسم وقطع وان شاسم انتظر تسليمه وقال
ابو حنيفة وصاحبه يقطع وهو احد اقوالنا وقد روى ابو عيسى عن ابي هريرة
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كبر على جنازة فرفع يديه في اول تكبيره
ووضع اليمنى على اليسرى وقد قال بذلك مالك في رواية ابن وهب وغيره
في وضع اليدين وكذلك في الغريضة وقد بيناه فيما تقدم والله اعلم

باب ما يقول على الميت

ذكر ابو عيسى حديث ابراهيم الاشعري عن ابيه ونقض حديث عوف بن مالك
وصح ابو عيسى الحديث وحديث عوف في صحيح مسلم وذكر ابو داود حديث
محمد بن اسحق عن ابي خازم عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا
صليت على الميت فاخلصوا له الدعاء وذكر ايضا حديث علي بن شماس حديث

سنة
مر و ان قال ابا هريرة عن ذكر حديثنا الاوراعي عن عجيبي بن ابي كثير عن ابي
عن ابي هريرة فذكر ذكره وحديث يونس بن ميسرة بن جليس عن واثلة بن
الاستقعي جيلنا النبي صلى الله عليه وسلم اما حديث فقد ذكره واما حديث
ابي هريرة و مر و ان فقال فيه اللهم انت و بها و انت خلقتها و انت هديتها الي
الاسلام و انت قبضتها و احبها و انت اعلم بسرها و علانياتها حينما شفعا
فاغفر له اللهم اغفر لحينا و ميتنا و صغيرنا و كبيرنا و ذكرا و انثانا و لنا و هدا
و غايبنا اللهم من احببته منا فاحبه علي الايمان من ثوبته منا تقونه علي
الاسلام اللهم لا حرمنا اجره و لا بغتنا بعده و اما حديث واثلة فسمعه يقول
اللهم ان فلان بن فلان في ذمتك فقه فتنه القبر و عذاب النار و انت اهل
الوفا و الحق اللهم اغفر له و ارحمه انت انت الغفور الرحيم و قد رواه في
الموطا مرفوعا باحصر من هذا و اما حديث عوف فهو صحيح قاله البخاري
وخرجه مثل اللهم اغفر له و ارحمه و عافه و اعف عنه و اكرم نزل و وسمع
مدخله و اغسله بالماء و الثلج و البرد و يقه من الخطايا كما ينقى الثوب الالبيض
من الدنس و يبدله دارا خيرا من داره و اهلا خيرا من اهله و روحا خيرا من روحه و
ادخله الجنة و لجه من النار او قال و اعده من عذاب القبر قال الامام الحافظ
ابو بكر بن العزي رحمه الله فيه مسائل مشهورة مردها كذلك ادق فيها
الاول صلوة الجنائز عند اكثر العلماء دعاء لا يغتفر الي قرأة قال جماعة تغفر
الي قرأة الفاتحة و اختاره الشافعي وخرجه البخاري عن ابن عباس ان الستة
قرأة الفاتحة في صلوة الجنائز و المعفوا علي ان الطهارة لها فرض مع خلا الطبري
و الشعبي فانه قال انه دعاء فلا تغتفر الي طهاره و الصحيح قول النبي صلى الله
عليه وسلم لا صلوة الا بطهرون و هذه صلوة بالاجماع فوجب فيها الوضوء فاما
القرأة فلم ترد في رواية و اخاف ان تكون قول ابن عباس من الستة يعني من
مقتضاها لقوله لا صلوة الا بطهرون فانه قد اخبرنا ابو الحسين الحنبلي

اخبرنا الطبري اخبرنا الدارقطني اخبرنا ابو بكر النيشابوري حدثنا يعقوب
 بن ابي عن ابي اسحاق حديثي محمد بن ابراهيم بن الجوت عن ابي امامة ابن سهل
 بن حنيفة عن عبيد بن السباق قال صلى بن سهل بن حنيفة على جنازة فلما
 كبر تكبيرته الاولى قرا بام القرآن حتى اسمع من خلفه قال ثم نافع تكبيرة
 حتى اذا بعث تكبيرة واحدة تشهد تشهد الصلوة ثم كبر وانصرف صوابه
 سلم قال الامام الحافظ وهذا لم يتابع عليه ولا رواه غيره ولعله فعله
 بالاجتهاد والاستنباط فلم يقل ترايت رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا سمعت
 منه قاله اعلم وفي حديث حفص بن غياث عن ابي العباس عن ابيه عن ابي بصير
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى على جنازة فقرأ بها وسلم تسليمه واحدة
 وقد روي مطرف عن ملك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب عن ابي هريرة
 حديث النخاشي بلفظه وزاد فيه ثم سلم رواه عنه السلي وهو امام وقال اشهب
 يسلم الامام تسليمين ويلزمه مثله في النص **الثانية** قوله جينا
 شفعا له وهذا لا يخفى عندي ان يقوله كل احد في كل احد وانما يقابل كل
 انسان بمقتضى حاله فقد يقال شفعا فيه وقد يقال فانفعنا به **الثالثة**
 قوله اغفر لصغيرنا وقد بينا ذلك كله في تفسير القرآن وتكشفت ان الاستغفار
 ان وجد دينا غفره وان يجد في صغيرا كبيرا دخله وبسطه في موضعه
الرابعة قوله احبينا علي الايمان وتوفنا على الاسلام دليل على انهما
 معني واحد وقد بينا ذلك في كل كتاب وخاصة في شرح الحديث وتفسير
 القرآن ولو كان الاسلام العمل والايمان الاعتقاد خاصة لكان الامر بالقلب
 في ذلك اولى ولقال امتناعا على الايمان **الخامسة** قوله ان فلان ابن فلان
 في ذمتك والذمة والذمام واحد وانما جعلوه في ذمتك لانهم كانوا يرونه يصلي
 الصبح وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم من صلى الصبح لم يزل في ذمة الله حتى
 يمسي او شهادة الايمان التي يشهدون له بها في قوله من قال لا اله الا الله وصلي صلاتنا

واكل ذي يحننا الحديث فله دمه المسلم وفي حديث آخر دمه الله وذمة رسوله
السادسة قوله بثنة القبر ويعنون سؤال الملوك عن عيماورد في
الحديث الصحيح ولا بد منه لكل ميت فله من الجنة ولد كافق الهلكة
واللهذب المشية **السابعة** قوله وانت اهل الوقايعني بالميعاد
وذلك لمعاني كبيرة **أولها** الوقايع مات علي التوحيد الا يعذب **ال**
الثاني له في مرتبته الوقايع مات يقبول شفاعة المصلين فيه وشهادتهم
حسب ما ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح اجلها قول عمر
قال النبي صلى الله عليه وسلم من شهد له اربعة خير ادخله الله الجنة فقلنا
وثلاثة فقلنا واثنان قال واثنان ثم لم نسأله عن الواحد **الثامنة**
قوله واحق قال الامام الجاوي ابو بكر انا قد بينا معاني الحق في كتاب
الامر الا نفي وقال النبي صلى الله عليه وسلم انت الحق وقولك الحق ومحمد
الحق فانتق الوقايع الحق **التاسعة** واما المغفرة والرحمة والعاقبة
والكرم فذلك كله مفهوم المعني مبين في كتب الاسماء فلا يطول به واما سبعة
المدخل يعني به القبر واما غسله بالماء والتلج والبرد فقد تقدم **العاشر**
حديث ملك ابن هبيرة انه كان يصف ثلاثة صفوف فقد روي البخاري
عليه وادخل حديث الصلاة على النجاشي وانهم كانوا ثلثة صفوف اول
اربعة ومراده والله اعلم هذا الحديث وفي حديث مسلم انه جعلهم صفين
وحديث ملك بن هبيرة حديث صحيح من غير شك **الحادية عشر**
فان بلغوا مائة رجل فشفعوا له فانهم يشفعون فيه حديث عائشة في كتاب
ابي عيسى انهم يشفعون اذا شفعوا فيه وخرجه مسلم **الثانية عشر**
الصلاة على الصغير اذا استهل لا خلاف فيه واذا لم يستهل ويشين انه خلق
فقال احمد واسحق انه يصلي عليه اذا سئل خلقه لقوله الطفل يصلي عليه وقد
خرجه ابو عيسى مطلقا هكذا صحيحا وقال ابو عيسى عن ابي الزبير عن

جاءت قال الطفل لا يصلي عليه ولا يورث ولا يورث حتى يشهد واضطرب
رواه بقيل مستند وقيل موقوف باختلاف الروايات يرجع الى الاصل وهو
انه لا يصلي الا على حي والاصل المواتية حتى تثبت الحياة **الثالثة عشر**
ان النبي صلى الله عليه وسلم قد قال في الصبي اعد من عذاب الغير ومعناه ان
اباءه يرة اعباءه في الموطأ وهو توقيف فان صح ان الصغير يقضى بالسؤال في القبر
فليبين بذلك حال الكائنة في الاحياء لو عاش والاياءه وقدر في مثله في القيامة
انه توجب لهم نار وسيلاني تحقيق ذلك ان شاء الله

باب الصلاة على الميت في المسجد

ثبت ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى على الميت في المسجد وله صورتان احدهما
ان يدخل الميت في المسجد وكثره علماء والابا يخرج من الميت شي مو تعريض
المساجد للنجاسات لا معنى له والحديث هجمل لان يكون حرف الحج
يتعلق بفعل صلى ويتعلق بفعل واسم فاعل مصر والاول ان يتعلق بفعل صلى
فيكون في سؤال الله صلى الله عليه وسلم في المسجد ويكون الميت خارج المسجد وهذا
لا بد منه فلامعني لتكرار القول فيه وانما اذنت عابشة بالمرور بالميت في المسجد
لانها امت عليه ان يخرج منه شي لقرب مدة المرور وكان صلاة الناس على عمر في
المسجد كصلاة النبي صلى الله عليه وسلم على سهيل والله اعلم ولفظ الصحيح
في هذا الباب عن عابشة ما اسرع الناس الي ان يعينوا ما اعلم لهم به عابوا
علينا ان مر بالحجارة في المسجد منها صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم على سهيل
بن ميثم الا في جوف المسجد وفي رواية قالت عابشة لما توفي سعد قالت
ادخلوا به في المسجد قال الامام الجافظ هذا لا اشكال فيه بيد ان ملكا
لا حتراسه وحسمه للذرايع منع من ادخالهم في المسجد لان الناس كانوا
يسئلون في ذلك حتى خرجوا من ادخال كل ميت الى ذهاب جرمه و
تعريضه لما لا يليق به وقد منعت عابشة من دخول النساء فيه وحسم الذرايع

فيما لا يكون من التواضع أصل في الدين ويستنزلني داود صلى رسول الله صلى
الله عليه وسلم علي النبي بيضا في المسجد سهيل واجبة عن أبي النضر عن أبي
سلمة عن عابشة أيضا

مقام الإمام من المبيت في الصلاة

ذكر حديث النبي في وقوفه حال راس الرجل في وسط المرأة وبه قال
الشافعي وقال أبو حنيفة عند صدرها وفي الصحيح أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم صلى خلف امرأة فقام وسطها وطول أبو داود وحديث
النسائي قال علماءنا كان هذا أحب إلي من أن يكون المرأة فيه مستورة فلما شترت
النساء صار لهن حكم آخر وقد روي عن ابن مسعود كما روي عن النبي
وروي ابن غنم عن ملك أنه يصلي وسطها وقال أشهب في المجموعة يصلي في
وسطها واسع له أن يصلي حيث أحب وأن ثيابا من إلى صدره فهو أحسن مطلقا
من غيره فصل من ذكر وائتي ولم يثبت ذلك في حديث عن النبي صلى الله عليه
وسلم إلا أنه قام وسط المرأة

حالة الشرب

ثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يغسل شهدا أحدا ولا صلى عليهم وبه قال الشافعي
والمسألة قد دلت الخلاف وعمده أبي حنيفة عموم قوله وصل عليهم أن صلواتكم
تكون لهم ولأن النبي صلى الله عليه وسلم صلى على شهداء أحد عشرة عشرة وصلى
على حمزة مع كل عشرة والاثبات أوتي من النبي كما في كل حديث وهذا
أصل منفق عليهم وقد تقدم حديث أبي ملك الغفاري في الصلوة عليهم
وعلى حمزة وكذلك روي عن ابن عباس قال علماءنا ما حديث أبي ملك الغفاري
فهو مرسل لأنه ليس بصحيح وإنما حديث ابن عباس في روي به يزيد بن أبي زياد
وقد اختلف في آخر عمره ورواه أبو داود فقال إن رسول الله صلى الله عليه وسلم
بقتل أحد أن يزرع عنده الحديد والجلود وأن يدفنوا بدما يهضمون ثيابهم وأن

كان الحسن عماراً وقد روي عن ابن عباس ما نفعهم فان شعبة قد تعلم فيه ورده وقال انظر والي هذا المجنون يعني جريون حانم يعلمني في الا اذكر الحسن عماراً وهو يروي عن ابن عباس انه صلياً علي قتيبي احدى الذي صح عن النبي ان النبي صلي الله عليه وسلم كان مر علي حمزة وقد مثل به وذك عن الحديث ولم يذكر صلاة خرجه ابوداود كما ذكره ابو عيسى واحسن اصحاب ابى حنيفة بان اعز اياري في صدره بسهم فمات وقد بايع رسول الله صلي الله عليه وسلم فضلي عليه **قلنا** رواه ابوداود فقال فادرج في ثيابه كما هو ولم يذكر صلاة ولو صحت الصلوة عليه لحملناه علي انه لم يميت في المعركة واذا زهق عن المعركة لم يكن له حكم الشهادة لانه تخمّل ان يكون مات من مرض غير الجرح وهي مسألة مليحة الغزدي ملك بيتنا هاتي مسائل الخلاف وقد سبق فيها الشافعي واباحنيفة واما احتجاجهم بان لا ثبات اولي من النفي فجد يشنا في الصحيح وحديثهم لم يصح وتحقيقه ان الثاني ههنا كالمثبت في العلم لانها لا يفتا في الاخبار عن حالة واحد وقوم معينين في يوم واحد فكان تغايرنا يبرح الاصح علي الاسقم من جهة السند ويرج عليه من جهة واحد فكان تغايرنا مبرح الاصح علي الاسقم من جهة السند ويرج عليه من جهة المعنى انهم لو كانوا يصلي عليهم لغسلوا ولا نهم احياء والحي لا يغسل ولا يصلي عليه **باز حقيقفة الشهيد**

قد تكلمنا عليه في كتبنا من شرح الحديث والقران قلنا انه من معانيه انه فعيل بمعنى مفعول اي شهد له كما قال النبي صلي الله عليه وسلم في قتيبي احدى انا شهيد علي هؤلاء فان جاله شهدت له بصدق نيته فانه بذل بنفسه في ذات الله وباعها من الله فلذلك قال علماءنا تختص من كان في معركة الكفار فان كان في قتل المسلمين فلا تخلوا ان يكون من قتل الغية العادلة او من قتل الغية

الباغية فان كان من قتل الغيبة الباغية فانه يغسل ويصلي عليه وقال ابو حنيفة
لا يغسل ولا يصلي عليه هو ان الاشهاد لقوله صلى الله عليه وسلم من جمل علينا
التلحاح فليست مثا **قلنا** لا خلاف بيننا وبينكم انه لم يخرج من الايمان
واذا كان كذلك فهو كسائر العصاة وهذا ما لا جواب عنه وقد روي
ان عليا كان يغسل اصحاب معوية ويصلي عليهم **تفصيل** فان كان
من الغيبة العادلة يغسل ايضا عندنا وصلي عليه خلافا للشافعي في احد
قوله ولا يحنف لما روي ان عمارا قال اد فتوني في شيابي فاني ابعث
مخاضا وقال عدي بن حذو بن صوحان لا تغسلوا عندنا **قلنا**
هذا ما لم نصحه وقد غسل علي اصحابه وعسلوا لقتل عثم وان كان عدلا
مطلوما راسا بطلوين من امام الصالحين **فان قيل** هذا مقتول
ظلم في بصره الدين فاشبهه من قتله المشركون **قلنا** ذلك متيقن وهذا
مجهل فيه فلم يلحق به **تفصيل** فان قتله اللصوص قال ابو حنيفة
بحري مجري قتيل المعتزك لا يغسل لانه قتل ظلما فلا يزال شاهده كما لو قتل
في المعتزك **قلنا** ذلك مخصوص بانه قاتل لا عزا ذنب لله وهذا قتل للدفع
عن نفسه فلم يلحق به قال — علما ونا رحمه الله عليهم لا خلاف انه شهيد
وكذلك من قتل ظلما دون مال او نفق فان غرق في قطع الطريق او قتل رجل
في قطع الطريق من عرض الطريق فهو شهيد وعليهم بمعصيته والاصل في
هذا ان كل من مات بسبب معصية فليست بشهيد وان مات في معصية بسبب
من اسباب الشهادة فله اجر شهادته وعليه اثم معصيته وكذلك لو قاتل
علي فرس بعصوب او قوم كانوا في معصية فوقع عليهم البيت فلهم
الشهادة وعليهم المعصية

الصلوة على القبر

حديث الشعبي في صلاة النبي صلى الله عليه وسلم على القبر المنبؤ مشهور